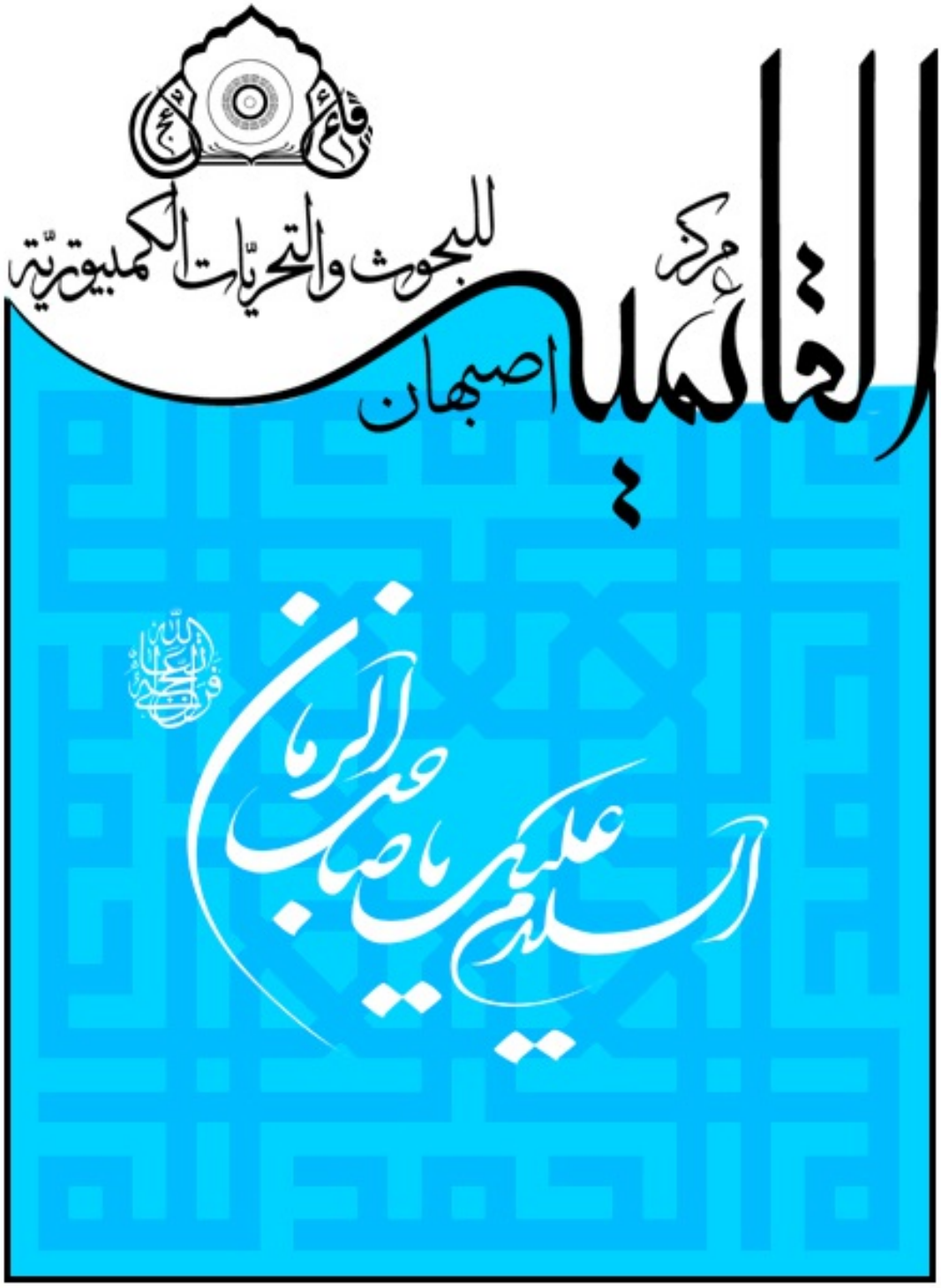

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

مبيان

تحرير الأحكام

للإمام الشيخ

كتاب الحدود

[illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحیم

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود

کاتب:

محمد مومن قمی

نشرت فی الطباعة:

موسسه تنظیم و نشر آثار الامام الخمینی

رقمی الناشر:

مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة

الفهرس

الفهرس ----- ۵
مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود ----- ۱۲
اشارة ----- ۱۲
مقدّمة المؤلف ----- ۱۲
[کتاب الحدود] ----- ۱۴
اشارة ----- ۱۵
[الفصل الأوّل فی حدّ الزنا] ----- ۱۵
اشارة ----- ۱۵
[القول فی الموجب] ----- ۱۵
اشارة ----- ۱۵
[مسألة ۱ یتحقّق الزنا الموجب للحدّ] ----- ۱۵
[مسألة ۲ لا یتحقّق الزنا بدخول الخنثی ذکره الغیر الأصلی] ----- ۱۶
[مسألة ۳ یتحقّق الدخول بغیبوبة الحشفة] ----- ۱۶
[مسألة ۴ یشترط فی ثبوت الحدّ علی کلّ من الزانی و الزانیة البلوغ] ----- ۱۹
[مسألة ۵ لو تزوّج امرأة محرّمة علیه کالأُمّ و المرضعة] ----- ۲۴
[مسألة ۶ لو عقد علی محرّمة علیه کالمحارم و نحوها مع علمه بالحرمة] ----- ۲۷
[مسألة ۷ یسقط الحدّ فی کلّ موضع یتوهّم الحلّ] ----- ۲۸
[مسألة ۸ یسقط الحدّ بدعوی کلّ ما یصلح أن یکون شبهة بالنظر إلی المدّعی لها] ----- ۲۸
[مسألة ۹ یتحقّق الإحصان الذی یجب معه الرجم باستجماع أُمور] ----- ۳۰
اشارة ----- ۳۰
[الأوّل: الوطء بأهله فی القبل] ----- ۳۰
[الثانی: أن یکون الواطئ بأهله بالغاً علی الأحوط] ----- ۳۴
[الثالث: أن یکون عاقلًا حین الدخول بزوجته] ----- ۳۶

[الرابع: أن يكون الوطء فى فرج مملوک له بالعقد الدائم الصحيح] ----- ۳۷
[الخامس: أن يكون متمكّناً من وطء الفرج] ----- ۴۰
[السادس: أن يكون حرّا] ----- ۴۳
[مسألة ۱۰ يعتبر فى إحصان المرأة ما يعتبر فى إحصان الرجل] ----- ۴۴
[مسألة ۱۱ الطلاق الرجعى لا يوجب الخروج عن الإحصان] ----- ۴۶
[مسألة ۱۲ يخرج المرء و كذا المرأة عن الإحصان بالطلاق البائن] ----- ۴۹
[مسألة ۱۳ لا يشترط فى الإحصان الإسلام فى أحد منهما] ----- ۵۰
[مسألة ۱۴ لو ارتدّ المحصن عن فطرة خرج عن الإحصان] ----- ۵۲
[مسألة ۱۵ يثبت الحدّ رجماً أو جلداً على الأعمى] ----- ۵۳
[مسألة ۱۶ فى التقبيل و المضاجعة و المعانقة و غير ذلک] ----- ۵۴
[القول فيما يثبت به] ----- ۷۲
اشارة ----- ۷۳
[مسألة ۱ يثبت الزنا بالإقرار] ----- ۷۳
[مسألة ۲ لا بدّ و أن يكون الإقرار صريحاً أو ظاهراً] ----- ۷۶
[مسألة ۳ لو قال: «زنيتُ بفلانة العفيفة»] ----- ۸۰
[مسألة ۴ من أقرّ على نفسه بما يوجب الحدّ و لم يعيّن] ----- ۸۰
[مسألة ۵ لو أقرّ بما يوجب الرجم ثمّ أنكر سقط الرجم] ----- ۸۱
[مسألة ۶ لو أقرّ بما يوجب الحدّ ثمّ تاب] ----- ۸۳
[مسألة ۷ لو حملت المرأة التى لا بعل لها لم تحدّ إلّا مع الإقرار بالزنا أربعاً] ----- ۸۷
[مسألة ۸ لو أقرّ أربعاً أنّه زنى بامرأة حدّ دونها] ----- ۸۷
[مسألة ۹ يثبت الزنا بالبيّنة] ----- ۸۸
[مسألة ۱۰ لا بدّ فى شهادة الشهود على الزنا من التصريح أو نحوه] ----- ۹۴
[مسألة ۱۱ تكفى الشهادة على نحو الإطلاق] ----- ۹۹
[مسألة ۱۲ لو حضر بعض الشهود و شهد بالزنا فى غيبة بعض آخر] ----- ۱۰۱

[مسألة ۱۳ لو شهد أربعة بالزنا و كانوا غير مرضيين] ----- ۱۰۳
[مسألة ۱۴ تقبل شهادة الأربعة على الاثنين] ----- ۱۰۴
[مسألة ۱۵ إذا كملت الشهادة ثبت الحدّ] ----- ۱۰۴
[مسألة ۱۶ يسقط الحدّ لو تاب قبل قيام البيّنة] ----- ۱۰۴
[القول فى الحدّ] ----- ۱۱۲
اشارة ----- ۱۱۲
[الأوّل: فى أقسامه] ----- ۱۱۲
اشارة ----- ۱۱۲
[الأوّل: القتل] ----- ۱۱۲
اشارة ----- ۱۱۲
[مسألة ۱ لا يعتبر فى المواضع المتقدّمة الإحصان] ----- ۱۲۰
[الثانى: الرجم فقط] ----- ۱۲۱
اشارة ----- ۱۲۲
[مسألة ۲ لو زنى البالغ العاقل المحصن بغير البالغة أو بالمجنونة] ----- ۱۲۶
[الثالث: الجلد خاصّة] ----- ۱۲۷
[الرابع: الجلد و الرجم معاً] ----- ۱۳۱
[الخامس: الجلد و التغريب و الجزّ] ----- ۱۳۳
اشارة ----- ۱۳۳
[مسألة ۳ الجزّ حلق الرأس] ----- ۱۳۴
[مسألة ۴ حدّ النفى سنة من البلدة التى جلد فيها] ----- ۱۳۵
[مسألة ۶ لو تكرّر من الحرّ غير المحصن] ----- ۱۴۰
[مسألة ۷ قالوا: الحاكم بالخيار فى الذمّى] ----- ۱۴۲
[مسألة ۸ لا يقام الحدّ رجماً و لا جلداً على الحامل] ----- ۱۴۳
[مسألة ۹ يجب الحدّ على المريض و نحوه] ----- ۱۴۵

[مسألة ۱۰ لا يسقط الحدّ باعتراض الجنون أو الارتداد] ----- ۱۴۸

[مسألة ۱۱ لا يقام الحدّ إذا كان جلداً فى الحَرّ الشديد و لا البرد الشديد] ----- ۱۴۹

[المقام الثانى فى كيفية إيقاعه] ----- ۱۵۲

اشارة ----- ۱۵۲

[مسألة ۱ إذا اجتمع على شخص حدود بدئ بما لا يفوت معه الآخر] ----- ۱۵۲

[مسألة ۲ يدفن الرجل للرجم إلى حقويه لا أزيد] ----- ۱۵۳

[مسألة ۳ إذا أقرّ الزانى المحصن كان أوّل من يرجمه الإمام (عليه السّلام) ثمّ الناس] ----- ۱۵۸

[مسألة ۴ يجلد الرجل الزانى قائماً مجرّداً من ثيابه] ----- ۱۵۹

[مسألة ۵ ينبغى للحاكم إذا أراد إجراء الحدّ أن يعلم الناس] ----- ۱۶۳

[مسألة ۶ إذا أُريد رجمه يأمره الإمام (عليه السّلام) أو الحاكم أن يغتسل غسل الميّت] ----- ۱۶۹

[القول فى اللواحق] ----- ۱۷۲

اشارة ----- ۱۷۲

[مسألة ۱ إذا شهد الشهود بمقدار النصاب على امرأة بالزنا قبلًا] ----- ۱۷۲

[مسألة ۲ لا يشترط حضور الشهود عند إقامة الحدّ] ----- ۱۷۶

[مسألة ۳ إذا شهد أربعة أحدهم الزوج بالزنا] ----- ۱۷۷

[مسألة ۴ للحاكم أن يحكم بعلمه] ----- ۱۷۸

[مسألة ۵ من افتضّ بكراً حرّة بإصبعه] ----- ۱۸۲

[مسألة ۶ من زنى فى زمان شريف كشهر رمضان] ----- ۱۸۴

[مسألة ۷ لا كفالة فى حدّ] ----- ۱۸۵

[الفصل الثانى فى اللواط و السحق و القيادة] ----- ۱۹۰

اشارة ----- ۱۹۰

[مسألة ۱ اللواط وطء الذكران من الآدمى بإيقاب و غيره] ----- ۱۹۰

[مسألة ۲ يشترط فى المقرّ فاعلًا كان أو مفعولًا البلوغ و كمال العقل] ----- ۱۹۲

[مسألة ۳ لو أقرّ دون الأربع لم يحدّ] ----- ۱۹۳

[مسألة ۴ لو وطئ فأوقب ثبت عليه القتل] ۱۹۴
[مسألة ۵ الحاكم مخيّر فى القتل بين ضرب عنقه بالسيف أو إلقائه من شاهق] ۲۰۰
[مسألة ۶ إذا لم يكن الإتيان إيقاباً] ۲۰۴
[مسألة ۷ المجتمعان تحت إزار واحد يعزّران إذا كانا مجرّدين] ۲۰۹
[مسألة ۸ لو تاب اللائط إيقاباً أو غيره قبل قيام البيّنة سقط الحدّ] ۲۱۴
[مسألة ۹ يثبت السحق و هو وطء المرأة مثلها بما يثبت به اللواط] ۲۱۵
[مسألة ۱۰ إذا تكرّرت المساحقة مع تخلّلها الحدّ] ۲۱۸
[مسألة ۱۱ الأجنبيتان إذا وجدتا تحت إزار واحد مجرّدتين] ۲۱۸
[مسألة ۱۲ إن تكرّر الفعل منهما و التعزير مرّتين أُقيم عليهما الحدّ] ۲۱۹
[مسألة ۱۳ لو وطئ زوجته فساحقت بكراً فحملت البكر] ۲۲۱
[مسألة ۱۴ تثبت القيادة- بالإقرار مرّتين] ۲۲۴
[مسألة ۱۵ يحدّ القوّاد خمس و سبعون جلداً] ۲۲۶
[الفصل الثالث فى حدّ القذف] ۲۲۹
اشارة ۲۲۹
[القول فى الموجب] ۲۲۹
اشارة ۲۲۹
[مسألة ۱ موجب الحدّ الرمى بالزنا أو اللواط] ۲۲۹
[مسألة ۲ يعتبر فى القذف أن يكون بلفظ صريح أو ظاهر معتمد عليه] ۲۳۲
[مسألة ۳ لو قال لولده الذى ثبت كونه ولده بإقرار منه أو بوجه شرعى: «لست بولدى»] ۲۳۳
[مسألة ۴ لو قال: «يا زوج الزانية»] ۲۳۴
[مسألة ۵ لو قال: «ولدتک أُمّک من الزنا» فالظاهر عدم ثبوت الحدّ] ۲۳۵
[مسألة ۶ لو قال: «زنيت أنت بفلانة» أو «لطت بفلان»] ۲۳۷
[مسألة ۷ لو قال لابن الملاعنة: «يا ابن الزانية»] ۲۳۸
[مسألة ۸ كلّ فحش نحو «يا ديّوث» أو تعريض بما يكرهه المواجه و لم يفد القذف فى عرفه و لغته يثبت به التعزير] ۲۳۹

[القول فی القاذف و المقذوف] ----- ۲۴۲
اشارة ----- ۲۴۲
[مسألة ۱ یعتبر فی القاذف البلوغ] ----- ۲۴۲
[مسألة ۲ لو قذف العاقل أو المجنون أدواراً] ----- ۲۴۵
[مسألة ۳ یشترط فی المقذوف الإحصان] ----- ۲۴۶
[مسألة ۴ لو قال للمسلم: «یا ابن الزانیة» أو «أُمّک زانیة» و کانت أُمّه کافرة] ----- ۲۵۴
[مسألة ۵ لو قذف الأب ولده بما یوجب الحدّ لم یحدّ بل علیه التعزیر] ----- ۲۵۵
[مسألة ۶ إذا قذف جماعة واحداً بعد واحد فلکلّ واحد حدّ] ----- ۲۵۷
[القول فی الأحکام] ----- ۲۶۰
اشارة ----- ۲۶۰
[مسألة ۱ یثبت القذف بالإقرار] ----- ۲۶۰
[مسألة ۲ الحدّ فی القذف ثمانون جلدة ذکراً کان المفتری أو أُنثی] ----- ۲۶۲
[مسألة ۳ لو تکرّر الحدّ بتکرّر القذف فالأحوط أن یقتل فی الرابعة] ----- ۲۶۴
[مسألة ۴ إذا ثبت الحدّ علی القاذف لا یسقط عنه إلّا بتصدیق المقذوف] ----- ۲۶۷
[مسألة ۵ إذا تقاذف اثنان سقط الحدّ و عزّرا] ----- ۲۷۱
[مسألة ۶ حدّ القذف موروث] ----- ۲۷۲
[فروع] ----- ۲۷۴
اشارة ----- ۲۷۴
[الأوّل: من سبّ النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) و العیاذ باللّه وجب علی سامعه قتله] ----- ۲۷۴
[الثانی: من ادّعی النبوّة یجب قتله] ----- ۲۸۳
[الثالث: من عمل بالسحر یقتل إن کان مسلماً] ----- ۲۸۵
[الرابع: کلّ ما فیه التعزیر من حقوق اللّه سبحانه و تعالی یثبت بالإقرار] ----- ۲۸۷
[الخامس: کلّ من ترک واجباً أو ارتکب حراماً فللإمام (علیه السّلام) و نائبه تعزیره] ----- ۲۸۷
[السادس: قیل: إنّه یکره أن یزاد فی تأدیب الصبی علی عشرة أسواط] ----- ۲۸۹

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية ----------۲۹۳

مبانی تحریر الوسیلة – کتاب الحدود

اشارة

نام کتاب: مبانی تحریر الوسیلة- کتاب الحدود

سرشناسه : مومن قمی، محمد، ۱۳۱۷ -

عنوان قراردادی : تحریرالوسیله .شرح

عنوان و نام پدیدآور : مبانی تحریر الوسیله للامام الخمینی: کتاب الحدود/ تالیف محمد المومن القمی

مشخصات نشر : تهران: موسسه تنظیم و نشر آثار امام خمینی(س)، ۱۴۲۲ق. = ۱۳۸۰-

مشخصات ظاهری : ج

شابک : دوره۹۷۸-۹۶۴-۲۱۲-۰۸۹-۵ : ؛ ۱۷۰۰۰ریال:ج.۱ ۹۶۴-۳۳۵-۴۰۰-۸: ؛ ۷۵۰۰۰ ریال:ج.۲۹۷۸-۹۶۴-۲۱۲-۰۹۰-۱ :

یادداشت : عربی

یادداشت : ج.۳: ۱۴۳ق=۱۳۸۹.

یادداشت : ناشر جلد ۳ کتاب حاضر موسسه تنظیم و نشر آثار امام خمینی (س). موسسه چاپ و نشر عروج است .

یادداشت : کتابنامه

موضوع : خمینی، روح‌الله، رهبر انقلاب و بنیانگذار جمهوری اسلامی ایران، ۱۲۷۹ - ۱۳۶۸ . تحریرالوسیله -- نقد و تفسیر

موضوع : فقه جعفری -- رساله عملیه

موضوع : حدود (فقه)

شناسه افزوده : خمینی، روح‌الله، رهبر انقلاب و بنیانگذار جمهوری اسلامی ایران، ۱۲۷۹ - ۱۳۶۸ . تحریرالوسیله.شرح

شناسه افزوده : موسسه تنظیم و نشر آثار امام خمینی (س)

شناسه افزوده : موسسه چاپ و نشر عروج

رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۹/خ۸ت۳۰۲۳۸ ۱۳۸۰

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲۲

شماره کتابشناسی ملی : م۸۰-۷۶۶۱

قطع: وزیری

تعداد جلد: ۱

نوبت چاپ: اول

شابک: ۸- ۴۰۰- ۳۳۵- ۹۶۴

مقدّمة المؤلف

بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِیمِ

الحمد للّه ربّ العالمین، و صلّی اللّه علی سیّدنا و نبیّنا محمّد المصطفی و آله الطاهرین، و لعنة اللّه علی أعدائهم أجمعین من الآن إلی قیام یوم الدین.

و بعد، فإنّ شرف علم الفقه ممّا لا یکاد یخفی؛ فإنّه علم بالوظائف و التکالیف المقرّرة فی الشریعة الإسلامیة علی المسلمین من أدلّتها التفصیلیّة، فالفقیه بکدّ نفسه و إمداد إلهی یجهد نفسه و یعمل فکره و رویته فی آیات الکتاب الکریم و السنن المأثورة عن سیّد المرسلین و عن آله الأئمّة المعصومین صلوات اللّه علیهم أجمعین بعد أن دقّق النظر فی صفات راوی هذه السنن، و تمیّز عنده ثقته و عدالته، أو تبیّن عنده عمل الأصحاب بروایته و قبولهم لها، فیفکّر بعد ذلک کلّه فی تشخیص معناها، و یراجع جمیع الروایات الواردة فی کلّ مسألة مسألة؛ لکی یظهر له حاصل مقصود النبیّ و الأئمّة (علیهم السّلام)، الذین هم وسائط إلهیة لبیان أحکام اللّه و معارف الإسلام، و یقایس حاصلها علی ما ربما یدلّ علیه آیات کلام اللّه المجید.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲

...

و أهل الفنّ یعلمون أنّه ربّما یحتاج فهم معنی الآیة أو الروایة إلی دقّة کثیرة، کما أنّه کثیراً ما تکون السنة الأدلّة فی مسألة واحدة مختلفة، یحتاج انفهام المراد من مجموعها إلی تفکیر کثیر دقیق صائب. و إذا وقعت بینها معارضة و اختلاف المدالیل فربّما لا یقدر علی رفع التعارض إلّا الأوحدی من العلماء.

کما أنّه إذا لم یکن بینها جمع عقلائی و بقیت المعارضة علی حالها فیحتاج فی الأخذ بالأرجح إلی إعمال الدقّة فی مفاد أخبار علاج التعارضات، و هو أیضاً باب واسع الذیل، محتاج إلی دقّة خاصّة لانفهام واقع المراد منها.

فالفقیه بعد إعمال هذه التفکیرات و الدقّة اللازمة فی جمیع هذه المراحل یوفّق لاستنباط حکم اللّه تعالی المقرّر للمکلّفین.

أضف إلیها: أنّه یحتاج استنباطه کثیراً ما إلی ملاحظة أقوال سائر الفقهاء حتّی یعثر علی القول المشهور أو المُجمع علیه؛ فإنّ الإجماع الکاشف عن رأی المعصوم (علیه السّلام) حجّة تامّة معتبرة، کما أنّ الشهرة لها دورها الأساسی فی ترجیح ما علیه المشهور من الخبرین المتعارضین، بل و فی سقوط خبر الثقة عن الاعتبار إذا أعرض عنه المشهور، کما أنّه للإجماع أیضاً ربّما یکون هذا الدوران.

و أضف إلیها: أنّ حکم العقل القطعی أیضاً یکون من الأدلّة المعتبرة، و لا بدّ للفقیه من الالتفات إلیه فی کلّ مسألة أیضاً؛ لکی یکون استنباطه تامّاً بلا قصور.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳

...

و من الواضح: أنّ علم الأُصول و قواعده السدیدة یبتنی علیه استنباط الأحکام، و هو أُصول الفقه، علیها یتفرّع حجّیة أخبار الآحاد، و حجّیة ظواهر الکتاب و السنّة و کلمات أصحابنا الأخیار، و علیه یتوقّف القواعد المعتبرة التی بها الجمع بین العمومات و مخصّصاتها و الإطلاقات و مقیّداتها. إلی غیر ذلک من العلوم التی یتوقّف علیها فهم مرادات الکتاب و السنّة و ثبوت حجّیة ما به یستدلّ علی الأحکام.

فالفقیه المتضلّع لا محیص له من أن یکون مضطلعاً بهذه الأرکان حتّی یتمکّن من التفقّه و استنباط أحکام اللّه تعالی فی الشریعة الإسلامیّة و المذهب الحقّ الإمامیّ الجعفری.

و بعد ما استنبط الحکم الإلهی فقد وجد سبیل الصعود إلی قرب اللّه تعالی، و حصل له و لمقلّدیه طریق النیل إلی مرضاته، و إلی السعادة العالیة الإنسانیة، کما عثروا کلّهم بما یوجب الهبوط إلی الجحیم، حتّی یجتنبوه و یختاروا سبیل اللّه الذی هدی الإنسان إلیه؛ فقد قال اللّه تعالی إِنّا هَدَیْناهُ السَّبِیلَ إِمّا شاکِراً وَ إِمّا کَفُوراً.

ثمّ إنّ من أحسن الکتب الفقهیة التی أُلّفت أخیراً هو کتاب

تحریر الوسیلة

الذی ألّفه السیّد الأُستاذ الإمام الفقید آیة اللّه العظمی الحاج السیّد روح اللّه الخمینی تغمّده اللّه برحمته و رضوانه فإنّه کتاب شریف حاوٍ لجمیع الأبواب و الکتب الفقهیة؛ من الطهارة إلی آخر الدیات، بل و هو حاوٍ لمسائل جدیدة مستحدثة، فتح بها باب ورود الفقیه فی هذه المسائل المستحدثة، فإنّ فقهنا الإمامی الاثنی عشری فقه تامّ عامّ یجیب عن کلّ

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴

...

سؤال فقهی فی جمیع المسائل و الأبواب؛ لاستقائه من ینابیع کلمات العترة الطاهرة التی ترکها الرسول الأعظم (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) لأُمّته، و هی أعظم الثقلین اللذین هما کتاب اللّه و عترته، صلوات اللّه علیهم أجمعین.

و قد وفّقنی اللّه تعالی لإلقاء کلمات مختصرة فی شرح بعض أبوابه و کتبه عند البحث عنها علی جمع من الفضلاء الذین حضروا فی قسم القضاء من المدرسة العالیة التربویة و القضائیة لطلّاب قم، فقد جعل تعلّم کتب المعاملات و القضاء و الشهادات و الحدود و الدیات من واجبی الطلّاب الذین أعدّوا أنفسهم للحضور فی القسم القضائی من هذه المدرسة العالیة.

فقد وفّقت بحمد اللّه تعالی لإلقاء هذه الدروس العالیة الاجتهادیة فی کتاب القضاء و الشهادات، و فی معظم مباحث الحدود و التعزیرات، کما وفّقنی اللّه تعالی لقید خلاصتها بالکتابة، و صار بحمد اللّه تعالی و منّه زهاء ألف صفحة، بل و أکثر، و أسأل اللّه تعالی أن یوفقنی لتحریر بقیّة مباحث الحدود و جمیع مباحث القصاص و الدیات.

و حیث إنّ بعض الأخلّاء الروحانیین طلبوا منّی، بل أمرونی بطبعه، و کان هذه المکتوبات قد کتبت لأجل طلّاب هذه المدرسة العالیة؛ فرأیت نشرها حقّا للمدرسة المذکورة التی صارت الیوم بصورة جامعة رسمیة یعبّر عنها بجامعة قم و هی و إن تصدّت لنضد حروفها و طبعها و نشرها لکن حیث کانت شرحاً لکتاب الإمام الخمینی (قدّس سرّه) رأت أن یفوّض أمرها إلی مؤسسة تنظیم و نشر آثار الإمام الخمینی (قدّس سرّه) فقبلت و قامت بتحقیقها

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۵

...

و طبعها و نشرها، و أسأل اللّه تعالی توفیقها لمشاریع مبارکة طیّبة.

و فی الختام: أسأل اللّه الکریم أن یجعل هذا العمل القلیل وسیلة للقرب منه تعالی، و أن ینفع به المحصّلین المحقّقین، و أن یوفّقنا لما یوجب الزلفی إلیه، و أن یغفر لنا و لأساتذتنا و لوالدینا، إنّه سمیع الدعاء قریب مجیب.

و الحمد للّه ربّ العالمین، و صلّی اللّه علی محمّد و آله الطاهرین.

اللّهم کن لولیک الحجّة بن الحسن صلواتک علیه و علی آبائه فی هذه الساعة و فی کلّ ساعة ولیّاً و حافظاً و قائداً و ناصراً و دلیلًا و عیناً، حتّی تسکنه أرضک طوعاً و تمتّعه فیها طویلًا.

قم المشرّفة الأربعاء ۲۶/ شعبان المعظّم ۱۴۱۹ ه ق ۲۵/ ۹/ ۱۳۷۷ ه. ش محمّد المؤمن القمی

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۶

بسم اللّه الرحمن الرحیم الحمد للّه ربّ العالمین و الصلاة و السلام علی محمّد و آله الطاهرین

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۸

[کتاب الحدود]

اشارة

کتاب الحدود و فیه فصول:

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۹

[الفصل الأوّل فی حدّ الزنا]

اشارة

الفصل الأوّل فی حدّ الزنا و النظر فیه فی الموجب و ما یثبت به و الحدّ (۱)، و اللواحق.

---

(۱) ینبغی البحث أوّلًا عن المراد بالحدّ مطلقاً و الفرق بینه و بین التعزیر فنقول:

الحدّ فی اللغة هو المنع، و فی اصطلاح الفقهاء عقوبة خاصّة تتعلّق ببدن المکلّف لتلبّسه بمعصیة خاصّة قد عیّن الشارع کمّیتها، فی قبال التعزیر الذی قیل: إنّه فی اللغة التأدیب؛ فإنّه لم یعیّن الشارع کمّیته، بل إنّما أوکلها إلی نظر الحاکم.

ففی صحیحة حمّاد بن عثمان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: قلت له: کم التعزیر؟ فقال

دون الحدّ

، قال: قلت: دون ثمانین؟ قال

لا، و لکن دون أربعین؛ فإنّها حدّ المملوک

، قلت: و کم ذاک؟ قال

علی قدر ما یراه الوالی من ذنب الرجل و قوّة بدنه «۱».

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۳۷۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب بقیة الحدود و التعزیرات، الباب ۱۰، الحدیث ۳.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۰

[القول فی الموجب]

اشارة

القول فی الموجب

[مسألة ۱ یتحقّق الزنا الموجب للحدّ]

مسألة ۱ یتحقّق الزنا الموجب للحدّ بإدخال الإنسان ذکره الأصلی فی فرج امرأة محرّمة علیه أصالة، من غیر عقد نکاح دائماً أو منقطعاً و لا ملک من الفاعل للقابلة و لا تحلیل و لا شبهة (۲)، مع شرائط یأتی بیانها.

فالمستفاد من الصحیحة: أنّ التعزیر فی طرف الزیادة لا بدّ و أن یکون دون الحدّ، و فی طرف النقیصة أمره بید الوالی المتصدّی لإقامة

حدود اللّه تعالی و تعزیراته، فیختار ما هو المناسب لذنب الرجل و قوّة بدنه. و سیأتی إن شاء اللّه تعالی تمام الکلام فی مقام آخر.

(۲) ما أفاده (رحمه اللّه) من قوله: «بإدخال الإنسان» إلی قوله: «و لا شبهة» هو تعریف الزنا و بیانٌ لمعناه، و هو أمر عرفی کالبیع و الإجارة، و حاصله: أنّه وطء امرأة من دون عقد و نحوه علی خلاف القانون بلا شبهة مجوّزة. و أمّا الشرائط المذکورة ضمن المسائل الآتیة من البلوغ و العقل و الاختیار و العلم بالحکم و نحوها فهی شرط لإیجابه الحدّ، و إلّا فالموضوع محقّق؛ و لذلک ورد فی معتبر أبی بصیر فی غلام صغیر لم یدرک ابن عشر سنین زنی بامرأة. الحدیث «۱»، فعبّر بالزنا مع أنّ حدّه منفی عن غیر البالغ کما یأتی، و نحوه غیره.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۸۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۹، الحدیث ۱.

[مسألة ۲ لا یتحقّق الزنا بدخول الخنثی ذکره الغیر الأصلی]

مسألة ۲ لا یتحقّق الزنا بدخول الخنثی ذکره الغیر الأصلی (۳)، و لا بالدخول المحرّم غیر الأصلی، کالدخول حال الحیض و الصوم و الاعتکاف (۴)، و لا مع الشبهة موضوعاً أو حکماً (۵).

[مسألة ۳ یتحقّق الدخول بغیبوبة الحشفة]

مسألة ۳ یتحقّق الدخول بغیبوبة الحشفة (۶)،

---

(۳) فإنّه بعد ما تبیّن أنّه غیر أصلی فهو کإدخال الإصبع فی فرج الامرأة، و لا یوجب صدق عنوان الزنا عرفاً بلا إشکال.

(۴) فإنّه و إن کان حراماً إلّا أنّ ملاک صدق الزنا فی العرف أن یکون الدخول بالأجنبیة، فإذا منع الشارع و حرّم علی المکلّف وطء حلیلته لبعض الطوارئ فخالف و جامعها فهو لیس بزنا، فلا یستوجب حدّا و إن استحقّ التعزیر.

(۵) المراد بالشبهة ما بلغت حدّا یجوز معها الوطء، کما یأتی إن شاء اللّه تعالی فی ضمن المسائل ۵ و ۶ و ۷.

و المراد بالشبهة الحکمیة ما کانت راجعة إلی الجهل بالقانون سواء کان الجهل متعلّقاً بأصل الحرمة کأن لا یعلم حرمة الزنا من رأس، أو متعلّقاً بموضوعه الکلّی کأن لا یعلم مقدار عدّة المعتدّة فی قبال الشبهة الموضوعیة، التی یکون فیها أصل الحکم و القانون و حدود موضوعه معلوماً لا شبهة فیه، و إنّما یکون جهله فی تطبیق موضوع القانون علی الخارج فیتخیّل الأجنبیة زوجة نفسه. ففی کلا القسمین لم یرتکب زنا و لم یستحقّ حدّا و لا تعزیراً علی ما سیأتی إن شاء اللّه تعالی.

(۶) قال فی «الریاض»: و یتحقّق الدخول الموجب بغیبوبة الحشفة أو

...

قدرها من الذکر قبلًا أو دبراً بلا خلاف أجده، انتهی. و فی «الجواهر» عن «المختلف»: أنّه المشهور.

و یدلّ علیه طائفتان من الروایات:

الاولی: ما علّق فیه حکم الحدّ علی الإدخال و الإیلاج؛ فإنّه لا ریب فی صدق الإدخال بغیبوبة الحشفة أو قدرها، بل لا بعد فی دعوی

الصـدق بأقلّ منها. إلّا أنّ بعض أخبار الطائفـة الثانیة الوارد فی مقام التحدید دلّت علی عدم ثبوت الحکم بالأقلّ؛ ففی صـحیحة محمّد بن مسلم عن أحدهما (علیهما السّلام) قال: سألته متی یجب الغسل علی الرجل و المرأة؟ فقال

إذا أدخله فقد وجب الغسل و المهر و الرجم «۱»

، و فی صحیحة البزنطی قال: سألت الرضا ما یوجب الغسل علی الرجل و المرأة، فقال

إذا أولجه وجب الغسل و المهر و الرجم «۲».

الطائفـة الثانیـة: ما علّق فیه حکم الغسل أو الحـدّ علی مسّ أو التقاء الختانین، و فسّـره بغیبوبة الحشـفة؛ ففی صـحیحة عبید اللّه بن علی الحلبی قال: سُئل أبو عبد اللّه (علیه السّلام) عن الرجل یصیب المرأة فلا ینزل، أ علیه الغسل؟ قال

و کان علی (علیه السّلام) یقول: إذا مسّ الختان الختان فقد وجب الغسل

، قال

و کان علی (علیه السّلام) یقول: کیف لا یوجب الغسل و الحدّ یجب فیه!؟ و قال: یجب علیه المهر و الغسل «۳»

؛ فإنّ قوله

و کان علی (علیه السّلام) یقول.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲: ۱۸۲، کتاب الطهارة، أبواب الجنابة، الباب ۶، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲: ۱۸۵، کتاب الطهارة، أبواب الجنابة، الباب ۶، الحدیث ۸.

(۳) وسائل الشیعة ۲: ۱۸۳، کتاب الطهارة، أبواب الجنابة، الباب ۶، الحدیث ۴.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۳

قبلًا أو دبراً (۷)،

إلی آخره یـدلّ بوضوح علی أنّ حدّ الزنا یثبت بمجرّد مسّ الختان الختان، و أنّه کان مسـلّماً مفروغاً عنه، حتّی أنّه (علیه السّـلام) أراد إثبات وجوب الغسل من طریق ثبوت الحدّ فیه.

و کیف کان: فقد فَسّـر التقاء الختانین الذی هو عبارة أُخری عن مسّ الختان الختان فی صـحیحة ابن بزیع بغیبوبة الحشـفة؛ قال: سألت الرضا (علیه السّلام) عن الرجل یجامع المرأة قریباً من الفرج فلا ینزلان، متی یجب الغسل؟ فقال

إذا التقی الختانان فقد وجب الغسل

، فقلت: التقاء الختانین هو غیبوبة الحشفة؟ قال

نعم «۱»

، فظهورها فی التفسیر واضح، کظهور قوله

إذا التقی الختانان.

إلی آخره فی التحدیـد، فما لم تغب الحشـفة و لم تـدخل لا یجب الغسل. و قـد عرفت فی صـحیح الحلبی: أنّ موضوع الحدّ أیضاً هو التقاء الختانین، فما لم تغب الحشفة لم یثبت الحدّ أیضاً، و به تقیّد إطلاق أخبار الطائفة الأُولی أیضاً، کما مرّت إلیه الإشارة.

(۷) الإدخال فی قبل المرأة هو الفرد الشائع المتیقّن من الأدلّـة، و لا إشـکال فی صـدق الزنا به. و أمّا الإدخال فی دبرها فقـد نسب إلی المشهور، بل الإجماع: أنّه أیضاً یوجب تحقّق الزنا به.

و ما یمکن أن یسـتدلّ به وجهان: أحـدهما: إطلاق عنوان «الإدخال» و «الإیلاج» الـذی قد علّق حکم ثبوت الحدّ علیهما کما عرفت، و

دعوی

---

(۱) وسائل الشیعة ۲: ۱۸۳، کتاب الطهارة، أبواب الجنابة، الباب ۶، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۴

...

الانصراف إلی الفرد الشائع ممنوعة؛ إذ کونه أیضاً ممّا قد یرغب فیه و لذلک قد ورد السؤال عنه فی الأخبار مانع عن هذا الانصراف، و دلیل علی أنّه لیس فی الندرة بحیث یکون مغفولًا عنه.

ثانیهما: صحیح حفص بن سوقة عمّن أخبره قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن رجل یأتی أهله من خلفها، قال

هو أحد المأتیین فیه الغسل «۱».

بیان الدلالة: أنّ مورد الکلام و إن کان هو ثبوت الغسل بالوطء فی الدبر إلّا أنّ قوله (علیه السّلام) أوّلًا

هو أحد المأتیین

ظاهر فی أنّه لا فرق بین القبل و دبر المرأة، و أنّ إتیان المرأة و الوقاع معها یکون من طریقین؛ قبلها و دبرها. فالدبر أحد المأتیین؛ فلذا یجب فی إتیانه أیضاً الغسل کقبلها.

فذکر هذه الجملة أوّلًا و تعقیبها بقوله

فیه الغسل

شاهد علی أنّ الحکم بثبوت الغسل بإتیان الدبر متفرّع علی أنّه أحد المأتیین، و أنّه و القبل سواء فی کونه أیضاً مأتیاً و أنّه أحد المأتیین، فإذا کان أحد المأتیین فی المرأة فإتیانه کإتیان القبل یکون زنا و یجب الحدّ بإتیانه، کما وجب الغسل بإتیانه، و یکون الإدخال أو الإیلاج الواقع فی سائر الأخبار یشمله أیضاً، کما لا یخفی.

إن قلت: لکن الروایة ضعیف السند بإرسال حفص بن سوقة عمّن أخبره، فلا یصلح للاستناد.

قلت: لا یبعد دعوی انجبار ضعف سنده ببیان أنّ المشهور قد أفتوا

---

(۱) وسائل الشیعة ۲: ۲۰۰، کتاب الطهارة، أبواب الجنابة، الباب ۱۲، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۵

...

بوجوب الغسل بالوطء فی الدبر، مع أنّ وجوبه خلاف أصالة عدمه، و لم یوجد فی الأخبار الموجودة فی الکتب المعروفة خبر خاصّ وارد فی وجوب الغسل سواه، فیعلم أنّ المشهور استندوا إلیه، فتأمّل.

و ممّا یشهد لذهاب المشهور إلی الوجوب ما ذکره السیّد المرتضی (قدّس سرّه) علی ما نقله عنه جمع من الأصحاب؛ ففی «المختلف»: قال السیّد المرتضی:

«لا أعلم خلافاً بین المسلمین فی أنّ الوطء فی الموضع المکروه من ذکر أو أُنثی یجری مجری الوطء فی القبل مع الإیقاب و غیبوبة الحشفة فی وجوب الغسل علی الفاعل و المفعول به و إن لم یکن إنزال. و لا وجدتُ فی الکتب المصنّفة لأصحابنا الإمامیة إلّا ذلک، و لا سمعت من عاصرنی منهم من شیوخهم نحواً من ستّین سنة یفتی إلّا بذلک.

فهذه مسألة إجماعیة من الکلّ، و لو شئت أن أقول: إنّه معلوم ضرورة من دین الرسول (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) أنّه لا خلاف بین الفریقین فی هذا الحکم؛ فإنّ داود و إن خالف فی أنّ الإیلاج فی القبل إذا لم یکن معه إنزال لا یوجب الغسل؛ فإنّه لا یفرق بین الفرجین، کما لا یفرق باقی الأُمّة بینهما فی وجوب الغسل بالإیلاج فی کلّ واحد منهما.

و اتّصل بی فی هذه الأیّام عن بعض الشیعة الإمامیة: أنّ الوطء فی الدبر لا یوجب الغسل؛ تعویلًا علی أنّ الأصل عدم الوجوب، و علی خبر یذکر أنّه فی منتخبات سعد أو غیرها، و هذا ممّا لا یلتفت إلیه:

أمّا الأوّل فباطل؛ لأنّ الإجماع و القرآن و هو قوله تعالی أَوْ لامَسْتُمُ النِّسَاءَ یزیل حکمه.

و أمّا الخبر فلا یعتمد علیه فی معارضة القرآن و الإجماع، مع أنّه لم یفت

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۶

و فی عادم الحشفة یکفی صدق الدخول عرفاً، و لو لم یکن بمقدار الحشفة (۸)، و الأحوط فی إجراء الحدّ حصوله بمقدارها، بل یدرأ بما دونها (۹).

به فقیه و لا اعتمده عالم، مع أنّ الأخبار تدلّ علی ما أردناه؛ لأنّ کلّ خبر یتضمّن تعلیق الغسل بالجماع و الإیلاج فی الفرج فإنّه یدلّ علی ما ادّعیناه؛ لأنّ الفرج یتناول القبل و الدبر؛ إذ لا خلاف بین أهل اللغة و الشرع فی ذلک»، انتهی.

و هذه العبارات منه (قدّس سرّه) کما فی «المختلف» تدلّ علی أنّ الفتوی بذلک متظاهرة مشهورة فی زمنه، حتّی أنّه ادّعی الإجماع علیه، کما عرفت.

فبالجملة: أنّ فتوی المشهور کاشفة عن استنادهم إلی المرسلة، و هو کافٍ لانجبار ضعفها. اللهمّ إلّا أن یحتمل استنادهم إلی الإطلاقات، کما ذکره السیّد (قدّس سرّه).

(۸) إذ مع صدق الدخول یشمله إطلاق أدلّة الإدخال و الإیلاج، و غیبوبة الحشفة مختصّة موضوعاً بواجدها؛ فلا تعمّ عادمها حتّی یخصّص بها إطلاقها.

(۹) و ذلک لقوّة احتمال إلغاء الخصوصیة عرفاً عن دلیل اعتبار غیبوبة الحشفة؛ بأن یراد أنّ الملاک و المعیار غیبوبة مقدار الحشفة، و هی صادقة علی غیبوبة الحشفة نفسها فی واجدها و علی غیبوبة مقدارها فی عادمها، فلا یجب الغسل و لا الحدّ بغیبوبة أقلّ من مقدارها.

و لقوّة هذا الاحتمال فلا أقلّ من الاحتیاط و الأخذ بمقتضی استصحاب عدم تحقّق الزنا، و لا أقلّ بمقتضی استصحاب عدم وجوب الحدّ.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۷

[مسألة ۴ یشترط فی ثبوت الحدّ علی کلّ من الزانی و الزانیة البلوغ]

مسألة ۴ یشترط فی ثبوت الحدّ علی کلّ من الزانی و الزانیة البلوغ، فلا حدّ علی الصغیر و الصغیرة (۱۰)،

---

(۱۰) إجماعاً علی ما فی «الریاض» و غیره. و الدلیل علیه من وجهین:

أحدهما: أن یقال: إنّ ظاهر أدلّة الحدود أنّها تعذیبات و مؤاخذات علی المعاصی، کما یشهد له قوله (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) علی ما فی صحیحة داود بن فرقد

إنّ اللّه قد جعل لکلّ شیءٍ حدّا و جعل لمن تعدّی ذلک الحدّ حدّا «۱»

؛ فإنّه کما تری جعل موضوع تعلّق الحدّ أن یتعدّی حدود اللّه، و هو عبارة أخری عن عصیانه تعالی.

و بالجملة: فلا ینبغی الشکّ فی أنّ الحدود مؤاخذات علی المعاصی، و حیث إنّ الصبی أو الصبیة لا تکلیف علیه، فلا محالة لا حدّ علیه أیضاً. و هذا الوجه کما تری جارٍ فی سائر العناوین المذکورة فی هذه المسألة؛ فکلّ عنوان لم یکن معه تکلیف فلیس معه حدّ.

الوجه الثانی: الأدلّة الواردة فی خصوص زنا الصبی أو الصبیة أو فی إجراء الحدّ علیه؛ ففی موثّقة أبی مریم قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) فی آخر ما لقیته عن غلام لم یبلغ الحُلم وقع علی امرأة أو فجر بامرأة، أیّ شیء یصنع بهما؟ قال

یضرب الغلام دون الحدّ، و یقام علی المرأة الحدّ

، قلت:

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۲، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۸

و العقل؛ فلا حدّ علی المجنونة بلا شبهة (۱۱)،

جاریة لم تبلغ وجدت مع رجل یفجر بها؟ قال

تضرب الجاریة دون الحدّ، و یقام علی الرجل الحدّ «۱».

و فی معتبر یزید الکُناسی عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

الجاریة إذا بلغت تسع سنین ذهب عنها الیتم و زوّجت و أُقیمت علیها الحدود التامّة لها و علیها

، قال: قلت: الغلام إذا زوّجه أبوه و دخل بأهله و هو غیر مدرک أ تقام علیه الحدود علی تلک الحال؟ قال

أمّا الحدود الکاملة التی یؤخذ بها الرجال فلا، و لکن یجلد فی الحدود کلّها علی مبلغ سنّه، و لا تبطل حدود اللّه فی خلقه، و لا تبطل حقوق المسلمین بینهم «۲».

و دلالة الحدیثین علی عدم إجراء الحدّ التامّ علی الصبی و الصبیة فی الزنا و غیره واضحة. و هنا أخبار أُخر أیضاً، فراجع.

(۱۱) اتّفاقاً کما فی «الریاض» و غیره؛ لما عرفت من الوجه العامّ، و لأخبار خاصّة؛ ففی صحیحة محمّد بن مسلم عن أحدهما (علیهما السّلام) فی امرأة مجنونة زنت، قال

إنّها لا تملک أمرها، لیس علیها شیء «۳»

، و دلالتها

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۸۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۹، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۰، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۶، الحدیث ۱.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۱۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲۱، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۹

و لا علی المجنون علی الأصحّ (۱۲).

واضحة. و هنا أخبار أُخر أیضاً دالّة علی المطلوب، و ربّما یأتی بعضها.

(۱۲) وفاقاً لما عن الحلّی فی «السرائر» و للمحقّق فی «نکت النهایة» و لظاهر ابن حمزة فی «الوسیلة» حیث فسّر الزنا بوطء الرجل البالغ

الکامل امرأة، و للعلّامة و لسلّار فی «مراسمه» حیث قال: إنّ الزانیین علی ضربین: محصن و غیر محصن؛ فالمحصن علی ضربین: عاقل و مجنون؛ فالمجنون یدرأ عنه الحدّ. قال فی «الریاض»: و علیه عامّة المتأخّرین، و خلافاً للشیخین و الصدوق و المرتضی، بل فی «الخلاف» دعوی إجماع الفرقة علیه، و عن «المبسوط»: أنّ أصحابنا لم یراعوا کمال العقل؛ لأنّهم رووا أنّ المجنون إذا زنی وجب علیه الرجم أو الحدّ.

و یشهد لنفی الحدّ عنه مضافاً إلی الوجه العامّ المذکور التعلیل المستفاد من صحیحة ابن مسلم المذکورة آنفاً فی زنا المجنونة من قوله (علیه السّلام)

إنّها لا تملک نفسها، لیس علیها شیء

فإنّ الظاهر منه أنّ نفی الحدّ عنها متفرّع علی أنّها لا تملک نفسها، و من المعلوم أنّ المراد من عدم مالکیتها لنفسها هو عدم قدرتها علی کفّ النفس عن الزنا إذا اشتهته نفسها أو دعاها إلیه غیرها؛ لجنونها و عدم کمال عقلها، و هذا المعنی بعینه موجود فی الرجل المجنون؛ فلا بدّ و أن لا یکون علیه أیضاً شیء.

اللهمّ إلّا أن یقال: إنّ المراد بعدم مالکیتها لنفسها أنّها لجنونها لا تقدر علی أن تقاوم فی قبال الزانی الذی یهجم علیها، کما ربّما یشهد له صحیحته الأُخری عن أحدهما فی امرأة زنت و هی مجنونة، قال

إنّها لا تملک أمرها،

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۰

...

و لیس علیها رجم و لا نفی

، و قال فی امرأة أقرّت علی نفسها أنّه استکرهها رجل علی نفسها، قال

هی مثل السائبة لا تملک نفسها، فلو شاء قتلها لیس علیها جلد و لا نفی و لا رجم «۱»

؛ فإنّ صدرها الوارد فی المجنونة و إن کان مثل صحیحته هذه إلّا أنّ تعبیره (علیه السّلام) فی من ادّعت الإکراه مضافاً إلی وحدة السیاق ربّما یکون شاهداً علی إرادة کونها مقهورة بحیث لو شاء الزانی قتلها.

و أظهر منها فی هذه القرینیة معتبر محمّد بن قیس عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

قال أمیر المؤمنین (علیه السّلام) فی امرأة مجنونة زنت فحبلت، قال: مثل السائبة لا تملک أمرها. فلو شاء لقتلها، فلیس علیها جلد و لا نفی و لا رجم «۲»

، و تشبیهها بالناقة التی تسیّبت و ترعی و تذهب حیث شاءت و لا مدافع لها مضافاً إلی تذییلها فی الفقرة الأخیرة بقوله

فلو شاء لقتلها

فیه قرینة علی ما ذکرناه، فتدبّر.

و یشهد لنفی الحدّ عن المجنون أیضاً خبر حمّاد بن عیسی عن الصادق (علیه السّلام) عن أبیه

إنّ علیّاً (علیه السّلام) قال: لا حدّ علی مجنون حتّی یفیق.

الحدیث «۳».

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۱۰، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۸، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۱۰، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۸، الحدیث ۳ و ۴.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۸، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۱

و العلم بالتحریم حال وقوع الفعل منه اجتهاداً أو تقلیداً؛ فلا حدّ علی الجاهل بالتحریم (۱۳)،

و فی قبال هذه الوجوه: ورد فی خبر أبان بن تغلب عن الصادق (علیه السّلام)

إذا زنی المجنون أو المعتوه جلد الحدّ، و إن کان محصناً رجم

، قلت: و ما الفرق بین المجنون و المجنونة، و المعتوه و المعتوهة؟ فقال

المرأة إنّما تؤتی و الرجل یأتی، و إنّما یزنی إذا عقل کیف یأتی اللذّة، و إنّما المرأة إنّما تستکره و یفعل بها و هی لا تعقل ما یفعل بها «۱».

و الفرق المذکور فیه بین المجنون و المجنونة و إن کان أمراً مطابقاً للواقع فی الغالب إلّا أنّ الکلام فی أنّ مجرّد عقل اللذّة و إحساسها هل یکفی فی ثبوت الحدّ، مع أنّه لیس له من الدرک ما یردعه عن معصیة اللّه تعالی.

و الخبر ضعیف بإبراهیم بن الفضل، و لم یعلم فتوی من المشهور حتّی مشهور القدماء به؛ فإنّ دعوی الإجماع و عدم الخلاف مستندة بحسب الظاهر إلی مجرّد روایة الأصحاب لهذه الروایة، کما یعرف من عبارته فی «المبسوط» حیث استدلّ علی فتوی أصحابنا بعدم رعایة کمال العقل فی ثبوت الحدّ بروایتهم، الروایة المتضمّنة له.

و کیف کان: فلا حجّة فی هذا الخبر لکی یقاوم أدلّة نفی الحدّ عن المجنون؛ فلذلک فالأصحّ: أنّه لا حدّ علیه.

(۱۳) جهلًا معذوراً فیه، و إلّا فمع احتمال الحرمة و عدم الفحص عنها

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۱۸، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲۱، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۲

...

اجتهاداً أو تقلیداً فسیأتی أنّه غیر معذور یجری علیه الحدّ. و کیف کان: فالدلیل علی انتفاء الحدّ عن الجاهل مضافاً إلی الوجه العامّ الماضی أخبار معتبرة؛ منها صحیح الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

لو أنّ رجلًا دخل فی الإسلام و أقرّ به، ثمّ شرب الخمر و زنی و أکل الربا و لم یتبیّن له شیء من الحلال و الحرام لم أُقم علیه الحدّ إذا کان جاهلًا، إلّا أن تقوم علیه البیّنة أنّه قرأ السورة التی فیها الزنا و الخمر و أکل الربا، و إذا جهل ذلک أعلمته و أخبرته، فإن رکبه بعد ذلک جلدته و أقمت علیه الحدّ «۱».

و ظهوره فی أنّ الملاک فی نفی الحدّ عنه هو جهله بحکم الحرمة فی کلّ منها واضح. و نحوه أخبار معتبرة أُخر، فراجع «۲».

و فی معتبر یزید الکناسی الوارد فی وجوب حدّ الزنا علی من تزوّجت فی العدّة فی حدیث عن الصادق (علیه السّلام) قلت: أ رأیت إن کان ذلک منها بجهالة؟ فقال

ما من امرأة الیوم من نساء المسلمین إلّا و هی تعلم أنّ علیها عدّة فی طلاق أو موت، و لقد کنّ نساء الجاهلیة یعرفن ذلک

، قلت: فإن کانت تعلم أنّ علیها عدّة و لا تدری کم هی؟ فقال

إذا علمت أنّ علیها العدّة لزمتها الحجّة، فتسأل حتّی تعلم «۳».

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۳۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۱۴، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۳۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۱۴.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۲۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲۷، الحدیث ۳.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۳

و لو نسی الحکم یدرأ عنه الحدّ (۱۴)،

فهذه المعتبرة و إن کانت قد یتوهّم دلالتها علی الخلاف إذ قد فرض فی السؤال جهلها بالحکم؛ فلذا تزوّجت فی العدّة، و أجاب (علیه السّلام) بما حاصله إجراء الحدّ علیه إلّا أنّه توهّم باطل؛ فإنّ الجواب إنّما هو بأنّها عالمة بالحکم فی مثل هذا الحکم الواضح.

نعم إنّ جوابه (علیه السّلام) عن السؤال الأخیر فیمن جهلت من باب الجهل بالحکم و القانون بمقدار العدّة و کان فی إمکانها أن تسأل حتّی تعلم بأنّها لزمتها حجّة، قویة علی عدم معذوریة الجاهل المقصّر الذی التفت إلی الحکم و شکّ فیه، و مع ذلک فسامح و لم یذهب إلی السؤال أو الاجتهاد، و هذا تأیید و إمضاء لما یحکم به العقل أیضاً من أنّ هذا الجاهل یتنجّز علیه الحکم الواقعی، فیکون حرمة الزنا علیه منجّزة، و لیس جهله عذراً؛ فیعمّه أدلّة وجوب الحدّ فی باب الزنا و غیره.

(۱۴) للوجه العامّ المذکور، مضافاً إلی قوله (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم)

رفع عن أُمّتی تسعة أشیاء: الخطأ و النسیان و ما اکرهوا علیه و ما لا یعلمون و ما لا یطیقون و ما اضطرّوا إلیه و الحسد و الطیرة و التفکّر فی الوسوسة فی الخلق (الخلوة خ. ل) ما لم ینطقوا بشفة «۱».

فإنّ النسیان المذکور فیه یعمّ نسیان الحکم و الموضوع، کما أنّ مقتضی

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۵: ۳۶۹، کتاب الجهاد، أبواب جهاد النفس و ما یناسبه، الباب ۵۶، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۴

و کذا لو غفل عنه حال العمل (۱۵). و الاختیار؛ فلا حدّ علی المکره و المکرهة (۱۶).

إطلاق رفع النسیان أن لا یترتّب علیه شیء من مؤاخذة الآخرة أو الدنیا. و تفصیل المقال فیه موکول إلی مقام آخر.

هذا کلّه بالنسبة إلی نسیان أصل الحرمة.

و أمّا نسیان الموضوع کأن نسی إجراء العقد علیها أو نسی أنّها طلّقها و أمثال ذلک فحکمه أیضاً حکم نسیان الحکم، و الدلیل علیه نفس تلک الأدلّة، مضافاً إلی مضمرة سماعة قال: سألته عن رجل أدخل جاریة یتمتّع بها ثمّ نسی حتّی واقعها، یجب علیه حدّ الزانی؟ قال

لا، و لکن یتمتّع بها بعد النکاح و یستغفر ربّه ممّا أتی «۱»

فإنّها دالّة علی درء الحدّ عمّن نسی إجراء العقد حتّی جامع، و مؤیّدة لدرئه عن جمیع موارد النسیان.

(۱۵) فإنّ الغفلة عن الحرمة إذا أوجبت ارتکاب الحرام فالحرام واقع عنه خطأ، فیعمّه عموم رفع الخطأ. مضافاً إلی أنّه لمّا لم یکن ریب فی معذوریة الخاطئ فیعمّه الوجه العامّ المذکور. و منه تعرف: أنّ الغفلة عن الموضوع أیضاً بحکم الغفلة عن الحکم و دارئة للحدّ.

(۱۶) فإنّ المکره لا تکلیف علیه، و لا أقلّ من أنّه معذور؛ فیعمّه الوجه العامّ المذکور.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۴۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۴۲، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۵

و لا شبهة فی تحقّق الإکراه فی طرف الرجل (۱۷)، کما یتحقّق فی طرف المرأة.

مضافاً إلی عموم

رفع ما اکرهوا علیه.

و فی معتبرة طلحة بن زید عن الصادق عن أبیه عن علی (علیهم السّلام) قال

لیس علی زانٍ عقر، و لا علی مستکرهة حدّ «۱»

، فدلّت علی نفی الحدّ عن کلّ امرأة استکرهت، و هی و إن کانت مطلقة، إلّا أنّ فردها الشائع إکراهها علی الزنا.

و فی صحیحة أبی عبیدة عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

إنّ علیاً (علیه السّلام) اتی بامرأة مع رجل فجر بها، فقالت: استکرهنی و اللّهِ یا أمیر المؤمنین (علیه السّلام)، فدرأ عنها الحدّ. و لو سئل هؤلاء عن ذلک لقالوا: لا تصدّق، و قد و اللّه فعله أمیر المؤمنین (علیه السّلام) «۲».

فهی و إن وردت فی درء الحدّ عمّن ادّعت الاستکراه فی زناها إلّا أنّه لا ریب فی أنّ دفعه لا یکون إلّا إذا کان مدفوعاً عن المستکرهة، کما هو واضح.

(۱۷) بأن یکون مائلًا بطبعه إلی الجماع مع من یحرم علیه جماعها فینتشر عضوه، لکنّه لو خلّی و طبعه لا یقربها امتثالًا لنهی اللّه تعالی،

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۱۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۸، الحدیث ۵.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۱۰، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۸، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۶

[مسألة ۵ لو تزوّج امرأة محرّمة علیه کالأُمّ و المرضعة]

مسألة ۵ لو تزوّج امرأة محرّمة علیه کالأُمّ و المرضعة و ذات البعل و زوجة الأب و الابن فوطأ مع الجهل بالتحریم فلا حدّ علیه (۱۸). و کذا لا حدّ مع الشبهة (۱۹)؛ بأن اعتقد فاعله الجواز و لم یکن کذلک، أو جهل بالواقع جهالة مغتفرة، کما لو أخبرت المرأة بکونها خلیة و کانت ذات بعل، أو قامت البیّنة علی موت الزوج أو طلاقه، أو شکّ فی حصول الرضاع المحرّم و کان حاصلًا. و یشکل حصول الشبهة مع الظنّ غیر المعتبر، فضلًا عن مجرّد الاحتمال؛ فلو جهل الحکم و لکن کان ملتفتاً و احتمل الحرمة و لم یسأل فالظاهر عدم کونه شبهة. نعم لو کان جاهلًا قاصراً أو مقصّراً غیر ملتفت إلی الحکم و السؤال فالظاهر کونه شبهة دارئة.

فیوعّده ظالم علی الترک و یکرهه علی الزنا بها فیرتکبه. فما عن «الغنیة» من الجزم بعدم تحقّقه فی طرفه، بدعوی: أنّ تحقّق الإکراه موقوف علی عدم المیل النفسانی، و معه لا ینتشر العضو، ضعیف جدّاً؛ لمنع التوقّف المذکور، کما عرفت بیانه.

(۱۸) یعنی إذا کان جاهلًا غیر ملتفت، و إلّا فهو غیر معذور کما صرّح به فی ذیل المسألة، فإذا کان معذوراً فی جهله یعمّه الوجه العامّ المذکور و عموم حدیث الرفع؛ فإنّه داخل فی إطلاق «ما لا یعلمون».

(۱۹) قال فی «الریاض»: و ضابطها ما أوجب ظنّ الإباحة، بلا خلاف أجده، و به صرّح فی «الغنیة»، و لعلّه المفهوم منه عرفاً و لغة، انتهی.

و فی «الجواهر»: عن کثیر تعریفه بأنّه الوطء الذی لیس بمستحقّ مع ظنّ الاستحقاق، بل عن آخر تعریفه بأنّه الوطء الذی لیس

بمستحقّ مع

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۷

...

عدم العلم بالتحریم. ثمّ حکی عن العلّامة الطباطبائی فی «مصابیحه» تعریفه بأنّه الوطء الذی لیس بمستحقّ فی نفس الأمر مع اعتقاد فاعله الاستحقاق أو صدوره عنه بجهالة مغتفرة فی الشرع أو مع ارتفاع التکلیف بسبب غیر محرّم. إلی أن قال: و مقتضاه کما صرّح به عدم ترتّب حکم الشبهة علی الظنّ الغیر المعتبر شرعاً لا فی الموضوع و لا فی الحکم إلّا أن یعتقد الإباحة به جهلًا منه، و إلّا کان زانیاً، و هو و إن کان صریح بعض المتأخّرین کثانی الشهیدین و سبطه إلّا أنّ جملة من عبارات الأصحاب مطلقة فی الاکتفاء بالظنّ الشامل لما لا یعلم صاحبه الحلّ، انتهی.

و حاصل المستفاد من المتن فی تعریفه: أنّه الوطء الذی لیس بمستحقّ و یکون حراماً واقعاً، إلّا أنّ فاعله معذور؛ لاعتقاد الجواز أو قیام حجّة شرعیة علی الجواز، کقیام البیّنة علی الطلاق أو موت الزوج، و کإخبار المرأة بأنّها خلیة، و کاستصحاب عدم حصول الرضاع، و مثلها جهله بالواقع جهالةً مغتفرة مشمولة لحدیث الرفع و نحوه.

أقول: و الحقّ أنّ عنوان الشبهة بحسب المفهوم العرفی و إن لا یبعد صدقه فی کلّ مورد لم یتبیّن الأمر حین العمل للمرتکب، إلّا أنّه لا دلیل علی انتفاء الحدّ عن کلّ من ارتکب الزنا بشبهة؛ فإنّ عموم أدلّة الحدود متعلّق بعنوان الزنا الذی هو وطء من لیس وطؤه حلالًا شرعاً، فإذا لم تکن الشبهة بحدّ یجوز معه الجماع و تبیّن بعد العمل کونه حراماً فهو وطء محرّم بالفعل علیه و هو زنا، فیعمّه أدلّة الحدود.

و لیس فی مقابل هذا العموم إلّا ما اشتهر فی الألسنة من أنّ الحدود

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۸

...

تدرأ بالشبهات، و لعلّ الأصل فیه ما عن الصدوق فی «فقیهة» من أنّه قال: قال رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم)

ادرؤوا الحدود بالشبهات

، و فی «مقنعه» من أنّه قال: قال أمیر المؤمنین (علیه السّلام)

ادرؤوا الحدود بالشبهات

بدعوی أنّ إسناد مثل الصدوق و لا سیّما فی «فقیهة» الذی ضمن صحّة ما فیه، و أنّه لا ینقل فیه إلّا ما کان حجّة بینه و بین ربّه لهذا المضمون إلی النبی و الوصی صلوات اللّه علیهما بنحو البتّ و الجزم کافٍ لانجبار ضعف إرساله، و مفاده وجوب دفع الحدّ فی جمیع الموارد بمجرّد عروض أیّ شبهة فی البین. فبعد تسلّم صدق الشبهة فی کلّ مورد لم یتبیّن حقیقة الأمر کان اللازم درء الشبهة فیه، و إن کان الارتکاب معها غیر جائز، کموارد الجهل بالحکم و احتمال الجواز و موارد استصحاب بقاء الموضوع الحرام و نحوها.

لکن فیه أوّلًا: أنّ غایة الأمر أن یکون الإسناد الجزمی من الصدوق و ضمانته فی «فقیهة» دالّاً علی ثبوت المضمون عنده بنحو کان علیه حجّة و رأی معه جواز الإسناد، و أمّا أنّ هذا المضمون حجّة علینا أیضاً بمجرّد جزم الصدوق و ثبوته عنده فلا دلیل علیه.

و ثانیاً: أنّه حیث إنّ الجملة قد وردت بالأمر بالدرء فالمخاطب بها هو القضاة و الولاة القائمون مقام إجراء الحدود، فالشبهة إنّما تلاحظ بالنظر إلیهم.

و لا یبعد حینئذٍ دعوی أنّ مفاد الفقرة المنقولة أنّه لا یجوز إجراء الحدّ إلّا بعد ثبوت موضوعه عند القاضی بلا شبهة، و إذا کانت عنده

شبهة فی تحقّق موضوعه فإنّ القاضی إذا کان لم تتمّ عنده حجّة علی ارتکاب المکلّف للمعصیة التی علیها حدّ أو تعزیر فمقتضی استصحاب عدم الارتکاب موضوعاً

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۹

...

أو استصحاب عدم جواز إجراء الحدّ علیه حکماً أن یدرأ الحدّ عنه.

و بالجملة: فالشبهة ظاهرة فی شبهة القاضی، و درء الحدّ معها مطابق للقواعد. و أمّا إذا کان للمکلّف شبهة حین ارتکاب المعصیة و لم تکن الشبهة بحدّ یسوغ معها العمل فارتکبها فهو مشمول لعموم أدلّة الحدّ و التعزیر، و إذا ثبت و ظهر حقیقة الأمر لدی القاضی فعلیه أن یقضی بما جعل اللّه علیها من الحدّ أو التعزیر.

نعم، إذا کان الشبهة و عدم انکشاف الواقع بحدّ یکون معذوراً شرعاً فی ارتکابه لا یتوجّه علیه حدّ و لا تعزیر؛ سواء کانت شبهة فی الموضوع کمورد إخبار المرأة و قیام البیّنة و استصحاب عدم حصول الرضاع و نحوها، أو شبهة فی القانون و الحکم الکلّی کما لو زعم جواز العقد علی أُخته الرضاعیة و کسائر ما ذکره (قدّس سرّه) صدر المسألة و کالموارد المذکورة فی المسألة السابقة. و الدلیل علی عدم تعلّق الحدّ حینئذٍ مضافاً إلی الوجه العامّ المذکور فی صدر المسألة السابقة عموم حدیث الرفع أیضاً کما یظهر للمتأمّل، مضافاً إلی روایات خاصّة فی بعض الموارد قد مرّ بعضها و سیأتی بعض آخر إن شاء اللّه تعالی:

ففی روایة أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن امرأة تزوّجها رجل فوجد لها زوجاً، قال

علیه الجلد، و علیها الرجم؛ لأنّه تقدّم بعلم و تقدّمت هی بعلم، و کفّارته إن لم یقدم إلی الإمام أن یتصدّق بخمسة أصوع دقیقاً «۱»

فإنّ تعلیل إجراء حدّ الجلد و الرجم بعلمهما یدلّ بالمفهوم

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۲۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲۷، الحدیث ۵.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۰

...

علی أنّهما لو لم یعلما فلا حدّ علیهما. نعم فی النسخة المنقولة فی «الکافی»

لأنّه تقدّم بغیر علم

فیدلّ علی إجراء الجلد علی من تقدّم إلی تزویج ذات البعل مع أنّه لم یکن عالماً بأنّها ذات بعل. إلّا أنّ اختلاف النسخ حینئذٍ یسقطها عن حجّیته، مع أنّه لم یقل أحد علی الظاهر بمضمون هذه النسخة المنقولة عن «الکافی». مضافاً إلی أنّه خلاف ما أمروا (علیهم السّلام) به من أنّ المرأة مصدّقة علی نفسها فی دعوی عدم الزوج فی أخبار کثیرة مفتی بها:

ففی روایة میسرة قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): ألقی المرأة بالفلاة التی لیس فیها أحد فأقول لها: أ لک زوج؟ فتقول: لا، فأتزوّجها؟ قال

نعم، هی المصدّقة علی نفسها «۱»

، و نحوها أخبار أُخر کثیرة «۲» فراجع. و حینئذٍ فهل یحتمل أن یأذنوا أنفسهم فی نکاح ثمّ یجروا الحدّ علی من امتثل إذنهم و انکشف الخلاف؟! کلّا ثمّ کلّا! و فی صحیح شعیب قال: سألت أبا الحسن (علیه السّلام) عن رجل تزوّج امرأة لها زوج، قال

یفرّق بینهما

، قلت: فعليه ضرب؟ قال

لا، ما له يضرب؟

فخرجت من عنده و أبو بصير بحيال الميزاب فأخبرته بالمسألة و الجواب، فقال لى: أين أنا؟ قلت: بحيال الميزاب، قال: فرفع يده فقال:

---

(۱) وسائل الشيعة ۲۰: ۲۶۹، كتاب النكاح، أبواب عقد النكاح و أولياء العقد، الباب ۳، الحديث ۵.

(۲) راجع وسائل الشيعة ۲۰: ۳۰۱، كتاب النكاح، أبواب عقد النكاح و أولياء العقد، الباب ۲۵، و ۲۱: ۳۰، كتاب النكاح، أبواب المتعة، الباب ۱۰.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۱

...

و ربّ هذا البيت أو و ربّ هذه الكعبة لسمعت جعفراً (عليه السّلام) يقول

إنّ علياً (عليه السّلام) قضى فى الرجل تزوّج امرأة لها زوج فرجم المرأة و ضرب الرجل الحدّ، ثمّ قال: لو علمت أنّك علمت لفضخت رأسك بالحجارة

، ثمّ قال: ما أخوفنى أن لا يكون اوتى علمه «۱».

و فى صحيحه أيضاً قال: سألت أبا الحسن (عليه السّلام) عن رجل تزوّج امرأة لها زوج و لم يعلم، قال

ترجم المرأة، و ليس على الرجل شىء إذا لم يعلم

، قال: فذكرت ذلك لأبى بصير قال: فقال لى: و اللّه لقد قال جعفر (عليه السّلام)

ترجم المرأة، و يجلد الرجل الحدّ

، قال بيديه على صدرى (بيده على صدره، خ. روضة المتّقين) فحكّه: ما أظنّ صاحبنا تكامل علمه «۲».

و الظاهر: أنّ الصحيحين واحد نقل أحدهما بالمعنى. و كيف كان: فالثانى بصدره تفسير للأوّل و مبيّن لأنّ مورد كلام مولانا الكاظم (عليه السّلام) كان إذا لم يعلم الرجل بأنّ للمرأة زوجاً، و حمل الشيخ فى نكاح «التهذيب» ما سمعه أبو بصير على من تزوّج بها و هو يعلم أنّ لها زوجاً و دخل بها، فأوجب عليه هو أيضاً الحدّ؛ لأنّ هذا زنى.

و لا تنافى بين الخبرين و الفتياءين، و إنّما اشتبه الأمر على أبى بصير فلم يميّز بين إحدى المسألتين من الأُخرى؛ فظنّ أنّ بينهما تنافياً، انتهى. و نحوه أفاد فى حدود «التهذيب».

---

(۱) تهذيب الأحكام ۱۰: ۲۵/ ۷۶، وسائل الشيعة ۲۸: ۱۲۸، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲۷، الحديث ۷.

(۲) تهذيب الأحكام ۷: ۴۸۷/ ۱۹۵۷.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۲

[مسألة ۶ لو عقد على محرّمة عليه كالمحارم و نحوها مع علمه بالحرمة]

مسألة ۶ لو عقد على محرّمة عليه كالمحارم و نحوها مع علمه بالحرمة لم يسقط الحدّ، و كذا لو استأجرها للوطء مع علمه بعدم الصحّة (۲۰) فالحدّ ثابت، خلافاً للمحكى عن بعض أهل الخلاف.

و کیف کان: فما فی ذیل الخبرین من کلام أبی بصیر کاشف عن عدم کمال معرفته بحقّ الإمام (علیه السّلام) و مقام الإمامة، قال التقی المجلسی فی «روضة المتّقین» بعد ذکر الصحیحین:

فالظاهر أنّ هذا الأعمی لم یفهم کلام الصادق (علیه السّلام) و اشتبه علیه. إلی أن قال: و الظاهر أنّه کان تاب من هذا الهذیان، و إلّا لم یعمل الأصحاب بخبره، مع إمکان الافتراء علیه ممّن یعانده. و علی أیّ حال: فذکر هذا الخبر مع مخالفته للأُصول و الأخبار و اقترانه بهذه المزخرفات لا یلیق بالثقات، انتهی «۱».

و بالجملة: فمن جمیع ما مرّ تعرف: أنّ ما رواه أبو بصیر فی ذیل صحیح شعیب ممّا لم یعمل به، و الحکم ما رواه شعیب عن أبی الحسن (علیه السّلام).

(۲۰) فإنّه إذا علم بعدم الصحّة فهو عالم بأنّ المرأة المعقودة أو المستأجرة محرّمة الوطء و أجنبیة، فلو وطأها حینئذٍ کان زنا علیه حدّه. و هذا البعض من أهل الخلاف المخالف فی المسألة هو أبو حنیفة، فجعل مجرّد العقد علی المحارم أو الاستئجار دارئاً للحدّ، و هو بلا وجه مع علم الواطئ بالحرمة.

---

(۱) روضة المتّقین ۱۰: ۱۳ ۱۴.

و کذا لا یشترط فی الحدّ کون المسألة إجماعیة؛ فلو کانت اختلافیة لکن أدّی اجتهاده أو تقلیده إلی الحرمة ثبت الحدّ (۲۱). و لو خالف اجتهاد الوالی لاجتهاد المرتکب و قال الوالی بعدم الحرمة فهل له إجراء الحدّ أم لا؟ الأشبه الثانی (۲۲)، کما أنّه لو کان بالعکس لا حدّ علیه (۲۳).

[مسألة ۷ یسقط الحدّ فی کلّ موضع یتوهّم الحلّ]

مسألة ۷ یسقط الحدّ فی کلّ موضع یتوهّم الحلّ (۲۴)، کمن وجد علی فراشه امرأة فتوهّم أنّها زوجته فوطأها، فلو تشبّهت امرأة نفسها بالزوجة فوطأها فعلیها الحدّ دون واطئها،

---

(۲۱) إذ اجتهاده أو التقلید المؤدّی للحرمة طریق معتبر شرعاً إلی حرمته و کونه زنا.

و مجرّد فتوی بعض بالجواز لا یوجب کونه شبهة لمن قام عنده حجّة علی الحرمة، کما هو واضح لمن تأمّل ما مرّ.

(۲۲) فإنّ الوالی أو القاضی یری الواطئ مرتکباً لوطء جائز شرعاً، و إنّ اعتقاده للحرمة غیر صحیح؛ و حینئذٍ فإن حکم بإجراء الحدّ یراه حکماً علی خلاف ما أنزل اللّه؛ لقیام الحجّة عنده علی أنّه لیس زنا و أنّه لم یحکم اللّه تعالی بوجوب الحدّ علی مرتکبه، فلا یجوز له أن یحکم بالحدّ. غایة الأمر: أنّ المرتکب عنده متجرٍّ محکوم بعقاب التجرّی لو قلنا به.

(۲۳) إذ الوالی و إن أفتی بأنّه زنا لکنّ المرتکب لمّا کان مقتضی اجتهاده أو تقلیده جواز هذا الوطء فوطؤه وطء بالشبهة عند المرتکب، و لا یجوز إجراء الحدّ علیه.

(۲۴) المراد بالتوهّم اعتقاد الحلّ بنحو القطع أو الاطمئنان الحجّة،

و فی روایة یقام علیها الحدّ جهراً و علیه سرّاً و هی ضعیفة غیر معوّل علیها (۲۵).

[مسألة ۸ یسقط الحدّ بدعوی کلّ ما یصلح أن یکون شبهة بالنظر إلی المدّعی لها]

مسألة ۸ یسقط الحدّ بدعوی کلّ ما یصلح أن یکون شبهة بالنظر إلی المدّعی لها (۲۶)، فلو ادّعی الشبهة أحدهما أو هما مع عدم إمکانها إلّا بالنسبة إلی أحدهما سقط عنه دون صاحبه، و یسقط بدعوی الزوجیة ما لم یعلم کذبه، و لا یکلّف الیمین و لا البیّنة.

و حینئذٍ فهو شبهة دارئة للحدّ و یعمّه عموم قوله (علیه السّلام)

رفع. الخطأ.

(۲۵) و هی روایة أبی روح: إنّ امرأة تشبّهت بأمة لرجل و ذلک لیلًا فواقعها و هو یری أنّها جاریته، فرفع إلی عمر، فأرسل إلی علی (علیه السّلام) فقال

اضرب الرجل حدّا فی السرّ، و اضرب المرأة حدّا فی العلانیة «۱»

، و سند الحدیث مشتمل علی إرسال و مجاهیل. و فی «الشرائع»: و هی متروکة، فإنّه لم یعمل بها أحد إلّا القاضی من قدماء الأصحاب، و لا وجه له بعد ضعف سندها و إعراض المعظم عنها. نعم المرأة المدلّسة زانیة علیها الحدّ، کما لا یخفی.

(۲۶) المراد بالشبهة هو ما لو ثبت صدق مدّعیها کانت مجوّزة له ظاهراً دارئة للحدّ عنه، و هی جمیع ما مرّ من الأعذار الناشئة عن الجهل و الخطأ و النسیان بالنسبة إلی الحکم أو الموضوع الکلّی و الجزئی، کما مرّ

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۴۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۳۸، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۵

...

تفصیله. و الدلیل علی أنّ دعواها مسقطة للحدّ مع احتمال صدقة: أنّه مع هذا الاحتمال یشکّ الوالی أو القاضی فی ارتکاب المدّعی للزنا، و استصحاب عدمه نافٍ للحدّ عنه، و لا أقلّ من استصحاب عدم جواز إجراء الحدّ علیه الثابت قبل ارتکابه هذا. مضافاً إلی عموم قوله (علیه السّلام)

ادرؤوا الحدود بالشبهات

، کما مرّ بیانه. نعم، لو علم بأنّه کاذب فی دعواه لم یعتدّ بدعواه حینئذٍ؛ للعلم بأنّه زانٍ و یطلب الفرار من عقاب زناه.

و قد مرّ بعض ما یدلّ علی عدم قبول دعوی المدّعی الذی لا یحتمل فی حقّه الصدق، ذیل المسألة الرابعة عند إقامة الدلیل علی نفی الحدّ عن الجاهل بالحکم، فراجع و تذکّر.

و الظاهر: أنّه علی هذا التفصیل یحمل و یشیر معتبر أبی بصیر قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): رجل أُخذ مع امرأة فی بیت، فأقرّ أنّها امرأته و أقرّت أنّه زوجها، فقال

رُبّ رجل لو أتیت به لأجزت له ذلک، و رُبّ رجل لو أتیت به لضربته «۱»

؛ إذ لا محمل لقوله (علیه السّلام) فی الفقرة الأخیرة مع دعوی کلیهما للزوجیة إلّا العلم بکذبهما و عدم احتمال الصدق فی دعواهما.

و أمّا ما فی صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی امرأة تزوّجت و لها زوج، فقال

ترجم المرأة (و) إن کان للّذی تزوّجها بیّنة علی تزویجها، و إلّا ضرب الحدّ «۲».

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۰: ۲۹۷، کتاب النکاح، أبواب عقد النکاح و أولیاء العقد، الباب ۱۹، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۲۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲۷، الحدیث ۹.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۶

[مسألة ۹ یتحقّق الإحصان الذی یجب معه الرجم باستجماع أُمور]

اشارة

مسألة ۹ یتحقّق الإحصان الذی یجب معه الرجم باستجماع أُمور:

[الأوّل: الوطء بأهله فی القبل]

الأوّل: الوطء بأهله (۲۷) فی القبل،

فهی إنّما تدلّ علی الخلاف علی احتمالٍ بناءً علی نسخة ضبط «الواو»؛ إذ یکون المرأة حینئذٍ محکومة بالرجم مطلقاً، و یکون الذیل وارداً فی بیان حکم الرجل و دالّاً علی أنّه لا یقبل دعواه تزویجها إلّا إذا أقام علیه البیّنة. و مع ذلک أیضاً لمّا کان مفروض الکلام أنّ هذه المرأة تزوّجت فلا یخلو الحدیث من اغتشاش.

و أمّا بناءً علی عدم «الواو» فقد علّق الرجم علی إقامة بیّنة التزویج، و هو إنّما یناسب هذا التعلیق إذا أُرید بیّنة الزوج السابق؛ بأن یکون ادّعی زوجیتها، فإن أقام بیّنة علی دعواه یثبت زوجیتها له و أنّها زنت و حدّها الرجم، و إن لم یقم بیّنة فقد قذفها بالزنا و علیه حدّ القذف، و هذا معنی قوله (علیه السّلام)

و إلّا ضرب الحدّ

، و هذا یؤیّد صحّة نسخة الحذف؛ إذ یخرج الحدیث عن اضطراب المتن، و اللّه العالم.

و کیف کان: فأصل المسألة علی ما فی «الجواهر» لا خلاف یوجد فیه، بل عن بعضهم دعوی الإجماع علیه، فلو کانت النسخة بإثبات «الواو» کانت الصحیحة معرضاً عنها و لا حجّة فیها، فضلًا عن اختلاف النسخ.

(۲۷) فی «الریاض» نقل اعتباره فی تحقّق الإحصان عن «مبسوط» شیخ الطائفة و «نهایته» و عن «سرائر» الحلّی و «جامع» ابن سعید و «الإصباح»، و عن «الغنیة» مدّعیاً علیه الإجماع قال: و به صرّح جماعة

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۷

...

من المتأخّرین و من غیر نقل خلاف، و لکن عبارة «النافع» کعبارة کثیر من القدماء ک «المقنعة» و «الانتصار» و «الخلاف» و «التبیان» و «مجمع البیان» مطلقة لا ذکر له فیها، انتهی.

و کیف کان: فالإحصان فی اللغة هو المنع أو الدخول فی الحصن و اتّخاذه مسکناً یتحرّز به عن الشرور، و کأنّ المحصن بتمکّنه من الزوج قد حصل له المانع عن الزنا، و زوجه بمنزلة حصن یحرزه عن الفجور. فهو بمفهومه اللغوی یجتمع مع مجرّد الازدواج و إن لم یدخل به بعد، لکنّه لا ریب فی دلالة أخبار معتبرة علی عدم ترتّب حدّ الرجم، بل عدم تحقّق مفهوم الإحصان فی الشرع إلّا بالدخول، و هذه الأخبار علی قسمین:

الأوّل: ما یستفاد منه عدم تحقّق موضوع الإحصان قبل الوطء؛ ففی صحیحة محمّد بن قیس عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال قضی أمیر المؤمنین (علیه السّلام) فی الشیخ و الشیخة أن یجلدا مائة، و قضی للمحصن الرجم، و قضی فی البکر و البکرة إذا زنیا جلد مائة و نفی سنة فی غیر مصرهما، و هما اللذان قد أُملکا و لم یدخل بها «۱».

بیان الدلالة: أنّ جعل البکر و البکرة فی قبال المحصن و الحکم علیهما بغیر الرجم مع تفسیرهما بمتزوّجین لم یقع بینهما دخول دلیل واضح علی أنّه ما لم یتحقّق دخول بالزوجة لم یکن واحد منهما محصناً، فهذه الصحیحة

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۶۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱، الحدیث ۲.

...

تدلّ علی اعتبار الدخول بها فی تحقّق موضوع الإحصان فی کلّ من الرجل و المرأة، فما لم یکن دخول لم یکن إحصان و لا رجم.

و نحوه فی کیفیة الدلالة فی خصوص الرجل خبر زرارة بل صحیحه عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

المحصن یرجم، و الذی قد أُملک و لم یدخل بها فجلد مائة و نفی سنة «۱».

و فی صحیحة محمّد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر (علیه السّلام) عن الرجل یزنی و لم یدخل بأهله أ یحصن؟ قال

لا، و لا بالأمة «۲»

، و هی کالصریحة فی اعتبار الدخول بالزوجة فی تحقّق موضوع الإحصان، إلّا أنّها أیضاً واردة فی خصوص الرجل. و استفادة اشتراطه منها کسابقتها فی المرأة مبتنیة علی إلغاء الخصوصیة. و کیف کان: فیکفی صحیحة محمّد بن قیس الماضیة.

و استدلّ فی «مبانی التکملة» علی اعتباره فی إحصان خصوص المرأة بصحیحة محمّد بن مسلم عن أحدهما (علیهما السّلام) قال: سألته عن قول اللّه عزّ و جلّ فَإِذا أُحْصِنَّ، قال

إحصانهنّ أن یدخل بهنّ

، قلت: إن لم یدخل بهنّ أما علیهنّ حدّ؟ قال

بلی «۳».

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۶۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱، الحدیث ۶.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۷۸، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۷، الحدیث ۹.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۷۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۷، الحدیث ۴.

...

و نحوها صحیحة أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) «۱». و دلالتهما علی اعتبار الدخول فی تحقّق الإحصان إجمالًا واضح، لکنّه لا ینبغی الریب فی أنّ هذا الإحصان لیس هو الإحصان الموضوع للرجم؛ و ذلک لما قرّره المستدلّ نفسه، و سیأتی إن شاء اللّه تعالی من اشتراط الحرّیة أیضاً فی تحقّق الإحصان الموضوع للرجم.

و قوله تعالی المشار إلیه و المسؤول عنه فی الصحیحتین وارد فی خصوص الإماء، و إلیک نصّ الآیة المبارکة؛ قال تعالی:

وَ مَنْ لَمْ یَسْتَطِعْ مِنْکُمْ طَوْلًا أَنْ یَنْکِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَکَتْ أَیْمَانُکُمْ مِنْ فَتَیَاتِکُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَ اللّهُ أَعْلَمُ بِإِیمَانِکُمْ بَعْضُکُمْ مِنْ بَعْضٍ فَانْکِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَ آتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَیْرَ مُسَافِحَاتٍ وَ لَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَیْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَیْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَی الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ. الآیة «۲».

و هو کما تری وارد فی خصوص الإماء التی ملکت أیمان الناس، و صرّح فی الفقرة المسئول عنها أنّ علیهنّ نصف العذاب المقرّر شرعاً علی غیرهنّ.

و کیف کان: فالاستدلال بالصحیحتین هنا غیر صحیح، کما لا یخفی.

هذا تمام الکلام فی القسم الأوّل من الأخبار.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۷۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۷، الحدیث ۱۱.

(۲) النساء (۴): ۲۵.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۰

...

القسم الثانی: ما یدلّ علی انتفاء حدّ الرجم عمّن لم یدخل بأهله؛ ففی صحیحة رفاعة قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الرجل یزنی قبل أن یدخل بأهله أ یرجم؟ قال

لا «۱»

، و دلالتها فی خصوص الرجل علی ما ذکرناه واضحة.

و فی صحیحة علی بن جعفر عن أخیه موسی بن جعفر (علیهما السّلام) قال: سألته عن رجل تزوّج امرأة و لم یدخل بها فزنی، ما علیه؟ قال

یجلد الحدّ و یحلق رأسه و یفرّق بینه و بین أهله و ینفی سنة «۲»

؛ فإنّ جعل حدّ الرجل الذی تزوّج و لم یدخل بها الجلد و نفی البلد دلیل واضح علی عدم إجراء حدّ الرجم علیه.

و مثلها فی الدلالة فی خصوص الرجل معتبر حنّان «۳» و خبر عمر بن یزید «۴»، فراجع.

و یدلّ علی نفی حدّ الرجم فی خصوص المرأة موثّقة السکونی عن جعفر عن أبیه عن آبائه (علیهم السّلام) فی المرأة إذا زنت قبل أن یدخل بها، قال:

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۷۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۷، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۷۸، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۷، الحدیث ۸.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۷۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۷، الحدیث ۷.

(۴) وسائل الشیعة ۲۸: ۷۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۴، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۱

...

یفرّق بینهما، و لا صداق لها؛ لأنّ الحدث کان من قبلها «۱».

و دلالتها على عـدم إجراء حدّ الرجم عليها واضـحة. اللهمّ إلّا أن يقال: إنّ الرواية معرض عنها؛ إذ لا يفتى بالتفريق بينهما، بل بالجلد و التغريب فى خصوص الرجل، فمفاد الرواية لم يعمل بها بل اعرض عنها، فلا حجّة أيضاً فى مفهومها الذى هو من قبيل اللازم لمدلولها المطابقى، فتدبّر.

و بالجملة: فالمسـتفاد من مجموع الأخبار لا سـيّما القسم الأوّل منها اعتبار الدخول بالأهل فى تحقّق الإحصان الذى هو موضوع الرجم فى كلّ من الرجل و المرأة.

و فى قبال هذه الأخبار وردت بعض أخبار معتبرة ربّما يعدّ معارضاً لها:

منها: إطلاق قوله (عليه السّلام) فى صحيح إسماعيل بن جابر عن أبى جعفر (عليه السّلام) قال: قلت: ما المحصن، رحمك اللّه؟ قال من كان له فرج يغدو عليه و يروح فهو محصن «۲»

؛ فـإنّه (عليه السّـلام) جعـل معيـار صـدق الإحصـان أن يتمكّن من الفرج الكـذائى، و إطلاـقه يشـمل مـا إذا لم يـدخل بهـا بعـد. لكن الإنصاف: أنّه قابل للتقييد بقرينة ما سبقها من الأخبار، و الحمل على الفرد الشائع منه؛ و هو الفرج الذى يغدو عليه و يروح و يدخل به.

---

(۱) وسائل الشيعة ۲۸: ۷۸، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۷، الحديث ۸.

(۲) وسائل الشيعة ۲۸: ۶۸، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲، الحديث ۱.

مبانى تحرير الوسيلة - كتاب الحدود، ص: ۴۲

...

و منها: صحيحة حريز قال: سألت أبا عبد اللّه (عليه السّلام) عن المحصن، قال: فقال

الذى يزنى و عنده ما يغنيه «۱»

، و دلالتها أيضاً بالإطلاق مثل سابقتها، فيحمل على المورد الشائع و لو بقرينة الأخبار الماضية.

و مثل هذه الصحيحة موثّقة إسحاق بن عمّار «۲»، بل و موثّقته الأُخرى «۳»، فراجع.

و منها: إطلاق صحيح أبى بصير الذى لعلّه لا يضرّه الإضمار قال: قال

لا يكون محصناً حتّى (إلّا أن خ. ل) يكون عنده امرأة يغلق عليها بابه «۴»

، و هو أيضاً كسابقتيها محمول على إرادة فرده الشائع.

و منها: خبر زرارة عن أبى جعفر (عليه السّلام) قال

الذى لم يحصن يجلد مائة جلدة و لا ينفى، و الذى قد أُملك و لم يدخل بها يجلد مائة و ينفى «۵»

، بيان الدلالة: أنّه قد جعل الذى قد أُملك و لم يدخل مقابل الذى لم يحصن،

---

(۱) وسائل الشيعة ۲۸: ۶۹، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲، الحديث ۴.

(۲) وسائل الشيعة ۲۸: ۶۸، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲، الحديث ۲.

(۳) وسائل الشيعة ۲۸: ۶۹، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲، الحديث ۵.

(۴) وسائل الشيعة ۲۸: ۷۰، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲، الحديث ۶.

(۵) وسائل الشيعة ۲۸: ۶۳، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱، الحديث ۷.

مبانى تحرير الوسيلة - كتاب الحدود، ص: ۴۳

و فی الدبر لا یوجبه علی الأحوط (۲۸)؛

فیدلّ علی أنّ الذی أُملک و لم یدخل محصن، و هو خلاف ما دلّت علیه تلک الأخبار.

و فیه أوّلًا: أنّ مفروض هذا الخبر أیضاً أنّ من لم یدخل بها فلا رجم علیه، فلا یعارض موضوع الرجم. و ثانیاً: أنّه لا یبعد أن یکون إطلاق الإحصان هنا بعنایة أُخری، کما أُرید من المحصنات فی قوله تعالی فی وَ الْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ خصوص المتزوّجات مطلقاً.

فتحصّل: أنّ اعتبار الدخول فی تحقّق موضوع الرجم ممّا لا ینبغی أن یرتاب فیه.

(۲۸) لقوّة احتمال انصراف الدخول إلی المعهود منه؛ و هو الدخول فی القبل.

لا یقال: فیلزم الاحتیاط فی أصل إجراء حدّ الزنا؛ فإنّه أیضاً کما عرفت وارد علی عنوان الدخول.

فإنّه یقال: إنّ موضوع الرجم هو الدخول بالأهل أو البناء بها، و هما عبارة أُخری عن الزفاف و إغلاق الباب علیها، و لازمه الغالب العرفی و المعهود منه هو الإدخال فی القبل. و هذا بخلاف موضوع الحدّ فإنّ العنوان المأخوذ هناک هو إدخال الذکر، و إطلاقه شامل للإدخال فی الدبر، کما مرّ بیانه تفصیلًا.

و التحقیق: أنّ هذا الفرق غیر صحیح؛ فإنّ بعض تلک الأخبار التی تضمّن حدّ الزنا علی عنوان الإدخال تضمّنت أیضاً أنّ ذلک الحدّ هو

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۴

فلو عقد و خلا بها خلوة تامّة أو جامعها فیما بین الفخذین أو بما دون الحشفة (۲۹) أو ما دون قدرها فی المقطوعة، مع الشکّ فی حصول الدخول (۳۰)، لم یکن محصناً و لا المرأة محصنة. و الظاهر عدم اشتراط الإنزال، فلو التقی الختانان تحقّق، و لا یشترط سلامة الخصیتین (۳۱).

[الثانی: أن یکون الواطئ بأهله بالغاً علی الأحوط]

الثانی: أن یکون الواطئ بأهله بالغاً علی الأحوط (۳۲)؛ فلا إحصان مع إیلاج الطفل و إن کان مراهقاً، کما لا تحصن المرأة بذلک؛ فلو وطأها و هو غیر بالغ ثمّ زنی بالغاً لم یکن محصناً علی الأحوط، و لو کانت الزوجیة باقیة مستمرّة.

الرجم، فراجع. فلو کان لها إطلاق یشمل الوطء فی الدبر لاقتضی إجراء الرجم فیه أیضاً، فتأمّل.

(۲۹) أی ممّن له حشفة. و وجه اعتبارها قد مرّ فی المسألة الثالثة، فتذکّر.

(۳۰) أی مع الشکّ فی صدقه، و هو إشارة إلی ما مرّ من التردید فی المسألة الثالثة، و إلّا فمع الشکّ فی الدخول بالمقدار اللازم بالشبهة الموضوعیة فلا ریب فی أنّ مقتضی استصحاب عدم الدخول نفی حدّ الزنا.

(۳۱) لعدم دلیل علی الاشتراط و اقتضاء الإطلاقات لعدم الاشتراط، کما لا یخفی.

(۳۲) اشتراط وقوع الوطء بعد البلوغ مذکور فی عبارة بعض الأصحاب؛ ففی «إرشاد» العلّامة فی مقام تعداد شرائط تحقّق الإحصان ما لفظه: و یشترط وقوع الإصابة بعد الحرّیة و التکلیف. و استدلّ له المحقّق

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۵

...

الأردبیلی فی شرحه تارة بقوله: فإنّ الدخول قبل التکلیف کاللادخول، و أخری بصحیحة أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام)، قال فی العبد یتزوّج الحرّة ثمّ یعتق فیصیب فاحشة، قال: فقال

لا رجم علیه حتّی یواقع الحرّة بعد ما یعتق.

الحدیث «۱»، قال (قدّس سرّه) بعد نقلها: هذه تدلّ علی اعتبار الدخول فی الإحصان، و أنّه لا یکفی الدخول مطلقاً، بل لا بدّ من تحقّقه بعد حصول شرائط العتق و البلوغ کما مرّ، فتأمّل، انتهی.

و فی «الجواهر» ما لفظه: یشترط فی إحصانه الوطء بعد البلوغ، و إن کانت الزوجیة مستمرّة؛ للأصل و الاستصحاب و قصور فعله عن أن یناط به حکم شرعی و نقص اللذّة و عدم انسباق نحوه من الدخول و شبهه، انتهی.

نعم، ما فی «الجواهر» عن «المبسوط» من قوله: و أن تراعی الشروط حین الزنا، و لا اعتبار بما قبل ذلک، ظاهره أنّ تمام الاعتبار إنّما هو بوجود الشروط التی منها البلوغ حین الزنا، و إن کان قبل الزنا غیر بالغ، و لازمه أنّ الوطء بأهله لو وقع قبله و کانت زوجته مدخولة حین الزنا لکفی فی إحصانه.

و کیف کان: فتحقیق المقام أنّ الأصل المذکور فی کلام «الجواهر» فی مقابل الاستصحاب لا محالة یراد به أصالة البراءة؛ ببیان أنّ وجوب إجراء حدّ الرجم علیه حینئذٍ مشکوک، فهو مرفوع بأدلّة البراءة.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۷۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۷، الحدیث ۵.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۶

...

لکن فیه: أنّه لا یتمّ بناءً علی مختار الماتن دام ظلّه من أنّ حدّ المحصن هو الرجم فقط لا هو و الجلد معاً؛ و ذلک للعلم الإجمالی حینئذٍ بوجوب أحد الحدّین الرجم و الجلد علیه، و إجراء البراءة فی أحدهما معارض بإجرائه فی الآخر.

و أمّا الاستصحاب: فإمّا یراد به الاستصحاب الموضوعی؛ و هو استصحاب عدم الإحصان الثابت قطعاً قبل أن یطأ الصبی أهله، فیحکم ببقائه علی ما کان بعد الوطء أیضاً.

لکن فیه: أنّ المفروض أنّ الشکّ فی مفهوم الإحصان؛ فلو علم مفهومه لما کان شکّ فی البقاء أصلًا؛ فإنّ مفهومه و حقیقته إن تحقّق بوطء الصبی أیضاً لکان عدم بقاء العدم المذکور متیقّناً، و إن لم یتحقّق إلّا بوطء البالغ لکان بقاؤه یقینیاً، فلا شکّ فی بقاء عدم الإحصان بما له من المعنی الواقعی، و إنّما الشکّ فی مفهومه، و لیس رفع مثل هذا الشکّ فی شأن الاستصحاب.

و إمّا یراد به الاستصحاب الحکمی، و هو بأحد وجهین:

أحدهما أن یقال: إنّه قبل الزنا لا یجب علیه الرجم، و یشکّ فی حدوث وجوبه بعد الزنا و یحکم ببقاء عدم الوجوب بعده أیضاً.

لکن فیه أیضاً ما عرفت فی إجراء أصالة البراءة؛ من أنّه معارض باستصحاب عدم وجوب جلده.

ثانیهما أن یقال: إنّ هذا الشخص قبل وطء زوجته کان محکوماً بأنّه إذا بلغ و زنی وجب علیه الجلد لا الرجم، فإذا وطئ زوجته یشکّ فی بقاء هذا الحکم التعلیقی؛ فیحکم ببقائه بالاستصحاب.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۷

...

لکن فیه: أنّ المستصحب لا بدّ و أن یکون إمّا موضوع حکم شرعی، و إمّا حکماً شرعیاً تنجیزیاً أو تعلیقیاً. و ما نحن فیه لیس شیئاً

منهما؛ إذ الحکم الشرعی هو وجوب جلد الزانی أو وجوب رجمه، و أمّا التعلیق المذکور فهو تعلیق جعلی من باب تعلیق فعلیة الحکم بفعلیة موضوعه و شرائطه؛ فإنّ الزنا محقّق موضوع الزانی و البلوغ شرط فعلیة حکمه، و قد تحقّق فی محلّه عدم جریان الاستصحاب فی أمثال هذه التعلیقات.

فتحصّل: أنّه لا مجال لإجراء الأُصول العملیة براءة کانت أو استصحاباً مضافاً إلی أنّ إجراءها منوط بعدم قیام الأدلّة الاجتهادیة علی شیءٍ من الطرفین، و إلّا کانت حاکمة أو واردة علی الأُصول.

و أمّا ما أفاده صاحب «الجواهر» و المحقّق الأردبیلی (قدّس سرّهما) من أنّ دخول الصبی کاللادخول، و لا یناط به حکم شرعی، فقد تحقّق عند المحقّقین ضعفه؛ إذ عمدة الدلیل علی عدم الاعتبار بأفعاله بنحو العموم هو قول أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی موثّقة عمّار الساباطی قال: سألته عن الغلام متی تجب علیه الصلاة، قال:

إذا أتی علیه ثلاث عشرة سنة، فإن احتلم قبل ذلک فقد وجبت علیه الصلاة و جری علیه القلم، و الجاریة مثل ذلک إن أتی لها ثلاث عشرة سنة أو حاضت قبل ذلک فقد وجبت علیها الصلاة و جری علیها القلم «۱»

؛ فإنّه مع قطع النظر عن تحدید سنّ البلوغ الواقع فیه یدلّ علی ما روی

---

(۱) وسائل الشیعة ۱: ۴۵، کتاب الطهارة، أبواب مقدّمة العبادات، الباب ۴، الحدیث ۱۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۸

...

بسند غیر نقی أنّ علیاً (علیه السّلام) قال لعمر

أما علمت أنّ القلم یرفع عن ثلاثة: عن الصبی حتّی یحتلم، و عن المجنون حتّی یفیق، و عن النائم حتّی یستیقظ؟! «۱»

، و ظاهرٌ أنّ رفع القلم عنه ظاهر فی أنّه لا یکتب علیه بالقلم شیء حتّی یحتلم؛ فإمّا لا یکتب علیه التکلیف حتّی یستتبع علیه مؤاخذة، و إمّا لا یکتب علیه مؤاخذة.

و کیف کان: فلا یدلّ علی نفی أعماله مطلقاً و أنّ أعماله کالعدم. فلو کان مقتضی إطلاق أدلّة الرجم أنّ الملاک أن یکون زوجة الزانی مدخولة لکان اللازم الأخذ بها، کما لا یخفی.

و أضعف منه: مسألة نقص اللذّة؛ فإنّ حدّ الرجم لم ینط بالتذاذ الزانی من وطء أهله حتّی یعتبر فیه کمال اللذّة، و لا یشمل ما إذا نقص اللذّة، و المتّبع هو إطلاق الأدلّة لو کان.

فممّا ذکرنا تعرف: أنّه لا وجه لاعتبار بلوغ الواطئ بأهله فی تحقّق الإحصان، إلّا ما أفاده بقوله فی «الجواهر»: و عدم انسباق نحوه من الدخول و شبهه، الراجع إلی دعوی انصراف الدخول بالأهل أو البناء به الواقع فی أدلّة اعتبار الدخول إلی دخول البالغ و حین البلوغ.

و الإنصاف: أنّه محلّ تأمّل، بل منع.

و أمّا الاستدلال بصحیحة أبی بصیر الماضیة کما عن المقدّس الأردبیلی فمن المعلوم أنّ الصحیحة واردة فی العبد الذی أُعتق، فاشترط

---

(۱) وسائل الشیعة ۱: ۴۵، کتاب الطهارة، أبواب مقدّمة العبادات، الباب ۴، الحدیث ۱۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۹

[الثالث: أن یکون عاقلًا حین الدخول بزوجته]

الثالث: أن یکون عاقلًا حین الدخول بزوجته (۳۳) علی الأحوط فیه؛ فلو تزوّج فی حال صحّته و لم یدخل بها حتّی جنّ ثمّ وطأها حال الجنون لم یتحقّق الإحصان علی الأحوط.

[الرابع: أن یکون الوطء فی فرج مملوک له بالعقد الدائم الصحیح]

الرابع: أن یکون الوطء فی فرج مملوک له بالعقد الدائم الصحیح (۳۴)

فیه أن یدخل بأهله بعد ما أُعتق، حتّی یجری علیه حدّ الرجم، فمورده لا یعمّ ما نحن فیه، فالاستدلال به لما نحن فیه إنّما یتمّ بدعوی إلغاء الخصوصیة أو الأولویة؛ ببیان أنّ الحرّیة کالبلوغ من شرائط إجراء حدّ الرجم، لکن العبد إذا زنی یجری علیه حدّ الزنا و غیر البالغ لا یجری علیه حدّ. فإذا کان العبد البالغ إذا کملت شرائط إجراء حدّ الرجم علیه و صار حرّا یعتبر فیه أن یواقع أهله بعد الحرّیة فإن یعتبر مثله فی الصبی بأن یشترط أن یواقع أهله بعد البلوغ أولی، و لا أقلّ من أن یکون هو مثله، فتأمّل.

و لعدم حصول القطع من جمیع ذلک کلّه أفاد الماتن: أنّه الأحوط؛ لما فیه من عدم التهجّم علی الدماء.

(۳۳) لا دلیل خاصّ فیه، و الوجوه المذکورة فی الصبی نقضاً و إبراماً یأتی فیه أیضاً، فتذکّر.

و لا یبعد أن یکون الأظهر عدم اعتبار هذین الشرطین؛ لقوّة إطلاق الأدلّة و ضعف دعوی الانصراف و عدم الاعتناء بها و عدم بلوغ إلغاء الخصوصیة فی صحیحة أبی بصیر إلی حدّ الظهور العرفی، و اللّه العالم.

(۳۴) بلا خلاف کما فی «الریاض». و یشهد له من الأخبار انضمام طائفتین منها:

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۵۰

...

الطائفة الأُولی: ما تدلّ علی أنّ المحصن مَن کان عنده امرأة تغنیه عن الزنا؛ ففی صحیحة إسماعیل بن جابر عن الباقر (علیه السّلام) قال: قلت: ما المحصن رحمک اللّه؟ قال

من کان له فرج یغدو علیه و یروح فهو محصن «۱»

، فقوله (علیه السّلام)

من کان له فرج

یدلّ علی اعتبار أن یکون له امرأة قد جوّز الشارع وطأها و اعتبر فرجها له، و هو لا یکون إلّا بعقد صحیح أو ملک یمین أو تحلیل، فیخرج عن الإحصان موارد الزنا و وطء الشبهة بأقسامها، کما أنّ إطلاقه یشمل الدائم و المتعة و ملک الیمین و التحلیل. و فی صحیحة حریز قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن المحصن، فقال

الذی یزنی و عنده ما یغنیه «۲»

، و هی فی جهات الدلالة مثل سابقتها. و مثلهما مضمر أبی بصیر الماضی «۳»، فتذکّر.

فمقتضی هذه الأخبار و إن کان اعتبار مملوکیة الفرج فی تحقّق الإحصان، إلّا أنّها مطلقة من حیث دوام عقد النکاح و انقطاعه.

لکن هنا أخبار معتبرة أُخری تدلّ علی عدم حصول الإحصان بالمتعة؛ و هی الطائفة الثانیة: ففی موثّق إسحاق بن عمّار قال: سألت أبا إبراهیم (علیه السّلام) عن الرجل إذا

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۶۸، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۶۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲، الحدیث ۴.

(۳) مرّ ذیل الشرط الأوّل.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۵۱

...

هو زنی و عنده السریة «۱» و الأمة یطؤها تحصنه الأمة و تکون عنده؟ فقال

نعم، إنّما ذلک لأنّ عنده ما یغنیه عن الزنا

، قلت: فإن کانت عنده أمة زعم أنّه لا یطؤها؟ فقال

لا یصدّق

، قلت: فإن کانت عنده امرأة متعة أ تحصنه؟ فقال

لا، إنّما هو علی الشیء الدائم عنده «۲».

و فی موثّقه الآخر قال: قلت لأبی إبراهیم (علیه السّلام): الرجل تکون له الجاریة أ تحصنه؟

قال: فقال

نعم، إنّما هو علی وجه الاستغناء

، قال: قلت: و المرأة المتعة؟ قال: فقال

لا، إنّما ذلک علی الشیء الدائم

، قال: قلت: فإن زعم أنّه لم یکن یطؤها، قال: فقال

لا یصدّق، و إنّما أوجب ذلک علیه لأنّه یملکها «۳».

و لا یبعد أن یکون کلتاهما خبراً واحداً و جاء اختلاف الألفاظ و التأخیر و التقدیم من ناحیة النقل بالمعنی، و کیف کان فهما صریحتان فی أنّ المتعة لا توجب الإحصان، بل یعتبر فی حصول الإحصان الدوام. نعم ربّما یمکن أن یقال بانصرافهما عن المتعة الطویلة المدّة، بحیث تکون خارجاً مثل

(۱) فی «مجمع البحرین»: و فی الحدیث ذکر السریة هی بضمّ السین الأمة المنسوبة إلی السرّ و هو الجماع و الخفاء لأنّ الإنسان کثیراً ما یسرّها و یسترها عن الحرّة، و إنّما ضمّت سینه لأنّ الأبنیة تغیّرت فی النسب، و الجمع السراری.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۶۸، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲، الحدیث ۲.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۶۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲، الحدیث ۵.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۵۲

أو ملک الیمین (۳۵)؛ فلا یتحقّق الإحصان بوطء الزنا و لا الشبهة، و کذا لا یتحقّق بالمتعة؛ فلو کان عنده متعة یروح و یغدو علیها لم یکن محصناً.

الزوجة الدائمة، کأن استمتع من کان له خمسون سنة امرأة لخمسین سنة؛ فإنّها مع ملاحظة عدم تجاوز الأعمار عادة عن المائة تکون

عنده دائماً، فإذا كان منصرفهما غير هذا الفرد كان هذا الفرد داخلًا فی عموم الطائفة الأولی، كما لا يخفی.

و ممّا يدلّ علی عدم حصول الإحصان بالمتعة خبر عمر بن يزيد، ففيه: أنّ الصادق (عليه السّلام) قال

لا يرجم الغائب عن أهله، و لا المملّك الذی لم يبن بأهله، و لا صاحب المتعة «۱».

فإنّه و إن لم يصرّح فی خصوصه بعدم حصول الإحصان بالمتعة إلّا أنّه صرّح بنفی حدّ الرجم عن صاحب المتعة، و هو كافٍ فی المطلوب؛ لا سيّما بعد ورود الموثّقين.

نعم إنّه لمكان عدم اشتماله علی التعليل مطلق يدلّ علی عدم الاعتبار بالمتعة مطلقاً و إن كانت مدّة طويلة، لكنّه قابل للتقييد بمفهوم التعليل المذكور فی الموثّقين بأنّه

إنّما هو علی الشیء الدائم عنده

فتذكّر.

(۳۵) فی «الرياض»: كما هو المشهور بين الأصحاب، بل عليه الإجماع فی «الانتصار» و «الغنية»، و هو الحجّة. إلی أن قال: خلافاً

---

(۱) وسائل الشيعة ۲۸: ۷۴، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۴، الحديث ۱.

...

للصدوق و القديمين و الديلمی، انتهی.

و فی «المسالك»: و ذهب جماعة من أصحابنا منهم ابن الجنيد و ابن أبی عقيل و سلّار إلی أنّ ملك اليمين لا يحصن.

و كيف كان: فقد عرفت أنّ مقتضی إطلاق صحيحة جابر و حريز حصول الإحصان بملك اليمين، بل بمثل التحليل أيضاً، و قد تضمّنت موثّقة إسحاق الماضية حصوله به بالصراحة.

و يدلّ عليه صريحاً أيضاً خبر علی بن جعفر المروی عن كتابه عن أخيه موسی بن جعفر (عليهما السّلام) قال: سألته عن الحرّ تحته المملوكة هل عليه الرجم إذا زنی؟ قال

نعم «۱».

و فی قبال هذه الأخبار صحيحة الحلبی و صحاح ثلاثة لمحمّد بن مسلم:

ففی صحيحة الحلبی قال: سألت أبا عبد اللّه (عليه السّلام) عن الرجل الحرّ أ يحصن المملوكة؟ فقال

لا يحصن الحرّ المملوكة، و لا تحصن المملوكة الحرّ، و اليهودی يحصن النصرانية، و النصرانی يحصن اليهودية «۲»

، فالسؤال و إن كان عن حصول إحصان الأمة بالحرّ إلّا أنّه (عليه السّلام) بعد الجواب عن هذا السؤال و أنّه لا يحصنها تفضّل بأن قال: إنّ المملوكة أيضاً لا تحصن

---

(۱) وسائل الشيعة ۲۸: ۷۲، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲، الحديث ۱۱.

(۲) وسائل الشيعة ۲۸: ۷۰، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲، الحديث ۸.

...

الحرّ، فالسؤال قرینة علی أنّ المراد نفی إحصان المملوکة بالحرّ، و هما قرینتان علی أنّ قوله (علیه السّلام)

و لا تحصن المملوکة الحرّ

تعرّض لحکم العکس و أنّ المملوکة أیضاً لا تحصن الحرّ، فاحتمال قراءة المملوکة بالنصب مضافاً إلی أنّه خلاف الظاهر بنفسه و موجب لوقوع التکرار مخالف للقرینة المذکورة.

و فی صحیحة ابن مسلم قال: سألت أبا جعفر (علیه السّلام) عن الرجل یزنی و لم یدخل بأهله أ یحصن؟ قال

لا، و لا بالأمة «۱»

، و دلالتها أیضاً واضحة. و نحوها صحیحته الأُخری «۲».

و تقیید إطلاق مثل صحیحة جابر و حریز و إن أمکن بها إلّا أنّهما معارضتان لموثّقة إسحاق بن عمّار و لا جمع عرفی بینهما، و حیث إنّ عمل المشهور بل ادّعی الإجماع علی طبق الموثّقة فلا بدّ بمقتضی أخبار العلاج من طرح الصحیحتین و الأخذ بموثّقة ابن عمّار.

ثمّ إنّ التحلیل لمّا کان أمراً غیر دائم فهو و إن کان مشمولًا لعموم مثل صحیحة جابر إلّا أنّ تعلیل الموثّقة فی نفی حصول الإحصان بالمتعة بأنّه إنّما هو علی الشیء الدائم عنده یقتضی عدم الاعتبار بالتحلیل أیضاً.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۷۸، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۷، الحدیث ۹.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۷۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲، الحدیث ۹.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۵۵

[الخامس: أن یکون متمکّناً من وطء الفرج]

الخامس: أن یکون متمکّناً من وطء الفرج (۳۶).

---

(۳۶) بلا خلاف کما فی «الریاض»، و فی «الانتصار» بعد اعتبار هذا المعنی فی الإحصان الموجب للرجم بقوله: یتمکّن من وطئها متی شاء، من غیر حائل من ذلک بغیبة أو مرض منهما أو حبس دونه، و بعد نقل أقوال العامّة قال: دلیلنا علی صحّة ما ذهبنا إلیه إجماع الطائفة، انتهی.

و کیف کان: فلا ینبغی الإشکال فی اعتبار التمکّن المذکور و کون کلّ من الزوجین بمنال الآخر، و إن کان الزوجة یجب علیها التمکین شرعاً، بخلاف الزوج فلا تنال الزوجة إلی وطئه إلّا من طریق العواطف.

و الأخبار الواردة فی ذلک علی أقسام ثلاثة:

القسم الأوّل منها، تعرّض لخصوص اعتباره فی الرجل تارة بلسان «یغدو علیه و یروح» کما فی قول الباقر (علیه السّلام) الماضی ذیل الأمر الرابع

من کان له فرج یغدو علیه و یروح فهو محصن

، و ظاهر قوله: «یغدو علیه و یروح» کون المرأة تحت اختیاره صباحاً و مساءً یتمکّن من وطئها متی شاء. و أُخری بلسان ما یغنیه عن الزنا کما مرّ من قول الصادق (علیه السّلام) فی صحیحة حریز فی تفسیره

الذی یزنی و عنده ما یغنیه

، و نحوه موثّقتا إسحاق، و قد مضتا أیضاً. و ثالثة بلسان ما یغلق علیها بابه کما فی مضمرة أبی بصیر قال: قال

لا یکون محصناً حتّی (إلّا أن خ. ل) یکون عنده امرأة یغلق علیها بابه «۱»

، فجمیع هذه الأخبار یدلّ علی أمر واحد؛ و هو

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۷۰، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲، الحدیث ۶.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۵۶

...

اشتراط إحصان الرجل بأن یکون له فی بیته امرأة تحت اختیاره یتمکّن من وطئه، کما یتمکّن الرجال من زوجاتهم.

و القسم الثانی من الأخبار: ما دلّ علی اعتبار هذا الأمر فی کلّ من الرجل و المرأة، کما فی صحیحة محمّد بن مسلم قال: سمعت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) یقول

المغیب و المغیبة لیس علیهما رجم، إلّا أن یکون الرجل مع المرأة و المرأة مع الرجل «۱»

؛ فإنّ نفی حدّ الرجم الذی هو حدّ الزانی المحصن عن المغیب و المغیبة إلّا أن یکون الرجل مع المرأة و المرأة مع الرجل، ظاهر عرفاً و لا سیّما بعد ملاحظة القسم الأوّل من الأخبار فی أنّ کون کلّ من الرجل و المرأة بحیث تناله ید الآخر لیستمتع به بالوطء بحسب المتعارف أمر معتبر فی تحقّق صفة الإحصان لهما.

و القسم الثالث منها: ما ورد فی خصوص المرأة؛ و هو صحیحة أبی عبیدة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن امرأة تزوّجت رجلًا و لها زوج، قال: فقال

إن کان زوجها الأوّل مقیماً معها فی المصر التی هی فیه، تصل إلیه و یصل إلیها فإنّ علیها ما علی الزانی المحصن الرجم، و إن کان زوجها الأوّل غائباً عنها أو کان مقیماً معها فی المصر، لا یصل إلیها و لا تصل إلیه فإنّ علیها ما علی الزانیة غیر المحصنة.

الحدیث «۲»، و بیان دلالتها ظهر ممّا مرّ و هنا أخبار أُخر سیأتی إن شاء اللّه تعالی آنفاً ذیل الفروع الآتیة.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۷۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۳، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۲۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲۷، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۵۷

یغدو علیه و یروح إذا شاء، فلو کان بعیداً و غائباً لا یتمکّن من وطئها فهو غیر محصن (۳۷)،

---

(۳۷) و ذلک أنّ العناوین المأخوذة فی الأخبار علی ما عرفت یتوقّف صدقها علی عدم تحقّق هذه الغیبة، و إلّا فلیس عنده ما یغنیه، و لا ما یغلق علیها بابه، و لا له فرج یغدو علیه و یروح، و لا یصدق أنّه مع المرأة، و لا أنّ المرأة معها؛ فلا یکون هو محصناً و لا هی محصنة. مضافاً إلی ورود أخبار خاصّة علی خصوص عنوان الغیبة الکذائیة؛ إمّا فی کلیهما کما فی صحیح ابن مسلم الآنف الذکر، و إمّا فی خصوص الرجل؛ ففی صحیحة أبی عبیدة عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

قضی أمیر المؤمنین (علیه السّلام) فی الرجل الذی له امرأة بالبصرة ففجر بالکوفة أن یدرأ عنه الرجم و یضرب حدّ الزانی.

الحدیث «۱». و فی خبر الحارث قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن رجل له امرأة بالعراق فأصاب فجوراً و هو فی الحجاز، فقال

یضرب حدّ الزانی مائة جلدة و لا یرجم.

الحدیث «۲». و فی صحیح عمر بن یزید عنه (علیه السّلام) أنّه قال

لا یرجم الغائب عن أهله «۳»

، و دلالة

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۷۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۳، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۷۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۳، الحدیث ۴.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۷۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۴، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۵۸

...

الأحادیث المذکورة علی المطلوب واضحة.

ثمّ إنّ ظاهر المتن دوران صدق الإحصان مدار أن لا یتمکّن بالغیبة من زوجته، و لازمه أنّه لو سافر دون حدّ التقصیر و لم یتمکّن لأجل بعض الحوادث أن یرجع إلی أهله فهو غیر محصن، کما أنّه لو سافر أکثر من حدّ التقصیر و تمکّن من الرجوع إلیها، کما یتمکّن الناس منه فی بلادهم کما فی أمثال زماننا حیث یتمکّن الإنسان من الرجوع إلی أهله بالسیّارات و سائر الوسائل التجاریة و غیرها الحدیثة و المتعارفة فإنّه یصدق علیه أنّ له فرجاً یغدو علیه و یروح، و أنّ له ما یغنیه عن الزنا، کما یغنی زوجة الرجال القاطنین فی بلادهم.

نعم، قد ورد فی ذیل مصحّح عمر بن یزید عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قلت: ففی أیّ حدّ سفره لا یکون محصناً؟

قال

إذا قصّر و أفطر فلیس بمحصن «۱»

، و نحوه مرفوعة محمّد بن الحسین «۲» فراجع، و لازم إطلاقه أنّ تحقّق الإحصان و عدمه دائر مدار الوصول إلی الحدّ المذکور و عدمه علی خلاف ما عرفت، لکن المحقّق (قدّس سرّه) فی «الشرائع» وصف الروایة المذکورة بأنّها مهجورة، فقال هنا: «و فی روایة مهجورة: دون مسافة التقصیر»، فبعد إعراض الأصحاب عنها

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۷۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۴، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۷۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۴، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۵۹

و کذا لو کان حاضراً لکن غیر قادر لمانع؛ من حبسه أو حبس زوجته أو کونها مریضة لا یمکن له وطؤها، أو منعه ظالم عن الاجتماع بها لیس محصناً (۳۸).

و هجرهم لها لا حجّة فیها حتّی یقیّد به الإطلاقات.

و لا یبعد أن یقال: بانطباق مفاد المصحّحة مع تلک الإطلاقات أیضاً؛ و ذلک أنّ تلک الإطلاقات بعد ما کانت کالصریحة فی أنّ المدار أن یکون عنده امرأة تغنیه عن الزنا کما یغنی أزواج الناس عنه. فإذا سافر الرجل فی أزمنة صدور الروایة سفراً فیه تقصیر و هو أربعة فراسخ مثلًا ففی الغالب یشغل سفره أزید من جمیع یومه، فیخرج بذلک عن التمکّن من وطء زوجته الحاصل للمتعارف من الناس الحاضرین فی بلدهم، فقد انطبق علی مفاد الإطلاقات، فتأمّل.

(۳۸) لما عرفت فی الغائب من أنّ العناوین المتوقّف علیها صدق الإحصان لا تصدق مع کلّ من هذه الموانع، مضافاً إلی ورود أخبار خاصّة فی المحبوس؛ ففی ذیل صحیحة أبی عبیدة المتقدّم صدرها قال

و قضی فی رجل محبوس فی السجن و له امرأة حرّة فی بیته فی المصر و هو لا یصل إلیها، فزنی فی السجن، قال: علیه الحدّ (یجلد الجلد) و یدرأ عنه الرجم «۱»

، و فی ذیل خبر الحارث المتقدّم صدره قلت: فإن کان معها فی بلدة واحدة

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۷۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۳، الحدیث ۲.

[السادس: أن یکون حرّا]

السادس: أن یکون حرّا (۳۹).

و هو محبوس فی السجن لا یقدر أن یخرج إلیها و لا تدخل هی علیه أ رأیت إن زنی فی السجن؟ قال

هو بمنزلة الغائب عنه أهله یجلد مائة جلدة «۱»

، هذا.

ثمّ إنّ ظاهر العناوین المذکورة فی الأخبار أن یکون عند الرجل امرأته و تکون تحت اختیاره، کما تکون کلّ امرأة عند زوجها و تحت اختیاره، فابتلاء زوجته بالحیض لا یکون مانعاً عن صدق هذه العناوین و لا یوجب خروجه عن الإحصان؛ إذ الأخبار ناظرة إلی ما هو المتعارف من کون النساء عند أزواجهنّ، کما لا یخفی. فاحتمال عدم صدق الإحصان فی خصوص أیّام الحیض ضعیف جدّاً، مضافاً إلی تمکّنه من غیر موضع الدم، قال السیّد فی «الانتصار»: و فرّقوا بین الغیبة و الحیض؛ لأنّ الحیض لا یمتدّ، و ربّما امتدّت الغیبة، و لأنّه قد یتمتّع من الحائض بما دون موضع الحیض، و لیس کذلک الغیبة.

(۳۹) بلا خلاف کما فی «الریاض» و «الجواهر»، بل فی الثانی: أنّ الإجماع بقسمیه علیه، و العمدة فی اعتبار هذا الشرط أیضاً أخبار خاصّة؛ و هی:

إمّا بلسان اعتباره فی کلّ من الرجل و المرأة کما فی صحیحة الحسن بن السری عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

إذا زنی العبد و الأمة و هما محصنان فلیس

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۷۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۳، الحدیث ۴.

...

علیهما الرجم، إنّما علیهما الضرب خمسین، نصف الحدّ «۱»

، و دلالتها علی نفی حدّ الرجم عنهما صریحة، إلّا أنّها دالّة علی عدم اعتبار الحرّیة فی حصول وصف الإحصان، و إنّما تعتبر فی نفی الرجم. اللهمّ إلّا أن یکون المراد بالإحصان فیها التزوّج، کما فی قوله تعالی فی عداد النساء المحرّمات وَ الْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ، و

کیف کان: فالأمر سهل بعد دلالتها علی نفی الرجم عن العبد و الأمة.

و إمّا بلسان اعتباره فی الرجل، کما فی صحیح محمّد بن قیس عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

قضی أمیر المؤمنین (علیه السّلام) فی العبید إذا زنی أحدهم أن یجلد خمسین جلدة، و إن کان مسلماً أو کافراً أو نصرانیاً، و لا یرجم و لا ینفی «۲»

؛ فإنّ نفی الرجم و النفی الواقع فی ذیله ظاهر فی نفیهما عن العبید فیما کان المتوقّع إجراءهما علیهم، و هو فیما کانوا محصنین أو أبکاراً، و هو عبارة أُخری عن اشتراط حدّ الرجم بالحرّیة فی الرجال.

و نحوه فی الدلالة صحیحة أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی العبد یتزوّج الحرّة ثمّ یعتق فیصیب فاحشة، قال: فقال

لا رجم علیه حتّی یواقع الحرّة بعد ما یعتق.

الحدیث «۳» فإنّ اعتبار الجماع مع زوجته الحرّة

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۳۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۳۱، الحدیث ۳.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۳۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۳۱، الحدیث ۵.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۷۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۷، الحدیث ۵.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۶۲

...

بعد العتق بحیث لا یکون علیه رجم إلّا معه و إن جامع فی زمان رقّیته زوجته الحرّة دلیل واضح علی أنّ العبد لا یرجم إذا زنی و إن کانت تحته امرأة حرّة.

و إمّا بلسان اعتباره فی المرأة خاصّة، و هی أخبار عدیدة؛ ففی صحیحة الحلبی قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الرجل الحرّ أ یحصن المملوکة؟ فقال

لا یحصن الحرّ المملوکة، و لا تحصن المملوکة الحرّ.

الحدیث «۱»؛ فإنّ دلالتها علی عدم تحقّق إحصان المملوکة مطلقاً بالحرّ واضحة، و احتمال قراءة «الحرّ» فی الفقرة الأُولی بالنصب مع أنّه خلاف الظاهر جدّاً، و لو بقرینة السؤال لا یجدی شیئاً بعد ذکر الفقرة الثانیة و عدم احتمال التکرار قطعاً، کما أنّ عدم حجّیة الفقرة الثانیة بالتعارض کما عرفت ذیل الأمر الرابع لا یضرّ بحجّیة الفقرة الاولی.

بل لا یبعد دلالة الآیة الشریفة فَإِذا أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَیْنَ بِفاحِشَةٍ فَعَلَیْهِنَّ نِصْفُ ما عَلَی الْمُحْصَناتِ مِنَ الْعَذابِ «۲» علی ذلک؛ إذ هی کما عرفت ذیل البحث عن اشتراط الدخول فی الإحصان واردة فی الإماء المتزوّجات بالأحرار، و قد فسّر الإحصان المذکور فیها بالدخول بهنّ فی صحیحة محمّد بن مسلم و أبی بصیر، کما مضی هناک.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۷۰، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲، الحدیث ۸.

(۲) النساء (۴): ۲۵.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۶۳

[مسألة ۱۰ یعتبر فی إحصان المرأة ما یعتبر فی إحصان الرجل]

مسألة ۱۰ یعتبر فی إحصان المرأة ما یعتبر فی إحصان الرجل (۴۰)؛ فلا ترجم لو لم یکن معها زوجها یغدو علیها و یروح، و لا ترجم غیر المدخول بها، و لا غیر البالغة و لا المجنونة و لا المتعة.

فقد تضمّنت الآیة بضمیمة الصحیحتین: أنّ الأمة المتزوّجة المدخول بها إذا أتت بفاحشة فعلیها نصف ما علی المحصنات من العذاب، و حیث إنّ الرجم لا معنی لإجراء نصفه علی أحد فلا محالة یراد بالمذکور فی الآیة نصف الجلد؛ و هو مائة ضربة حدّ الحرّة، فحاصل مفاد الآیة: أنّ الإماء بعد تزویجهنّ و الدخول بهنّ إن أتین بفاحشة فحدّهنّ خمسون جلدة لا الرجم، و هو عبارة أُخری عن اشتراط الحرّیة فی إحصان النساء.

و هنا أخبار أُخر دالّة علی المطلوب، و فی ما ذکر کفایة، و الحمد للّه وحده.

(۴۰) فی «الجواهر»: بلا خلاف أجده، بل عن «الغنیة» الإجماع علیه. و قد نقل فی «الریاض» أیضاً الإجماع عن «الغنیة». و قد مرّ ذیل الشرط الأوّل و الخامس و السادس أنّ أدلّة اشتراطها دالّة بالخصوص أو العموم علی اعتبارها فی إحصان المرأة أیضاً، و یظهر للمتأمّل اشتراکها مع الرجل فی أدلّة اشتراط الأمر الثانی و الثالث نقضاً و إبراماً أیضاً.

و أمّا الأمر الرابع فمملوک المرأة لا یجوز له وطؤها، فحصول الإحصان فیها بملک الیمین منتفٍ. و أمّا الازدواج الموقّت أعنی المتعة فمورد أخبارها و إن کان خصوص الرجل إلّا أنّ التعلیل الوارد فی موثّقتی إسحاق بن عمّار و مرسل حفص من قوله (علیه السّلام)

إنّما ذلک علی الشیء الدائم

أو

الدائم

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۶۴

...

عنده

یکون ظاهراً فی أنّ المعتبر و الملاک هو دوام ما عنده، و من المعلوم خصوصاً بعد ما عرفت فی اشتراط الأمر الخامس إلغاء الخصوصیة عن مورده عرفاً و انفهام أنّ قوام الإحصان شرعاً مطلقاً أی فی کلّ من الرجل و المرأة بکون ما عندهما مبنیاً علی الدوام، فلا یکفی عقد المتعة فی حصول إحصان المرأة، کما لا یکفی فی الرجل.

لکن بقی هنا أمران: الأوّل: قد تضمّن بعض الأخبار اشتراط إجراء حدّ الرجم علی المرأة بکون الزانی بها بالغاً، و لم یتعرّض له الماتن دام ظلّه هنا تبعاً للأصحاب، و اکتفاء بما یأتی من ذکره، و أنّه معتبر فی کلٍّ من الرجل و المرأة عند بیان أقسام حدّ الزنا. و لعلّ السرّ فی تأخیره: أنّه لیس شرطاً فی تحقّق موضوع الإحصان الذی هو محلّ الکلام هنا، و إنّما هو شرط فی إجراء حدّ الرجم علی المحصن.

الثانی: قد یمکن أن یقال بأنّه قد ورد بعض الأخبار باشتراط أمر آخر فی إحصان المرأة؛ و هو أن یکون زوجها أیضاً حرّا؛ ففی صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) أنّه قال

لا یحصن الحرّ المملوکة و لا المملوک الحرّة «۱»

، فکما أنّ صدره ینفی تحقّق إحصان الأمة بالرجل الحرّ و هو الشرط السادس کما عرفت کذلک ذیله ینفی تحقّق إحصان المرأة بالزوج المملوک. و فی صحیحة محمّد بن مسلم عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال: سألته عن

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۷۰، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲، الحدیث ۷.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۶۵

...

الحرّ أ تحصنه المملوکة؟ قال

لا یحصن الحرّ المملوکة، و لا یحصن المملوک الحرّة.

الحدیث «۱»، و بیان الدلالة فیها أیضاً عین ما ذکرناه فی صحیحة الحلبی، هذا.

و لا یبعد أن یقال فی صحیح ابن مسلم حیث إنّ السؤال صریح فی إرادة تحقّق إحصان الرجل الحرّ بالأمة فهو یصلح أن یکون قرینة علی أنّ الحرّ فی الفقرة الأُولی مفعول مقدّم، و وحدة السیاق دلیل علی تقدّم المفعول علی الفاعل فی الفقرة الثانیة أیضاً، فتخرج الصحیحة عن الدلالة علی اشتراط أمر زائد، و لعلّها تکون قرینة علی کون القراءة فی الصحیحة الأُولی أیضاً کذلک، و لا أقلّ من احتمالها فیها، و معه یخرج الصحیحتان عن إمکان الاستدلال بهما علیه، غایة الأمر: أن یکون فقرتهما الأُولی حینئذٍ ممّا لم یعمل بها المشهور، و لا بأس به؛ إذ حینئذٍ تکونان من زمرة سائر الأخبار التی أُشیر إلیها ذیل الشرط الرابع، و قد أعرض المشهور عنها و لم یعملوا بها، فتذکّر.

و إن أبیت إلّا عن قراءة «المملوک» بالرفع و تقدیم الفاعل علی المفعول فلا ینبغی الریب فی أنّ المشهور لم یفتوا بمضمون الفقرة الثانیة؛ لما عرفت من دعوی اللاخلاف، بل الإجماع علی أنّ إحصان المرأة مثل إحصان الرجل فی الشرائط سواء، و إطلاقه یقتضی عدم اعتبار حرّیة الزوج فی إحصانها، کما لم یعتبر حرّیة المرأة فی إحصانه، بل صرّح الشیخ فی «نهایته» بعدم

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۷۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۵، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۶۶

[مسألة ۱۱ الطلاق الرجعی لا یوجب الخروج عن الإحصان]

مسألة ۱۱ الطلاق الرجعی لا یوجب الخروج عن الإحصان (۴۱)، فلو زنی أو زنت فی الطلاق الرجعی کان علیهما الرجم.

الاعتبار، فقال ما لفظه: و الإحصان فی المرأة مثل الإحصان فی الرجل سواء؛ و هو أن یکون لها زوج یغدو إلیها و یروح مخلّی بینه و بینها غیر غائب عنها و کان قد دخل بها؛ حرّا کان أو عبداً، انتهی.

و علیه: فبعد إعراض المشهور عنها تسقط عن الحجّیة، کما لا یخفی.

(۴۱) و فی «الریاض» فی المطلّقة: بلا خلاف. و الاستدلال علی بقاء الإحصان فیهما من وجهین:

أحدهما: الأدلّة الواردة علی بقاء الزوجیة فی العدّة الرجعیة، فیدخل الرجل فی عموم «من کان له فرج» و «من کان عنده ما یغنیه عن الزنا» و المرأة فی العمومات الأُخر المتناسبة:

ففی معتبرة الکناسی قال: سألت أبا جعفر (علیه السّلام) عن طلاق الحبلی، فقال

یطلّقها واحدة للعدّة بالشهور و الشهود

، قلت: فله أن یراجعها؟ قال

نعم، و هی امرأته. «۱»

الحدیث، بیان الدلالة: أنّ السائل قد سأل عن جواز الرجوع، فأجاب (علیه السّلام) بقوله

نعم

، و زاد علیه قوله

و هی امرأته

الظاهر فی کونها زوجته فعلًا، و احتمال أن یکون المراد أنّها امرأته و زوجته بعد الرجوع خلاف الظاهر.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۲: ۱۴۸، کتاب الطلاق، أبواب أقسام الطلاق و أحکامه، الباب ۲۰، الحدیث ۱۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۶۷

...

و فی خبر محمّد بن مسلم قال: سئل أبو جعفر (علیه السّلام) عن رجل طلّق امرأته واحدة ثمّ راجعها قبل أن تنقضی عدّتها و لم یشهد علی رجعتها، قال

هی امرأته ما لم تنقض العدّة، و قد کان ینبغی له أن یشهد علی رجعتها فإن جهل ذلک فلیشهد حین علم، و لا أری بالذی صنع بأساً. «۲»

الحدیث، ببیان أنّ السائل و إن سأل عن حال المرأة بعد ما راجعها زوجها و یکون الجواب حینئذٍ بقوله (علیه السّلام)

هی امرأته

لا یقتضی أزید من کونها امرأته بعد ما راجع، و هو ممّا لا کلام فیه، إلّا أنّه حیث عقّبه بقوله

ما لم تنقض العدّة

صار حاصل الجواب أنّ المطلّقة فی زمن العدّة زوجته، و هو المطلوب. و حمل جملة

ما لم تنقض العدّة

علی کونه ظرفاً للمراجعة المذکورة فی السؤال لکی یؤول الجواب إلی أنّها بعد الرجوع امرأته بشرط أن یکون الرجوع قبل انقضاء العدّة خلاف الظاهر.

و یؤیّد بقاء زوجیتهما الحکم بالتوارث بینهما فی العدّة، و بلزوم الاعتداد عدّة الوفاة إن مات الزوج فی العدّة، و بحصول الرجعة بمجرّد الوطء و إن لم ینو الرجوع علی ما أفتوا به.

و یدلّ علیه: إطلاق صحیحة محمّد بن القاسم قال: سمعت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) یقول

من غشی امرأته بعد انقضاء العدّة جلد الحدّ، و إن غشیها قبل انقضاء العدّة کان غشیانه إیّاها رجعة لها «۱».

---

(۲) وسائل الشیعة ۲۲: ۱۳۵، کتاب الطلاق، أبواب أقسام الطلاق و أحکامه، الباب ۱۳، الحدیث ۶.

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۳۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲۹، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۶۸

...

و أمّا ما فی روایة أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) من قوله (علیه السّلام)

فإن طلّقها واحدة بشهود علی طهر، ثمّ انتظر بها حتّی تحیض و تطهر، ثمّ طلّقها قبل أن یراجعها لم یکن طلاقه الثانیة طلاقاً؛ لأنّه طلّق

طالقاً، و لأنّه إذا كانت المرأة مطلّقة من زوجها كانت خارجة من ملكه حتّى يراجعها، فإذا راجعها صارت فى ملكه ما لم يطلّقها.

الحديث «۱»، حيث عبّر (عليه السّلام) بخروجها من ملكه بالطلاق الظاهر فى خروجها على الزوجية، فهو محمول على إرادة التزلزل الذى حصل فى زوجيتهما بالطلاق؛ فإنّها بعد ما طلّقت ليست تحت سلطته، كيف و هى تبين منه بتّاً إن لم يراجع فى طلاقها!؟

هذا، مضافاً إلى ضعف سند الرواية؛ للتردّد فى أنّ الراوى ابن أبى نجران أو ابن أبى عمير أو رجل مجهول غيرهما، فراجع.

و بالجملة: فدلالة المعتبرة و الخبر على بقاء الزوجية فى زمن العدّة الرجعية ظاهرة، و مقتضاه كما عرفت بقاء الإحصان فيهما. هذا تمام الكلام فى أوّل الوجهين.

الوجه الثانى: الأخبار الواردة فى خصوص الزنا فى العدّة:

أمّا فى ناحية المرأة ففى معتبرة يزيد الكناسى قال: سألت أبا عبد اللّه (عليه السّلام) عن امرأة تزوّجت فى عدّتها، فقال

إن كانت تزوّجت فى عدّة طلاق لزوجها عليها الرجعة فإنّ عليها الرجم، و إن كانت تزوّجت فى عدّة ليس لزوجها عليها الرجعة فإنّ عليها حدّ الزانى غير المحصن، و إن كانت

---

(۱) وسائل الشيعة ۲۲: ۱۰۹، كتاب الطلاق، أبواب أقسام الطلاق و أحكامه، الباب ۲، الحديث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۶۹

...

تزوّجت فى عدّة بعد موت زوجها من قبل انقضاء الأربعة أشهر و العشرة أيّام فلا رجم عليها و عليها ضرب مائة جلدة.

الحديث «۱».

و روى عنه الصدوق (قدّس سرّه) أيضاً فى «الفقيه» نحوه بتقديم و تأخير فى الفقرات، فراجع «۲». و موردها و إن كان التزوّج فى العدّة إلّا أنّها كالصريحة فى أنّ الحكم المذكور فيه إنّما هو حدّ الزنا الذى ارتكبته، و دلالتها على المطلوب حينئذٍ واضحة.

و فى موثّقة عمّار الساباطى عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) عن رجل كانت له امرأة فطلّقها أو ماتت فزنى، قال

عليه الرجم

، و عن امرأة كانت لها زوج فطلّقها أو مات ثمّ زنت عليها الرجم؟ قال

نعم «۳»

، فذيلها قد تضمّن رجم المطلّقة الزانية و إطلاقها شامل لما نحن فيه، كما أنّه شامل للبائنة و لما إذا كان زنا الرجعية بعد انقضاء العدّة، لكنّه يقيّد و لو بقرينة معتبرة الكناسى بالرجعية التى زنت فى العدّة. و أمّا زناها بعد موت زوجها فليس زنا محصنة، و لا مجال لرجمها، و لم يفت به أحد، و إنّما أفتوا بما تضمّنته المعتبرة من حدّ الضرب، كما هو مقتضى سائر الأدلّة أيضاً.

---

(۱) وسائل الشيعة ۲۸: ۱۲۶، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲۷، الحديث ۳.

(۲) الفقيه ۴: ۲۶/ ۶۳، وسائل الشيعة ۲۸: ۱۲۹، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲۷، الحديث ۱۰.

(۳) وسائل الشيعة ۲۸: ۱۲۹، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲۷، الحديث ۸.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۷۰

...

فالموثّقة فی هذه الجهة شاذّة نادرة، و قد أمرنا بطرحها فی أخبار العلاج.

و ممّا ذکرنا تعرف الکلام فی الخبر المروی عن کتاب علی بن جعفر عن أخیه (علیهما السّلام) قال: سألته عن امرأة طلّقت فزنت بعد ما طلّقت هل علیها الرجم؟ قال

نعم «۱»

، فإنّ إطلاقه لا بدّ له من التقیید بما کان الطلاق رجعیا و وقع الزنا قبل انقضاء العدّة، مضافاً إلی أنّه ضعیف السند.

و بالجملة: فإجراء حکم الإحصان فی ناحیة المرأة المطلّقة رجعیا إذا زنت فی العدّة بلا إشکال.

و أمّا فی ناحیة الرجل فإنّما ورد من الأخبار الخاصّة فیه موثّقة عمّار الماضیة، و نحوها خبر علی بن جعفر عن أخیه (علیهما السّلام) قال: سألته عن رجل طلّق أو بانت امرأته ثمّ زنی ما علیه؟ قال

الرجم «۲»

، لکن الحکم بالرجم مع کون الزنا بعد موت الزوجة أو بینونتها بطلاق بائن أو بمثل الفسخ مثلًا ممّا لم یقل به أحد، فالخبران فی هذه الموارد معرض عنهما، و هما و إن تضمّنا وقوع الرجم علیه بعد الطلاق أیضاً و هو أیضاً مطلق لکنّه لم یفت أحد علی الظاهر بالرجم فی الطلاق البائن أو بعد العدّة الرجعیة، فلا محالة یقیّد الإطلاق بخصوص زناه فی العدّة الرجعیة.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۷۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۶، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۷۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۶، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۷۱

و لو تزوّجت عالمة کان علیها الرجم (۴۲)، و کذا الزوج الثانی (۴۳) إن علم بالتحریم و العدّة، و لو جهل بالحکم أو بالموضوع فلا حدّ، و لو علم أحدهما فعلیه الرجم دون الجاهل، و لو ادّعی أحدهما الجهل بالحکم قُبل منه إن أمکن الجهل فی حقّه، و لو ادّعی الجهل بالموضوع قُبل کذلک.

[مسألة ۱۲ یخرج المرء و کذا المرأة عن الإحصان بالطلاق البائن]

مسألة ۱۲ یخرج المرء و کذا المرأة عن الإحصان بالطلاق البائن (۴۴) کالخلع و المباراة، و لو راجع المخالع لیس علیه الرجم إلّا بعد الدخول (۴۵).

---

(۴۲) لکونه زنا بعد علمها ببطلان التزویج، و قد مرّ تصریح معتبرة الکناسی به.

(۴۳) ظاهره: أنّ الزوج الثانی محکوم بالرجم إن علم بالحکم و الموضوع، مع أنّه لا وجه لرجمه إلّا إذا تحقّق فیه شرائط الإحصان، و المقطوع أنّه من سهو القلم و المقصود أنّه یحکم علیه بحدّ الزنا مع علمه بالموضوع و الحکم. و منه تعرف وقوع السهو فی ظاهر قوله مدّ ظلّه-: و لو علم أحدهما فعلیه الرجم، و اللّه تعالی هو العاصم. و الوجه فی ما ذکره من فروع المسألة واضح، و قد مرّ قبل فلا نعید.

(۴۴) فإنّ الطلاق قد أخرج کلّا منهما عن الزوجیة للآخر، و بینونة الطلاق سدّت طریق رجوع الزوج؛ فلیس له فرج یغدو علیه و یروح و لیس عنده ما یغنیه، و هکذا المرأة فلیس لها زوج یکون معها تصل إلیه و یصل إلیها؛ فالعناوین المقوّمة للإحصان غیر صادقة فلا یجری حکم الرجم.

(۴۵) فإنّ الطلاق قد أخرجها عن زوجیته و الرجوع موجب لحدوث

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۷۲

[مسألة ۱۳ لا یشترط فی الإحصان الإسلام فی أحد منهما]

مسألة ۱۳ لا یشترط فی الإحصان الإسلام فی أحد منهما (۴۶)، فیحصن النصرانی النصرانیة و بالعکس، و النصرانی الیهودیة و بالعکس (۴۷)، فلو وطأ غیر مسلم زوجته الدائمة ثم زنی یرجم،

الزوجیة ثانیاً، فهو کعقد جدید علیها و الزوجیة جدیدة، و من شرائط الإحصان الدخول بالأهل کما عرفت.

(۴۶) یعنی أنّ غیر المسلم من سائر الملل أیضاً یتّصف بالإحصان إذا اجتمعت فیه الأُمور المذکورة، فإذا زنی المحصن أو المحصنة منهم یقضی علیه قاضی المسلمین بالرجم. و الدلیل علیه هو عموم الأدلّة المفسّرة للإحصان لهم، مثل قوله (علیه السّلام)

من کان له فرج یغدو علیه و یروح فهو محصن.

و هکذا عموم أدلّة رجم المحصن، مثل قول الصادق (علیه السّلام) فی موثّقة سماعة

فأمّا المحصن و المحصنة فعلیهما الرجم «۱»

یشمل الکفّار أیضاً.

(۴۷) یعنی أنّه لا یشترط فی إحصانهم وحدة مذهبهم، بل الملاک اجتماع الأُمور المذکورة و لو مع اختلاف مذهب الزوجین. و الدلیل علیه أیضاً بعد إطلاقات التفسیر قول أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی صحیحة الحلبی

و الیهودی یحصن النصرانیة، و النصرانی یحصن الیهودیة «۲».

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۶۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱، الحدیث ۳.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۷۰، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲، الحدیث ۸.

و لا یشترط صحّة عقدهم إلّا عندهم (۴۸). فلو صحّ عندهم و بطل عندنا کفی فی الحکم بالرجم.

و قول أبی جعفر (علیه السّلام) فی صحیحة ابن مسلم

و النصرانی یحصن الیهودیة، و الیهودی یحصن النصرانیة «۱»

، و موردهما و إن کان حصول إحصان المرأة بالرجل إلّا أنّ المفهوم منهما عرفاً أنّ أهل الملل المختلفة یحصن کلّ منهم الآخر، و لا یشترط فیه وحدة الملّة.

(۴۸) لما دلّ من الأخبار علی صحّة نکاحهم بالنسبة إلی أنفسهم إذا کان واجداً لشرائط الصحّة عندهم، بل علی کونهم مأخوذین بما یقتضیه ملّتهم.

ففی صحیحة عبد اللّه بن سنان قال: قذف رجل مجوسیاً عند أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فقال

مه

، فقال الرجل: إنّه ینکح امّه و أُخته، فقال

ذلک عندهم نکاح فی دینهم «۲»

، و نحوها روایة أبی الحسن الحذّاء «۳»، فراجع.

و فی صحیحة محمّد بن مسلم عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال: سألته عن

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۷۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۵، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۶: ۳۱۸، کتاب الفرائض و المواریث، أبواب میراث المجوس، الباب ۲، الحدیث ۱.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۷۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱، الحدیث ۳.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۷۴

...

الأحکام، قال

تجوز علی أهل کلّ ذی دین بما یستحلّون «۱»

، و «الأحکام» فیها و إن کانت قد یدّعی ظهورها فیما یحکم به قضاتهم فتدلّ علی أنّها جائزة علی أنفسهم إذا کانت علی طبق ملّتهم إلّا أنّه لا یبعد دعوی إلغاء الخصوصیة عنها إلی کلّ ما کان صحیحاً عندهم، فیجوز هذا الأمر الصحیح علیهم و إن کان غیر صحیح عندنا؛ فالنکاح الصحیح عندهم محکوم عندنا أیضاً بالصحّة فی أُمور کانت علیهم لا علینا، فیحصل به إحصانهم؛ فیجری علیهم حدّ الرجم.

فرعان: الأوّل: مقتضی إطلاق المتن أنّه لا یشترط فی حصول الإحصان للمسلمین أن یکون أزواجهم أیضاً مسلمین، فلو کان عند رجل أمة مملوکة له کافرة أو زوجة دائمة کافرة کمن أسلم هو و لم تسلم زوجته الدائمة الکتابیة فزنی مع اجتماع سائر الشرائط فهو محصن و حدّه الرجم، و هو مقتضی إطلاق کلمات الأصحاب أیضاً حیث لم یشترطوه فی شرائط الإحصان فی مقام تفسیره.

إلّا أنّه مخالف لما فی صحیحة محمّد بن مسلم عن أبی جعفر (علیه السّلام) فی الذی یأتی ولیدة امرأته بغیر إذنها، علیه مثل ما علی الزانی یجلد مائة جلدة؟ قال

و لا یرجم إن زنی بیهودیة أو نصرانیة أو أمة، فإن فجر

(۱) وسائل الشیعة ۲۶: ۳۱۹، کتاب الفرائض و المواریث، أبواب میراث المجوس، الباب ۳، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۷۵

...

بامرأة حرّة و له امرأة حرّة فإنّ علیه الرجم

، و قال

و کما لا تحصنه الأمة و الیهودیة و النصرانیة إن زنی بحرّة کذلک لا یکون علیه حدّ المحصن إن زنی بیهودیة أو نصرانیة أو أمة و تحته حرّة «۱»

؛ فإنّه (علیه السّلام) کما تری صرّح بعدم حصول الإحصان للرجل بالمرأة الیهودیة و النصرانیة حتّی جعله أمراً مفروغاً عنه و أصلًا شبّه به الزنا بهما.

و لم یرد فی الأخبار علی ما وقفت علیها ما یعارضه، و الصحیحة قد رواها «التهذیبان» و «الفقیه» و رواتها کبراء الأصحاب، و مع ذلک فإنّه لم ینقل عن أحد الإفتاء بمضمونها، بل إطلاق معاقد الإجماعات المنقولة و اللاخلافات کما عرفت یقتضی عدم اعتبار هذا الشرط، فالروایة معرض عنها عندهم و لا حجّة فیها.

الثانی: مقتضی إطلاق المتن کإطلاق کلماتهم أیضاً أنّه لا یعتبر فی الإحصان و تحقّق حدّ الرجم أن یکون الزنا بمسلمة حرّة، بل یجب الرجم و لو زنی بأمة أو کافرة.

لکن الصحیحة المذکورة کما تری صرّحت مرّتین بأنّه لا یکون علیه حدّ الرجم إن زنی بیهودیة أو نصرانیة أو أمة و إن کانت تحته حرّة، إلّا أنّ فی موثّقة السکونی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام)

أنّ محمّد بن أبی بکر کتب إلی علی (علیه السّلام) فی الرجل زنی بالمرأة الیهودیة و النصرانیة، فکتب (علیه السّلام) إلیه: إن کان محصناً فارجمه، و إن کان بکراً فاجلده مائة جلدة ثمّ أنفه، و أمّا

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۷۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲، الحدیث ۹.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۷۶

...

الیهودیة فابعث بها إلی أهل ملّتها فلیقضوا فیها ما أحبّوا «۱».

فإنّ تعرّض الذیل لحکم المرأة الیهودیة و أنّها تبعث إلی أهل ملّتها لیقضوا فیها شاهد علی أنّ الرجل المذکور فی الصدر الذی زنی کان مسلماً زنی بغیر مسلم، و قد قال (علیه السّلام)

إن کان محصناً فارجمه

، فهذه الموثّقة معارضة للصحیحة فی غیر المسلم، و الأصحاب قد عملوا بالموثّقة، و قد تقرّر فی باب التعادل و الترجیح أنّ أوّل المرجّحات الشهرة، و أنّ المراد بها الشهرة المقرونة بعمل الأصحاب، و هی هنا مع الموثّقة؛ فیترک الصحیحة لشذوذها.

کما أنّ فی خبر زکریا بن آدم أنّه قال: سألت الرضا (علیه السّلام) عن رجل وطئ جاریة امرأته و لم تهبها له، قال

هو زانٍ علیه الرجم «۲»

، و فی سنده و إن کان محمّد بن سهل الذی لم یوثق صریحاً إلّا أنّ فتوی الأصحاب کما عرفت علی طبقه.

و صحیحة ابن مسلم فی هذه الجهة أیضاً معرض عنها فلا حجّة فیها، بل إنّ الصحیحة المذکورة تضمّنت أحکاماً لم یفت المشهور بشیء منها کما ظهر ممّا مرّ فالروایة معرض عنها من الأصل و لا حجّة فی شیء من مضمونها، و اللّه العالم.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۸۰، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۸، الحدیث ۵.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۸۰، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۸، الحدیث ۳.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۷۷

[مسألة ۱۴ لو ارتدّ المحصن عن فطرة خرج عن الإحصان]

مسألة ۱۴ لو ارتدّ المحصن عن فطرة خرج عن الإحصان؛ لبینونة زوجته منه (۴۹). و لو ارتدّ عن ملّة فإن زنی بعد عدّة زوجتها لیس محصناً (۵۰)،

---

(۴۹) فلا یعمّه عنوان المحصن، الذی قد فسّر بمن یکون له فرج یغدو علیه و یروح، و من یکون عنده ما یغنیه عن الزنا و أمثاله. و تفصیل الکلام فی أحکام المرتدّ الفطری کالملّی موکول إلی بابه، إلّا أنّ من أدلّة بینونة زوجته منه موثّقة عمّار الساباطی قال: سمعت

أبا عبد اللّه (علیه السّلام) یقول

کلّ مسلم بین مسلمین ارتدّ عن الإسلام و جحد محمّداً (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) نبوّته و کذّبه فإنّ دمه مباح لمن سمع ذلک منه، و امرأته بائنة منه یوم ارتدّ، و یقسم ماله علی ورثته، و تعتدّ امرأته عدّة المتوفّی عنها زوجها، و علی الإمام أن یقتله و لا یستتیبه «۱».

(۵۰) فإنّه لا ریب فی أنّه بعد انقضاء العدّة تبین زوجته منه قطعاً، فهو لا أهل له و لا فرج؛ فلیس محصناً.

و الشاهد علی حصول هذه البینونة معتبرة أبی بکر الحضرمی عن الصادق (علیه السّلام)

إن ارتدّ الرجل المسلم عن الإسلام بانت منه امرأته کما تبین المطلّقة ثلاثاً، و تعتدّ منه کما تعتدّ المطلّقة، فإن رجع إلی الإسلام و تاب قبل أن تتزوّج فهو خاطب و لا عدّة علیها منه له، و إنّما علیها العدّة

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۳۲۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ المرتدّ، الباب ۱، الحدیث ۳.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۷۸

و إلّا فهو محصن (۵۱).

لغیره.

الحدیث «۱»، فإنّه کما تری جعل الزوج المرتدّ بعد ما أسلم و تاب خاطباً من الخطّاب، و هو لا یکون إلّا إذا کان المفروض حصول البینونة، و المتیقّن منه هو بعد انقضاء العدّة، بل الروایة فی هذه الجهة محمولة علی ما بعد الانقضاء، کما فی نکاح «الجواهر».

(۵۱) هذا مبنی علی بقاء الزوجیة بینهما إلی انقضاء العدّة، و المذکور فی کلام الأصحاب الذی أفتی به الماتن مدّ ظلّه فی کتاب النکاح، (المسألة ۵) ممّا یحرم بالکفر أنّ فسخ النکاح موقوف علی انقضاء العدّة، فإن تاب الزوج و رجع إلی الإسلام قبل انقضائها کانت زوجته و لم تبن منه أصلًا، و إن بقی علی الارتداد إلی انقضائها انکشف أنّها بانت منه عند الارتداد.

و علیه فلا بدّ من القول بمثله هاهنا و أنّه إن تاب قبل انقضائها یعلم أنّه کان محصناً، و إلّا علم أنّه لم یکن له زوجة و لم یکن واجداً للشرط الأوّل من شرائط الإحصان.

ثمّ إنّ إثبات هذه الموقوفیة و إن کان بعهدة کتاب النکاح إلّا أنّه ممّا ینبغی التنبّه له: أنّه لا نصّ فی خصوص مسألة المرتدّ علیها، و إنّما استفید حکمها هنا من أخبار إسلام الزوجة الکافر زوجها.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۶: ۲۷، کتاب الفرائض و المواریث، أبواب موانع الإرث، الباب ۶، ذیل الحدیث ۵.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۷۹

[مسألة ۱۵ یثبت الحدّ رجماً أو جلداً علی الأعمی]

مسألة ۱۵ یثبت الحدّ رجماً أو جلداً علی الأعمی (۵۲). و لو ادّعی الشبهة مع احتمالها فی حقّه فالأقوی القبول (۵۳)، و قیل لا تقبل منه (۵۴)،

مثل ما فی موثّقة السکونی عن جعفر عن أبیه عن علی (علیه السّلام)

أنّ امرأة مجوسیة أسلمت قبل زوجها، فقال علی (علیه السّلام): لا یفرّق بینهما، ثمّ قال: إن أسلمت قبل انقضاء عدّتها فهی امرأتک، و إن انقضت عدّتها قبل أن تسلم ثمّ أسلمت فأنت خاطب من الخطّاب «۱».

و هناک أخبار أخر علی خلاف هذه الموثّقة تدلّ علی حصول البینونة مطلقاً و الاحتیاج إلی عقد جدید، و البحث موکول إلی محلّه.

(۵۲) لعموم أدلّتها و خصوص عموم خبر إسحاق بن عمّار: قال: سألت أحدهما (علیهما السّلام) عن حدّ الأخرس و الأصمّ و الأعمی، فقال

علیهم الحدود إذا کانوا یعقلون ما یأتون «۲».

(۵۳) لعموم أدلّة درء الحدّ بالشبهة، التی قد عرفت أنّ عمدتها استصحاب عدم کونه زانیاً أو استصحاب عدم وجوب و لا جواز الحدّ علیه.

(۵۴) یعنی مطلقاً، و نُسب إلی الشیخین و ابن البرّاج و سلّار، و استدلّوا

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۰: ۵۴۶، کتاب النکاح، أبواب ما یحرم بالکفر و نحوه، الباب ۹، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۱۳، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۸۰

أو لا تقبل إلّا أن یکون عدلًا (۵۵)، أو لا تقبل إلّا مع شهادة الحال بما ادّعاه (۵۶)، و الکلّ ضعیف.

[مسألة ۱۶ فی التقبیل و المضاجعة و المعانقة و غیر ذلک]

مسألة ۱۶ فی التقبیل و المضاجعة و المعانقة و غیر ذلک من الاستمتاعات دون الفرج تعزیر، و لا حدّ لها (۵۷)

له بأنّ وظیفة الأعمی التحرّی، و فیه: أنّ المفروض احتمال أنّه قد تحرّی و مع ذلک وقع فی وطء الأجنبیة لشبهة، و الأصل هنا عدم جواز الحدّ کما فی البصیر.

(۵۵) و نسب إلی الفاضل المقداد فی «التنقیح».

(۵۶) و نسب إلی ابن إدریس صاحب «السرائر».

(۵۷) هذه المسألة متعرّضة لأمرین: أحدهما أنّ جمیع الاستمتاعات بالأجنبیة أو الأجنبی التی لا تبلغ الزنا لا حدّ لها، حتّی المضاجعة فی لحاف واحد، بل فیها تعزیر کما فی سائر المعاصی الکبیرة. و ثانیهما أنّ التعزیر هنا و مطلقاً لا حدّ له، بل هو منوط بنظر الحاکم.

أمّا الأمر الأوّل: فالکلام تارة فی غیر المضاجعة و أُخری فیها، أمّا الاستمتاعات الأُخر فالمذکور فی «الغنیة» ثبوت التعزیر فیها و فی مثل المضاجعة بالإجماع، قال فیها: و اعلم أنّ التعزیر یجب بفعل القبیح و الإخلال بالواجب الذی لم یرد الشارع بتوظیف حدّ علیه، أو ورد بذلک فیه و لم یتکامل شروط إقامته، فیعزّر علی مقدّمات الزنا و اللواط؛ من النوم فی إزار واحد و الضمّ و التقبیل، إلی غیر ذلک علی حسب ما یراه أُولو الأمر من عشرة أسواط إلی تسعة و تسعین سوطاً، ثمّ ذکر موارد کثیرة ممّا

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۸۱

...

فیه التعزیر، ثمّ قال: کلّ ذلک بدلیل إجماع الطائفة، انتهی.

و الأخبار و إن لم یرد فی التعزیر علی خصوص استمتاع الرجل بالمرأة مطلقاً و بالعکس إلّا أنّه یمکن الاستدلال له بما یدلّ علی ثبوت التعزیر علی کلّ معصیة؛ ففی صحیحة داود بن فرقد عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی حدیث

أنّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) قال: إنّ اللّه قد جعل لکلّ شیء حدّا، و جعل لمن تعدّی ذلک الحدّ حدّا «۱»

، فالحدّ المذکور فی الفقرة الأولی بقرینة کونه مجعولًا لکلّ شیء هو الحاجز و الفاصل بین الشیئین المعبّر عنه فی الفارسیة بکلمة «مرز»، فللوطء أو الاستمتاع الجائز فی الشرع حدّ یفصله عن حرامه، و للشرب الجائز أیضاً حدّ یفصله عن الحرام، و هکذا فی جمیع الأشیاء.

و أمّا الحدّ المذکور فی الفقرة الثانیة فبقرینة کونه مجعولًا لمن تعدّی و تجاوز الحدّ المذکور لکلّ شیء ظاهر فی المؤاخذة التی یؤاخذ بها المتعدّی، لکنّه لمکان أنّه حمل علی المتعدّی عن الحدّ الأوّل الثابت لجمیع الأشیاء اللازم منه ثبوته فی کلّ تعدّ و تجاوز یحصل من المکلّفین؛ فلا محالة یراد منه أعمّ ممّا کانت المؤاخذة المجعولة مقدّرة بمقدار خاصّ و هی التی یطلق علیها الحدّ إطلاقاً شائعاً و ما کانت غیر مقدّرة بمقدار معیّن و هی المعبّر عنها بالتعزیر و لا مانع من إرادة المعنی الأعمّ منه بعد ما کان أصل إطلاق الحدّ و لو فی الفرد الشائع بعنایة أنّه مانع عن المعاودة، و هذه العنایة موجودة فی التعزیرات أیضاً؛ قال فی «المفردات»: و حدّ الزنا و الخمر سمّی به لکونه

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۲، الحدیث ۱.

...

مانعاً لمتعاطیه عن معاودة مثله، و مانعاً لغیره أن یسلک مسلکه، هذا.

مضافاً إلی أنّ الحدّ قد أُطلق فی الأخبار علی موارد التعزیر أیضاً؛ ففی صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام)

إنّ فی کتاب علی (علیه السّلام) أنّه کان یضرب بالسوط و بنصف السوط و ببعضه فی الحدود، و کان إذا اتی بغلام و جاریة لم یدرکا لا یبطل حدّا من حدود اللّه عزّ و جلّ

قیل له: و کیف کان یضرب؟ قال

کان یأخذ السوط بیده من وسطه أو من ثلثه ثمّ یضرب به علی قدر أسنانهم، و لا یبطل حدّا من حدود اللّه عزّ و جلّ «۱».

و فی خبر یونس فیما کان القاذف غیر بالغ فی حدیث عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام)

و علی غیر البالغ حدّ الأدب «۲».

و نحوه موثّقة سماعة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

إنّ لکلّ شیء حدّا، و من تعدّی ذلک الحدّ کان له حدّ «۳».

و بیان دلالتها بعین ما مرّ فی الصحیحة.

و أظهر منهما خبر علی بن الحسن بن علی بن رباط عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

قال رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم): إنّ اللّه عزّ و جلّ جعل لکلّ شیء حدّا، و جعل علی من تعدّی حدّا من حدود اللّه عزّ و جلّ حدّا، و جعل ما دون

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۱، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۸۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۵، الحدیث ۵.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۳، الحدیث ۲.

...

الأربعة الشهداء مستوراً على المسلمين «۱»

؛ فإنّ توصيف «حدّا» بقوله «من حدود اللّه» يوجب أظهريته فى ما ذكرناه من معنى الحاجز و الفاصل، كما أنّ الإتيان بكلمة «على» يوجب أظهرية إرادة المؤاخذة من الحدّ المذكور فى الفقرة الثانية. و نحوها خبر عمرو بن قيس «۲»، فراجع.

و كيف كان: فدلالة الأخبار المذكورة على الكلّية المذكورة ممّا لا ينبغى الإشكال فيه، غاية الأمر: أنّه أُريد هنا من الحدّ المجعول مؤاخذة معنى أعمّ، هو بإطلاق آخر حدّ إذا كان مقداره معيّناً، و تعزير إذا لم يقدّر هذا التقدير، كما يأتى إن شاء اللّه تعالى.

هذا كلّه بالنسبة إلى غير المضاجعة.

و أمّا المضاجعة: فقد وردت فيها أخبار خاصّة كثيرة، و هى على طائفتين:

الأُولى: ما تدلّ على أنّ فيها حدّ الزنا مائة جلدة؛ ففى صحيح عبد اللّه بن سنان عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال: سمعته يقول حدّ الجلد فى الزنا أن يوجدا فى لحاف واحد، و الرجلان يوجدان فى لحاف واحد، و المرأتان توجدان فى لحاف واحد «۳»

، فإنّ تعقيب حدّ الجلد بقوله (عليه السّلام): «فى الزنا»

(۱) وسائل الشيعة ۲۸: ۱۵، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحكامها، الباب ۲، الحديث ۲.

(۲) وسائل الشيعة ۲۸: ۱۵، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحكامها، الباب ۲، الحديث ۳ و ۵.

(۳) وسائل الشيعة ۲۸: ۸۵، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۰، الحديث ۴.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۸۴

...

يوجب ظهوره فيما وجد الرجل و المرأة فى لحاف واحد، و تذكير فعل التثنية إنّما هو للتغليب. اللهمّ إلّا أن يقال: يحتمل أن يكون قيد «فى الزنا» للإشارة إلى مقدار الجلد و عدده؛ لكون هذا العدد معروفاً فى الجلد الثابت بالزنا و لو بملاحظة ذكره فى القرآن الشريف، فلا يرد أنّ هذا العدد ثابت فى جلد اللواط أيضاً. و يشهد له ما فى صحيحة أبى عبيدة عن الباقر (عليه السّلام) قال

كان على (عليه السّلام) إذا وجد رجلين فى لحاف واحد مجرّدين جلدهما حدّ الزانى مائة جلدة كلّ واحد منهما.

الحديث «۱»، فقد عبّر بحدّ الزنا مع أنّه أنسب باللواط.

و بالجملة: فيحتمل كون القيد لمجرّد الإشارة إلى المقدار الخاصّ، و حينئذٍ فحيث إنّ الفعل مذكّر فلا ظهور له فى اجتماع الرجل و المرأة، فتأمّل.

و فى خبر أبى الصباح الكنانى الذى لا يبعد صحّته عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) فى الرجل و المرأة يوجدان فى لحاف واحد جلدا مائة مائة.

و زاد عليه فى بعض أسانيد «التهذيب»

و لا يكون الرجم حتّى يقوم الشهود الأربعة أنّهم رأوه يجامعها «۲»

، و دلالة الخبر على المطلب واضحة. و احتمال أنّ التكرار تأكيد لفظى و المراد تقسيم المائة على كليهما بأن يجلد

(۱) وسائل الشيعة ۲۸: ۸۹، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۰، الحديث ۱۵.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۸۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۰، الحدیث ۱۰ و ۱۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۸۵

...

کلّ منهما خمسین جلدة خلاف الظاهر جدّاً.

و فی خبر أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سئل عن امرأة وجدت مع رجل فی ثوب، قال

یجلدان مائة جلدة «۱»

، و نحوه خبر عبد الرحمن الحذّاء «۲». و احتمال إرادة التوزیع علیهما واضح الضعف، کما عرفت.

و فی صحیح عبد اللّه بن مسکان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سمعته یقول

حدّ الجلد فی الزنا أن یوجدا فی لحاف واحد «۳».

و تقریب دلالته یظهر ممّا مرّ فی صحیح ابن سنان، و فیه الإشکال المذکور هناک.

الطائفة الثانیة: ما دلّت بالصراحة علی أنّ کلّا منهما یضربان أقلّ من مائة جلدة، ففی صحیح حریز عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام)

إنّ علیّاً (علیه السّلام) وجد رجلًا و امرأة فی لحاف واحد فضرب کلّ واحد منهما مائة سوط إلّا سوطاً «۴»

، و دلالتها واضحة.

و فی معتبر أبان بن عثمان قال أبو عبد اللّه (علیه السّلام)

إنّ علیّاً (علیه السّلام) وجد امرأة

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۸۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۰، الحدیث ۷.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۸۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۰، الحدیث ۵.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۹۰، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۰، الحدیث ۲۲.

(۴) وسائل الشیعة ۲۸: ۸۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۰، الحدیث ۲۰.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۸۶

...

مع رجل فی لحاف واحد فجلد کلّ واحد منهما مائة سوط غیر سوط «۱»

، و هو کسابقته. و حیث إنّه لا ریب فی أنّه (علیه السّلام) فی نقله لفعل الأمیر (علیه السّلام) بصدد بیان الحکم الشرعی و أنّ للولاة و الحکّام الاقتداء بفعله (علیه السّلام) فیدلّ علی أنّه لا یجب إجراء جلد المائة علی واحد منهما، کما لا یخفی.

و فی خبر زید الشحّام عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی الرجل و المرأة یوجدان فی اللحاف، قال

یجلدان مائة مائة غیر سوط «۲»

، و هو دالّ علی وجوب إجراء مائة إلّا سوطاً علی کلّ منهما، إلّا أنّ سنده ضعیف بمفضل بن صالح الذی قالوا فیه: إنّه ضعیف کذّاب یضع الحدیث.

و بالجملة: فالطائفتان من الأخبار متعارضتان و لا جمع عرفی بینهما، لکن الترجیح مع الطائفة الثانیة؛ إذ قد عرفت دعوی «الغنیة» الإجماع علی ثبوت التعزیر فی النوم فی إزار واحد الذی هو موضوع هذه الأخبار و هذه الدعوی لا أقلّ من أنّها تکشف عن وجود

شهرة قویة فی زمانه (قدّس سرّه)، و هو من المتقدّمین. و نُقل الإفتاء بالتعزیر عن الشیخ المفید (قدّس سرّه) فی «المختلف»، کما نقل فیه أیضاً عن «نهایة» الشیخ (قدّس سرّه) الإفتاء به، و قد نسب الإفتاء بالتعزیر فی «المسالک» إلی المتأخّرین، و فی «الشرائع» أنّه الأشهر، و فی «الریاض» أنّ علیه المتأخّرین کافّة.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۸۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۰، الحدیث ۱۹.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۸۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۰، الحدیث ۳.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۸۷

کما لا تحدید فی التعزیر، بل هو منوط بنظر الحاکم علی الأشبه (۵۸).

و بالجملة: فلا ینبغی الریب فی أنّ الشهرة الفتوائیة التی هی ملاک الترجیح فی جانب الطائفة الثانیة، فتقدّم علی الطائفة الأُولی؛ فیقال بثبوت التعزیر فی المضاجعة أیضاً.

إن قلت: إنّ أخبار الطائفة الثانیة قد تضمّنت خصوص التسعة و التسعین لا مطلق التعزیر.

قلت: إنّ ما دلّت علی تعیّن هذا المقدار هو خصوص خبر زید الشحّام الذی قد عرفت ضعف سنده، و أمّا صحیح حریز و معتبر أبان فإنّما تضمّنا أنّ أمیر المؤمنین (علیه السّلام) جلد کلّ واحد من الرجل و المرأة مائة سوط غیر سوط، و هو لیس دلیلًا علی التعدّد؛ لاحتمال أنّه (علیه السّلام) رأی هذا المقدار فیهما هو الأنسب، فلا ینافی أن یختار أقلّ منه إذا رأی الوالی ضعف بدن الزانی أو الزانیة أو عروض حالة أُخری مخفّفة، کما لا یخفی.

هذا تمام الکلام فی الأمر الأوّل.

(۵۸) هذا هو الأمر الثانی الذی تعرّضت المسألة له؛ و هو أن لا حدّ فی التعزیر، بل هو منوط بنظر الحاکم. و مقتضی إطلاق المتن هنا جواز التجاوز عن أکثر الحدود أعنی حدّ الزنا مائة ضربة أیضاً، و هو ممّا لم یعهد القول به من أحد من الأصحاب، و إنّما نقل عن مالک و الأوزاعی من فقهاء العامّة فإنّهما قالا: إنّه إلی اجتهاد الإمام؛ فإن رأی أن یضربه ثلاث مائة و أکثر فعل.

لکنّه دام ظلّه أفاد فی الفرع الخامس من الفروع المذکورة آخر

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۸۸

...

فصل حدّ القذف ما لفظه: و التعزیر دون الحدّ، و حدّه بنظر الحاکم، و الأحوط له فیما لم یدلّ دلیل علی التقدیر عدم التجاوز عن أقلّ الحدود، انتهی. فتراه أنّه قیّده بأن یکون دون الحدّ، و بعد رعایة هذا القید یکون حدّه بنظر الحاکم، فلیس للحاکم أن یتجاوز الحدّ، و المتیقّن: أنّه لا یجوز له التجاوز عن أکثر الحدود و هو حدّ الزنا و إلّا فربّما یقال: بأنّ صدق عنوان کونه دون الحدّ موقوف علی أن لا یتجاوز شیئاً من الحدود، فلا یصدق إلّا بأن لا یتجاوز عن أقلّ الحدود.

إلّا أن یقال: لو کان هذا مراده لم یحتج إلی زیادة قوله: و الأحوط. إلی آخره، فبقرینة هذه الزیادة یراد ممّا قبله أن لا یتجاوز الحدود کلّها، فقد جوّز له ما دون الحدّ الأکثر، و جعل الأحوط له أن لا یتجاوز الأقلّ.

و کیف کان: فینبغی الکلام فی حدّ التعزیر عن جهات:

الجهة الاولی: أنّه إذا کان إجراء التعزیر فی قالب ضرب المجرم بالأسواط فهل هو محدود فی جانب الکثرة أو القلّة بحدّ، أم لا؟ و علی الأوّل فما هو ذلک الحدّ؟

فنقول: إنّ هنا فی الحدّ الأعلی احتمالات و أقوالًا:

الأوّل: أنّ المائة هی الحدّ الأعلی الذی لا یبلغه التعزیر، و هو مختار ابن إدریس؛ فعن «السرائر» أنّه (قدّس سرّه) قال: و الذی یقتضیه أُصول مذهبنا و أخبارنا أنّ التعزیر لا یبلغ الحدّ الکامل الذی هو المائة؛ أیّ تعزیر کان سواء ناسب الزنا أو القذف، انتهی. و مراده (قدّس سرّه) أنّ المعصیة و إن ناسبت عملًا فیه حدّ أقلّ من المائة کما إذا ناسبت القذف الذی فیه ثمانون جلدة إلّا أنّها لمّا لم تکن فی قالب القذف و کان علیها التعزیر، فللحاکم أن یقضی فیها

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۸۹

...

إلی تسعة و تسعین جلدة أکثر من حدّ القذف. و اختار هذا القول أبو المکارم فی «الغنیة» کما مرّ نقل عبارته فی الأمر الأوّل.

و عبارة «السرائر» کما تری مطلقة بالنسبة إلی العبید أیضاً، لکن عن العلّامة فی «التحریر»: أنّ التعزیر فی الحرّ من سوط إلی تسعة و تسعین، و فی العبد من سوط إلی تسعة و أربعین.

الثانی: ما عن الشیخ (قدّس سرّه) فی «خلافه» فإنّه قال فیه فی بحث الأشربة من کتاب الحدود (مسألة ۱۴) لا یبلغ بالتعزیر حدّا کاملًا بل یکون دونه، و أدنی الحدود فی جنب الأحرار ثمانون فالتعزیر فیهم تسعة و سبعون جلدة، و أدنی الحدود فی المماليک أربعون و التعزیر فیهم تسعة و ثلاثون. إلی آخره، و استجوده العلّامة فی «المختلف». فتراه (قدّس سرّه) جعل الملاک أن لا یبلغ أدنی الحدود، لکنّه قدّر أدناها ثمانین مع أنّ حدّ القیادة خمس و سبعون جلدة فی الأحرار، و لا محالة یکون حدّ العبید فیها سبعاً و ثلاثین جلدة و نصف جلدة.

و قال المحقّق فی «الشرائع» فی آخر بحث حدّ القذف: السادسة: کلّ من فعل محرّماً أو ترک واجباً فللإمام (علیه السّلام) تعزیره بما لا یبلغ الحدّ، و تقدیره إلی الإمام، و لا یبلغ به حدّ الحرّ فی الحرّ و لا حدّ العبد فی العبد، انتهی. و هو مطلق فی جمیع المعاصی، لکنّه محتمل لما نصّ علیه الشیخ فی «الخلاف» و لغیره ممّا ذکرناه فی حدّ القیادة.

بل قد یمکن أن یقال: إنّ أقلّ الحدود اثنا عشر و نصف، حدّ من تزوّج ذمّیة علی مسلمة، بناءً علی أنّه حدّ؛ لتقدیره شرعاً بمقدار خاصّ؛ ففی صحیح هشام بن سالم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی رجل تزوّج ذمّیة علی

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۹۰

...

مسلمة، قال

یفرّق بینهما و یضرب ثُمن حدّ الزانی اثنی عشر سوطاً و نصفاً، فإن رضیت المسلمة ضرب ثُمن الحدّ و لم یفرّق بینهما.

الحدیث «۱». اللهمّ إلّا أن یقال: بأنّ الصحیحة مبنیة علی جواز تزویج الذمّیة، و المشهور منع النکاح الدائم و جواز مُتعتها.

الثالث: ما فی وسیلة ابن حمزة فإنّه قال: و الحدّ فی القذف ثمانون، و لا یسقط بالتوبة، و التعزیر ما بین العشرة إلی العشرین، و قال فی حدّ شرب الخمر: فإن شربها غیر مستحلّ کان علیه الحدّ ثمانون جلدة. و التعزیر فیه بما دون الثمانین. و قال: و من افتضّ بکراً حرّة بإصبعه لزمه مهر المثل و عزّر من ثلاثین سوطاً إلی تسعة و تسعین.

الرابع: ما فی «المسالک» حیث قال ذیل المسألة السادسة المذکورة عن «الشرائع»: و کون تقدیره إلی الإمام مبنی علی الغالب، و إلّا فقد عرفت أنّ منه ما هو مقدر و کون غایته أن لا یبلغ به الحدّ، و الأجود أنّ المراد به الحدّ؛ لضعف تلک المعصیة بحسب حال فاعلها؛ فإن کان الموجب کلاماً دون القذف لم یبلغ تعزیره حدّ القذف و إن کان فعلًا دون الزنا لم یبلغ حدّ الزنا، انتهی. و ظاهره علی

اغتشاش فی عبارة النسخة کما تری أنّه لا یبلغ بالتعزیر حدّ ما ناسبه، فلم یتعرّض لما لا مناسب له کأکل لحم المیتة و الخنزیر، فیحتمل فیه أن لا یبلغ أقلّ الحدود.

و هنا احتمال خامس؛ و هو أن یکون الغایة مطلقاً حدّ العبد أعنی

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۰: ۵۴۴، کتاب النکاح، أبواب ما یحرم بالکفر و نحوه، الباب ۷، الحدیث ۴.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۹۱

...

الأربعین کما فی بعض الأخبار، و نسب اختیاره إلی الشیخ فی «المبسوط» و اختاره بعض الأعاظم فی «مبانی التکملة»، لکن فی «الریاض»: لم أجد به قائلًا.

و هنا احتمال سادس؛ و هو عدم محدودیته فی الجانب الأعلی، کما مرّ نقله عن بعض فقهاء العامّة و إن لم ینقل عن أحد من أصحابنا.

و اللازم هو مراجعة الأخبار بالدقّة و التعمّق فإنّها الأساس فی هذا الباب:

فنقول: قد عرفت أنّ الروایات العامّة الدالّة علی لزوم التعزیر فی کلّ معصیة إنّما وردت بعنوان أنّه تعالی جعل لکلّ من تجاوز الحدّ حدّا، فالموضوع العامّ هو عنوان الحدّ.

و قد عرفت أنّ المراد به معنی عامّ للمجازاة المحدودة الشرعیة و غیر المحدودة، و لا بعد فی دعوی أنّ المستفاد ممّا مضی من قوله (علیه السّلام) فی صحیحة الحلبی فی کیفیة مجازات غیر البالغین

کان یأخذ السوط بیده من وسطه أو من ثلثه، ثمّ یضرب به علی قدر أسنانهم، و لا یبطل حدّا من حدود اللّه عزّ و جلّ

أنّ تعیین المقدار و الکیفیة منوط بما یراه الحاکم علی قدر سنّ المرتکب، و لا محالة هو أقلّ أو أخفّ من الحدّ المقرّر الشرعی للکبیرة التی فیها الحدّ، لکن الصحیحة واردة فی غیر البالغین.

و بالجملة: العنوان العامّ هو عنوان الحدّ، إلّا أنّه قد یتراءی فی الأخبار عنوانان آخران أیضاً و إن کان لا عموم للدلیل المتضمّن لهما:

أحدهما: عنوان الأدب؛ ففی موثّقة الفضیل بن یسار قلت لأبی جعفر (علیه السّلام): عشرة قتلوا رجلًا، قال

إن شاء أولیاؤه قتلوهم جمیعاً

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۹۲

...

و غرموا تسع دیات، و إن شاؤوا تخیّروا رجلًا فقتلوه و ادّی التسعة الباقون إلی أهل المقتول الأخیر عشر الدیة کلّ رجل منهم

قال

ثمّ الوالی بعد یلی أدبهم و حبسهم «۱»

، فتراه (علیه السّلام) قد حکم فیما إذا لم یجر علی المشترکین فی قتل النفس المحرّمة حدّ القصاص بأنّهم یسلّمون إلی الوالی حتّی یؤدّبهم، و التأدیب لا ریب فی أنّه علی ما عملوه من التعدّی عن حدود اللّه و ارتکاب معصیته.

و فی صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

إذا قتل الحرّ العبد غرم قیمته و أُدّب.

الحدیث «۲».

و فی خبر أبی الفتح الجرجانی عن أبی الحسن (علیه السّلام) فی رجل قتل مملوکه أو مملوکته، قال

إن کان المملوک له أُدّب و حبس، إلّا أن یکون معروفاً بقتل المماليك فيقتل به «۳»

فقد حکم بإجراء الأدب علی قاتل العبد، و لا شکّ فی أنّه علی ارتکابه لمعصیة القتل الذی لیس فیه قصاص.

و فی مرسل الکلینی الوارد فیمن قتل رجلًا عمداً فهرب و لم یقدر علیه و ادّی دیته من أمواله أو بیت المال

ثمّ للوالی بعد أدبه و حبسه «۴»

، و هو

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۹: ۴۳، کتاب القصاص، أبواب القصاص فی النفس، الباب ۱۲، الحدیث ۶.

(۲) وسائل الشیعة ۲۹: ۹۷، کتاب القصاص، أبواب القصاص فی النفس، الباب ۴۰، الحدیث ۴.

(۳) وسائل الشیعة ۲۹: ۹۴، کتاب القصاص، أبواب القصاص فی النفس، الباب ۳۸، الحدیث ۱.

(۴) وسائل الشیعة ۲۹: ۳۹۵، کتاب الدیات، أبواب العاقلة، الباب ۴، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۹۳

...

فی الدلالة کما سبقه.

و فی موثّقة إسحاق بن عمّار عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) أنّه قال

آکل المیتة و الدم و لحم الخنزیر علیهم (علیه خ. ل) أدب، فإن عاد أُدّب

، قلت: فإن عاد یؤدّب؟ قال

یؤدّب، و لیس علیهم (علیه خ. ل) قتل «۱».

و فی موثّقة أبی بصیر التی رواها الصدوق عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: قلت له: آکل الربا بعد البیّنة؟ قال

یؤدّب، فإن عاد أُدّب، فإن عاد قتل «۲».

و عن الصدوق بإسناده إلی قضایا أمیر المؤمنین (علیه السّلام) أنّ رجلًا قال له: إنّ هذا زعم أنّه احتلم بأُمّی، فقال

إنّ الحلم بمنزلة الظلّ، فإن شئت جلدت لک ظلّه

ثمّ قال

لکنّی أُؤدّبه لئلّا یعود یؤذی المسلمین «۳».

إلی غیر ذلک ممّا مرّ فی أثناء البحث و یظفر به الباحث. فقد صرّحت هذه الأخبار فی الموارد الخمسة المذکورة فیها بلزوم إجراء التأدیب علی مرتکبیها.

و حیث لم یقیّد بخصوص مقدار و لا نوع فلا محالة یکون أمر مقداره بل و نوعه بنظر المؤدِّب فیما یراه أدباً یجریه علیه.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۳۷۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب بقیة الحدود و التعزیرات، الباب ۷، الحدیث ۳.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۳۷۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب بقیة الحدود و التعزیرات، الباب ۷، الحدیث ۲.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۱۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۲۴، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۹۴

...

و لا یبعد دعوی أنّ من انضمام هذه الأخبار إلی عموم جعل الحدّ علی من تجاوز حدود اللّه تعالی و ملاحظة أنّ تعیین المقدار الخاصّ إنّما وقع فی ارتکاب بعض المعاصی، یفهم أنّ المجعول فی سائر الموارد هو أدب العاصی، فلا محالة یکون أمر مقداره بید الحاکم، فیحکم بمقدار من الضرب یراه کافیاً فی حصول الأدب.

و الأدب بحسب الأصل هو السنّة المرضیة التی یجب المشی علیها فی مقام العمل، إلّا أنّه لا ریب فی أنّ المراد به هنا هو مؤاخذة العاصی بما یحمله علی السیر علیها.

العنوان الثانی: هو عنوان التعزیر الوارد فی أخبار کثیرة:

ففی موثّق إسماعیل بن الفضیل قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الافتراء علی أهل الذمّة، هل یجلد المسلم الحدّ فی الافتراء علیهم؟ قال

لا، و لکن یعزّر «۱».

و فی موثّق أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

من افتری علی مملوک عزّر؛ لحرمة الإسلام «۲».

و فی صحیح أبی ولّاد الحنّاط قال: سمعت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) یقول

اتی أمیر المؤمنین (علیه السّلام) برجلین قذف کلّ واحد منهما صاحبه بالزنا فی

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۰۰، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱۷، الحدیث ۴.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۸۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۴، الحدیث ۱۲.

...

بدنه، قال: فدرأ عنهما الحدّ و عزّرهما «۱».

و نحوه صحیحة عبد اللّه بن سنان «۲» فراجع.

و فی صحیح عبد الرحمن بن أبی عبد اللّه قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن رجل سبّ رجلًا بغیر قذف یعرض به هل یجلد؟ قال

علیه تعزیر «۳».

و فی موثّق إسحاق بن عمّار عن الصادق (علیه السّلام)

أنّ علیّاً (علیه السّلام) کان یعزّر فی الهجاء، و لا یجلد الحدّ إلّا فی الفریة المصرّحة أن یقول: یا زان أو یا ابن الزانیة أو لست لأبیک «۴».

و فی موثّق أبی مریم عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

قضی أمیر المؤمنین (علیه السّلام) فی الهجاء التعزیر «۵»

، إلی غیر ذلک ممّا تضمّن عنوان التعزیر فیما یناسب القذف.

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۰۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱۸، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۰۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱۸، الحدیث ۱.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۰۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱۹، الحدیث ۱.

(۴) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۰۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱۹، الحدیث ۶.

(۵) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۰۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱۹، الحدیث ۵.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۹۶

...

و فی موثّقة إسحاق بن عمّار عن أبی بصیر عن أحدهما (علیهما السّلام) قال: سمعته یقول

قال أمیر المؤمنین (علیه السّلام): لا أقطع فی الدغارة المعلنة و هی الخلسة، و لکن أُعزّره «۱».

و فی صحیح عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: قلت: رجل سرق من المغنم، أیش الذی یجب علیه؟ أ یقطع؟ قال

ینظر کَم نصیبه، فإن کان الذی أخذ أقلّ من نصیبه عزّر و دفع إلیه تمام ماله.

الحدیث «۲».

و فی صحیح الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

إذا سرق الصبی عفی عنه؛ فإن عاد عزّر، فإن عاد قطع أطراف الأصابع، فإن عاد قطع أسفل من ذلک «۳».

و نحوه صحیح عبد اللّه بن سنان «۴»، فراجع.

و فی موثّق السکونی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

قضی النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) فیمن سرق الثمار فی کمّه فما أکل منه فلا شیء علیه، و ما حمل فیعزّر و یغرم

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۶۸، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ السرقة، الباب ۱۲، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۸۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ السرقة، الباب ۲۴، الحدیث ۴.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۹۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ السرقة، الباب ۲۸، الحدیث ۲.

(۴) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۹۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ السرقة، الباب ۲۸، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۹۷

...

قیمته مرّتین «۱»

، إلی غیر ذلک ممّا ورد فی موضوع السرقة.

و فی حدیث الأربعمائة عن علی (علیه السّلام)

لا ینام الرجل مع الرجل فی ثوب واحد، فمن فعل ذلک وجب علیه الأدب؛ و هو التعزیر «۲».

و لا یبعد هاهنا أیضاً دعوی: أنّه من انضمام هذه الأخبار إلی أخبار جعل الحدّ لکلّ معصیة یفهم أنّ الشارع جعل التعزیر و التأدیب لکلّ ما لا قدر معیّن فی مؤاخذته من المعاصی، و التعزیر و إن فسّر فی کتب لغة المسلمین ک «المفردات» و «مجمع البحرین» و

«النهایـة» و «المصـباح» و غیرها بالضـرب دون الحـدّ أو التأدیب دون الحـدّ إلّا أنّه لا ینبغی الریب فی أنّ التقیید بما دون الحدّ أخذ من الشرع، و إلّا فأصل اللغة فیه هو المنع و الردّ، و أُطلق هاهنا لکونه مانعاً و رادّاً له عن معاودة الذنب، أو أنّ أصله هو النصرة؛ لکونه نصرة للمرتکب علی ترک الذنب و للجامعة علی تطهیرها عن دنسه. و کیف کان: فلا بعد فی دعوی أنّ حقیقته و حقیقة التأدیب أمر واحد؛ و هو أن یفعـل بـالمرتکب و یؤاخـذ بحیث یمتنع من العود إلی الـذنب، و لا محالـة یکون تعیین المقـدار اللازم الـذی یحصل به هـذا الغرض بحسب ما یراه الحاکم المتصدّی للقضاء و الآمر بالإجراء.

نعم، لا یبعد أیضاً أن یقال: إنّ التأمّل فی أخبار التعزیر فیما یناسب

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۸۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ السرقة، الباب ۲۳، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۲۰: ۳۴۲، کتاب النکاح، أبواب النکاح المحرّم و ما یناسبه، الباب ۲۲، الحدیث ۴.

...

القذف یعطی أنّ التعزیر فیه إذا کان بالضرب فهو لا یبلغ الثمانین؛ فإنّه لا ریب فی أنّ المسلم إذا افتری علی الذمّی فلا یبلغ افتراؤه حدّ الافتراء علی المسـلمین؛ فلذلک کان تعزیره لا یبلغ الثمانین، و هکذا المتقاذفان یخفّف حدّة الحقّ الثابت لهما علی قاذفه فلذلک یدرأ عنهما الحدّ و یعزّران دون الثمانین، و الهجاء أو السبّ لمّا لم یبلغ الفریة المصرّحة کان فیه تعزیر لا یبلغ الثمانین.

و بالجملـة: فالمفهوم عرفاً من هـذه الأخبار أنّ التعزیر فیها لا یبلغ حدّ القذف، و لکن لا یبعد أیضاً دعوی اختیار الحاکم إلی التسـعة و السـبعین جلـدة فیهـا؛ و ذلک أنّه مضافاً إلی أنّه مقتضـی إطلاقها بعـد خصوص التقییـد بأقلّ من حـدّ القـذف یـدلّ علیه بعض الأخبار الخاصّة:

ففی موثّقة عبّاد بن صهیب قال: سئل أبو عبد اللّه (علیه السّلام) عن نصرانی قذف مسلماً، فقال له: یا زان، فقال

یجلد ثمانین جلدة لحقّ المسلم، و ثمانین سوطاً إلّا سوطاً لحرمة الإسلام، و یحلق رأسه و یطاف به فی أهل دینه لکی ینکل غیره «۱»

؛ أی لکی یصـیر عبرة لغیره، فإنّها صریحة فی إیراد التسعة و السبعین سوطاً علی النصرانی لحرمة الإسلام التی لم یراعها، فارتکاب هذا الـذنب قـد أوجب علیه هذا الضـرب و التأدیب الذی هو عبارة أُخری عن التعزیر فیفهم منه: أنّ حدّ التعزیر فیما یناسب القذف هو أقلّ من الثمانین؛ لا سیّما إذا انضمّت إلی ما مرّ من موثّقة أبی بصیر من قوله (علیه السّلام)

من افتری علی مملوک عزّر لحرمة الإسلام

، فالموجب لتعزیر

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۹۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱۷، الحدیث ۳.

...

المفتری علی العبد هو بعینه الموجب لضرب النصرانی، فلا محالة یکون بالغاً لحدّ التسعة و السبعین.

یؤکّد هذه الدعوی: خبر عبید بن زرارة الذی رواه المشایخ الثلاثة فی أُصولهم قال: سمعت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) یقول

لو أتیت برجل قذف عبداً مسلماً بالزنا لا نعلم منه إلّا خیراً لضربته الحدّ؛ حدّ الحرّ إلّا سوطاً «۲»

، و الظاهر أنّ قوله (علیه السّلام)

لا نعلم منه إلّا خیراً

کنایة عن عدم ثبوت زناه شرعاً، کما أنّ المعلوم أنّ مراده بحدّ الحرّ هو الحدّ الذی یحکم به فی قذف الأحرار، فیؤول مفاده إلی إجراء التسعة و السبعین علی قاذف العبید، کما استفدناه من الانضمام المذکور.

فالحاصل: أنّ إطلاق التأدیب و التعزیر و خصوص أخبار القذف یدلّ علی جواز أن یبلغ التسعة و السبعین فی باب القذف، و بما أنّ المستفاد من جمیع أخبار التأدیب و التعزیر و صریح نفی الحدّ فی بعضها ممّا قد عرفت و مضی أنّ المعصیة التی لها مناسب فیه الحدّ لیست فی مرحلة یجب فیها الحدّ، فلذلک کان المفهوم منها لزوم أن لا یبلغ التعزیر حدّ المعصیة المتناسبة، فلا یبلغ فی مقدّمات الزنا مائة جلدة فی الأحرار و خمسین جلده فی غیرهم، هذا.

ثمّ إنّ من الأخبار الدالّة علی جواز أن یتجاوز التعزیر أدنی الحدود ما مرّ من الروایات المتضمّنة لأنّ علیّاً (علیه السّلام) ضرب المتضاجعین تحت لحاف

---

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۷۸، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۴، الحدیث ۲.

...

واحد مائة سوط إلّا سوطاً؛ فإنّ استثناء سوط واحد ظاهر فی أنّه (علیه السّلام) عمد أن لا یبلغ حدّ الزانی، و هو منطبق أیضاً علی ما عرفت من لزوم أن لا یبلغ التعزیر حدّ المعصیة المتناسبة.

و ممّا یدلّ أیضاً علی هذا المعنی: ما رواه الصدوق فی «علل الشرائع» بسند معتبر عن موسی البجلی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال إنّ أمیر المؤمنین (علیه السّلام) ضرب رجلًا مع امرأة فی بیت واحد مائة إلّا سوطاً أو سوطین

قلت: بلا بیّنة؟ قال

أ لا تری أنّه قال: ادرؤوا لو کانت البیّنة لأتمّه «۱»

، و هی فی الدلالة عین ما مرّت من الأخبار الواردة فی تعزیر المتضاجعین، إلّا أنّ المفروض فیها مجرّد الاجتماع فی بیت واحد و إن لم یثبت مضاجعة.

فتلخّص: أنّ المستفاد من إطلاقات التعزیر و الأدب الواردین فی الأخبار هو أنّ أمر تعیین عدد الأسواط بید القاضی أو الوالی الموکول إلیه تأدیب المجرمین، فیختار ما یراه کافیاً فی حصول الأدب. و ملاحظة بعض أخبار القذف و هکذا أخبار تعزیر المتضاجعین فی إزار واحد و خبر المجتمعین فی بیت واحد تعطی بالصراحة أنّ هذا المقدار لا یقتصر علی ما دون أقلّ الحدود.

إلّا أنّ هنا أخباراً ربّما یستدلّ بها علی لزوم أن لا یبلغ التعزیر أقلّ الحدود، بل أقلّ حدود العبد:

ففی صحیحة حمّاد بن عثمان المرویة عن «العلل» عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام)

---

(۱) علل الشرائع: ۵۴۱/ ۱۹.

...

قال: قلت له: کم التعزیر؟ فقال

دون الحدّ

، قال: قلت: دون ثمانین؟ قال

لا، و لکن دون أربعین؛ فإنّها حدّ المملوک

، قلت: و کم ذاک؟ قال

علی قدر ما یراه الوالی من ذنب الرجل و قوّة بدنه «۱»

؛ فإنّه (علیه السّلام) مع أنّه أوکل أمر مقداره إلی ما یراه الوالی مناسباً للعاصی من حیث قوّة بدنه و کیفیة ذنبه إلّا أنّه مع ذلک جعل لأکثره حدّا محدوداً؛ و هو أن یکون دون الأربعین التی هی حدّ المملوک فی شربه للمسکر و ظاهره: أنّ هذا التحدید علی سبیل البتّ و اللزوم، کما أنّه مطلق من حیث کون العاصی من الأحرار أو العبید، فلا یجوز بمقتضی ظاهر إطلاقه أن یبلغ تعزیر الحرّ أربعین سوطاً.

و لکن فی موثّق إسحاق بن عمّار المروی عن «التهذیب» و «الکافی» أنّه قال: سألت أبا إبراهیم (علیه السّلام) عن التعزیر کم هو؟ قال

بضعة عشر سوطاً ما بین العشرة إلی العشرین «۲»

، و هو أیضاً فی کیفیة الإطلاق و الظهور فی لزوم أن لا یبلغ أو لا یزید علی العشرین نظیر الصحیحة المذکورة و یعارضها، إلّا أنّه لا یبعد أن یجمع بینهما بأنّ ما تضمّنه هذا الموثّق هو الفرد الأفضل، و أنّ الأفضل الأوکد أن لا یتجاوز العشرین، و إلّا فالتجاوز عنه جائز بدلالة الصحیحة المذکورة، فمن ملاحظتهما یعلم أنّ مطلوب

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۳۷۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب بقیة الحدود و التعزیرات، الباب ۱۰، الحدیث ۳.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۳۷۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب بقیة الحدود و التعزیرات، الباب ۱۰، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۰۲

...

الشارع أن یکون مقدار التعزیر فی مرحلة خفیفة قلیلة حتّی الإمکان.

کما یشهد له موثّقه الآخر قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): ربّما ضربت الغلام فی بعض ما یجرم، قال

و کم تضربه؟

قلت: ربّما ضربتُه مائة، فقال

مائة؟! مائة؟!

، فأعاد ذلک مرّتین ثمّ قال

حدّ الزنا؟! اتّق اللّه

، فقلت: جعلت فداک فکم ینبغی لی أن أضربه؟ فقال

واحداً

، فقلت: و اللّه لو علم أنّی لا أضربه إلّا واحداً ما ترک لی شیئاً إلّا أفسده، قال

فاثنین

، فقلت: هذا هو هلاکی، قال: فلم أزل أُماکسه حتّی بلغ خمسة، ثمّ غضب فقال

یا إسحاق! إن کنتَ تدری حدّ ما أجرم فأقم الحدّ فیه، و لا تعدَّ حدود اللّه «۱».

و من هنا یمکن أن یقال: کما أنّ موثّق إسحاق الوارد فی تحدید الأکثر بالعشرین یحمل علی الأفضلیة بقرینة صحیحة حمّاد بن عثمان، کذلک لا یبعد أن یحمل صحیحته أیضاً علی الأفضلیة بقرینة ما عرفت من الأخبار الدالّة علی التعزیر بما دون الثمانین، بل بما دون المائة، کما عرفت مفصّلًا، هذا.

و فی خبر إسماعیل بن الفضل الهاشمی المروی عن «الکافی» و «التهذیب» قال: سألت أبا عبد اللّه و أبا الحسن (علیهما السّلام) عن امرأة زنت فأتت بولد و أقرّت عند إمام المسلمین بأنّها زنت و أنّ ولدها ذلک من الزنا فأُقیم علیها الحدّ، و أنّ ذلک الولد نشأ حتّی صار رجلًا، فافتری علیه رجل، هل

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۵۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۳۰، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۰۳

...

یجلد من افتری علیه؟ فقال

یجلد و لا یجلد

، فقلت: کیف یجلد و لا یجلد؟ فقال

من قال له یا ولد الزنا لم یجلد و یعزّر و هو دون الحدّ، و من قال له یا ابن الزانیة جلد الحدّ کاملًا

، قلت له: کیف (صار) جلد هکذا؟ فقال

إنّه إذا قال له: یا ولد الزنا کان قد صدق فیه و عزّر علی تعییره أُمّه ثانیة و قد أُقیم علیها الحدّ، فإن قال له یا ابن الزانیة جلد الحدّ تامّاً لفریته علیها بعد إظهار التوبة و إقامة الإمام علیها الحدّ «۱».

فإنّه (علیه السّلام) صرّح فی التعزیر أنّه دون الحدّ، و هو موافق لما فی صحیحة حمّاد، إلّا أنّ ظاهره: أنّ الملاک فی الحدّ الذی یکون التعزیر دونه هو حدّ القذف؛ فإنّه الظاهر منه بلا شبهة إذا لوحظ مع الفقرة التالیة، فانظر إلیهما مرّة ثانیة قال

من قال له: یا ولد الزنا لم یجلد و یعزّر و هو دون الحدّ، و من قال له: یا ابن الزانیة جلد الحدّ کاملًا

، و إنّی لا أرتاب فی أنّ من لاحظ الفقرتین لا یشکّ فی أنّ المراد أنّ من قال له: یا ولد الزنا لا یجلد الحدّ الکامل و هو الثمانون حدّ القذف و من قال له: یا ابن الزانیة یجلد حدّ القذف کاملًا، و فیه أیضاً دلالة علی أنّ هذا التعبیر لمّا ناسب القذف و لم یبلغه فلا یبلغ حدّه حدّ القذف؛ أعنی حدّ المعصیة المناسبة له.

و بالجملة: فهذا الخبر أیضاً قد تضمّن أنّ التعزیر یجب أن یکون دون الحدّ، لکن الملاک لیس حدّ العبید، فهو أیضاً قرینة أُخری علی إرادة الأفضلیة فی صحیحة ابن عثمان.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۸۸، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۷، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۰۴

...

فحاصل الکلام: أنّ روایة حمّاد بن عثمان قد تضمّن أُموراً ثلاثة: أحدها: کون التعزیر دون الحدّ، الثانی: أنّه علی حسب ما یراه الوالی، الثالث: أنّ المراد بالحدّ حدّ المملوک. و بقرینة الأخبار الکثیرة المذکورة یحمل الأمر الثالث المذکور فیها علی الأفضلیة و یؤخذ بها

فی الأمرین الآخرین؛ و هی فیهما مؤیّدة بسائر الأخبار الإطلاقات و الصراحات کما عرفت.

فالأقوی: أنّ ما کان من المعاصی کان له مناسب فیه حدّ شرعی فلا یبلغ تعزیر هذه المعاصی حدّ هذا الحدّ، و ما لا مناسب لها فلا یبلغ حدّ الزنا، و إلّا لم یراع فیه عنوان دون الحدّ کما عرفت مفصّلًا، و من التأمّل فیه تعرف أنّ أکثر التعزیر فی الأحرار تسعة و تسعون أو أقلّ من المائة، کما أنّ أکثره فی العبید فی غیر القذف تسعة و أربعون أو أقلّ من الخمسین و فی ما یناسب القذف أقلّ من الثمانین، بناءً علی أنّ حدّ القذف فی أقسام القاذفین حرّهم و عبدهم سواء.

إن قلت: إنّ فی موثّق السکونی الذی رواه الصدوق

أنّ علیّاً (علیه السّلام) رفع إلیه رجل عذّب عبده حتّی مات، فضربه مائة نکالًا و حبسه و غرمه قیمة العبد و تصدّق بها عنه «۱»

، و نحوه خبر مسمع بن عبد الملک فقد تضمّن أنّه (علیه السّلام) ضرب قاتل العبد مائة، و معلوم أنّ هذا الضرب تعزیر له و قد بلغ المائة.

---

(۱) الفقیه ۴: ۱۱۴/ ۳۸۸، وسائل الشیعة ۲۹: ۹۲، کتاب القصاص، أبواب القصاص فی النفس، الباب ۳۷، الحدیث ۵.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۰۵

...

قلت: لعلّه کان هذا المقدار لارتکابه معصیتین: تعذیب العبد و قتله، و لا ریب فی جواز أن یتجاوز المائة تعزیر المعصیتین، فلیس فی الخبرین حجّة علی خلاف ما قلناه، و اللّه تعالی هو العالم بحقائق أحکامه.

هذا تمام الکلام فی الجهة الأُولی.

الجهة الثانیة: أنّه هل یجوز التعزیر بغیر الضرب بالأسواط من الضرب بغیرها، أو غیر الضرب من الحبس و التوبیخ و کلّ ما یراه الوالی مؤثّراً فی تأدیبه، مثل تعطیل دکّته و محلّ کسبه، و مثل نصب لوحة دالّة علی أنّه عاصٍ و مرتکب للذنوب، و مثل حلق رأسه أو حلق بعض رأسه و الإطافة به فی بلده و أمثال ذلک؟

قد یقال باختصاصه بخصوص الضرب بالأسواط؛ لدعوی أنّ التأمّل فی الأخبار یعطی أنّ المراد بالتعزیر هو ذلک؛ و لذلک إذا سئل عن التعزیر بقول مطلق فی صحیحة حمّاد بن عثمان و موثّقة إسحاق بن عمّار الماضیتین، فأجاب (علیه السّلام) بأنّه بضعة عشر سوطاً أو أنّه دون الأربعین. هذا، مضافاً إلی أنّه فسّر فی کثیر من کتب اللغة بأنّه ضرب دون الحدّ، کما مرّت إلیه الإشارة.

لکن الحقّ: أنّ المستفاد من مجموع الأخبار خلافه، و أنّ للحاکم و الوالی أن یؤدّب العاصی بکلّ ما یراه مصداقاً لتأدیبه.

و الوجه فیه أوّلًا: ما عرفت من أنّ المستفاد من الأخبار أنّ الشارع جعل لکلّ من ارتکب معصیة و جاوز حدود اللّه التأدیب و التعزیر، و حیث إنّ أمر التأدیب بید الحاکم فلا محالة فما یراه تأدیباً فی کلّ مورد یحکم به، و إذا کان مصادیقه متعدّدة متساویة کان مخیّراً فی اختیار أیّها شاء. و أمّا

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۰۶

...

الصحیحة و الموثّقة المذکورتان فقوله فی السؤال: «کم التعزیر؟» قرینة علی إرادة السؤال عن کمّیة فرده المتعارف؛ و هو الضرب بالأسواط، و التفسیر واقع فی کتب لغة المسلمین، و هو مأخوذ عن الفقه.

و ثانیاً: أنّه قد وردت أخبار متعدّدة معتبرة بجواز التعزیر بغیر الضرب أیضاً:

منها: ما مرّ فی موثّقة الفضیل بن یسار الواردة فی الشرکة فی القتل من قول أبی جعفر (علیه السّلام)

ثمّ الوالی بعد یلی أدبهم و حبسهم

، فقد صرّح بجواز تأدیبهم و حبسهم، و من الواضح أنّ هذا الحبس بعد أداء نصیبهم من الدیة إنّما هو تعزیر لهم علی ما ارتکبوه من معصیة الشرکة فی قتل النفس المحترمة.

و منها: ما مرّ أیضاً من خبر أبی الفتح الجرجانی و مرسل الکلینی؛ لتضمّنهما أیضاً الأدب مع الحبس.

و منها: موثّقة السکونی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام)

أنّ أمیر المؤمنین (علیه السّلام) اتی برجل اختلس درّة من اذن جاریة، فقال: هذه الدغارة المعلنة، فضربه و حبسه «۱».

دلّت أنّه (علیه السّلام) حبس المختلس الذی یأخذ أموال الناس علناً و قهراً، و هو معصیة لا حدّ فیها، و یکون علیها التعزیر، کما روی فی موثّقة أبی بصیر عن أحدهما (علیهما السّلام)

أنّ أمیر المؤمنین (علیه السّلام) قال: لا قطع فی الدغارة

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۶۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ السرقة، الباب ۱۲، الحدیث ۴.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۰۷

...

المعلنة و هی الخلسة، و لکن أُعزّره «۲»

، فتراه (علیه السّلام) قال: إنّی اعزّر المختلس، ثمّ إذا اتی المختلس عنده ضربه و حبسه، ففعله (علیه السّلام) تفسیر لقوله و دلیل علی جواز التعزیر بالحبس.

و منها: ما مرّ من موثّقة صهیب عن الصادق (علیه السّلام)

إنّ النصرانی القاذف للمسلم بعد إجراء حدّ القذف علیه یجلد تسعة و سبعین جلدة لحرمة الإسلام، و یحلق رأسه و یطاف به فی أهل دینه لکی یعتبر غیره

، فحلق رأسه و الإطافة به فی أهل دینه تعزیر و تأدیب له أُوقعا علیه لهتکه حرمة الإسلام، علاوةً عن حدّ قذف الإنسان.

و منها: صحیحة حفص بن البختری عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

اتی أمیر المؤمنین (علیه السّلام) برجل وجد تحت فراش رجل، فأمر به أمیر المؤمنین (علیه السّلام) فلوّث فی مخروّة «۱»

و المخروّة الموضع الذی یخرأ و یتغوّط فیه، قال العلّامة المجلسی (قدّس سرّه) فی «روضة المتّقین» فی ذیل الحدیث ما لفظه: أی یلطخ بعذرة بیت الخلاء، و هذا لمحض کونهما فی لحاف واحد مع الثیاب أو یکونان عاریین، و یکون مخیّراً بین الضرب و التلویث؛ لکونه من التعزیر، و هو برأی الإمام. و الظاهر تلویث کلّ بدنه أو ثیابه أو معاً بأن یغمس فیها أو تلویث وجهه، و المناسبة ظاهرة، انتهی.

---

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۶۸، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ السرقة، الباب ۱۲، الحدیث ۱.

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۶۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۶، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۰۸

...

فموضوع هـذا الحكم مجرّد أن يوجـد تحت فراش رجل لم يفرض فيه و لم يعلم منه غيره، و إلّا فلو كان منه تفخيـذ فهو أحـد قسـمى اللواط، و فيه حـدّ مائـة ضـربة، فمجرّد الـدخول و الكون تحت فراشه معصـية، و حيث لا حدّ لها شـرعاً ففيها التعزير، و قد أجراه (عليه السّلام) فى مصداق التلويث فى المخروّة.

و منها: خبر طلحة بن زيد الذى لا يبعد اعتباره عن الصادق عن أبيه (عليهما السّلام): أنّه

رفع إلى أمير المؤمنين (عليه السّـلام) رجل وجـد تحت فراش امرأة فى بيتها، فقال: هل رأيتم غير ذلك؟ قالوا: لا، قال: فانطلقوا به إلى مخروّة فمرّغوه عليها ظهراً لبطن ثمّ خلّوا سبيله «۱»

، و بيان دلالته ظاهر ممّا مرّ؛ خصوصاً ذيل صحيحة حفص بن البخترى، فلا حاجة إلى الإعادة.

و منها: موثّقة السكونى عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال

قضـى النبىّ (صـلّى اللّه عليه و آله و سـلّم) فيمن سـرق الثمار فى كمّه فما أكل منه فلا شىء عليه، و ما حمل فيعزّر و يغرم قيمته مرّتين «۲»

، قال المحـدّث الفيض الكاشانى (قدّس سـرّه) فى «الوافى» بعد نقل الحديث: «بيان: الكمّ بالكسـر وعاء الطلع و غطاء النور، و لعلّه إنّما يغرم مرّتين لأنّه لو بقى إلى أن يبلغ لزاد قيمته»، انتهى.

أقول: و يحتمل قراءة الكمّ بضمّ الكاف و يراد أنّ السارق أخفى الثمار فى كمّ قميصه و سرقه.

و كيف كان: فقد قضـى (صـلّى اللّه عليه و آله و سلّم) بغرامة ضعفى قيمة ما سرق، مع أنّ اللازم بحسب قواعد باب الضمانات وجوب أداء قيمة المضمونات. و ما

---

(۱) وسائل الشيعة ۲۸: ۱۴۵، كتاب الحدود، أبواب حدّ الزنا، الباب ۴۰، الحديث ۲.

(۲) وسائل الشيعة ۲۸: ۲۸۶، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ السرقة، الباب ۲۳، الحديث ۲.

مبانى تحرير الوسيلة - كتاب الحدود، ص: ۱۰۹

...

ذكره المحدّث المذكور (قدّس سرّه) بقوله: لأنّه لو بقى إلى أن يبلغ لزاد قيمته، يصحّ أن يوجّه به قضاؤه (صلّى اللّه عليه و آله و سلّم) بالضعفين، إلّا أنّه لا ريب فى أنّ الضامن إنّما يضمن قيمة ما ضمنه لا أزيد منها.

نعم استعداد الثمار لأن تبلغ و تنضـج و كونها على الأشـجار دخيل فى كمّيـة قيمته، و لا محالـة يكون ملحوظاً فى مقـدار القيمة، و مع ذلك كلّه فقد قضى بضعفى قيمته؛ فقد سرق سرقة و هى معصية لا قطع فيها ففيها التعزير، فأغرمه ضعفى قيمة ما سرق. فقوله

و يغرم قيمته مرّتين

إن كان من قبيل عطف التفسير لقوله

فيعزّر

فالموثّقـة واردة فى بيان التعزير بأداء المال أزيـد ممّا يجب عليه من باب التـدارك، و إن كان من قبيل عطف أمر آخر بعـد التعزير فلا ريب أنّه إنّما قضى به لارتكابه معصية اللّه و لا حدّ فيها، فهو تأديب رآه القاضى بعد ما عزّره بمثل الضرب.

و كيف كـان: فالموثّقـة دالّـة على جواز التـأديب بأداء المال أزيـد ممّا يجب عليه من باب الضـمان، و ليس المراد بها أنّ سارق الثمار محكوم شرعاً بأداء ضعفى القيمة حتّى مع قطع النظر عن باب القضاء و حكم القاضى. فالحديث من باب القضاء لا الإفتاء، و لعلّ تخيّل أنّه من باب الإفتاء أدّى إلى ما نقل عن «مرآة العقول» من أنّه لم يعمل بظاهره أحد من الأصحاب، فتأمّل.

و منها: ما مرّ من صحیح الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

إذا قتل الحرّ العبد غرم قیمته و أُدّب.

الحدیث «۱»؛ فإنّ إطلاقه یعمّ ما إذا قتل السیّد مملوکه فیکون أخذ قیمته منه تعزیراً مالیاً له.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۹: ۹۷، کتاب القصاص، أبواب القصاص فی النفس، الباب ۴۰، الحدیث ۴.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۱۰

...

و نحوه موثّقة سماعة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

یقتل العبد بالحرّ، و لا یقتل الحرّ بالعبد و لکن یغرم ثمنه و یضرب ضرباً شدیداً حتّی لا یعود «۱»

، و دلالتها بالإطلاق کسابقها، بل هی أظهر بناءً علی رجوع قوله

حتّی لا یعود

إلی کلا الأمرین من الغرامة و الضرب؛ یعنی أنّ الجمع بین الأمرین علیه بغرض أن یؤدّب فلا یعود إلی قتل المماليک.

و أظهر منهما ما رواه یونس بسند لا یبعد اعتباره عنهم (علیهم السّلام) قال: سئل عن رجل قتل مملوکه قال

إن کان غیر معروف بالقتل ضرب ضرباً شدیداً و أُخذ منه قیمة العبد و یدفع إلی بیت مال المسلمین، و إن کان متعوّداً للقتل قتل به «۲»

؛ فإنّ مورده قتل عبده و حکم بأخذ قیمته منه و دفعها إلی بیت المال، و لا یکون إلّا تعزیراً مالیاً، و قد قال بأخذ قیمته منه المشهور. بل فی «الجواهر» عن «غایة المراد»: هو قریب من المتّفق علیه.

و نحوه مرسل یونس عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی رجل قتل مملوکه

أنّه یضرب ضرباً وجیعاً، و تؤخذ منه قیمته لبیت المال «۳»

، و دلالته کما عرفت واضحة. و فی الباب إطلاقات أُخر، فراجع.

و منها: روایة جابر عن أبی جعفر (علیه السّلام) فی الرجل یقتل ابنه أو عبده،

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۹: ۹۶، کتاب القصاص، أبواب القصاص فی النفس، الباب ۴۰، الحدیث ۳.

(۲) وسائل الشیعة ۲۹: ۹۵، کتاب القصاص، أبواب القصاص فی النفس، الباب ۳۸، الحدیث ۲.

(۳) وسائل الشیعة ۲۹: ۹۴، کتاب القصاص، أبواب القصاص فی النفس، الباب ۳۷، الحدیث ۱۰.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۱۱

...

قال

لا یقتل به، و لکن یضرب ضرباً شدیداً و ینفی عن مسقط رأسه «۱»

، فدلّت علی انضمام نفی البلد إلی الضرب. و لا یبعد دعوی: أنّ اختلاف الأخبار فیه لمکان ما مرّ من أنّ أمر التأدیب و التعزیر من حیث النوع و المقدار بید الحاکم، و اللّه العالم.

و فی روایة محمّد بن مسلم عن الباقر (علیه السّلام) قال

قضی أمیر المؤمنین (علیه السّلام) فی امرأة أمکنت من نفسها عبداً لها فنکحها، أن تضرب مائة و یضرب العبد خمسین جلدة و یباع بصغر منها، قال: و یحرم علی کلّ مسلم أن یبیعها عبداً مدرکاً بعد ذلک «۲».

و لعلّ المتتبع یظفر بأخبار أُخر أکثر و أظهر، فتتبّع.

فالحاصل: أنّ التأمّل فی هذه الأخبار یشرف الفقیه علی القطع بأنّ أمر الأدب الذی یؤدّب به العاصی بید الوالی أو القاضی المنصوب بالنصب العامّ أو الخاصّ، و أنّ ما یستفاد من إطلاق عنوانی «التعزیر» و «الأدب» مراد واقعی لهم (علیهم السّلام)، و اللّه العالم.

الجهة الثالثة: قد ظهر لک ممّا مرّ من الأخبار أنّ للقاضی أن یحکم بنوعین من التعزیر و یجمع بینهما فی تأدیب معصیة واحدة إذا کان رأیه أنّ الجمع هو مصلحة التأدیب؛ فإنّه مقتضی إطلاق المطلقات. مضافاً إلی أنّ

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۹: ۹۳، کتاب القصاص، أبواب القصاص فی النفس، الباب ۳۷، الحدیث ۹.

(۲) وسائل الشیعة ۲۱: ۱۶۰، کتاب النکاح، أبواب نکاح العبید و الإماء، الباب ۵۱، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۱۲

...

أمیر المؤمنین (علیه السّلام) قضی به فی مختلس الدرّة من اذن الجاریة فإنّه (علیه السّلام) علی ما مرّ فی موثّقة السکونی ضربه و حبسه، و إلی أنّ الصادق (علیه السّلام) حکم بالجمع بین جلد التسعة و السبعین و الإطافة فی أهل دینه و حلق رأسه علی ما فی موثّقة ابن صهیب کما عرفت.

و مقتضی إطلاق موثّقة السکونی و ظاهر موثّقة ابن صهیب جواز أن یبلغ التعزیر بالجلد غایة ما یمکن، ثمّ یزاد علیه الحبس أو الحلق و الإطافة؛ فإنّ قوله (علیه السّلام)

ضربه

الوارد فی بیان جواز الجمع من طریق حکایة فعل الأمیر (علیه السّلام) مطلق یدلّ علی جواز أن یضرب غایة ما یجوز فی التعزیر، کما أنّ جلد التسعة و السبعین هو أعلی ما یجوز من الجلد فیما یناسب حدّ القذف کما عرفت، و حکموا (علیهم السّلام) أیضاً بالجمع بین الضرب و التغریم و بینه و نفی البلد و بین التأدیب و الحبس فی من قتل ابنه أو عبداً أو عبده، و فی من قتل و هرب کما عرفت.

و یحتمل أن یکون من الأخبار الدالّة بالخصوص علی جواز الجمع قوله فی موثّقة الفضیل الوارد فی الشرکة فی القتل

ثمّ الوالی بعد یلی أدبهم و حبسهم

، و هکذا قوله فی موثّقة السکونی

فیعزّر و یغرم قیمته مرّتین

، إلّا أنّه حیث یحتمل فیهما أن یکون العطف تفسیریاً فلا یجوز الاستدلال بهما، و فی غیرهما کفایة، و اللّه العالم.

ثمّ إنّ هنا جهات أُخر فی بحث التعزیرات نتعرّض لها إن شاء اللّه طیّ المسائل الآتیة تبعاً للمتن، و اللّه الموفّق و المسدِّد.

و کان ختام الکتابة لیلة الأربعاء ۲۱ ربیع الثانی ۱۴۰۴ ۵ بهمن ۱۳۶۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۱۳

[القول فیما یثبت به]

اشارة

القول فیما یثبت به (۱)

[مسألة ۱ یثبت الزنا بالإقرار]

مسألة ۱ یثبت الزنا بالإقرار (۲).

---

(۱) ینبغی التنبّه لنکتة؛ هی أنّ ما یثبت به الزنا بل و سائر الموضوعات التی علیها الحدّ و إن کانت ثلاثة: إقرار المرتکب و قیام البیّنة و علم القاضی، لکنّ کلّ واحد منها فی الأحکام المترتّبة علیه مفروض وحدة و مع قطع النظر عن الآخر فالإقرار بالزنا مثلًا إنّما یثبت به بشرط أن یکون أربع مرّات، و لا یکفی الثلاث مثلًا بما أنّه إقرار، فلا ینافی أن یثبت فی نفس المورد بالبیّنة أو بعلم القاضی، فالحکم علی کلّ منها حیثی.

و کیف کان: فقد تعرّض الماتن دام ظلّه لإثبات الزنا بالإقرار أوّلًا، و لإثباته بالبیّنة فی المسألة التاسعة هنا و ما بعدها، و لثبوته بعلم القاضی فی المسألة الرابعة من القول فی اللواحق.

(۲) لا ریب فی أنّه ما لم یقم دلیل علی کون أمر مثبتاً لشیء من موضوعات الحدود فاستصحاب عدمه و لا أقلّ من أنّ استصحاب عدم ثبوت حدّ علی الشخص و حرمة إیذائه بأیّ وجه یقتضی عدم جواز إجراء الحدّ أو التعزیر. فعمدة الدلیل علی ثبوت الزنا و سائر الکبائر بالإقرار فی الجملة هو بناء العقلاء و سیرتهم، و لم یردع عنها الشارع، بل أمضاها بالأدلّة الواردة فی موارد خاصّة.

نعم قد اشترط فی ثبوتها به شرائط أزید ممّا یشترطه العقلاء،

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۱۴

و یشترط فیه بلوغ المُقرّ و عقله و اختیاره و قصده (۳)؛ فلا عبرة بإقرار الصبی و إن کان مراهقاً، و لا بإقرار المجنون حال جنونه، و لا بإقرار المکرَه، و لا بإقرار السکران و الساهی و الغافل و النائم و الهازل و نحوهم.

فموضوع الأدلّة الدالّة علی إنفاذ الإقرار هو نفس الإقرار المعتبر عند العقلاء، فما لیس واجداً للشرائط العقلائیة فضلًا عمّا لیس إقراراً حقیقة فهو خارج عن موضوع هذه الأدلّة، و مقتضی الأصل کما عرفت عدم الاعتداد به.

(۳) أمّا اعتبار القصد: فلأنّ حقیقة الإقرار هو الاعتراف و الإذعان النفسانی بشیء، فإذا تلفّظ بلفظ غیر قاصد لمعناه أصلًا فلم یعترف بشیء أصلًا، و لیس کلامه إقراراً حتّی یترتّب علیه آثاره. و مثله ما إذا کان فی مقام الهزل و السخریة بلا جدّ إلی إظهار المعنی، أو کان تلفّظه به من باب السهو و الخطأ فی التکلّم؛ فإنّه مع عدم الجدّ و العمد لم یقرّ و لم یعترف بشیء أصلًا.

و مثله ما إذا کان قصده عند العقلاء کلا قصد، کما فی النائم و السکران و المغمیّ علیه و أمثالهم؛ فإنّ تکلّمهم بما کان معناه الإقرار و إن سلّم اقترانه بقصدها لکنّه لا اعتداد به عند العقلاء.

و قد عرفت خروج مثله عن الأدلّة الشرعیة، مضافاً إلی روایة خاصّة فی النائم؛ و هی ما رواه ابن ظبیان قال: اتی عمر بامرأة مجنونة قد زنت، فأمر برجمها، فقال علی (علیه السّلام)

أما علمت أنّ القلم یرفع عن ثلاثة: عن الصبی حتّی یحتلم، و عن المجنون حتّی یفیق، و عن النائم حتّی

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۱۵

...

یستیقظ؟! «۱»

ببیان: أنّ القلم المذکور فیه بإطلاقه یعمّ کلّ قلم یکتب علیهم شیئاً؛ سواء کان قلم التکلیف أو قلم المؤاخذة علی ارتکاب المعاصی أو قلم أخذهم بما أقرّوا به، و هذا الإطلاق و إن کان غیر بعید إلّا أنّ سند الروایة ضعیف.

و أمّا الاختیار: فالمراد به أن یکون الإقرار عن إقدام المقرّ به بطبعه، فی قبال أن یکون عن تهدید و تخویف إیراد ضرر أو عذاب مالی أو بدنی أو عرضی بالنسبة إلی شخص المقرّ أو من یتعلّق به. و الدلیل علی اعتباره أیضاً بناء العقلاء؛ فإنّ المکرَه و إن کان قاصداً جدّاً إلی إرادة ما یقرّ به إلّا أنّه لمّا اکره و أُلزم بالتهدید علی هذا الإقرار فهذا الإقرار لا قیمة له عند العقلاء بما أنّه إقرار. نعم إذا انکشف به کشفاً قطعیاً بقرائن قطعیة عن صحّة إقراره کان هذا الانکشاف القطعی حجّة معتبرة و طریقاً آخر لإثبات ما أقرّ به، هذا. مضافاً إلی عموم قوله (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) فی حدیث الرفع

و ما اکرهوا علیه

؛ فإنّ مفاده رفع کلّ عمل اکره علیه، و رفعه المطلق ملازم لعدم ترتّب شیء من آثار وجوده، فلا یثبت به شیء إذا کان إقراراً. و مضافاً إلی خبر أبی البختری عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام)

إنّ أمیر المؤمنین (علیه السّلام) قال: من أقرّ عند تجرید أو تخویف أو حبس أو تهدید فلا حدّ علیه «۲».

(۱) وسائل الشیعة ۱: ۴۵، کتاب الطهارة، أبواب مقدّمة العبادات، الباب ۴، الحدیث ۱۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۶۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ السرقة، الباب ۷، الحدیث ۲.

...

و دلالة الخبر علی اشتراط الاختیار واضحة، بل یدلّ علی أنّه لو حبس الرجل فأقرّ لکی ینجو منه فإقراره لیس بشیء.

و لا یبعد دعوی استفادة هذا المعنی من حدیث الرفع أیضاً بإلغاء الخصوصیة؛ فإنّه إذا رفع الأثر عن عمل لأنّه وقع عن إکراه و تهدید علی العذاب و بداعی أن لا یقع فیه فیفهم عرفاً أنّ ملاک الرفع هو أنّ الداعی کان الفرار عن العذاب، فیرفع الأثر عنه إذا وقع فی العذاب و عمل عملًا الزم علیه لکی ینجو منه. بل یمکن أن یقال بصدق الإکراه عرفاً هنا أیضاً و عدم اختصاصه بما إذا لم یتوجّه إلیه المهدّد به أصلًا، و هذا قوی جدّاً.

و علیه: فمن أقرّ خوفاً من الوقوع فی العذاب أو فراراً عن العذاب الواقع فیه فلیس إقراره باختیاره، و لا یترتّب علیه أثر الإثبات أصلًا.

نعم لو انکشف بإقراره الواقع، عمل علیه، بدلیل هذا الانکشاف القطعی الحجّة، کما یشهد له فی الجملة صحیح سلیمان بن خالد قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن رجل سرق سرقة فکابر عنها فضرب فجاء بها بعینها، هل یجب علیه القطع؟ قال

نعم، و لکن لو اعترف و لم یجیء بالسرقة لم تقطع یده؛ لأنّه اعترف علی العذاب «۱»

، فتراه حکم بالقطع إذا جاء بالعین المسروقة؛ إذ من مجیئه بها ینکشف سرقته کشفاً قطعیاً، و حکم بعدم القطع إذا اعترف بعد الضرب و لم یجیء بها؛ إذ لیس فیه إلّا الإقرار المستند إلی العذاب و لا قیمة له، بل لا یبعد دعوی استفادة قاعدة کلّیة من قوله فی

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۶۰، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ السرقة، الباب ۷، الحدیث ۱.

...

مقام تعلیل عدم القطع

لأنّه اعترف علی العذاب

، و لو بقرینة الارتکاز العقلائی؛ و هی أنّ کلّ إقرار کان منشأه العذاب فلا قیمة له، و لا یصحّ ترتیب أثر الإقرار علیه.

و بالجملة: الإقرار إذا استند إلی تهدید أو عذاب فلا أثر و لا قیمة له بحکم العقلاء، و هو بموجب حدیث الرفع و بمقتضی صحیح سلیمان بن خالد، فلا یضرّ بعدها ضعف سند خبر أبی البختری المذکور.

و أمّا العقل: فالدلیل علی اعتباره أیضاً حکم العقلاء؛ فإنّ المجنون و إن فرض التفاته إلی ما یقول و کان له جدّ إلی ما یقرّ به إلّا أنّه لمکان جنونه لا یعتدّ العقلاء بإقراره و لا یثبت علی إقراره أثر بما أنّه إقرار، و معه فلا یعمّه أدلّة حجّیة الإقرار، و قد عرفت أنّ الأصل عدم الثبوت، هذا. مضافاً إلی ما عرفت من خبر ابن ظبیان المتقدّم، و قد نقل مثله الشیخ المتقدّم المفید (قدّس سرّه) فی «إرشاده»، و أنّ أمیر المؤمنین (علیه السّلام) قال لعمر حین أمر بجلد المجنونة الزانیة

أما علمت أنّ هذه مجنونة آل فلان، و أنّ النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) قال: رفع القلم عن المجنون حتّی یفیق.؟!

الحدیث «۱»، و سند الخبرین و إن کان ضعیفاً إلّا أنّه یکفی فی المقام حکم العقلاء، فلو أقرّ المجنون الأدواری حال جنونه بأنّه زنی قبل أن یجنّ فلا یلتفت إلی إقراره هذا، و لم یثبت علیه مؤاخذة أصلًا.

و أمّا البلوغ: فالمراد من إقرار غیر البالغ أن یقرّ بارتکاب عمل لو ثبت ارتکابه له لکان علیه تعزیر، و إلّا فلا یتصوّر منه أن یقرّ بعمل علیه فی

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۸، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۱۸

...

ارتکابه حدّ، و هو واضح. و الدلیل علیه فیما إذا لم یبلغ الصبی أو الصبیة حدّا من الدرک و التمییز یعقل و یمیّز فیه ما یقول واضح؛ فإنّه لا اعتبار بإظهاراته و إقراراته عند العقلاء أصلًا، فلا یتوهّم شمول عمومات الإقرار له. و أمّا إذا بلغ حدّ التمییز کالصبی المراهق الذی فی العقل کمن فوقه فی السنّ من البالغین فالعقلاء یرون إقراراته حجّة علیه، و یحتاج الحکم بعدم الاعتداد بأقاریره إلی دلیل خاصّ.

و کیف کان: فقد ادّعی اللاخلاف فی «الریاض» علی اشتراط قبول الإقرار بالبلوغ، و فی «الجواهر» أنّ سلب عبارة الصبی مفروغ عنه عندهم. و یدلّ علیه من الأخبار مضافاً إلی خبر ابن ظبیان المتقدّم روایة أبی البختری عن جعفر عن أبیه عن علی (علیهم السّلام)

أنّه کان یقول فی المجنون و المعتوه الذی لا یفیق و الصبی الذی لم یبلغ: عمدهما خطأ تحمله العاقلة، و قد رفع عنهما القلم «۱».

و قد عرفت أنّ رفع القلم عنه مطلق یعمّ رفع قلم مؤاخذته بإقراره أیضاً، لکن الخبر ضعیف بأبی البختری.

و یمکن الاستدلال بموثّقة عمّار الساباطی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن الغلام متی تجب علیه الصلاة؟ قال

إذا أتی علیه ثلاث عشرة سنة فإن احتلم قبل ذلک فقد وجبت علیه الصلاة و جری علیه القلم، و الجاریة مثل ذلک؛ إن أتی لها ثلاث عشرة سنة أو حاضت قبل ذلک فقد

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۹: ۹۰، کتاب القصاص، أبواب القصاص فی النفس، الباب ۳۶، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۱۹

[مسألة ۲ لا بدّ و أن یکون الإقرار صریحاً أو ظاهراً]

مسألة ۲ لا بدّ و أن یکون الإقرار صریحاً أو ظاهراً لا یقبل معه الاحتمال العقلائی (۴)، و لا بدّ من تکراره أربعاً (۵).

وجبت علیها الصلاة و جری علیها القلم «۱»

دلّت الموثّقة علی أنّ جریان القلم علی الصبی و الصبیة موقوف علی بلوغهما الحدّ المقدّر شرعاً و أنّهما لا یجری علیهما القلم قبل ذلک، و القلم فی المنطوق ظاهر فی کلّ قلم یجری علیه و یکتب علیه شیئاً؛ سواء کان هذا الشیء تکلیفاً أو مؤاخذة أو أخذاً بإقرار، فما لم یبلغ الحدّ المقدّر الشرعی لا یجری علیه قلم، و إذا بلغ جری علیه القلم؛ فیدلّ بالمفهوم الواضح علی عدم قبول إقراره و عدم حجّیته علی نفسه. و کون الروایة مشتملة فی حدّ البلوغ علی ما لم یقل به المشهور غیر ضائر فی حجّیتها بالنسبة إلی مدلولها الآخر؛ أعنی اشتراط جریان القلم علی الصبی ببلوغه إلی الحدّ المقدّر الذی یجری فیه علیه التکلیف، و قد قالوا به المشهور کما لا یخفی.

(۴) فإنّه إذا بلغ حدّ الصراحة أو الظهور کان حجّة علیه عند العقلاء، و قد عرفت أنّه موضوع حکم الشرع أیضاً، و إذا لم یبلغ هذا الحدّ فلیس بحجّة، و قد عرفت أنّ قضیة الأصل عدم الثبوت.

(۵) قال فی «الخلاف» فی کتاب الحدود (مسألة ۱۶): لا یجب الحدّ بالزنا إلّا بإقرار أربع مرّات فی أربعة مجالس، فأمّا دفعة واحدة فلا یثبت به

---

(۱) وسائل الشیعة ۱: ۴۵، کتاب الطهارة، أبواب مقدّمة العبادات، الباب ۴، الحدیث ۱۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۲۰

...

علی حال، و قال أبو حنیفة و قال الشافعی: إذا أقرّ دفعة واحدة لزمه الحدّ؛ بکراً کان أو ثیّباً، و به قال فی الصحابة أبو بکر و عمر و فی الفقهاء حمّاد بن أبی سلیمان و مالک، و قال ابن أبی لیلی: لا یثبت إلّا بأن یعترف أربع مرّات؛ سواء کان فی أربعة مجالس أو مجلس واحد. دلیلنا: إجماع الفرقة و أخبارهم. إلی آخره.

و فی «المسالک»: اتّفق الأصحاب إلّا من شذّ علی أنّ الزنا لا یثبت علی المقرّ به علی وجه یثبت به الحدّ، إلّا أن یقرّ به أربع مرّات. و یظهر من ابن أبی عقیل الاکتفاء بمرّة، و هو قول أکثر العامّة، انتهی.

و فی «الریاض»: بل فی «المسالک» و غیره أنّ علیه الاتّفاق، إلّا من ظاهر العمانی فاکتفی بالواحد، انتهی. هذا بالنسبة إلی الأقوال.

و أمّا الأدلّة: فمقتضی حکم العقلاء بحجّیة الإقرار کفایة مرّة واحدة منه ما لم یعتبر الشارع فیه عدداً خاصّاً، و قد دلّت الأخبار الخاصّة علی اعتباره هنا:

ففی صحیح جمیل عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

لا یقطع السارق حتّی یقرّ بالسرقة مرّتین، و لا یرجم الزانی حتّی یقرّ أربع مرّات «۱»

، و دلالته علی إناطة إجراء حدّ الرجم بالإقرار أربع مرّات واضحة.

و فی موثّق أبی مریم عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

أتت امرأة أمير المؤمنين (عليه السّلام) فقالت: إنّى قد فجرت، فأعرض بوجهه عنها فتحوّلت

---

(۱) وسائل الشيعة ۲۸: ۱۰۶، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۶، الحديث ۳.

مبانى تحرير الوسيلة - كتاب الحدود، ص: ۱۲۱

...

حتّى استقبلت وجهه فقالت: إنّى قد فجرت، فأعرض عنها ثمّ استقبلته فقالت: إنّى قد فجرت، فأعرض عنها ثمّ استقبلته فقالت: إنّى فجرت، فأمر بها فحبست و كانت حاملًا، فتربّص بها حتّى وضعت ثمّ أمر بها بعد ذلك فحفر لها حفيرة. «۱»

ثمّ نقل كيفية رجمها.

فمن ظاهر نقل أبى جعفر (عليه السّلام) لعمل أمير المؤمنين (عليه السّلام) يعلم: أنّه لا يثبت على المقرّ بالزنا حجّة مقتضية للرجم إلّا إذا أقرّ أربعاً، و معلوم أنّه (عليه السّلام) فى نقله هذا بصدد بيان حكم اللّه تعالى، فدلالته على اعتبار أربع دفعات واضحة.

و فى موثّقة أبى العبّاس قال: قال أبو عبد اللّه (عليه السّلام)

أتى النبى (صلّى اللّه عليه و آله و سلّم) رجل فقال: إنّى زنيت، فصرف النبى (صلّى اللّه عليه و آله و سلّم) وجهه عنه، فأتاه من جانبه الآخر ثمّ قال مثل ما قال، فصرف وجهه عنه، ثمّ جاء الثالثة فقال: يا رسول اللّه إنّى زنيت و عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة، فقال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه و آله و سلّم): أ بصاحبكم بأس يعنى جنّة فقالوا: لا، فأقرّ على نفسه الرابعة، فأمر به رسول اللّه (صلّى اللّه عليه و آله و سلّم) أن يرجم.

الحديث «۲». و هى فى كيفية الدلالة كسابقتها، بل تصريح الإمام (عليه السّلام) فى قوله

فأقرّ على نفسه الرابعة

يوجب تأكّد ظهورها فى أنّ العدد الأربعة و الإقرار الرابع

---

(۱) وسائل الشيعة ۲۸: ۱۰۷، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۶، الحديث ۵.

(۲) وسائل الشيعة ۲۸: ۱۰۲، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۵، الحديث ۲.

مبانى تحرير الوسيلة - كتاب الحدود، ص: ۱۲۲

...

مورد لعنايته (عليه السّلام) فى ترتيب حدّ الرجم.

و هنا أخبار أُخر دالّة على اعتبار الأربع، كخبر الأصبغ «۱» و خبر ميثم و مرسل البرقى «۲» و غيرها، إلّا أنّها جميعاً واردة فى زنا المحصن أو المحصنة الذى حدّه الرجم، و إلغاء الخصوصية عنه إلى الزنا الذى حدّه القتل و إن لم يكن بعيداً إلّا أنّ استفادة عموم الحكم لما كان حدّه دون القتل غير ممكنة، فلعلّه لأخفّية حدّه يكفى فيه مرّة واحدة.

إلّا أنّ صحيحة ابن مسلم وردت بأنّ الإقرار بالزنا لا حدّ فيه إلّا أن يكون أربع مرّات عند من يتصدّى لإجراء الحدّ كالإمام (عليه السّلام)؛ فقد روى عن أبى جعفر (عليه السّلام) فى رجل قال لامرأته: يا زانية أنا زنيتُ بك، قال

عليه حدّ واحد لقذفه إيّاها، و أمّا قوله: أنا زنيتُ بك فلا حدّ فيه إلّا أن يشهد على نفسه أربع شهادات بالزنا عند الإمام «۳».

فترى أنّه (عليه السّلام) صرّح بنفى الحدّ فى قوله: «أنا زنيت بك» الذى هو إقرار بالزنا إلّا إذا كان أربعاً و كانت عند الإمام، و المنفى

هو مطلق الحدّ، جلداً كان أو رجماً أو قتلًا أو غيرها.

و نحوها مرسل الصدوق عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام)؛ ففيه

و أمّا إقرارها

---

(۱) وسائل الشيعة ۲۸: ۵۵، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحكامها، الباب ۳۱، الحديث ۴.

(۲) وسائل الشيعة ۲۸: ۱۰۳، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۶، الحديث ۱ و ۲.

(۳) وسائل الشيعة ۲۸: ۱۹۵، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱۳، الحديث ۱.

مبانى تحرير الوسيلة - كتاب الحدود، ص: ۱۲۳

...

على نفسها فلا تحدّ حتّى تقرّ بذلك عند الإمام أربع مرّات «۱».

فالمتحصّل من هذه الأخبار: اعتبار الإقرار أربع مرّات فى إثبات أىّ نوع من أنواع حدّ الزنا، هذا.

و فى قبال صريح تلك الأخبار و إطلاق صحيحة ابن مسلم و مرسل الصدوق، صحيحة الفضيل قال: سمعت أبا عبد اللّه (عليه السّلام) يقول

من أقرّ على نفسه عند الإمام بحقّ من حدود اللّه مرّة واحدة حرّا كان أو عبداً، أو حرّة كانت أو أمة فعلى الإمام أن يقيم الحدّ عليه للّذى أقرّ به على نفسه كائناً من كان، إلّا الزانى المحصن فإنّه لا يرجمه حتّى يشهد عليه أربعة شهداء، فإذا شهدوا ضربه الحدّ مائة جلدة ثمّ يرجمه.

إلى أن قال: فقال له بعض أصحابنا: يا أبا عبد اللّه فما هذه الحدود التى إذا أقرّ بها عند الإمام مرّة واحدة على نفسه أُقيم عليه الحدّ فيها؟ فقال

إذا أقرّ على نفسه عند الإمام بسرقة قطعه فهذا من حقوق اللّه، و إذا أقرّ على نفسه أنّه شرب خمراً حدّه فهذا من حقوق اللّه، و إذا أقرّ على نفسه بالزنا و هو غير محصن فهو من حقوق اللّه.

الحديث «۲».

فترى الحديث قد دلّ بظهور قريب من الصراحة على أنّ الرجم لا يثبت بالإقرار مطلقاً و لو أربع مرّات، و لا يرجم الزانى المحصن إلّا إذا قامت

---

(۱) وسائل الشيعة ۲۸: ۱۹۶، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱۳، الحديث ۳.

(۲) وسائل الشيعة ۲۸: ۵۶، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحكامها، الباب ۳۲، الحديث ۱.

مبانى تحرير الوسيلة - كتاب الحدود، ص: ۱۲۴

و هل يعتبر أن يكون الأربع فى أربعة مجالس، أو يكفى الأربع و لو كان فى مجلس واحد؟ فيه خلاف، أقربه الثبوت (۶)،

عليه البيّنة أربعة شهداء، و هذا مخالف لصريح ما دلّت عليه الأخبار المعتبرة الماضية، كما دلّ بالظهور القوى أوّلًا و بالصراحة فى جواب السؤال عن بيان حقوق اللّه ثانياً على أنّ زنا غير المحصن يثبت و يرتّب حدّه بالإقرار عند الإمام مرّة واحدة، و هو مخالف لإطلاق صحيحة ابن مسلم.

و الجمع العرفی بینه و بین صحیح ابن مسلم و إن أمکن بتقیید صحیحه بزنا المحصن إلّا أنّه بملاحظة فقرته الأخری الدالّة علی عدم الاعتبار بالإقرار مطلقاً فی الزانی المحصن یعارض الصحیح المذکور فی الزانی المحصن أیضاً؛ فالنتیجة أنّهما متعارضان.

کما أنّه یعارض تلک الأخبار المتعدّدة المعتبرة الدالّة صریحاً علی ثبوت حدّ الرجم بالإقرار أربع مرّات.

و حیث إنّ هذه الصحیحة لم یفت بمضمونها أحد بالنسبة إلی الرجم، و لم یفت به غیر ابن أبی عقیل بالنسبة إلی الزانی غیر المحصن، فهو شاذّ لا یعمل به و یردّ علمه إلی أهله، و یؤخذ بصحیح ابن مسلم و بتلک الأخبار فإنّها ممّا لا ریب فیه، کما قال (علیه السّلام) و یترک الشاذّ الذی لیس بمشهور عند أصحابک.

(۶) قال فی «الریاض»: وفاقاً لإطلاق الأکثر، و به صرّح عامّة من تأخّر. و فی «المسالک»: و أطلق الأکثر و منهم الشیخ فی «النهایة» و المفید و أتباعهما و ابن إدریس ثبوته بالإقرار أربعاً، انتهی.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۲۵

و الأحوط اعتبار أربعة مجالس، و لو أقرّ دون الأربعة لا یثبت الحدّ، و الظاهر أنّ للحاکم تعزیره (۷).

لکن قد عرفت عن «الخلاف» اعتبار تعدّد المجالس مدّعیاً علیه الإجماع، و نقل القول به عنه فی «مبسوطه» و عن ابن حمزة أیضاً، إلّا أنّ إجماعه المنقول موهون کما فی «الریاض» بندرة القائل به؛ إذ لیس قائله فی زمانه إلّا هو نفسه، و إلّا فابن حمزة متأخّر عنه.

و کیف کان: فمقتضی إطلاق أدلّة اعتبار الأقاریر الأربعة حجّیتها سواء کانت فی مجلس واحد أم فی مجالس متعدّدة و إن کان مورد بعضها وقوعها فی مجالس أربعة کما فی خبر میثم و مرسل البرقی، لکنّه لا دلالة علی اعتبار تعدّد المجالس أصلًا، مضافاً إلی ضعف سندهما. بل إنّ ظاهر موثّق أبی مریم وقوع أقاریر المرأة الأربعة فی مجلس واحد، کما أنّ ظاهر موثّق أبی العبّاس وقوع اثنین منها فی مجلس واحد، و هو منافٍ لاعتبار أن یکون المجالس أربعة؛ فلا ینبغی الریب فی الاکتفاء بالأقاریر الأربعة الواقعة فی مجلس واحد، و إن کان الأحوط الأولی تعدّد المجالس و کونها أربعة، خروجاً عن مخالفة الإجماع المنقول فی «الخلاف».

(۷) فی «الجواهر»: کما فی «القواعد» و عن الشیخین و ابن إدریس.

و یمکن الاستدلال له: بأنّ مقتضی بناء العقلاء حجّیة إقرار کلّ مقرّ و لو دفعة واحدة و ترتیب آثاره علیه، و الشارع بموجب الأدلّة الماضیة قد اعتبر کونه أربعة فی ترتّب حدّ الزنا کما عرفت فإذا کان دون الأربعة فغایة الأمر أن لا یترتّب علیه حدّ الزنا، و أمّا أن لا یثبت به المعصیة حتّی

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۲۶

و یستوی فی کلّ ما ذکر الرجل و المرأة (۸) و إشارة الأخرس المفهمة للمقصود تقوم مقام النطق (۹)،

یعزّر علیها فلا، بل بمقتضی عموم بناء العقلاء علی حجّیة الإقرار علی المقرّ یؤخذ بإقراره و یعزّر علی معصیة أقرّ بها.

و قد یستشکل: بأنّ المفهوم عرفاً من أدلّة اعتبار العدد فی الأقاریر أنّ موضوع الحدّ أعنی الزنا لا یثبت شرعاً إلّا إذا کانت أربعة، فما لم یقرّ أربعاً لا یثبت الزنا شرعاً، لا أنّ الزنا ثابت و ثبوت إجراء حدّه منوط بکونه أربعاً.

و استدلّ لثبوت التعزیر أیضاً: بأنّ الإقرار بالزنا إشاعة للفاحشة کما فی اغتیاب الناس و هی محرّمة، ففیها التعزیر.

و فیه: أنّ موضوع الحرمة فی قوله تعالی إِنَّ الَّذِینَ یُحِبُّونَ أَنْ تَشِیعَ الْفاحِشَةُ فِی الَّذِینَ آمَنُوا لَهُمْ عَذابٌ أَلِیمٌ «۱» هو حبّ شیوعها، و صدقه علی من أقرّ بالزنا حتّی یجری علیه حدّه ممنوع. اللهمّ إلّا أن یقال بحصول العلم من إقراره بالزنا بأنّه قد عصی؛ لأنّه إن کان صادقاً فقد عصی بالزنا، و إن کان کاذباً فقد عصی بالکذب؛ فللحاکم تعزیره.

(۸) لورود بعض الروایات فی الرجل و ورود بعض آخر فی المرأة، و إلغاء الخصوصیة عن الکلّ، کما فی سائر الموارد و الأحکام.

(۹) فإنّ المفهوم من الأدلّة: أنّ الحکم معلّق علی الإقرار، و الإقرار

---

(۱) النور (۲۴): ۱۹.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۲۷

و لو احتاجت إلی الترجمان یکفی فیه شاهدان عادلان (۱۰).

[مسألة ۳ لو قال: «زنیتُ بفلانة العفیفة»]

مسألة ۳ لو قال: «زنیتُ بفلانة العفیفة» لم یثبت الزنا الموجب للحدّ فی طرفه إلّا إذا کرّرها أربعاً (۱۱)، و هل یثبت القذف بذلک للمرأة؟ فیه تردّد، و الأشبه العدم (۱۲)، نعم لو قال: «زنیت بها و هی أیضاً زانیة بزنائی» فعلیه حدّ القذف.

من قبیل المعانی و حقیقته الإخبار و الاعتراف بالمقرّ به؛ فکما أنّ اختلاف اللغات لا یضرّ بحقیقته الواحدة فکذلک إشارة الأخرس التی هی وسیلة أداء مقاصده عند العرف. بل لا یبعد الاکتفاء بإشارة غیر الأخرس أیضاً إذا کانت دلالتها ظاهرة تامّة؛ لما عرفت من أنّ الملاک هو إبراز الأمر و الاعتراف بالمطلب، و الألفاظ و الإشارات حاکیات، و العمدة معانیها، فبأیّ وسیلة أُبرزت صدق الإقرار و تحقّق موضوع الحکم.

(۱۰) إذ هو کسائر الموضوعات یکون خبر الواحد فیه حجّة، غایة الأمر: أنّ الشارع اعتبر تعدّد المخبِر فی الموضوعات فیما سوی موارد قام دلیل خاصّ علی عدد أکثر کالأربعة فی الزنا بل قد عرفت التأمّل فی قیام دلیل عامّ علی اعتبار هذا التعدّد. و کیف کان: فموضوع البحث و مورد الکلام هنا اجتماع جمیع الشرائط اللازمة فی الإقرار فی إشارة الأخرس، و إنّما الحاجة إلی الترجمان، فیکفی فیه شاهدان.

(۱۱) لأنّه إقرار، و قد عرفت اعتبار العدد المذکور فی إثبات الزنا بالإقرار.

(۱۲) فإنّ القول المذکور لا یدلّ بالمطابقة إلّا علی أنّ القائل به قد

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۲۸

[مسألة ۴ من أقرّ علی نفسه بما یوجب الحدّ و لم یعیّن]

مسألة ۴ من أقرّ علی نفسه بما یوجب الحدّ و لم یعیّن لا یکلّف بالبیان، بل یجلد حتّی یکون هو الذی ینهی عن نفسه (۱۳)،

زنی، و حیث لا ملازمة بین کونه زانیاً و کون المرأة المذکورة زانیة لإمکان الاشتباه و الإکراه فی ناحیة المرأة فلا دلالة التزامیة له علی نسبتها بالزنا، فمع عدم الدلالة فلا قذف؛ إذ القذف هو نسبة الغیر إلی الزنا مثلًا و لا نسبة هنا و لو التزاماً، نعم لو عقّبه بقوله: «و هی زانیة بزنائی» و نحوه کان قذفاً یجب فیه حدّه.

(۱۳) کما عن الشیخ الطوسی و القاضی، قال فی «الریاض»: و وافقهما الحلّی و الفاضلان فی «الشرائع» و «الإرشاد» و «القواعد» و غیرهما.

و مقتضی إطلاق المتن کغیره عدم توقّف الحکم المذکور علی تعدّد الإقرار فضلًا عن اعتبار الأربع کما أنّ إطلاقه یقتضی وجوب رفع الید عن ضربه إذا نهی و إن لم یبلغ أقلّ الحدود.

و الـذی یقتضـیه القواعـد: أن لا ـ یجب علیه بأقـلّ من الأـربع شـیء؛ إذ بعـد احتمـال أن یکـون مراده حـدّ الزنـا فمـع عـدم بلوغه أربعاً یستصحب عدم وجوب شیء علیه بإقراره.

و بعـد أن بلغ الأربع و إن أمکن أن یقال بحصول العلم الإجمالی بلزوم حدّ علیه إلّا أنّه لدورانه بین أُمور متباینة من قطع الید أو الرجل مثلًا و القتل و الرجم و الجلـد فأمر کلّ منها دائر بین الوجوب و الحرمـة؛ فلا بدّ أوّلًا من التوصّل إلی وضوح الأمر ببیان المقرّ بالدفعات اللازمة؛ إذ لا دلیل علی حجّیة تفسیره إلّا من باب الإقرار، فلا محالة یعتبر فیه الشرائط

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۲۹

به وردت روایة صحیحة (۱۴)،

المقرّرة فی کلّ مورد؛ فإن فسّـره تفسـیراً مقبولًا فهو، و إلّا فعدم إجراء شیء منها یعلم معه بمخالفة التکلیف المعلوم بالإجمال، و إجراء واحد منها یخرج به عن العلم بالمخالفة، و کان فیه موافقة احتمالیة.

و بالجملـة: فتعیین الجلـد من بینهـا و إیکـال أمر مقـداره إلی المقرّ لا ـ دلیـل علیه؛ حتّی بعـد إکمـال الأـربع. اللهمّ إلّـا من بـاب الأـخذ بالأخفّ، و لا دلیل علی وجوبه، إلّا أنّه مع جمیع ذلک و غیره فلا ریب فی أنّه إذا دلّ دلیل علی لزوم الأخـذ بإقراره و لو مرّة واحدة و جلده حتّی ینهی عن نفسه، و کان هذا الدلیل مقبول السـند و الدلالة فلا ینبغی الإشـکال فی وجوب الأخذ به و عدم الاعتناء إلی کونه خلاف القواعد؛ إذ هذه قواعد یخرج عنها بالدلیل، بل لا مجال لها فی قبال الدلیل الخاصّ.

(۱۴) هی صحیحة محمّد بن قیس عن أبی جعفر الباقر (علیه السّلام) عن أمیر المؤمنین (علیه السّلام) فی رجل أقرّ علی نفسه بحدّ و لم یسمّ أیّ حدّ هو، قال

أمر أن یجلد حتّی یکون هو الذی ینهی عن نفسه «۱»

، و کونهـا صـحیحة لثبـوت وثاقـة إبراهیم بن هـاشم، کوثاقـة محمّـد بن قیس الـذی یروی عنه عـاصم بن الحمیـد الحنّـاط قضایـا أمیر المؤمنین (علیه السّلام) کما هنا، و دلالة الصحیحة و إطلاقها کعبارة المتن معلومة واضحة.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۱۱، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۳۰

و لا بأس بالعمل بها (۱۵). و قیّده قوم بأن لا یزید علی المائة، و بعض بأن لا ینقص عن ثمانین.

[مسألة ۵ لو أقرّ بما یوجب الرجم ثمّ أنکر سقط الرجم]

مسألة ۵ لو أقرّ بما یوجب الرجم ثمّ أنکر سقط الرجم، و لو أقرّ بما لا یوجبه لم یسقط بالإنکار (۱۶)،

---

(۱۵) إذ سـندها معتبر و قـد عمـل بهـا قوم من المتقـدّمین و المتأخّرین کما عرفت فلم یسـقط اعتبارها بمثل الإعراض، قال المحقّق فی «نکت النهایة»: و هذه الروایة مشـهورة فیعمل بها، انتهی. فتراه (قدّس سرّه) قد أسـند الروایة إلی الشـهرة، فالشـهرة فی کلامه روائیة لا فتوائیة، کما یظهر من «الریاض».

(۱۶) أقول: أمّا سـقوط الرجم بالإنکار بعـد الإقرار ففی «الریاض»: بلا خلاف، بل علیه الإجماع عن «الخلاف»، انتهی. و فی «الجواهر»: بلا خلاف أجده کما عن الفخر الاعتراف به، بل یمکن تحصـیل الإجماع علیه، انتهی. و أمّا عدم سـقوط غیره به: ففی «الریاض» أیضـاً دعوی اللااقتضائیّ خلاف و الشـهرة العظیمـة التی کادت تکون إجماعاً، بل فی الحقیقـة إجماع، إلّا من إطلاق «الخلاف» و «الغنیة»، و

فی «الجواهر»: أنّه المشهور بین الأصحاب شهرة عظیمة یمکن معها دعوی الإجماع علیه، خلافاً للمحکی عن «الخلاف» و «الغنیة» من السقوط، انتهی. و قال فی «الخلاف» (مسألة ۱۷): إذا أقرّ بحدّ ثمّ رجع عنه سقط الحدّ، و هو قول أبی حنیفة و الشافعی و إحدی الروایتین عن مالک، و عنه روایة اخری أنّه لا یسقط، و به قال الحسن البصری و سعید بن جبیر و داود. دلیلنا: إجماع الفرقة. إلی آخره.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۳۱

...

و کیف کان: فلا ینبغی الشکّ فی أنّ مقتضی الأصل عدم السقوط؛ فإنّه لا ریب فی أنّ عموم أدلّة ثبوت الحدّ بالإقرار یشمله، فیثبت علیه حدّا. و الاستصحاب یقتضی بقاءه.

لکن الأخبار المعتبرة المعمول بها قد قامت علی التفصیل المذکور؛ ففی صحیحة ابن مسلم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

من أقرّ علی نفسه بحدّ أقمته علیه، إلّا الرجم فإنّه إذا أقرّ علی نفسه ثمّ جحد لم یرجم «۱»

؛ فإنّ صدر الصحیحة مطلق من حیث الشمول لکلّ الحدود و لما إذا أنکر بعد الإقرار. و استثناء الرجم فی خصوص الجحود بعد الإقرار به کما یدلّ علی اختصاصه بالسقوط حینئذٍ، کذلک یوجب قوّة ظهور المستثنی منه فی الشمول لما بعد الإنکار.

و فی صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

إذا أقرّ الرجل علی نفسه بحدّ أو فریة ثمّ جحد جلد

قلت: أ رأیت إن أقرّ علی نفسه بحدّ یبلغ فیه الرجم أ کنت ترجمه؟ قال

لا، و لکن کنت ضاربه «۲»

، و دلالتها علی التفصیل المذکور واضحة، إلّا أنّها فی ناحیة عدم السقوط لا تشمل حدّا غیر الجلد کقطع الید.

و فی موثّقة الحلبی أیضاً عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی رجل أقرّ علی نفسه

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۱۲، الحدیث ۳.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۱۲، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۳۲

...

بحدّ ثمّ جحد بعد، فقال

إذا أقرّ علی نفسه عند الإمام أنّه سرق ثمّ جحد قطعت یده و إن رغم أنفه، و إن أقرّ علی نفسه أنّه شرب خمراً أو بفریة فاجلدوه ثمانین جلدة

، قلت: فإن أقرّ علی نفسه بحدّ یجب فیه الرجم أ کنت راجمه؟ فقال

لا، و لکن کنت ضاربه الحدّ «۱»

، و السؤال فیها و إن کان عن مطلق الحدّ إلّا أنّ جوابه (علیه السّلام) خاصّ بالثلاثة المذکورة و لا یشمل غیرها. لکن الصحیحة الأُولی کما عرفت مطلقة یجب العمل بها.

ثمّ إنّ إطلاق تلک الصحیحة کصریح الموثّقة جریان الحکم فی السرقة و أنّه لا یسقط حدّ قطع الید بالإنکار بعد الإقرار، إلّا أنّ فی

مرسل جمیل بن درّاج عن أحدهما (علیهما السّلام) فی حدیث قال

لا یقطع السارق حتّی یقرّ بالسرقة مرّتین، فإن رجع ضمن السرقة و لم یقطع إذا لم یکن شهود.

الحدیث «۲»، و دلالته واضحة، إلّا أنّ سنده ضعیف بالإرسال و باشتماله علی علی بن حدید، فلیس فی نفسه حجّة، مضافاً إلی أنّ مقابله روایات معتبرة السند معمول بها، فلا إشکال من هذه الجهة فی المسألة.

ثمّ إنّ الصحیحة الثانیة و الموثّقة قد تضمّنتا أنّه بعد إنکار المقرّ بحدّ الرجم یقام علیه حدّ الجلد.

فإنّ ظاهر قوله (علیه السّلام) فی الموثّقة

و لکن کنت ضاربه الحدّ

أنّه حدّ

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۱۲، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۱۲، الحدیث ۵.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۳۳

و الأحوط إلحاق القتل بالرجم (۱۷)؛ فلو أقرّ بما یوجب القتل ثمّ أنکر لم یحکم بالقتل.

الجلد الجاری فی الزنا، کما أنّه المنصرف إلیه للصحیحة.

و الأصحاب (قدّس سرّهم) إنّما تعرّضوا فیما وجدتُ سقوط الرجم لا تبدّله بالجلد، و ربّما کان ظاهر اکتفائهم بأنّ الرجم یسقط أن لا شیء علیه بعده، بل فی «نهایة» الشیخ ما لفظه: و من أقرّ علی نفسه بحدّ ثمّ جحد لم یلتفت إلی إنکاره، إلّا الرجم فإنّه إذا أقرّ بما یجب علیه الرجم فیه ثمّ جحده قبل إقامته خلّی سبیله، انتهی.

و ظاهر قوله: «خلّی سبیله» عدم أخذه بشیء أصلًا؛ لا بالرجم و لا بالجلد، لکنّه مع ذلک کلّه فلیس عدم تعرّضهم حجّة علی أن لیس علیه شیء، و إن کان لعبارة «النهایة» المذکورة ظهورٌ ما.

و کیف کان: فالظاهر أنّه لا مانع من العمل بالصحیحة و الموثّقة و إقامة حدّ الجلد علی المحصن إذا رجع عن إقراره، و اللّه العالم.

(۱۷) یعنی سواء کان فی باب الزنا کالزنا بالمحارم أو إکراهاً أم فی غیره کاللواط الإیقابی و المحاربة و نحوهما.

و قد أفتی بهذا الإلحاق فی «الریاض» وفاقاً للمحکی عن «الوسیلة» لابن حمزة، و استشکله فی «القواعد».

و عمدة الدلیل علیه: هو دعوی إلغاء الخصوصیة عرفاً عن الرجم إلی کلّ ما فیه حدّ القتل، و إلّا فما رواه جمیل عن بعض أصحابه عن أحدهما (علیهما السّلام) أنّه قال

إذا أقرّ الرجل علی نفسه بالقتل قتل إذا لم یکن

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۳۴

[مسألة ۶ لو أقرّ بما یوجب الحدّ ثمّ تاب]

مسألة ۶ لو أقرّ بما یوجب الحدّ ثمّ تاب کان للإمام (علیه السّلام) عفوه أو إقامة الحدّ علیه (۱۸)؛ رجماً کان أو غیره.

علیه شهود، فإن رجع و قال: لم أفعل ترک و لم یقتل «۱»

، و إن کانت دلالته تامّة إلّا أنّه ضعیف السند کما تری بالإرسال، بناءً علی أنّ مجرّد کون الراوی من أصحاب الإجماع لا یکفی فی

تصحیح السند. لکنّ الماتن (قدّس سرّه) لمّا لم یطمئنّ بإلغاء الخصوصیة جعل الإلحاق أحوط؛ حذراً عن التهجّم علی دماء الناس، و اللّه العالم.

(۱۸) فی «الریاض» و «الجواهر»: أنّ أصل تخییر الإمام بین العفو و الإقامة لا خلاف فیه، و إنّما خالف فیه ابن إدریس فی غیر الرجم. بل فی «المختلف» أنّ ابن إدریس استدلّ لتخصیص العفو بالرجم بقوله: لأنّا أجمعنا علی أنّه بالخیار فی الموضع الذی ذکرناه، و لا إجماع علی غیره، انتهی. فتراه قد ادّعی الإجماع فی مورد الرجم و لا خلاف بینهم فی اشتراط العفو بتوبة المقرّ، و صرّح الشیخ فی «النهایة» بأنّه متی لم یتب لم یجز للإمام العفو عنه، صرّح بذلک فی باب الزنا و اللواط و المساحقة و شرب الخمر و السرقة. و فی «الریاض» و «الجواهر» بعد الاعتراف بعدم اعتبار التوبة فی أخبار الباب: و لعلّ اتّفاقهم علیه کافٍ فی تقییدها.

و مع ذلک کلّه: فعبارة الصدوق (قدّس سرّه) فی «المقنع» مطلقة؛ قال ذیل

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۱۲، الحدیث ۴.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۳۵

...

البحث عن حدّ اللواط: و للإمام أن یعفو عن کلّ ذنب بین العبد و خالقه، فإن عفا عنه جاز عفوه، و إذا کان الذنب بین العبد و العبد فلیس للإمام أن یعفو، انتهی.

و کیف کان: فلا ریب فی أنّ ظاهر إطلاق أدلّة الحدود وجوب إجرائها، و لازمه عدم جواز العفو.

و أمّا الأخبار الخاصّة التی استدلّ بها: فمنها: صحیحة ضریس الکناسی عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

لا یعفی عن الحدود التی للّه دون الإمام، فأمّا ما کان من حقّ الناس فی حدّ فلا بأس بأن یعفی عنه دون الإمام «۱»

، أشار إلی الاستدلال بها فی «الریاض» و تبعه فی «مبانی تکملته» بعض أعاظم العصر؛ معتقداً لإطلاقها؛ قائلًا: و لکن لا بدّ من رفع الید عن إطلاق هذه الصحیحة بما إذا ثبت الحقّ بالبیّنة؛ فإنّه لا بدّ من إقامته عندئذٍ و لا یعفی عنه، انتهی. لکن استشکل إطلاقها بعض محقّقی العصر بأنّ الروایة فی مقام بیان عقد النفی و أنّه لیس لغیر الإمام العفو عن حدود اللّه. نعم یظهر منه إجمالًا اختیار الإمام فی العفو عن حدود اللّه، و لکن الروایة لیست فی مقام بیانه حتّی یتمسّک بإطلاقها، انتهی.

أقول: و الظاهر أنّ الاستدلال به کما یظهر من عبارة المستشکل المذکورة مبنی علی کون لفظة «دون» بمعنی غیر؛ لیکون حاصل الصحیحة أنّ حدود اللّه لا یعفو عنها غیر الإمام، و حدود الناس لا بأس

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۴۰، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۱۸، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۳۶

...

بعفو غیر الإمام عنها، فیجری فیها دعوی الإطلاق و استشکاله. و أنت خبیر بأنّ لفظة «دون» فی الصحیحة منصوبة علی الظرفیة، کما فی قوله تعالی وَ یَغْفِرُ مَا دُونَ ذٰلِکَ لِمَنْ یَشٰاءُ، و فسّرها فی «المفردات» بأقلّ و سوی، و فی «المصباح المنیر» بأقرب، و فی «مجمع البحرین»: دون نقیض فوق، و هو تقصیر عن الغایة، انتهی، و الظاهر أنّ مراده أنّه قبل أن یصل إلی ما یضاف إلیه، و فی «أقرب الموارد» فسّر بضدّ فوق و بأسفل و له أیضاً معان أُخر. و لا یبعد دعوی ظهوره هنا فی المکان الخالی عن ما یضاف إلیه الواقع قبل أن

یوصل إلیه الذی یرجع إلی ما عن «المجمع».

و بالجملة: لا ینبغی الریب فی أنّ ظاهر الصحیحة أنّه لا یجوز العفو عن حدود اللّه تعالی فیما لم یکن إمام و قبل أن یصل الأمر إلیه، و إنّما یجوز بدونه فی حقوق الناس.

فالصحیحة متعرّضة لأمر العفو فیما إذا لم یکن إمام، و قد فصّل فیه بین حقوق اللّه تعالی و حقوق الناس، و لیست ظاهرة فی جواز عفو الإمام (علیه السّلام) و لو إجمالًا.

بل لعلّ غرضه (علیه السّلام) تخصیص جواز عفو غیر الإمام بحقّ الناس و بما قبل أن یرفع الأمر إلی الإمام، و یکون مفهومه أنّه إذا رفع الأمر إلیه فلا یجوز عفو صاحب الحقّ. فیکون حاصل الصحیحة ما ورد فی صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) ففیها بعد ذکر رفع أمر سرقة الرداء إلی النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم)

فقال النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم): اقطعوا یده، فقال الرجل: تقطع یده من أجل ردائی یا رسول اللّه؟ قال: نعم، قال: فأنا أهبه له، فقال رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم): فهلّا کان هذا قبل أن ترفعه إلیّ

، قلت: فالإمام بمنزلته إذا رفع

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۳۷

...

إلیه؟ قال

نعم «۱»

، فلا تعرّض الصحیحة و لو مفهوماً لجواز عفو الإمام (علیه السّلام) أصلًا حتّی أنّه یجتمع مع وجوب إقامة الحدّ علی الإمام أیضاً، فالصحیحة لا دلالة فیها أصلًا.

و منها: معتبر طلحة بن زید عن الصادق (علیه السّلام) قال: حدّثنی بعض أهلی

أنّ شابّاً أتی أمیر المؤمنین (علیه السّلام) فأقرّ عنده بالسرقة، قال: فقال له علی (علیه السّلام): إنّی أراک شابّاً لا بأس بهیأتک، فهل تقرأ شیئاً من القرآن؟ قال: نعم سورة البقرة، فقال: فقد وهبت یدک لسورة البقرة

، قال

و إنّما منعه أن یقطعه لأنّه لم تقم علیه البیّنة «۲»

، و معلوم أنّ هذا البعض الذی حدّثه (علیه السّلام) من أهله کان حدیثه حجّة؛ و لذلک قام (علیه السّلام) بصدد وجه عفوه عن قطع الید بقوله

و إنّما منعه.

إلی آخره. و کیف کان: فدلالة الحدیث علی جواز العفو عن قطع ید السارق فی خصوص مورد الإقرار بالسرقة واضحة، لکنّه لیس فیه عموم أو إطلاق لغیر حدّ السرقة.

و منها: مرسل البرقی عن بعض الصادقین (علیهم السّلام) قال

جاء رجل إلی أمیر المؤمنین (علیه السّلام) فأقرّ بالسرقة، فقال له: أ تقرأ شیئاً من القرآن؟ قال: نعم سورة البقرة، قال: قد وهبت یدک لسورة البقرة

، قال

فقال الأشعث: أ تعطّل حدّا من حدود اللّه تعالی؟ فقال: و ما یدریک ما هذا؟! إذا قامت البیّنة فلیس للإمام أن یعفو، و إذا أقرّ الرجل

علی نفسه فذاک إلی الإمام إن

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۳۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۱۷، الحدیث ۲.

(۲) تهذیب الأحکام ۱۰: ۱۲۷/ ۵۰۶.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۳۸

...

شاء عفا و إن شاء قطع «۱»

، و دلالته أیضاً واضحة، إلّا أنّ عمومه أیضاً لغیر السرقة مشکل؛ إذ مورده السرقة، و قوله فی ردّ الأشعث

إذا قامت البیّنة فلیس للإمام أن یعفو

یراد به بقرینة المورد قیام البیّنة علی السرقة؛ و لذلک عبّر فی فرض الإقرار بقوله (علیه السّلام)

و إن شاء قطع.

و استظهار العموم منه و دعوی أنّ تعبیره فی فرض الإقرار بما ذکر إنّما کان من باب التمثیل به لخصوصیة أنّه محلّ الکلام مشکلة جدّاً.

مضافاً إلی أنّه ضعیف السند بالإرسال من البرقی الذی کان یروی عن الضعفاء و یعتمد المراسیل؛ و لذا أخرجه أحمد بن محمّد بن عیسی عن قم.

و منها: ما فی «تحف العقول» عن أبی الحسن الثالث (علیه السّلام) حیث قال فی جواب سؤال یحیی بن أکثم: أخبرنی عن رجل أقرّ باللواط علی نفسه، أ یحدّ أم یدرأ عنه الحدّ؟ قال (علیه السّلام)

و أمّا الرجل الذی اعترف باللواط فإنّه لم تقم علیه بیّنة و إنّما تطوّع بالإقرار من نفسه، و إذا کان للإمام الذی من اللّه أن یعاقب عن اللّه کان له أن یمنّ عن اللّه، أما سمعت قول اللّه هٰذٰا عَطٰاؤُنٰا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِکْ بِغَیْرِ حِسٰابٍ «۲»

بتقریب: أنّ مورده و إن کان الإقرار باللواط إلّا أنّ ظاهر الجواب المقرون بالاستدلال أنّ أمر إجراء الحدّ

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۴۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۱۸، الحدیث ۳.

(۲) تحف العقول: ۴۷۸ و ۴۸۱، وسائل الشیعة ۲۸: ۴۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۱۸، الحدیث ۴.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۳۹

...

و العفو عنه إلی الإمام، و هو لمّا کان إماماً من اللّه فقد أعطاه اللّه تعالی نعمة الولایة، فله أن یعاقب عن اللّه و له أن یعفو و یمنّ عن اللّه تعالی، فقد دلّ علی جواز عفوه عن الحدّ فی کلّ مورد ثبت المعصیة بالإقرار و هو مطلق کسابقه من حیث التوبة و عدمها، لکنّه ضعیف السند بالإرسال، کما هو دأب صاحب «التحف».

فقد تلخّص: أنّ ما أفتی به المشهور بل ادّعی علیه اللاخلاف و الإجماع من جواز العفو فیما إذا ثبت المعصیة بالإقرار ثمّ تاب بعد ثبوتها، ممّا لا یمکن الدلالة علیه فیما بأیدینا من الأخبار. اللهمّ إلّا أن یقال: بعد ما کان جواز العفو علی خلاف إطلاق الأدلّة کما

عرفت، و بعد ما کان مفاد الأخبار التی استدلّ بها أعمّ من صورة التوبة کما عرفت، و بعد ما لم یکن إشکال عند المشهور فی اشتراط جواز العفو بالتوبة؛ حتّی أنّ صاحب «الریاض» و «الجواهر» بعد الاستدلال بالأخبار الماضیة و استظهار الإطلاق منها قالا: و لعلّ اتّفاقهم علیه کافٍ فی تقییدها، إنّ جواز العفو بشرط التوبة أمر خلاف القواعد و لا یستفاد من الأخبار المذکورة، و ذهاب المشهور إلیه کاشف عن وجود دلیل معتبر علیه لم یصل إلینا.

و نختم الکلام فیه بما أفاده المحقّق (قدّس سرّه) فی «النکت»؛ و هو شاهد علی صدق ما قلناه، قال (قدّس سرّه) مشیراً إلی ما أفاده الشیخ فی الزنا و أمّا التوبة فإن کانت قبل ثبوت الجنایة سقط معها الحدّ، و إن کان بعد قیام البیّنة لم یسقط الحدّ رجماً کان أو جلداً خلافاً للمفید (رحمه اللّه)، و إن کانت بعد الإقرار فالإمام مخیّر، و علیه دلّت الروایة و عمل الأصحاب، انتهی. و سیأتی ما یناسب المقام فی (المسألة ۱۶) إن شاء اللّه تعالی.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۴۰

و لا یبعد ثبوت التخییر لغیر إمام الأصل (۱۹) من نوّابه.

[مسألة ۷ لو حملت المرأة التی لا بعل لها لم تحدّ إلّا مع الإقرار بالزنا أربعاً]

مسألة ۷ لو حملت المرأة التی لا بعل لها لم تحدّ إلّا مع الإقرار بالزنا أربعاً أو تقوم البیّنة علی ذلک (۲۰) و لیس علی أحد سؤالها، و لا التفتیش عن الواقعة (۲۱).

---

(۱۹) لاستظهار أنّ ذلک التخییر إنّما هو لمن فوّض إلیه أمر إجراء الحدّ، فإذا کان المجتهد الجامع للشرائط جاز له الإجراء بنصب الأئمّة (علیهم السّلام) کذلک یجوز له العفو؛ لا سیّما إذا قامت الحکومة الإسلامیة و کان الفقیه ولی أمرها؛ فإنّ له حینئذٍ ما للمعصوم (علیه السّلام)، و تفصیل الکلام فی محلّه.

(۲۰) و بمنزلتهما علم الحاکم کما سیأتی فی المسألة الرابعة من اللواحق فمع عدم شیء منها لا حدّ علیها؛ لاحتمال حصوله بالوطء شبهة أو عن إکراه أو بانجذاب المنی فی مثل الحمّامات، و معه فقد عرفت أنّ مقتضی الاستصحاب الموضوعی و الحکمی عدم ثبوت الحدّ. قال الشیخ (قدّس سرّه) فی کتاب الحدود من «الخلاف» (مسألة ۱۰): «إذا وجدت امرأة حبلی و لا زوج لها و أنکرت أن یکون من زنا لا حدّ علیها، و به قال أبو حنیفة و الشافعی، و قال مالک علیها الحدّ. دلیلنا: أنّ الأصل براءة الذمّة و إیجاب الحدّ یحتاج إلی دلیل، و أیضاً فإنّه یحتمل أن یکون من زنا و یحتمل أن یکون من وطء شبهة، و یحتمل أن تکون مکرهة و لا حدّ مع الشبهة». و تخصیص نفی الحدّ عنها بصورة إنکارها لا خصوصیة فیه، بل ینفی عنه ما لم تقم علیها حجّة کما عرفت.

(۲۱) لعدم الدلیل علی وجوبه، و الأصل البراءة، فما عن «المبسوط» من لزوم السؤال علینا لا وجه له.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۴۱

[مسألة ۸ لو أقرّ أربعاً أنّه زنی بامرأة حدّ دونها]

مسألة ۸ لو أقرّ أربعاً أنّه زنی بامرأة حدّ دونها (۲۲) و إن صرّح بأنّها طاوعته علی الزنا، و کذا لو أقرّت أربعاً بأنّه زنی بی و أنا طاوعته حدّت دونه (۲۳). و لو ادّعی أربعاً أنّه وطئ امرأة و لم یعترف بالزنا لا یثبت علیه حدّ (۲۴) و إن ثبت أنّ المرأة لم تکن زوجته،

---

(۲۲) لثبوت الحجّة علی نفسه بالزنا بأقاریره الأربعة، و لیس قوله حجّة علی المرأة فإنّه خبر فاسق، و لا أقلّ أنّه خبر واحد، بل هو قذف

لها یستحقّ علیه حدّ القذف کما سیأتی؛ ففی موثّقة السکونی أنّ علیّاً (علیه السّلام) قال

إذا سألت الفاجرة: من فجر بک؟ فقالت: فلان جلدتها حدّین: حدّا للفجور و حدّاً لفریتها علی الرجل المسلم «۱»

، و فی موثّقته الأُخری قال رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم)

لا تسألوا الفاجرة مَن فجر بک، فکما هان علیها الفجور یهون علیها أن ترمی البری المسلم «۲»

، و معلوم منهما و لا سیّما بعد التعلیل المذکور فی الثانیة أنّ الحکم لا یختصّ بالفاجرة، بل یجری فی الفاجر أیضاً.

(۲۳) لعین ما عرفت فی الفرع السابق.

(۲۴) فإنّ الوطء کما عرفت أعمّ من أن یکون موجباً للحدّ، و ما

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۴۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۴۱، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۴۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۴۱، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۴۲

و لو ادّعی فی الفرض أنّها زوجته و أنکرت هی الوطء و الزوجیة لم یثبت علیه حدّ و لا مهر (۲۵). و لو ادّعت أنّه أکرهها علی الزنا أو تشبّه علیها فلا حدّ علی أحد منهما (۲۶).

[مسألة ۹ یثبت الزنا بالبیّنة]

مسألة ۹ یثبت الزنا بالبیّنة، و یعتبر أن لا تکون أقلّ من أربعة رجال (۲۷)،

لم یثبت الزنا فالأصل ینفی الحدّ عنه؛ حتّی فیما إذا ثبت أنّها لم تکن زوجته؛ إذ معه أیضاً احتمال وطء الشبهة باقٍ.

(۲۵) أمّا عدم ثبوت الحدّ فلما عرفت، و أمّا عدم ثبوت المهر فلأنّ إنکارها للزوجیة إقرار علی نفسها بأنّها لا تستحقّ مهراً، و إقرار العقلاء علی أنفسهم جائز. لکن دعوی الرجل أیضاً الوطء و الزوجیة إقرار منه علی نفسه بثبوت المهر علیه، و هو علی نفسه جائز، فحکمه حکم سائر الموارد التی یقرّ فیها أحد بثبوت شیء علی ذمّته للغیر و ینفیه هذا الغیر. اللهمّ إلّا أن یدّعی الرجل أداءه أو هبتها له.

(۲۶) المقصود من هذا الحدّ المنفی عنهما حدّ الزنا، و الوجه فیه بالنسبة إلی المرأة أنّها لم تقرّ بالزنا الموجب للحدّ، و لم تقم علیها حجّة أُخری، و قد عرفت أنّ الأصل حینئذٍ عدم الثبوت، و بالنسبة إلی الرجل فقولها لیس حجّة علیه، و الأصل ینفی ثبوته علیه. نعم إنّ علیها حدّ القذف کما مرّ.

(۲۷) ثبوت الزنا مطلقاً بشهادة أربعة رجال ممّا لا إشکال و لا خلاف فیه، بل فی «الجواهر» أنّ الإجماع بقسمیه علیه.

و یدلّ علیه من الکتاب قوله تعالی:

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۴۳

...

وَ اللّاتِی یَأْتِینَ الْفاحِشَةَ مِنْ نِسائِکُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَیْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْکُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِکُوهُنَّ فِی الْبُیُوتِ حَتّی یَتَوَفّاهُنَّ الْمَوْتُ. الآیة «۱»؛ فإنّ الفاحشة مختصّة بالزنا؛ لقوله تعالی وَ لا تَقْرَبُوا الزِّنی إِنَّهُ کانَ فاحِشَةً «۲»، و لا أقلّ من أنّها تعمّه، و الحکم بإجراء مجازاة الإمساک فی البیوت ظاهر فی ثبوت الزنا بشهادتهم، کما أنّ إیجاب الأربعة ظاهر فی عدم ثبوته بشهادة رجال ثلاثة.

کما یدلّ علیه أیضاً قوله تعالی وَ الَّذِینَ یَرْمُونَ الْمُحْصَناتِ ثُمَّ لَمْ یَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَداءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمانِینَ جَلْدَةً «۳»؛ فإنّ اشتراط إجراء

الحدّ بعدم الإتیان بأربعة شهداء ظاهر فی أنّه مع الإتیان بها یثبت ما رموهنّ به، و حینئذٍ فذکر خصوص الأربعة ظاهر فی عدم الثبوت بغیرها. نعم مورد آیة النساء ثبوت الفاحشة علی النساء، و مورد آیة النور ثبوتها علی المحصنات منهنّ، و استفادة الإطلاق محتاجة إلی إلغاء الخصوصیة، و لیس ببعید؛ و لا- سیّما فی آیة النور لتعقّبها بآیات اللعان المشتملة علی الشهادات الأربع فی کلّ من الرجل و المرأة.

و من الآیات قوله تعالی لَوْ لا جاؤُ عَلَیْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَداءَ فَإِذْ لَمْ یَأْتُوا بِالشُّهَداءِ فَأُولئِکَ عِنْدَ اللّهِ هُمُ الْکاذِبُونَ «۴»، و بیان دلالتها أیضاً نظیر ما سبق.

---

(۱) النساء (۴): ۱۵.

(۲) الإسراء (۱۷): ۳۲.

(۳) النور (۲۴): ۴.

(۴) النور (۲۴): ۱۳.

...

و أمّا الأخبار: فهی علی طائفتین:

فطائفة منها واردة فی الزنا الموجب للرجم، کصحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

حدّ الرجم أن یشهد أربعة أنّهم رأوه یدخل و یخرج «۲»

، و صحیحة محمّد بن قیس عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

قال أمیر المؤمنین (علیه السّلام): لا یرجم رجل و لا امرأة حتّی یشهد علیه أربعة شهود علی الإیلاج و الإخراج «۳»

، و نحوها خبر أبی بصیر و موثّقه و خبره الآخر «۴» و صحیحة الکنانی «۵»، فراجع؛ فإنّه من جمیعها یستفاد حجّیة شهادة شهود أربعة و أنّ الأقلّ منها لا یکفی، کما مرّ.

الطائفة الثانیة منها واردة فی مطلق الزنا؛ فمنها موثّقة عمّار الساباطی قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن رجل یشهد علیه ثلاثة رجال أنّه قد زنی بفلانة، و یشهد الرابع أنّه لا یدری بمن زنی، قال

لا یحدّ و لا یرجم «۱»

؛

---

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۹۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۲، الحدیث ۱.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۹۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۲، الحدیث ۲.

(۴) وسائل الشیعة ۲۸: ۹۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۲، الحدیث ۳، ۴، ۵.

(۵) وسائل الشیعة ۲۸: ۸۸، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۰، الحدیث ۱۲.

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۹۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۲، الحدیث ۶.

...

فإنّ الحديث و إن كان فى مقام بيان مطلب آخر و هو اعتبار ورود الشهادات الأربع على موضوع واحد و سيجىء البحث عنه إن شاء اللّه تعالى إلّا أنّه يفهم منه قطعاً أنّ عدد الأربعة معتبر فى الرجال الشهود، و إلّا لثبت بشهادة ثلاثة أو أقلّ الحدّ أو الرجم.

و منها: موثّقة السكونى عن جعفر عن أبيه عن على (عليهم السّلام) فى ثلاثة شهدوا على رجل بالزنا، فقال على (عليه السّلام)

أين الرابع؟

قالوا: الآن يجىء، فقال على (عليه السّلام)

حدّوهم فليس فى الحدود نظر ساعة «۱»

، و كيفية دلالتها تعلم ممّا مرّ، بل إنّ قوله (عليه السّلام)

أين الرابع؟

فيه دلالة واضحة على أنّه لا يثبت الزنا إلّا بشهادة أربعة من الرجال دون الأقلّ و تأنيث العدد و تذكير الفعل و وصف الرابع دليل على أنّ الشهود كانوا رجالًا.

و منها: صحيحة محمّد بن قيس عن أبى جعفر (عليه السّلام) قال

قال أمير المؤمنين (عليه السّلام): لا يجلد رجل و لا امرأة حتّى يشهد عليهما أربعة شهود على الإيلاج و الإخراج، و قال: لا أكون أوّل الشهود الأربعة أخشى الروعة أن ينكل بعضهم فأُجلد «۲»

و دلالتها صدراً و ذيلًا على اعتبار أربعة من الرجال و عدم الاعتبار بالأقلّ واضحة.

و نحوها خبر إسماعيل بن أبى حنيفة «۳»، إلى غير ذلك.

---

(۱) وسائل الشيعة ۲۸: ۹۶، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۲، الحديث ۸.

(۲) وسائل الشيعة ۲۸: ۹۷، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۲، الحديث ۱۱.

(۳) وسائل الشيعة ۲۷: ۴۰۸، كتاب الشهادات، الباب ۴۹، الحديث ۱.

مبانى تحرير الوسيلة - كتاب الحدود، ص: ۱۴۶

أو ثلاثة رجال و امرأتين (۲۸).

---

(۲۸) فى «الجواهر»: وفاقاً للمشهور شهرة عظيمة، بل قيل: لم ينقل الأكثر فيه خلافاً، بل حسبه بعض إجماعاً، بل ربّما نفى عنه الخلاف، بل عن «الغنية» الإجماع عليه، انتهى.

و التحقيق: أنّ مقتضى إطلاق منطوق آية رمى المحصنات و مفهوم آية إتيان الفاحشة أنّ ما سوى شهادة أربعة رجال لا يقوم بإثبات الزنا، و هو عامّ لشهادة ثلاثة رجال فقط أو مع امرأتين و سائر الصور، كما أنّ منطوق صحيحى محمّد بن قيس و بعض آخر و مفهوم مثل صحيح الحلبى الماضيات أيضاً ذلك.

مضافاً إلى ورود أخبار تدلّ على عدم حجّية شهادة النساء فى الحدود؛ ففى صحيحة جميل بن درّاج و محمّد بن حمران عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قلنا: أ تجوز شهادة النساء فى الحدود؟ فقال

فى القتل وحده، إنّ علياً (عليه السّلام) كان يقول: لا يبطل دم امرئ مسلم «۱»

، فالسؤال كما ترى عن جواز شهادتهنّ فى مطلق الحدود، و قد أجاب بجوازها فى القتل فقط، و بقرينة استشهاده بقول الأمير (عليه السّلام) يراد به الشهادة على كون الشخص قاتلًا، فحاصل الجواب: عدم جواز شهادتهنّ فى مطلق الحدود المصطلحة، و جواز الشهادة

المذکورة فی السؤال مطلق یعمّ ما إذا کانت شهادتهنّ منفردة أو منضمّة إلی الرجال.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۷: ۳۵۰، کتاب الشهادات، الباب ۲۴، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۴۷

...

و مثلها موثّقة غیاث بن إبراهیم عن جعفر بن محمّد عن أبیه عن علی (علیهم السّلام) قال

لا تجوز شهادة النساء فی الحدود و لا فی القود «۱»

، و نحوهما خبر موسی بن إسماعیل و خبر السکونی «۲»، فراجع.

لکن هنا أخبار مستفیضة دلّت علی جواز شهادة ثلاثة رجال و امرأتین؛ إمّا فی الزنا مطلقاً، و إمّا فی ما یوجب منه الرجم:

فمن الأوّل: صحیحة محمّد بن الفضیل بناءً علی أنّه ابن القاسم بن الفضیل، بقرینة روایة ابن محبوب عنه قال: سألت أبا الحسن الرضا (علیه السّلام) قلت له: تجوز شهادة النساء فی نکاح أو طلاق أو رجم؟ قال

تجوز شهادة النساء فیما لا تستطیع الرجال أن ینظروا إلیه و لیس معهنّ رجل، و تجوز شهادتهنّ فی النکاح إذا کان معهنّ رجل، و تجوز شهادتهنّ فی حدّ الزنا إذا کان ثلاثة رجال و امرأتان، و لا تجوز شهادة رجلین و أربع نسوة فی الزنا و الرجم، و لا تجوز شهادتهنّ فی الطلاق و لا فی الدم «۳».

فالسؤال و إن کان عن جواز شهادتهنّ فی مواضع ثلاثة إلّا أنّه (علیه السّلام) تفضّل ببیان حکمها فی غیرها أیضاً. و أفاد أنّه

تجوز شهادتهنّ فی حدّ الزنا إذا کان ثلاثة رجال و امرأتان

، و حدّ الزنا کما تری مطلق یشمل الرجم و غیره.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۷: ۳۵۸، کتاب الشهادات، الباب ۲۴، الحدیث ۲۹.

(۲) وسائل الشیعة ۲۷: ۳۵۹، کتاب الشهادات، الباب ۲۴، الحدیث ۳۰ و ۴۲.

(۳) وسائل الشیعة ۲۷: ۳۵۲، کتاب الشهادات، الباب ۲۴، الحدیث ۷.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۴۸

...

و مثلها خبر أبی بصیر المضمر، و فیه

تجوز شهادتها فی حدّ الزنا إذا کان ثلاثة رجال و امرأتان، و لا تجوز شهادة رجلین و أربع نسوة «۱»

، و نحوه خبر إبراهیم الحارقی عن الصادق (علیه السّلام) «۲»، فراجع.

و من الثانی: صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن شهادة النساء فی الرجم فقال

إذا کان ثلاثة رجال و امرأتان، و إذا کان رجلان و أربع نسوة لم تجز فی الرجم «۳»

، بناءً علی أنّ الجملة الشرطیة الأُولی محذوفة الجواب مستقلّة، و إلّا فإن کان الشرطیة الثانیة عطفاً علیها لکانت الصحیحة دلیل الخلاف، و الأظهر الأوّل.

و منه: صحیحة عبد اللّه بن سنان قال: سمعت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) یقول

لا تجوز شهادة النساء فی رؤیة الهلال، و لا یجوز فی الرجم شهادة رجلین و أربع نسوة، و یجوز فی ذلک ثلاثة رجال و امرأتان.

الحدیث «۴»، و دلالتها واضحة.

و منه: قول علی (علیه السّلام) فی معتبر زرارة عن الباقر (علیه السّلام) ففیه قال

قال علی (علیه السّلام): تجوز شهادة النساء فی الرجم إذا کان ثلاثة رجال و امرأتان، و إذا کان أربع نسوة و رجلان فلا یجوز.

الحدیث «۵».

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۷: ۳۵۱، کتاب الشهادات، الباب ۲۴، الحدیث ۴.

(۲) وسائل الشیعة ۲۷: ۳۵۲، کتاب الشهادات، الباب ۲۴، الحدیث ۵.

(۳) وسائل الشیعة ۲۷: ۳۵۱، کتاب الشهادات، الباب ۲۴، الحدیث ۳.

(۴) وسائل الشیعة ۲۷: ۳۵۳، کتاب الشهادات، الباب ۲۴، الحدیث ۱۰.

(۵) وسائل الشیعة ۲۷: ۳۵۴، کتاب الشهادات، الباب ۲۴، الحدیث ۱۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۴۹

...

و مثله صحیحة أبی الصباح الکنانی «۱»، و خبر زید الشحّام «۲» و صحیحة الحلبی الآتیة «۳».

و فی قبال هذه الأخبار المستفیضة الواردة فی القسم الثانی صحیحة محمّد بن مسلم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

إذا شهد ثلاثة رجال و امرأتان لم یجز فی الرجم، و لا تجوز شهادة النساء فی القتل «۴»

، بل و خبر إبراهیم الحارقی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی حدیث قال

و تجوز فی حدّ الزنا إذا کان ثلاثة رجال و امرأتان، و لا تجوز إذا کان رجلان و أربع نسوة، و لا تجوز شهادتهنّ فی الرجم «۵»

؛ فإنّ التعرّض لعدم جواز شهادتهنّ فی الرجم دلیل علی أنّ المراد بحدّ الزنا الذی جوّز شهادة امرأتین و ثلاثة رجال فیه هو حدّ غیر الرجم. اللهمّ إلّا أن یراد من الفقرة الأخیرة نفی جواز شهادتهنّ مستقلّة، فتدبّر. و کیف کان: فالصحیحة صریحة فی عدم جواز شهادة ثلاثة رجال و امرأتین فی باب الرجم.

و عن المفید و ابن أبی عقیل و سلّار الفتوی بها حیث منعوا عن قبول شهادة الزنا فی باب الزنا مطلقاً، لکنّها معارضة للأخبار المعتبرة المستفیضة التی قد عمل بها المشهور، و مقتضی أخبار العلاج الأخذ بما هو المشهور؛ فلا بدّ من الأخذ بهذه المستفیضة؛ لا سیّما و أنّ الصحیحة موافقة للعامّة، کما

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۷: ۳۵۷، کتاب الشهادات، الباب ۲۴، الحدیث ۲۵.

(۲) وسائل الشیعة ۲۷: ۳۵۹، کتاب الشهادات، الباب ۲۴، الحدیث ۳۲.

(۳) المراد بها نفس ما عبر عنها بموثقة الحلبی فی الصفحة ۱۵۱.

(۴) وسائل الشیعة ۲۷: ۳۵۸، کتاب الشهادات، الباب ۲۴، الحدیث ۲۸.

(۵) وسائل الشیعة ۲۷: ۳۵۲، کتاب الشهادات، الباب ۲۴، الحدیث ۵.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۵۰

و لا تقبل شهادة النساء منفردات، و لا شهادة رجل و ستّ نساء فیه (۲۹) و لا شهادة رجلین و أربع نساء فی الرجم (۳۰)، و یثبت بها

الحدّ دون الرجم على الأقوى (۳۱)،

نقل الشيخ فى «خلافه» فى (المسألة ۲) من كتاب الشهادات، قال (قدّس سرّه): حقوق اللّه كلّها لا تثبت بشهادة النساء إلّا الشهادة بالزنا. إلى أن قال: و خالف جميع الفقهاء فى ذلك، و قالوا: لا يثبت شىء منها بشهادة النساء؛ لا على الانفراد و لا على الجمع، انتهى. فالأخذ بالمستفيضة المذكورة و تخصيص ما يدلّ بالإطلاق أو العموم على عدم الجواز متعيّن، كما أنّ الأخذ بالقسم الأوّل لازم؛ لا سيّما و أنّه لا يبعد دعوى استفادة جواز شهادتهنّ مع ثلاثة رجال فى غير الرجم أيضاً من المستفيضة، و اللّه العالم.

(۲۹) قال فى «الجواهر»: بلا خلاف أجده، إلّا ما يحكى عن «الخلاف» من ثبوت الجلد بذلك دون الرجم، انتهى. و يشهد لعدم القبول جميع الآيات و الروايات المذكورة مفهوماً أو منطوقاً، فراجع متدبّراً، و معها فلا بدّ من رفع اليد عن ما فى خبر عبد الرحمن عن الصادق (عليه السّلام) فى حديث

تجوز شهادة النساء فى الحدود مع الرجال «۱»

، مضافاً إلى ضعف سنده.

(۳۰) بلا خلاف ينقل فيه، و الدليل عليه ما مرّ من الأخبار من صحيحة الحلبى و ابن سنان و معتبر زرارة و غيرها.

(۳۱) وفاقاً للشيخ فى «نهايته» و لما عن ابن الجنيد و ابن إدريس و ابن

---

(۱) وسائل الشيعة ۲۷: ۳۵۶، كتاب الشهادات، الباب ۲۴، الحديث ۲۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۵۱

...

حمزة قال فى «الجواهر»: بل عن بعض أنّه المشهور، و يشهد له موثّقة الحلبى عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) أنّه سئل عن رجل محصن فجر بامرأة فشهد عليه ثلاثة رجال و امرأتان

وجب عليه الرجم، و إن شهد عليه رجلان و أربع نسوة فلا تجوز شهادتهم و لا يرجم، و لكن يضرب حدّ الزانى «۱»

، و موردها كما ترى مخصوص بقيام هذه الشهادة على المحصن، فلا يرجم هو و لكن يضرب حدّ الزانى، و يبدّل الرجم بالجلد؛ فالاستدلال بها مبنى على إلغاء الخصوصية عن المورد.

و دعوى أنّ المفهوم منها: أنّ شهادة رجلين و أربع نسوة تقوم بإثبات الزنا فى مرتبة حدّ الجلد سواء كان المشهود عليه محصناً أم غير محصن و إلّا فمع احتمال خصوصية المورد يكون مفادها حكماً على خلاف القواعد يصار إليه لهذه الموثّقة.

و ربّما كان ملاك الخصوصية تشديد الأمر على المحصنين، و يؤخذ فى غير موردها بعموم الأدلّة المانعة؛ و لا سيّما بقول أبى الحسن الرضا (عليه السّلام) فى صحيحة ابن الفضيل الماضية

و لا تجوز شهادة رجلين و أربع نسوة فى الزنا و الرجم «۲»

، و قول الصادق (عليه السّلام) فى خبر إبراهيم الحارقى

و تجوز فى حدّ الزنا إذا كان ثلاثة رجال و امرأتان، و لا تجوز إذا كان رجلان و أربع نسوة

؛ فإنّهما فى كمال ظهور الدلالة على عدم إثبات حدّ الزنا و لو كان

---

(۱) وسائل الشيعة ۲۸: ۱۳۲، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۳۰، الحديث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۷: ۳۵۲، کتاب الشهادات، الباب ۲۴، الحدیث ۷.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۵۲

و لو شهد ما دون الأربعة و ما فی حکمها لم یثبت الحدّ رجماً، و لا جلداً، بل حدّوا للفریة (۳۲).

جلداً بشهادة أربع نسوة و رجلین.

نعم، لو أُلغیت الخصوصیة عن مورد الموثّقة أمکن الجواب بأنّ العمومات تخصّص بها، و أنّ صحیحة ابن الفضیل قابلة لإرادة خصوص الزنا الموجب للرجم؛ بأن یکون من قبیل عطف التفسیر، و خبر الحارقی لا حجّة فیه؛ لعدم اعتبار سنده، مضافاً إلی إمکان تخصیصه بالرجم أیضاً؛ فالمهمّ هو التصدیق بإلغاء الخصوصیة.

(۳۲) فإنّ الآیة المبارکة الواردة فی حدّ القذف و إن کان المنصرف لها غیر الشاهد فلا تعمّ الشهود، إلّا أنّ قول علی (علیه السّلام) فی ذیل صحیحة محمّد بن قیس

لا أکون أوّل الشهود الأربعة أخشی الروعة أن ینکل بعضهم فأُجلد

دالّ علیه؛ فإنّ قوله (علیه السّلام) هذا دلیل واضح علی ثبوت الجلد علی الشهود إذا لم یبلغ عددهم النصاب المعتبر فیهم. و مثله قوله (علیه السّلام) فی موثّقة السکونی فیما شهد ثلاثة و لم یحضر الرابع

حدّوهم، فلیس فی الحدود نظر ساعة

؛ فإنّ أمره بإجراء الحدّ علی الشهود الثلاثة بمجرّد أن لم یحضر معهم الرابع دلیل علی وجوب حدّ القذف علیهم إذا لم یبلغ عددهم النصاب المعتبر، کما هو واضح. و نحوها خبر عبّاد البصری «۱».

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۹۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۲، الحدیث ۹.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۵۳

[مسألة ۱۰ لا بدّ فی شهادة الشهود علی الزنا من التصریح أو نحوه]

مسألة ۱۰ لا بدّ فی شهادة الشهود علی الزنا من التصریح أو نحوه (۳۳)، علی مشاهدة الولوج فی الفرج،

و خبر حریز المروی عن تفسیر علی بن إبراهیم «۱»، فراجع. و قد تقدّم نقل صحیح محمّد بن قیس و موثّق السکونی ذیل الأخبار الدالّة علی اعتبار أربعة رجال، فتذکّر.

(۳۳) هذه المسألة کالمسألة السابقة و بعض ما تأتی متضمّنة للشرائط المعتبرة فی الشهادة أو الشهود تحمّلًا أو أداءً؛ فمن هذه الشروط أن یکون الأداء بعبارة صریحة لا یحتمل إرادة غیر معناها أو نحوها، و المراد من نحوها ما کان لها ظهور معتدّ به عند العقلاء؛ فإنّ کلّا من الصراحة و الظهور حجّة و کاشف و طریق إلی المراد عند العقلاء، من غیر فرق عندهم بین مقام الشهادة و غیرها، و لم یقم دلیل خاصّ علی اعتبار أزید منه. فما فی «المسالک» من اعتبار الصراحة؛ مستدلّاً بأنّ أمر الحدود سیّما الرجم مبنی علی الاحتیاط التامّ و یدرأ بالشبهة، مدفوع بأنّ التعبیر عن الشیء إذا کان ظاهراً عرفاً فیه فهو طریق إلیه، و معه فلا یصدق عنوان الشبهة بعد قیام الطریق العقلائی. نعم لو کان العبارة غیر صریحة و لا ظاهرة فی إفادة معنی الزنا فلم ینکشف بالشهادة بها أنّ المشهود علیه قد زنی، فلا حجّة و لا طریق علیه، و لا یمکن للقاضی أن یحکم علیه بثبوت الحدّ بعد ما کان

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۷۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۲، الحدیث ۵.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۵۴

کالمیل فی المکحلة (۳۴)،

مقتضی الأصل عدم الثبوت، کما لا یخفی.

(۳۴) هـذا شـرط آخر معتبر فی کیفیـة التحمّل و الأداء، و توضـیحه: أنّه لا ریب فی أنّ الزنا لا یتحقّق إلّا بالولوج فی الفرج کالمیل فی المکحلـة، إلّـا أنّ الکلاـم هنا لیس فیه بل فی أنّه هل یعتبر فی الشـهادة علی الزنا أن یری الشاهـد هـذا الولوج بعینه، فلو لم یبصـر به لا یجوز له الشهادة و لا تسمع شهادته؟ أو لا یعتبر سوی العلم القطعی بالولوج، و لو کان حاصلًا من القرائن القطعیة لا من الرؤیة و إبصار نفس الإیلاج؟

و قد مرّ فی کتاب الشـهادات أنّ أدلّة الشهادة و عموماتها لا تقتضی أزید ممّا یعتبر العقلاء فی حجّیة خبر الواحد العدل، و هو کونه قد أُحرز المشـهود به إمّا بالحسّ و إمّا بقرائن حسّـیة توجب العلم به، کأن زنی أحد وراء ستر و سمع منهما أصوات و خصوصیات توجب العلم بالزنـا. و بالجملـة فعنوان الشـهادة و عموماتهـا لاـ تقتضـی اعتبـار المشاهـدة، لاـ فی بـاب الزنـا و لا فی سائر الموارد، فلو اعتبرت المشاهدة هنا لا بدّ و أن یکون بدلیل خاصّ.

و لا یصحّ الاستدلال لاعتبار المشاهدة بما تضمّن من الأخبار اعتبار أن یشهد الشهود علی الإیلاج و الإخراج کالمیل فی المکحلة؛ فإنّ هـذا المعنی عبـارة أُخری عن الزنـا، و الشـهادة علی الزنـا لا معنی لها إلّا الشـهادة علی الإیلاج و الإخراج کالمیل فی المکحلـة، فهـذه الأخبار بصدد التنبیه علی أنّ إجراء الحدّ باستناد الشهادة إنّما هو فیما شهد الشهود علی نفس العمل، لا علی مقدّماته أو الأعمّ.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۵۵

...

نعم، قد یستدلّ بأخبار اعتبرت أن یشهد الشهود بأنّهم قد رأوا أنّه یجامعها؛ ففی صحیح الحلبی الماضی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

حدّ الرجم أن یشهد أربع أنّهم رأوه یدخل و یخرج «۱»

، و فی خبر أبی بصیر عنه (علیه السّلام)

لا یجب الرجم حتّی یشهد الشهود الأربع أنّهم قد رأوه یجامعها «۲»

، و نحوه خبره الآخر عنه (علیه السّـلام) «۳»، و نحوها صـحیحة محمّد بن الفضیل أیضاً «۴»، و هذه الأخبار جمیعها واردة فی خصوص الرجم.

و فی صحیح حریز المروی عن تفسیر علی بن إبراهیم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

القاذف یجلـد ثمانین جلـدة، و لا تقبل له شـهادة أبـداً إلّا بعد التوبة أو یکذّب نفسه، فإن شـهد له ثلاثة و أبی واحد یجلد الثلاثة، و لا تقبل شهادتهم حتّی یقول أربعة: رأینا مثل المیل فی المکحلة «۵»

، و هذا کما تری وارد فی مطلق الزنا، و قد اعتبر أن یقول الشهود: «رأینا.» إلی

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۹۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۲، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۹۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۲، الحدیث ۳.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۹۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۲، الحدیث ۵.

(۴) وسائل الشیعة ۲۸: ۸۸، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۰، الحدیث ۱۲.

(۵) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۷۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۲، الحدیث ۵.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۵۶

...

آخره، فیعلم: أنّه ما لم یر الزنا بالعین لا یجوز الشهادة به لکی یثبت و یدفع عن القاذف حدّ الزنا، بل لا تسمع شهادته حتّی یقول: رأیت منه الزنا.

و بالجملة: فیستظهر من هذه الأخبار اعتبار الرؤیة فی التحمّل، و اعتبار أن یقول شاهَده و رآه فی مقام الأداء؛ و لذلک قال المشهور، بل لا خلاف یوجد معتدّاً به کما فی «الجواهر» إنّه لا بدّ من المشاهدة، و فی «الریاض» أنّهم اعتبروا المعاینة مطلقاً فی الجلد و الرجم من غیر خلاف بینهم.

و أمّا موثّقة زرارة عن أبی جعفر (علیه السّلام) أنّه قال

إذا قال الشاهد: إنّه قد جلس منها مجلس الرجل من امرأته أُقیم علیه الحدّ «۱»

، فلا تعارض هذه الأخبار بتوهّم أنّه اکتفی فی ثبوت الحدّ و إقامته أن یشهد الشاهد بجلوسه منها مجلس الرجل من امرأته، و هو أعمّ من الزنا فضلًا عن رؤیته له وجه عدم المعارضة: أنّه لا ریب فی أنّه لم یرد من الجلوس کذلک معناه اللغوی، بل الظاهر أنّه کنایة عن عمل الوقاع، کما أنّ الجماع أیضاً معنی کنائی، هذا.

و یمکن أن یقال: إنّ الروایات المذکورة واردة فی مقام اعتبار أن یحرز الشاهد و یشهد نفس الزنا و لا یکفی رؤیة مقدّماته؛ و ذلک: أمّا فی صحیح أبی الصباح الکنانی فلأنّ تمام الروایة هکذا: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الرجل و المرأة یوجدان فی لحاف واحد، قال

اجلدهما

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۸۸، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۰، الحدیث ۱۳، و الباب ۱۲، الحدیث ۱۰.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۵۷

...

مائة مائة

، قال

و لا یکون الرجم حتّی تقوم الشهود الأربعة أنّهم رأوه یجامعها «۱»

، فإنّه (علیه السّلام) بحسب هذه الروایة قد جعل موضوع جلد المائة مجرّد أن یوجد الرجل و المرأة فی لحاف واحد و إن لم یعلم منهما جماع و وقاع، ثمّ قال: و لا یکون الرجم حتّی تقوم الشهود بأنّهم رأوا جماعهما، فلا یبعد استظهار أنّه (علیه السّلام) بصدد أنّه لا یکفی فی الرجم مجرّد أن یکونا فی لحاف واحد، بل لا بدّ فیه من ثبوت الزنا منهما، فتمام العنایة بثبوت الزنا و الإیلاج فی قبال ثبوت مجرّد المضاجعة لا برؤیة الزنا، و إنّما ذکرت الرؤیة لکونها طریقاً إلی الإحراز فیما هو قابل للرؤیة، فلا تدلّ الروایة علی اعتبار ذکر الرؤیة فی الأداء لکی تدلّ علی اعتبارها فی التحمّل أیضاً.

و أمّا فی خبر أبی بصیر فهو أیضاً بإسناد الشیخ عن الحسین بن سعید عن القاسم عن علی بن أبی حمزة عن أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) هکذا: سألته عن امرأة وجدت مع رجل فی ثوب، قال

یجلدان مائة جلدة، و لا یجب الرجم حتّی تقوم البیّنة الأربعة بأن قد رأوه یجامعها «۲»

، و فقه هذا الحدیث أیضاً هو ما عرفت فی روایة أبی الصباح الکنانی. نعم هذا الخبر بنقل «الکافی» و بسند الشیخ عن أحمد بن محمّد لیس له هذا الصدر، إلّا أنّ صدره أیضاً قد نُقل فی «الکافی» بدون هذا الذیل، و لا یبعد استظهار أنّ

---

(۱) تهذیب الأحکام ۱۰: ۴۳/ ۱۵۶، وسائل الشیعة ۲۸: ۸۸، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۰، الحدیث ۱۲.

(۲) تهذیب الأحکام ۱۰: ۴۳/ ۱۵۴، وسائل الشیعة ۲۸: ۸۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۰، الحدیث ۸.

...

الروایة واحدة صدراً و ذیلًا کما فی نقل الحسین بن سعید، و إنّما جاء التقطیع من قبل ثقة الإسلام الکلینی أو من قبل من تقدّمه من الرواة (قدّس سرّهم)؛ ففی «الکافی»: أحمد بن محمّد عن علی بن الحکم [عن أبان] عن علی بن أبی حمزة عن أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن امرأة وجدت مع رجل فی ثوب واحد، فقال

یجلدان مائة جلدة «۱»

هکذا رواه فی باب ما یوجب الجلد، و الظاهر بقرینة الروایة السابقة علیه أنّ الراوی عن أحمد بن محمّد هو محمّد بن یحیی، فراجع.

و فیه فی باب ما یوجب الرجم ما لفظه: محمّد بن یحیی عن أحمد بن محمّد عن علی بن الحکم عن علی بن أبی حمزة عن أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

لا یجب الرجم حتّی تقوم البیّنة الأربعة أنّهم قد رأوه یجامعها «۲»

، و مثله ما رواه فی «التهذیب» عن أحمد بن محمّد عن علی بن الحکم عن علی بن أبی حمزة عن أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام): قال

لا یجب الرجم حتّی تقوم البیّنة الأربعة شهود أنّهم قد رأوه یجامعها «۳»

، فمن ملاحظة ما رواه الشیخ عن کتاب الحسین بن سعید یعلم أنّ للحدیث صدراً و ذیلًا قد قطعه الکلینی أو أحمد بن محمّد أو غیرهما، و صدره قرینة علی أنّ

---

(۱) الکافی ۷: ۱۸۲/ ۹، وسائل الشیعة ۲۸: ۸۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۰، الحدیث ۷.

(۲) الکافی ۷: ۱۸۴/ ۳، وسائل الشیعة ۲۸: ۹۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۲، الحدیث ۳.

(۳) تهذیب الأحکام ۱۰: ۲/ ۲، وسائل الشیعة ۲۸: ۹۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۲، الحدیث ۳.

...

المراد من ذیله هو أنّه یعتبر فی ثبوت الرجم أن یشهد الشهود علی نفس الجماع، لا علی مجرّد کونهما مجرّدین فی ثوب واحد.

و منه یعلم کیفیة الأمر فیما رواه شعیب العقرقوفی عن أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

حدّ الرجم فی الزنا أن یشهد أربعة أنّهم رأوه یدخل و یخرج «۱»

؛ فإنّ أبا بصیر هنا مثلًا قد اکتفی بنقل ذیل ما سمعه مع صدره عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام)، لکنّه لم یعلم أنّ أبا بصیر فهم من هذا الحدیث اعتبار الرؤیة و المشاهدة، بل هو أیضاً إنّما فهم ما استظهرناه من اعتبار إحراز الجماع و الإیلاج؛ و لذلک فقد نقل هذا المضمون لسماعة هکذا: قال أبو عبد اللّه (علیه السّلام)

لا یرجم الرجل و المرأة حتّی یشهد علیهما أربعة شهداء علی الجماع و الإیلاج و الإدخال، کالمیل فی المکحلة «۲»

، فتری أنّه نقل عن الإمام أبی عبد اللّه (علیه السّلام) مجرّد اعتبار أن یشهد الشهود علی الجماع و الإیلاج، و لم یکن فی کلامه هذا من الرؤیة عین و لا أثر، و هو شاهد علی ما قلناه، و علی أنّ أبا بصیر أیضاً قد فهم ما ذکرناه.

و ممّا عرفت من جریان الأمر و مراد المعصوم (علیه السّلام) فی خبری أبی الصباح و أبی بصیر تعرف کیفیة الأمر فی صحیحة الحلبی أیضاً؛ فإنّها و إن لم یذکر لها صدر و لا ذیل فیما بأیدینا من کتب الحدیث علی ما وجدنا إلّا

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۹۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۲، الحدیث ۵.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۹۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۲، الحدیث ۴.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۶۰

...

أنّ هذه الصحیحة بنفس هذا السند قد نقلت تارة متضمّنة لما فی صدر الخبرین و أُخری لما فی ذیلهما؛ ففی «الکافی» فی باب ما یوجب الجلد ما لفظه: حدّثنی علی بن إبراهیم عن أبیه و محمّد بن یحیی عن أحمد بن محمّد بن عیسی جمیعاً عن ابن أبی عمیر عن حمّاد عن الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

حدّ الجلد أن یوجدا فی لحاف واحد، فالرجلان (و الرجلان خ. ئل) یجلدان إذا وجدا فی لحاف واحد الحدّ، و المرأتان تجلدان إذا أُخذتا فی لحاف واحد الحدّ «۱»

، ثمّ فیه فی باب ما یوجب الرجم ما لفظه: علی بن إبراهیم عن أبیه و محمّد بن یحیی عن أحمد بن محمّد جمیعاً عن ابن أبی عمیر عن حمّاد عن الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

حدّ الرجم أن یشهد أربعة أنّهم رأوه یدخل و یخرج «۲».

فلا یبعد أوّلًا: دعوی الحدس القطعی بأنّ الروایة الثانیة قطعة من الاولی قطعتا و رویتا بصورة روایتین، و حینئذٍ یأتی فیهما ما سمعته فی روایة أبی الصباح و أبی بصیر. و ثانیاً: أنّ الظاهر من حدیث الرجم و لو بقرینة ما مرّ فی خبر أبی بصیر و أبی الصباح أنّ المعتبر أن یشهدوا بالإیلاج، و إنّما ذکرت الرؤیة لمجرّد أنّها طریق الإحراز.

فالحاصل: أنّ هذه الأخبار الثلاثة من قبیل ما دلّت من الأخبار

---

(۱) الکافی ۷: ۱۸۱/ ۱، وسائل الشیعة ۲۸: ۸۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۰، الحدیث ۱.

(۲) الکافی ۷: ۱۸۳/ ۱، وسائل الشیعة ۲۸: ۹۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۲، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۶۱

...

المستفیضة علی أنّ موضوع جلد المائة ضربه أن یوجدا فی لحاف واحد و إن لم یعلم منهما جماع، و أمّا موضوع الرجم فهو الجماع و الإیلاج. و نحن و إن لم نعمل بمفادها فی مسألة المضاجعة و رجّحنا أخبار التعزیر علی ما عرفت البحث عنها مفصّلًا إلّا أنّ هذا الصدر و هذا المعنی الذی تضمّنته قرینة قویة معیّنة للمراد بذیلها، و أنّه لا یرجم الرجل و لا المرأة حتّی یشهد الشهود بأنّهم رأوه یجامعها.

و ممّا ذکرناه تعرف الکلام فی خبر حریز و قوله (علیه السّلام)

لا تقبل شهادتهم حتّی یقول أربعة رأینا مثل المیل فی المکحلة

؛ فإنّه بعد ما عرفت مرادهم (علیهم السّلام) من هذه العبارة تعلم أنّ مرادهم (علیهم السّلام) هنا أیضاً أنّه یعتبر فی ثبوت الزنا الذی قذفه به أن یشهد الشهود الأربع علی أنّه قد أولج و جامع، لا علی مجرّد أنّه اضطجع مع المرأة الأجنبیة، هذا. مضافاً إلی عدم العلم باعتبار جمیع ما فی تفسیر علی بن إبراهیم؛ إذ قالوا: إنّه زید فیه و نقص.

هذا ما یقتضیه الدقّة و تحقیق الکلام فی هذا المقام، و مع ذلک فیمکن أن لا یحدس أحد حدسنا و یقول: إنّ صحیحة الحلبی قد رویت لنا مستقلّة و بلا صدر و ظاهرها اعتبار الرؤیة، لکنّها ربّما یعارضها ما وردت من الأخبار بکفایة أن یشهد الشهود بالزنا و بالإیلاج و الإخراج، کما فی صحیحی محمّد بن قیس و موثّقة عمّار و السکونی المتقدّمات، فمن جمیع ما عرفت لا یبعد القول بعدم اعتبار الرؤیة فی التحمّل و لا اعتبار ذکرها فی الأداء. و هو و إن کان خلاف المشهور إلّا أنّه لا بأس به بعد العلم بأنّ مستند المشهور هو هذه الروایات، و لا أقلّ من احتماله احتمالًا قویّاً. و منه تعرف سرّ تردیده دام ظلّه علی ما یظهر من قوله فی ذیل المسألة: «و فی

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۶۲

أو الإخراج منه من غیر عقد و لا ملک و لا شبهة و لا إکراه (۳۵) و هل یکفی أن یقولوا: لا نعلم بینهما سبباً للتحلیل؟ قیل: نعم، و الأشبه لا (۳۶) و فی کفایة الشهادة مع الیقین و إن لم یبصر به وجه لا یخلو من شبهة فی المقام.

کفایة الشهادة مع الیقین و إن لم یبصر به وجه لا یخلو من شبهة فی المقام».

(۳۵) یعنی أنّه لو أُرید الحکم بثبوت حدّ الزنا باستناد شهادة البیّنة و قیامها فلا بدّ من شهادتهم علی انتفاء هذه الأُمور؛ إذ مع وجود أحدها فلا یمکن الحکم بإقامة الحدّ؛ لانتفاء الحدّ بل موضوع الزنا، و هذا لا ینافی أن یؤخذ بکلامهم و شهادتهم علی أصل الجماع. و یثبت انتفاء هذه الأُمور بطریق معتبر آخر. فلو شهد الأربعة بأصل الجماع و الإیلاج و أقرّ هو نفسه بانتفاء الشبهة و العقد و الملک و الإکراه، أو قامت بیّنة علی انتفائها أو علم الحاکم بانتفائها، فالظاهر ثبوت الزنا و وجوب الحدّ من انضمامهما؛ إذ أصل الجماع یثبت من طریق شهادة الأربعة، و خصوصیة أنّه کان حراماً و غیر مشروع من طریق آخر.

و الماتن دام ظلّه و سائر الأصحاب و إن لم یکونوا بصدد بیان هذا المعنی إلّا أنّه لا دلیل فی کلامهم علی خلافه، و مقتضی القواعد أیضاً هو ثبوت الزنا من هذا الانضمام.

(۳۶) قال فی «الشرائع»: و یکفی أن یقولوا: لا نعلم بینهما سبباً للتحلیل، و لعلّ الوجه فیه: أنّه إذا لم یعلم سبب التحلیل فاستصحاب عدم العقد و الملک کاستصحاب أنّه غیر مکره، بل و استصحاب أنّه غیر مشتبه یثبت حرمة جماعها، و الاستصحاب رافع للشکّ فی الحرمة تعبّداً

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۶۳

[مسألة ۱۱ تکفی الشهادة علی نحو الإطلاق]

مسألة ۱۱ تکفی الشهادة علی نحو الإطلاق (۳۷)؛ بأن یشهد الشهود أنّه زنی و أولج کالمیل فی المکحلة، من غیر ذکر زمان أو مکان أو غیرهما،

و یجعلنا بمنزلة المتیقّن بها، و بعبارة اخری: استصحاب موضوع الحرمة یتعبّدنا ببقاء الموضوع، فیعمّه دلیل حرمة الزنا و یرفع عنّا الشبهة؛ فلیس المورد من موارد الشبهة حتّی یقال: یدرأ الحدّ بالشبهة، هذا.

لکن فیه: أنّه إذا احتملنا وجود أحد الأُمور المذکورة فلا محالة نحتمل جواز الجماع له و لو ظاهراً و مع هذا الاحتمال فأصالة الصحّة و أدلّة حمل فعل المسلم علی الحسن تقتضی لا أقلّ أن لا یحمل علی الحرام، و هذا الأصل و القاعدة مقدّم علی الاستصحاب المذکور، کما تقرّر فی محلّه. فدلیل الاستصحاب یخصَّص بأدلّة القاعدة؛ و لذا کان الأشبه بالقواعد عدم الاکتفاء بشهادتهم إذا قالوا: لا نعلم سبباً للتحلیل، ما لم یقولوا: لیس بینهما سبب التحلیل، و لم یثبت عدم هذا السبب من الطرق الأُخر.

(۳۷) کما هو الظاهر من کلام المتقدّمین؛ حیث إنّ کلماتهم کالنصوص مطلقة لم یشترطوا سوی الشهادة بالزنا و الإیلاج و الإدخال، علی ما حکاه عنهم فی «المسالک».

و الدلیل علی کفایتها و عدم وجوب التعرّض للخصوصیات هو إطلاق النصوص التی مرّ ذکرها؛ حیث إنّها أیضاً جعلت موضوع ثبوت الجلد أو الرجم شهادة أربعة مثلًا علی الزنا و الإیلاج و الإدخال، من دون تعرّض لاشتراط ذکر الخصوصیات فی شیء منها، فإطلاقها حجّة؛ فیؤخذ بمجرّد شهادة أربعة رجال علی أنّه زنی و إن احتملنا أنّ الفرد

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۶۴

لکن لو ذکروا الخصوصیات و اختلف شهادتهم فیها کأن شهد أحدهم بأنّه زنی یوم الجمعة و الآخر بأنّه یوم السبت، أو شهد بعضهم أنّه زنی فی مکان کذا و الآخر فی مکان غیره، أو بفلانة و الآخر بغیرها لم تسمع شهادتهم (۳۸) و لا یحدّ. و یحدّ الشهود للقذف.

المشهود به لبعضهم غیر ما یشهد به الآخر؛ أخذاً بإطلاق النصوص المذکورة.

(۳۸) یظهر من «المسالک»: أنّه متّفق علیه بینهم حیث استدلّ لعدم ثبوت الزنا فیما اختلفت الأربعة فی کون المزنی بها مکرهة، أو مطاوعة بقوله: لأنّه لم یشهد به علی کلّ تقدیر العدد المعتبر، فهو جارٍ مجری تغایر الوقتین و المکانین المتّفق علی أنّه لا یثبت علی تقدیره، انتهی. فتری أنّه جعل محلّ کلامه مساویاً لما اختلفوا فی الوقت أو المکان، و جعل من المسلّم أنّ عدم الثبوت فیه متّفق علیه.

و کیف کان: فالدلیل علی عدم السماع أنّه إذا اختلف الشهود فی بعض الخصوصیات المذکورة فحیث إنّ الفعل الواجد لهذه الخصوصیة غیر الواجد لتلک الخصوصیة فالزنا بهذه المرأة فعل خاصّ غیر الزنا بالمرأة الأُخری، و الزنا فی یوم الجمعة مثلًا غیر الزنا فی یوم الخمیس، و هکذا الزنا فی بلدة قم مثلًا غیر الزنا فی القاسان و بالجملة: فحیث إنّ الأفعال تختلف باختلاف الخصوصیات، فإذا اختلف الشهود فیها فلا محالة لا تقوم علی فعل واحد شهادة أربعة شهود مثلًا و إطلاق الاکتفاء بشهادة العدد المعتبر علی الزنا منصرف عمّا إذا تعرّضوا للخصوصیات و اختلفوا فیها؛

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۶۵

و لو ذکر بعضهم خصوصیة و أطلق بعضهم فهل یکفی ذلک أو لا بدّ مع ذکر أحدهم الخصوصیة أن یذکرها الباقون؟ فیه إشکال، و الأحوط لزومه (۳۹).

حیث یلزم منه کما عرفت أن لا یقوم العدد المعتبر علی فعل واحد، هذا.

أقول: إنّ الاختلاف فی الخصوصیات علی قسمین:

فتارة: یشهد بعضهم علی هذا العمل الخاصّ کالزنا یوم الجمعة مثلًا، و البعض الآخر علی عمل آخر کالزنا یوم السبت، من غیر أن یکون وحدة ما یشهد جمیعهم به مفروضة فیما بینهم، ففیها یجری البیان المذکور و صحّ القول بأنّه لم یقم علی شیء من الفعلین

شهادة عدد معتبر.

و أُخری: یکون المفروض عند جمیعهم أنّ المشهود علیه زنی زنا واحداً، و أنّهم جمیعهم مثلًا شهدوا زناه معاً و جمیعاً، لکنّهم یختلفون فی أنّ هذا الزنا الواحد الشخصی هل تحقّق یوم الجمعة أو یوم السبت؟ أو کان المزنی بها فی شخص هذا الزنا فلانة أو فلانة؟ و هکذا، ففیها کأنّهم یقولون أربعتهم: إنّا نشهد بوقوع فعل واحد شخصی منه، و إنّما نختلف فی خصوصیات هذا الشخص، من دون أن نعتقد اثنینیة ما نشهد علیه فهنا قد تحقّقت شهادة العدد المعتبر علی زنا واحد و یکون مشمولًا للإطلاقات، و یثبت أصل الزنا بشهادة العدد المعتبر و شیء من الخصوصیات لم یقم علیه شهادة الأربعة، فلا یثبت إذا اعتبرنا فیه عدد الأربعة مثلًا. و قد مرّ نظیره منّا فی کتاب الشهادات أیضاً، فتذکّر.

(۳۹) دلیل الاکتفاء بالإطلاق ما عرفت من أنّ مقتضی إطلاق النصوص: أنّه لا یعتبر فی الشهادة إلّا أن تکون شهادة بالزنا، و هی متحقّقة

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۶۶

...

فی الفرض؛ إذ مَن ذکر الخصوصیة من الشهود فقد أتی بأزید من المعتبر، و إنّما یعتبر شهادته بلحاظ أنّها شهادة بالزنا، و ذکر الخصوصیة کالحجر بجنب الإنسان. فإذا لم یتعرّض غیره الخصوصیة کانت شهادته أیضاً تامّة، و یحصل شهادة العدد المعتبر علی الزنا و یثبت به.

و وجه لزوم ذکر الخصوصیة علی غیره حینئذٍ موثّقة عمّار الساباطی قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن رجل یشهد علیه ثلاثة رجال أنّه قد زنی بفلانة و یشهد الرابع أنّه لا یدری بمن زنی، قال

لا یحدّ و لا یرجم «۳»

، و ظاهرها کما تری أنّ الرابع یشهد بأصل الزنا لکنّه لا یدری أنّه بمن زنی، و هو محلّ الکلام فیما نحن فیه حیث ذکر ثلاثة الخصوصیة و شهد الرابع بالإطلاق، فحکم (علیه السّلام) بعدم ثبوت الزنا و أنّه لا یحدّ و لا یرجم.

إن قلت: لعلّ المراد منها أنّ الرابع یشهد بزناه، و یظهر بقوله «لا یدری بمن زنی» أنّه یحتمل کون المزنی بها هی من یسمّیها غیره و کونها غیرها، ففی مثل هذه الصورة لا تتمّ شهادة العدد المعتبر علی عمل واحد، و یکون هذا المورد غیر مشمول للإطلاقات.

قلت: قوله: «لا یدری بمن زنی» یجتمع مع اعترافه بوحدة العمل الذی یشهد هو و تلک الثلاثة به، غایة الأمر أنّهم یعرفونها و لا یعرفها هو، و لا شکّ فی أنّ مثلها مشمول للإطلاقات.

فالحقّ: أنّ الموثّقة تدلّ فی الجملة علی أنّه لا بدّ من ذکر الجمیع

---

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۹۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۲، الحدیث ۶.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۶۷

[مسألة ۱۲ لو حضر بعض الشهود و شهد بالزنا فی غیبة بعض آخر]

مسألة ۱۲ لو حضر بعض الشهود و شهد بالزنا فی غیبة بعض آخر حدّ من شهد للفریة (۴۰).

للخصوصیة إذا تعرّض لها بعضهم، و بإلغاء الخصوصیة عن موردها یسری الحکم إلی جمیع الموارد. اللهمّ إلّا أن یمنع إلغاء

الخصوصیة و یقال بوجوب الاقتصار علی موردها، بل لو احتمل أنّ مراد الرابع إظهار الشکّ فی وحدة ما یشهد هو به مع ما شهد به غیره کان أصل اعتبار ذکر الخصوصیة محلّ إشکال بل منع. و لعلّه لهذه الجهات لم یجزم بشیء من الطرفین، و الأظهر الاقتصار علی موردها و الاکتفاء بالإطلاق فی غیره، و اللّه العالم.

(۴۰) ادّعی علیه عدم الخلاف فیه فی «الریاض»، و فی «الجواهر»: «بلا خلاف محقّق أجده فیه إلّا ما یحکی عن جامع ابن سعید و هو شاذ».

و الدلیل علیه: موثّقة السکونی عن جعفر عن أبیه عن علی (علیهم السّلام) فی ثلاثة شهدوا علی رجل بالزنا، فقال علی (علیه السّلام) أین الرابع؟

قالوا: الآن یجیء، فقال علی (علیه السّلام)

حدّوهم، فلیس فی الحدود نظر ساعة «۱»

، و مثلها خبر عبّاد البصری قال: سألت أبا جعفر (علیه السّلام) عن ثلاثة شهدوا علی رجل بالزنا و قالوا: الآن نأتی بالرابع، قال

یجلدون حدّ القاذف ثمانین جلدة کلّ واحد منهم «۲»

و دلالتهما واضحة.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۹۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۲، الحدیث ۸.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۹۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۲، الحدیث ۹.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۶۸

و لم ینتظر مجیء البقیة لإتمام البیّنة، فلو شهد ثلاثة منهم علی الزنا و قالوا: لنا رابع سیجیء حدّوا. نعم لا یجب أن یکونوا حاضرین دفعة (۴۱)؛ فلو شهد واحد و جاء الآخر بلا فصل فشهد و هکذا ثبت الزنا و لا حدّ علی الشهود. و لا یعتبر تواطؤهم علی الشهادة (۴۲)؛ فلو شهد الأربعة بلا علم منهم بشهادة السائرین تمّ النصاب و ثبت الزنا، و لو شهد بعضهم بعد حضورهم جمیعاً للشهادة و نکل بعض یحدّ من شهد للفریة (۴۳).

---

(۴۱) خلافاً للعلّامة فی «القواعد»، و وفاقاً لإطلاق الأصحاب. و الدلیل علی عدم وجوبه هو إطلاق أدلّة قبول شهادة العدد المعتبر؛ فإنّ ظاهرها أنّ تمام الملاک هو شهادة هذا العدد، و هی محقّقة مع الحضور دفعة و لا معه.

(۴۲) للإطلاق المذکور بعینه.

(۴۳) ادّعی علیه الإجماع فی «الخلاف»، و جعله المنصوص المشهور فی «المختلف»، و مع ذلک فقد خالف فیه العلّامة فی «المختلف» و قال بأنّ القول بعدم الحدّ لا یخلو من قوّة.

و دلیل وجوب الحدّ مضافاً إلی ما یستفاد من أدلّة ثبوت الحدّ علی من شهد فی غیبة بعض آخر و قبل حضوره، حیث یستفاد منه أنّ موضوع أدلّة القذف عامّ لمن یشهد علی أحد بالزنا عند الحاکم أیضاً، و لا یختصّ بمن قذفه فی غیر مجلس القضاء و بغیر وجه الشهادة صحیحة محمّد بن قیس عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

لا أکون أوّل الشهود الأربعة

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۶۹

...

فی الزنا، أخشی أن ینکل بعضهم فأجلد «۱»

، و قد مرّ ذکر هذه الفقرة ذیل صحیحته المذکورة عن «الفقیه» فی عداد ما یدلّ علی اعتبار شهادة الأربعة فی مطلق الزنا، فتذکّر.

نعم، ینبغی التنبّه لنکتة، هی: أنّ من شرط إجراء حدّ القذف بل ثبوت کلّ حدّ أن لا یکون المرتکب و القاذف جاهلًا بالموضوع أو الحکم جهلًا معذوراً معه، فمثلًا إذا اعتقد أنّ جمیع الثلاثة الشهود یشهدون بالزنا؛ فلذا بادرهم إلی الشهادة به، فنکل عن الشهادة بعضهم فهو باعتقاده هذا معتقد لجواز شهادته التی ینکشف أنّها قذف بنکول بعض منهم، و هذا الاعتقاد منه عذر له مجوّز للشهادة له، و هذا من قبیل الجهل بالموضوع. کما أنّه إذا اعتقد جهلًا مرکّباً قاصراً بجواز الشهادة بالزنا عند الحاکم و لو کان واحداً فلا یجوز إجراء حدّ القذف علیه.

و بالجملة: فمفروض المتن اجتماع سائر الشرائط المعتبرة فی ثبوت الحدّ، و لازمه: أنّه إنّما یحدّ فیما علم من الأوّل بأنّ بعضاً منهم ینکل عن الشهادة؛ إذ مع احتمال عدم النکول فلا یعلم بحرمة شهادة نفسه، و الأصل هو الحلّیة.

إن قلت: هذا المعنی کخلاف صریح صحیحة محمّد بن قیس فإنّه (علیه السّلام) عبّر بقوله

أخشی

، و الخشیة إنّما تکون مع احتمال النکول، و لا یعبّر بها مع العلم بالنکول.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۹۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱۲، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۷۰

[مسألة ۱۳ لو شهد أربعة بالزنا و کانوا غیر مرضیین]

مسألة ۱۳ لو شهد أربعة بالزنا و کانوا غیر مرضیین کلّهم أو بعضهم کالفسّاق حدّوا للقذف (۴۴)، و قیل: (۴۵) إن کان ردّ الشهادة لأمر ظاهر کالعمی و الفسق الظاهر حدّوا، و إن کان الردّ لأمر خفی کالفسق الخفی لا یحدّ إلّا المردود،

قلت: لعلّ بناء فقهاء العامّة فی زمنه (علیه السّلام) کان علی جلد الشهود إذا نکل من یتمّ به العدد، و لا دلیل فیه علی أنّ حکم اللّه الواقعی هو ذلک، فتدبّر.

(۴۴) لما مرّ من أنّ المستفاد من صحیحة محمّد بن قیس و موثّقة السکونی أنّ موضوع أدلّة حدّ القذف عامّ لمن یشهد عند الحاکم، و لا یمکنه إثبات المشهود به أیضاً، و لا تختصّ بمن قذف الغیر فی غیر مجلس أداء الشهادة.

فهؤلاء أیضاً حیث لم یثبت بشهادتهم الزنا صاروا مشمولین للأدلّة و یحکم علیهم بحدّ القذف. نعم لا ینبغی الغفلة عن النکتة التی أشرنا إلیها آنفاً من لزوم علمهم بالحکم و الموضوع فی الحکم علیهم بحدّ القذف.

(۴۵) القائل به الشیخ فی کتاب الحدود من «الخلاف» (المسألة ۳۳)، و حکی عن «مبسوطه» و عن «السرائر» و «الجامع» و «تحریر» العلّامة.

و عمدة ما وجّهوا به أنّهم فی غیر العلّة الظاهرة غیر مفرّطین فی إقامة الشهادة.

و الجواب عنه ظاهر بعد ما عرفت أنّ شرط إجراء الحدّ و الحکم به

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۷۱

و لو کان الشهود مستورین و لم یثبت عدالتهم و لا فسقهم فلا حدّ علیهم للشبهة (۴۶).

[مسألة ۱۴ تقبل شهادة الأربعة على الاثنين]

مسألة ۱۴ تقبل شهادة الأربعة على الاثنين فما زاد (۴۷)؛ فلو قالوا: إنّ فلاناً و فلاناً زنيا قبل منهم و جرى عليهما الحدّ.

علمهم بحرمة شهادتهم، و معه فهم مفرّطون، كما هو واضح.

(۴۶) تقريبه: أنّهم لمّا احتمل كونهم عُدولًا فيحتمل أن يكونا داخلين فى من استثنى عن وجوب حدّ القذف بمفهوم قوله تعالى وَ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ. الآية؛ إذ هم حينئذٍ أربعة شهداء فلا حدّ عليهم، فمع هذا الاحتمال يشكّ فى تعلّق الحدّ بهم، و قد عرفت أنّ مقتضى الأصل موضوعاً و حكماً عدم الوجوب، بل و لا جواز إجراء الحدّ عليهم.

(۴۷) حكاه فى «الرياض» عن «السرائر» و «التحرير» و «الإرشاد» و غيرها من كتب الأصحاب، قال: و لعلّه لا خلاف فيه؛ لعموم أدلّة قبول الشهادة السليمة عن المعارض، انتهى.

أقول: و يؤيّد عمومها مضمرة عبد اللّه بن جذاعة قال: سألته عن أربعة نفر شهدوا على رجلين و امرأتين بالزنا، قال يرجمون «۱»

، فقد حكم بقبول شهادة أربعة نفر فى أكثر من زنا واحد.

---

(۱) وسائل الشيعة ۲۸: ۹۶، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۲، الحديث ۷.

[مسألة ۱۵ إذا كملت الشهادة ثبت الحدّ]

مسألة ۱۵ إذا كملت الشهادة ثبت الحدّ، و لا يسقط بتصديق المشهود عليه مرّة أو مرّات دون الأربع، خلافاً لبعض أهل الخلاف، و كذا لا يسقط بتكذيبه (۴۸).

[مسألة ۱۶ يسقط الحدّ لو تاب قبل قيام البيّنة]

مسألة ۱۶ يسقط الحدّ لو تاب قبل قيام البيّنة (۴۹)؛ رجماً كان أو جلداً.

---

(۴۸) التقييد بما دون الأربع؛ لأنّها إذا بلغت أربعاً ثبت المشهود به بلا إشكال و لا خلاف و لو للأقارير الأربعة. و الدليل لأصل المسألة إطلاق أدلّة حجّية الشهادة لجميع الصور؛ سواء سكت المشهود عليه أو صدّق أو كذّب، قال الشيخ فى كتاب الحدود من «الخلاف» (مسألة ۱۹): إذا شهد عليه أربعة شهود بالزنا فكذّبهم أُقيم عليه الحدّ بلا خلاف، و إن صدّقهم أُقيم عليه الحدّ و به قال الشافعى، و قال أبو حنيفة: لا يقام عليه الحدّ؛ لأنّه يسقط حكم الشهادة مع الاعتراف، و بالاعتراف دفعة واحدة لا يقام عليه الحدّ. دليلنا عموم الأخبار التى وردت فى وجوب إقامة الحدّ إذا قامت عليه البيّنة و لم يفصّلوا.

(۴۹) فى الرياض: بلا خلاف أجده، و به صرّح بعض الطائفة و بالوفاق بعض الأجلّة، و هو الحجّة، انتهى. و فى «الجواهر» أيضاً: بلا خلاف أجده، بل فى «كشف اللثام» الاتّفاق عليه، انتهى. و قال الشيخ فى «النهاية» فى باب أقسام الزنا: و من زنى و تاب قبل قيام البيّنة عليه بذلك درأت التوبة عنه الحدّ، فإن تاب بعد قيام البيّنة عليه وجب عليه الحدّ، و لم يجز للإمام العفو عنه، انتهى. و قد ذكر هذا التفصيل فى اللواط و المساحقة

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۷۳

...

و شرب الخمر و حدّ السرقة. و قال ابن زهرة فی «الغنیة»: و إذا تاب أحد الزانیین قبل قیام البیّنة علیه و ظهرت توبته و صلاحه سقط الحدّ منه، انتهی. و سیأتی إن شاء اللّه تعالی نقل عبارة الشیخ المفید (قدّس سرّه)، و قد مرّت عبارة المحقّق فی «نکت النهایة».

و أمّا بحسب الأدلّة: فلا ینبغی الریب فی أنّ مقتضی إطلاق أدلّة حدود الزنا من القرآن و السنّة ثبوتها علی الزانی و إن تاب عن زناه، و هذا الإطلاق یخرج المورد عن کونه شبهة، فلا وجه للتمسّک بروایة درء الحدود بالشبهة، مع أنّها کما عرفت ضعیفة السند، و مع الإغماض عنه فمقتضی الاستصحاب ثبوت الحدّ علیه و لو بعد التوبة، و مفاده إبقاء الیقین، و هو حاکم أیضاً علی روایة الدرء بالشبهة.

نعم، قد ورد عنهم (علیهم السّلام) قولهم

التائب من الذنب کمن لا ذنب له

، کما فی روایة یوسف بیّاع الأرز عن أبی جعفر الباقر (علیه السّلام)، و فی روایة دارم بن قبیصة عن الرضا (علیه السّلام) «۱»، و قد یتوهّم دلالته علی سقوط الحدّ عن التائب بملاحظة أنّه إذا کان التائب بمنزلة من لا ذنب له فکما أنّ من لا ذنب له لا مجال لإجراء الحدّ علیه فکذلک التائب.

لکن فیه: أنّ غایة مفاد الحدیث أنّ التائب من زمن توبته یکون کمن لا ذنب له، و لا یدلّ علی أنّ التائب بمنزلة من لم یذنب، فهو قد أذنب و بعد أن تاب یصیر من زمن التوبة کمن لا ذنب له. و ظاهر أدلّة حدّ الزنا و سائر

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۶: ۷۴، کتاب الجهاد، أبواب جهاد النفس و ما یناسبه، الباب ۸۶، الحدیث ۸ و ۱۴.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۷۴

...

الحدود کاللواط و السحق و شرب الخمر و السرقة أنّ موضوعه مَن صدر منه هذه الأعمال، فتدلّ أدلّة الحدود علی تعلّق الحدّ بمن زنی أو سرق مثلًا، و إن صار بعد بالتوبة کمن لا ذنب له، فهو بعد التوبة عن هذه الکبیرة و غیرها و ظهور صلاحه یکون عادلًا یجوز الصلاة خلفه، و مع ذلک فبمقتضی إطلاق أدلّة الحدود یجب إجراء حدّ الزنا مثلًا علیه، هذا. مضافاً إلی أنّ الخبرین کلیهما ضعیف السند.

نعم، هنا أخبار خاصّة قد یستدلّ بها علی المطلوب:

منها: مرسل جمیل بن درّاج المروی فی «الکافی» و «التهذیب» عن رجل عن أحدهما (علیهما السّلام) فی رجل سرق أو شرب الخمر أو زنی، فلم یعلم ذلک منه و لم یؤخذ حتّی تاب و صلح، فقال

إذا صلح و عرف منه أمر جمیل لم یقم علیه الحدّ

، قال ابن أبی عمیر: قلت یعنی لجمیل فإن کان امرء غریباً لم تقم؟ قال

لو کان خمسة أشهر أو أقلّ، و قد ظهر منه أمر جمیل لم تقم علیه الحدود

، روی ذلک بعض أصحابنا عن أحدهما (علیهما السّلام) «۱»، و دلالته علی سقوط الحدّ عن التائب الصالح واضحة.

و الظاهر: أنّ عرفان الجمیل منه طریق إلی توبته و صلاحه لا أنّه شرط زائد علیها، کما أنّ ما تضمّنه ذیله فی الرجل الغریب لا یدلّ علی الاعتبار بمرور الزمان؛ إذ الظاهر أنّ وجه سؤال ابن أبی عمیر عن خصوصه لمکان أنّه لغربته قد لا یظهر حاله و صلاحه، فأجاب

بأنّه أيضاً

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۸: ۳۲۷، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحكامها، الباب ۱۶، الحديث ۳. (طبع المكتبة الإسلامية).

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۷۵

...

بعد مضى زمان و ظهور الجميل منه الكاشف عن توبته و صلاحه يسقط و لا تقام عليه الحدود أيضاً، و هو ظاهر فى التائب قبل ثبوت معصيته سواء كان ثبوتها بالبيّنة أو الإقرار أو القرائن الموجبة للعلم فدلالته على سقوط الحدّ عمّن تاب قبل قيام البيّنة ظاهرة، إلّا أنّه ضعيف السند بالإرسال، و إن كان جميل بن درّاج من أصحاب الإجماع.

و منها: موثّقة أبى العبّاس الواردة فيمن أقرّ عند النبى (صلّى اللّه عليه و آله و سلّم) بالزنا أربع مرّات، و أمر برجمه ثمّ هرب حين الرجم فأخذه الناس فقتلوه، أنّه (صلّى اللّه عليه و آله و سلّم) قال

لو استتر ثمّ تاب كان خيراً له «۱»

؛ فإنّ ظاهر قوله (صلّى اللّه عليه و آله و سلّم) ذلك: أنّ استتار الزانى و توبته يدفعان عنه الحدّ و إن كان رجماً، و هو خيرٌ له من أن يعرّض نفسه للحدّ، و ظاهره أنّ تمام الموضوع لاندفاع الحدّ عنه هو استتاره و توبته، و إطلاقه يشمل ما إذا قام بعد التوبة عليه البيّنة أيضاً، و واضح أنّه فى مقام تقييد أدلّة الحدود، مضافاً إلى أنّه أخصّ مطلقاً؛ فيقدّم على الإطلاقات المذكورة.

و منها: قول أمير المؤمنين (عليه السّلام) فى حديث الأصبغ بن نباتة الذى لا يبعد اعتبار سنده الوارد فيمن أقرّ عنده بالزنا مرّة واحدة أنّه (عليه السّلام) قال

أ يعجز أحدكم إذا قارف هذه السيّئة أن يستر على نفسه كما ستر اللّه عليه؟!

، فقام الرجل فقال: يا أمير المؤمنين: إنّى زنيت فطهّرنى، فقال

و ما دعاك إلى ما قلت؟

، قال: طلب الطهارة، قال

و أىّ طهارة أفضل

---

(۱) وسائل الشيعة ۲۸: ۱۰۲، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۵، الحديث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۷۶

...

من التوبة.

الحديث «۱»، دلّ الحديث دلالة واضحة على أنّ الزانى إذا استتر على نفسه ثمّ تاب يحصل له من الطهارة أفضل ممّا يحصل فى ظلّ إجراء الحدّ، و هو عبارة أُخرى عن سقوطه بالتوبة، و إطلاقه شامل لمن قام بعد هذا الاستتار و التوبة عليه البيّنة أيضاً.

فإن قلت: قد ورد فى خبر على بن الحسن بن على بن رباط أنّه (صلّى اللّه عليه و آله و سلّم) قال فى حديث

و جعل ما دون الأربعة شهداء مستوراً على المسلمين «۲»

، فإذا قامت علیه الشهود الأربعة فقد خرج عن کونه ممّن ستره اللّه علیه، و ظاهر الحدیث الأمر بالتوبة و الاستتار کما ستر اللّه علیه؛ فلا یدلّ علی أزید من الاعتبار بالتوبة فی خصوص مورد الاستتار. و أمّا إذا قامت البیّنة فقد خرج عن الاستتار و لم یدلّ الحدیث حینئذٍ علی الإغماض عنه. فکما أنّه لمّا أقرّ علی نفسه أربع مرّات خرج عن الاستتار و أُجری علیه الحدّ مع أنّه کان تائباً و نادماً فکذلک إذا قامت الشهود الأربعة مکان أقاریره. بل یمکن أن یقال: إنّه لا حاجة إلی خبر ابن رباط، و إنّ ظاهر خبر الأصبغ لیس أزید من دفع الحدّ عن المستتر الذی ستر اللّه علیه، و من المعلوم أنّ من ثبت جرمه عند قاضی الشرع المأمور بإجراء الحدود فلیس مستوراً علیه.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۳۸، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۱۶، الحدیث ۶.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۲، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۷۷

...

قلت: لا یبعد أن یقال: إنّ غایة الأمر أنّ الترغیب إلی الاستتار و التوبة کما ستر اللّه علیه یدلّ علی لزوم استتاره بنفسه فی زمن ستر اللّه علیه، و توبته فی قبال أن یفضح نفسه عند القاضی أو الوالی، فلا یعمّ من أفضح نفسه بالإقرار. و أمّا من استتر کما ستر اللّه علیه و تاب فی هذا الزمان زمان الاستتار فقد شمله الحدیث و حکم علیه بأنّه

أیّ طهارة أفضل من التوبة!؟

، و سقط عنه الحدّ و إن قامت علیه بیّنة بعد ذلک، کما لا یخفی.

و منها: قول أمیر المؤمنین (علیه السّلام) فی مرفوعة البرقی الواردة فی من أقرّ بالزنا عنده أربع مرّات و أمر بإجراء الحدّ علیه

ما أقبح بالرجل منکم أن یأتی بعض هذه الفواحش فیفضح نفسه علی رؤوس الملأ، أ فلا تاب فی بیته، فواللّه لتوبته فیما بینه و بین اللّه أفضل من إقامتی علیه الحدّ «۱»

، و دلالتها علی المطلوب واضحة خصوصاً بالنظر إلی ما مرّ إلّا أنّها ضعیفة السند بإرسال مثل البرقی الذی یروی عن غیر الثقات أیضاً.

و منها: قوله (علیه السّلام) أیضاً فی صحیحة أبی بصیر المرویة عن تفسیر القمی فی رجم الرجل المقرّ بالزنا؛ فإنّ فی ذیلها أنّه قال بعد رجمه

أیّها الناس من أتی من هذه القاذورة فلیتب إلی اللّه تعالی فی ما بینه و بین اللّه، فواللّه توبته إلی اللّه فی السرّ لأفضل من أن یفضح نفسه و یهتک ستره «۲».

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۳۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۱۶، الحدیث ۲.

(۲) تفسیر القمی ۲: ۹۷، وسائل الشیعة ۲۸: ۹۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۴، الحدیث ۴.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۷۸

و لا یسقط لو تاب بعده (۵۰).

فتلخّص: أنّ دلالة الأخبار الخاصّة علی سقوط الحدّ عمّن تاب قبل البیّنة تامّة، و بعضها و إن کان ضعیف السند إلّا أنّ فی بعضها الآخر غنی و کفایة.

(۵۰) معنی عدم السقوط واضح؛ یعنی أنّ علیه إذا تاب بعد قیام البیّنة حدّا من اللّه تعالی. فالحدّ لم یسقط عنه بالتوبة بالمرّة بل هو

ثابت علیه، و هو لا ینافی أن یکون للإمام أن یعفو عنه، کما لا یخفی. و حینئذٍ فلا خلاف فی عدم السقوط بهذا المعنی بین الأصحاب أصلًا.

و یدلّ علیه إطلاقات أدلّة الحدود، و لا معارض لها هنا؛ لما عرفت من أنّ موضوع أخبار السقوط بالتوبة هو أن یقع التوبة فی زمن ستر اللّه علیه و قبل أن یعلم منه، فلا یشمل هذا المورد، هذا.

مضافاً إلی إمکان الاستدلال له أیضاً بموثّقة سماعة بن مهران عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

من أخذ سارقاً فعفا عنه فذلک له، فإذا رفع إلی الإمام قطعه، فإن قال الذی سرق له أنا أهبه له لم یدعه إلی الإمام حتّی یقطعه إذا رفعه إلیه، و إنّما الهبة قبل أن یرفع إلی الإمام؛ و ذلک قول اللّه عزّ و جلّ وَ الْحافِظُونَ لِحُدُودِ اللّهِ، فإذا انتهی الحدّ إلی الإمام فلیس لأحد أن یترکه «۱»

، فالموثّقة و إن وردت فی السرقة إلّا أنّ استناده (علیه السّلام) إلی الآیة

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۳۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۱۷، الحدیث ۳.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۷۹

...

المبارکة دلیل واضح علی جریان الحکم فی حدود اللّه کلّها، و لیس المراد نفی ترک إجراء الحدّ لمکان هبة ذی الحقّ؛ فإنّه خلاف ظاهر مقتضی کونه (علیه السّلام) حافظاً لحدود اللّه؛ فإنّ حفظ الحدّ إنّما هو بإجرائه لا غیر. مضافاً إلی أنّه قد تضمّن قبله أنّه لم یدعه حتّی یقطعه إذا رفعه إلیه، و هو ظاهر فی وجوب إجرائه علیه إذا رفع الأمر إلیه (علیه السّلام).

و بالجملة: فالموثّقة دالّة علی وجوب إجراء الحدّ إذا رفع إلی الإمام، فضلًا عن ثبوته علی المجرم، و معلوم أنّ إطلاقها یشمل ما إذا تاب المجرم بعد هذا الثبوت أیضاً، و لا دلیل علی خلافها؛ فیؤخذ بها و بإطلاقها هنا.

و نحوها موثّقة السکونی عن الصادق (علیه السّلام) قال

قال أمیر المؤمنین (علیه السّلام): لا یشفعنّ أحد فی حدّ إذا بلغ الإمام؛ فإنّه لا یملکه «۱»

، بناءً علی رجوع الضمیر إلی الإمام؛ فإنّه یدلّ حینئذٍ علی وجوب إجرائه علی الإمام؛ فیدلّ علی ثبوته قطعاً.

فإن قلت: إنّ خبر أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی رجل أُقیمت علیه البیّنة بأنّه زنی ثمّ هرب قبل أن یضرب، قال

إن تاب فما علیه شیء، و إن وقع فی ید الإمام أقام علیه الحدّ، و إن علم مکانه بعث إلیه «۲»

یدلّ علی سقوط الحدّ بالتوبة و لو بعد البیّنة؛ فإنّ ظاهر قوله

إن تاب

أنّها

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۴۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۲۰، الحدیث ۴.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۳۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۱۶، الحدیث ۴.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۸۰

و لیس للإمام (علیه السّلام) أن یعفو بعد قیام البیّنة (۵۱)، و له العفو بعد الإقرار کما مرّ.

بعد البیّنة، و الحکم علیه بقوله

فما علیه شیء

یقتضی بإطلاقه نفی الحدّ عنه أیضاً.

قلت: کلّا؛ فإنّ قوله (علیه السّلام)

و إن وقع.

إلی آخره، دلیل علی عدم سقوط الحدّ عنه بالتوبة، و حینئذٍ فالمراد بقوله

فما علیه شیء

أنّه إذا دام علی هربه فلم یعص، و إن کان لو ظفر به الإمام أجری علیه الحدّ.

(۵۱) قال فی «المختلف»: قال شیخنا المفید: من زنی و تاب قبل أن تقوم الشهادة علیه بالزنا أدرأت التوبة عنه الحدّ، فإن تاب بعد قیام الشهادة علیه کان للإمام الخیار فی العفو عنه أو إقامة الحدّ علیه حسب ما یراه من المصلحة له فی ذلک و لأهل الإسلام، فإن لم یتب لم یجز العفو عنه فی حال، و وافقه أبو الصلاح. و الشیخ أبو جعفر و ابن إدریس أوجبوا الحدّ إذا تاب بعد قیام الشهادة علیه، و إنّما خیّروا الإمام إذا تاب بعد الإقرار، و هو المشهور، انتهی.

و هذا الذی قال به الشیخ المفید (قدّس سرّه) یظهر من إطلاق عبارة «الغنیة» و الصدوق فی «المقنع»؛ قال فی «الغنیة»: و إن تاب بعد ثبوت الزنا علیه فللإمام العفو منه، و لیس ذلک لغیره، و هو کما تری مطلق من حیث کون الثبوت بالإقرار أو البیّنة أو غیرهما.

و قال فی «المقنع» فی عقوبة اللواط: و إذا أحبّ التوبة تاب من غیر أن یرفع خبره إلی إمام المسلمین، فإن رفع إلی الإمام هلک؛ فإنّه یقیم علیه

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۸۱

...

إحدی هذه الحدود التی ذکرناها، و للإمام أن یعفو عن کلّ ذنب بین العبد و خالقه، فإن عفا عنه جاز عفوه، و إذا کان الذنب بین العبد و العبد فلیس للإمام أن یعفو، انتهی. و دلالته بالإطلاق علی ما إذا ثبت ذنب الزنا بالبیّنة واضح، بل هو مطلق من حیث التوبة عن الذنب و عدمها أیضاً.

و کیف کان: فیشهد للمشهور إطلاقات وجوب إجراء الحدّ و خصوص موثّقة سماعة بن مهران الماضیة، فکذا موثّقة السکونی، و یؤیّدها روایة التحف الماضیة فی عداد أدلّة جواز العفو فیما ثبت الذنب بالإقرار؛ حیث علّل جواز العفو عن المعترف باللواط بقوله

و أمّا الرجل الذی اعترف باللواط فإنّه لم یقم علیه البیّنة، و إنّما تطوّع بالإقرار من نفسه، و إذا کان للإمام الذی من اللّه أن یعاقب عن اللّه کان له أن یمنّ عن اللّه.

الحدیث «۱». فتعلیل جواز العفو عنه بما ذکر دلیل عدم جوازه فیما قامت علیه البیّنة، و قوله (علیه السّلام) بعده

و إذا کان للإمام.

إلی آخره دلیل عدم اختصاص الحکم جوازاً و منعاً بمورد الحدیث، بل جارٍ فی کلّ ما یعاقب الإمام عن اللّه، فیجری فی باب الزنا أیضاً.

کما أنّه یمکن الاستشهاد له بمرسل البرقی الماضی هناک أیضاً، بناءً علی استظهار العموم من قوله (علیه السّلام) فیه

إذا قامت البیّنة فلیس للإمام أن یعفو «۲»

، لکنّک عرفت احتمال إرادة خصوص مورد السرقة، فراجع؛

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۴۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۱۸، الحدیث ۴.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۴۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۱۸، الحدیث ۳.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۸۲

و لو تاب قبل الإقرار سقط الحدّ (۵۲).

فلذلک مضافاً إلی ضعف سنده یصلح لأن یخرج مؤیّداً أیضاً.

و لم نجد ما یصلح للاستدلال به للمفید سوی قول الباقر (علیه السّلام) فی معتبرة ضریس

لا یعفی عن الحدود التی للّه دون الإمام.

الحدیث، و هو مبنی علی کون «دون» بمعنی إلّا، و لیس کذلک، کما مرّ البحث عنه تفصیلًا فی العفو بعد الإقرار، فراجع ما علّقناه فی المسألة السادسة، و اللّه العالم.

(۵۲) لم أجد فی کتب الأصحاب و لا سیّما القدماء من تعرّض لهذا الفرع، نعم هو داخل فی إطلاق عبارة المحقّق (قدّس سرّه) فی «نکته» حیث قال مشیراً إلی ما قاله الشیخ فی الزنا و أمّا التوبة فإن کانت قبل ثبوت الجنایة سقط معها الحدّ. إلی آخره، و إطلاقها کما تری شامل لما إذا ثبت بعد التوبة بالإقرار أیضاً.

و بالجملة: فلعلّ الوجه لما أفاده دام ظلّه هو أولویة سقوط الحدّ عنه فیما إذا ثبت بالإقرار من مورد قیام البیّنة علیه بعد التوبة قطعاً.

إن قلت: إنّ إطلاق أدلّة السقوط بالتوبة التی مضت فی التوبة قبل البیّنة شامل لما نحن فیه أیضاً.

قلت: شموله و إن لم یکن ببعید فی مرسل جمیل لکون موضوع السقوط فیه أن لا یعلم ذلک منه حتّی تاب و صلح، و هو شامل لما هنا إلّا أنّ سائر الأخبار الماضیة لا یشمله، بل قد وردت فی مورد تاب الزانی قبل

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۸۳

...

أن یثبت بالإقرار زناه؛ فإنّ مورد جمیعها أنّ المقرّ رجع إلی النبی أو الأمیر (علیهما السّلام) و طلب إجراء الحدّ علی نفسه طلباً للطهارة کما فی مرفوعة البرقی و معتبر الأصبغ، و لأنّ عذاب الدنیا أهون من عذاب الآخرة کما فی موثّق أبی العبّاس، أو لهما جمیعاً کما فی خبر ابن میثم عن أبیه؛ فإنّ فیه أنّ المرأة قالت لأمیر المؤمنین أوّل مرّة: یا أمیر المؤمنین إنّی زنیتُ فطهّرنی طهّرک اللّه؛ فإنّ عذاب الدنیا أیسر من عذاب الآخرة الذی لا ینقطع «۱»، فهؤلاء قد جاءوا إلیهما (علیهما السّلام) نادمین من معاصیهم کمال الندامة و وضعوا أنفسهم بین أیدی حجّة اللّه طالبین لإجراء حدّ اللّه علیهم لئلّا یتأخّر أمرهم إلی الآخرة و لم یطهّروا بعد فیعذّبوا بعذاب اللّه فیها الذی هو أشدّ من عذاب الدنیا، و کلّما أعرض المعصوم عنهم أصرّوا علیه، و هل التوبة الحقیقیة إلّا هذه؟! فالتوبة سواء کانت بمعنی الرجوع الذی هو فی العبد رجوعه عن المعصیة أو بمعنی ترک الذنب علی أجمل الوجوه کانت حاصلة فیهم قبل أن یأتوا إلی النبی أو الوصی (علیهما السّلام)، فقد ندموا کمال الندامة فی أنفسهم، و قد قال رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم)

کفی بالندم توبة «۲»

، و قاموا بصدد تطهیر أنفسهم بإجراء حدّ الزنا علیهم، ثمّ جاؤوا إلی المعصوم (علیه السّلام)، و مع ذلک کلّه فبعد أن

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۰۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۶، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۵: ۳۳۵، کتاب الجهاد، أبواب جهاد النفس، الباب ۴۷، الحدیث ۱۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۸۴

...

أصرّوا علی ما أرادوا و إصرارهم أبلغ دلیل علی صحّة توبتهم، فبعد ذلک کلّه حکم المعصوم (علیه السّلام) بإجراء حدّ الزنا علیهم و رجمهم.

فراجع إلی ألفاظ هذه الأخبار تجدها أصدق شاهد علی ما استظهرناه؛ و لا سیّما قوله (علیه السّلام) فی معتبر الأصبغ فإنّه (علیه السّلام) قال للرجل الزانی بعد إقراره الرابع

و لسنا بتارکیک إذ لزمک حکم اللّه عزّ و جلّ

؛ فإنّ ظاهره وجوب إجراء الحدّ علیه تعییناً، و أنّه لیس للإمام (علیه السّلام) أیضاً أن یعفو عنه.

و ممّا یؤکّده أیضاً ما فی بعض النبویات المرویة فی الامرأة الجهینیة بعد أن رجمت

لقد تابت توبة لو قسمت بین سبعین من أهل المدینة لوسعتهم، و هل وجدت توبة أفضل من أن جادت بنفسها للّه تعالی؟! «۱»

، فهو (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) قد جعل نفس تسلیم نفسها لإجراء حدّ اللّه علیها أفضل التوبة، و هو ما ذکرناه.

فهذه الأخبار علاوة عن أنّها لا إطلاق لها أدلّة علی ثبوت الحدّ علی من تاب عن الزنا ثمّ جاء إلی القاضی أو الوالی مقرّاً بالزنا طالباً لتطهیر نفسه بإجراء الحدّ علیه، و موجبة لتقیید إطلاق مثل مرسلة جمیل لو کانت حجّة بنفسها.

إلّا أنّها مع ذلک کلّه إنّما تدلّ علی ثبوت الحدّ علی التائب إذا أقرّ بالزنا طالباً لإجراء حدّه علیه، و أمّا إذا استتر ثمّ تاب بینه و بین اللّه ثمّ جاء إلی الوالی، فحکی له حکایة نفسه و أنّه زنی ثمّ تاب، فالظاهر أنّه لیس

---

(۱) صحیح مسلم ۴: ۵۳۱/ ۲۴.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۸۵

...

مشمول مورد إجراء الحدّ علی التائب الذی دلّت علیه هذه الأخبار، بل لا یبعد دعوی شمول قوله

لو استتر ثمّ تاب کان خیراً له

، و قوله

و أیّ طهارة أفضل من التوبة؟!

له، و سقوط الحدّ عن مثله.

إن قلت: إنّ قوله (علیه السّلام) فی مرفوعة البرقی

ما أقبح بالرجل منکم أن یأتی بعض هذه الفواحش فیفضح نفسه علی رؤوس الملأ

، و قوله فی حدیث الأصبغ

أ یعجز أحدکم إذا قارف هذه السیّئة أن یستر علی نفسه کما ستر اللّه علیه؟!

شاهد علی أنّ المطلوب أن یستر علی نفسه و لا یحکی لأحد، و أنّه إنّما أجری الحدّ علی المذکورین لخروجهم عمّا هو المطلوب منهم، فمن لم یستر علی نفسه یجری علیه الحدّ؛ سواء کان طالباً له أم لا.

قلت: غایة مدلول هذه الفقرات أنّ المطلوب من العصاة أن یستروا علی أنفسهم کما ستره اللّه تعالی و لا یحکوا معصیتهم لأحد، و أمّا أنّ کلّ من تخلّف عنه فعلیه الحدّ فلا، بل إنّ ظاهر إطلاق ما عرفت من کلماتهم خلافه و أنّ من استتر ثمّ تاب یسقط عنه الحدّ، و هو أفضل من إقامة الحدّ، و إنّما خرج عنه خصوص من طلب إجراءه و أقرّ عند الوالی مقدّمة لذلک.

و الحاصل: أنّ موضوع سقوط الحدّ هو الاستتار إلی أن یتوب لا إلی الأبد، فتأمّل.

فتلخّص: أنّ القول بسقوط الحدّ عن مطلق من تاب قبل الإقرار خلاف هذه الأخبار، و أنّ اللازم هو القول بإجراء الحدّ علی من تاب ثمّ أقرّ أربع مرّات عند القاضی لیجری علیه حدّ اللّه، و اللّه العالم.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۸۶

...

و یستشمّ بل قد یستظهر هذا الذی ذکرناه ممّا مرّ من عبارة الصدوق (قدّس سرّه) فی «المقنع» حیث قال فی اللواط: و إذا أحبّ التوبة تاب، من غیر أن یرفع خبره إلی إمام المسلمین، فإن رفع إلی الإمام هلک؛ فإنّه یقیم علیه إحدی هذه الحدود التی ذکرناها، انتهی.

فظاهره: أنّ التائب یقام علیه الحدّ إذا رفع خبره إلی الإمام، و هو أوسع ممّا ذکرناه حیث یشمل التوبة قبل قیام البیّنة أیضاً، کما یشمل ما إذا کان إقراره بالزنا لا من باب طلب التطهیر، و الحمد للّه.

کان ختام التحریر یوم الجمعة ۱۹/ ۱۲/ ۶۲ و الحمد للّه ربّ العالمین، و أنا العبد محمّد المؤمن

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۸۷

[القول فی الحدّ]

اشارة

القول فی الحدّ و فیه مقامان:

[الأوّل: فی أقسامه]

اشارة

الأوّل: فی أقسامه للحدّ أقسام:

[الأوّل: القتل]

اشارة

الأوّل: القتل، فیجب علی من زنی بذات محرم للنسب (۱) کالأُمّ و البنت و الأُخت و شبهها.

---

(۱) بلا خلاف کما فی «المسالک»، و بلا خلاف أجده کما فی «الریاض» و «الجواهر»، و فی «الریاض»: أنّ باللاخلاف صرّح جماعة

حدّ الاستفاضة، بل علیه الإجماع فی «الانتصار» و «الخلاف» و «الغنیة»، و فی «الجواهر»: أنّه اعترف باللاخلاف غیر واحد، بل الإجماع بقسمیه علیه، بل المحکی منهما مستفیض، انتهی.

و فی کتاب الحدود من «الخلاف» (مسألة ۲۹): إذا عقد النکاح علی ذات محرم له کأُمّه و بنته و أُخته و خالته و عمّته من نسب أو رضاع أو امرأة ابنه أو أبیه أو تزوّج بخامسة. مع العلم بالتحریم فعلیه القتل فی وطء ذات محرم، و الحدّ فی وطء الأجنبیة. و به قال الشافعی، إلّا أنّه لا یفصّل. و قال أبو حنیفة: لا حدّ فی شیء من هذا. دلیلنا: إجماع الفرقة و أخبارهم. و روی عکرمة عن ابن عبّاس: أنّ النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) قال

من وقع علی ذات رحم فاقتلوه «۱».

---

(۱) مسند أحمد ۱: ۳۰۰/ السطر ۱۳، سنن ابن ماجة ۲: ۸۵۶، سنن الترمذی ۳: ۱۲.

...

فهو (قدّس سرّه) کما تری قد ادّعی الإجماع علی أنّ علیه القتل؛ سواء فی ذلک المحرّمات النسبیة و السببیة، رضاعیة و مصاهرة.

و أمّا الروایات: فما یمکن الاستدلال بها خبران:

الأوّل: روایة بکیر بن أعین المرویة بعدّة طرق معتبرة:

منها: ما رواه المشایخ الثلاثة فی الموثّق أو الصحیح عنه عن أحدهما (علیهما السّلام) قال

من زنی بذات محرم حتّی یواقعها ضرب ضربة بالسیف أخذت منه ما أخذت، و إن کانت تابعة ضربت ضربة بالسیف أخذت منها ما أخذت

، قیل له: فمن یضربهما و لیس لهما خصم؟ قال

ذاک علی الإمام إذا رفعا إلیه «۱».

و منها: ما رواه ثقة الإسلام و الشیخ فی «المعتبر» عن علی بن أسباط و أحمد بن أبی نصر البزنطی عن عبد اللّه بن بکیر عن أبیه قال: قال أبو عبد اللّه (علیه السّلام)

من أتی ذات محرم ضرب ضربة بالسیف أخذت منه ما أخذت «۲».

و منها: ما روی أیضاً فی «الکافی» و «التهذیبین» عن عبد اللّه بن بکیر عن حریز عن بکیر قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): الرجل یأتی ذات محرم، قال

یضرب بالسیف «۳».

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۱۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۹، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۱۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۹، الحدیث ۶.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۱۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۹، الحدیث ۵.

...

فجمیع طرق الحدیث معتبر و مضمونه فی الجمیع واحد، إلّا أنّ الأوّل منها تضمّن حکم الزانیة أیضاً و أنّ حکم الزانی و الزانیة واحد؛ هو أن یضرب بالسیف أخذت منه ما أخذت.

الخبر الثانی: هو روایة جمیل بن درّاج، و هی أیضاً رویت بعدّة طرق، أحدها معتبر؛ و هی ما رواه الصدوق بسنده الصحیح عنه عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

یضرب عنقه

أو قال

رقبته «۱».

و فی نقل آخر فی سنده الحکم بن مسکین عنه قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): أین یضرب هذه الضربة؟ یعنی: من أتی ذات محرم قال

تضرب عنقه

أو قال

رقبته «۲»

، رواه فی «الکافی» و «التهذیبین».

و فی نقل آخر فی سنده أیضاً الحکم بن مسکین عنه قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): أین یضرب الذی یأتی ذات محرم بالسیف؟ أین هذه الضربة؟ قال

تضرب عنقه

، أو قال

تضرب رقبته «۳».

و فی نقل آخر فی سنده محمّد بن سالم عن بعض أصحابنا عن الحکم عنه قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): الرجل یأتی ذات محرم أین یضرب

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۱۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۹، الحدیث ۱۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۱۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۹، الحدیث ۷.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۱۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۹، الحدیث ۳.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۹۰

...

بالسیف؟ قال

رقبته «۳».

فجمیل قد تسلّم أنّ حدّ من زنی ذات محرم أن یضرب بالسیف، و هو (علیه السّلام) قد قرّره علی هذا التسلّم، ثمّ سأله عن محلّ هذه الضربة، و أجابه بأنّ محلّها عنقه؛ یعنی أنّه یضرب ضربة بالسیف عنقه، فیحمل خبر بکیر أیضاً علیه، و یکون مبیّناً و شارحاً له بلا إشکال.

فالخبران و إن لم یصرّح فیهما بالقتل إلّا أنّ من المعلوم أنّ ضرب العنق الذی فیه عرقا الحیاة بالسیف المعدّ للقتل بالضربة المتعارفة

ملازم للقتل. اللهمّ إلّا أن لا یکون السیف ذا الحدّة المتوقّعة منه أو یضرب العنق أخفّ ما یمکن، و الخبران منصرفان عن مثل هذا السیف و مثل هذه الضربة، و إلّا فالمتعارف منهما ملازم للقتل. و یکون المراد بقوله

أخذت منه ما أخذت

أنّه لا یعتبر قطع الرقبة و لا بقاؤها، بل یکفی فی إجراء الحدّ أن یضرب رقبته ضربة بالسیف.

ثمّ إنّ هذا کلّه بناءً علی غیر نقل الصدوق، و إلّا فعلی نقله الذی قد عرفت أنّه السند المعتبر فظاهره: أنّه یضرب رقبته، و ضربُ رقبته عبارة أُخری عن قتله.

و کیف کان: فحاصل الخبرین أن یقتل الزانی بالمحارم بضربة واحدة بالسیف، هذا.

و قد یعارض هذه الأخبار ما رواه أبو بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال:

---

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۱۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۹، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۹۱

...

إذا زنی الرجل بذات محرم حدّ حدّ الزانی، إلّا أنّه أعظم ذنباً «۱»

؛ و ذلک أنّه (علیه السّلام) جعل حدّ الزنا بذات محرم مساویاً للحدّ المقرّر للزنا بغیرها، و إنّما الفرق أنّ ذنب الزنا بها أعظم، فهو مخالف لما دلّت علیه تلک الأخبار من أنّ حدّه أن یضرب بالسیف ضربة الذی یساوق القتل.

لکنّه بهذا المعنی لم یعمل به أحد؛ فإنّ ثبوت القتل بالزنا بذات محرم قد عرفت أنّه قد حکی علیه اللاخلاف و الإجماع، فروایة أبی بصیر معرض عنها، و لا أقلّ من أنّها تسقط بمعارضة غیرها، الذی هو مشهور فتوًی و سنداً. اللهمّ إلّا أن یقال: إنّ مقصود الإمام (علیه السّلام) أنّ حدّ الزنا یجری علیه أوّلًا، ثمّ لمکان أنّه أعظم ذنباً یحکم علیه بعقوبة أشدّ، و فسّرت هذه العقوبة فی الأخبار بأن یضرب رقبته بالسیف. و علیه لا معارضة بین الأخبار و یکون مضمون روایة أبی بصیر ما اختاره ابن إدریس من الجمع بین الجلد مثلًا و القتل علی ما سیأتی إن شاء اللّه تعالی و یأتی إن شاء اللّه تعالی تتمّة الکلام، فانتظر.

و فی قبال ما استفدناه من أخبار الباب من أنّ المراد بضرب رقبته بالسیف قتله به خبر عامر بن السمط عن علیّ بن الحسین (علیهما السّلام) فی الرجل یقع علی أُخته، قال

یضرب ضربة بالسیف، بلغت منه ما بلغت، فإن عاش خلّد فی السجن حتّی یموت «۲».

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۱۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۹، الحدیث ۸.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۱۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۹، الحدیث ۱۰.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۹۲

و لا یلحق ذات محرم للرضاع بالنسب (۲) علی الأحوط لو لم یکن الأقوی.

و نحوه روایة محمّد بن عبد اللّه بن مهران عمّن ذکره عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن رجل وقع علی أُخته، قال

یضرب ضربة بالسیف

، قلت: فإنّه یخلص؟ قال

یحبس أبداً حتّی یموت «۱».

و دلالتهما علی الاقتصار بضرب ضربة بالسیف فإن مات بها و إلّا یحبس أبداً واضحة، و لو کانتا معتبرتین معمولًا بهما لکانتا قرینة علی إرادة خلاف ما استظهرناه من تلک الأخبار، إلّا أنّه لم یثبت وثاقة ابن السمط، و ابن مهران ضعیف و روایته مرسلة من جهتین؛ فلیس سندهما بمعتبر و لم یقل بمضمونهما أحد حتّی ینجبر ضعف السند بالعمل؛ فلا بدّ من العمل بما استظهرناه من تلک الأخبار.

(۲) قد مرّ أنّ الشیخ فی «الخلاف» قال بالإلحاق، بل ادّعی علیه إجماع الفرقة و أخبارهم، إلّا أنّه مع ذلک قال فی «الریاض» بعدم ظهور قائل به عدا الشیخ فی «الخلاف» و «المبسوط» و یحیی بن سعید ابن عمّ المحقّق و أنّهما شاذّان؛ و لذا لم یمل إلی مختارهما أحد من المتأخّرین سوی الشهید الثانی فی «الروضة»، انتهی.

أقول: إنّ أخبار الباب قد وردت علی عنوان ذات محرم کما عرفت-

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۱۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۹، الحدیث ۴.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۹۳

...

و کلمة «ذات» بمعنی صاحبة، کما أنّ کلمة «محرم» مصدر میمی بمعنی الحرمة؛ فمعنی «ذات محرم» هی المرأة التی تحرم، و الظاهر أنّ المراد منها من یحرم نکاحها، و هذا المعنی مضافاً إلی وضوحه بنفسه یمکن استفادته من بعض الأخبار الخاصّة أیضاً:

ففی معتبر أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: قلت له: هل یصافح الرجل المرأة لیست بذات محرم؟ فقال لا، إلّا من وراء الثوب «۱».

و فی موثّقة سماعة بن مهران قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن مصافحة الرجل المرأة، قال لا- یحلّ للرجل أن یصافح المرأة إلّا امرأة یحرم علیه أن یتزوّجها؛ أُخت أو بنت أو عمّة أو خالة أو بنت أُخت أو نحوها، و أمّا المرأة التی یحلّ له أن یتزوّجها فلا یصافحها إلّا من وراء الثوب و لا یغمز کفّها «۲».

فتری الخبرین تضمّنا حکم المصافحة مع المرأة، و قد جعل موضوع الحرمة فی أحدهما من لیست بذات محرم و فی الآخر من یحلّ تزوّجها، فمن انضمام أحدهما بالآخر و لا سیّما مع النظر إلی مدلول کلمتی «ذات محرم» یفهم عرفاً من دون إشکال: أنّ ذات محرم هی من یحرم نکاحها من النساء، و غیر ذات محرم هی من یحلّ تزوّجها منهنّ.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۰: ۲۰۷، کتاب النکاح، أبواب مقدّمات النکاح و آدابه، الباب ۱۱۵، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۰: ۲۰۸، کتاب النکاح، أبواب مقدّمات النکاح و آدابه، الباب ۱۱۵، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۹۴

و هل تلحق الامّ و البنت و نحوهما من الزنا بالشرعی منها؟ فیه تردّد (۳)، و الأحوط عدم الإلحاق.

و کیف کان: فلا ینبغی الشبهة فی أنّ مفهوم «ذات محرم» هو ما ذکرناه، و لا محالة تعمّ کلّ امرأة یحرم نکاحها سواء کان الحرمة من جهة النسب أو الرضاع أو المصاهرة و لذلک یمکن لأحد دعوی إطلاقها لجمیع الطوائف الثلاث منهنّ، و لا وجه لمنع هذه الدعوی. إلّا أن یدّعی انصرافها إلی خصوص النسبیة، و یمکن تقریبها بأنّ المنصرف منها خصوص من کانت یحرم التزوّج معها فی أصل خلقتها بحیث کانت حرمة التزوّج بها أصلیة غیر عارضیة، و هی منحصرة فی المحارم النسبیة فإنّ الرضاع کالمصاهرة أمر عارضی،

فإلحاق المحارم السببیة بالنسبیة فی بعض الأحکام الذی قام علیه دلیل خاصّ و إن کان مفروغاً عنه کالنظر إلیهنّ مثلًا إلّا أنّه لا دلیل علی الملازمة. و دعوی الانصراف فیما نحن فیه ممّا لیس فیه سوی عنوان «ذات محرم» غیر بعیدة.

و لذلک کلّه مضافاً إلی منع الشارع عن التهجّم علی الدماء رجّح فی المتن عدم الإلحاق بقوله: «علی الأحوط لو لم یکن الأقوی».

(۳) من أنّ عناوین الحرمة صادقة مع الزنا أیضاً؛ فإنّ البنت مثلًا مَن خلقت من مائه و الأُمّ من خلق و تکوّن فی رحمها الولد و هکذا سائر العناوین، فهی متوقّفة علی روابط تکوینیة متحقّقة فی النکاح الصحیح و الزنا کلیهما، و لا دلیل لفظی علی نفی الآثار عن المتولّد من الزنا حتّی یکون الأصل انتفاءها، بل مقتضی صدق العناوین الموضوعة للأحکام

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۹۵

...

شمول أدلّتها للمتحقّقة منها بالزنا أیضاً.

إن قلت: قد روی محمّد بن الحسن الأشعری أنّ بعض أصحابنا کتب إلی أبی جعفر الثانی (علیه السّلام) معی یسأله عن رجل فجر بامرأة، ثمّ إنّه تزوّجها بعد الحمل فجاءت بولد هو أشبه خلق اللّه به، فکتب بخطّه و خاتمه

الولد لغیّة لا یورث «۱»

، فتری أنّه (علیه السّلام) حکم بأنّ الولد المخلوق من الزنا لغو، و مقتضی کونه لغواً أنّه لیس بشیء و لا یعدّ شیئاً و لا ینسب إلی والدیه، بل هو أمر ملغی زائد؛ فیدلّ علی أنّ الأصل انتفاء جمیع الآثار و منها الإرث و لذلک قال

لا یورث.

قلت: هذا مبنی علی قراءة «لغیّة» علی وزان فعیلة صفة مشبّهة من «اللغو» و کون «التاء» فیها للمبالغة کما فی «علّامة» لکنّها غیر متعیّنة بل یحتمل قویاً أن تکون مرکّبة من «لام» الجرّ و لفظة «غیّة» بکسر الغین أو فتحها قال فی «مجمع البحرین»: یقال: هو لغیّة بفتح الغین و کسرها و تشدید الیاء نقیض رشدة، و فی «المصباح»: لغیّة بالفتح و الکسر کلمة یقال فی الشتم کما یقال: هو لزنیة، و فی «القاموس»: ولد غَیّة و یکسر زنیة، انتهی. و علیه: فیکون غایة مفاد الحدیث أنّ الولد ولد الزنا فلا یورث، فلا یدلّ علی أزید من أنّه لا یورث، هذا. مضافاً إلی أنّ محمّد بن الحسن الأشعری راوی الحدیث لم یوثّق، و إن روی حدیثه هؤلاء المشایخ الثلاثة فی کتبهم الأربعة.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۶: ۲۷۴، کتاب الفرائض و المواریث، أبواب میراث ولد الملاعنة و ما أشبهه، الباب ۸، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۹۶

و الأحوط عدم إلحاق المحارم السببیة کبنت الزوجة و أُمّها بالنسبیة (۴)، نعم الأقوی إلحاق امرأة الأب بها (۵) فیقتل بالزنا بها.

فبالجملة: صدق العناوین علی الحاصلة منها بالزنا و عموم الأدلّة الواردة علیها یقتضی اشتراک المتحقّقة بالزنا مع غیره، و بمثله استدلّ المحقّق فی حرمة نکاح الولد المخلوق من الزنا علی أبیه و أُمّه، قال فی «الشرائع»: و هل یحرم علی الزانی و الزانیة؟ الوجه أنّه یحرم؛ لأنّه مخلوق من مائه فهو یسمّی ولداً لغة، انتهی.

و إن کانت المسألة هناک إجماعیة؛ ففی «المسالک»: و لکن یظهر من جماعة من علمائنا منهم العلّامة فی «التذکرة» و ولده فی «الشرح» و غیرهما أنّ التحریم إجماعی. إلی أن قال: و عبارة المصنّف تشعر بالخلاف فی المسألة، إلّا أنّه لیس بصریح؛ لأنّ الخلاف واقع بین المسلمین فی التحریم فالشافعیة لا یحرّمونها، انتهی.

و کیف کان: فوجه عدم اللحوق هو انصراف عنوان «ذات محرم» إلی المحارم المحقّقة بالنکاح الصحیح؛ فلذلک مضافاً إلی أنّ أمر

الدماء شدید لا یتهجّم علیها کان الأحوط عدم الإلحاق، إلّا أنّ الأقوی عندنا هو الإلحاق؛ لقوّة ما مرّ.

(۴) لعین ما مرّ فی المحارم الرضاعیة.

(۵) کما عن الشیخ و الحلبی و القاضی و بنی زهرة و حمزة و سعید و جماعة من المتأخّرین، بل عن «الغنیة» دعوی الإجماع علیه. و یستدلّ له بموثّقة السکونی عن الصادق عن أبیه عن أمیر المؤمنین (علیهم السّلام)

أنّه رفع إلیه

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۹۷

و یقتل الذمّی إذا زنی بمسلمة مطاوعة أو مکرهة؛ سواء کان علی شرائط الذمّة أم لا (۶)،

رجل وقع علی امرأة أبیه، فرجمه و کان غیر محصن «۱».

و دلالتها علی جواز إجراء الحدّ علیه بالرجم واضحة. و ظاهر إطلاقها: أنّ تمام الموضوع له هو مجرّد الوقوع علی امرأة الأب من غیر اعتبار إکراه أو أیّ شیء آخر، إلّا أنّها إنّما تضمّنت إجراء الحدّ بالرجم علی خصوص الرجل الزانی، و استفادة إجرائه فی صورة القتل مطلقاً و علی امرأة الأب الزانیة بابن زوجها مبنیة علی دعوی إلغاء الخصوصیة، و هی علی عهدة مدّعیها.

(۶) فی «الجواهر»: بلا خلاف أجده، بل الإجماع بقسمیه علیه، بل المحکی منهما مستفیض، انتهی. و یدلّ علیه موثّقة حنان بن سدیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن یهودی فجر بمسلمة، قال

یقتل «۲»

، و نحوها خبر جعفر بن رزق اللّه الآتی، و الموثّقة قد تضمّنت أنّ الحدّ هو القتل، و هو مطلق یحصل بأیّ طریق کان؛ و منه أن یضرب حتّی یموت کما فی خبر جعفر الآتی، إلّا أنّ موردها الیهودی، و هو و إن کان مطلقاً من حیث الذمّی و الحربی منهم إلّا أنّ سرایة الحکم إلی مطلق الذمّی محتاجة إلی إلغاء

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۱۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۹، الحدیث ۹.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۴۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۳۶، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۹۸

و الظاهر جریان الحکم فی مطلق الکفّار، فلو أسلم هل یسقط عنه الحدّ أم لا؟ فیه إشکال و إن لا یبعد عدم السقوط (۷).

الخصوصیة، و مثلها خبر جعفر إلّا أنّ مورده النصرانی.

نعم، إسراء الحکم إلی غیر أهل الکتاب من الکفّار موقوف علی إحراز أولویتهم بذلک الحدّ قطعاً، و هو غیر بعید؛ إذ المفهوم عرفاً من الموثّقة أنّ تشدید الأمر فی زنا الیهودی بالمسلمة لمکان تجاوز هذا الکافر عن حدّه و عدم رعایة حرمة الإسلام، و هذا المعنی فی غیر أهل الکتاب أشدّ و أکثر.

(۷) قال فی «الریاض» ما حاصله: أنّه أفتی به الشیخان و ابن إدریس و العلّامة و الشهید الثانی، بل لا خلاف یوجد فیه إلّا من بعض متأخّری المتأخّرین، فأحتمل سقوط القتل عنه لجبّ الإسلام ما قبله، انتهی.

أقول: إنّ مفروض الکلام لیس إلّا إسلام الزانی لا و توبته أیضاً، و حینئذٍ فیدلّ علی عدم السقوط موثّقة حنّان الماضیة؛ إذ ظاهرها أنّ موضوع حدّ القتل هو فجور الیهودی بالمسلمة، و لا یتوقّف صدقه إلّا علی کون الزانی یهودیاً حین الارتکاب، و إطلاقه شامل لما إذا أسلم بعد أیضاً.

و لیس فی قباله سوی روایة الجبّ، و هی لم ترد من طرقنا إلّا ما عن تفسیر علی بن إبراهیم فی بیان شأن نزول قوله تعالی وَ قالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَکَ حَتّی تَفْجُرَ لَنا مِنَ الْأَرْضِ یَنْبُوعاً؛ فإنّه روی مرسلًا أنّ أُمّ سلمة قالت لرسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم): بأبی أنت و أُمّی یا رسول اللّه! أ لم تقل: إنّ الإسلام یجبّ ما کان قبله؟ قال

نعم. «۱»

إلی آخره، إلّا أنّه مع إرساله لا حجّة فیه،

---

(۱) تفسیر القمی ۲: ۲۷.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۱۹۹

...

مضافاً إلی اشتماله علی ما ینزّه عنه ساحته (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم). نعم لو کان سنده تامّاً لما کان بأس بدلالته؛ فإنّ الجبّ هو القطع، و جبّ الإسلام لما قبله ظاهر فی رفع الید عمّا کان یلزم الکافر لکفره؛ و منه قتله بزناه بالمسلمة، کما لا یخفی.

و ربّما یستأنس له أیضاً بخبر جعفر بن رزق اللّه قال: قدّم إلی المتوکّل رجل نصرانی فجر بامرأة مسلمة و أراد أن یقیم علیه الحدّ، فأسلم فقال یحیی بن أکثم: قد هدم إیمانه شرکه و فعله. إلی أن قال: فأمر المتوکّل بالکتاب إلی أبی الحسن الثالث (علیه السّلام) و سؤاله عن ذلک، فلمّا قدم الکتاب کتب أبو الحسن (علیه السّلام)

یضرب حتّی یموت

، فأنکر یحیی بن أکثم و أنکر فقهاء العسکر ذلک و قالوا: یا أمیر المؤمنین سله عن هذا فإنّه شیء لم ینطق به کتاب و لم تجئ به السنّة، فکتب: إنّ فقهاء المسلمین قد أنکروا هذا و قالوا: لم تجئ به سنّة و لم ینطق به کتاب، فبیّن لنا بما أوجبت علیه الضرب حتّی یموت؟ فکتب (علیه السّلام)

بسم اللّه الرحمن الرحیم فَلَمّا رَأَوْا بَأْسَنا قالُوا آمَنّا بِاللّهِ وَحْدَهُ وَ کَفَرْنا بِما کُنّا بِهِ مُشْرِکِینَ. فَلَمْ یَکُ یَنْفَعُهُمْ إِیمانُهُمْ لَمّا رَأَوْا بَأْسَنا سُنَّتَ اللّهِ الَّتِی قَدْ خَلَتْ فِی عِبادِهِ وَ خَسِرَ هُنالِکَ الْکافِرُونَ.

قال: فأمر به المتوکّل فضرب حتّی مات «۱».

وجه الاستئناس: أنّه (علیه السّلام) و إن حکم بأنّ حدّ النصرانی الزانی بالمسلمة هو أن یضرب حتّی یموت إلّا أنّ تعلیله إجراء هذا الحدّ علیه بعد إسلامه بالآیتین یعطی أنّ سرّ عدم سقوط الحدّ عنه بعد إسلامه إنّما هو عدم

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۴۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۳۶، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۰۰

و کذا یقتل من زنی بامرأة مکرهاً لها (۸).

قبول إسلامه و عدم انتفاعه به؛ لأنّه إنّما أسلم بعد ما رأی بأس اللّه، و شاهد أنّهم یجرون حدّ اللّه علیه. و مفهومه: أنّه لو أسلم لا لذلک بل أسلم حقیقة و عن حاقّ قلبه لکان إسلامه نافعاً له فی سقوط حدّ القتل عنه، هذا.

لکن الخبر ضعیف السند لجهالة جعفر، مضافاً إلی أنّ هذا التعلیل قد استدلّ به فی جواب یحیی بن أکثم و أضرابه، فلعلّه لو أسلم حقیقة أیضاً لما کان یسقط عنه؛ فلذلک کلّه کان الحقّ ما أفاده الماتن بقوله (قدّس سرّه): «لا یبعد عدم السقوط».

(۸) فی «الریاض» بعد قول المحقّق و یقتل الذمّی إذا زنی بمسلمة و الزانی قهراً-: إجماعاً فی المقامین علی الظاهر المصرّح به فی کثیر من العبائر ک «الانتصار» و «الغنیة» و غیرهما من کتب الجماعة، انتهی.

و فی «الجواهر»: بعد قول المحقّق: «و کذا من زنی بامرأة مکرهاً لها»: بلا خلاف أجده فیه، بل الإجماع بقسمیه علیه، بل المحکی منهما مستفیض، انتهی.

و یدلّ علیه من الأخبار صحیحة برید العجلی قال: سئل أبو جعفر (علیه السّلام) عن رجل اغتصب امرأة فرجها، قال

یقتل؛ محصناً کان أو غیر محصن «۱»

، و فی صحیح زرارة قلت لأبی جعفر (علیه السّلام): الرجل یغصب المرأة

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۰۸، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۷، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۰۱

...

نفسها، قال

یقتل «۱»

، و نحوه صحیحه عن أحدهما «۲»، فراجع.

و ما فی خبره عن أبی جعفر (علیه السّلام) فی رجل غصب امرأة فرجها، قال

یضرب ضربة بالسیف؛ بالغة منه ما بلغت «۳»

فمحمول علی القتل، و یراد منه أنّه لا یعتبر قطع رقبته مثلًا، بل یقتل بضربة بالسیف مهما بلغت منه، مضافاً إلی ضعف سنده بوقوع علی بن حدید فی السند.

نعم، روی أبو بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

إذا کابر الرجل المرأة علی نفسها ضرب ضربة بالسیف؛ مات منها أو عاش «۴»

، و مکابرة الرجل لها التی معناها مغالبته إیّاها عبارة کنائیة عن الزنا بها قهراً لها، و تضمّن أنّ حدّه ضربة بالسیف و إن عاش بعدها، لکن فی «الجواهر»: إنّی لم أجد عاملًا بها، فهو لا یقاوم الصحاح المستفیضة، و یکون حدّه القتل کما فی المتن.

ثمّ إنّ المأخوذ فی الموضوع فی الأخبار إنّما هو اغتصاب فرج المرأة أو غصب نفسها، و الغصب و الاغتصاب هو السلطة علی الشیء قهراً و ظلماً،

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۰۸، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۷، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۰۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۷، الحدیث ۴.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۰۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۷، الحدیث ۳.

(۴) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۰۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۷، الحدیث ۶.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۰۲

[مسألة ۱ لا یعتبر فی المواضع المتقدّمة الإحصان]

مسألة ۱ لا یعتبر فی المواضع المتقدّمة الإحصان، بل یقتل محصناً کان أو غیر محصن و یتساوی الشیخ و الشابّ و المسلم و الکافر و الحرّ و العبد (۹).

و لا محالة لا یعتبر فی صدق الموضوع صدق عنوان الإکراه الذی قد یقال بتوقّف صدقه علی تهدید من المکرِه للمکرَه، بل کما یصدق معه کذلک یصدق علی ما إذا زنی بها قهراً لها بنحو یسلب الاختیار بالمرّة عنها، فموضوع حدّ القتل فی الأخبار أعمّ من الإکراه و العنف.

و الأصحاب أیضاً قد عبّروا تارة بالقهر کما عرفت من «المختصر النافع» و کما فی «وسیلة» ابن حمزة، و أُخری بالغصب کما فی «المقنع» و «الهدایة» للصدوق و «الانتصار» للمرتضی و «النهایة» للشیخ و «الغنیة» لابن زهرة، و ثالثة بالإکراه کما فی «الشرائع» و «إرشاد» العلّامة و «شرحه» للمحقّق الأردبیلی و فی «المسالک» و «الجواهر» تبعاً للمتن، و الظاهر: أنّه لو فرض توقّف صدق الإکراه علی بقاء إرادة المکره بالفتح و عدم سلب إرادته بالمرّة فهم لم یریدوا خصوصه، بدلیل أخذهم للعنوانین الآخرین أیضاً فی کلماتهم. و کیف کان: فموضوعه هو المعنی الأعمّ کما عرفت.

(۹) و ذلک کلّه لأنّ المفهوم عرفاً من أدلّتها أنّ هذا الحدّ إنّما هو لأنّه زنی بذات محرم أو قهراً أو اغتصاباً أو زنی الکافر بالمسلمة، و هذا المعنی أمر متحقّق فی جمیع الموارد المذکورة؛ فلذلک یقوی إطلاقها و یتساوی فیها الأصناف المذکورة، مضافاً إلی التصریح بشمول حدّ القتل لغیر المحصن فی بعض أخبار ثالث الأقسام، کما عرفت.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۰۳

و هل یجلد الزانی المحکوم بقتله فی الموارد المتقدّمة ثمّ یقتل فیجمع فیها بین الجلد و القتل؟ الأوجه عدم الجمع، و إن کان فی النفس تردّد فی بعض الصور (۱۰).

---

(۱۰) وفاقاً للمشهور علی ما فی «الریاض»، و خلافاً لابن إدریس و الشهیدین فی «اللمعة» و «الروضة» علی ما فیه أیضاً. و یشهد للمشهور: أنّ ظاهر الأخبار المذکورة الدالّة علی ثبوت القتل فی المواضع الثلاثة کون الحدّ منحصراً فی القتل، و هذا الظهور أقوی من إطلاق قوله تعالی الزّانِیَةُ وَ الزّانِی فَاجْلِدُوا کُلَّ واحِدٍ مِنْهُما مِائَةَ جَلْدَةٍ، فیقیّد به إطلاقه، و لا یعارض ظهورها شیء فی زنا الکافر بالمسلمة و فی الزنا بامرأة قهراً و اغتصاباً.

نعم، ربّما یعارضه فی الزنا بذات محرم قول الصادق (علیه السّلام) علی ما مرّ فی روایة أبی بصیر فی الزنا بذات محرم

حُدّ حَدّ الزانی، إلّا أنّه أعظم ذنباً

بناءً علی أن یراد به أنّه یضرب مائة جلدة أوّلًا و هی حدّ الزانی ثمّ لمکان أنّه أعظم ذنباً یجری علیه حدّ الزنا بالمحارم أعنی القتل إلّا أنّ هذا المعنی خلاف الظاهر منه کما مرّت الإشارة إلیه، بل إنّ ظاهره الاقتصار علی إجراء حدّ الزانی علیه، و حینئذٍ فهو ممّا أعرض المشهور عنه و لا حجّة فیه. و لعلّ مراده دام ظلّه من التردّد فی بعض الصور هو هذه الصورة و لمکان هذه الروایة.

و کیف کان: فممّا ذکرنا تعرف ضعف ما استدلّ به ابن إدریس من أنّ فی الجمع بین الجلد و القتل عملًا بکلا الدلیلین و امتثال الأمر فی الحدّین معاً؛

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۰۴

[الثانی: الرجم فقط]

اشارة

الثانی: الرجم فقط؛ فیجب علی المحصن إذا زنی ببالغة عاقلة، و علی المحصنة إذا زنت ببالغ عاقل (۱۱) إن کانا شابّین، و فی قول معروف یجمع فی الشابّ و الشابّة بین الجلد و الرجم، و الأقرب الرجم فقط (۱۲).

و ذلک لما عرفت من أنّ مفهوم أدلّة حدّ القتل هو الاقتصار علیه فقط، و أنّه به یقیّد إطلاق دلیل الجلد؛ فالأوجه کما فی المتن عدم الجمع.

(۱۱) ذکر البلوغ و العقل فی المزنی بها بالنسبة إلی رجم الزانی و کذا فی الزانی بالنسبة إلی رجم المزنی بها مبنی علی ذکر القدر المتیقّن، بقرینة ما ذکره دام ظلّه فی المسألة التالیة و القسم الثالث، و سیأتی إن شاء اللّه تعالی تفصیل البحث عنهما فیهما.

(۱۲) وفاقاً للشیخ فی «الخلاف» و «النهایة»، و لما عن ابن البرّاج و ابن حمزة و ابن سعید، و خلافاً لما عن السیّد المرتضی فی «الانتصار» و ابن إدریس و المفید بل و عامّة المتأخّرین علی ما فی «الریاض»، بل عن السیّد دعوی إجماع الطائفة. لکن الحقّ: أنّ المسألة اجتهادیة اختلافیة، منشأه اختلاف الأخبار.

و خلاصة الکلام: أنّ الأخبار الواردة فی الباب طوائف ثلاث:

الاولی: ما دلّت علی الجمع بین الجلد و الرجم فی الزانی المحصن أو المحصنة بنحو الإطلاق: فمنها: صحیحة محمّد بن مسلم عن أبی جعفر (علیه السّلام)

فی المحصن و المحصنة جلد مائة ثمّ الرجم «۱».

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۶۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱، الحدیث ۸.

...

و منها: صحیحة زرارة عنه (علیه السّلام)

فی المحصن و المحصنة جلد مائة ثمّ الرجم «۱».

ففیهما و إن لم یصرّح بزنا المحصن و المحصنة إلّا أنّه من البدیهی بقرینة ذکر کلّ من جلد المائة و الرجم أنّ مفروضهما زناهما، و حینئذٍ فقد جعل موضوع الجمع بین الجلد و الرجم مجرّد الزنا ممّن اتّصف بالإحصان، و إطلاقه شامل للشیخ و الشابّ و النصَف، کما لا یخفی.

و فی صحیحة الفضیل بن یسار قال: سمعت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) یقول

من أقرّ علی نفسه عند الإمام بحقّ من حدود اللّه مرّة واحدة حرّا کان أو عبداً، أو حرّة کانت أو أمة فعلی الإمام أن یقیم الحدّ علیه للّذی أقرّ به علی نفسه کائناً من کان إلّا الزانی المحصن فإنّه لا یرجمه حتّی یشهد علیه أربعة شهداء، فإذا شهدوا ضربه الحدّ مائة جلدة ثمّ یرجمه.

الحدیث «۲»؛ فإنّها و إن تضمّنت عدم ثبوت الزنا الموجب للرجم بالإقرار و لم یقل به أحد، کما تضمّنت ثبوت الزنا بالإقرار مرّة واحدة و لم یقل به أیضاً أحد، إلّا أنّها صرّحت بأنّه إذا شهدت أربعة شهداء علی الزانی المحصن فیجب علیه الجمع بین جلد مائة و الرجم، و تضمّنها لما لم یفت به غیر مانع عن حجّیتها فی سائر الفقرات.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۶۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱، الحدیث ۱۴.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۵۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۳۲، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۰۶

...

و نحوها صدر خبر زرارة عن أبی جعفر (علیه السّلام) بناءً علی نقل الشیخ فی «التهذیبین» قال (علیه السّلام)

المحصن یجلد مائة و یرجم، و الذی لم یحصن یجلد مائة، و لا ینفی.

الحدیث «۲». نعم، موضوع الخبرین الأخیرین المحصن، فلا یعمّان المحصنة إلّا بإلغاء الخصوصیة، و کیف کان فهما فی الإطلاق کالصحیحتین الأولتین، کما لا یخفی.

الطائفة الثانیة: ما تدلّ علی الاقتصار بالرجم و نفی الجلد عن المحصن و المحصنة مطلقاً، و هی أخبار کثیرة:

منها: صحیحة أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

الرجم حدّ اللّه الأکبر و الجلد حدّ اللّه الأصغر، فإذا زنی الرجل المحصن رجم و لم یجلد «۱»

، و الظاهر: أنّ تفریع الجملة الأخیرة إنّما هو علی مضمون الجملة الأُولی و أنّ الرجم حدّ اللّه الأکبر؛ و حینئذٍ فلا اختصاص لنفی الجلد بالرجل بل یعمّ المحصنة، و یصیر إطلاقه للشیخ و النصَف و الشابّ قویاً.

و منها: موثّقة أبی العبّاس عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

رجم رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) و لم یجلد.

الحدیث «۴»، و هی کالصریحة فی نفی الإیجاب الکلّی بالجمع بین الجلد و الرجم، و إن کان إطلاقها محلّ کلام؛ لاحتمال أن یکون

---

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۶۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱، الحدیث ۷.

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۶۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱، الحدیث ۱.

(۴) وسائل الشیعة ۲۸: ۶۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱، الحدیث ۵.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۰۷

...

هو (علیه السّلام) بصدد نقل أنّه قد وقع و اتّفق عنه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) أن یرجم و لا یجلد، فی قبال الإیجاب الکلّی بالجمع بینهما؛ فلا ینافی أن یکون هو (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) قد جمع بینهما فی بعض الموارد. و بالجملة: فالمتیقّن منها سالبة جزئیة لا کلّیة، فلا إطلاق فیها.

و منها: موثّقة سماعة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

الحرّ و الحرّة إذا زنیا جلد کلّ واحد منهما مائة جلدة، فأمّا المحصن و المحصنة فعلیهما الرجم «۱»

؛ فإنّ تخصیص المحصن و المحصنة بالذکر و استثناءهما عمّا سبقهما و الاقتصار فیهما علی مجرّد الرجم، فیه دلالة واضحة علی أنّه لا یزاد علیه الجلد أیضاً، و حینئذٍ فهی مطلقة تشمل الشابّ و الشیخ و النصَف.

و منها: صحیحة محمّد بن قیس عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

قضی أمیر المؤمنین (علیه السّلام) فی الشیخ و الشیخة أن یجلدا مائة، و قضی للمحصن الرجم، و قضی فی البکر و البکرة إذا زنیا جلد

مائة و نفی سنة فی غیر مصرهما.

الحدیث «۲»؛ فإنّ تخصیص کلّ من صاحبی العناوین المذکورة بحدّ فیه دلالة واضحة علی أنّه لا یجمع فی المحصن بین الجلد و الرجم، بل یقتصر فیه علی ما اقتصر فیه علیه من الرجم، و هو مطلق من حیث الشیخوخة و عدمها.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۶۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱، الحدیث ۳.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۶۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۰۸

...

و منها: موثّقة أبی العبّاس عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) الواردة فی رجل أقرّ عند النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) أربع مرّات بالزنا، ففیها

فأقرّ علی نفسه الرابعة، فأمر به رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) أن یرجم.

الحدیث «۱»؛ فقد أمر هو (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) برجمه لا بجلده ثمّ رجمه، فیعلم من إطلاقه أنّه لا یجمع بین الجلد و الرجم فی زنا المحصن مطلقاً.

و منها: غیر ذلک ممّا هو مذکور فی الباب الأوّل من أبواب حدّ الزنا من «الوسائل» و الباب الثامن و غیرهما، فراجع.

الطائفة الثالثة: ما یدلّ علی التفصیل بین الشیخ و غیره بالجمع فی الأوّل و الرجم فقط فی الثانی؛ و هی ما رواه الصدوق فی «الفقیه» عن إبراهیم بن هاشم عن محمّد بن حفص عن عبد اللّه یعنی ابن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

إذا زنی الشیخ و العجوز جلدا ثمّ رجما عقوبة لهما، و إذا زنی النَّصَف من الرجال رجم و لم یجلد إذا کان قد أحصن، و إذا زنی الشابّ الحدث جلد مائة و نفی سنة من مصره «۲»

، و لیس فی السند سوی محمّد بن حفص، و یظهر من «جامع الرواة» أنّ محمّد بن حفص الذی یروی عنه إبراهیم بن هاشم هو العمری الثقة وکیل الناحیة المقدّسة، و بعد تصریح الصدوق بأنّ المراد بعبد اللّه هو ابن سنان لا یصغی إلی ما عن

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۰۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۵، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۶۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱، الحدیث ۱۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۰۹

...

المجلسی فی «روضة المتّقین» من أنّ المظنون أنّه ابن طلحة، بقرینة ما رواه عن کتاب محمّد بن أحمد بن یحیی.

و کیف کان: فإن ظهر أنّ سند الحدیث معتبر و قد تضمّن أنّ النَّصَف من الرجال و هو ما بین الشابّ و الشیخ إذا زنی و کان قد أحصن رجم و لم یجلد، و أنّ الشیخ و الشیخة یجلدان أوّلًا ثمّ یرجمان، و هو و إن کان غیر مقیّد فیهما بخصوص من أحصن إلّا أنّه لا ریب فی شموله للمحصن منهما أیضاً، فحاصل الحدیث رجم الشیخ و الشیخة بعد جلدهما إذا کانا محصنین، و الاقتصار علی مجرّد الرجم إذا کان الزانی نَصَفاً.

و من المعلوم: أنّ هذا التفصیل إنّما هو لمکان کسر الشهوة عن الشیخ دون النَّصَف، فیدلّ الحدیث بلا إشکال علی عدم جلد الشابّ

المحصن قبل الرجم لو کان علیه رجم. و من الواضح إلغاء الخصوصیة عن الرجل خصوصاً إذا کان هذا التخفیف فی النَّصَف بمقتضی أقلّیة سنّه و قوّة شهوته و وجود هذا المعنی فی النساء أیضاً. و حینئذٍ: فلا محالة یخرج عن إطلاق الطائفة الأُولی النَّصَف و الشابّ و یبقی فیها خصوص الشیخ و الشیخة المحصنین، کما أنّه یخرج عن إطلاق الطائفة الثانیة الشیخ و الشیخة فإنّه قد تضمّن هذا الحدیث المعتبر جلدهما أوّلًا ثمّ الرجم، فهذا الحدیث شاهد جمع بین إطلاق الطائفتین، هذا.

و مثل هذا الحدیث المعتبر روایة عبد اللّه بن طلحة «۱»، فراجع.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۶۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱، الحدیث ۱۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۱۰

...

اللهمّ إلّا أن یقال: إنّ هذه المعتبرة و إن خصّصت حکم الرجم بالنَّصَف المحصن إلّا أنّ حکم الجمع بین الجلد و الرجم فیها بالنسبة إلی الشیخ و الشیخة مطلق یشمل المحصن منهما و غیر المحصن، فتکون من هذه الجهة نظیر صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

فی الشیخ و الشیخة جلد مائة و الرجم، و البکر و البکرة جلد مائة و نفی سنة «۱».

حیث حکم بالجمع فیهما بین الجلد و الرجم و أُطلق من حیث الإحصان و عدمه؛ فیکون النسبة بینها و بین الطائفة الثانیة العموم من وجه، و لا جمع عقلائی بینهما فی مادّة اجتماعهما أعنی الشیخ و الشیخة المحصنین فلا تصلح المعتبرة أن تکون مخصّصة للطائفة الثانیة بغیر الشیخ و الشیخة، و حینئذٍ فیبقی التعارض بین الطائفة الأُولی الدالّة علی الجمع و الثانیة الحاکمة بخصوص الرجم فقط علی حالها.

لا یقال: إنّ الطائفة الأُولی بعد تخصیصها فی غیر الشیخ و الشیخة تختصّ بهما و ینقلب النسبة بینها و بین الطائفة الثانیة بالخاصّ و العامّ المطلقین، فتخصّص بها الطائفة الثانیة و تختصّ بغیر الشیخ و الشیخة.

فإنّه یقال: قد تحقّق فی محلّه أنّ المعتبر هو النسبة المتحقّقة بین المتعارضین بنفسهما، و لا اعتبار فی الجمع العرفی بانقلاب النسبة الأوّلیة، فهنا النسبة هی السلب و الإیجاب کلّیاً علی موضوع واحد، فیتعارضان و لا جمع عقلائی بینهما.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۶۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱، الحدیث ۹.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۱۱

...

و منه تعرف ضعف ما أفاده فی المقام صاحب «مبانی التکملة».

و الحقّ أن یقال: إنّ الطائفتین و إن تعارضتا إلّا أنّ الاولی منهما موافقة لعمل المشهور من أصحابنا و الثانیة منهما موافقة لفتوی جمیع فقهاء العامّة إلّا داود منهم کما نقله فی «الخلاف» فی (المسألة ۲) من کتاب الحدود فیکون الترجیح علی أیّ حال للطائفة الأُولی، فتسقط الثانیة بالتعارض و تبقی الأُولی حجّة، و تخصّص بمعتبرة ابن سنان فی غیر الشیخ و الشیخة، فتختصّ بخصوص الشیخ و الشیخة؛ فلذلک کان الأقرب فی غیرهما هو الرجم فقط، و اللّه العالم.

إن قلت: لا دلیل حینئذٍ علی رجم الشابّ المحصن أصلًا؛ إذ المعتبرة دلّت علی رجم النَّصَف من الرجال فقط، و الطائفة الثانیة قد

سقطت عن الحجّیة بالمرّة، و الطائفة الاولی قد اختصّت بالشیخ و الشیخة و لا دلیل سواها.

قلت: إنّ کلتا الطائفتین متّفقتان علی رجم الزانی المحصن شابّاً کان أو شیخاً و إنّما تعارضتا فی حیثیة الاقتصار علی الرجم و إن یزاد علیه الجلد، فهما یکونان حجّة فی ثبوت الرجم و إنّما یتعارض المرجوح بالتعارض بالنسبة إلی نفی الجلد.

و بالجملة: فالطائفة الثانیة حجّة علی ثبوت أصل الرجم فی الشابّ أیضاً، و اللّه العالم بحقائق أحکامه.

ثمّ إنّ هذا کلّه مبنی علی اعتبار سند روایة عبد اللّه بن سنان، و إلّا کانت معارضة الطائفتین کما عرفت باقیة، و الترجیح مع الطائفة الأُولی الدالّة علی الجمع لموافقتها للمشهور و مخالفتها لمشهور العامّة.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۱۲

[مسألة ۲ لو زنی البالغ العاقل المحصن بغیر البالغة أو بالمجنونة]

مسألة ۲ لو زنی البالغ العاقل المحصن بغیر البالغة أو بالمجنونة فهل علیه الرجم، أم الحدّ دون الرجم؟ وجهان، لا یبعد ثبوت الرجم علیه. و لو زنی المجنون بالعاقلة البالغة مع کونها مطاوعة فعلیها الحدّ کاملة من رجم (۱۳) أو جلد، و لیس علی المجنون حدّ علی الأقوی.

بل و موافقتها لظاهر الکتاب أعنی إطلاق قوله تعالی الزّانِیَةُ وَ الزّانِی فَاجْلِدُوا کُلَّ واحِدٍ مِنْهُما مِائَةَ جَلْدَةٍ فیکون اللازم الأخذ بها و الفتوی بالجمع فی جمیع الموارد.

(۱۳) حاصل کلامه دام ظلّه عدم تأثیر جنون الطرف الآخر فی تخفیف حدّ العاقل أو العاقلة إذا زنی و کان محصناً، و عدم تأثیر صغر الزانیة و عدم بلوغها فی تخفیف حدّ البالغ الزانی بها. نعم إذا کان الزانیة بالغة و الزانی بها غیر بالغ فلا رجم علیها و إن کانت محصنة، کما یستفاد ممّا أفاده فی ذیل القسم الثالث.

أقول: أمّا إذا کان بالطرف المقابل جنون فإن کان الزانی عاقلًا و الزانیة مجنونة فعن «النهایة»: أنّه لیس علی الزانی رجم و إن کان محصناً، و تبعه ابن البرّاج و جعله ابن إدریس روایة کما فی «المختلف» و صریح المحکی من عبارة أبی الصلاح فی «المختلف» و ظاهر عبارة ابن الجنید أنّ علیه الرجم.

و اختار العلّامة فی «المختلف» قول الشیخ فی «النهایة»، بل فی «الریاض» أنّ ثانی الشهیدین ادّعی علیه الشهرة.

و أمّا إذا کان الزانیة عاقلة و الزانی مجنوناً ففی «الریاض» أنّه لا خلاف

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۱۳

...

ظاهراً فی وجوب الحدّ الکامل علی الزانیة، إلّا عن ابن سعید حیث نفی الرجم عنها.

و أمّا إن کان الطرف المقابل غیر بالغ ففی «المختلف» عن «نهایة» الشیخ: أنّه لا رجم علی الرجل الزانی بالصبیة غیر البالغة، و لا علی المرأة الزانیة بالغلام غیر البالغ و إن اتّصف کلّ من الرجل و المرأة بالإحصان، و تبعه ابن البرّاج و هو قول الصدوق، و اختاره العلّامة نفسه فی «المختلف»، و ظاهر العبارة المحکیة عن المفید وجوب إقامة الحدّ علی الرجل و المرأة المذکورین بلا تفصیل بین الرجم و الجلد، و صریح العبارة التی حکی فی «المختلف» عن أبی الصلاح وجوب الرجم علیهما إذا کانا محصنین، و اختاره الحلّی علی ما حکی فی «سرائره»، و فی «الریاض» أنّ کلّ من قال بنفی الرجم عن المرأة المحصنة إذا زنی بها الصبی قال بنفیه عن الرجل المحصن إذا زنی بصبیة، هذا.

أقول: إنّ مقتضی عمومات الأدلّة أنّ ملاک الرجم أن یکون من یوجب علیه الحدّ متّصفاً بالإحصان، و هی مطلقة من ناحیة الطرف المقابل؛ فمقتضاه ثبوت الرجم علی الرجل المحصن العاقل و إن زنی بصبیة أو مجنونة، و علی المرأة المحصنة العاقلة و إن زنی بها مجنون أو صبی، و یجب الأخذ بها ما لم یقم دلیل علی خلافها.

و لا دلیل علی الخلاف إلّا فی محصنة زنی بها صبی؛ ففی صحیحة أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی غلام صغیر لم یدرک ابن عشر سنین زنی بامرأة، قال

یجلد الغلام دون الحدّ، و تجلد المرأة الحدّ کاملًا

، قیل: فإن کانت محصنة؟ قال

لا ترجم؛ لأنّ الذی نکحها لیس بمدرک، و لو کان

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۱۴

[الثالث: الجلد خاصّة]

الثالث: الجلد خاصّة، و هو ثابت علی الزانی غیر المحصن إذا لم یملک؛ أی لم یزوّج (۱۴)

مدرکاً رجمت «۱»

، و دلالتها علی عدم رجم المحصنة إذا کان الزانی بها غیر بالغ واضحة، فیؤخذ بها فی موردها و بالعمومات فی سائر الموارد، کما فعله الماتن دام ظلّه العالی.

و أمّا ما عرفته من «الریاض» من عدم القول بالفصل بین عدم بلوغ الزانی و الزانیة فإمّا أن یقال بنفی الرجم فی کلیهما أو بالرجم فی کلیهما.

ففیه أوّلًا: أنّه لا بأس بالخروج عنه إذا لم یبلغ حدّ الکشف عن عدم الفصل واقعاً. و ثانیاً: أنّ ظاهر العبارة المحکیة فی «المختلف» عن ابن الجنید أنّه قائل بالفصل حیث قال: و إذا کان أحد المشهود علیهما غیر بالغ رجم الرجل إن کان محصناً، انتهی؛ یعنی و لا یرجم المرأة إن کانت محصنة، و هو ما أردناه.

(۱۴) وفاقاً للشیخ فی «النهایة» و لأبی المکارم فی «الغنیة» و لسلّار فی «المراسم» و لابن حمزة فی «الوسیلة» و لما عن یحیی بن سعید فی «الجامع» و لظاهر «المقنع» و اختاره العلّامة فی «المختلف» و قد حکی القول به عن جمع آخر، و خلافاً للشیخ فی «الخلاف» و لکلّ من فسّر البکر بکلّ من کان غیر محصن، کما عن «المبسوط» و «السرائر» و ظاهر ابن أبی عقیل و ابن الجنید

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۸۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۹، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۱۵

...

و الحلبی، و نسب هذا التفسیر فی «المسالک» إلی أکثر المتأخّرین.

و قد جعل المحقّق فی «الشرائع» مبنی الخلاف اختلافهم فی تفسیر البکر؛ فمن فسّره بمن أملک و لم یدخل اختار الجلد خاصّة هنا، و من فسّره بمطلق غیر المحصن اختار الجلد و الجزّ و التغریب، قال فی «الشرائع»: و أمّا الجلد و التغریب فیجبان علی الذکر الحرّ غیر

المحصن یجلد مائة و یجزّ رأسه و یغرّب عن مصره عاما مملکاً کان أو غیر مملک و قیل: یختصّ التغریب بمن أملک و لم یدخل، و هو مبنی علی أنّ البکر ما هو؟ و الأشبه أنّه عبارة عن غیر المحصن و إن لم یکن مُملِکاً، أمّا المرأة فعلیها الجلد مائة و لا تغریب علیها و لا جزّ، انتهی. و هو ظاهره (قدّس سرّه) فی «المختصر النافع» و قد قرّروه علی هذا التفریع الشرّاح فی «المسالک» و «الریاض» و «الجواهر». و لکنّ الذی یظهر بالرجوع إلی أخبار الباب: أنّ هذا الابتناء غیر صحیح، فارتقب.

و کیف کان: فلا ریب فی ثبوت الجلد علی الزانی غیر المحصن مُملِکاً کان أو غیر مُملِک کما یدلّ علیه إطلاق الآیة المبارکة و الأخبار الکثیرة التی یأتی بعضها، و إنّما الکلام فی ثبوت التغریب علیه زائداً عن الجلد:

ففی موثّقة سماعة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام)

الحرّ و الحرّة إذا زنیا جلد کلّ واحد منهما مائة جلدة، فأمّا المحصن و المحصنة فعلیهما الرجم «۱»

، فاقتصاره (علیه السّلام) فی الحدّ علی خصوص المائة جلدة یدلّ علی انتفاء کلّ تعذیب سواه.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۶۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱، الحدیث ۳.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۱۶

...

و نحوها أخبار أُخر واردة فی موارد خاصّة اقتصرت علی خصوص الجلد، فراجع الباب ۳ و ۴ من أبواب حدّ الزنا من «الوسائل» و غیرهما.

و أمّا خبر زرارة عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

الذی لم یحصن یجلد مائة جلدة و لا ینفی.

الحدیث «۱»، فلا حجّة فیه فإنّه قد رواه فی «الوافی» «ینفی» بالإثبات، فیتعارض النقلان؛ فلا حجّة فی أحدهما بالخصوص، مضافاً إلی أنّه ضعیف السند بموسی بن بکر.

و فی قبال هذه الأخبار طائفتان من الأخبار یدلّان علی ضمّ التغریب إلی الجلد أیضاً:

فالطائفة الأُولی: تدلّ علی ضمّه فی کلّ زانٍ محدود بالجلد؛ ففی معتبر مثنی الحنّاط عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن الزانی إذا جلد الحدّ، قال

ینفی من الأرض إلی بلدة یکون فیها سنة «۲»

، فموضوع السؤال کما تری مطلق الزانی المحدود بالجلد و قد حکم بنفیه سنة إلی بلدة اخری، و ظاهره وجوب النفی أیضاً، کما لا یخفی.

و فی موثّقة سماعة قال أبو عبد اللّه (علیه السّلام)

إذا زنی الرجل ینبغی (فلیس ینبغی خ. یه) للإمام أن ینفیه من الأرض التی جلد فیها إلی غیرها، فإنّما (و إنّما خ. یه) علی الإمام أن یخرجه من المصر الذی جلد فیه «۳»

؛ فإنّ

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۶۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱، الحدیث ۷.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۲۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲۴، الحدیث ۴.

(۳) الفقیه ۴: ۱۷/ ۲۹، وسائل الشیعة ۲۸: ۱۲۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲۴، الحدیث ۳.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۱۷

...

قوله (علیه السّلام) فی ذیلها

فإنّما (أو و إنّما) علی الإمام أن یخرجه من المصر الذی جلد فیه

ظاهر فی وجوب ذلک علی الإمام، و لا ینافیه قوله فی صدره «ینبغی» فإنّ الانبغاء هو المطلوبیة المجتمعة مع الوجوب و الندب.

و أمّا اختلاف النسخ بالنفی و الإثبات فلا یوجب الإجمال؛ فإنّه بناءً علی نسخة «الفقیه» «فلیس ینبغی» یکون ظاهره أنّه لیس ینبغی للإمام أن یرسل المحدود إلی مصر آخر، فیکون بها سنة مثلًا و إنّما اللازم علیه هو مجرّد إخراجه من المصر الذی جلد فیه، و بعده یکون المجلود مختاراً فی المقام فی أیّ بلد شاء. و أمّا علی نسخة الإثبات فالظاهر أنّ ذیلها یکون کالتأکید و التفسیر لصدرها و یبیّن أنّ ما علی الإمام فإنّما هو مجرّد إخراجه من المصر الذی جلد فیه، و إلّا فنفیه إلی أرض أُخری یکون من مصادیق ذلک الکلّی الواجب.

و فی معتبر عبد اللّه بن سنان و خبر عبد اللّه بن طلحة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی حدیث

و إذا زنی الشابّ الحدث السنّ جلد و نفی سنة من مصره «۱»

، فتراه أوجب علی الشابّ المجلود أن ینفی سنة أیضاً.

و هنا أخبار أُخر تدلّ علی ثبوت النفی علی مطلق الزانی المجلود، و إن کان فی دلالتها علی الوجوب نظر، فراجع «الوسائل»، الباب ۲۴ من أبواب حدّ الزنا.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۶۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱، الحدیث ۱۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۱۸

...

فالحاصل: أنّ هذه الطائفة من الأخبار دلّت علی وجوب ضمّ النفی إلی الجلد فی کلّ من حکم علیه بالجلد، و من المعلوم أقوائیة ظهورها من مفهوم موثّقة سماعة الماضیة، فیکون هذه الطائفة قرینة علی أنّ المراد من الموثّقة أنّ الجلد إنّما یکون فی غیر المحصن، و إلّا فالمحصن محکوم بالرجم؛ فلا ینافی ضمّ التغریب أیضاً إلی الجلد.

الطائفة الثانیة: ما تدلّ علی ضمّه إلی الجلد فی خصوص البکر و البکرة:

منها: صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

فی الشیخ و الشیخة جلد مائة و الرجم، و البکر و البکرة جلد مائة و نفی سنة «۱».

و منها: صحیحة عبد الرحمن بن الحجّاج عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

کان علی (علیه السّلام) یضرب الشیخ و الشیخة مائة و یرجمهما، و یرجم المحصن و المحصنة، و یجلد البکر و البکرة و ینفیهما سنة «۲».

و منها: صحیحة محمّد بن قیس عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

قضی أمیر المؤمنین (علیه السّلام) فی الشیخ و الشیخة أن یجلدا مائة، و قضی للمحصن الرجم، و قضی فی البکر و البکرة إذا زنیا جلد

مائة و نفی سنة فی غیر مصرهما، و هما اللذان قد أملکا و لم یدخل بها «۳»

، و دلالة الصحاح الثلاث علی

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۶۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱، الحدیث ۹.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۶۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱، الحدیث ۱۲.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۶۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۱۹

...

وجوب ضمّ التغریب سنة إلی الجلد فی البکر واضحة، کما أنّ الصحیحة الثالثة قد فسّرت البکر و البکرة بمن أُملک و لم یدخل بها. و سندها معتبر، و دلالتها فی التفسیر واضحة؛ فهی علی التفسیر حجّة، إلّا أنّه لا دلالة فیها لتخصیص التغریب بخصوص البکر؛ فإنّه لا وجه لها إلّا توهّم أنّ التعرّض فیها لخصوص البکر یدلّ بالمفهوم علی نفیه عن غیره، لکنّه مرفوع بأنّ التعرّض لخصوص موضوع لا یدلّ علی نفیه إلّا بمفهوم اللقب، و قد تقرّر فی محلّه أن لا مفهوم له؛ لا سیّما و یحتمل قویاً أن یکون التعرّض لخصوصه إنّما هو بملاحظة ذکر حکم المحصن أو المحکوم بالرجم فی جمیع الصحاح الثلاثة؛ فلذلک تعرّض لحکم المتزوّج الذی لم یدخل بأهله دفعاً لتوهّم مساواته للمحصن فی الحکم؛ لتساویهما فی المتزوّجیة.

ثمّ إنّ هنا أخباراً أُخر دالّة علی هذا الانضمام فی البکر بالمعنی المذکور، لکن لا بعنوان البکر بل بعنوان آخر؛ ففی خبر زرارة عن الباقر (علیه السّلام) فی حدیث

و الذی قد أملک و لم یدخل بها یجلد مائة و ینفی «۱»

، و فی خبره الآخر عنه (علیه السّلام)

المحصن یرجم، و الذی قد أملک و لم یدخل بها فجلد مائة و نفی سنة «۲»

، إلی غیر ذلک ممّا یأتی إن شاء اللّه تعالی ذیل القسم الخامس.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۶۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱، الحدیث ۷.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۶۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱، الحدیث ۶.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۲۰

...

فقد تلخّص ممّا ذکرنا أوّلًا: أنّ حکم نفی السنة غیر مختصّ بمن یصدق علیه عنوان البکر، بل هو جارٍ فی کلّ زانٍ محکوم علیه بالجلد.

و ثانیاً: أنّ الصحیح فی تفسیر البکر: أنّه الذی قد أملک و لم یدخل بها، کما صرّحت به صحیحة محمّد بن قیس، و مع هذه الصراحة فلا یلتفت إلی الإشعار المستفاد من موثّقة السکونی عن الصادق عن آبائه (علیهم السّلام)

أنّ محمّد بن أبی بکر کتب إلی علی (علیه السّلام) فی الرجل زنی بالمرأة الیهودیة و النصرانیة، فکتب (علیه السّلام) إلیه: إن کان محصناً فارجمه، و إن کان بکراً فاجلده مائة جلدة، ثمّ انفه، و أمّا الیهودیة فابعث بها إلی أهل ملّتها فلیقضوا فیها ما أحبّوا «۱».

وجه الاستشعار: أنّ مورد سؤاله مطلق الرجل الشامل لجميع أقسام الرجال من المحصن و البكر و غير المتزوّج، و قد ذكر فى الجواب عنوان المحصن و البكر.

و ظاهره أنّه أجاب به عن جميع مورد سؤاله؛ فجميع مورد السؤال داخل فى أحد العنوانين، و حيث إنّ غير المتزوّج لا يدخل فى المحصن المحكوم بالرجم بلا إشكال فلا محالة يكون داخلًا فى عنوان البكر، و هو و إن كان إشعاراً قوياً إلّا أنّه لا يقاوم التفسير الصريح المذكور فى الصحيحة، و لا محالة لم يتعرّض الموثّقة لحكم الشقّ الثالث أعنى من لم يتزوّج بعد و الأمر سهل.

---

(۱) وسائل الشيعة ۲۸: ۸۰، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۸، الحديث ۵.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۲۱

و على المرأة العاقلة البالغة إذا زنى بها طفل؛ كانت محصنة أو لا (۱۵)، و على المرأة غير المحصنة إذا زنت (۱۶).

[الرابع: الجلد و الرجم معاً]

الرابع: الجلد و الرجم معاً، و هما حدّ الشيخ و الشيخة إذا كانا محصنين (۱۷)، فيجلدان أوّلًا ثمّ يرجمان.

---

(۱۵) قد مرّ نقل الأقوال فيها و ذكر الدليل عليها ذيل المسألة الثانية، فتذكّر.

(۱۶) بعد ما كان قوام الإحصان بالتزوّج و الدخول، فغير المحصنة شاملة لمن لم يتزوّج بعد و لمن تزوّجت و لم يدخل بها؛ فهى شاملة للبكرة أيضاً، و قد مرّت الصحاح الثلاث الدالّة بالوضوح على أنّ فى البكرة أيضاً إذا زنت جلد مائة و نفى سنة، إلّا أنّه لم يقل بتغريبها أحد سوى ابن أبى عقيل و ابن الجنيد على ما حكى، و إلّا فقد حكى عن المشهور: أنّه لا تغريب عليها، بل ادّعى عليه الإجماع فى «الخلاف» و «الغنية» و حكى الإجماع عن ظاهر «المبسوط» أيضاً، فهذه الصحاح المروية فى الكتب الأربعة كانت بين أيدى أصحابنا، و دلالتها على وجوب نفى المرأة أيضاً كالرجل واضحة، و مع ذلك فلم يفتوا بمضمونها؛ فهو كاشف عن إعراضهم عنها، و إعراض المشهور فى مثلها يسقط الخبر عن الحجّية، كما تقرّر فى محلّه؛ و حينئذٍ فليس عليها سوى الضرب مائة جلدة، الذى يدلّ عليه إطلاق الآية و الأخبار، و اللّه العالم.

(۱۷) ادّعى عليه الإجماع فى «الغنية»، و قال فى «الرياض»: و يجمع للشيخ و الشيخة مع الإحصان بين الحدّ أى الجلد و الرجم

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۲۲

...

إجماعاً كما هنا و فى كلام جماعة، انتهى. و لم ينقل فيه خلاف عن أحد.

و الأخبار الواردة فيهما طوائف ثلاث: الاولى: ما تدلّ على جلدهما و رجمهما مطلقاً؛ ففى صحيح الحلبى المروى فى «الفقيه» و «التهذيبين» عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال

فى الشيخ و الشيخة جلد مائة و الرجم، و البكر و البكرة جلد مائة و نفى سنة «۱».

و فى صحيح عبد الرحمن بن الحجّاج عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال

كان على (عليه السّلام) يضرب الشيخ و الشيخة مائة و يرجمهما، و يرجم المحصن و المحصنة، و يجلد البكر و البكرة و ينفيهما سنة «۲».

و فی صحیح عبد اللّه بن سنان و خبر عبد اللّه بن طلحة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

إذا زنی الشیخ و العجوز جلدا ثمّ رجما عقوبة لهما، و إذا زنی النَّصَف من الرجال رجم و لم یجلد إذا کان قد أحصن، و إذا زنی الشابّ الحدث السنّ جلد و نفی سنة من مصره «۳».

فهذه الأخبار المعتبرة تدلّ علی الجمع فی الشیخ و الشیخة بین الجلد و الرجم، و لم یفصّل فیهما بین المحصن و غیره، بل إطلاقها شامل لغیر المحصن أیضاً، و تدلّ علی أنّ عنوان الشیخوخة کعنوان الزنا بذات محرم مثلًا له

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۶۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱، الحدیث ۹.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۶۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱، الحدیث ۱۲.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۶۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱، الحدیث ۱۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۲۳

...

موضوعیة و موجب لجریان الجلد و الرجم علیه. و هذا الظهور الإطلاقی قوی فی صحیح عبد الرحمن؛ فإنّ ذکر المحصن و المحصنة بعد عنوان الشیخ و الشیخة یوجب قوّة ظهوره فی أنّ الموجب للجمع هو زنا الشیخ و الشیخة لا حیثیة الإحصان.

الطائفة الثانیة: ما تدلّ علی رجمهما مطلقاً أیضاً، و هی صحیحة عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

الرجم فی القرآن قول اللّه عزّ و جلّ إذا زنی الشیخ و الشیخة فارجموهما البتّة فإنّهما قضیا الشهوة «۱».

و صحیحة سلیمان بن خالد قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): فی القرآن رجم؟ قال

نعم

، قلت: کیف؟ قال

الشیخ و الشیخة فارجموهما البتّة فإنّهما قضیا الشهوة «۲».

فهما مع قطع النظر عن دلالتهما علی وقوع النسخ فی کتاب اللّه و عن تعارضهما فی بیان هذه الآیة المنسوخة تدلّان بالإطلاق علی وجوب الرجم علی الشیخ و الشیخة؛ سواء کانا محصنین أم لا. و التعلیل بقوله

فإنّهما قضیا الشهوة

مؤیّد لهذا الإطلاق و مشیر إلی أنّهما لمّا مضی عنهما زمان فوران الشهوة فتوجّههما مع ذلک إلی الزنا کاشف عن کمال عدم اعتنائهما بأحکام اللّه؛ فلذلک وجب رجمهما، و هذا المعنی یؤکّد إطلاقه؛ لوجود العلّة فی کلتا صورتی الإحصان و عدمه.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۶۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱، الحدیث ۴.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۶۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱، الحدیث ۱۸.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۲۴

...

فلو کنّا و هاتین الطائفتین لأمکن الجمع بینهما بأنّ مفاد الطائفة الثانیة إنّما هو خصوص وجوب الرجم فلا ینافی أن یجب قبله الجلد أیضاً، کما دلّت علیه الطائفة الأُولی، و لا أقلّ من أنّها محمولة علیه فی مقام الجمع.

الطائفة الثالثة: صحیحة محمّد بن قیس عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

قضی أمیر المؤمنین (علیه السّلام) فی الشیخ و الشیخة أن یجلدا مائة، و قضی للمحصن الرجم، و قضی فی البکر و البکرة إذا زنیا جلد مائة و نفی سنة فی غیر مصرهما، و هما اللذان قد أملکا و لم یدخل بها «۱»

، فإطلاقها أیضاً یدلّ علی أنّ الشیخ و الشیخة إذا زنیا یجب علیهما جلد مائة فقط؛ سواء کانا محصنین أم لا، فیکون الشیخ أو الشیخة عنواناً مخفّفاً للحدّ لضعف قواهما، کما أنّ المحصن عنوان آخر قباله موجب للرجم فی غیر الشیخ أو الشیخة.

اللهمّ إلّا أن یقال: تذییل ذاک الصدر بحکم المحصن قرینة علی اختصاص حکم الجلد بما إذا لم یکن فی البین عنوان الإحصان الموجب للرجم، فالشیخ و الشیخة غیر المحصنین علیهما مائة جلدة، و أمّا إذا اتّصفا بالإحصان فنفس الإحصان یوجب الرجم، و لا ینافی أن یجتمع مع الجلد الذی وجب للشیخوخة، فتدبّر.

فالحاصل: أنّ ظاهر الصحیحة بقرینة ما ذکر فی المحصن أنّ حدّ المائة جلده فی غیر المحصن من الشیخ و الشیخة، و حینئذٍ فبها یخصّص إطلاق الطائفتین السابقتین.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۶۱، کتاب الحدود، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۲۵

[الخامس: الجلد و التغریب و الجزّ]

اشارة

الخامس: الجلد و التغریب و الجزّ، و هی حدّ البکر، و هو الذی تزوّج و لم یدخل بها علی الأقرب (۱۸).

إن قلت: مثل هذه القرینة موجود فی صحیحة عبد الرحمن بن الحجّاج، و لازمها أنّ حدّ المائة و الرجم مختصّ بغیر المحصن منهما، و یقع التعارض بینها و هذه الصحیحة.

قلت: إنّ تناسب الحکم و الموضوع یمنع عن انعقاد هذا الظهور فی صحیحة عبد الرحمن، کیف و لازمه أخفّیة حدّ المحصن من غیر المحصن فی الشیخ و الشیخة! و هو ممّا لا یقبله ذهن أحد؛ إذ الإحصان من العوامل المشدّدة لا المخفّفة، بخلافه فی صحیحة ابن قیس کما عرفت، هذا. مضافاً إلی أنّ المذکور فی کلام الأصحاب أنّ غیر المحصن منهما یکون حدّه الجلد فقط، و لم یقل بالجمع مع عدم الإحصان أحد من الفقهاء (قدّس سرّهم)، فلو کان للأخبار المذکورة إطلاق فقد أعرض عنه الأصحاب و لا حجّة فیه، فتأمّل. و کیف کان: فالأظهر ما ذکره الماتن دام ظلّه و اللّه العالم.

(۱۸) قد مرّ ذکر الدلیل علی وجوب الجلد و التغریب فی البکر ذیل البحث عن القسم الثالث، بل عرفت أنّ الأظهر ثبوتهما فی مطلق الزانی المحکوم بالجلد، فتذکّر.

و أمّا الجزّ فتدلّ علی وجوبه فی البکر بالمعنی المذکور فی المتن صحیحة علی بن جعفر عن أخیه موسی بن جعفر (علیهما السّلام) قال: سألته عن رجل تزوّج امرأة و لم یدخل بها فزنی، ما علیه؟ قال

یجلد الحدّ و یحلق رأسه و یفرّق

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۲۶

...

بینه و بین أهله و ینفی سنة «۱»

، و معتبرة حنان قال: سأل رجل أبا عبد اللّه (علیه السّلام) و أنا أسمع عن البکر یفجر و قد تزوّج ففجر قبل أن یدخل بأهله، فقال یضرب مائة و یجزّ شعره و ینفی من المصر حولًا و یفرّق بینه و بین أهله «۲»

، و الجزّ هو القطع. و دلالة الحدیثین علی وجوب الجزّ واضحة.

و ینبغی التنبّه هنا لأُمور:

أحدها: أنّ دلیل الجزّ کما تری خاصّ بالرجل، فلا یعمّ المرأة حتّی یحتاج فی نفیه عنها إلی مثل الإعراض المذکور فی نفیها، فیبقی أدلّة حرمة الإیذاء باقیة علی إطلاقها فیها بلا معارض.

و ثانیها: أنّا و إن قلنا بثبوت التغریب فی مطلق الزانی غیر المحصن کما عرفت إلّا أنّه لا وجه للحکم بجزّ رأس غیر المتزوّج الذی لم یدخل بأهله؛ و ذلک لانحصار دلیله فی هذین الخبرین، و هما مختصّان بالمتزوّج المذکور، و یبقی عمومات الحرمة فی غیره علی حاله. و منه تعرف عدم ابتناء نفی الجزّ عن غیره علی تفسیر البکر به، بل و لو فسّرناه بمطلق غیر المحصن لما کان إلی القول بثبوته فی مطلقه سبیل؛ لما عرفت من اختصاص دلیله بخصوص المتزوّج الذی لم یدخل بأهله، و یبقی غیره تحت عمومات الحرمة.

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۷۸، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۷، الحدیث ۸.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۷۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۷، الحدیث ۷.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۲۷

[مسألة ۳ الجزّ حلق الرأس]

مسألة ۳ الجزّ حلق الرأس (۱۹) و لا- یجوز حلق لحیته و لا- حلق حاجبه (۲۰). و الظاهر: لزوم حلق جمیع رأسه، و لا یکفی حلق شعر الناصیة (۲۱).

و ثالثها: أنّ الظاهر اختصاص حکم الجزّ بما إذا کانت زوجته عنده و کان الزوجیة دائمیة، فإن کانت الزوجیة انقطاعیة أو لم تکن عنده لحبس أو سفر فلا یحکم علیه بالجزّ؛ و ذلک أنّ ظاهر الأدلّة الواردة فی حدّ البکر أنّ مجازاته أخفّ ممّن له زوجة مدخول بها، و إذا کان المفروض عدم جریان حکم الجزّ بالنسبة إلی من دخل بزوجته لعدم کونها عنده أو لکونها متعة فعدم جریانه فی البکر فی الصورتین أولی قطعاً.

و منه تعرف عدم جریان حکم التغریب أیضاً فی الصورتین بناءً علی اختصاصه بالبکر و عدم جریانه فی مطلق غیر المحصن، کما هو مختار الماتن دام ظلّه و أمّا بناءً علی المشهور المنصور فکلّ زانٍ حدّه الجلد ینفی سنة أیضاً.

(۱۹) للتصریح به فی صحیحة علی بن جعفر، و هی قرینة علی أنّه المراد من جزّ الشعر المذکور فی معتبرة حنان، لو لم نقل بانصرافه بنفسه إلیه.

(۲۰) بلا- خلاف علی الظاهر، و یدلّ علیه أنّ إیراد أیّ عذاب کان علی الغیر ظلم و حرام، خرجنا منه فی حلق الرأس بالدلیل؛ فیبقی غیره تحت العموم.

(۲۱) خلافاً لظاهر «الوسیلة» و «المراسم» و لظاهر ما عن المفید

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۲۸

[مسألة ۴ حدّ النفی سنة من البلدة التی جلد فیها]

مسألة ۴ حدّ النفی سنة (۲۲) من البلدة التی جلد فیها (۲۳)،

علی ما فی «المختلف» فإنّ ظاهرهم وجوب جزّ الناصیة، و وفاقاً للشیخ فی «النهایة» حیث عبّر بجزّ الرأس. و الدلیل علیه: أنّ ظاهر قوله (علیه السّلام)

یحلق رأسه

حلق جمیع شعر رأسه، و معه لا یصغی إلی وجوه اعتباریة استحسانیة.

(۲۲) بلا خلاف، بل علیه دعوی الإجماع فی «الخلاف» و «الغنیة»؛ للتصریح به فی کثیر من الأخبار الواردة فی حدّ البکر أو مطلق من حدّه الجلد، کما مرّ. و لا ینافیه عدم التعرّض للمدّة فی أخبار أُخر؛ فإنّها لیست فی مقام بیان المدّة، و هذه الأخبار الکثیرة بیان لمدّته و قرینة للمراد منها.

(۲۳) قال فی «الغنیة»: و من الزناة من یجب علیه الجلد ثمّ النفی عاما إلی مصر آخر؛ و هو الرجل إذا کان بکراً بدلیل إجماع الطائفة، انتهی. و فی «النهایة»: یجب علیه الجلد مائة و نفی سنة عن مصره إلی مصر آخر، انتهی. و فی «الخلاف»: غرّب عاما، و فی «المراسم»: غرّب من المصر سنة، و فی «الوسیلة» ذکر النفی.

و کیف کان: فالمستفاد من العبارة اعتبار أُمور ثلاثة فی النفی:

أحدها: أن لا یبقی فی البلدة التی جلد فیها و إن کانت غیر وطنه؛ بمعنی أنّه لو ثبت زناه عند القاضی و جلد فی بلدة غیر وطنه فلا یجوز احتساب النفی من وطنه لکی یبقی فی هذه البلدة التی جلد بها سنة، بل یجب أن ینفی من هذه البلدة التی جلد بها. و یشهد له صحیح أبی بصیر قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الزانی إذا زنی أ ینفی؟ قال

نعم، من التی

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۲۹

و تعیین البلد مع الحاکم (۲۴).

جلد فیها إلی غیرها «۱»

؛ فإنّه و إن أمکن المناقشة فی دلالته علی وجوب النفی لاحتمال أن یراد به السؤال عن جوازه، و لا محالة لا یدلّ الجواب علی أکثر من الجواز إلّا أنّ أصل الوجوب معلوم لنا من سائر أخبار الباب کما عرفت. و حینئذٍ فظاهر هذه الصحیحة اعتبار أن ینفی و یخرج من البلدة التی جلد فیها. و نحوه قول الصادق (علیه السّلام) فی حدیث فی موثّقة سماعة الماضیة

فإنّما (أو و إنّما خ. یه) علی الإمام أن یخرجه من المصر الذی جلد فیه «۲»

، و قد مرّ بیان دلالته علی وجوب النفی ذیل القسم الثالث، و ظهوره فی اعتبار أن یخرج من المصر الذی جلد فیه واضح لا ینکر.

(۲۴) هذا هو الأمر الثانی الذی یدلّ العبارة علی اعتباره و حاصله: اعتبار أن یکون النفی إلی بلدة خاصّة بحیث یجبر المنفی علی الإقامة فیها سنة، و یکون أمر تعیین هذه البلدة بید الحاکم الذی یحکم و یقضی علیه بالنفی. و بعبارة اخری: أنّ هذا النفی إقامة إجباریة، لا تبعید و نفی محض.

و یدلّ علیه صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

النفی من بلدة

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۲۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲۴، الحدیث ۲.

(۲) الفقیه ۴: ۱۷/ ۲۹، وسائل الشیعة ۲۸: ۱۲۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲۴، الحدیث ۳.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۳۰

...

إلی بلدة

و قال

قد نفی علی (علیه السّلام) رجلین من الکوفة إلی البصرة «۱»

، و بیان دلالته: أنّ ظاهر صدره عامّ و شارح بالنسبة لجمیع الموارد التی حکم الشارع فیها بالنفی، و یدلّ علی اعتبار أن یکون النفی من بلدة هی مبدأ النفی إلی بلدة اخری، و یکون ذیله بمنزلة ذکر المثال و توضیح له بأنّ أمیر المؤمنین (علیه السّلام) قد نفی رجلین من بلدة الکوفة إلی بلدة البصرة.

و قد ذکر مثل الفقرتین فی ذیل صحیحة الحلبی علی نقل «الفقیه» عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

الشیخ و الشیخة جلد مائة و الرجم، و البکر و البکرة جلد مائة و نفی سنة، و النفی من بلد إلی بلد، و قد نفی أمیر المؤمنین (علیه السّلام) رجلین من الکوفة إلی البصرة «۶»

، هکذا رواه فی «الفقیه» «۲»، و فی «الوافی» عنه أیضاً «۳» و إن خلی نسخة «الوسائل» التی بیدی عن ذکر قوله

إلی البصرة «۴»

و بیان دلالتها قد ظهر ممّا مرّ.

و یدلّ علیه أیضاً معتبرة مثنّی الحنّاط عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن الزانی إذا جلد الحدّ؟ قال

ینفی من الأرض إلی بلدة یکون فیها

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۲۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲۴، الحدیث ۱.

(۶) وسائل الشیعة ۲۸: ۶۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱، الحدیث ۱۰.

(۲) الفقیه ۴: ۱۷/ ۱۱.

(۳) الوافی ۱۵: ۲۸۸/ ۴.

(۴) وسائل الشیعة ۱۸: ۳۴۸، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱، الحدیث ۱۰ (طبع المکتبة الإسلامیة).

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۳۱

...

سنة «۱»

، هکذا فی نسخة «الوسائل» عندی و نسخة «الکافی»، إلّا أنّ فی نسخة «التهذیب» و فی «الوافی» أیضاً عن «الکافی» و «التهذیب» هکذا

ینفی من الأرض التی یأتیه إلی بلدة یکون فیها سنة «۲»

، قال فی «الوافی»: بیان: فی «التهذیب»: من الأرض التی یأتیه؛ أی یأتی الزنا «۳»، انتهی. و کیف کان: فظاهرها اعتبار أن یکون النفی

إلی بلدة اخری.

فظاهر هـذه الأخبار الثلاثـة اشتراط أن ینفی إلی بلـدة اخری، و ظاهرها أنّ أمر تعیین هذه البلدة إلی من إلیه الحکم. و یشـهد له ما فی ذیل صحیحة الحلبی

و قد نفی أمیر المؤمنین (علیه السّلام) رجلین من الکوفة إلی البصرة.

و فی قبال هذه الأخبار موثّقة سماعة الماضیة؛ إذ قد عرفت أنّ ظاهر قوله (علیه السّلام)

فإنّما (و إنّما) علی الإمام أن یخرجه من المصر الذی جلد فیه

أنّ الواجب علی الإمام مجرّد أن یخرج الزانی المجلود من المصـر الـذی جلد فیه و هذا من دون فرق بین أن یکون صدره علی نسـخة «الفقیه»

فلیس ینبغی

أو علی نسخة غیره

ینبغی

، کما مرّ بیانه فهذه الموثّقة شاهدة علی أنّ تمام العنایة فی الأخبار الماضیة أیضاً بمجرّد إخراجه من البلد، و أنّ ذکر البلد الأُخری إنّما کان لمکان ملازمتها غالباً للإخراج من البلدة.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۲۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲۴، الحدیث ۴.

(۲) تهذیب الأحکام ۱۰: ۳۵/ ۱۲۲.

(۳) الوافی ۱۵: ۲۸۸، ذیل الحدیث ۳.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۳۲

و لو کانت بلدة الحدّ غیر وطنه لا یجوز النفی منها إلی وطنه، بل لا بدّ من أن یکون إلی غیر وطنه (۲۵).

و لعلّ وجه إفتائه دام ظلّه بما فی المتن تصوّر أنّ مفاد الحـدیث مجمل کما فی «الجواهر» و «الوافی» فأخـذ بمفاد الأخبار الثلاثـة، و قد عرفت عدم الإجمال فیه و أنّه قرینة علی المراد من الأخبار المذکورة. فالأظهر: أنّ النفی هنا تبعید لا إقامة إجباریة، و اللّه العالم.

(۲۵) هذا هو الشـرط الثالث المعتبر فی النفی، و یشـهد له مضافاً إلی عدم بعد دعوی انصـراف عنوان النفی إلیه قوله (علیه السّلام) فی صحیحة محمّد بن قیس: «و قضـی فی البکر و البکرة إذا زنیا جلد مائة و نفی سـنة فی غیر مصرهما» «۱»، و قول الصادق (علیه السّلام) علی ما فی معتبر عبـد اللّه بن سـنان و خبر عبـد اللّه بن طلحة: «و إذا زنی الشابّ الحدث السنّ جلد و نفی سـنة من مصـره» «۲»، و قوله (علیه السّـلام) أیضـاً علی ما فی معتبر حنان: «و ینفی من المصـر حولًا» «۳»؛ فإنّ المنصـرف من المصـر وطنه. و بالجملة: فدلالة الأخبار علی المطلوب واضحة.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۶۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۶۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱، الحدیث ۱۱.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۷۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۷، الحدیث ۷.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۳۳

و لو حدّه فی فلاة لا یسقط النفی (۲۶) فینفیه إلی غیر وطنه. و لا فرق فی البلد بین کونه مصراً أو قریة (۲۷).

(۲۶) فإنّ المفهوم عرفاً من أخبار النفی لزوم أن یورد علیه هـذا التعذیب مضافاً علی جلده و زائداً علیه، و هو جزاء علی زناه؛ و لذلک لا دخل لمکان إجراء الجلد فیه بلا ریبة. و ذکر البلد فی بعض الأخبار إنّما هو لتعارف إجراء الحدّ فیه، کما لا یخفی.

(۲۷) و ذلک أیضاً لإلغاء الخصوصیة عن کلمة «البلد» المذکورة فی الأخبار، فیستفاد منها أنّ الملاک نفیه إلی محلّ آخر قریة کانت أو مصراً بل قد عرفت عدم اعتبار تعیین المحلّ، فتذکّر.

تنبیه: قد تضمّنت صحیحة علی بن جعفر و معتبرة حنان الماضیتان فی أدلّة وجوب جزّ الشعر أنّه إذا زنی الرجل بعد ما تزوّج و قبل أن یدخل بأهله یفرّق بینه و بین أهله، و قد ورد هذا المعنی فی معتبرة طلحة بن زید المرویة عن «الفقیه» و «العلل» و «التهذیب» عن جعفر بن محمّد عن أبیه (علیهما السّلام) قال

قرأتُ فی کتاب علی (علیه السّلام): أنّ الرجل إذا تزوّج المرأة فزنا قبل أن یدخل بها لم تحلّ له؛ لأنّه زانٍ، و یفرّق بینهما و یعطیها نصف المهر «۱»

، و هذه الأخبار معارضة فی موردها بصحیحة رفاعة بن موسی أنّه سأل أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الرجل یزنی قبل أن یدخل بأهله أ یرجم؟ قال:

(۱) وسائل الشیعة ۲۱: ۲۳۷، کتاب النکاح، أبواب العیوب و التدلیس، الباب ۱۷، الحدیث ۳.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۳۴

...

لا

، قلت: هل یفرّق بینهما إذا زنا قبل أن یدخل بها؟ قال

لا «۱»

، فلو لم یجمع بحمل تلک الأخبار علی استحباب التفرّق بالطلاق لما کان بدّ من ترک العمل بتلک الأخبار؛ إذ لم نجد قائلًا بها من الأصحاب، فصحیحة رفاعة من المجمع علیه الذی لا ریب فیه. هذا بالنسبة إلی زنا الرجل.

و أمّا فی المرأة: ففی موثّقة السکونی عن جعفر بن محمّد عن أبیه (علیهما السّلام) قال

قال علی (علیه السّلام) فی المرأة إذا زنت قبل أن یدخل بها زوجها، قال: یفرّق بینهما و لا صداق لها؛ لأنّ الحدث کان من قبلها «۲»

، و فی موثّقة الفضل بن یونس قال: سألت أبا الحسن موسی بن جعفر (علیهما السّلام) عن رجل تزوّج امرأة فلم یدخل بها فزنت، قال یفرّق بینهما و تحدّ الحدّ، و لا صداق لها «۳».

و دلالتهما علی وجوب التفریق بینهما بزناها واضحة، إلّا أنّه لم یفت أحد بمضمونهما، سوی ما عن المفید و سلّار من تحریم المرأة و لو المدخول بها بزناها مصرّة علیه، و هو أیضاً غیر مضمون الموثّقتین. فالموثّقتان محمولتان علی ضرب من الندب و نحوه؛ لإعراض الطائفة

(۱) وسائل الشیعة ۲۱: ۲۳۶، کتاب النکاح، أبواب العیوب و التدلیس، الباب ۱۷، الحدیث ۱ و ۴، و ۲۸: ۷۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۷، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۲۱: ۲۱۸، کتاب النکاح، أبواب العیوب و التدلیس، الباب ۶، الحدیث ۳.

(۳) وسائل الشیعة ۲۱: ۲۱۸، کتاب النکاح، أبواب العیوب و التدلیس، الباب ۶، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۳۵

مسألة ۵ فی تکرّر الزنا مرّتین أو مرّات فی یوم واحد أو أیّام متعدّدة بامرأة واحدة أو متعدّدة حدّ واحد مع عدم إقامة الحدّ فی خلالها (۲۸)؛

عن العمل بمضمونهما کما فی «الجواهر» و غیره.

مضافاً إلی دلالة بعض الأخبار المعتبرة علی خلافهما؛ ففی موثّقة عبّاد بن صهیب عن جعفر بن محمّد (علیهما السّلام) قال لا بأس أن یمسک الرجل امرأته إن رآها تزنی إذا کانت تزنی، و إن لم یقم علیها الحدّ فلیس علیه من إثمها شیء «۱».

فمورد الموثّقتین و إن کان أخصّ مطلقاً من هذه الموثّقة إلّا أنّ ظهورها قوی یستفاد منه أنّ الزنا اللاحق بالنکاح لا یوجب حرمة الزانیة علی زوجها؛ فلذلک یمکن دعوی عدم قابلیتها للتخصیص، فیقع التعارض بینهما و بینها، و یکون الترجیح معها. و کیف کان: فلا ریب فی لزوم العمل طبق موثّقة عبّاد بن صهیب.

و حیث إنّ الحکم بالتفریق بینهما کان نحو مجازاة لهما فلذا تعرّضنا له هنا، و إلّا فتمام الکلام موکول إلی بحث النکاح.

(۲۸) وفاقاً للمشهور بین علمائنا کما فی «المختلف»، و المشهور بین الأصحاب کما فی «المسالک»، بل علیه عامّة من تأخّر علی ما فی «الریاض». و خلافاً للصدوق فی «المقنع» و لابن الجنید، قال فی «المقنع»: فإن زنی رجل فی یوم واحد مراراً فإن کان زنی بامرأة واحدة فعلیه حدّ

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۰: ۴۳۶، کتاب النکاح، أبواب ما یحرم بالمصاهرة و نحوها، الباب ۱۲، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۳۶

...

واحد، و إن هو زنی بنساء شتّی فعلیه فی کلّ امرأة زنی بها حدّ، انتهی. و فی «المختلف»: قال ابن الجنید: و لو زنی الزانی مراراً بامرأة واحدة وجب حدّ واحد، فإن زنی بجماعة نساء فی ساعة واحدة حدّ لکلّ امرأة حدّا، انتهی.

و بعد إلغاء الخصوصیة عن الیوم الواحد فی عبارة «المقنع»، و عن الساعة الواحدة فی ما عن ابن الجنید یتّحد المضمونان، و محصّلهما التفصیل بین وقوع التکرّر بامرأة واحدة فلا یتکرّر، و بنساء متعدّدة فیتکرّر الحدّ، هذا.

و یمکن أن یستدلّ للمشهور: بأنّ المفهوم من أدلّة حدّ الزنا کسائر الحدود و إن کان سببیة هذه الکبائر لثبوت تلک الحدود إلّا أنّ المسبّب لیس إلّا طبیعة الحدّ الصادقة علی فرد واحد، فالزنا و إن کان سبباً للجلد مثلًا إلّا أنّ المسبّب طبیعة الجلد الصادق علی مائة واحدة، فما لم یقم علیه الجلد یکفی إجراؤها مرّة واحدة، فإذا زنی بعده فعلیه مائة جلدة، و تکرّره لا یوجب شیئاً ما لم تقم علیه، و هکذا، من غیر فرق فی ذلک بین أن یکون الزنا المتکرّر بشخص خاصّ أو أشخاص متعدّدة، و لا بین کونه فی ساعة أو یوم واحد أو ساعات و أیّام متعدّدة.

و ممّا یقرّب هذا الاستظهار: أنّ الحدّ حقیقته تأدیب خاصّ لأن یرتدع بإجرائه العاصی، فیناسبه الاقتصار علی مرّة واحدة بالنسبة إلی ما مضی، و لو کان دفعات نظیر الغسل المشروع لإزالة الخبث و الغسل المشروع لإزالة الحدث.

و لو شکّ فی الاستظهار المذکور لکفی احتماله فی ثبوت القول المشهور؛ إذ مع احتماله فالقدر المتیقّن من الحدّ الثابت مرّة واحدة، و الزائد علیها

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۳۷

هذا إذا اقتضی الزنا المتکرّر نوعاً واحداً من الحدّ کالجلد مثلًا و أمّا إن اقتضی حدوداً مختلفة کأن یقتضی بعضه الجلد خاصّة و بعضه الجلد و الرجم أو الرجم فالظاهر تکراره بتکرار سببه (۲۹).

مشکوک محکوم بالعدم بحکم الاستصحاب.

و أمّا قول الصدوق و ابن الجنید فمستنده روایة أبی بصیر عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال: سألته عن الرجل یزنی فی الیوم الواحد مراراً کثیرة، قال: فقال

إن زنی بامرأة واحدة کذا و کذا مرّة فإنّما علیه حدّ واحد، فإن هو زنی بنسوة شتّی فی یوم واحد و فی ساعة واحدة فإنّ علیه فی کلّ امرأة فجر بها حدّا «۱»

، و دلالتها علی هذا القول بعد إلغاء الخصوصیة عن الیوم الواحد و الساعة الواحدة، بل الأخذ بإطلاق الجواب فی المرأة الواحدة و حمل الساعة الواحدة فی النسوة علی الفرد الخفی واضحة، إلّا أنّ فی سندها علی بن أبی حمزة البطائنی و هو ضعیف. و ابن محبوب الواقع فی السند لم یعلم کونه من أصحاب الإجماع، مضافاً إلی أنّ مجرّد وقوع أصحاب الإجماع فی السند لا یکفی لتصحیحه، فسندها غیر معتبر لیس بحجّة فی نفسه، مضافاً إلی أنّ الأصحاب لم یعملوا بها، بل هی مطرحة کما فی «الشرائع».

(۲۹) لعدم جریان الوجه المذکور فیه، بل إنّ إطلاق دلیل النوع الآخر من الحدّ یقتضی ثبوته أیضاً. نعم إذا کانا من قبیل الأقلّ و الأکثر ففی

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۲۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲۳، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۳۸

[مسألة ۶ لو تکرّر من الحرّ غیر المحصن]

مسألة ۶ لو تکرّر من الحرّ غیر المحصن و لو کان امرأة فأُقیم علیه الحدّ ثلاث مرّات قتل فی الرابعة، و قیل قتل فی الثالثة بعد إقامة الحدّ مرّتین، و هو غیر مرضی (۳۰).

المشترک بینهما لا یتکرّر الحدّ، فلو زنی و هو شیخ غیر محصن ثمّ زنی محصناً لم یکن علیه إلّا جلد مائة مرّة واحدة ثمّ الرجم، کما لا یخفی؛ فإنّ الوجه المذکور ینفی أزید من المائة الواحدة هنا أیضاً.

(۳۰) القول بالقتل فی المرّة الرابعة مختار الصدوق فی «الهدایة»، و جعله فی «الانتصار» ممّا انفردت به الإمامیة؛ مدّعیاً علیه إجماع الطائفة، و أفتی به فی «الغنیة» و استدلّ له بإجماع الطائفة، کما أفتی به الشیخ فی «النهایة» و سلّار فی «المراسم» و ابن حمزة فی «الوسیلة»، و نقل عن «المقنعة» و «مبسوط» الشیخ و «الکافی» لأبی الصلاح و «جامع» ابن سعید أیضاً.

کما أنّ القول بالقتل فی الثالثة ظاهر الصدوق فی «المقنع»، و حکی عن أبیه و عن الحلّی فی «السرائر» أیضاً، بل قال فی عبارته المحکیة: و الأظهر من أقوال أصحابنا و الذی یقتضیه أُصول مذهبنا: أنّه یقتل فی الثالثة؛ لإجماع أصحابنا أنّ أصحاب الکبائر یقتلون فی الثالثة، و هذا منهم بغیر خلاف، انتهی. فتراه ادّعی الإجماع علی القاعدة الکلّیة و استدلّ بها، و معلوم أنّها تجتمع مع قیام الشهرة، بل الإجماع علی خلافها فی خصوص بعض مواردها، کما هنا علی ما عرفت و ادّعی.

و هنا قول ثالث لم ینقل إلّا عن الشیخ فی «الخلاف»؛ و هو قتله فی

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۳۹

...

الخامسة، و جعل القتل فی الرابعة روایة. و العجب أنّه ادّعی علیه إجماع الفرقة، مع أنّ المعروف حتّی عنه نفسه خلافه، کما عرفت. اللهمّ إلّا أن یحمل دعواه الإجماع علی أصل قتل الزانی غیر المحصن فی قبال العامّة الذین لم یقولوا فیه إلّا بالحدّ غیر القتل.

و کیف کان: فلا مستند لقول الصدوقین و الحلّی إلّا صحیحة یونس عن أبی الحسن الماضی (علیه السّلام) قال

أصحاب الکبائر کلّها إذا أُقیم علیهم الحدّ مرّتین قتلوا فی الثالثة «۱»

، و دلالتها بالعموم علی جریان الحکم المذکور فی باب الزنا أیضاً واضحة.

إلّا أنّ موثّقة أبی بصیر قال: قال أبو عبد اللّه (علیه السّلام)

الزانی إذا زنی یجلد ثلاثاً و یقتل فی الرابعة.

یعنی جلد ثلاث مرّات «۲» واردة فی خصوص الزنا و دالّة بالوضوح علی أنّ الزانی لا یقتل إلّا فی المرّة الرابعة بعد أن اجری علیه حدّ الجلد ثلاث مرّات، و ظاهرها أنّ هذا حکم الزنا؛ فلا فرق فیه بین الزانی و الزانیة، و هی أخصّ مطلقاً من الصحیحة المذکورة، فتخصّص بها بلا إشکال.

و یوافق هذه الموثّقة خبر عبید بن زرارة أو برید العجلی قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): أمة زنت، قال

تجلد خمسین جلدة.

إلی أن قال

إذا

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۵، الحدیث ۱، و أبواب حدّ الزنا، الباب ۲۰، الحدیث ۳.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۵، الحدیث ۲ و أبواب حدّ الزنا، الباب ۲۰، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۴۰

...

زنت ثمانی مرّات یجب علیها الرجم

، قلت: کیف صار فی ثمانی مرّات؟ فقال

لأنّ الحرّ إذا زنی أربع مرّات و أُقیم علیه الحدّ قتل، فإذا زنت الأمة ثمانی مرّات رجم فی التاسعة.

الحدیث «۱»؛ فإنّ ظاهر قوله (علیه السّلام)

لأنّ الحرّ إذا زنی أربع مرّات و أُقیم علیه الحدّ قتل

أنّ القتل مترتّب علی الزنا مرّة رابعة من دون حالة أُخری منتظرة، فیوافق الموثّقة المذکورة. اللهمّ إلّا أن یقال: إنّ ذکره فی مقام التعلیل لرجم الأمة فی التاسعة یناسب أن یکون قتل الحرّ أیضاً فی المرّة الخامسة، و إلّا فمقتضی تنصیف حدّ المماليك أن یکون الرجم فی المرّة الثامنة، فحیث لم ینتقل إلی القتل فی مرّات ثمان فاللازم أن لا ینتقل إلیه فی الأحرار فی مرّات أربع، فلو زاد علی الأربع فی

الأحرار و على الثمان فى المماليك كان على الفاعل القتل. و لعلّ هذا هو مستند الشيخ فى «الخلاف»، إلّا أنّه ضعيف بجهالة الأصبغ بن الأصبغ، و لا جابر لضعفه كما لا يخفى.

و يمكن أن يدلّ على المشهور قول أبى الحسن الرضا (عليه السّلام) فيما كتب من العلل لمحمّد بن سنان

و علّة القتل بعد إقامة الحدّ فى الثالثة على الزانى و الزانية لاستخفافهما و قلّة مبالاتهما بالضرب «۲»

، فهو (عليه السّلام) و إن كان فى مقام بيان علّة الحكم إلّا أنّه جعل أصل الحكم مفروغاً عنه، إلّا أنّ دلالته

---

(۱) وسائل الشيعة ۲۸: ۱۱۶، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲۰، الحديث ۲، و الباب ۳۲، الحديث ۱.

(۲) وسائل الشيعة ۲۸: ۱۹، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحكامها، الباب ۵، الحديث ۳.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۴۱

[مسألة ۷ قالوا: الحاكم بالخيار فى الذمّى]

مسألة ۷ قالوا: الحاكم بالخيار (۳۱) فى الذمّى بين إقامة الحدّ عليه و تسليمه إلى أهل نحلته و ملّته ليقيموا الحدّ على معتقدهم،

مبنية على كون قوله

فى الثالثة

ظرفاً لإقامة الحدّ، و إلّا فلو كان ظرفاً للقتل لكان سنداً لمختار الصدوق و ابن إدريس. و الإنصاف: أنّه مع هذا الاحتمال لا يصحّ الاستدلال به، و إن كان لا حجّة فيه على الخلاف، مضافاً إلى ما فى سنده أيضاً.

فتحصّل: أنّ اللازم هو الالتزام بما عليه المشهور، و أنّ سائر الأقوال غير مرضى، و اللّه العالم.

(۳۱) فى «الرياض»: بلا خلاف أجده و به صرّح بعض الأجلّة و هو الحجّة، انتهى. و نحوه «الجواهر».

و مقتضى أدلّة الحدود لزوم إجراء الحدّ على كلّ من أتى بموجبه؛ فإنّه لا شكّ فى شمول إطلاقها لجميع البلاد التى يجرى فيها حكم الإسلام و يتولّاها والى المسلمين، و لم يفرّق فيها بين المسلم و الكافر إلّا فى نوع الحدّ فى بعض الموارد. و يوافقها ما رواه فى «قرب الإسناد» عن على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السّلام) قال: سألته عن يهودى أو نصرانى أو مجوسى أُخذ زانياً أو شارب خمر، ما عليه؟ قال

يقام عليه حدود المسلمين إذا فعلوا ذلك فى مصر من أمصار المسلمين، أو فى غير أمصار المسلمين إذا رفعوا إلى حكّام المسلمين «۱»

، فتراه (عليه السّلام) قد أوجب إجراء حدود الإسلام

---

(۱) وسائل الشيعة ۲۸: ۵۰، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحكامها، الباب ۲۹، الحديث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۴۲

...

عليهم فى داخل المملكة الإسلامية مطلقاً، و فى خارجها أيضاً بشرط الرفع إلى القاضى؛ بمعنى أنّه إذا رفع الأمر إلى القاضى تعيّن عليه أن يحكم بحكم الإسلام، فليس له أن يسلّمه إلى أهل ملّته ليقضوا فيه بمذهبهم.

إلّا أنّ الظاهر من قوله تعالی الوارد فی الیهود فَإِنْ جاؤُکَ فَاحْکُمْ بَیْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَ إِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ یَضُرُّوکَ شَیْئاً وَ إِنْ حَکَمْتَ فَاحْکُمْ بَیْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللّهَ یُحِبُّ الْمُقْسِطِینَ «۱» أنّه لا یتعیّن علی النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) أن یحکم بینهم حتّی مع مرافعتهم إلیه و سؤالهم لحکمه، بل هو مخیّر بین الحکم بینهم و الإعراض عنهم، و من الواضح أنّ المفهوم من الآیة أنّ هذا التخییر هو حکم اللّه فی القضاء الإسلامی لا أنّه من مختصّاته صلوات اللّه علیه و آله فتدلّ علی أنّ القاضی مخیّر کذلک مطلقاً.

و دعوی أنّها مختصّة بالدعاوی التی یکون فیها أحد الطرفین مدّعیاً و الآخر مدّعی علیه کما یقتضیه قوله فَاحْکُمْ بَیْنَهُمْ فلا تعمّ إجراء حدود اللّه فی حقوق اللّه تعالی.

مدفوعة أوّلًا: بأنّه ربّما کان حدّ اللّه أیضاً ممّا له مساس ببعض الناس فیرفعه إلی الحاکم، کأن یدّعی الزنا أو اللواط بولده و زوجته. و ثانیاً: بأنّ حقوق اللّه أیضاً ممّا یمکن فیها أن یرفعها بعض الناس إلی الحاکم حرصاً علی تطهیر محیط الجامعة الإنسانیة من الفواحش، و هو کافٍ لصدق عنوان الحکم بینهم. و حینئذٍ فلا یبعد دعوی أنّ المستفاد من الآیة تخییر قاضی

---

(۱) المائدة (۵): ۴۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۴۳

...

المسلمین بین التعرّض للحکم الإسلامی بالنسبة إلی أهل الکتاب و بین الإعراض عنهم.

و أمّا ما عن بعض العامّة من أنّ الآیة الشریفة منسوخة بقوله تعالی وَ أَنْزَلْنا إِلَیْکَ الْکِتابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَیْنَ یَدَیْهِ مِنَ الْکِتابِ وَ مُهَیْمِناً عَلَیْهِ فَاحْکُمْ بَیْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللّهُ وَ لا تَتَّبِعْ أَهْواءَهُمْ. الآیة «۱»، حیث أمره (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) بأن یحکم بینهم بما أنزل اللّه، و هو ظاهر فی تعیّنه علیه، فینسخ التخییر المذکور فی تلک الآیة.

فمدفوع: بأنّ هذه الآیة متعرّضة لکیفیة الحکم و أنّه یجب أن یحکم بما أنزل اللّه لا أن یتّبع أهواءهم، و الآیة السابقة یجعله مختاراً بین الحکم و الإعراض، و لا أقلّ من أنّه المستفاد منهما بعد الانضمام؛ فلا منافاة و لا نسخ. فإن اختار الحکم بینهم فعلیه أن یحکم بینهم کما یقتضیه الشریعة الإسلامیة و بالحدود الإسلامیة، فالآیة تنفی احتمال جواز أن یحکم قاضی المسلمین بحدّ الزنا علی مذهب أهل الذمّة.

و منه تعرف: أنّ ما رواه السکونی فی الموثّق من

أنّ محمّد بن أبی بکر کتب إلی علی (علیه السّلام) فی الرجل زنی بالمرأة الیهودیة و النصرانیة، فکتب (علیه السّلام) إلیه: إن کان محصناً فارجمه، و إن کان بکراً فاجلده مائة جلدة ثمّ انفه، و أمّا الیهودیة فابعث بها إلی أهل ملّتها فلیقضوا فیها ما أحبّوا «۲»

حیث إنّه

---

(۱) المائدة (۵): ۴۸.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۸۰، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۸، الحدیث ۵.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۴۴

و الأحوط إجراء الحدّ علیه (۳۲). هذا إذا زنی بالذمّیة أو الکافرة، و إلّا فیجری علیه الحدّ بلا إشکال (۳۳).

[مسألة ۸ لا یقام الحدّ رجماً و لا جلداً علی الحامل]

مسألة ۸ لا یقام الحدّ رجماً و لا جلداً علی الحامل و لو کان حمله من الزنا حتّی تضع حملها و تخرج من نفاسها إن خیف فی الجلد الضرر علی ولدها، و حتّی ترضع ولدها إن لم یکن له مرضعة و لو کان جلداً إن خیف الإضرار برضاعها. و لو وجد له کافل یجب علیها الحدّ مع عدم الخوف علیه (۳۴).

ظاهر فی تعیّن تسلیم الیهودیة أو النصرانیة إلی أهل ملّته، فهو محمول علی الإرشاد إلی أحد شقّی التخییر المستفاد من الآیة المبارکة علی ما لا یخفی.

(۳۲) رعایةً لاحتمال اختصاص التخییر المستفاد من الآیة بحقوق الناس، و عنایةً إلی أنّ موثّقة السکونی واردة فی الذمّیة، فلعلّها لا تشمل الذمّی، و الاحتمال الضعیف کافٍ فی الاحتیاط.

(۳۳) فإنّ التخییر إنّما یکون فی ما إذا کان الحکم بینهم و لا یعمّ غیره، مضافاً إلی أنّک قد عرفت أنّ حدّ زنا الکافر بالمسلمة قتل الکافر فهو حدّ شدید، أحبّ الشارع تشدید الأمر علی الکفّار صیانة لنوامیس المسلمین، و تسلیمه إلی أهل ملّته نقض للغرض و مخالف لدلیل ثبوت هذا الحدّ، فتذکّر.

(۳۴) بلا خلاف کما فی «الریاض»، و بلا خلاف أجده کما فی «الجواهر». و یشهد له من الأخبار الخاصّة موثّقة عمّار الساباطی قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن محصنة زنت و هی حبلی، قال

تقرّ حتّی تضع ما

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۴۵

...

فی بطنها و ترضع ولدها ثمّ ترجم «۱»

، و دلالتها علی المطلوب فی حدّ الرجم واضحة. و لا ریب فی أنّ المنع عن رجمها فی زمن الرضاعة إنّما هو لرعایة حال الرضیع الذی یخاف علیه الضرر من عدم مرضعة له کافلة؛ فلذلک یلغی الخصوصیة عن الرجم عرفاً إلی کلّ حدّ یکون فی إجرائه علی الامّ خوف الضرر علی طفلها.

و بالجملة: یستفاد من الموثّقة عرفاً أنّ الشارع قدّم جانب الطفل علی رعایة عدم تأخیر إجراء الحدّ؛ فکلّما تزاحما یؤخّر الحدّ رجماً کان أو غیره و من البیان المذکور تعرف شمول الحدیث لولد الزنا أیضاً، و أنّ هذا التأخیر إنّما هو لمکان رعایة حال الطفل لا أنّ له موضوعیة، فلو وجدت له مرضعة و کافل تحضنه و ترضعه کأُمّه بلا عسر فیه و لا حرج لکان مقتضی عموم أدلّة عدم جواز التأخیر لزوم إجرائه، کما أنّه إذا لم یخف علی الطفل من إجراء الجلد علی امّه وجب إجراؤه.

و یشهد له أیضاً موثّقة أبی مریم عن الباقر (علیه السّلام) الواردة فی امرأة أقرّت عند أمیر المؤمنین (علیه السّلام) بالزنا أربع مرّات فإنّ فیها ما لفظه

فأمر بها فحبست و کانت حاملًا، فتربّص بها حتّی وضعت ثمّ أمر بها بعد ذلک فحفر لها حفیرة.

الحدیث «۲»، و هی ظاهرة فی عدم جواز إجراء الحدّ الرجم

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۰۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۶، الحدیث ۴ و ۶.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۰۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۶، الحدیث ۵.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۴۶

...

علی الحامل، کما لا یخفی. و ما تضـمّنته من أنّه (علیه السّلام) بادر إلی رجمها بعد الوضع محمول و لو بقرینة الموثّقة السابقة إمّا علی إحراز عدم الضـرر علی الطفل الرضـیع من قتل امّه، و إمّا علی أنّ إجراء الحدّ أُخّر إلی أن لا یتضرّر من إجرائه، کما لعلّه یناسبه التعبیر ب «ثمّ»، فتدبّر.

و یؤیّدهما مـا عن «إرشاد» الشـیخ المفیـد (قـدّس سـرّه) عن أمیر المؤمنین (علیه السّـلام) أنّه قال لعمر و قـد اتی بحامل قـد زنت فأمر برجمها فقال له علی (علیه السّلام)

هب لک سبیل علیها، أیّ سبیل لک علی ما فی بطنها؟! و اللّه یقول وَ لا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرى

، فقال عمر: لا عشت لمعضلة لا یکون لها أبو الحسن، ثمّ قال: فما أصنع بها یا أبا الحسن؟ قال

احتط علیها حتّی تلد، فإذا ولدت و وجدت لولدها من یکفله فأقم الحدّ علیها «۱»

، و دلالتها واضحة؛ خصوصاً بعد ما ذکرناها ذیل موثّقة عمّار، إلّا أنّها مرسلة السند کما تری.

و أمّا خبر ابن میثم فهو وارد فیمن لم تتمّ منها إقرارات أربع، نعم إنّ فیه إشعاراً بذلک.

و قوله (علیه السّـلام) فیه لعمرو بن حریث المخزومی الذی تکفّل طفلها قبل إقرارها الرابع بعد أن رأی کراهته (علیه السّـلام)، فقال: یا أمیر المؤمنین إنّی إنّما أردت أن أُکفّله إذ ظننت أنّک تحبّ ذلک، فأمّا إذ کرهته فإنّی لست أفعل، فقال أمیر المؤمنین (علیه السّلام) أبعد أربع شهادات باللّه لتکفلنّه و أنت صاغر.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۰۸، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۶، الحدیث ۷.

[مسألة ۹ یجب الحدّ علی المریض و نحوه]

مسألة ۹ یجب الحدّ علی المریض و نحوه کصاحب القروح و المسـتحاضة إذا کان رجماً أو قتلًا (۳۵). و لا یجلد أحدهم إذا لم یجب القتل أو الرجم خوفاً من السرایة، و ینتظر البرء (۳۶)،

الحدیث «۱»، فلا دلالة فیه علی عدم رعایة حال الطفل من حیث کفالته و حضانته، بل هو (علیه السّـلام) قد ألزم عمرو بن حریث علی حضانته ثمّ قام بصدد رجمها، کما لا یخفی.

(۳۵) قال فی «الجواهر»: و یرجم المریض و المسـتحاضة بلا خلاف أجده فیه بل و لا إشکال، انتهی. أقول: أمّا أصل وجوب الحدّ علی المریض و نحوه فلإطلاـق أو عموم الأدلّـة، و أمّـا وجوب إجرائه بلاـ تأخیر إذا کان رجماً أو قتلًا فلأنّ الحـدّ إذا کان قتلًا أو منتهیاً إلیه فلیس للمریض خصوصیة توجب انصراف الأدلّة عنه، بل تشمله کالأصحّاء. نعم یمکن أن یقال فیما إذا ثبت حدّ الرجم بالإقرار و کان المرض ممّا یوجب ضـعف المریض عن الفرار عن الحفیرة لو أراده: إنّ أدلّـة الرجم منصـرفة عنه، و إنّ المسـتفاد منها لیس قتل الزانی المحصن مطلقـاً، بـل فیما لم یفرّ عن حفیرة الرجم، و هو منصـرف إلی النحو المتعارف من الأصـحّاء، لا ما إذا لم یفرّ المرجوم لابتلائه بمرض یمنعه عن ذلک.

(۳۶) أقول: مفهوم التقیید بما إذا لم یجب القتل: أنّه یجلد المریض

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۰۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۶، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۴۸

...

و نحوه إذا وجب علیه الجلد و القتل، و لا ینتظر به أن یبرأ. و کیف کان: ففی «الریاض» دعوی أنّه لا خلاف فیه أجده.

و الدلیل علیه: أمّا فی المستحاضة فلموثّقة السکونی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

لا یقام الحدّ علی المستحاضة حتّی ینقطع الدم عنها «۱»

، و دلالتها واضحة، و إطلاق الحدّ فیها منصرف بتناسب الحکم و الموضوع إلی غیر القتل ممّا یخاف من إجرائه علیه ضرر آکد أو مشقّة أشدّ.

و أمّا فی المریض: فلأنّ إطلاق أدلّة الحدّ و وجوب إجرائه و إن کان یشمله إلّا أنّه محکوم أدلّة نفی الضرر و الحرج.

بیانه: أنّ أدلّة الحدود تقتضی إیجاب مقدار من الضرر و الحرج یلزمه طبیعة ذلک الحدّ، و لا یعمّه أدلّة نفی الضرر و نحوه.

و أمّا إذا اقتضی إجراء الحدّ فی مورد ضرراً أو حرجاً أزید فهو مشمول لهذه الأدلّة النافیة، و تکون فی مثله حاکمة و مقدّمة علی أدلّة الحدود، هذا.

إلّا أنّ هذا الوجه جارٍ فیما إذا أُحرز ضرر أزید، و فیما إذا خیف منه فیمکن الاستدلال لعدم جواز إجرائه باستصحاب العدم؛ فإنّ الشکّ فی الضرر الزائد یوجب الشکّ فی اندراج المورد فی کلّ من الدلیل الحاکم و المحکوم، فلیس واحد منهما بحجّة، فتصل النوبة إلی الأُصول العملیة.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۱۳، الحدیث ۳.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۴۹

...

و یمکن الاستدلال أیضاً بانصراف أدلّة الحدود عن المریض الذی یخاف فیه ابتلاؤه بمرض أزید، فیکون المرجع فیه هو استصحاب الحرمة إلی أن یبرأ، فیعمّه أدلّة الحدود بلا إشکال.

و هاهنا أخبار خاصّة یستدلّ بها أیضاً؛ ففی موثّقة السکونی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

اتی أمیر المؤمنین (علیه السّلام) برجل أصاب حدّا و به قروح فی جسده کثیرة، فقال أمیر المؤمنین (علیه السّلام): أقرّوه حتّی تبرأ لا تنکئوها علیه فتقتلوه «۱»

، فتراه (علیه السّلام) قد أمر بإقراره و تأخیر إجراء الحدّ علیه حتّی تبرأ، لکنّه کما تری مفروض فیما إذا احتمل فی إجراء الحدّ قتله، فلا یعمّ ما إذا حصل الاطمئنان بعدم قتله، فلو خیف من إجرائه سرایة الجرح مثلًا أو شدّة مرضه أو بطؤ برئه فلیس أمثالها مشمولة لعموم ما یستفاد من تعلیل ذیله، کما لا یخفی.

و نحوها خبر مسمع بن عبد الملک عن الصادق (علیه السّلام) «۲»، فراجع.

و فی موثّقة أبی العبّاس عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

اتی رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) برجل قصیر دمیم قد سقی بطنه و قد درت عروق بطنه قد فجر بامرأة، فقالت المرأة: ما علمت به إلّا و قد دخل علیّ، فقال له رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم): أزنیت؟ فقال له: نعم (و لم یکن أُحصن)، فصعد

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۱۳، الحدیث ۴.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۳۰، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۱۳، الحدیث ۶.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۵۰

...

رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) بصره و خفضه ثمّ دعا بعذق فعدّه مائة ثمّ ضربه بشماریخه «۱».

و فی موثّقة سماعة عن الصادق (علیه السّلام)

أنّ النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) اتی برجل کبیر البطن قد أصاب محرّماً، فدعا رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) بعرجون فیه مائة شمراخ فضربه مرّة واحدة، فکان الحدّ «۲»

و «الشمراخ» عذق علیه البسر أو العنب، و کلّ غصن دقیق ینبت فی أعلی الغصن الغلیظ، فرجوعه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) عن جلده مائة جلدة إلی الضرب بالشماریخ فیه دلیل واضح علی عدم جواز إجراء الحدّ الکامل علی المریض. إلّا أنّ مورد الموثّقین أیضاً مریض مبتلی بالاستسقاء، و لا ریب فی أنّه یخاف علیه القتل لو ضرب حدّ الزنا أشدّ الضرب. و نحوهما خبر یحیی بن عبّاد المکّی أو خبر عبّاد المکّی و خبر عبد اللّه بن الحسن المروی عن «قرب الإسناد» «۳»، فراجع.

و یمکن الاستدلال بخبر السکونی السابق الوارد فی المستحاضة، بدعوی إلغاء الخصوصیة عنها إلی کلّ مرض یساوی الاستحاضة و یخاف فیه شدّة المرض أو السرایة، کما فیها. فعمدة الدلیل کما تری هو عمومات اللااقتضائیّ ضرر و اللاحرج بضمیمة الاستصحاب المذکور.

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۳۰، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۱۳، الحدیث ۵.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۳۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۱۳، الحدیث ۷.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۸، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۱۳، الحدیث ۱ و ۹.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۵۱

و لو لم یتوقّع البرء أو رأی الحاکم المصلحة فی التعجیل ضربهم بالضغث (۳۷) المشتمل علی العدد من سیاط أو شماریخ و نحوهما.

(۳۷) الضغث قبضة من حشیش و نحوه، و الظاهر من «الریاض» عدم الخلاف بین الأصحاب فی الاکتفاء به فی کلتا صورتی عدم توقّع البرء و رؤیة المصلحة فی التعجیل.

و یشهد له فیما لم یتوقّع البرء الموثّقتان الماضیتان و غیرهما؛ إذ لم یکن یتوقّع برء المبتلی بمرض الاستسقاء فی الأزمنة السالفة.

و أمّا جواز تبدیله بضرب الضغث بمجرّد رؤیة المصلحة، فلا دلیل علیه سوی ما فی خبر زرارة قال: قال أبو جعفر (علیه السّلام)

لو أنّ رجلًا أخذ حزمة من قضبان أو أصلًا فیه قضبان فضربه ضربة واحدة أجزأه عن عدّة ما یرید أن یجلد من القضبان «۱»

، إلّا أنّ سنده ضعیف بموسی بن بکر و إطلاقه عامّ لجمیع الموارد، و لم یقل به علی الظاهر أحد؛ فلا حجّة فیه لما نحن فیه أیضاً.

نعم، لا یبعد أن یقال: بإلغاء الخصوصیة عن الموثّقتین إلی کلّ مورد یخاف من التأخیر فوت إجراء الحدّ؛ و لذلک بعد ذکر الموثّقة الثانیة و الاستدلال بها للضرب بالضغث، قال فی «الریاض»: و لیس فیها مع کثرتها اعتبار المصلحة، لکن حملها علیه الأصحاب من غیر خلاف أجده

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۳۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۱۳، الحدیث ۸.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۵۲

و لا یعتبر وصول کلّ سوط أو شمراخ إلی جسده (۳۸)، فیکفی التأثیر بالاجتماع و صدق مسمّی الضرب بالشماریخ مجتمعاً، و لو برأ قبل الضرب بالضغث حدّ کالصحیح (۳۹).

جمعاً بینها و بین الروایات المتقدّمة الآمرة بالتأخیر؛ بحملها علی عدم تعطیل الحدّ بالتأخیر، و هذه علی خوف تعطیله بموت و شبهه کما هو ظاهرها، انتهی. فهو (قدّس سرّه) قد فسّر المصلحة المجوّزة بخوف تعطیل الحدّ بالتأخیر، و قد عرفت استفادته من الأخبار و لو بإلغاء الخصوصیة ففی مثلها یجوز الاکتفاء بالضرب بالضغث، و فی غیره یکون المرجع هو القواعد، و لا ریب فی أنّ مقتضی إطلاق أدلّة الحدود مثل قوله تعالی فَاجْلِدُوا کُلَّ وٰاحِدٍ مِنْهُمٰا مِائَةَ جَلْدَةٍ و سائر الأدلّة وجوب إجرائها بما وجب من عدد السیاط کلّ مرّة بضرب سوط کما لا یخفی، و العدول إلی الضغث محتاج إلی الدلیل.

فالحاصل: أنّ الواجب أن یضرب مائة ضربة فی الزنا أو العدد الواجب فی غیره، و لا یجوز العدول إلی الضرب بالضغث و الشماریخ، إلّا فیما خاف فوت أصل الحدّ بالتأخیر أو کان هناک مصلحة أُخری أعظم و أقوی من مصلحة وجوب التعجیل، و لا یجوز العدول بمجرّد المصلحة الاستحسانیة، کما لا یخفی.

(۳۸) لتنزیل الأدلّة المذکورة علی المتعارف، فیشمل إطلاقها لما إذا لم یصل کلّ الشماریخ إلی جسده أیضاً، بل لعلّه الغالب.

(۳۹) فإنّ مقتضی إطلاق الأدلّة علی ما عرفت إجراء الحدّ الکامل علی کلّ أحد، و لا یعدل عنها إلّا فیما دلّ علیه الدلیل المخصّص؛ و هو

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۵۳

و أمّا لو برأ بعده لم یعد (۴۰). و لا یؤخّر حدّ الحائض (۴۱)، و الأحوط التأخیر فی النفساء (۴۲).

[مسألة ۱۰ لا یسقط الحدّ باعتراض الجنون أو الارتداد]

مسألة ۱۰ لا یسقط الحدّ باعتراض الجنون أو الارتداد (۴۳)؛ فإن أوجب علی نفسه الحدّ و هو صحیح لا علّة به من ذهاب عقل ثمّ جنّ، أُقیم علیه الحدّ رجماً أو جلداً و لو ارتکب المجنون الأدواری ما یوجبه فی دور إفاقته و صحّته أُقیم علیه الحدّ و لو فی دور جنونه، و لا ینتظر به الإفاقة، و لا فرق بین أن یحسّ بالألم حال الجنون أو لا.

المریض الذی لا یتوقّع برؤه بحیث یخاف من تأخیره الفوت علی ما عرفت فیرجع فی غیره إلی مقتضی الأدلّة.

(۴۰) لظهور الموثّقتین فی أنّ الضرب بالشماریخ هو حدّه، و إطلاقهما شامل لما إذا برئ بعده؛ لا سیّما و قد تضمّنت موثّقة سماعة قوله

و کان الحدّ

، فتذکّر.

(۴۱) لعدم کون الحیض مرضاً و لا حالة غیر عادیة عرفاً، فلا یعمّه أدلّة المرض، و لا یصحّ إلغاء الخصوصیة عن المستحاضة؛ فیکون المرجع فیها الأدلّة الأوّلیة.

(۴۲) لقوّة احتمال إلغاء الخصوصیة عن المستحاضة و اقتضاء الاستصحاب لعدم الجواز، کما عرفت.

(۴۳) فإنّ عمومات أدلّة الحدود تدلّ بإطلاقها على وجوب إجرائه على من ارتكب موجبه و إن عرض عليه بعد الارتكاب أحد الأمرين و نحوهما.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۵۴

[مسألة ۱۱ لا يقام الحدّ إذا كان جلداً فى الحَرّ الشديد و لا البرد الشديد]

مسألة ۱۱ لا يقام الحدّ إذا كان جلداً فى الحَرّ الشديد و لا البرد الشديد (۴۴)؛

و ظاهر قولهم (عليهم السّلام)

لا حدّ على المجنون حتّى يفيق «۱»

و لو بمناسبة الحكم و الموضوع نفى الحدّ على ما يفعله المجنون حال جنونه، و لا يعمّ إجراء حدّ ما فعله حال إفاقته عليه.

مضافاً إلى أنّ صحيحة أبى عبيدة دالّة عليه خصوصاً؛ فروى عن أبى جعفر (عليه السّلام) فى رجل وجب عليه الحدّ فلم يضرب حتّى خولط، فقال

إن كان أوجب على نفسه الحدّ و هو صحيح لا علّة به من ذهاب عقل أُقيم عليه الحدّ كائناً ما كان «۲»

، و إطلاقه شامل للأدوارى المحتمل فيه الإفاقة و لغيره، كما أنّه شامل لمن يحسّ بالألم و غيره، كما لا يخفى. فاحتمال الانتظار فى الأدوارى حتّى يفيق كاحتمال سقوطه إذا لم يحسّ بالألم خلاف إطلاق النصّ و العمومات و لا يعبأ بهما.

(۴۴) ظاهر العبارة حرمة إقامته فى الحَرّ و البرد الشديدين، قال فى «المسالك»: و ظاهر النصّ و الفتوى أنّ الحكم على وجه الوجوب لا الاستحباب.

---

(۱) وسائل الشيعة ۲۸: ۲۲، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحكامها، الباب ۸، الحديث ۱.

(۲) وسائل الشيعة ۲۸: ۲۳، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحكامها، الباب ۹، الحديث ۱، و أبواب حدّ الزنا، الباب ۲۶، الحديث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۵۵

فيتوخّى به فى الشتاء وسط النهار، و فى الصيف فى ساعة برده؛ خوفاً من الهلاك أو الضرر زائداً على ما هو لازم الحدّ (۴۵).

---

(۴۵) فى العبارة إرشاد إلى دليل الحكم، و حاصله: أنّ إطلاق أدلّة الحدّ و إن اقتضى جواز إجرائه فى شدّة الحرّ أو البرد أيضاً إلّا أنّ عمومات نفى الضرر و الحرج كما مرّ تقتضى نفى الجواز فيما إذا كان فى إجرائه حرج أو ضرر أزيد ممّا يقتضيه طبع الحدّ، فضلًا عمّا إذا استلزم إجراؤه هلاك المجلود، و مع خوف هذا الضرر أو الهلاك و إن لم يحرز وقوعه و يحتمل عدم ترتّبه إلّا أنّه لا يبعد دعوى أنّ الشارع قد أوجب الاحتياط، إلّا إذا اطمأنّ بالعدم، كما يرشد إليه ما ورد فى النهى عن إنفاق جميع المال فى سبيل اللّه، و أنّه من مصاديق إلقاء النفس فى التهلكة؛ ففى خبر حمّاد اللحّام عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال

لو أنّ رجلًا أنفق ما فى يديه فى سبيل من سبيل اللّه ما كان أحسن و لا وفّق، أ ليس اللّه يقول وَ لا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَ أَحْسِنُوا إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ؛ يعنى المقتصدين «۱»

، و تمام الكلام موكول إلى محلّه.

و بالجملة: ففى عبارة المتن نحو إشارة إلى أنّ الحكم المذكور على مقتضى القواعد، و أنّ الأدلّة الخاصّة الواردة فى المقام ضعيفة

السند.

و کیف کان: ففی مرسلة أبی داود المسترقّ عن بعض أصحابنا قال: مررتُ مع أبی عبد اللّه (علیه السّلام) و إذن رجل یضرب بالسیاط، فقال

---

(۱) البرهان فی تفسیر القرآن ۱: ۱۹۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۵۶

...

أبو عبد اللّه (علیه السّلام)

سبحان اللّه! فی مثل هذا الوقت یضرب؟

قلت له: و للضرب حدّ؟ قال

نعم، إذا کان فی البرد ضرب فی حَرّ النهار، و إذا کان فی الحَرّ ضرب فی برد النهار «۱»

، و نحوها خبر هشام بن أحمر عن العبد الصالح (علیه السّلام) «۲»، فراجع. و لا ینافیهما التعبیر ب «ینبغی» و «لا ینبغی» فی مرسلة سعدان بن مسلم «۳»؛ فإنّ الابتغاء لغة هو المطلوبیة، فنفیه یجتمع مع الحرمة أیضاً.

فالحاصل: أنّ دلالة هذه الأخبار أیضاً علی عدم جواز إجراء حدّ الجلد فی الحرّ أو البرد الشدید واضحة، إلّا أنّ سندها ضعیف، و فی القواعد کفایة.

ثمّ إنّ ظاهر المتن حیث قیّد عدم الجواز بما إذا کان جلداً جواز إقامة حدّ القتل أو الرجم علیه و لو فی الحرّ و البرد الشدیدین، و قد وجّهوه بأنّ الأخبار الخاصّة مختصّة بالجلد، و أنّه إذا کان المقصود القتل فلا فرق فیه بین الساعات، فإطلاق أدلّة الحدود هنا لا مانع من الأخذ به.

أقول: و هو کلام لا غبار علیه فی حدّ القتل، و أمّا الرجم فإن کان شدّة الحرّ أو البرد موجبة لضعف المرجوم بحیث یمنعه عن الفرار عن

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۷، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۷، الحدیث ۱.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۷، الحدیث ۳.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۵۷

و لا یقام فی أرض العدوّ (۴۶)،

الحفیرة بعد مسّ الحجارة إذا أراده فیمکن منع جواز إجرائه حینئذٍ؛ فإنّ إجراءه مستلزم لإیراد الضرر علی المحدود أزید ممّا یقتضیه طبع الحدّ الشرعی؛ فینفی بأدلّة نفی الضرر کما لا یخفی.

(۴۶) ظاهر العبارة حرمة إقامته فی أرض العدوّ، إلّا أنّ صریح «المسالک»: أنّه علی وجه الکراهة، و قال فی «الریاض»: و ظاهر العبارة یعنی عبارة «النافع» و نحوها من عبائر الجماعة کون النهی هنا للحرمة، و صریح «المسالک» کونه للکراهة، کما یحکی عن ظاهر «المنتهی» و «التذکرة»، انتهی.

و یدلّ علیه موثّقة أبی مریم عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال: قال أمیر المؤمنین (علیه السّلام)

لا یقام علی أحد حدّ بأرض العدوّ «۱»

، و موثّقة غیاث بن إبراهیم عن الصادق عن أبیه عن علی (علیهم السّلام) أنّه قال

لا أُقیم علی رجل حدّا بأرض العدوّ حتّی یخرج منها؛ مخافة أن تحمله الحمیة فیلحق بالعدوّ «۲»

، و فی ذیل خبر إسحاق بن عمّار عن الصادق عن أبیه (علیهما السّلام)

إنّ علیاً (علیه السّلام) کان یقول: لا تقام الحدود بأرض العدوّ؛ مخافة أن تحمله الحمیة

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۱۰، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۱۰، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۵۸

و لا ـ فی الحرم علی من التجأ إلیه (۴۷)، لکن یضیّق علیه فی المطعم و المشرب لیخرج، و لو أحدث موجب الحدّ فی الحرم یقام علیه فیه.

فیلحق بأرض العدوّ «۱»

، و ظاهر موثّقة أبی مریم و خبر إسحاق عدم جواز إقامته بأرض العدوّ، و لا یبعد استظهاره من موثّقة غیاث أیضاً؛ فإنّ الظاهر من حکایة قول أمیر المؤمنین (علیه السّلام) أنّها لبیان الحکم و أنّ من شرائط الإقامة أن لا تکون فی أرض العدوّ، و کیف کان فلا إشکال فی المسألة.

ثمّ إنّ ظاهر المتن و إن کان الاختصاص بحدّ الجلد إلّا أنّ إطلاق الموثّقة الاولی التعمیم لحدّ القتل و الرجم أیضاً، و اختصاص الخبرین الآخرین بغیر القتل بقرینة التعلیل لا یوجب تخصیص إطلاقها، کما لا یخفی.

(۴۷) کما یدلّ علیه و علی سائر ما تضمّنته المسألة إلی آخرها صحیحة هشام بن الحکم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام): فی الرجل یجنی فی غیر الحرم ثمّ یلجأ إلی الحرم، قال

لا ـ یقام علیه الحدّ و لا یطعم و لا یسقی و لا یکلّم و لا یبایع؛ فإنّه إذا فعل به ذلک یوشک أن یخرج فیقام علیه الحدّ، و إن جنی فی الحرم جنایة أُقیم علیه الحدّ فی الحرم فإنّه لم یر للحرم حرمة «۲».

---

(۱) تهذیب الأحکام ۱۰: ۱۴۷/ ۱۷.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۵۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۳۴، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۵۹

...

و مثلها صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن قول اللّه عزّ و جلّ وَ مَنْ دَخَلَهُ کانَ آمِناً، قال

إذا أحدث العبد فی غیر الحرم جنایة ثمّ فرّ إلی الحرم لم یسع لأحد أن یأخذه فی الحرم، و لکن یمنع من السوق و لا یبایع و لا یطعم و لا یسقی و لا یکلّم؛ فإنّه إذا فعل ذلک یوشک أن یخرج فیؤخذ، و إذا جنی فی الحرم جنایة أُقیم علیه الحدّ فی الحرم؛ لأنّه لم یرع للحرم حرمة «۱»

، إلی غیر ذلک من الأخبار المعتبرة الواضحة الدلالة، فراجع.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۳: ۲۲۶، کتاب الحجّ، أبواب مقدّمات الطواف، الباب ۱۴، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۶۰

[المقام الثانی فی کیفیة إیقاعه]

اشارة

المقام الثانی فی کیفیة إیقاعه

[مسألة ۱ إذا اجتمع علی شخص حدود بدئ بما لا یفوت معه الآخر]

مسألة ۱ إذا اجتمع علی شخص حدود بدئ بما لا یفوت معه الآخر (۱)؛ فلو اجتمع الجلد و الرجم علیه جلد أوّلًا ثمّ رجم، و لو کان علیه حدّ البکر و المحصن فالظاهر وجوب کون الرجم بعد التغریب علی إشکال (۲).

---

(۱) بلا خلاف کما فی «الریاض»، و بلا خلاف أجده فیه بیننا بل و لا إشکال کما فی «الجواهر». و یشهد له أوّلًا: أنّه ممّا یحکم به العقل فی مقام الامتثال؛ فإنّ إطلاق دلیل کلّ من هذه الحدود یوجب إیقاعه، فامتثال کلّ منها لازم و لا یکون إلّا بأن یبدأ بما لا یفوت معه الآخر. و ثانیاً: أخبار معتبرة مستفیضة؛ منها صحیحة زرارة عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

أیّما رجل اجتمعت علیه حدود فیها القتل یبدأ بالحدود التی هی دون القتل، ثمّ یقتل بعد ذلک «۱»

، إلی غیر ذلک من الأخبار.

(۲) فإنّ التغریب أیضاً حدّ و قد دلّت المستفیضة علی وجوب البدأة بالحدود التی دون القتل، و البدأة بها عبارة أُخری عن إجرائها ابتداءً؛

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۳۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۱۵، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۶۱

و لا یجب توقّع برء جلده (۳) فیما اجتمع الجلد و الرجم، بل الأحوط عدم التأخیر.

فلا محالة یجب أن یکون الرجم بعد التغریب. و لعلّ وجه الاستشکال توهّم انصرافها إلی سائر الحدود ممّا لا یتوقّف إجراؤها علی زمان طویل، لکنّه مندفع بمنع الانصراف المذکور، و أنّ المستفاد منها الجمع بین جمیع الحدود التی اجتمعت علیه أیّاً ما کان.

نعم، لو کان المستند هو حکم العقل المذکور فربّما یشکل هنا بأنّ تأخیر القتل أو الرجم عن التغریب مستلزم لترک امتثال تکلیف عدم جواز تأخیر إجراء الحدّ، فالأمر دائر بین ترک امتثال هذا التکلیف و ترک امتثال تکلیف إجراء حدّ التغریب، و لا یمکن الجمع بین امتثال جمیع التکالیف. اللهمّ إلّا أن یمنع حرمة التأخیر إذا استند إلی إجراء حدّ آخر، و سیأتی الکلام فیها عند تعرّض الماتن دام

ظلّه له فی المسألة الأخیرة من اللواحق إن شاء اللّه تعالی.

(۳) خلافاً للشیخین و الأتباع کما فی «المسالک»، و لهما و للقاضی و بنی زهرة و حمزة و سعید کما فی «الریاض» و «الجواهر»؛ و ذلک أنّه خلاف إطلاق المستفیضة المذکورة و خلاف إطلاق أدلّة الحدود، کما لا یخفی. و ما ذکروه من الوجه له من أنّه تأکید فی الزجر استحسان لا یقوم حجّة فی قبال الإطلاقات، بل مقتضی القواعد أن لا یجوز التوقّع و التأخیر لما سیأتی من عدم جواز التأخیر فی إجراء الحدود، و أنّه لیس فی الحدود نظرة ساعة، قال المحقّق الأردبیلی فی «شرح الإرشاد»: و لا یتوقّف أن یبرأ جراحاته التی

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۶۲

...

حصلت بالأوّل ثمّ یرجم أو یقتل، بل یجوز بل یجب أن یقتل بعد ذلک أو یرجم بما لا یعدّ تأخیراً، و عبارة المصنّف مشعرة بعدم جواز التأخیر و وجوب التعجیل، انتهی.

اللهمّ إلّا أن یقال کما فی «الریاض» باتّفاق الفتاوی علی جواز التأخیر، و إن اختلفوا بین قائل بوجوبه کمن عرفت و قائل باستحبابه کما عن ابن إدریس و جماعة من المتأخّرین. و لعلّه لذلک کلّه قال: «بل الأحوط عدم التأخیر».

و حقّ المقال: أنّ مقتضی القواعد الأوّلیة عدم جواز التأخیر کما عرفت، و الظاهر أنّ القائلین بوجوبه استندوا إلی روایة مرسلة؛ قال فی «السرائر» علی ما حکی روی أصحابنا أنّه لا یرجم حتّی یبرأ جلده، فإذا برئ رجم، و الأولی حمل الروایة علی الاستحباب؛ لأنّ الغرض فی الرجم إتلافه و هلاکه، انتهی. و الکلام إنّما هو فی سند الروایة، و إلّا فلا وجه لرفع الید عن دلالتها بالوجه الاعتباری الذی ذکره «السرائر»، و مجرّد عمل الشیخین و أتباعهما لا یوجب حجّیته ما لم یصل حدّ عمل المشهور.

إن قلت: إنّ المشهور بین قائل بالوجوب و قائل بالاستحباب، فهم قد عملوا به، إلّا أنّ القائل بالوجوب قائل و عامل بظهوره و القائل بالاستحباب أیضاً عامل به إلّا أنّه حمله علی الاستحباب، فالروایة معمول بها؛ فهی حجّة سنداً، و لا وجه لرفع الید عن دلالتها علی الوجوب بالاعتبار الذی ذکره فی «السرائر».

قلت: کلّا فإنّ من المحتمل جدّاً أنّ القول بالاستحباب مبنی علی المعروف بینهم من التسامح فی أدلّة السنن؛ فإنّ المستفاد من کلامهم شموله

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۶۳

[مسألة ۲ یدفن الرجل للرجم إلی حقویه لا أزید]

مسألة ۲ یدفن الرجل للرجم إلی حقویه لا أزید، و المرأة إلی وسطها فوق ألحقوه تحت الصدر (۴).

لمثل ما نحن فیه، فلم یثبت عمل المشهور بالروایة بما أنّها روایة معتبرة، فعلی القول بعدم جواز تأخیر إجراء الحدود لا بدّ من القول بعدم التأخیر، و اللّه العالم.

(۴) کما یدلّ علی هذا التفصیل موثّقة سماعة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

تدفن المرأة إلی وسطها ثمّ یرمی الإمام و یرمی الناس بأحجار صغار، و لا یدفن الرجل إذا رجم إلّا إلی حقویه «۱»

، فالروایة معتبرة السند لکونها موثّقة، و ظاهرها: أنّ الدفن واجب، و أنّ مبلغه فی الرجل و المرأة مختلف؛ ففی الرجل لا یتجاوز الحقوین و هما موضع شدّ الإزار و هو الخاصرة، کما عن «مجمع البحرین» و فی المرأة إلی وسطها، و الظاهر من الوسط و لا سیّما إذا

وقع قبال الحقوین هو ما فی المتن؛ أعنی فوق ألحقوه تحت الصدر.

ثمّ إنّ الموثّقة مطلقة من حیث ثبوت الزنا بالبیّنة و العلم أو بالإقرار، و قوله

ثمّ یرمی الإمام و یرمی الناس

ظاهر فی أنّه أُرید منه أنّه بعد الدفن یأخذون فی الرمی، و لیس ظاهراً فی أنّه ثمّ یبتدأ الإمام بالرمی لکی تختصّ بصورة ثبوته بالإقرار، و إلّا لکان البادئ هی البیّنة.

ثمّ إنّ الموثّقة و إن لم تتعرّض إلّا لوجوب الدفن المجتمع مع عدم حفر

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۹۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۴، الحدیث ۳.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۶۴

...

الحفیرة أیضاً؛ لتحقّقه بجعل الزانی علی سطح الأرض و صبّ التراب مثلًا حوله إلی المبلغ المذکور، إلّا أنّ ذکر الحفر و الحفیرة فی کثیر من أخبار الباب یوجب انصراف هذه الموثّقة أیضاً إلیها، فالموثّقة کافلة بإثبات جمیع أبعاد حکم المسألة.

و یؤکّدها فی حکم المرأة موثّقة أبی بصیر قال: قال أبو عبد اللّه (علیه السّلام)

تدفن المرأة إلی وسطها إذا أرادوا أن یرجموها، و یرمی الإمام ثمّ یرمی الناس بأحجار صغار «۱»

، و کیفیة دلالتها و حدودها تعرف ممّا سبق. و احتمال الاختصاص بالمُقرّ هنا أضعف؛ لأنّ غایة مدلولها تأخّر رمی الناس عن رمی الإمام، فیجتمع مع کلتا صورتی بدأة الإمام بالرمی قبل کلّ أحد کما فی الثبوت بالإقرار و بدأته بعد البیّنة علی ما لا یخفی.

و أمّا روایة أبی مریم عن الباقر (علیه السّلام) الواردة فی کیفیة رجم علی (علیه السّلام) للمرأة المُقرّة بالزنا بقوله (علیه السّلام)

ثمّ أمر بها بعد ذلک، فحفر لها حفیرة فی الرحبة و خاط علیها ثوباً جدیداً و أدخلها الحفیرة إلی الحقو و موضع الثدیین و أغلق باب الرحبة و رماها.

الحدیث «۲».

فربّما یستظهر منها وجوب بلوغ موضع الثدیین، و هو ینافی الموثّقین، أو یکون شاهداً علی أنّ المراد من الوسط فیهما هو الصدر، کما نسب القول

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۹۸، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۴، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۰۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۶، الحدیث ۵.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۶۵

...

بوجوب کونه إلی الصدر فیها إلی المشهور فی «الجواهر»، لکنّه مبنی علی کون النسخة ما ذکرناه.

إلّا أنّ المذکور فی «الوافی» و «الجواهر» و بعض نسخ الفقیه

و أدخلها الحفرة إلی الحقو، دون موضع الثدیین

، و علیها فدون الثدیین منطبق علی الوسط بالمعنی الذی ذکرناه ذیل الموثّقة، و مع اختلاف النسخ فلا حجّة علی خلاف ما استظهرناه

فی الموثّقة.

هـذه هی عمـدة أخبـار الباب، و أمّا غیرها الوارد من طرقنا فلا تعرّض فیه إلّا لأصل الحفر أو الـدفن و لا یعارض أخبارنا، و ما ورد من طریق غیرنا فلیس فیه معتبر السند حتّی یعارض ما ذکرناه.

و أقوال الأصـحاب و إن اختلفت هنا من حیث جعل الکیفیـة مطلقاً مسـتحبّة کما فی «المسالک»، و نفی وجوب الحفر إذا ثبت بالإقرار کما عن ابن حمزة، و عدم ذکر الدفن مطلقاً کما عن الصدوقین و الدیلمی و ابن سـعید، بل التصـریح بعدم الدفن إذا ثبت بالإقرار کما عن «کافی» أبی الصلاح و «غنیة» أبی المکارم، أو التصریح بعدم وجوب دفن الرجل مطلقاً و لا المرأة إلّا إذا ثبت زناها بالبیّنة کما عن المفیـد، و هکـذا الأمر فی عمق الحفیرة؛ فقد نسب إلی الأشـهر بل المشـهور أنّه إلی الحقو فی الرجل و إلی الصدر فی المرأة کما فی «الریاض» و «الجواهر»، و عن «مقنع» الصـدوق أنّ الحفر للرجل بمقـدار ما یقوم فیه إلی عنقه، و عن «مقنعـة» المفیـد أنّ الحفر لکلّ من الرجـل و المرأة إلی الصـدر، و عن «المراسم» أنّه له إلی الصـدر و لها إلی الوسط، إلّا أنّ هـذه الاختلافات إنّما تکون شاهـدة علی أنّ المسألة اجتهادیة؛ فالمتّبع فیها ما نستفیده من أخبار الباب، و هو ما عرفت.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۶۶

فإن فرّ أو فرّت من الحفیرة ردّا إن ثبت الزنا بالبیّنة، و إن ثبت بالإقرار فإن فرّا بعد إصابة الحجر و لو واحداً لم یردّا، و إلّا ردّا (۵).

---

(۵) لا خلاف یوجد، بل ادّعی الإجماع علی وجوب إعادتهما لإقامة الرجم فیما إذا ثبت الزنا بالبیّنة، کما أنّه لم یوجد خلاف فی عدم إعادتهمـا إذا ثبت بالإقرار و کان الفرار بعـد أن أصابهما الحجارة، و إنّما الخلاف فیما ثبت بالإقرار و کان الفرار قبل إصابـة الحجارة؛ فالمحکی عن إطلاق المفیـد و أبی الصـلاح و سـلّار و ابن سـعید و جماعـة، بل عن «الروضـة» دعوی الشـهرة علی عـدم الردّ، کما أنّ المحکی عـن «نهایـة» الشـیخ و «الوسـیلة» و الإسـکافی و القاضـی وجـوب الردّ، و عـن الحلّی فی «السـرائر» و العلّامـة فی «التحریر» و الصیمری التردّد، و منشأ الخلاف اختلاف أخبار الباب.

فنقول: لا ریب فی أنّ مقتضـی إطلاق أدلّـة الحـدود وجوب إجرائها و عدم سـقوط التکلیف بها إلّا بالامتثال، و لازمه أن یجب ردّهما فی جمیع الصور و الفروض مقدّمة لإجراء الحدّ الواجب. و لو احتمل سـقوطها و فرض عدم إطلاق لأدلّتها فالاستصـحاب یحکم بعدم السقوط، إلّا أنّ فرض عدم الإطلاق خلاف الواقع و ضعیف جدّاً.

کمـا أنّه لا ـ ریب فی أنّه إذا ثبت الزنـا بالإقرار و کان الفرار بعـد مسّ الحجارة فلا یردّ؛ فإنّه القـدر المتیقّن من جمیع الأخبار و صـریح مورد موثّقة أبی العبّاس؛ فإنّها وردت فی المقرّ و فیها

فلمّا أن وجد مسّ الحجارة خرج یشتدّ.

إلی أن قال

فقال (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم): هلّا ترکتموه.

الحدیث «۱»، و قد

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۰۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۵، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۶۷

...

صرّح به أیضاً فی خبر الحسین بن خالد الآتی؛ فلا إشکال فی تقیید الإطلاقات هاهنا.

کما أنّ المتیقّن من الأخبار الخاصّة وجوب الردّ إذا ثبت الزنا بالبیّنة و کان الفرار قبل مسّ الحجارة، کما یظهر بأدنی تأمّل فیها؛ فالإطلاقات فیها باقیة و الأخبار الخاصّة مؤکّدة.

و أمّا الفرار قبل مسّها فیما ثبت بالإقرار أو بعده فیما ثبت بالبیّنة فالأخبار بالنسبة إلیهما علی طوائف ثلاث:

الاولی: ما تدلّ علی أنّ ملاک الردّ و عدمه هو إصابة الحجارة و عدمها؛ ففی خبر أبی بصیر الذی لا یضرّ باعتبار سنده إرسال مثل صفوان، الذی لا یروی إلّا عن ثقة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: قلت له: المرجوم یفرّ من الحفیرة فیطلب؟ قال

لا و لا یعرض له، إن کان أصابه حجر واحد لم یطلب، فإن هرب قبل أن تصیبه الحجارة ردّ حتّی یصیبه ألم العذاب «۱»

، فتری أنّ مفروض السؤال مطلق المرجوم الشامل لمن یثبت زناه بالبیّنة أو الإقرار أو غیرهما، و أفاد (علیه السّلام) أنّ الملاک فی مطلقه إصابة الحجارة و عدمها.

و مثله ما رواه الصدوق فی «الفقیه» عن صفوان عن غیر واحد عن أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام)

أنّه إن کان أصابه ألم الحجارة فلا یردّ، و إن

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۰۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۵، الحدیث ۳.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۶۸

...

لم یکن أصابه ألم الحجارة ردّ «۱»

، بل الظاهر: أنّه هو بعینه و الاختلاف إنّما هو فی مجرّد الألفاظ.

الطائفة الثانیة: ما أرسله الصدوق فی «فقیهة» بقوله: و سئل الصادق (علیه السّلام) عن المرجوم یفرّ، قال

إن کان أقرّ علی نفسه فلا یردّ، و إن کان شهد علیه الشهود یردّ «۲»

، فموضوع السؤال فیه مطلق، و قد أجاب بأنّه مع الإقرار لا یردّ و مع البیّنة یردّ، و کلاهما مطلق من حیث إصابة الحجارة و عدمها، کما أنّه لا تعرّض فیه للثبوت بغیرهما کالعلم.

فالمتیقّن من الطائفتین: أنّ المقرّ الذی فرّ بعد الإصابة لا یردّ و أنّ المشهود علیه الذی فرّ قبل الإصابة یردّ، و تتعارضان فی مقرّ فرّ قبل الإصابة و فی مشهود علیه فرّ بعد الإصابة؛ فالطائفة الأُولی تقتضی بإطلاقها وجوب ردّ الأوّل و عدم ردّ الثانی، و الطائفة الثانیة بالعکس، إلّا أنّ الطائفة الثانیة مرسلة و لا طریق إلی اعتبار سندها إلّا أنّ الصدوق رواها فی «فقیهة» الذی ضمن صحّة ما فیه؛ لا سیّما و أسنده إلی الصادق (علیه السّلام) بتّاً.

الطائفة الثالثة: خبر الحسین بن خالد الذی قد یقال بصحّة سنده قال: قلت لأبی الحسن (علیه السّلام): أخبرنی عن المحصن إذا هو هرب من الحفیرة هل یردّ حتّی یقام علیه الحدّ؟ فقال

یردّ و لا یردّ

، فقلت: و کیف ذاک؟

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۰۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۵، الحدیث ۵.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۰۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۵، الحدیث ۴.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۶۹

...

فقال

إن کان هو المقرّ علی نفسه ثمّ هرب من الحفیرة بعد ما یصیبه شیء من الحجارة لم یردّ، و إن کان إنّما قامت علیه البیّنة و هو یجحد ثمّ هرب ردّ و هو صاغر حتّی یقام علیه الحدّ؛ و ذلک أنّ ماعز بن مالک أقرّ عند رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) بالزنا فأمر به أن یرجم، فهرب من الحفرة فرماه الزبیر بن العوام بساق بعیر فعقله فسقط فلحقه الناس فقتلوه، ثمّ أخبروا رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) بذلک فقال لهم: فهلّا ترکتموه؟! إذا هرب یذهب؛ فإنّما هو الذی أقرّ علی نفسه و قال لهم: أما لو کان علی (علیه السّلام) حاضراً معکم لما ضللتم

، قال

و وداه رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) عن بیت مال المسلمین «۱»

، فصدر الروایة صریح فی أنّ المقرّ إذا فرّ بعد الإصابة لا یردّ، و قد عرفت أنّه المتیقّن من سائر أخبار الباب أیضاً.

و ربّما یقال: بأنّ تقیید المقرّ بأن یکون هرب بعد الإصابة دالّ بالمفهوم علی أنّه یردّ إذا هرب قبلها، فیقیّد به إطلاق الطائفة الثانیة. و ربّما یقال: بأنّ عدم ذکر هذا القید فی الفقرة الثانیة أعنی قوله (علیه السّلام)

و إن کان إنّما قامت علیه البیّنة

مع ظهور أنّ مرجع ضمیر «کان» و «علیه» و غیرهما هو المحصن المذکور فی کلام السائل الشامل للمصاب و غیره. و تعلیل عدم الردّ بقوله (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم)

فإنّما هو الذی أقرّ علی نفسه

الشامل لکلیهما أیضاً دالّ علی أنّ ملاک عدم الردّ هو مجرّد أن یثبت زناه بالإقرار إصابة الحجارة قبل الفرار أم لا و حینئذٍ فیکون ذکر قید

بعد ما یصیبه شیء من الحجارة

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۰۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۵، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۷۰

...

لمکان الإشارة إلی سرّ الفرار و الداعی الغالبی إلیه؛ خصوصاً للمقرّ المسلم نفسه للحدّ، لا لکونه دخیلًا فی حکم سقوط الرجم بعد الفرار، هذا.

و الإنصاف: أنّه کما أنّ کون ذکر القید لأنّه غالبی محتمل فهکذا استناد حذفه فی الفقرة الثانیة اعتماداً إلی ذکره أوّلًا محتمل؛ و علیه فکلا شقّی الروایة مفروض فی صورة الإصابة، و لا محالة یکون مفروض قصّة ماعز أیضاً هذه الصورة کما صرّح به فی موثّقة أبی العبّاس فیکون مفاد التعلیل بیان سرّ الفرق فی الذی فرّ بعد الإصابة بین صورة الإقرار و صورة قیام البیّنة؛ فلا عموم فی التعلیل أیضاً.

و بالجملة: فهذا الخبر محتمل الوجهین، و لا حجّة فیه لعموم حکم عدم الردّ فی المقرّ حتّی لصورة عدم الإصابة أیضاً حتّی یقیّد به إطلاق مصحّحة أبی بصیر الماضیة، بل إطلاق المصحّحة حجّة و یحکم به بعدم سقوط الحدّ عمّن لم یصبه الحجارة؛ سواء ثبت زناه بالإقرار أو البیّنة.

و أمّا مَن أصابته الحجارة و فرّ و کان قد ثبت زناه بالبیّنة فربّما یقال بأنّه مورد التعارض بین الصدر و الذیل من خبر ابن الخالد، کما کان مورد تعارض الطائفتین أیضاً.

لکن الحقّ: أنّ الخبر دالّ علی وجوب ردّه؛ و ذلک أنّ المتیقّن من الفقرة الأُولی المفروضة فی صورة الإقرار هو مَن أصابته الحجارة، و ظاهره إبداء الفرق بین هذه الصورة و مشابهتها الثابت فیها الزنا بالبیّنة بأنّه الذی أقرّ علی نفسه، فیدلّ دلالة واضحة علی أنّه یردّ، و لا یرفع الید عنه إذا ثبت بالبیّنة، و إلّا فلو کان هو أیضاً لا یردّ إذا فرّ بعد الإصابة لما کان بین الصورة المذکورة فی الصدر المفروض ثبوتها بالإقرار و الصورة

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۷۱

و فی قول مشهور: إن ثبت بالإقرار لا یردّ مطلقاً، و هو أحوط (۶). هذا فی الرجم، و أمّا فی الجلد فالفرار غیر نافع فیه، بل یردّ و یحدّ مطلقاً (۷).

المقابلة لها المفروض ثبوته بالبیّنة فرقاً، و هو کخلاف صریحه؛ فالخبر أیضاً یدلّ علی عدم سقوط الحدّ عمّن فرّ بعد الإصابة إذا ثبت زناه بالبیّنة، و یکون مؤکّداً للإطلاقات.

فالأقوی: هو وجوب ردّه إذا فرّ قبل إصابة الحجارة مطلقاً سواء ثبت بالإقرار أو العلم أو البیّنة عملًا بإطلاق المصحّحة الذی لا معارض و لا مقیّد له، و یؤکّده و یؤیّده الإطلاقات. و إذا فرّ بعد إصابتها فإطلاقها یقتضی عدم ردّه مطلقاً، و الخارج عنه خصوص صورة ثبوت الزنا بالبیّنة، فیبقی غیرها تحته، فیسقط الحدّ الرجم عمّن إصابة الحجارة إذا فرّ و کان ثبوت زناه بالعلم أو الإقرار.

(۶) کونه أحوط لأنّ فیه ترک التهجّم علی الدماء، و إلّا فقد عرفت أن لا حجّة لرفع الید عن إطلاق مصحّحة أبی بصیر؛ لعدم ثبوت الشهرة بحدّ توجب حجّیة مرسل الصدوق؛ لا سیّما و یحتمل استنادهم إلی تعلیل خبر الحسین بن خالد الذی عرفت الکلام فیه، و بالجملة فلا نری لما جعله أحوط مجوّزاً.

(۷) بلا خلاف کما فی «الریاض»، و بلا خلاف أجده فیه کما فی «الجواهر». و الحجّة علیه ما عرفت من أنّه مقتضی إطلاق أدلّة الحدود، و یؤیّده خبر عیسی بن عبد اللّه عن أبیه قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): الزانی یجلد فیهرب بعد أن أصابه بعض الحدّ، أ یجب علیه أن یخلا عنه و لا یردّ کما

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۷۲

[مسألة ۳ إذا أقرّ الزانی المحصن کان أوّل من یرجمه الإمام (علیه السّلام) ثمّ الناس]

مسألة ۳ إذا أقرّ الزانی المحصن کان أوّل من یرجمه الإمام (علیه السّلام) ثمّ الناس، و إذا قامت علیه البیّنة کان أوّل من یرجمه البیّنة ثمّ الإمام (علیه السّلام) ثمّ الناس (۸).

یجب للمحصن إذا رجم؟ قال

لا، و لکن یردّ حتّی یضرب الحدّ کاملًا

، قلت: فما الفرق بینه و بین المحصن و هو حدّ من حدود اللّه؟ قال

المحصن هرب من القتل و لم یهرب إلّا إلی التوبة؛ لأنّه عاین الموت بعینه، و هذا إنّما یجلد فلا بدّ أن یوفی الحدّ؛ لأنّه لا یقتل «۱»

، و دلالته علی المطلوب کما تری واضحة و إن کان التعلیل المذکور لیس ممّا یتمّ الاستدلال به بنفسه؛ و لذا ترکنا التعرّض له فی

أدلّة أصل المسألة.

(۸) و قد نسب القول بمضمون المسألة إلى ظاهر الأكثر، و إنّ فى صريح «الخلاف» و ظاهر «المبسوط» الإجماع عليه؛ قال فى «الخلاف» (مسألة ۱۵): إذا حضر الإمام و الشهود موضع الرجم فإن كان الحدّ ثبت بالإقرار وجب على الإمام البدأة به ثمّ يتبعه الناس، و إن كان ثبت بالبيّنة بدأ أوّلًا الشهود ثمّ الإمام ثمّ الناس، و قال أبو حنيفة مثل ذلك، و قال الشافعى: لا يجب على واحد منهم البدأة بالرجم. دليلنا: إجماع الفرقة و أخبارهم و طريقة الاحتياط. إلى آخره.

و الدليل عليه: ما رواه المشايخ الثلاثة عن صفوان عمّن رواه عن

---

(۱) وسائل الشيعة ۲۸: ۱۴۰، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۳۵، الحديث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۷۳

...

أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال

إذا أقرّ الزانى المحصن كان أوّل من يرجمه الإمام ثمّ الناس، فإذا قامت عليه البيّنة كان أوّل من يرجمه البيّنة ثمّ الإمام ثمّ الناس «۱»

، و حيث إنّ هذا التفصيل خلاف الإطلاقات فيعلم أنّ مستند المشهور أو الإجماع هذه الرواية التى كانت بأيديهم، فضعف إرسال سندها ينجبر بعمل القوم، مضافاً إلى أنّ المرسِل هو صفوان الذى لا يروى إلّا عن ثقة فلا إشكال فى سندها، و دلالتها على وجوب الكيفية المذكورة واضحة.

و أمّا ما فى موثّقة سماعة عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام)

تدفن المرأة إلى وسطها ثمّ يرمى الإمام و يرمى الناس بأحجار صغار.

الحديث «۲» فلا يخالف هذه الرواية؛ إذ ظاهر الموثّقة مجرّد بيان لزوم تأخّر الرمى و ترتّبه على الدفن فى الحفيرة، فلا ينافى وجوب رعاية ترتيب خاصّ فى رمى الرامين. و مثله موثّقة أبى بصير عنه (عليه السّلام)

تدفن المرأة إلى وسطها إذا أرادوا أن يرجموها، و يرمى الإمام ثمّ يرمى الناس بعد بأحجار صغار «۳»

؛ فإنّ ظاهرها بيان وجوب ترتّب رمى الناس على رمى الإمام و كونه بعده، فلا ينافى ترتّب رميه (عليه السّلام) فى بعض الموارد على رمى البيّنة. و قد مرّت الموثّقتان

---

(۱) وسائل الشيعة ۲۸: ۹۹، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۴، الحديث ۲.

(۲) وسائل الشيعة ۲۸: ۹۹، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۴، الحديث ۳.

(۳) وسائل الشيعة ۲۸: ۹۸، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۴، الحديث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۷۴

[مسألة ۴ يجلد الرجل الزانى قائماً مجرّداً من ثيابه]

مسألة ۴ يجلد الرجل الزانى قائماً (۹) مجرّداً من ثيابه إلّا ساتر عورته، و يضرب أشدّ الضرب، و يفرّق على جسده من أعالى بدنه إلى قدمه، و لكن يتقى رأسه و وجهه و فرجه. و تضرب المرأة جالسة، و تربط عليها ثيابها،

ذیل المسألة الأُولی فتذکّر. و لو سلّم لهما ظهور فی الخلاف فهو ظهور إطلاقی قابل للتقیید بروایة المسألة، کما لا یخفی.

و أمّا قصّة رجم ماعز بن مالک المقرّ بالزنا عند النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) حیث إنّ ظاهر الأخبار الحاکیة لها أنّه لم یحضره النبی و لا الوصی، صلوات اللّه و سلامه علیهما.

فلا دلیل علی عدم بدأته بالرجم أوّلًا؛ لاحتمال أن یکون حاضراً بادئاً بالرجم ثمّ غاب عنهم حینما فرّ ماعز، و هو قضیة فی واقعة خاصّة ثانیاً فربّما کان عدم حضوره لعذر مثلًا.

و ممّا ذکرنا ظهر ضعف ما فی «المسالک» هنا بقوله: «و یحتمل حمل ذلک علی الاستحباب؛ لضعف المستند عن إثبات الوجوب، و للأخبار المستفیضة بقصّة ماعز، و أنّ النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) لم یحضر رجمه فضلًا عن بدأته به، انتهی.

(۹) إنّ المسألة قد تعرّضت لاعتبار أُمور أربعة فی کیفیة الجلد؛ اثنان منها مختصّان بالرجل الزانی و الآخران مشترکان بین الرجل و المرأة:

فمنها: کون المجلود قائماً، و هو مختصّ بالرجل و إلّا فالمرأة تضرب جالسة، و الظاهر أنّه لا خلاف فیه بحسب الفتوی، و لا إشکال فیه من حیث النصوص فإنّ موثّقة زرارة عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

یضرب الرجل

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۷۵

...

الحدّ قائماً و المرأة قاعدة، و یضرب علی کلّ عضو و یترک الرأس و المذاکیر

، و فی نقل الصدوق و الشیخ

و یترک الوجه و المذاکیر «۱»

دالّة علی اعتبار القیام فیه دونها، بل یعتبر قعودها حال الجلد.

و منها: کونه مجرّداً، و هو أیضاً مختصّ بالرجل و إلّا فالمرأة تربط علیها ثیابها، و هو محلّ خلاف بین الأصحاب فی کلیهما، أمّا بالنسبة إلی الرجل فباعتبار التجرید أفتی الفاضلان و الشهید الثانی فی «شرح اللمعة» و ادّعی الصیمری فی «غایة المرام» أنّه المشهور، و لکن عن الشیخ و جماعة بل ادّعی علیه الشهرة جماعة، بل عن ظاهر «الغنیة» الإجماع علیه أنّه یضرب علی الحالة التی وجد علیها؛ عاریاً کان أم کاسیاً، و نسبه «المسالک» إلی الأکثر. و أمّا بالنسبة إلی المرأة فالمنقول عن الأصحاب اعتبار أن تربط علیها ثیابها، و عن الصدوق فی «المقنع» أنّها أیضاً تجلد علی الحالة التی وجد علیها، کاسیة کانت أم عاریة.

و الظاهر: أنّ منشأ الخلافین هو الأخبار؛ ففی موثّق إسحاق بن عمّار قال: سألت أبا إبراهیم (علیه السّلام) عن الزانی کیف یجلد؟ قال

أشدّ الجلد

، فقلت: من فوق الثیاب؟ فقال

بل یجرّد «۲».

و مثله صدر موثّقه الآخر «۳»، و فی مضمرة أبی بصیر سألته عن السکران و الزانی، قال

یجلدان

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۹۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۱، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۹۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۱، الحدیث ۳.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۹۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۱، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۷۶

...

بالسیاط مجرّدین بین الکتفین، فأمّا الحدّ فی القذف فیجلد علی ما به ضرباً بین الضربین «۱».

و فی قباله خبر طلحة بن زید عن جعفر عن أبیه (علیهما السّلام) قال

لا یجرّد فی حدّ و لا یشنح

یعنی یمدّ و قال

و یضرب الزانی علی الحال التی وجد علیها؛ إن وجد عریاناً ضرب عریاناً و إن وجد و علیه ثیابه ضرب و علیه ثیابه «۲».

فالموضوع فی کلا الخبرین هو الزانی و قد اعتبر تجریده من ثیابه فی الأوّل و اعتبر رعایة الحال التی وجد علیها فی الثانی، و هما متعارضان، و إن کان المتیقّن منهما اعتبار التجرید إذا وجد عریاناً؛ ففی هذه الصورة لا إشکال فی لزوم تجریده، و فی غیرها یتعارض الخبران.

و حینئذٍ: فلعلّ وجه إفتاء المتن بمفاد موثّقة إسحاق أنّه لا یری اعتباراً لطلحة بن زید بلحاظ أنّ المسلّم إنّما هو اعتبار کتابه کما قاله الشیخ، و هو لا یدلّ علی اعتباره بنفسه و کونه ثقة، و لم یعلم أنّ هذا الخبر أُخذ من کتابه، و علیه فخبر طلحة غیر معتبر، و اللازم هو الأخذ بموثّق إسحاق بن عمّار.

و أمّا إن قلنا بظهور کلام الشیخ فی توثیق نفسه أیضاً کما لعلّه

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۳۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ المسکر، الباب ۸، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۹۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۱، الحدیث ۷.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۷۷

...

الأظهر فقد یجعل خبر طلحة دلیلًا لتقیید إطلاق الموثّقة بخصوص ما إذا وجد عریاناً، لکنّه جمع غیر عرفی، بل هما متعارضان و الشهرة مع خبر طلحة؛ فیؤخذ به و یترک الموثّقة.

و عندئذٍ: یقع الکلام فی المراد بالحال التی وجد علیها، أ هی حالة زناه، أم حالته التی رأوه الناس علیها حال الزنا، أو لأوّل مرّة بعد ما ثبت أو سمع زناه؟ و لعلّ الأظهر هو الأوّل، و حیث إنّ المنقول إلینا «وجد» فلا مجال لاحتمال أن یقرأ «أُخذ» بإعجام الخاء و الذال، و اللّه العالم.

هذا کلّه بالنسبة إلی الرجل، و أمّا المرأة فمستند قول الصدوق أنّ خبر طلحة مطلق شامل للرجل و المرأة، و دلیل المشهور هو انصراف دلیل وجوب التجرید عن المرأة الزانیة، مع ما علم من مذاق الشرع من شدّة تحفّظه علی ستر المرأة؛ و لذلک أیضاً اعتبر فیها الجلوس حال إجراء الجلد علیها. و یؤیّده ما ورد فی خبر أبی مریم الوارد فی رجم المرأة المقرّة بالزنا من أنّ علیاً (علیه السّلام) أمر بها و خاط علیها ثوباً جدیداً ثمّ رجمها «۱»، و هذا هو الأظهر فیجب ربط ثیابها علیها؛ لأنّها عورة.

هذا بالنسبة إلی غیر القبل و الدبر، و أمّا فیهما فلا ریب فی أنّ الأمر بالتجرید منصرف عنهما، و هما باقیان علی وجوب تستّرهما، کما

هو واضح.

و منها: أنّه یضرب أشدّ الضرب، و هو مشترک بین الرجل و المرأة،

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۰۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۶، الحدیث ۵.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۷۸

...

و اعتبار هذا الأمر هو المشهور کما فی «المسالک»، و فیه عن بعض الأصحاب أنّه یضرب ضرباً متوسّطاً، لکن فی «الجواهر» أنّه لم نتحقّق هذا البعض، و فی «الریاض» أنّه شاذّ.

و کیف کان: فیدلّ علی اعتباره موثّقا إسحاق عن أبی إبراهیم (علیه السّلام) و قد مضیا، و موثّقة سماعة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

حدّ الزانی کأشدّ ما یکون من الحدود «۱»

، و قد جعل اعتباره مفروضاً فی روایة علل عن محمّد بن سنان عن الرضا (علیه السّلام) و علّله بقوله (علیه السّلام)

و علّة ضرب الزانی علی جسده بأشدّ الضرب لمباشرته الزنا و استلذاذ الجسد کلّه به، فجعل الضرب عقوبة له و عبرة لغیره، و هو أعظم الجنایات «۲».

و بالجملة: فدلالة هذه الأخبار علی اعتباره لا إشکال فیه، إلّا أنّ فی خبر حریز عمّن أخبره عن أبی جعفر (علیه السّلام) أنّه قال

یفرّق الحدّ علی الجسد کلّه، و یتقی الفرج و الوجه، و یضرب بین الضربین «۳»

، فقد صرّح بأنّه یضرب بین الضربین، و هو عبارة أُخری عن التوسّط، لکنّه عامّ لکلّ ضرب یضرب حدّا، و الأخبار السابقة خاصّ بالزنا فیخصّص بها، مضافاً إلی أنّه مرسل غیر حجّة لا یقوم دلیلًا علی خلافها.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۹۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۱، الحدیث ۴.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۹۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۱، الحدیث ۸.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۹۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۱، الحدیث ۶.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۷۹

...

ثمّ إنّ المفهوم منها: أنّ کونه أشدّ الضرب إنّما هو لأنّه أعظم الجنایات أو لأنّه زنا؛ و لذلک لا یفهم الاختصاص بالرجل بوجه؛ فیعمّه و المرأة کما هو مقتضی إطلاقات القوم أیضاً.

و منها: أنّه یفرّق علی جمیع الجسد إلّا الرأس و الوجه و الفرج، فأصل التفریق علی جمیع الجسد لم ینقل فیه خلاف، و لا إشکال فیه بعد دلالة موثّقة زرارة عن الباقر (علیه السّلام) و قد مضی نقلها فی الاستدلال علی اعتبار کونه قائماً و یؤیّده إطلاق خبر حریز الماضی آنفاً، و إطلاقها شامل لکلّ من الزانی و الزانیة.

و أمّا موارد الاستثناء فاستثناء الفرج ممّا لم ینقل فیه خلاف و لا إشکال بعد التصریح به بعنوان المذاکیر فی الموثّقة و بعنوان الفرج فی خبر حریز، و أمّا استثناء الوجه و الرأس: فاستثناء الوجه أیضاً لم یذکر فیه خلاف، و أمّا الرأس فاستثناؤه علی المشهور کما فی

«الریاض»، و إلّا فعن الشیخ فی «المبسوط» الاقتصار علی استثناء الوجه و حکی فیه استثناء الرأس قولًا، و قال فی «الخلاف» (مسألة ۱۲): یفرّق حدّ الزانی علی جمیع البدن إلّا الوجه و الفرج، و به قال الشافعی، و قال أبو حنیفة: إلّا الوجه و الفرج و الرأس.

دلیلنا: إجماع الفرقة و أخبارهم، انتهی. فتراه ادّعی الإجماع علی استثناء خصوص الوجه فی مقابل أبی حنیفة.

و أمّا بحسب الأخبار: فقد اقتصر علی استثناء خصوص الوجه خبر حریز الماضی، و مثله خبر محمّد بن مسلم عن الباقر (علیه السّلام) قال

الذی یجب علیه الرجم یرجم من ورائه و لا یرجم من وجهه؛ لأنّ الرجم و الضرب

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۸۰

و لو قتله أو قتلها الحدّ فلا ضمان (۱۰).

لا یصیبان الوجه، و إنّما یضربان علی الجسد علی الأعضاء کلّها «۱».

و قد یقال: بأنّ لازمهما وجوب التفریق علی الرأس أیضاً؛ لحکمهما بوجوب التفریق علی جمیع الجسد إلّا الوجه، فالرأس باقٍ فی المستثنی منه، إلّا أنّ المذکور فی موثّقة أبان التی نقلناها ذیل اعتبار کونه قائماً

یترک الرأس و المذاکیر

، لکنّه علی نقل خصوص «الکافی»، و إلّا فقد نقله الشیخ و الصدوق بعبارة

یترک الوجه و المذاکیر

، فیتعارض النقلان.

اللهمّ إلّا أن یقال: إنّ المفهوم عرفاً من استثناء کلّ منهما استثناء کلیهما، فلا یکون خلاف فی مفاد الأخبار، و لعلّه الأظهر، و هو ملاک فتوی الماتن دام ظلّه.

(۱۰) کما فی «المختصر النافع» و عن «السرائر» علی ما فی «الریاض».

و یدلّ علیه خبر الحسن بن صالح الثوری عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سمعته یقول

من ضربناه حدّا من حدود اللّه فمات فلا دیة له علینا، و من ضربناه حدّا من حدود الناس فمات فإنّ دیته علینا «۲»

، و رواه الصدوق عنه (علیه السّلام) مرسلًا «۳»، و معتبر معلّی بن عثمان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی حدیث

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۰۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۴، الحدیث ۶.

(۲) وسائل الشیعة ۲۹: ۶۴، کتاب القصاص، أبواب القصاص فی النفس، الباب ۲۴، الحدیث ۳.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۳، الحدیث ۴.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۸۱

[مسألة ۵ ینبغی للحاکم إذا أراد إجراء الحدّ أن یعلم الناس]

مسألة ۵ ینبغی للحاکم إذا أراد إجراء الحدّ أن یعلم الناس لیجتمعوا علی حضوره، بل ینبغی أن یأمرهم بالخروج لحضور الحدّ (۱۱)،

قال

من قتله القصاص أو الحدّ لم یکن له دیة «۱».

و فی صحیح أبی الصبّاح الکنانی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی حدیث قال

من قتله الحدّ فلا دیة له «۲»

إلی غیر ذلک، و شمول عموم أو إطلاق الجمیع لما نحن فیه واضح.

(۱۱) قال فی «الجواهر»: لا إشکال و لا خلاف فی أنّه ینبغی للإمام و من قام مقامه إذا أراد استیفاء الحدّ أن یعلم الناس لیتوفّروا علی حضوره، انتهی. و استدلّ لاستحبابه بل استحباب أن یأمرهم بالحضور بفعل علی (علیه السّلام) حین أراد إجراء الحدّ علی الامرأة المقرّة و الرجل المقرّ بالزنا، فیستحبّ للحاکم المأمور بإجراء الحدّ تأسّیاً به (علیه السّلام).

و فیه أوّلًا: أنّه (علیه السّلام) لم یأمرهم بالحضور المطلق، بل مقیّداً بأن یکونوا متنکّرین لا یعرف أحدهم صاحبه، فلعلّ غرضه (علیه السّلام) تعلّق بهذا التنکّر لأن ینبّههم علی سوء فعالهم و ینتهوا عن المعاصی فیما بینهم و بین اللّه، فلا دلیل فیه علی مطلوبیة الإعلام أو الأمر بالحضور.

و ثانیاً: أنّ مورده إجراء حدّ الرجم لا مطلق حدّ الزنا، فراجع أخبار

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۹: ۶۵، کتاب القصاص، أبواب القصاص فی النفس، الباب ۲۴، الحدیث ۶.

(۲) وسائل الشیعة ۲۹: ۶۳، کتاب القصاص، أبواب القصاص فی النفس، الباب ۲۴، الحدیث ۱.

...

الباب فی «الوسائل» الباب ۳۱ من مقدّمات الحدود و أحکامها.

و استدلّ أیضاً بقوله تعالی وَ لْیَشْهَدْ عَذابَهُما طائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِینَ «۱»، استدلّ به صاحب «المسالک»، و قرّره علیه بعض الأعاظم فی کتاب حدوده.

و الاستدلال کما أفاده هذا البعض مبنی علی کون الأمر فی الآیة للاستحباب، و تقریبه: أنّ إجراء الحدّ بشرائطه و آدابه من وظائف الحاکم، فإذا استحبّ شهود طائفة لإجرائه استحبّ علیه من باب المقدّمة إعلام الناس، بل أمرهم بالحضور حتّی یتحقّق ما هو المستحبّ الأصلی.

و فیه: أنّ المدّعی استحباب إعلام الناس لیتوفّروا و یجتمعوا علی حضوره، و لا محالة یدّعی استحبابه حتّی فیما علم بحضور الطائفة بأقلّ مقدار الصدق، و من المعلوم أنّ الدلیل قاصر عن الدلالة علی الاستحباب هنا؛ لفرض حصول المأمور به فیه بلا حاجة إلی الإعلام، و بالجملة فالدلیل أخصّ من المدّعی.

و استدلّ له أیضاً: بأنّ فی الإعلام و اجتماع الناس زجراً للمحدود و اعتباراً للغیر، و هو ما یقتضیه حکمة الحدود. و بعبارة اخری: إنّ العقل حاکم بأنّ إصلاح محیط الاجتماع الإنسانی مطلوب مهما أمکن، و المستفاد من أدلّة النهی عن المنکر و أدلّة الحدود أنّ الشارع أیضاً طالب لهذا الإصلاح، و حیث إنّ اجتماع الناس مهما کان أکثر کان صلاح المحیط أشدّ و آکد فینبغی للحاکم السعی إلی حصول هذا المطلوب بأیّ وجه ممکن؛

---

(۱) النور (۲۴): ۲.

و الأحوط حضور طائفة من المؤمنین (۱۲) ثلاثة أو أکثر (۱۳)،

و منه إعلام الناس لأن یشهدوا عذابه.

(۱۲) ظاهر المتن التردّد فی وجوب حضور الطائفة، و أنّه واجب من باب الاحتیاط. و للأصحاب فیه قولان: فالمحقّق فی «النافع» و ابن إدریس و جماعة اخری علی الوجوب، و الشیخ فی «المبسوط» و «الخلاف» و المحقّق فی «الشرائع» علی الاستحباب؛ قال فی «الخلاف» (مسألة ۱۱): یستحبّ أن یحضر عند إقامة الحدّ علی الزانی طائفة من المؤمنین بلا خلاف؛ لقوله تعالی وَ لْیَشْهَدْ عَذابَهُما طائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِینَ، ثمّ تعرّض لمقدار الطائفة، انتهی.

أقول: إنّ ظاهر الأمر فی الآیة الکریمة أنّ حضور الطائفة عند إجراء عذابهما واجب؛ فلا بدّ من الأخذ به. اللهمّ إلّا أن یقال: إنّ دعوی عدم الخلاف فی استحبابه الواقعة فی کلام الشیخ تدلّ علی أنّه کان عند القوم قرینة عدلوا بها عن القول بالوجوب، و إلّا فحجّیة الأمر فی الوجوب أمر یعلمه کلّ أحد، إلّا أن یکون مراده نفی خلاف العامّة فیه، و أنّه ممّا وافق فیه العامّة فتوی الشیخ بالاستحباب، لا أنّ الأصحاب لا خلاف بینهم أیضاً فی الاستحباب؛ و لذلک تردّد الماتن و قال: «إنّ الأحوط حضور الطائفة».

(۱۳) ظاهرها: أنّ أقلّ مصداق الطائفة ثلاثة، و هو المنسوب إلی الحلّی، قال فی «الریاض»: و إلی هذا القول یمیل الفاضل فی «المختلف» و المقداد فی «التنقیح» و شیخنا فی «الروضة» حیث رجّحوا العرف، و دلالته علی الثلاثة فصاعداً واضحة، کما صرّح به فی «الروضة»، انتهی. و فی

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۸۴

و ینبغی أن یکون الأحجار صغاراً (۱۴)، بل هو الأحوط، و لا یجوز بما لا یصدق علیه الحجر کالحصی، و لا بصخرة کبیرة تقتله بواحدة أو اثنتین،

«الخلاف»: أنّ أقلّها عشرة، و فی «النافع» و «الشرائع»: أنّ أقلّها واحد، و حکی القول به عن جمع، فراجع.

أقول: بناءً علی أنّ الظاهر منها عرفاً الثلاثة فصاعداً فاللازم المصیر إلیه إذا لم یکن دلیل علی خلافه، و لعلّه لذلک اختاره الماتن دام ظلّه إلّا أنّه قد دلّت موثّقة غیاث بن إبراهیم عن جعفر عن أبیه عن أمیر المؤمنین (علیهم السّلام) فی حدیث فی قوله تعالی وَ لْیَشْهَدْ عَذابَهُما طائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِینَ، قال

الطائفة واحد «۱»

، علی أنّ أقلّ مصداق الطائفة واحد، و هی معتبرة لا بدّ من القول بمضمونها، و لعلّه دام ظلّه اعتمد علی ما فی «الجواهر» من التعبیر عنها بالمرسل فلم یر له حجّیة، و اعتمد علی ما قیل: إنّه ظاهرها عند العرف. و کیف کان: فالروایة موثّقة بلا إشکال، و اللازم هو القول بمفادها.

(۱۴) المذکور و الواجب فی الحدّ هنا أن یکون رجماً، و الرجم هو الرمی بالرجام أعنی الحجارة فهو مرادف فی الفارسیة ل «سنگسار کردن»؛ فلا محالة لا یصدق عنوانه إلّا أن یکون الرمی بالأحجار، و أن یتعدّد الأحجار بحیث یصدق الرجم. فلو قتله بحجر کبیر فلیس هذا

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۹۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۱، الحدیث ۵.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۸۵

...

رجماً، کما أنّه لو کان الرمی بحصاة لا یصدق علیها الحجارة لما کان رجماً، بل مصداقه أن یکون بأحجار معتدلة، فهو مخیّر تخییراً عقلیاً فی اختیار أیّ من مصادیقها.

لکنّه ینبغی أن یکون الأحجار صغاراً، کما ورد الأمر بذلک فی موثّقتی أبی بصیر و سماعة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام)؛ ففی الأُولی

تدفن المرأة إلی وسطها إذا أرادوا أن یرجموها، و یرمی الإمام ثمّ یرمی الناس بعد بأحجار صغار «۱»

، و فی الثانیة

تدفن المرأة إلی وسطها ثمّ یرمی الإمام و یرمی الناس بأحجار صغار.

الحدیث «۲»، و ظاهر الجملة الخبریة الواردة فی مقام الإنشاء مطلوبیة الکیفیة، و أدناها الاستحباب. بل لا یبعد أن یقال: بأنّ ظاهر الخبرین أنّهما بصدد بیان کیفیة الرجم؛ فکما أنّ أصل الدفن و کونه فی المرأة إلی وسطها واجبة الرعایة، فلیکن کذلک کون الرمی بأحجار صغار؛ قضاءً لمقتضی ظهور الطلب و لوحدة السیاق.

و الظاهر: أنّه لا محیص عنه إلّا دعوی عدم القول بالوجوب هنا من أحد من الأصحاب؛ فهم قد أعرضوا عن العمل بهذا المفاد الظاهر فی الروایتین، و معه فیسقط عن الحجّیة، و هذه الدعوی علی عهدة مدّعیها؛ و لذلک کلّه قال دام ظلّه: «و هو الأحوط».

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۹۸، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۴، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۹۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۴، الحدیث ۳.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۸۶

و الأحوط أن لا یقیم علیه الحدّ من کان علی عنقه حدّ (۱۵).

---

(۱۵) الکلام تارة فی أصل القید و أنّه علی الحتم أو الکراهیة، و أُخری فی حدوده:

أمّا الأوّل: فظاهر المحقّق فی «المختصر» حیث قال: لا یجوز أن یرجمه مَن للّه تعالی قبله حدّ أنّه علی الحتم، لکنّه لم یعرف له قائل غیره؛ و لذا قال فی «الجواهر» بعد عبارة «الشرائع»: و قیل لا یرجمه من للّه تعالی قبله حدّ و إن کنّا لم نتحقّقه، و قال فی «الشرائع» بعد العبارة المذکورة: «و هو علی الکراهیة».

قال فی «الریاض»: کما هو ظاهر الأکثر، بل المشهور کما فی «شرح الشرائع» للصیمری، انتهی. و مع ذلک کلّه فظاهر «الریاض» اختیار التحتّم، و اختاره فی «تکملة المنهاج».

و کیف کان: فلا ریب فی أنّ مقتضی إطلاقات أدلّة الحدود عدم اعتباره، لکنّه یمکن الاستدلال لاعتباره بعدّة من الأخبار:

منها: قول أمیر المؤمنین (علیه السّلام) فی خبر میثم الوارد فی رجم المرأة المقرّة بالزنا

أیّها الناس إنّ اللّه عهد إلی نبیه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) عهداً (و خ. یه) عهده محمّد (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) إلیَّ بأنّه (إن خ. یه) لا یقیم الحدّ من للّه علیه حدّ، فمن کان للّه علیه (حدّ خ. یه) مثل ما له علیها فلا یقیم الحدّ علیها.

الحدیث «۱»،

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۵۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۳۱، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۸۷

...

فظاهر ما نقله (علیه السّلام) من عهد اللّه و عهد نبیه أنّه علی سبیل البتّ و الجزم.

و سند الحدیث و إن کان غیر نقی فی «الکافی» و «التهذیب»، و روایته عن خلف بن حمّاد و إن سلم اعتبار سندها، إلّا أنّه حیث لم ینقل عین الألفاظ و إنّما ذکر أنّه نحوه فلا یصحّ الاحتجاج بها؛ لاحتمال أن تکون مثل مرسلة ابن أبی عمیر التی سیأتی إن شاء اللّه تعالی عدم تمامیة دلالتها.

إلّا أنّ فی «الوسائل» ما لفظه: و رواه الصدوق بإسناده إلی قضایا أمیر المؤمنین (علیه السّلام). و إسناد الصدوق إلی القضایا معتبر؛ و علیه فسند الروایة معتبر. لکنّه ممّا ینبغی التنبیه علیه: أنّ الصدوق هنا لم یصرّح بسند الروایة، و لا أنّه عنونه بمثل قول «قضی علی أمیر المؤمنین» کما فعله فی موارد اخری، و الظاهر أنّ قول «الوسائل» المذکور مبنی علی الأخذ بعموم ما فی مشیخة «الفقیه» من قوله (قدّس سرّه): و ما کان فیه متفرّقاً من قضایا أمیر المؤمنین (علیه السّلام) المتفرّقة فقد رویتُه عن أبی. إلی آخره؛ فإنّ ظاهره أنّه یشمل مثل المورد، و بالجملة: فمقتضی هذه الأُمور اعتبار السند و کونه حجّة.

و منها: قوله (علیه السّلام) فی مرفوعة البرقی المرویة عن تفسیر علی بن إبراهیم بسند معتبر

معاشر المسلمین! إنّ هذه حقوق اللّه فمن کان للّه فی عنقه حقّ فلینصرف و لا یقیم حدود اللّه من فی عنقه حدّ «۱»

؛ فإنّ ذکر الکبری الکلّیة فی الذیل دالّ بالوضوح علی أنّه لیس لمن علیه حدّ أن یقیم

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۵۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۳۱، الحدیث ۳.

...

حدود اللّه و یشترک فی إجرائها. و سنده علی ما فی تفسیر القمی معتبر، و عبارته قریبة ممّا مرّ؛ فإنّها فیه ذیل آیة الرمی

أیّها الناس! إنّ هذه حقوق اللّه لا یطلبها من کان عنده للّه حقّ مثله، فمن کان للّه علیه حقّ مثله فلینصرف فإنّه لا یقیم الحدّ من اللّه من للّه علیه الحدّ «۱»

، و دلالتها واضحة بل أوضح من المرفوعة.

و منها: قوله (علیه السّلام) فی خبر الأصبغ الوارد فی مثل المورد المذکور

نشدت اللّه رجلًا منکم للّه علیه مثل هذا الحقّ أن یأخذ للّه به؛ فإنّه لا یأخذ للّه بحقّ من یطلبه اللّه بمثله.

الحدیث «۲»؛ فإنّ دلالة الفقرة الأُولی و إن کانت غیر تامّة بنفسها کما یأتی إن شاء اللّه تعالی إلّا أنّ ذکر الکبری الکلّیة التی بمنزلة العلّة لها ظاهر الدلالة علی الحتمیة المذکورة. و سند هذا الخبر لا یبعد اعتباره، فراجع.

و قد یستدلّ بمرسلة ابن أبی عمیر عن الباقر (علیه السّلام) قال

اتی أمیر المؤمنین (علیه السّلام) برجل قد أقرّ علی نفسه بالفجور، فقال أمیر المؤمنین (علیه السّلام) لأصحابه: اغدوا غداً علیّ متلثّمین، فقال لهم: من فعل مثل فعله فلا یرجمه و لینصرف، قال: فانصرف بعضهم و بقی بعضهم فرجمه من بقی منهم «۳»

، و تقریب الدلالة: أنّه (علیه السّلام) قد أمر بانصراف من فعل مثل فعله، و هو ظاهر

(۱) تفسیر القمی ۲: ۹۶ ۹۷.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۵۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۳۱، الحدیث ۴.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۵۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۳۱، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۸۹

...

فی الوجوب؛ فیدلّ المرسلة أیضاً علی المطلوب مثل ما مرّ.

لکن فیه: أنّ المرسلة إنّما تضمّنت أنّه (علیه السّلام) أمرهم بالانصراف، إلّا أنّها لم تتضمّن أنّ اللّه تعالی أیضاً أراد منهم الانصراف علی نحو الحتم، فیحتمل أنّه کان علی نحو الکراهة، و أراد الإمام (علیه السّلام) المجری للحدّ أن یجریه بالنحو الأحسن الأولی، فطلب منهم الانصراف و أمرهم به؛ فوجب علیهم الانصراف امتثالًا لأمر والی المسلمین، لا أنّه لیس لهم أن یشارکوا فی الإجراء بقضاء من اللّه تعالی و أمره.

و أضعف منه: مرسلة أُخری للصدوق متضمّنة لقیام عیسی (علیه السّلام) برجم أحد و أنّ المرجوم المذنب نادی لا یحدّنی مَن للّه فی جنبه حدّ «۱»؛ فإنّ نداءه و طلبه من الناس لذلک لا حجّة فیه علی عدم جواز مشارکة الناس فی إجراء الحدّ شرعاً، کما لا یخفی. مضافاً إلی أنّ السند فی کلیهما غیر تامّ بالإرسال، و إن أمکن تصحیح الأُولی بأنّ الأصحاب یعتمدون مراسیل ابن أبی عمیر و أنّها کمسانیده.

و کیف کان: ففی الثلاثة الأُولی غنی و کفایة؛ لتمامیتها سنداً و دلالةً کما عرفت، فلا یصغی إلی ما فی «المسالک» من أنّ الأولی حمله علی الکراهة؛ لقصوره سنداً من إفادة التحریم، مضافاً إلی أصالة الإباحة، انتهی.

اللهمّ إلّا أن یقال: إنّ عدم إفتاء المشهور علی طبقها کما مرّ قرینة علی عثورهم علی قرینة صارفة عن دلالتها علی الوجوب، إلّا أنّ من

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۵۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۳۱، الحدیث ۵.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۹۰

سیّما إذا کان ذنبه مثل ذنبه (۱۶) و لو تاب عنه بینه و بین اللّه جاز إقامته (۱۷)، و إن کان الأقوی الکراهة مطلقاً،

المحتمل أن یکون عدم إفتائهم لعدم وضوح السند عندهم، فلا یسلّم إعراضهم عن ظهورها؛ و لذلک کلّه تردّد الماتن فی التحتّم و أفتی أخیراً بأنّ الأقوی الکراهة، و لعلّه لقوّة ثبوت إعراض المشهور عنده، فتدبّر.

(۱۶) یعنی أنّ الحکم عامّ لغیر مورد المماثلة أیضاً، و إن کان فی موردها أوضح. و هذا شروع و إشارة إلی بیان حدود الحکم و جوانبه، و هو الأمر الثانی.

و کیف کان: فالدلیل علیه أنّ الکبری المذکورة فی قضاء الأمیر (علیه السّلام) أو من التفسیر عامّة لکلّ من للّه علیه أو فی عنقه حدّ، و قوله فی خبر قضائه

فمن کان للّه علیه حدّ مثل ما له علیها فلا یقیم الحدّ علیها

یراد منه و لو بقرینة الکبری السابقة مجرّد المماثلة فی کونها حدّا علیه و فی عنقه. نعم قوله فی خبر الأصبغ لیس ظاهراً فی أکثر من النهی عن إقامة الحدّ ممّن علیه مثله الظاهر فی المماثلة بالنوع لا الجنس، لکنّه لا ینافی الأخذ بعموم غیره إذا کان غیره کالمفسّر له، کما لا یخفی.

(۱۷) فإنّ العنوان المنهی: «من کان للّه علیه أو فی عنقه حدّ» و «من یطلبه اللّه بمثله».

و إذا تاب بینه و بین اللّه فالتوبة من مسقطات الحدود کما عرفت فی محلّه فبالتوبة یسقط الحدّ عن عنقه و لا یطلبه اللّه بعدها بمثله، فلا یعمّه أدلّة النهی.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۹۱

و لا فرق فی ذلک بین ثبوت الزنا بالإقرار أو البیّنة (۱۸).

---

(۱۸) فإنّ الکبری المذکورة تعمّهما و إن کان موردها الإقرار، إلّا أنّ من الواضح أنّ خصوص المورد لا یخصّص عموم الوارد. و أمّا احتمال التخصیص بالإقرار بلحاظ أنّ أدلّة بدأة الشهود بالرجم تدلّ علی وجوب بدأتهم و إن کان علیهم مثل هذا الحدّ.

ففیه: أنّه لا بدّ من تخصیص هذه الأدلّة بغیر ما کان علی الشاهد أیضاً حدّ الرجم.

فإنّ الظاهر منها أنّ واجدیة الشهود لشرائط إقامة الحدّ مفروضة فأوجبت ابتداءهم به، فإذا تضمّنت أخبارنا شرطاً فی المقیم للحدّ فلا محالة یعتبر وجدانهم أیضاً له، مضافاً إلی أنّ فرض عدالتهم ربّما یناسب محکومیتهم بأن لم یرتکبوا کبیرة مخرجة لهم عن العدالة، فأدلّة بدأتهم مفروضة فی صورة إحراز أن لا حدّ علیهم، فهی حاکمة علی أخبار الباب و منقّحة لموضوعها.

تنبیه: إنّ موضوع النهی فی الأخبار «من کان علیه أو فی عنقه حدّ»، و ظاهر الحدّ ما لا یعمّ التعزیر، فإذا کان علی رجل تعزیر فلا یمنعه عن الشرکة فی إقامة الحدّ بعد ما کان مقتضی العمومات عدم اشتراط شرط أصلًا.

و رجوع أکثر الناس عن رجمه بضمیمة بُعد أن یکون علیهم حدّ؛ فلا محالة قد فهموا الأعمّ، لا حجّة فیه علینا؛ إذ هو استبعاد محض، مضافاً إلی أنّه لم یعلم علمهم بالأحکام.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۹۲

[مسألة ۶ إذا أُرید رجمه یأمره الإمام (علیه السّلام) أو الحاکم أن یغتسل غسل المیّت]

مسألة ۶ إذا أُرید رجمه یأمره الإمام (علیه السّلام) أو الحاکم أن یغتسل غسل المیّت بماء السدر ثمّ ماء الکافور ثمّ القراح، ثمّ یکفن کتکفین المیّت یلبس جمیع قطعه و یحنط قبل قتله کحنوط المیّت، ثمّ یرجم فیصلّی علیه و یدفن بلا تغسیل (۱۹)

---

(۱۹) فی «الجواهر»: لا یرجم إلّا بعد التغسیل و التکفین إجماعاً کما فی محکی «الخلاف» و فی «کشف اللثام»، و قال فی «الخلاف» (مسألة ۲۸): من وجب علیه الرجم یؤمر بالاغتسال أوّلًا و التکفین ثمّ یرجم و یدفن بعد ذلک بعد أن یصلّی علیه، و لا یغسل بعد قتله، و قال جمیع الفقهاء: إنّه یغسّل بعد موته (قتله خ. ل) و یصلّی علیه. دلیلنا: إجماع الفرقة، و أخبارهم لا یختلفون فیه، انتهی. و فی «مجمع البرهان» ذیل قول العلّامة: «و یؤمر من وجب قتله بالاغتسال أوّلًا ثمّ لا یغسل» ما لفظه: کأنّ دلیله الإجماع، و إلّا فلیس له مستند واضح عامّ، انتهی.

و کیف کان: فلا ریب فی أنّ مقتضی عموم وجوب تغسیل الأموات أن یجب تغسیله، و أن لا یسقط بکلّ فعل یفعله أو یفعل به قبل أو بعد موته، کما أنّ مقتضی القواعد عدم وجوب غسله و لا تجهیزه قبل إجراء الحدّ علیه؛ فالقول بوجوب التجهیز قبله أو الاکتفاء به بعده محتاج إلی دلیل یدلّ علیه.

و لا دلیل یوجد فی الأخبار إلّا ما رواه مسمع کردین عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

المرجوم و المرجومة یغسلان و یحنطان و یلبسان الکفن قبل ذلک ثمّ یرجمان و یصلّی علیهما، و المقتصّ منه بمنزلة ذلک یغسل

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۹۳

...

و یحنط و یلبس الکفن (ثمّ یقاد) و یصلّی علیه «۱».

أقول: و فی «التهذیب»

یغتسلان و یتحنّطان

، و هکذا

یغتسل و یتحنّط «۲»

، و هذه الروایة و إن کانت ضعیفة السند بالإرسال أو لوقوع الضعفاء فی سندها إلّا أنّه لا ینبغی الریب فی أنّ الأصحاب قد عملوا بها، و إلّا لما کان لهم حجّة علی فتواهم التی هی علی خلاف القواعد، قال المجلسی فی «روضة المتّقین» ذیلها: رواه الکلینی و الشیخ بإسنادهما عن مسمع کردین، و هو ثقة و کتابه معتمد، فلا یضرّ ضعف الطریق إلیه؛ و لذا اعتمد علیه الأصحاب و عملوا به، انتهی.

و بالجملة: فلا ینبغی الریب فی انجبار ضعف سندها بعمل الأصحاب؛ فالمهمّ هو التأمّل فی مفادها لکی یتبیّن حدود دلالتها:

فمنها: أنّ هذا الاغتسال و التحنّط حیث إنّه من آداب إجراء الحدّ و کیفیاته فهو کأصل الحدّ یکون المأمور به و مسؤوله الحاکم الإسلامی الذی إلیه إجراء الحدود و التعزیرات.

و منها: أنّ ظاهرها أنّ هذا العمل علی جهة الوجوب کما نسب إلی ظاهر الأکثر و ذلک أنّ ظاهر الجملة الخبریة هنا الواقعة فی مقام الإنشاء ذلک کما فی سائر الموارد. فما لعلّه یظهر من «المسالک» هنا من أنّ السنّة أمره بالاغتسال قبله کالتردّد الذی وقع فی «مصباح الفقیه» واقع فی

---

(۱) وسائل الشیعة ۲: ۵۱۳، کتاب الطهارة، أبواب غسل المیّت، الباب ۱۷، الحدیث ۱.

(۲) تهذیب الأحکام ۱: ۳۳۴/ ۹۷۸.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۹۴

...

غیر محلّه. اللهمّ إلّا أن یقال: إنّ ظاهر عبارة الروایة المذکورة و إن کان هو الوجوب إلّا أنّ خلوّ الأخبار الکثیرة الحاکیة لکیفیة رجم الزناة بأمر الأئمّة و لا سیّما أمیر المؤمنین- (علیهم السّلام) عن أمرهم للمرجوم بهذه التجهیزات شاهد علی عدم وجوبها.

و کیف یمکن أن یقال: إنّ هذه الأخبار الکثیرة غیر متعرّضة له و ساکتة عنه، مع أنّها تعرّضت لأُمور أُخر لا حاجة إلی ذکرها؟! فانظر إلی موثّقة أبی مریم الواردة فی المرأة التی أقرّت بالزنا، حیث قال بعد إقرارها ثلاث مرّات

ثمّ استقبلته فقالت: إنّی فجرتُ، فأمر بها فحبست و کانت حاملًا، فتربّص بها حتّی وضعت، ثمّ أمر بها بعد ذلک، فحفر لها حفیرة فی الرحبة و خاط علیها ثوباً جدیداً و أدخلها الحفیرة إلی الحقو دون موضع الثدیین و أغلق باب الرحبة و رماها بحجر و قال بسم اللّه اللهمّ علی تصدیق کتابک و سنّة نبیّک، ثمّ أمر قنبر فرماها بحجر، ثمّ دخل منزله ثمّ قال: یا قنبر ائذن لأصحاب محمّد (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) فدخلوا فرموها بحجر حجر.

الحدیث «۱»؛ فإنّه (علیه السّلام) قد حکی فی هذه الروایة جمیع الخصوصیات حتّی خیاطة ثوب جدید علیها و مع ذلک فلیس فیها أنّه (علیه السّلام) أمرها بالغسل و الحنوط و الکفن، فمثل هذه الموثّقة دلیل واضح علی عدم الوجوب، و بها یحمل ظهور روایة مسمع علی الاستحباب، و اللّه العالم.

و منها: أنّ الظاهر من الغسل هنا و لو بقرینة ذکره تلو التحنّط

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۰۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۶، الحدیث ۵.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۹۵

...

و التکفّن هو غسل المیّت، و من المتعارف أن یعبّر بغسل المیّت عن الأغسال الثلاثة الواقعة علیه. و بعبارة اخری: فالمفهوم من الروایة أنّه یقدّم فیه قبل موته الغسل و الحنوط و الکفن الواجبة علیه بعد موته، فکما أنّ الحنوط و الکفن یراد منهما ما أوجبه الشارع للمیّت و بالنحو الذی أوجبه من جعله علی المواضع المعهودة و لُبسه القِطَع المخصوصة فکذلک یراد من غسله الغسل الواجب للمیّت و هو أغسال ثلاثة؛ أوّلها بماء السدر ثمّ ماء الکافور ثمّ القراح فما یتراءی من «مصباح الفقیه» من استبعاده بل استظهار وحدة الغسل فی غیر محلّه قطعاً.

و منها: أنّ ظاهرها أنّ المحدود یلزم بالغسل و الحنوط و الکفن، لا أنّه یغسّله الغیر و یحنّطه و یکفّنه کما یفعل بالمیّت، و ذلک مضافاً إلی أنّه لا یمکن إرادته من عبارة «التهذیب» المنقولة بصیغة الافتعال أنّه حیث نسب هذه الأفعال إلی من له إرادة و اختیار یمکنه بها التصدّی و مباشرة الأفعال فلا محالة یکون ظاهره أنّه یفعله بنفسه، إلّا أنّه یؤمر به و یلزم علیه، و هذا هو مصحّح التعبیر بالتغسیل و نحوه. و یتفرّع علیه: أنّه هو المأمور بقصد العنوان و قصد القربة، و إن کان الأحوط نیة الآمر أیضاً.

و منها: أنّ ظاهر قوله (علیه السّلام) فیها

ثمّ یرجمان و یصلّی علیهما

حیث ذکر الصلاة علیه بعد الرجم، أنّ الأعمال السابقة کافیة عن الواجب منها بعد الموت، بل المفهوم منها کما مرّت الإشارة إلیه أنّ مورد الروایة من قبیل تقدیم العمل علی ظرفه المقرّر؛ فلا محالة لا یبقی مورد له و لا وجه لتکراره بعد الموت، کما هو واضح.

و منها: و هو متفرّع علی سابقه و هو أنّ الرجم أو القتل حیث کان

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۹۶

...

مستلزماً فی الغالب القریب من الدائم إن یتلطّخ اللباس بالدم و یتنجّس به، و مع ذلک قد حکم بتقدیم تکفینه و أنّه بعد الرجم یصلّی علیه فلا محالة تدلّ بالملازمة علی أنّ غسل الدم من کفنه هنا غیر واجب، و إن کان اللازم التنبیه علیه.

و منها: أنّ غسله المتقدّم علی موته حیث کان غسل المیّت و لیس مقدّمة لإتیان عمل مشروط بالطهارة فلا محالة لا یضرّ بصحّته لو أحدث قبل قتله و إجراء الحدّ علیه، و یکون إطلاقها حجّة من هذه الجهة بلا إشکال.

فهذه جهات تعرّض لها الماتن مستفادة کلّها من التأمّل فی الروایة.

ثمّ إنّ تقدیم تجهیزه بالکیفیة المذکورة و إن کانت واجبة کما عرفت إلّا أنّه لو لم یقدّم، کان لازمه ترک واجب تکلیفی، لا أنّ الرجم أو القصاص واقع بصورة غیر مشروعة. و بعبارة اخری: أنّ المفهوم من الروایة بتناسب الحکم و الموضوع أنّ العمل المذکور إنّما هو من باب تقدیم تجهیز المیّت قبل موته، فهو مربوط بتکلیف تجهیز المیّت لا أنّه شرط لصحّة الرجم أو القصاص، فلو ترک لکان لازمه ارتکاب معصیة مستقلّة، و لا یضرّ بصحّة الحدّ أصلًا.

و ممّا یتفرّع علیه: أنّه لو ترک عمداً أو نسیاناً لکان الواجب أن یجهّز هذه التجهیزات بعد موته؛ لما عرفت من أنّ عدم وجوبها فی

المقام بعد موته إنّما هو من باب أنّه أتی بها قبل موته و من باب امتثالها قبل الوقت، فلو لم یأت بها قبله لما کان وجه لسقوطها و کان مقتضی عمومات أدلّة التجهیز وجوبها، و هو واضح.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۹۷

فی قبور المسلمین (۲۰)، و لا یلزم غسل الدم من کفنه. و لو أحدث قبل القتل لا یلزم إعادة الغسل. و نیة الغسل من المأمور، و الأحوط نیة الآمر أیضاً.

---

(۲۰) دفنه فی قبور أهل الإسلام و إن لم یتعرّض له الروایة إلّا أنّه من الواضحات؛ بداهة أنّ زناه أو ارتکاب سائر المحارم التی فیها حدّ لا یوجب خروجه عن الإسلام، فهو مسلم حکم علیه بوجوب رجمه، فیشمله سائر أحکام المسلمین بعموم أدلّتها. و ممّا یدلّ علیه ذیل موثّقة أبی مریم عن الباقر (علیه السّلام) الواردة فیمن أقرّت بالزنا عند أمیر المؤمنین (علیه السّلام) و أمر برجمها ففیها

فقالوا له: قد ماتت فکیف نصنع بها؟ قال: فادفعوها إلی أولیائها و مروهم أن یصنعوا بها کما یصنعون بموتاهم «۱»

؛ فإنّ ظاهر جوابه (علیه السّلام) أنّها کسائر موتی أولیائها لا فرق بینها و بینهم إلّا أنّه قتیل الحدّ، و إلّا فمن حیث التجهیز یصنع بها کما یصنع بغیرها من موتاهم، فیدفن فی مقابر المسلمین کسائر موتاهم، نعم هذه الفقرة الأخیرة دلیل آخر علی ما استظهرنا من الموثّقة من أنّه (علیه السّلام) لم یأمرها بالتجهیز قبل موتها، و إلّا لما کان یفعل بها ما یصنع بسائر الموتی.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۰۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۶، الحدیث ۵.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۲۹۸

[القول فی اللواحق]

اشارة

القول فی اللواحق و فیها مسائل:

[مسألة ۱ إذا شهد الشهود بمقدار النصاب علی امرأة بالزنا قبلًا]

مسألة ۱ إذا شهد الشهود بمقدار النصاب علی امرأة بالزنا قبلًا فادّعت أنّها بکر و شهد أربع نساء عدول بذلک یقبل شهادتهنّ و یدرأ عنها الحدّ (۲۱)

---

(۲۱) فی «الریاض»: إجماعاً علی الظاهر المصرّح به فی «التنقیح»، و فی «الجواهر»: بلا خلاف أجده فیه.

أقول: مقتضی القواعد الأوّلیة أنّ الشهود علی الزنا إذا شهدوا بمطلق الزنا المجتمع مع الدخول بقدر الحشفة الذی یحتمل تحقّقه مع بقاء العذرة فالشهادتان غیر متعارضتین بل یجب الأخذ بهما، و إذا شهدوا بالدخول بمقدار لا یحتمل معه بقاء العذرة فالشهادتان متعارضتان یسقط کلتاهما عن الحجّیة فلا حجّة علی زناها؛ فلا یمکن الحکم بإجراء الحدّ بحکم استصحاب عدم تحقّق الموضوع أو الحکم.

و أمّا مع النظر إلی الأدلّة الخاصّة: ففی صحیحة زرارة عن أحدهما (علیهما السّلام) فی أربعة شهدوا علی امرأة بالزنا فقالت: أنا بکر، فنظرت إلیها النساء فوجدتها بکراً، فقال

تقبل شهادة النساء «۱».

فالحديث و إن لم يصرّح بنفى حدّ الزنا عنها إلّا أنّه لا ريب فى أنّ

---

(۱) وسائل الشيعة ۲۷: ۳۶۳، كتاب الشهادات، الباب ۲۴، الحديث ۴۴.

...

المراد من قبول شهادة النساء هو هذا المعنى؛ و ذلك أنّ قولها «أنا بكر» أرادت به أنّها ما زنت، فإذا نظر النساء إليها و قبلت شهادتهنّ بأنّها بكر فلا محالة يراد منه نفى ترتّب آثار الزنا عليها، و حيث إنّ موضوع الحديث و مفروضه مجرّد شهادة الأربعة بالزنا و إطلاقه شامل لكلتا صورتى شهادتهم فإطلاق قول الإمام (عليه السّلام) أيضاً يقتضى نفى الحدّ عنها فى كلتيهما. فحاصل المستفاد منه يرجع إلى أنّ الجمع بين الشهادتين و إن كان ممكناً، إلّا أنّ حصول الشبهة فى المورد كافٍ شرعاً فى نفى الحدّ عنها و لو بالاستناد إلى هذه الصحيحة و أمثالها.

و فى موثّقة السكونى عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال

اتى أمير المؤمنين (عليه السّلام) بامرأة بكر زعموا أنّها زنت، فأمر النساء فنظرت إليها فقلن: هى عذراء، فقال: ما كنت لأضرب من عليها خاتم من اللّه، و كان يجيز شهادة النساء فى مثل هذا «۱»

، فقوله (عليه السّلام) فى مفروض الكلام

زعموا أنّها زنت

عامّ لما كان هذا الزعم مستنداً إلى شهادة الشهود الأربعة، فيعمّ مورد البحث. مضافاً إلى أنّ تعليل الأمير (عليه السّلام) لنفى إجراء الحدّ بأنّ عليها خاتماً من اللّه شاهد على أنّ المانع هو وجود هذا الخاتم، و هو إنّما يناسب عرفاً ما إذا كان الموضوع مع قطع النظر عنه ثابتاً، فالموثّقة دالّة بالصراحة على انتفاء حدّ الزنا عنها، و بقية جهاتها كالصحيحة.

و ممّا ذكرنا تعرف صحّة الاستدلال بموثّقة السكونى عن الصادق (عليه السّلام) عن أبيه عن على (عليهما السّلام) المروية بهذا اللفظ

أتى رجل بامرأة بكر زعم أنّها

---

(۱) وسائل الشيعة ۲۷: ۳۵۴، كتاب الشهادات، الباب ۲۴، الحديث ۱۳.

...

زنت، فأمر النساء فنظرن إليها فقلن: هى عذراء، فقال على (عليه السّلام): ما كنت لأضرب من عليها خاتم من اللّه، و كان يجيز شهادة النساء فى مثل هذا «۱».

فالمفروض فى موضوعه و إن لم يكن إلّا إتيان رجل بامرأة زعم هذا الرجل زناه و ليس فيه التصريح بإقامة الشهود على زعمه إلّا أنّ قول الأمير (عليه السّلام)

ما كنت لأضرب.

إلى آخره شاهد على اجتماع الجهات الأُخر.

و نحوها النبوی المنقول عن «عیون أخبار الرضا (علیه السّلام)» «۲» فراجع.

و ممّا ینبغی التنبّه له: أنّ لسان جمیع هذه الأخبار أنّ شهادة النساء تقبل فی المورد و یثبت بها البکارة، فمقتضی القواعد و إن کان تعارض الشهادتین إلّا أنّ مدلول هذه الأخبار الخاصّة تقدیم شهادتهنّ و ثبوت البکارة بها.

و هذا الأمر واضح فی صحیحة زرارة المعبّرة بقوله

تقبل شهادة النساء

، و هکذا فی غیرها؛ فإنّ قوله (علیه السّلام)

ما کنت لأضرب من علیها خاتم من اللّه

مفروضه قبول و تسلّم أنّ علیها خاتماً من اللّه، و هو لا یکون إلّا بأن تکون شهادتهنّ حجّة فعلیة علی بکارتها، و حمل قبولها علی مجرّد عدم إجراء الحدّ کحمل کون الخاتم علیها علی کونها هکذا بحسب شهادتهنّ لا بحسب الواقع، خلاف الظاهر جدّاً.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۲۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲۵، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۷: ۳۶۵، کتاب الشهادات، الباب ۲۴، الحدیث ۴۹.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۰۱

بل الظاهر: أنّه لو شهدوا بالزنا من غیر قید بالقبل و لا الدبر فشهدت النساء بکونها بکراً یدرأ الحدّ عنها (۲۲)، فهل تحدّ الشهود للفریة أم لا؟ الأشبه الثانی (۲۳)،

---

(۲۲) وفاقاً ل «الجواهر» و خلافاً ل «المسالک»، و وجه الدرء: أنّ مقتضی القواعد و إن کان وجوب الأخذ بکلتا الشهادتین لعدم ثبوت التعارض بینهما؛ لاحتمال إرادة شهود الزنا، الزنا فی الدبر إلّا أنّ إطلاق الأخبار الخاصّة شاملة لهذه الصورة؛ لکون المفروض فی موضوعها أنّها زنت، و هو یجتمع مع احتمال کون الزنا فی الدبر، و قد دلّت علی نفی الحدّ عنها. و مجرّد احتمال کون مراد شهود الزنا الزنا قبلًا کافٍ فی صدق

ما کنت لأضرب من علیها خاتم

فإنّ مرجعه إلی درء الحدّ عنها حینئذٍ بالشبهة، و هکذا الکلام فی صحیحة زرارة، نعم هو لا یجری فیما صرّحوا بأنّ الزنا کان دبراً، کما سیأتی إن شاء اللّه تعالی.

(۲۳) قال فی «الریاض»: وفاقاً ل «المبسوط» و عامّة المتأخّرین، و القول بثبوت حدّ الفریة علی الشهود اختاره المحقّق فی «الشرائع» تبعاً للشیخ فی «النهایة» و الحلّی فی حدود «السرائر» و لابن الجنید.

و استدلّ للقول بالثبوت: بأنّ ردّ شهادتهم و عدم إجراء الحدّ علیها مستلزم لتکذیبهم، فیکون شهادتهم فریة موجبة لحدّها. و أُجیب بأنّ فیه منعاً ظاهراً؛ لجواز قبول الشهادتین علی حدّ سواء و کون ترک حدّ الزنا للشبهة الحاصلة بتعارضهما، قال فی «المسالک» فی مقام ردّ استدلال الثبوت: و فیه نظر؛ لمنع کون قبول شهادة النساء یستلزم ردّ شهادة

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۰۲

...

الرجال؛ لجواز قبول الجانبین و الحکم بالتعارض. و تبعه «الریاض» و «الجواهر» و بعض أعیان العصر فی کتاب حدوده.

أقول: إنّ القول بتعارض الشهادتین و کون کلّ منهما حجّة غیر فعلیة و إن کان صحیحاً فی المقام فی فرض التعارض بین مفادهما

بحسب القواعد الأوّلیة إلّا أنّ ظاهر الأخبار الخاصّة کما عرفت أنّ شهادة النساء حجّة فعلیة علی أنّها عذراء، و معه لا مجال للتفوّه بالتعارض، بل إنّ مفاد إحدی الشهادتین محکوم بالثبوت قطعاً، و هو لا یجتمع مع التعارض.

و لکن مع ذلک فهو غیر مستلزم لتکذیبهم بمرتبة یوجب علیهم حدّ الفریة؛ و ذلک لما عرفت أنّه فی بعض الصور لا تعارض بین الشهادتین، کما إذا اجتمع شهادة الزنا مع الدخول فی الدبر أو بمقدار لا یزول معه البکارة، فقبول شهادتهم هنا لا یستلزم تکذیبهم أصلًا.

و فی بعض آخر من الصور و إن استلزم قبول شهادتهنّ تکذیبهم إلّا أنّک قد عرفت فی أوائل الکتاب أنّ ظاهر الأدلّة أنّ الحدّ عذاب دنیوی جعله الشارع علی ارتکاب بعض المعاصی الکبیرة و مؤاخذة للعاصی علی عصیانه؛ فلا محالة یختصّ بما إذا ثبت تهجّم الفاعل علی العصیان. و أمّا إذا لم یعلم ذلک بل احتمل أنّ ارتکابه کان مبنیاً علی توهّم الجواز فلا وجه لإجراء الحدّ علیه، بل کان المورد من مصادیق الشبهة الدارئة للحدّ و لو بالاستصحاب، فهاهنا لمّا کان ظاهر شهود الزنا العدالة و قد راعوا فی شهادتهم تمام الجهات المعتبرة حتّی العدد، فظهور عدالتهم مانع عن رمیهم بارتکاب کبیرة، فتدرأ عنهم حدّ الفریة للشبهة، و هذا هو تفصیل ما عن «المبسوط»: لا حدّ؛ لاحتمال الشبهة فی المشاهدة.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۰۳

و کذا یسقط الحدّ عن الرجل (۲۴) لو شهد الشهود بزناه بهذه المرأة؛ سواء شهدوا بالزنا قبلًا أو أطلقوا فشهدت النساء بکونها بکراً، نعم لو شهدوا بزناه دبراً ثبت الحدّ (۲۵)،

و یمکن الاستدلال بأنّ ترک التعرّض له فی الأخبار الخاصّة دلیل العدم، و هو مبنی علی ثبوت کونها بصدد بیان هذه الجهة أیضاً، و هو مشکل.

ثمّ إنّ لازم اختیار المتن فیما یأتی لإجراء الحدّ علی الشهود فیما ثبت بکارتها بالعلم الیقینی، أنّ قوله بعدم ثبوت حدّ الفریة هنا إنّما هو لعدم ثبوت بکارتها، و إلّا کان لازم ثبوته ثبوت کذبهم، فیجری الحدّ علیهم کما فی مورد ثبوته بالعلم، لکنّک قد عرفت أنّه خلاف التحقیق، و سیأتی إن شاء اللّه أنّ الحقّ عدم ثبوت الحدّ هناک أیضاً.

(۲۴) و ذلک أنّ المفهوم من الأخبار الخاصّة أنّه بعد شهادتهنّ بالبکارة فزناها غیر ثابت، و لازمه عرفاً أنّ زنا الرجل المشهود علیه بنفس هذا الزنا أیضاً غیر ثابت، و کما لا یجری حدّ الزنا علیها فکذلک علیه، مضافاً إلی لزوم التعارض بین الشهادتین فی بعض الصور کما عرفت و سقوط شهادة الزنا عن الحجّیة بالتعارض.

(۲۵) و ذلک لما مرّت إلیه الإشارة من أنّ ظاهر قول الأمیر (علیه السّلام) أنّ لکونها عذراء دخلًا فی نفی الحدّ عنها و لو احتمالًا، فقوله

ما کنت لأضرب من علیها خاتم من اللّه

إنّما یجری فیما کان وجود الخاتم علیها منافیاً لثبوت موضوع الحدّ و لو احتمالًا، و هکذا قوله

تقبل شهادة النساء

إنّما یفید فی

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۰۴

و لا یسقط بشهادة کونها بکراً. و لو ثبت علماً بالتواتر و نحوه کونها بکراً و قد شهد الشهود بزناها قبلًا أو زناه معها کذلک فالظاهر ثبوت حدّ الفریة (۲۶) إلّا مع احتمال تجدید البکارة و إمکانه، و لو ثبت جبّ الرجل المشهود علیه بالزنا فی زمان لا یمکن حدوث الجبّ بعده درئ عنه الحدّ و عن المرأة التی شهدوا أنّه زنی بها (۲۷)،

نفی الحدّ عنها فیما کان لتحقّق مفاد شهادتهنّ دخل فی نفیه و لو احتمالًا، و أمّا إذا لم یکن له دخل فی ثبوت الحدّ أو نفیه فلا یجری هذه الأخبار لنفیه، و یکون کما لو شهد الشهود بأنّها شربت خمراً و شهدت النساء بأنّها عذراء، فلا یکون إحدی الشهادتین مرتبطة بالأُخری أصلًا.

(۲۶) لاستلزام العلم ببکارتها؛ لأنّ الشهود افتروا علیها أو علیه؛ لامتناع أن یجتمع الزنا فی قبلها مع بکارتها، و احتمال تجدید البکارة مفروض العدم، فقد علم بکذب الشهود علیها أو علیه؛ فیثبت علیهم حدّ الفریة.

أقول فیه أوّلًا: أنّ مجرّد مفروضیة الأُمور المذکورة لا یوجب العلم بکذبهم؛ لاحتمال أن یکون الزنا فی القبل بدخول مقدار الحشفة فقط بحیث لا یوجب خرق بکارتها.

و ثانیاً: أنّ العلم بکذبهم لا یلازم العلم بتعمّدهم للکذب علیها أو علیه، فیحتمل تشابه الأمر علیهم فشهدوا بالزنا ثمّ تبیّن خطأهم فلم یرتکبوا معصیة، فلا یستحقّون حدّا کما عرفت، فتأمّل.

(۲۷) فإنّ لازم الأُمور المفروضة العلم بأنّه لم یتحقّق منه الزنا، و العلم

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۰۵

و حدّ الشهود للفریة (۲۸) إن ثبت الجبّ علماً، و إلّا فلا یحدّ.

[مسألة ۲ لا یشترط حضور الشهود عند إقامة الحدّ]

مسألة ۲ لا یشترط حضور الشهود عند إقامة الحدّ (۲۹)،

بأنّها أیضاً ما زنت بهذا الزنا و لا زنا آخر علی الفرض؛ فلا موجب لحدّ الزنا علی واحد منهما.

(۲۸) وجهه: أنّ لازمه العلم بکذبهم، لکنّک عرفت أنّ موضوع حدّ الفریة تعمّد الکذب لا مجرّد الکذب، و العلم بالجبّ لا یوجب العلم بتعمّد الکذب و الحدود تدرأ بالشبهات.

(۲۹) مراده بالاشتراط کما هو مقتضی لفظ الاشتراط و یظهر من التفریع بقوله دام ظلّه: «فلا یسقط.» إلی آخره أن یکون الواجب لا یتحقّق إلّا بحضورهم، و یکون صحّته موقوفة علیه، فعدم اشتراط حضورهم مع وجوب بدأتهم بالرجم کما مرّ و صرّح به هنا یرجع إلی أنّ وجوب بدأتهم به حکم تکلیفی لا وضعی، فإذا لم یحضروا فی حدّ الرجم ارتکبوا معصیة و لا یسقط وجوب الواجب بعدم حضورهم. و لعلّ هذا المعنی هو مراد الشیخ فی «الخلاف» حیث قال (مسألة ۱۴): إذا ثبت الزنا بالبیّنة لم یجب علی الشهود حضور موضع الرجم، و به قال الشافعی، و قال أبو حنیفة: یلزمهم ذلک. إلی آخره، فتأمّل جدّاً.

و کیف کان: فالدلیل علی عدم الاشتراط هو إطلاق أدلّة الحدود رجماً کان أو جلداً و ما مرّ من مرسلة صفوان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

إذا أقرّ الزانی المحصن کان أوّل من یرجمه الإمام ثمّ الناس، فإذا قامت

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۰۶

رجماً أو جلداً، فلا یسقط الحدّ لو ماتوا أو غابوا، نعم لو فرّوا لا یبعد السقوط للشبهة الدارئة (۳۰)،

علیه البیّنة کان أوّل من یرجمه البیّنة ثمّ الإمام ثمّ الناس «۱»

فإنّما یدلّ علی وجوب البدأة علیهم تکلیفاً؛ فإنّه من تناسب الحکم و الموضوع یفهم أنّ الشارع قد ألزم علی البیّنة و الحاکم ابتدأهم برجمه الذی هو عبارة أُخری عن الأخذ فی قتله لکی یراعوا الاحتیاط فی التحمّل و الأداء، و هو مناسب لتکلیف مستقلّ لا لاشتراط

الواجب به، و لا أقلّ من عدم الظهور فی الاشتراط، فیبقی إطلاقات أدلّة الحدود بحالها و یؤخذ بها.

(۳۰) یعنی لو فرّوا من الشرکة أو الحضور فی الرجم أو إجراء الجلد بحیث یحتمل عقلائیاً أن یکونوا تبانوا کذباً علی الشهادة و فرّوا، و إلّا فلو علم أنّ فرارهم کان لخوفهم عن عدوّ مثلًا فلا یحصل شبهة لتدرأ بها الحدّ. و الدلیل علی السقوط فی محلّ الکلام أنّه مع فرارهم لا یری العقلاء حجّیة لشهادتهم، فلا یجوز الاتّکال فی الحکم علی شهادتهم.

مضافاً إلی صحیحة محمّد بن قیس عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

قضی أمیر المؤمنین (علیه السّلام) فی رجل جاء به رجلان و قالا: إنّ هذا سرق درعاً، فجعل الرجل یناشده لمّا نظر فی البیّنة، و جعل یقول: و اللّه لو کان رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) ما قطع یدی أبداً، قال: لِمَ؟ قال: یخبره ربّه أنّی بریءٌ فیبرئنی

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۹۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۴، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۰۷

و یجب عقلًا (۳۱) علی الشهود حضورهم موضع الرجم مقدّمة لوجوب بدئهم بالرجم، کما یجب علی الإمام (علیه السّلام) أو الحاکم الحضور لیبدأ بالرجم إذا ثبت بالإقرار، و یأتی به بعد الشهود إذا ثبت بالبیّنة.

ببراءتی، فلمّا رأی مناشدته إیّاه دعا الشاهدین فقال: اتّقیا اللّه و لا تقطعا ید الرجل ظلماً و ناشدهما.

ثمّ قال لیقطع أحدکما یده و یمسک الآخر یده، فلمّا تقدّما إلی المصطبة لیقطع یده ضرب الناس حتّی اختلطوا، فلمّا اختلطوا أرسلا الرجل فی غمار الناس حتّی اختلطا بالناس، فجاء الذی شهدا علیه فقال: یا أمیر المؤمنین شهد علیّ الرجلان ظلماً فلمّا ضرب الناس و اختلطوا أرسلانی و فرّا، و لو کانا صادقین لم یرسلانی، فقال أمیر المؤمنین (علیه السّلام): من یدلّنی علی هذین أنکلهما «۱».

فمورد الصحیحة و إن کان الشهادة علی السرقة إلّا أنّه لا ینبغی الریب فی أنّ المفهوم منها عرفاً أنّ ذلک إنّما هو لمکان الظنّ بالتبانی و الکذب، و هو مسقط لشهادتهم عن الحجّیة، فلا فرق فیه بین حدّ السرقة و غیره.

(۳۱) وجهه واضح بعد فرض وجوب البدأة علیهم تکلیفاً وجوباً مطلقاً لا مشروطاً بالحضور کما هو مقتضی مرسلة صفوان الماضیة، و بعد عدم وجوب المقدّمة وجوباً مولویاً شرعیاً کما حقّق فی الأُصول.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۵۸، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۳۳، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۰۸

[مسألة ۳ إذا شهد أربعة أحدهم الزوج بالزنا]

مسألة ۳ إذا شهد أربعة أحدهم الزوج بالزنا فهل تقبل و ترجم المرأة، أو یلاعن الزوج و یجلد الآخرون للفریة؟ قولان و روایتان (۳۲) لا یبعد ترجیح الثانی علی إشکال.

---

(۳۲) قال فی «المسالک»: فذهب الأکثر و منهم الشیخ و ابن إدریس و المحقّق و أکثر المتأخّرین إلی الأوّل. و ذهب الصدوق و القاضی و ابن البرّاج مع آخرین إلی الثانی، انتهی. و نحوه فی «الریاض» و «الجواهر»، و صرّحوا بأنّ منشأ اختلاف الأقوال اختلاف الأخبار.

أقول: الذی ینبغی أن یقال: إنّ عمومات قبول شهادة العدول و عمومات ثبوت الزنا بشهادة أربعة تقتضی قبول شهادة البیّنة بالزنا و إن

کـان فیهم زوج الزانیـة مثلًا، و الظاهر أنّ قوله تعالی وَ اللّاتِی یَأْتِینَ الْفاحِشَـةَ مِنْ نِسائِکُمْ فَاسْتَشْـهِدُوا عَلَیْهِنَّ أَرْبَعَـةً مِنْکُمْ «۱» من القسم الثـانی من العمومات؛ إذ الظاهر أنّ الخطاب متوجّه إلی جامعـة الإسـلام لا إلی خصوص الحکّام أو الأزواج، غایـة الأمر أنّ المتصـدّی لإجراء الحکم هو الحکومة الإسلامیة. و کیف کان: فالمستفاد منه أنّ الشارع قد جعل شهادة الأربعة طریقاً لثبوت الفاحشة و هو مطلق. و بالجملة: فمقتضـی العمومات أنّ الزوج أو الزوجة و سائر الأقارب فی باب الشـهادة علی الزنا کأحد من الناس تقبل شهادته معهم إذا کانت واجداً لشرائطها، فلازم العمومات هو الذهاب إلی ما ذهب إلیه الأکثر.

---

(۱) النساء (۴): ۱۵.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۰۹

...

و أمّا الأدلّـة الخاصّـة: ففی خبر إبراهیم بن نعیم عن أبی عبـد اللّه (علیه السّـلام) قال: سألته عن أربعـة شـهدوا علی امرأة بالزنا أحـدهم زوجها، قال

تجوز شهادتهم «۱»

، و دلالـته علی مـذهب الأـکثر واضـحة؛ فـإنّ الجواز هو المضـی و النفوذ، و هو عبارة أُخری عن قبول شـهادتهم و ثبوت الزنا و إجراء حـدّه. إلّـا أنّ الکلام فی سـنده؛ إذ فیه عبّاد بن کثیر الـذی لم یرو فیه توثیق؛ و لـذلک تشـبّثوا لاعتبار سـنده بـذیل جبران ضـعفه بعمل الأکثر. لکن فیه أنّ الجابر هو استناد المشهور، و هو هنا غیر ثابت؛ لاحتمال أنّهم استندوا إلی العمومات.

و فی خبر زرارة عن أحدهما (علیهما السّلام) فی أربعة شهدوا علی امرأة بالزنا أحدهم زوجها، قال

یلاعن الزوج و یجلد الآخرون «۲»

، و دلالـته علی مـذهب الصـدوق و معارضـته لخبر ابن نعیم واضـحة، لکنّه أیضـاً ضـعیف السـند بوقوع إسـماعیل بن خراش فیه و هو مجهول.

و فی روایة أبی سیّار مسمع عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی أربعة شهدوا علی امرأة بفجورٍ أحدهم زوجها، قال

یجلدون الثلاثة و یلاعنها زوجها، و یفرّق بینهما و لا تحلّ له أبداً «۳»

، و دلالتها کسابقه، إلّا أنّ الکلام أیضاً فی سـندها؛ فإنّ الراوی عن أبی سیّار و إن کان علی نسخة «الوسائل» إبراهیم بن نعیم و هو ثقة بناءً علی أنّه الکنانی و یصیر السند صحیحاً،

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۲: ۴۳۱، کتاب اللعان، الباب ۱۲، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۲: ۴۳۲، کتاب اللعان، الباب ۱۲، الحدیث ۲.

(۳) وسائل الشیعة ۲۲: ۴۳۲، کتاب اللعان، الباب ۱۲، الحدیث ۳.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۱۰

[مسألة ۴ للحاکم أن یحکم بعلمه]

مسألة ۴ للحاکم أن یحکم بعلمه (۳۳) فی حقوق اللّه و حقوق الناس، فیجب علیه إقامة حدود اللّه تعالی لو علم بالسبب، فیحدّ الزانی.

إلّا أنّ نسخة «التهذیب» و «الفقیه» و «الوافی» «۱» عنهما نعیم بن إبراهیم و هو المجهول، و اختلاف النسخ هکذا مانع عن حجّیة الروایة. فالحاصل: أنّ الأخبار الخاصّة ضعیفة السند فی الطرفین؛ و لا یبقی إلّا العمل بالعمومات، و هی موافقة للمشهور. و لعلّ الماتن دام ظلّه نظر إلی نسخة «الوسائل» و اعتمد علیها فحسب روایة مسمع صحیحة، کما صنع کذلک صاحب «مبانی التکملة» فرجّح القول الثانی قول الصدوق، و حینئذٍ فوجه إشکاله فیه شبهة إعراض الأکثر عنها الذی ربّما یحتمل بلوغه حدّ إعراض المشهور، و إن کان هذه الشبهة ضعیفة؛ لعدم ثبوت بلوغه حدّه، إلّا أنّه مع کون قصّة نسخ الحدیث علی ما عرفت یسقط حدیث مسمع عن قابلیة الاعتماد و ینقلب الأمر کما عرفت، و اللّه العالم.

(۳۳) علی الأشهر کما فی «الریاض»، و علی الأظهر بین الأصحاب کما عن «المسالک»، و ادّعی علیه إجماع الفرقة و أخبارهم فی کتاب قضاء «الخلاف»، و جعله ممّا انفردت به الإمامیة فی «الانتصار» و أنّ المخالف فیه ابن الجنید فقط، و ادّعی علیه إجماع الطائفة فی «الغنیة».

و قد تقدّم الاستدلال علیه فی کتاب القضاء عند تعرّض الماتن دام ظلّه فی (المسألة ۸) من صفات القاضی، فراجع.

---

(۱) الفقیه ۴: ۳۷/ ۱۱۷، تهذیب الأحکام ۱۰: ۷۹/ ۳۰۶، الوافی ۱۵: ۲۶۰/ ۱۰.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۱۱

کما یجب علیه مع قیام البیّنة و الإقرار و لا یتوقّف علی مطالبة أحد (۳۴)،

و حاصل الوجه له: هو أنّ الحاکم بعد ما کان هو الموظّف بإحقاق حقوق الناس و إجراء حدود اللّه و التعزیرات، فهو کالمخاطب بقوله تعالی فَاجْلِدُوا کُلَّ واحِدٍ مِنْهُما مِائَةَ جَلْدَةٍ، و قوله تعالی فَاقْطَعُوا أَیْدِیَهُما، و بالجملة: فهو الموظّف فی الحکومة الإسلامیة بإجراء الحدود و إحیاء الحقوق من ناحیة ولی الأمر، و فی زمن الغیبة أیضاً بجعل أولیاء الأمر (علیهم السّلام)، و أدلّة الحدود و الحقوق موضوعها نفس الواقع و البیّنة مثلًا طریق عقلائی علیه، فإذا تبیّن الواقع للحاکم من طریق یقینی غیر البیّنة فالواقع منکشف لدیه و حکمه له معلوم، فإذا کان هو المکلّف بإجراء الحدود و إحیاء الحقوق فلا محالة یجب علیه أن یحکم بما یعلم أنّه حکم اللّه فی الواقعة، و إلّا دخل فی عموم الأدلّة الواردة فی فسق و ظلم بل و کفر من لم یحکم بما أنزل اللّه.

(۳۴) بلا خلاف ظاهراً کما فی «الریاض». و حاصل المطلب: أنّه إذا کان الحدّ أو التعزیر من حقوق اللّه تعالی التی وضعها لإصلاح الجامعة الإسلامیة فالآخذ بها هو المتصدّی لأمر إصلاحها و هو ولی الأمر فإذا تأسّست الحکومة الإسلامیة فلا محالة یکون إجراء هذه الحدود و الحقوق موکولًا إلی ولی الأمر أو من ینصبه لذلک، و مع عدم تأسیسها فالعالم بأحکام اللّه یتولّاها حسبة، و هذا بخلاف حقوق الناس فإنّها حقوق شخصیة جعل أمر مطالبتها بید ذیها. نعم، هنا کلام فی أنّه هل للحاکم تعزیر مضیّعی حقوق الناس أزید ممّا للناس؟

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۱۲

...

و بالجملة: فالدلیل علی هذا التفصیل صحیحة الفضیل بن یسار: قال سمعت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) یقول

من أقرّ علی نفسه عند الإمام بحقّ من حدود اللّه مرّة واحدة حُرّاً کان أو عبداً، أو حرّة کانت أو أمة فعلی الإمام أن یقیم الحدّ علیه.

إلی أن قال

و من أقرّ علی نفسه عند الإمام بحقّ حدّ من حدود اللّه فی حقوق المسلمین فلیس علی الإمام أن یقیم علیه الحدّ الذی أقرّ به عنده

حتّی یحضر صاحب الحقّ أو ولیه فیطالبه بحقّه.

قال: فقال له بعض أصحابنا: یا أبا عبد اللّه فما هذه الحدود التی إذا أقرّ بها عند الإمام مرّة واحدة علی نفسه أُقیم علیه الحدّ فیها؟ فقال إذا أقرّ علی نفسه عند الإمام بسرقة قطعه فهذا من حقوق اللّه، و إذا أقرّ علی نفسه أنّه شرب خمراً حدّه فهذا من حقوق اللّه، و إذا أقرّ علی نفسه بالزنا و هو غیر محصن فهذا من حقوق اللّه

قال

و أمّا حقوق المسلمین فإذا أقرّ علی نفسه عند الإمام بفریة لم یحدّه حتّی یحضر صاحب الفریة أو ولیه، و إذا أقرّ بقتل رجل لم یقتله حتّی یحضر أولیاء المقتول فیطالبوا بدم صاحبهم «۱».

فهذه الصحیحة مع قطع النظر عن خصوص الأمثلة المذکورة فیها تدلّ بوضوح علی أنّ أمر إقامة حدود اللّه و حقوقه إلی إمام المسلمین، و یفهم منها بوضوح أنّ منصب الإمامة و ولایة أمر الأُمّة أوجب علیه القیام بإحیاء حدود اللّه و حقوقه تعالی، کما أنّ أمر إحیاء حقوق الناس أیضاً و إن کان إلیه

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۵۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۳۲، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۱۳

...

لا محالة إلّا أنّه لیس له إحیاؤها إلّا بعد أن یحضر صاحب الحقّ و یطالبه إحیاءها، و هو عین ما ذکره فی المتن بالتوضیح الذی عرفته. و هو لا ینافی أن یکون الحاکم المنصوب من قبله ولی من لا ولی له، فیقوم بصدد إحیاء حقّ من یکون علیه ولیاً؛ إذ حینئذٍ کما أنّ له عنوان الحاکم أو الإمام فکذلک عنوان ولی صاحب الحقّ، فله حکم کلّ من العناوین کما هو واضح.

و مثلها أو فقرة منها فی حقوق الناس صحیحة أُخری للفضیل عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

من أقرّ علی نفسه عند الإمام بحقّ أحد من حقوق المسلمین فلیس علی الإمام أن یقیم علیه الحدّ الذی أقرّ به عنده حتّی یحضر صاحب حقّ الحدّ أو ولیه و یطلبه بحقّه «۱».

و نحوها خبر الحسین بن خالد عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سمعته یقول

الواجب علی الإمام إذا نظر إلی رجل یزنی أو یشرب الخمر أن یقیم علیه الحدّ، و لا یحتاج إلی بیّنة مع نظره؛ لأنّه أمین اللّه فی خلقه، و إذا نظر إلی رجل یسرق أن یزبره و ینهاه و یمضی و یدعه

، قلت: و کیف ذلک؟ قال

لأنّ الحقّ إذا کان للّه فالواجب علی الإمام إقامته، و إذا کان للناس فهو للناس «۲».

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۵۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۳۲، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۵۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۳۲، الحدیث ۳.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۱۴

و أمّا حقوق الناس فتقف إقامتها علی المطالبة؛ حدّا کان أو تعزیراً (۳۵)، فمع المطالبة له العمل بعلمه.

---

(۳۵) أمّا الحدّ الذی هو من حقوق الناس فهو حدّ القذف و حقّ القصاص، و أمّا التعزیر الذی منه فالظاهر أن یکون منه التعزیر الذی

یعزّر به الرجل لسبّه أحداً بما لا یبلغ القذف؛ فإنّه لا ریب فی أنّ علیه التعزیر، کما یدلّ علیه صحیحة عبد الرحمن بن أبی عبد اللّه قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن رجل سبّ رجلًا بغیر قذف یعرض به هل یجلد؟ قال

علیه تعزیر «۱»

، و نحوها أخبار أُخر.

و إذا کان أمر حدّ القذف بیده کما هو صریح الفتوی و النصّ فالعرف یفهم منه أنّ أمر التعزیر التی بمرتبة أضعف من الحدّ أیضاً بیده هاهنا، فلا یجب إقامته إلّا بعد رجوعه إلی الحاکم و مطالبته.

تنبیه: لا ریب فی أنّه من الموارد التی فیها تعزیر أو حدّ من حقوق الناس کالسبّ أو القذف کما یکون الفعل الموجب له تضییعاً لحقّ آدمی فکذلک یکون معصیة للّه تعالی، کما أنّه لا ینبغی الشبهة فی أنّه لو استوفی ذو الحقّ حقّه فحُدّ العاصی أو عزّر لوقع هذا الحدّ أو التعزیر جزاءً له علی عمله بکلا جهتیه و بُعدیه الإلهی و الإنسانی؛ فإنّ ظاهر أدلّة الحدود أنّها مجازاة له علی المعصیة التی أتاها، غایة الأمر: توقّف إجرائه فی بعض الموارد علی

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۰۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱۹، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۱۵

...

مطالبة إنسان أیضاً، کما أنّ التعزیر إذا کان تعیین مقداره بید الحاکم فلا محالة بعد مطالبة ذی الحقّ یختار ما هو المناسب لمعصیته.

و إنّما الکلام فی أنّه لو عفی ذو الحقّ عن حقّه و سامحه بعوض أو بلا عوض، فهل للحاکم تعزیره بمقدار یراه مناسباً لمعصیته لکی یتطهّر المحیط الإسلامی؟ الذی ینبغی أن یقال: نعم، و ذلک أنّ مقتضی عموم قولهم (علیهم السّلام)

إنّ اللّه قد جعل لکلّ شیء حدّا و جعل لمن تعدّی ذلک الحدّ حدّا «۱»

، و مقتضی القاعدة المصطادة من موارد التعزیرات، أنّه تبارک و تعالی قد جعل لکلّ من ارتکب معصیة تعزیراً و تأدیباً، و أنّه إنّما جعل ذلک لأنّه قد تعدّی حدّ اللّه و خالف أمره أو نهیه، فهو حقّ إلهی، غایة الأمر: أنّه لو طالبه ذو الحقّ أیضاً فقد اتّحد فیه الحقّان کما عرفت و أمّا مع عفو الإنسان ذی الحقّ فلا دلیل علی سقوط هذا الحقّ الإلهی.

نعم، ربّما کان مصداق هذا التأدیب و التعذیب مع مطالبة الإنسان المحقّ أمراً و مع عفوه أمراً آخر، فحدّ القذف و هو الثمانون و حدّ القتل العمدی و هو القصاص تعذیب خاصّ موقوف علی مطالبة ذی الحقّ، و إذا سامح و عفا فلا مجال لإجرائه؛ ضرورة أنّه مخالف لظاهر الأدلّة التی أوکلته إلی مطالبة ذی الحقّ. و أمّا الحاکم فبعد عفو ذی الحقّ، له أن یؤدّبه و یعزّره بما یراه مناسباً.

و یشهد لذلک فی الجملة و یؤیّده من الأخبار الخاصّة موثّقة فضیل بن

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۲، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۱۶

...

یسار قال: قلت لأبی جعفر (علیه السّلام): عشرة قتلوا رجلًا، قال

إن شاء أولیاؤه قتلوهم جمیعاً و غرموا تسع دیات، و إن شاؤوا تخیّروا رجلًا فقتلوه و ادّی التسعة الباقون إلی أهل المقتول الأخیر عشر

الدیة کلّ رجل منهم

، قال

ثمّ الوالی بعد یلی أدبهم و حبسهم «۱»

؛ فإنّ فرض اختیار الأولیاء لقتل واحد منهم فرض تخفیف منهم و تنزّلهم عن المرتبة الشدیدة، فحقّهم یستوفی بما اختاروا، لکن قد بقی علی التسعة الباقین أنّهم اشترکوا فی قتل حرام و ارتکبوا بذلک معصیة اللّه فجاوزوا حدّ اللّه و قد جعل اللّه لهم حدّا، فالوالی بعد یلی أدبهم و حبسهم.

و قد أخرج نظیره فی «المستدرک» عن «دعائم الإسلام»، فراجع الباب ۱۲ من قصاص النفس، الحدیث ۲ منه.

و یشهد له أیضاً ما رواه جابر عن أبی جعفر (علیه السّلام) فی الرجل یقتل ابنه أو عبده، قال

لا یقتل به، و لکن یضرب ضرباً شدیداً و ینفی عن مسقط رأسه «۲»

، وجه الدلالة: أنّ الثابت بقتل العمد هو القصاص و أمره بید الأولیاء، فهاهنا لمّا لم یجعل هذا الحقّ لهم لکون القاتل أباً فلم یوجب ذلک سقوط حقّ اللّه و لا خروجه عن عموم

و جعل لمن تعدّی ذلک الحدّ حدّا

، و لعلّ المتتبّع المدقّق یظفر بموارد أُخر، و اللّه العالم.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۹: ۴۳، کتاب القصاص، أبواب القصاص فی النفس، الباب ۱۲، الحدیث ۶.

(۲) وسائل الشیعة ۲۹: ۷۹، کتاب القصاص، أبواب القصاص فی النفس، الباب ۳۲، الحدیث ۹.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۱۷

[مسألة ۵ من افتضّ بکراً حرّة بإصبعه]

مسألة ۵ من افتضّ بکراً حرّة بإصبعه لزمه مهر نسائها (۳۶)،

و فی کتاب الحدود لبعض أعیان العصر: و روی أیضاً

أنّ علیاً (علیه السّلام) وجد إنساناً صفع إنساناً، و المصفوع خاف من الصافع فعفی عنه، فقال (علیه السّلام): و أین حقّ السلطان؟! ثمّ صفع (علیه السّلام) الصافع صفعات.

(۳۶) فی «الجواهر»: بلا خلاف أجده فیه؛ رجلًا کان أو امرأة، و فی «الریاض»: من افتضّ بکراً حُرّة و أزال بکارتها و لو بإصبعه فعلیه مهر مثلها؛ رجلًا کان المفتضّ أو امرأة، بلا خلاف أجده، انتهی.

و یدلّ علیه معتبرة طلحة بن زید عن جعفر عن أبیه عن علی (علیهم السّلام) قال

إذا اغتصب أمة فافتضّها فعلیه عشر قیمتها، و إن کانت حُرّة فعلیه الصداق «۱»

، و دلالتها واضحة، و حیث إنّ المفهوم منها أنّ جعل الصداق علیه إنّما هو مؤاخذةً له علی إزالة بکارتها؛ فلذلک یلغی الخصوصیة عن الرجل، و یفهم منه أنّه أثر الجنایة.

ثمّ إنّ الافتضاض أو الاقتضاض بالفاء و القاف بمعنی واحد؛ و هو ثقب الشیء و کسره، ففضّ الباکرة ثقب بکارتها و کسر خاتم البکارة عنها. و کیف کان: فهو شامل لما کان بالوطء أو بالإصبع مثلًا فتدلّ المعتبرة علی ثبوت المهر لها و إن أُزیلت بکارتها بالوطء، و حیث إنّ موضوعها الاغتصاب الذی عبارة أُخری عن إکراهها بالافتضاض فلا تشمل

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۴۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۳۹، الحدیث ۵.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۱۸

و یعزّره الحاکم بما رأی (۳۷).

المعتبرة غیر مورد الوطء الإکراهی، و إن کانت لو تعمّه لزم تخصیصها بما ورد من أنّه لا مهر لبغیّ، هذا.

و فی صحیحة عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی امرأة افتضّت جاریة بیدها، قال

علیها مهرها، و تجلد ثمانین «۱»

، و دلالتها علی غرامة المهر واضحة، إلّا أنّ موضوعها الجاریة التی عدّ من معانیها الأمة، فشمولها للحرّة مشکل، إلّا بقرینة تغریم المهر، و کیف کان: فلا حاجة إلیها مع وجود المعتبرة، و اللّه العالم.

(۳۷) قال فی «الریاض»: إنّ الأکثر بل الکلّ أنّ علیه هنا التعزیر لا الحدّ، و لم یحک القول بالحدّ هنا إلّا عن الصدوق فی «المقنع»، و یحتمل إرادته أیضاً التعزیر، انتهی. و نحوه فی «الجواهر» بل زاد: ثمّ إنّ الظاهر إرادة التعزیر من الحدّ فی الصحیح و المحکی من عبارة «المقنع»، کما یطلق علیه کثیراً؛ ضرورة عدم حدّ فی ذلک، انتهی.

قال فی «الریاض»: فالتعزیر یتعیّن، و علیه فهل یجلد من ثلاثین إلی ثمانین کما عن المفید و الدیلمی تنزیلًا لما تضمّن الثمانین علی الأکثر، أو من ثلاثین إلی سبعة و تسعین کما عن الشیخ «۲»، أو إلی تسعة و تسعین کما عن

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۴۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۳۹، الحدیث ۴.

(۲) أقول: الظاهر أنّ إسناد هذا القول إلی الشیخ مستند إلی عبارة «نهایته»، و لا بدّ من ملاحظتها حتّی یتبیّن الأمر، فنقول: قال الشیخ فی «النهایة»: و من افتضّ جاریة بکراً بإصبعه غرم عشر قیمتها و جلد من ثلاثین سوطاً إلی تسعة و تسعین سوطاً؛ عقوبةً لما جناه، انتهی. فالنسخة هی تسعة و تسعین، لکن یظهر من عبارة «نکت» المحقّق هنا أنّ النسخة کانت إلی تسعة و سبعین؛ و ذلک أنّه مضافاً إلی نسخته جعل مورد السؤال تسعة و سبعین حیث قال: «و قوله إلی تسعة و سبعین أراد أن لا یبلغ إلی ثمانین، و هو حدّ، و قد تعدّی خمسة و سبعین و هو حدّ القیادة»، و أجاب عنه بقوله: «و أدنی الحدّ فی الأحرار ثمانون و التعزیر فیهم تسعة و سبعون، و أمّا حدّ القیادة فالشیخ (قدّس سرّه) یجوّز فی تسمیته حدّا، و إنّما هو ثلاثة أرباع حدّ الزانی، و لیس بحدّ حقیقی، انتهی. فتری أنّ جوابه شاهد علی أنّ النسخة کانت تسعة و سبعین، و الظاهر أنّ سبعة و تسعین محرّف تسعة و سبعین؛ إذ لا وجه له ظاهراً.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۱۹

...

الحلّی تنزیلًا له علی قضیة المصلحة، أو لا تقدیر فیه قلّةً و کثرة بل یفوّض إلی رأی الحاکم کما علیه الأکثر؟ أقوال، و الأخیر أنسب بقاعدتهم فی التعزیر، مع عدم معارض لها سوی روایة الثمانین الظاهرة فی تعیّنها، و لا قائل به أصلًا؛ فلتکن مطرحة أو مؤوّلة إلی ما یرجع به إلی أحد الأقوال الثلاثة، انتهی.

و کیف کان: فقد عرفت أنّ صحیحة عبد اللّه بن سنان تضمّنت أنّها تجلد ثمانین، و هی منقولة بإسناد مختلفة بعضها کما عرفت، و فی بعضها

و تضرب الحدّ «۱»

، و لا بدّ و أن یراد به أیضاً الثمانون بقرینة تعیینها فی غیره من الأسناد.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۴۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۳۹، الحدیث ۱، و أبواب حدّ السحق و القیادة، الباب ۴، الحدیث ۳.

...

لکنّها کما عرفت من «الریاض» لا قائل به، و لا أقلّ من أنّه لم یقل به غیر الصدوق فی «المقنع»، فهی مع کونها بین أیدی الأصحاب لم یعملوا بها، فهی معرض عنها؛ فتسقط بالإعراض عن الحجّیة، و یرجع إلی مقتضی القاعدة فی التعزیر، التی قد عرفت سابقاً أنّ أمر تعیینها بید الحاکم، و إن کان اللازم أن لا یزاد علی الحدّ، کما مرّ بیانه ذیل المسألة السادسة عشرة فی أوّل کتاب الحدود، فتذکّر.

و یمکن أن یقال: إنّ الأصحاب قد فهموا من صحیحة ابن سنان أنّ موردها امرأة تفتضّ الجاریة بإصبعها لترمیها بالفجور، فلا محالة یکون علیها حدّ القذف و هو الثمانون و لذا عبّر بعنوان «تضرب الحدّ» المشیر إلی أنّ له حدّا معروفاً، و هو إنّما یکون بما ذکرنا.

و یرشد إلیه مرفوعة یونس فی حدیث: إنّ امرأة أمسکت جاریة ثمّ افترعتها بإصبعها و رمتها بالفجور، فسأل الحسن (علیه السّلام) فقال علی المرأة الحدّ لقذفها الجاریة، و علیها القیمة لافتراعها إیّاها، فقال أمیر المؤمنین: صدقت «۱».

و یؤیّده: أنّه قد فرض فی جمیع روایات الحدّ أو الثمانین کون المفتضّ لها امرأة؛ فإنّ الداعی لها هو حسدها علی الجواری فتفتضّ ها بإصبع یدها و ترمیها بالفجور، و اللّه العالم.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۷۰، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ السحق و القیادة، الباب ۴، الحدیث ۲.

[مسألة ۶ من زنی فی زمان شریف کشهر رمضان]

مسألة ۶ من زنی فی زمان شریف کشهر رمضان و الجُمَع و الأعیاد، أو مکان شریف کالمسجد و الحرم و المشاهد المشرّفة عوقب زیادة علی الحدّ (۳۸)، و هو بنظر الحاکم، و تلاحظ الخصوصیات فی الأزمنة و الأمکنة أو اجتماع زمان شریف مع مکان شریف، کمن ارتکب و العیاذ باللّه فی لیلة القدر المصادفة للجمعة فی المسجد، أو عند الضرائح المعظّمة من المشاهد المشرّفة.

---

(۳۸) قال فی «الریاض»: بلا خلاف یظهر، و فی «الجواهر» بالنسبة إلی الزنا فی شهر رمضان أو مکان شریف قال: بلا خلاف أجده فیه، و نسبه المحقّق الأردبیلی فی «شرح الإرشاد» إلی المشهور بینهم، ثمّ قال: و اعلم أنّ مجرّد الشهرة لا یکفی بمثل هذا الحکم، بل لا بدّ له من دلیل نصّ أو إجماع، ثمّ ذکر خبر النجاشی الشاعر الآتی و قال: لعلّ زیادة التغلیظ و لو کان فی لیلة شهر رمضان أیضاً مفهوم من هذه الروایة، انتهی.

و قد ذکر الشیخ فی «النهایة» زیادة التعزیر علی حدّ الزنا إذا زنی فی زمان أو مکان شریف، و قال: لانتهاکه حرمة شهر رمضان و حرمة حرم اللّه و أولیائه؛ و لذلک إذا فعل شیئاً یوجب الحدّ أو التعزیر فی مسجد أو موضع عبادة فإنّه یجب علیه مع الحدّ التعزیر، انتهی. و قال ذیل حدّ شرب الخمر: و من شرب المسکر فی شهر رمضان أو فی موضع مشرّف مثل حرم اللّه و حرم رسوله أو شیء من المشاهد أُقیم علیه الحدّ فی الشرب و أُدّب بعد ذلک؛ لانتهاکه حرمة اللّه تعالی، انتهی.

أقول: قد عرفت أنّ الأظهر ثبوت التعزير على كلّ معصية يأتى

مبانى تحرير الوسيلة - كتاب الحدود، ص: ۳۲۲

...

المكلّف بها، فإذا كان إتيان الزنا أو شرب الخمر أو سائر المعاصى فى مكان أو زمان شريف معصية زائدة على أصل معصية الزنا و شرب الخمر مثلًا فلا ينبغى الشكّ فى استحقاقه تعزيراً زائداً يكون تعيينه لا محالة بنظر الحاكم، فالمهمّ إثبات كونه معصية زائدة.

و قد عرفت أنّ الشيخ استدلّ له بأنّه انتهاك لحرمات اللّه، و تبعه بعض أعيان العصر أيضاً.

و الذى ينبغى أن يقال: إنّ الإتيان بالمعصية فى الأزمنة أو الأمكنة الشريفة الإسلامية إذا كان بداعى الهتك و التوهين بها فلا إشكال فى حرمته زائدة على حرمة أصل المعصية؛ إذ يزيد عليه أنّه أهان اللّه و أولياءه، كما أنّه إذا كان بحيث ينتزع منه فى العرف الإهانة، كما إذا تجاهر بالمعصية فيها مع أنّ الناظرين مثلًا يذكّرونه حرمة الزمان أو المكان فهو حرام أزيد. و أمّا لو أتى به فيها اتّفاقاً و خفية لأنّها مكان خالٍ أو زمان فارغ تهيّأ له أسباب المعصية فانطباق عنوان الإهانة على مجرّد هذا مشكل، فإثبات تمام ما فى المتن بهذا الدليل مشكل.

نعم، قد ورد خبر خاصّ فى زيادة التعزير على شارب الخمر فى شهر رمضان، و قد ذكره كثير من الأصحاب هنا فى كتبهم الاستدلالية، و هو ما رواه المشايخ الثلاثة (قدّس سرّهم) بإسنادهم عن عمرو بن شمر عن جابر رفعه عن أبى مريم قال: اتى أمير المؤمنين (عليه السّلام) بالنجاشى (الحارثى) الشاعر قد شرب الخمر فى شهر رمضان فضربه ثمانين ثمّ حبسه ليلة ثمّ دعا به من الغد فضربه عشرين، فقال له: يا أمير المؤمنين! هذا ضربتنى ثمانين فى شرب الخمر و هذه العشرون ما هى؟ قال

هذا لتجرّئك على شرب الخمر فى

مبانى تحرير الوسيلة - كتاب الحدود، ص: ۳۲۳

[مسألة ۷ لا كفالة فى حدّ]

مسألة ۷ لا كفالة فى حدّ (۳۹).

شهر رمضان «۱»

، و دلالته على ثبوت التعزير فى مورده واضحة، و دعوى إلغاء الخصوصية عرفاً عن مورده إلى ما كان فيه تجرّ على المعصية فى زمان أو مكان شريف غير بعيدة، فيتمّ به الاستدلال على تمام المدّعى و المطلوب، إلّا أنّ الكلام فى سنده كما ترى، و مجرّد فتوى المشهور على كلّى يمكن الاستدلال به عليه لا يكشف كشفاً قطعياً عن استنادهم إليه حتّى فى مورده؛ لاحتمال استنادهم إلى ما صرّح به الشيخ فى «نهايته» من كونه انتهاكاً لحرمة اللّه و حرمة أوليائه، فحجّية سنده و اعتباره غير ثابتة، و اللازم و الأحوط الاقتصار على موارد صدق الإهانة و الانتهاك كما عرفت، و اللّه العالم.

(۳۹) الظاهر: أنّ المراد بها أن يلتزم أحد إحضار من عليه الحدّ فى زمان معيّن عند القاضى، فالكفالة غير مشروعة؛ فإن اقتضى عذر تأخير إجراء الحدّ فليس للقاضى مطالبة من يكفله، و لو كفله أحد لا يترتّب عليها آثار الكفالة الشرعية. و فى «الرياض» و «الجواهر»: بلا خلاف أجده فيه. و يدلّ عليه معتبرة السكونى عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال

قال رسول اللّه (صلّى اللّه عليه و آله و سلّم): لا كفالة فى حدّ «۲».

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۳۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ المسکر، الباب ۹، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۴۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۲۱، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۲۴

و لا تأخیر فیه (۴۰) مع عدم عذر، کحبل أو مرض،

و فی مرسلة الصدوق: قال رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم)

لا شفاعة و لا کفالة و لا یمین فی حدّ «۱».

(۴۰) المراد به واضح؛ و هو أنّه إذا ثبت موضوعه عند القاضی فلا یجوز تأخیر إجرائه إلّا لعذر مسوّغ، و فی «الریاض» هنا أیضاً بلا خلاف أجده فیه.

و استدلّ له بقول علی (علیه السّلام)

لیس فی الحدود نظر ساعة «۲»

، و هذه الجملة ذیل معتبرة السکونی، و تمامها هکذا: فی ثلاثة شهدوا علی رجل بالزنا، فقال علی (علیه السّلام)

أین الرابع؟

قالوا: الآن یجیء، فقال علی (علیه السّلام)

حدّوهم فلیس فی الحدود نظر ساعة «۳».

و ما تضمّنه الحدیث أنّه (علیه السّلام) حکم بإجراء الحدّ علی الشهود الثلاثة، و علّله بأنّه لیس فی الحدود نظر ساعة، فالاستدلال به مبنی علی أن یکون العلّة علّة لفوریة إجراء الحدّ فی قبال أن یؤخّر إجراءه إلی ما بعد، و هو غیر

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۴۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۲۴، الحدیث ۴.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۴۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۲۵، الحدیث ۱.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۹۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۲، الحدیث ۸.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۲۵

...

معلوم الإرادة، بل الظاهر أنّه علّل أصل الحکم بثبوت حدّ القذف علیهم بأنّه لا ینتظر فی الحدود مضی ساعة؛ یعنی أنّ میزان ثبوت موضوع کلّ حدّ ملاحظة الأدلّة الموجودة فعلًا، و لا ینتظر به تأمین الدلیل و تحصیله، بل إن کانت أدلّة إثباته کافیة بإثباته حکم به، و إلّا فلا بل یحکم بثبوت موضوع حدّ آخر یکون ثبوت موضوعه متوقّفاً علی عدم ثبوت موضوع ذلک الحدّ الأوّل، و لیس فی الحدود انتظار لثبوت الموضوع حتّی یتوقّف فی الحدّ؛ ففی مورد الروایة إن شهدت أربعة واجدة للشرائط بالزنا ثبت حدّه، و إلّا ثبت حدّ القذف، و لیس فی الحدود مطلقاً انتظار ساعة لکی یثبت موضوع جدید لم یکن ثابتاً.

فالموثّقة علی هذا ناظرة إلی تعیین المعیار لإثبات موضوعات الحدود، و أنّه لیس تسویف و إمهال و دفع الوقت فی القضاء الإسلامی، بل علی القاضی أن یحضر مجلس القضاء و یتفحّص أدلّة الموضوع المرفوع إلیه، و یحکم به بلا تسویف و لا تأخیر و لا استمهال، علی خلاف ما تعارف فی المحاکم الیوم.

فالقضاء الإسلامی فصل للخصومات بأسرع وقت ممکن، و لا ینتظر لثبوت حدّ مضی زمان، بل یحکم عاجلًا علی أساس الأدلّة

الموجودة.

و أمّا أنّ الحکم و الحدّ الذی حکم به القاضی لا یجوز التأخیر فی إجرائه فالروایة لیست متصدّیة لبیانه، و اللّه العالم.

و استدلّ له أیضاً بما رواه الصدوق مرسلًا عن أمیر المؤمنین (علیه السّلام) قال:

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۲۶

...

و قال أمیر المؤمنین (علیه السّلام)

إذا کان فی الحدّ لعلّ أو عسی فالحدّ معطّل «۱»

، رواه (قدّس سرّه) فی عداد روایات حدّ القذف، و قال المجلسی فی «روضة المتّقین» فی شرحه: أی لیس فی الحدّ تأخیر و لا رأفة، کما قال اللّه تعالی وَ لا تَأْخُذْکُمْ بِهِما رَأْفَةٌ فِی دِینِ اللّهِ، انتهی. و لا ریب أنّ ما ذکره لیس معنی تحت لفظه، و حینئذٍ فلعلّ کیفیة إرادته أنّه حیث إنّ فی التأخیر آفات فیحتمل فی الحدّ أن یعطّل و لا یجری لو أُخّر؛ فلذلک قال (علیه السّلام): إذا کان فی إجراء الحدّ لعلّ أو عسی أی احتمال عدم الإجراء اللازم فی التأخیر فهو بمنزلة تعطیله فلا یکون جائزاً، هذا.

و أنا أقول: إنّ إرادة هذا المعنی غیر متعیّنة؛ إذ یحتمل أن یراد به مجیء احتمال الخلاف فی أصل الحدّ و ثبوته؛ یعنی أنّه إذا کان ثبوت الحدّ محلّ تردّد و مظنّة فالحدّ لا یثبت و لا یجری، و لعلّه أظهر فإنّ التأخیر مع التوثّق من إجرائه و الاطمئنان بعدم فواته ممکن غالباً و لیس فیه مظنّة تعطیل الإجراء فلا یصحّ، و جعله کنایة عنه، و لا أقلّ من أنّه لیس بظاهر. و هذا بخلاف الاحتمال الآخر فإنّه معناه بلا تأویل؛ إذ الظاهر عرفاً من عبارة «إذا کان فی الشیء لعلّ أو عسی» أنّه إذا کان وجوده محلّ تردّد، فمفاد الحدیث: أنّه إذا کان وجود الحدّ محلّ تردّد فهو یعطّل؛ أی لا یجری.

و کیف کان: فالاستدلال بالحدیث مع هذا الاحتمال غیر تمام. اللهمّ إلّا

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۴۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۲۵، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۲۷

و لا شفاعة فی إسقاطه (۴۱).

أن یقال: إنّ التعطیل إنّما یقال فی شیء أصل وجوده مسلّم و لا یترتّب علیه أثره المطلوب، فالحدّ إنّما یصدق علیه أنّه معطّل إذا کان أصل وجوده مسلّماً، و یکون التردّد فی إجرائه فلا محالة یکون العبارة کنایة عن تأخیره، فتأمّل. مضافاً إلی ضعف سنده بالإرسال.

و یمکن أن یستدلّ له بما مرّ من قوله (علیه السّلام)

لا کفالة فی حدّ

، ببیان: أنّ الکفالة حیث تضمّنت تأخیر إجراء الحدّ فلذلک کانت منفیة ممنوعة؛ لا سیّما و إنّ الکفالة بحسب طبعها إنّما تکون فی ما احتمل عدم حضور المکفول، و إلّا فلو علم بحضوره بنفسه لما کانت إلیها حاجة. لکن فیه: أنّه تخرّص علی أنّ هذا هو سرّ المنع، و إلّا فلیس یدلّ اللفظ علیه، فلعلّ سرّه أمر آخر ممّا نحتمله أو لا نحتمله أیضاً.

فالحاصل: أنّ استفادة وجوب التعجیل و الفور فی إجراء الحدود من الأدلّة اللفظیة مشکلة، و إن کان لا ریب فی عدم جواز تأخیره بحیث لا یصدق عرفاً علیه أنّه مؤاخذة علی ذلک الذنب، فتدبّر. نعم الأحوط هو التعجیل.

(۴۱) فی «الریاض»: بلا خلاف فیه أجده. و یدلّ علیه مضافاً إلی أنّه مقتضی إطلاق أدلّة الحدود؛ فإنّ أدلّتها العامّة کقولهم (علیهم

السّلام)

و جعل لمن تعدّی ذلک الحدّ حدّا

أو الخاصّة کقوله تعالی الزّانِیَةُ وَ الزّانِی فَاجْلِدُوا کُلَّ واحِدٍ مِنْهُما مِائَةَ جَلْدَةٍ، و قوله تعالی:

...

السّارِقُ وَ السّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَیْدِیَهُما. و غیرها من أدلّة الحدود ظاهرها أنّ هذا التعذیب و المؤاخذة ثابت من اللّه تعالی و فی الشریعة علی المذنب، و إن شفع فی إسقاطه شافع.

فیدلّ علیه مضافاً إلیها أخبار خاصّة: ففی معتبر مثنّی الحنّاط عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

قال رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) لأُسامة بن زید: لا یشفع فی حدّ «۱»

، و هو کما تری مطلق یعمّ کلّ حدّ.

و فی روایة محمّد بن قیس عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

کان لأُمّ سلمة زوج النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) أمة فسرقت من قوم، فاتی بها النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) فکلّمته أُمّ سلمة فیها، فقال النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم): هذا حدّ من حدود اللّه لا یضیع، فقطعها رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) «۲»

، فقوله (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم)

هذا حدّ من حدود اللّه لا یضیع

یدلّ دلالة واضحة علی أنّ الحکم جارٍ علی عنوان الحدّ بلا اختصاص بحدّ السرقة، فلا یقبل الشفاعة فی أیّ حدّ کان، و هو بمنزلة تضییعه الذی لیس بجائز بلا إشکال.

و فی معتبرة السکونی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام)

قال أمیر المؤمنین (علیه السّلام): لا یشفعنّ أحد فی حدّ إذا بلغ الإمام؛ فإنّه لا یملکه (فإنّه یملکه خ. کا و یب) و اشفع فیما لم یبلغ الإمام إذا رأیت الندم، و اشفع عند الإمام فی غیر

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۴۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۲۰، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۴۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۲۰، الحدیث ۱.

...

الحدّ مع الرجوع (مع الرضا خ. ل) من المشفوع له، و لا یشفع فی حقّ امرئ مسلم و لا غیره إلّا بإذنه «۱»

، دلّ الحدیث علی أنّ الحدّ إذا ثبت عند الإمام فلا مجال للشفاعة فیه، و إنّما مجال الشفاعة فیه فیما لم یبلغ الإمام و لم یثبت عنده، و لا محالة یکون الشفاعة حینئذٍ فیه عند غیر الإمام من الشهود الذین یریدون رفع الأمر إلی الإمام أو الحاکم، فقد جوّز الشفاعة فیه إذا رأی الندم من المذنب، و أمّا غیر الحدّ و هو التعزیر الذی لیس حقّا لإنسان فیجوز الشفاعة فیه عند الإمام بشرط أن یرجع المذنب المشفوع له و یندم علی معصیته. فالحدیث یدلّ کما سبقه علی أنّه لا شفاعة فی إسقاط حدّ.

و اختلاف نسخة «الوسائل» الموافقة ل «الوافی» مع نسخة «التهذیب» و «الکافی» المطبوعین لا یضرّ بدلالة الحدیث؛ إذ هو راجع إلی سرّ الحکم، و إلّا فالنسخ فی المنع عن الشفاعة متّحدة، نعم ما فی «الوسائل» و «الوافی» أنسب، کما لا یخفی.

و قد روی الحدیث فی «الفقیه» بصورة أُخری إلیک نصّها: روی السکونی بإسناده قال: قال أمیر المؤمنین (علیه السّلام)

لا یشفعنّ أحدکم فی حدّ (فی أحد، من أحد خ. ل) إذا بلغ الإمام؛ فإنّه لا یملکه فیما یشفع فیه، و ما لم

---

(۱) الکافی ۷: ۲۵۴/ ۳، تهذیب الأحکام ۱۰: ۱۲۴/ ۴۹۸، وسائل الشیعة ۲۸: ۴۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۲۰، الحدیث ۴.

...

یبلغ الإمام فإنّه یملکه (و اشفع فیما لم یبلغ الإمام فإنّه یملکه خ. وافی) فاشفع (و اشفع خ. ل) فیما لم یبلغ الإمام إذا رأیت الندم و اشفع فیما لم یبلغ الإمام فی غیر الحدّ مع رجوع المشفوع له، و لا تشفع فی حقّ امرئ مسلم أو غیره إلّا بإذنه «۱».

لکنّه کما تری لا یخالف النسخة السابقة فی الدلالة علی المنع عن الشفاعة فی الحدّ إذا بلغ الإمام؛ فإنّه لو کانت النسخة «فی حدّ» فهو واضح، و لو کان النسخة «فی أحد» لکان ذیله قرینة علی أنّ المراد من الصدر خصوص الحدّ أو ما یعمّه قطعاً؛ إذ حاصل الحدیث أنّه جوّز الشفاعة فی خصوص ما لم یبلغ الإمام، فما بلغه و کان حدّا باقٍ تحت المنع.

و أمّا الحدّ الذی لم یبلغ الإمام فهو و إن روی بأنّه یملکه الإمام إلّا أنّه قیّد جواز الشفاعة فیه بخصوص مورد الندم، و حینئذٍ فلا یبعد کون الندامة قیداً مبیّناً لمورد یملکه الإمام و یجوز له عدم إجرائه، و یتّحد حینئذٍ مضمون النسخ هاهنا أیضاً.

و أمّا الشفاعة فی غیر الحدّ فقیّد جوازها بأن لا یبلغ الإمام، و قد کان مقتضی نسخة «الکافی» و «التهذیب» کما عرفت جواز الشفاعة عند الإمام و لو بعد بلوغه، فتختلف النسختان فیه، و لا حجّة فی إحداهما، مضافاً إلی أنّ المنقول عن «التهذیب» و بعض نسخ «الکافی» هنا

مع رضا المشفوع له

، فلا یعتبر علیه ندامته و یعتبر رضاه، فالمتیقّن من جمیع النسخ

---

(۱) الفقیه ۳: ۱۹/ ۴۵، الوافی ۱۵: ۵۴۲/ ۴.

...

فی غیر الحدّ جواز الشفاعة قبل أن یبلغ الإمام و بعد رجوع المشفوع له عن المعصیة و رضاه بالشفاعة.

و فی غیر هذه الصورة یرجع إلی سائر الأدلّة، و قد عرفت أنّ مقتضاها أنّ التوبة مسقطة للحدّ بشرط أن یستتر علی نفسه و إن قامت علیه بعد ذلک البیّنة، فتذکّر. و فی غیرها فإطلاقات أدلّة الحدود و التعزیرات محکّمة، و اللّه العالم.

و الحمد للّه ربّ العالمین، و له مزید الشکر علی التوفیق، و صلّی اللّه علی أولیائه؛ و لا سیّما علی سیّدنا خاتم النبیین و آله الطاهرین.

تمّت کتابته فی یوم الأحد ۸ شوّال المکرّم ۱۴۰۴ ه. ق ۱۷ تیر ۱۳۶۳ ه. ش.

[الفصل الثانی فی اللواط و السحق و القیادة]

اشارة

الفصل الثانی فی اللواط و السحق و القیادة

[مسألة ۱ اللواط وطء الذکران من الآدمی بإیقاب و غیره]

مسألة ۱ اللواط وطء الذکران من الآدمی بإیقاب و غیره (۱)،

---

(۱) أصل اللوط بحسب اللغة هو اللصوق و الإلصاق، یقال: لاط الشیء بقلبی یلوط لَوطاً و لیطاً بمعنی لصق، و لاط الشیءَ بالشیء بمعنی ألصقه به، ثمّ استعمل فی فجور الذکران إمّا رعایة لمعناه اللغوی؛ لملازمته لصوق کلّ بالآخر، و إمّا اشتقاقاً من لفظة «لوط» التی هی اسم النبی الذی کان قومه أوّل من عمل هذه الفاحشة.

قال فی «المصباح المنیر»: لاط الرجل یلوط لواطه بالهاء هکذا ذکره الفارابی فعل الفاحشة کما فعله قوم لوط النبی (علیه السّلام)، و لاط الشیء لوطاً: لصق، انتهی.

و فی «مجمع البحرین»: أصل اللوط اللصوق. و لاط الرجل و لاوط: إذا عمل عمل قوم لوط، و منه اللواط؛ أعنی وطء الدبر، انتهی.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۳۴

...

و الظاهر: أنّ شمول عنوان اللواط لما کان بصورة الإدخال واضح، و شموله لغیره أیضاً مذکور فی الأخبار؛ ففی موثّقة السکونی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

قال أمیر المؤمنین (علیه السّلام): اللواط ما دون الدبر، و الدبر هو الکفر «۱».

و فی خبر حذیفة بن منصور سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن اللواط، فقال

ما بین الفخذین

، و سألته عن الذی یوقب، فقال

ذاک الکفر بما أنزل اللّه علی نبیه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) «۲».

و ممّا أُطلق فیه اللواط علی الإیقاب ما رواه أبو بکر الحضرمی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

اتی أمیر المؤمنین (علیه السّلام) بامرأة و زوجها، قد لاط زوجها بابنها من غیره و ثقبه و شهد علیه بذلک الشهود، فأمر به فضرب بالسیف حتّی قتل.

الحدیث «۳».

فالظاهر أنّ اللواط و مشتقّاته فی الأخبار یشمل کلا القسمین، و ما فی خبری السکونی و حذیفة مبنی علی تشدید أمر الإیقابی منه، هذا. و الذی یسهّل الخطب: أنّ الأحکام الواردة فیه فی الغالب وقع علی غیر عنوان اللواط، کما سیظهر إن شاء اللّه تعالی.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۰: ۳۳۹، کتاب النکاح، أبواب النکاح المحرّم و ما یناسبه، الباب ۲۰، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۲۰: ۳۴۰، کتاب النکاح، أبواب النکاح المحرّم و ما یناسبه، الباب ۲۰، الحدیث ۳.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۵۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۲، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۳۵

و هو لا یثبت إلّا بإقرار الفاعل أو المفعول أربع مرّات (۲).

---

(۲) فی «الریاض» بلا خلاف أجده، و فی «الجواهر» أنّه ممّا قطع به الأصحاب. و قد مرّ فی کلماتنا أنّ مقتضی بناء العقلاء حجّیة إقرار کلّ أحد علی نفسه و لو مرّة واحدة، و الظاهر أنّ وجه ما قاله الأصحاب هنا صحیحة مالک بن عطیة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

بینما أمیر المؤمنین (علیه السّلام) فی ملأ من أصحابه إذ أتاه رجل فقال: یا أمیر المؤمنین (علیه السّلام) إنّی أوقبتُ علی غلام فطهّرنی، فقال له: یا هذا امض إلی منزلک لعلّ مراراً هاج بک، فلمّا کان من غد عاد إلیه فقال له: یا أمیر المؤمنین إنّی أوقبت علی غلام فطهّرنی، فقال له: اذهب إلی منزلک لعلّ مراراً هاج بک، حتّی فعل ذلک ثلاثاً بعد مرّته الاولی فلمّا کان فی الرابعة قال له: یا هذا إنّ رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) حکم فی مثلک بثلاثة أحکام.

الحدیث «۱».

ببیان: أنّه (علیه السّلام) لم یوجب علیه حدّ اللواط إلّا بعد أن أقرّ علی نفسه أربع مرّات، و مورد الحدیث و إن کان خصوص اللواط الإیقابی إلّا أنّه لو أُلغی الخصوصیة عنه إلی مطلقه لکفی فی الدلالة علی الحکم فی غیره أیضاً، کما أنّ مورده و إن کان خصوص من تاب قبل أن یأتی إلیه (علیه السّلام) علی ما هو الظاهر من أقواله؛ و لا سیّما ممّا قاله فی تشهّده بقوله

اللهمّ إنّی قد أتیت من الذنب ما قد علمته، و إنّی تخوّفت من ذلک فأتیتُ إلی وصیّ رسولک و ابن عمّ نبیک فسألته أن یطهّرنی.

الحدیث؛ فإنّ قوله هذا کالصریح علی

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۶۱، کتاب الحدود، أبواب حدّ اللواط، الباب ۵، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۳۶

أو شهادة أربعة رجال بالمعاینة (۳) مع جامعیتهم لشرائط القبول.

أنّ خوفه من الذنب هو الذی بعثه إلی أن یأتی أمیر المؤمنین (علیه السّلام) و یسأله أن یطهّره، و کفی به توبة. فمورده و إن کان خصوص التائب إلّا أنّ إلغاء الخصوصیة عنه مقتضٍ لانفهام أنّ الأقاریر الأربعة هی الموجبة لثبوت هذا الموضوع، لا أنّ للتوبة قبلها تأثیراً فی اعتبار العدد الخاصّ فیها، فتأمّل.

(۳) ثبوته بشهادة الأربعة ممّا لا کلام فیه، و أمّا عدم ثبوته بشهادة أقلّ منها فمقتضی القاعدة ثبوته بشهادة عدلین کما فی سائر الموضوعات، لکنّه ادّعی عدم الخلاف فی عدم قبول شهادة الثلاثة، بل حدّهم کما فی الریاض و لم أعثر علی نقل مخالف هنا، و إن نقل الخلاف إذا انضمّ إلی هؤلاء الثلاثة امرأتان أیضاً، قال فی «شرح الإرشاد»: و کأنّهم یجعلونه باعتبار الثبوت مثله أی مثل الزنا بغیر نزاع، و کأنّه إجماع أو علیه دلیل آخر غیره و ما رأیته، انتهی.

و کیف کان: فیمکن الاستدلال له بما رواه البزنطی الذی لا یروی إلّا عن ثقة عن إسماعیل بن أبی حنیفة قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): کیف صار القتل یجوز فیه شاهدان و الزنا لا یجوز فیه إلّا أربعة شهود، و القتل أشدّ من الزنا؟ فقال

لأنّ القتل فعل واحد و الزنا فعلان، فمن ثمّ لا یجوز إلّا أربعة شهود علی الرجل شاهدان و علی المرأة شاهدان «۱»

، و نحوه

(۱) وسائل الشیعة ۲۷: ۴۰۸، کتاب الشهادات، الباب ۴۹، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۳۷

...

المروی عن بعض الأصحاب عن أبی حنیفة «۱» فراجع.

بیان الاستدلال: أنّ مقتضی العلّة المذکورة احتیاج اللواط أیضاً إلی شهادة أربعة؛ لأنّه أیضاً فعلان، فشاهدان علی اللائط و آخران علی الملوط حرفاً بحرف.

و استدلّ بما رواه الصدوق بالسند المعتبر و الشیخ و الکلینی أیضاً فی المرأة الحاملة التی زنت و أتت أمیر المؤمنین ترید تطهیره لها بإجراء الحدّ، حیث إنّه (علیه السّلام) أطلق علی أقاریرها أنّها شهادة إلی أن قال بعد الرابع

اللهمّ إنّه قد ثبت علیها أربع شهادات «۲»

فدلّ علی أنّ الإقرار بمنزلة الشهادة فإذا کان اللواط لا یثبت بأقلّ من أربعة إقرارات فلا یثبت بأقلّ من أربعة شهادات أیضاً.

و فیه: أنّ الإقرار قد جعل بمنزلة الشهادة لا بمنزلة الشاهد، و الشهادات الأربعة أعنی الأقاریر الأربعة إذا کانت لازمة فی ثبوت أمر کاللواط فلا شاهد فیه علی لزوم الشهود الأربع، فلعلّه یکفی اثنان.

و الحاصل: أنّ الأربعة الشهادات أی الأقاریر صدرت من شخص واحد، و الشهود کلّ منهم رجل واحد، فاعتبار العدد فی أقاریر شخص واحد لا دلیل فیه علی اعتبار نفس هذا العدد فی أشخاص متعدّدة، فلعلّه یکتفی بالأقلّ؛ فإنّ رعایة العدد فی الأقاریر لا تزیدها

(۱) وسائل الشیعة ۲۷: ۴۰۹، کتاب الشهادات، الباب ۴۹، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۰۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۶، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۳۸

[مسألة ۲ یشترط فی المقرّ فاعلًا کان أو مفعولًا البلوغ و کمال العقل]

مسألة ۲ یشترط فی المقرّ فاعلًا کان أو مفعولًا البلوغ (۴) و کمال العقل (۵)

علی إقرار شخص واحد، بخلاف تعدّد الشهود.

و ربّما یؤیّد بلفظ الشهود الواقع فی خبر أبی بکر الحضرمی الماضی حیث قال فیه

و شهد علیه بذلک الشهود

، و فی خبر العرزمی أیضاً حیث قال

فقال للشهود رأیتموه «۱»

؛ نظراً إلی أنّ تعبیرهما بالشهود بصیغة الجمع یدلّ علی عدم ثبوت اللواط بشاهدین عدلین؛ فإنّ أقلّ الجمع ثلاثة، و لا إشکال فی عدم اعتبار الثلاثة فیعتبر الأربعة.

و فیه: أنّ غایة مدلولهما أنّه فی موردهما شهد علیه أکثر من شاهدین، و أمّا أنّه یعتبر فیه ذلک، فلا دلالة لهما علیه؛ فالعمدة أنّ اعتبار الأربعة أُرسل إرسال المسلّمات، مضافاً إلی مصحّحة إسماعیل ابن أبی حنیفة، فتدبّر.

(۴) فإنّ رفع القلم عنه یقتضی أن لا نأخذه بأقاریره؛ بمعنی أنّ الصبی و إن کان محکوماً بوجوب تعزیره علی اللواط إلّا أنّ ترتیب الأثر علی إقراره و إیجاب التعزیر علیه بإقراره ممّا ینفیه إطلاق رفع القلم عنه.

(۵) فإنّ إظهارات المجنون لا عبرة بها عند العقلاء، فلا سیرة متّبعة و لا دلیل لفظی علی اعتباره.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۵۸، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۳، الحدیث ۳.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۳۹

و الحرّیة (۶) و الاختیار و القصد (۷)؛ فلا عبرة بإقرار الصبی و المجنون و العبد و المکرَه و الهازل.

[مسألة ۳ لو أقرّ دون الأربع لم یحدّ]

مسألة ۳ لو أقرّ دون الأربع لم یحدّ، و للحاکم تعزیره بما یری (۸)، و لو شهد بذلک دون الأربعة لم یثبت (۹)، بل کان علیهم الحدّ للفریة (۱۰)،

---

(۶) استدلّ لاعتبارها: بأنّ المملوک ملک سیّده، فإقراره باللواط الموجب للقتل أو الضرب لو قبل لأوجب تصرّفاً فی ملک الغیر بلا إذن منه، فهو إقرار علی الغیر و لیس دلیل علی اعتباره، فتأمّل.

(۷) فإنّ غیر القاصد جدّاً إلی الإقرار لا یعدّ إظهاره إقراراً عند العقلاء حتّی یؤخذ به؛ سواء کان غیر قاصد إلی اللفظ أیضاً کمن تلفّظ سهواً، أو قاصداً لمجرّد اللفظ کأن ذکره شاهداً أو لأن یمتحن نفسه فی أداء الألفاظ أو کان قاصداً للمعنی هزلًا؛ فإنّه لا یکون إقراراً حتّی یتوجّه جدّه إلی معناه. و حینئذٍ: فإن أکرهه أحد علی الإقرار فإظهاره و إن کان إقراراً إلّا أنّه لا یترتّب علیه الأثر عند العقلاء حتّی یشمله دلیل إمضاء السیرة، بل إنّ حدیث رفع الإکراه یحکم بأنّه کالمعدوم فی محیط الشریعة الإسلامیة، فلا محالة لا یترتّب علیه الأثر المطلوب، کما لا یخفی.

(۸) مرّ وجهه فی المسألة الثانیة من مسائل ما یثبت به الزنا فراجع؛ فإنّ ما مرّ هناک یجری هنا أیضاً حرفاً بحرف.

(۹) إذ المفروض اعتبار الأربعة و لم تتحقّق.

(۱۰) بناءً علی شمول أدلّة القذف لمن شهد علی الغیر بالزنا أو اللواط عند القاضی أیضاً و لم تقبل شهادته و لو لنقصان العدد، کما استفدناه من

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۴۰

و لا یثبت بشهادة النساء منفردات أو منضمّات (۱۱)،

الأدلّة الخاصّة الواردة فی باب الزنا، فراجع ما علّقناه علی قوله مدّ ظلّه: «بل حدّوا للفریة» فی المسألة التاسعة من مسائل ما یثبت به الزنا.

(۱۱) و فی «الجواهر» کتاب الشهادات: إنّ علیه الشهرة العظیمة، و إن ادّعی فی «الغنیة» الإجماع علی قبول شهادة ثلاثة رجال و امرأتین، انتهی.

و الدلیل علی عدم القبول إطلاق الأخبار؛ ففی صحیحة جمیل بن درّاج عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: قلنا: أ تجوز شهادة النساء فی الحدود؟ فقال

فی القتل وحده، إنّ علیاً (علیه السّلام) کان یقول: لا یبطل دم امرئ مسلم «۱»

؛ فإنّ جواز شهادتهنّ الواقع فی السؤال شامل لجوازها و لو کانت منضمّة إلی الرجال، و عموم الحدود أیضاً شامل لما نحن فیه.

و فی موثّقة غیاث بن إبراهیم عن الصادق (علیه السّلام) عن علی (علیه السّلام) قال

لا تجوز شهادة النساء فی الحدود و لا فی القود «۲».

و نحوه خبر موسی بن إسماعیل عن أبیه عنه (علیه السّلام) أیضاً «۳»، فراجع.

و فی خبر السکونی عنه (علیه السّلام)

أنّ علیاً (علیه السّلام) کان یقول: شهادة النساء لا تجوز فی طلاق و لا نکاح و لا فی حدود، إلّا فی الدیون و ما لا یستطیع الرجال النظر إلیه «۴».

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۷: ۳۵۰، کتاب الشهادات، الباب ۲۴، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۷: ۳۵۸، کتاب الشهادات، الباب ۲۴، الحدیث ۲۹.

(۳) وسائل الشیعة ۲۷: ۳۵۹، کتاب الشهادات، الباب ۲۴، الحدیث ۳۰.

(۴) وسائل الشیعة ۲۷: ۳۶۲، کتاب الشهادات، الباب ۲۴، الحدیث ۴۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۴۱

و الحاکم یحکم بعلمه (۱۲)؛ إماماً کان أو غیره.

فهذه الأخبار بإطلاقها تدلّ علی عدم الاعتبار بشهادة النساء فی الحدود و لو انضمّت إلی شهادة الرجال أیضاً.

و فی قبالها خبر عبد الرحمن قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن المرأة. إلی أن قال: و قال (علیه السّلام)

تجوز شهادة النساء فی الحدود مع الرجال «۱»

؛ فإنّه صریح فی قبول شهادتهنّ مع الرجال فی الحدود، و عموم الحدود شامل لما نحن فیه أیضاً، و هو بالنسبة إلی تلک الأخبار خاصّ مطلق؛ فإنّها مطلقة شاملة لحالة الانضمام و الانفراد، و هو مختصّ بالانضمام، فیکون مخصّصاً لها کما هو القاعدة فی أمثاله، هذا.

إلّا أنّ سنده ضعیف؛ لاشتراک عبد الرحمن بین الثقة و غیره، و مجرّد وقوع أبان الذی من أصحاب الإجماع فی السند لا یکفی فی تصحیحه کما حقّق فی محلّه، و لم یعمل المشهور به لکی ینجبر بعملهم ضعف سنده، بل لو فرض اعتبار سنده فقد أعرض المشهور عن العمل به، و إلّا فحمل المطلق علی المقیّد و تقدیم الخاصّ المطلق علی العامّ ممّا لا یخفی علیهم، فتأمّل.

و کیف کان: فلا حجّة فی قبال مطلقات عدم القبول.

(۱۲) قد مرّ وجهه عند تعرّض الماتن دام ظلّه له تارة فی کتاب القضاء ذیل المسألة الثامنة من صفات القاضی، و أُخری ذیل المسألة الرابعة من لواحق حدّ الزنا، و لا حاجة إلی الإعادة.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۷: ۳۵۶، کتاب الشهادات، الباب ۲۴، الحدیث ۲۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۴۲

[مسألة ۴ لو وطئ فأوقب ثبت علیه القتل]

مسألة ۴ لو وطئ فأوقب ثبت علیه القتل و علی المفعول إذا کان کلّ منهما بالغاً عاقلًا مختاراً، و یستوی فیه المسلم و الکافر و المحصن و غیره (۱۳).

(۱۳) قال فی «الجواهر»: بلا خلاف أجده بل الإجماع بقسمیه علیه و فی «الریاض»: لو کانا بالغین قتلا إجماعاً، و هو کما تری مطلق من حیث الإحصان و عدمه و قال فی «المسالک»: لا خلاف فی وجوب قتل اللائط الموقب إذا کان مکلّفاً، انتهی. و إطلاقها أیضاً شامل لغیر المحصن؛ لا سیّما و هو تعلیقة علی عبارة «الشرائع» المصرّحة بالاستواء بین المحصن و غیره.

و مع ذلک کلّه: فقد قال الصدوق فی «المقنع»: و إذا أتی رجل رجلًا و هو محصن فعلیه القتل، و إن لم یکن محصناً فعلیه الحدّ، و علی المأتی القتل علی کلّ حال؛ محصناً کان أو غیر محصن، انتهی.

هذا بالنسبة إلی الأقوال.

أمّا الأخبار: فالکلام تارة فی الفاعل الموقب، و أُخری فی المفعول:

أمّا الفاعل: فیدلّ علی أنّ حدّه القتل مطلقاً صحیحة مالک بن عطیة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

بینما أمیر المؤمنین (علیه السّلام) فی ملأ من أصحابه إذ أتاه رجل فقال: یا أمیر المؤمنین إنّی أوقبت علی غلام فطهّرنی، فقال له: یا هذا امض إلی منزلک لعلّ مراراً هاج بک، فلمّا کان من غد عاد إلیه فقال له: یا أمیر المؤمنین إنّی أوقبت علی غلام فطهّرنی، فقال له: اذهب إلی منزلک لعلّ مراراً هاج بک، حتّی فعل ذلک ثلاثاً بعد مرّته الاولی، فلمّا کان فی الرابعة قال له: یا هذا إنّ رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) حکم فی مثلک بثلاثة أحکام

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۴۳

...

فاختر أیّهنّ شئت، قال: و ما هنّ یا أمیر المؤمنین؟ قال: ضربة بالسیف فی عنقک بالغة ما بلغت أو إهدار (إهداء. کا) من جبل مشدود الیدین و الرجلین أو إحراق بالنار.

الحدیث «۱»؛ فإنّها کما تری مطلقة موضوعها من أوقب، و هو شامل للمحصن و غیره، و کلّ واحد من الأحکام الثلاثة عبارة أُخری عن قتله، إلّا أنّه فی صور ثلاث.

و یدلّ علیه أیضاً موثّقة السکونی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

قال أمیر المؤمنین (علیه السّلام): لو کان ینبغی لأحد أن یرجم مرّتین لرجم اللوطی «۲»

، و ظاهرها أنّ اللوطی مستحقّ للرجم أکثر من دفعة واحدة، و الرجم هو القتل فی صورة مخصوصة، و الظاهر أنّ اللوطی منسوب إلی لوط النبی (علیه السّلام) بعلاقة کون اللوطی عاملًا عمل قومه، و هو و إن کان شاملًا للفاعل و المفعول إلّا أنّ شموله للّاطی أظهر، و أظهر فردیه هو الموقب؛ فتدلّ الموثّقة علی أنّ حدّ الموقب هو القتل.

و یدلّ علیه أیضاً صحیحة عبد الرحمن العرزمی قال: سمعت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) یقول

وجد رجل مع رجل فی أمارة عمر، فهرب أحدهما و أُخذ الآخر، فجیء به إلی عمر، فقال للناس: ما ترون فی هذا؟ فقال هذا: اصنع کذا، و قال هذا: اصنع کذا، قال: فما تقول یا أبا الحسن؟ قال:

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۶۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۵، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۵۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۳، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۴۴

...

اضرب عنقه، فضرب عنقه قال: ثمّ أراد أن يحمله فقال: مه إنّه بقى من حدوده شىء، قال: أىّ شىء بقى؟ قال: ادع بحطب، فدعا عمر بحطب فأمر به أمير المؤمنين (عليه السّلام) فأُحرق به «۱»

، و دلالتها على أنّ القتل فى موضوع الرواية حدّه واضحة، و من عدم ذكر الإمام (عليه السّلام) لخصوصية اللائطية و الملوطية يعلم أنّ القتل حدّ لكليهما بلا تفصيل بينهما، و لا بين أن يكونا محصنين أم لا، و لا بين سائر الجهات، بل ربّما أمكن أن يقال: إنّها شاملة للإيقاب و ما دونه، إلّا أنّه لا ريب فى أنّ الإيقاب هو المتيقّن المسلّم من موضوعها.

و يدلّ عليه أيضاً خبر سليمان بن هلال عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) فى الرجل يفعل بالرجل، فقال

إن كان دون الثقب فالجلد، و إن كان ثقب أُقيم قائماً ثمّ ضرب بالسيف ضربة أخذ السيف منه ما أخذ

، فقلت له: هو القتل؟ قال

هو ذاك «۲»

، و دلالته على قتل الفاعل الموقب كإطلاقه واضحة، إلّا أنّه ضعيف السند.

و نحوه مرفوعة الواسطى المضمرة «۳»، فراجع.

و فى قبال هذه الروايات ما تدلّ على التفصيل فى اللائط بين المحصن

(۱) وسائل الشيعة ۲۸: ۱۵۸، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۳، الحديث ۴.

(۲) وسائل الشيعة ۲۸: ۱۵۳، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۱، الحديث ۲.

(۳) وسائل الشيعة ۲۸: ۱۵۹، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۳، الحديث ۶.

مبانى تحرير الوسيلة - كتاب الحدود، ص: ۳۴۵

...

و غيره بالقتل أو الرجم فى الأوّل و الجلد فى غيره؛ ففى صحيحة حمّاد بن عثمان قلت لأبى عبد اللّه (عليه السّلام): رجل أتى رجلًا، قال

عليه إن كان محصناً القتل، و إن لم يكن محصناً فعليه الجلد

، قال: قلت: فما على المؤتى به؟ قال

عليه القتل على كلّ حال؛ محصناً كان أو غير محصن «۱»

، فموضوعها من أتى غيره، و لا ريب فى أنّ الموقب متيقّن منه، و قد فصّل بالصراحة بين المحصن و غيره.

و فى صحيحة أبى بصير عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) قال: سمعته يقول

إنّ فى كتاب على (عليه السّلام) إذا أُخذ الرجل مع غلام فى لحاف مجرّدين ضرب الرجل و أُدّب الغلام، و إن كان ثقب و كان محصناً رجم «۲»

، فترى أنّه (عليه السّلام) قد حكم بضرب الرجل الظاهر فى مائة جلدة فى جميع الصور التى منها إيقابه، و استثنى منها خصوص صورة إيقابه مع إحصانه، فحكم عليه حينئذٍ بالرجم.

و فى صحيحة ابن أبى عمير عن عدّة من أصحابنا عن أبى عبد اللّه (عليه السّلام) فى الذى يوقب

أنّ عليه الرجم إن كان محصناً، و عليه الجلد إن لم يكن محصناً «۳»

، و دلالتها على التفصيل واضحة، و سندها معتبر؛ إذ مراسيل ابن عمير كمسانيده.

---

(۱) وسائل الشيعة ۲۸: ۱۵۴، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۱، الحديث ۴.

(۲) وسائل الشيعة ۲۸: ۱۵۹، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۳، الحديث ۷.

(۳) وسائل الشيعة ۲۸: ۱۶۰، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۳، الحديث ۸.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۴۶

...

و مثل هذه الصحاح فی هذا التفصيل رواية العلاء بن الفضيل و خبر الحسين بن علوان و أبی البختری و يزيد بن عبد الملک «۱»، فراجع.

فدلالة هذه الأخبار المفصّلة كاعتبار سندها واضحة، و النسبة بينها و بين ما سبقتها عموم و خصوص من وجه، و مقتضى الجمع العرفی تقييد تلک المطلقات بها و اختصاص القتل أو الرجم بخصوص الموقب المحصن، و هذا الجمع ممّا لا يخفى على فاضل، فضلًا عن العلماء الأعلام، و مع ذلک فقد عرفت دعوى الإجماع المحصّل و المنقول على عدم الفرق بين المحصن و غيره، فوضوح سند هذه الأخبار و وجودها فی الكتب الأربعة المشهورة المعروفة و عدم فتوى أحد من الأصحاب بمضمونها شاهد قوی و حجّة معتبرة على إعراضهم عنها، فلا حجّة فی التفصيل الذی دلّت عليه، و اللازم الأخذ بإطلاق تلک المطلقات، و اللّه العالم.

هذا كلّه فی الفاعل الموقب.

و أمّا الملوط الموقَب فتدلّ على أنّ حدّه القتل أخبار؛ إمّا بالإطلاق و إمّا بالتصريح بعدم الفرق فيه بين المحصن و غيره:

فمن المطلقات: موثّقة السكونی الماضية بناءً على شمول اللوطی للملوط أيضاً كما مرّ بيانه و صحيحة العرزمی الماضية أيضاً، كما عرفت.

و من المطلقات أيضاً: موثّقة أُخرى للسكونی عن أبی عبد اللّه (عليه السّلام) قال

قال أمير المؤمنين (عليه السّلام): إذا كان الرجل كلامه كلام النساء و مشيته

---

(۱) وسائل الشيعة ۲۸: ۱۵۴، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۱، الحديث ۳ و ۶ و ۷ و ۸.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۴۷

...

مشية النساء و يمكّن من نفسه ينكح كما تنكح المرأة فارجموه و لا تستحيوه «۱».

و مثلها فی الإطلاق خبر عبد الرحمن العرزمی «۲» و ذيل مرفوعة الواسطی «۳» و رواية عبد اللّه بن ميمون «۴» و خبر أبی بكر الحضرمی «۵» و خبر سيف التمّار «۶» أيضاً، فراجع.

و ممّا يدلّ عليه بالصراحة صحيحة حمّاد بن عثمان الماضية، و رواية يزيد بن عبد الملک المعتبرة بناءً على اعتبار نسخة «بصائر الدرجات» قال: سمعت أبا جعفر (عليه السّلام) يقول

إنّ الرجم على الناكح و المنكوح ذكراً كان أو أُنثى إذا كان محصنين و هو على الذكر إذا

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۵۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۳، الحدیث ۵.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۵۸، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۳، الحدیث ۳.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۵۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۳، الحدیث ۶.

(۴) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۶۰، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۳، الحدیث ۹.

(۵) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۵۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۲، الحدیث ۱.

(۶) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۵۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۲، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۴۸

...

کان منکوحاً أُحصن أو لم یحصن «۱».

فهذه الروایات الکثیرة التی فیها المعتبرات دالّة علی أنّ حدّه القتل مطلقاً.

و فی قبالها موثّقة زرارة عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

الملوط حدّه حدّ الزانی «۲»

؛ فإنّ حدّ الزانی المحصن الرجم و غیره الجلد. اللهمّ إلّا أن یدّعی انصراف حدّ الزانی إلی خصوص المائة جلدة، فتدلّ علی أنّ الملوط إنّما یجلد مطلقاً لا غیر، بل ربّما یمکن الاستدلال بإطلاق ما فصّل بین المحصن و غیره بالقتل و الجلد علی عنوان اللوطی، کما فی خبر العلاء و الحسین بن علوان و أبی البختری الذی مضت الإشارة إلیها، بناءً علی شمول العنوان للملوط أیضاً، هذا.

إلّا أنّه لا مجال للأخذ بإطلاق هذه الأخبار المفصّلة بعد تصریح صحیحة حمّاد بن عثمان و روایة یزید بن عبد الملک باختصاص هذا التفصیل باللائط، و أنّ الملوط حدّه القتل محصناً کان أو غیر محصن فلا محالة یقیّد بهما إطلاق هذه الأخبار و یختصّ تفصیلها باللائط، علی أنّها معرض عنها کما عرفت.

و أمّا الموثّقة فإن أُرید منها أنّ الملوط کالزانی یفصّل فیه بین المحصن

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۵۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۱، الحدیث ۸.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۵۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۱، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۴۹

و لو لاط البالغ العاقل بالصبی موقباً قتل البالغ و أُدّب الصبی (۱۴)

و غیره، یعارضها صحیحة حمّاد و روایة یزید، و الترجیح مع الصحیحة لموافقتها المشهور. و إن أُرید منها أنّ حدّه مائة جلدة عارضها أیضاً نفس الصحیحة و الخبر؛ لکونهما کالصریحتین فی قتل الملوط المنکوح بالإیقاب، و یقیّد بهما إطلاقها، بناءً علی استظهار خصوص الملوط بالإیقاب منهما، و إلّا فلا بدّ من طرح الموثّقة لما عرفت، و اللّه العالم.

(۱۴) أمّا قتل الفاعل البالغ فلإطلاق عنوان اللوطی و الناکح فی الأدلّة الماضیة؛ فإنّه شامل لما کان الملوط صبیاً أیضاً، مضافاً إلی دلالة صحیحة مالک بن عطیة و صحیحة أبی بصیر علی أنّ حدّه القتل، و هما واردتان فی مورد یکون الملوط غلاماً و هو شامل للصبی غیر البالغ، بل صحیحة أبی بصیر مختصّة به بدلیل قوله (علیه السّلام)

أُدّب الغلام

، مضافاً إلی إلغاء الخصوصیة عن أخبار فرضت کون المأتی رجلًا أیضاً.

و أمّا تأدیب الصبی: فیدلّ علیه إطلاق صحیحة أبی بصیر أو صریحها؛ فإنّها صرّحت بتأدیب الغلام فی ما وجد مجرّداً مع الرجل تحت لحاف واحد، و ذکر رجم الفاعل الموقب فی مقام الاستثناء فی ذیلها شاهد علی أنّ الغلام یؤدّب مطلقاً؛ أُوقب علیه أم لا.

و نحوها خبر أبی بکر الحضرمی؛ إذ فیه

و ضرب الغلام دون الحدّ، و قال: أمّا لو کنت مدرکاً لقتلتک لإمکانک إیّاه من نفسک بثقبک «۱».

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۵۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۲، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۵۰

و کذا لو لاط البالغ العاقل موقباً بالمجنون (۱۵)، و مع شعور المجنون أدّبه الحاکم بما یراه (۱۶).

مضافاً إلی دلالة عموم معتبرة الکناسی عن أبی جعفر (علیه السّلام) علیه؛ فإنّ فیها: قلت: الغلام إذا زوّجه أبوه و دخل بأهله و هو غیر مدرک أ تقام علیه الحدود علی تلک الحال؟ قال

أمّا الحدود الکاملة التی یؤخذ بها الرجال فلا، و لکن یجلد فی الحدود کلّها علی مبلغ سنّه، و لا تبطل حدود اللّه فی خلقه، و لا تبطل حقوق المسلمین بینهم «۲»

و دلالتها علی جلد الغلام غیر المدرک أقلّ من الحدّ واضحة، و موردها و إن کان خصوص المتزوّج إلّا أنّ الجواب و لا سیّما مع تذییل

و لا تبطل حدود اللّه فی خلقه

عامّ لجمیع غیر المدرکین، کما لا یخفی.

(۱۵) لإطلاق أدلّة قتل الفاعل الموقب.

(۱۶) أمّا نفی الحدّ عنه فواضح؛ فإنّ الحدّ عقوبة شرعیة علی المعاصی، و المجنون قد رفع عنه قلم التکلیف و لا یتصوّر منه معصیة. و أمّا تأدیبه مع شعوره فیمکن الاستدلال له بإلغاء الخصوصیة عن أدلّة تأدیب الصبی؛ فإنّه یفهم منها أنّ الشارع شرّع التأدیب لتطهیر محیط الجامعة الإسلامیة عن هذه القاذورات، بل ربّما یمکن الاستدلال بعموم قوله فی

---

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۰، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۶، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۵۱

و لو لاط الصبی بالصبی أُدّبا معاً (۱۷)، و لو لاط مجنون بعاقل حدّ العاقل (۱۸) دون المجنون، و لو لاط صبی ببالغ حدّ البالغ و أُدّب الصبی و لو لاط الذمّی بمسلم قتل و إن لم یوقب (۱۹)،

معتبرة الکناسی

و لا تبطل حدود اللّه فی خلقه

؛ فإنّه و إن ورد فی خصوص الصبی إلّا أنّه عامّ یدلّ علی أنّه لا ینبغی أن یبطل حدود اللّه مطلقاً، نعم لمّا کانت الغایة من إجراء حدوده تعالی تأدیب الفاعل و لذلک أیضاً عبّر فی الأخبار الأُخر الواردة فی الصبی بعنوان التأدیب فلذلک یختصّ بما إذا شعر المجنون بأنّه لِمَ یضرب و یؤلم لکی یتأدّب به و یمنعه عن العود.

(۱۷) کما یدلّ علیه إطلاق معتبرة الکناسی، و إلغاء الخصوصیة عن مثل صحیحة أبی بصیر؛ فإنّ المفهوم منها عرفاً أنّ تأدیب الغلام لارتکابه لهذا العمل الشنیع، لا لأنّه ملوط و لا لأنّ لائطه رجل.

(۱۸) لإطلاق أدلّة حدّ الملوط فإنّها شاملة لما کان لائطه مجنوناً، و لا أقلّ من إلغاء الخصوصیة، و هکذا الکلام فی الفرع التالی.

(۱۹) أمّا قتله مع الإیقاب فواضح؛ لإطلاق الأدلّة، و أمّا مع عدم الإیقاب فالظاهر أنّه لا نصّ علیه فی هذا الباب بخصوصه، إلّا أنّ قتله بلا خلاف فی الظاهر کما فی «الریاض»، و لا خلاف أجده فیه کما فی «الجواهر».

و استدلّ له تارة بأنّ الذمّی لو زنا بمسلمة کان حدّه القتل، و لا ریب أنّه لمکان هتکه للإسلام، و من المعلوم أنّ هتک الإسلام باللواط

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۵۲

...

بأبناء المسلمین و رجالهم أشدّ، فقتله هنا أولی.

و أُخری کما فی «المسالک» و «الریاض» بإطلاق ما دلّ علی أنّ حدّ اللوطی حدّ الزانی، و اللوطی کما عرفت شامل للموقب و غیره، بل ربّما یختصّ بغیر الموقب بقرینة ما دلّ علی أنّ الموقب حدّه القتل، و حینئذٍ فکما أنّ الذمّی إذا کان زانیاً بالمسلمة کان حدّه القتل فهکذا إذا لاط بمسلم بالتفخیذ فحدّه القتل.

و ثالثة کما فی «مبانی التکملة» بأنّه یعتبر فی الذمّی أن لا یرتکب ما ینافی حرمة الإسلام، فإذا ارتکبه خرج عن الذمّة فیقتل.

إلّا أنّه یمکن المناقشة فی الوجوه الثلاثة کلّها:

أمّا فی الأوّل: فلأنّ المسلّم من أشدّیة الهتک لو سلّم إنّما هو ما أُوقب، و أمّا مجرّد التفخیذ و التدبیر فلا.

و أمّا فی الثانی: فلأنّ هذه الروایات مذیّلة بقولهم (علیهم السّلام)

إن کان قد أحصن رجم، و إلّا جلد

فالذیل قرینة علی أنّ التنزیل إنّما هو فی جریان هذا التفصیل فی اللواط أیضاً، کما ورد هذا التفصیل فی أخبار متعدّدة أُخری بلا ذاک الصدر أیضاً.

و أمّا فی الثالث: فلأنّه مبنی علی تعیّن قتل من خرج عن الذمّة، مع أنّه خلاف ما جاء عن الفقهاء هناک؛ قال فی «الشرائع» فی کتاب الجهاد: إذا خرقوا الذمّة فی دار الإسلام کان للإمام ردّهم إلی مأمنهم، و هل له قتلهم و استرقاقهم و مفاداتهم؟ فیه تردّد، و فی «الجواهر» حکایة أنّ له ردّهم إلی مأمنهم عن «القواعد» و محکی «المبسوط»، قال: بل عن «الإیضاح» عدم الخلاف فیه، انتهی؛ فتری أنّ عدم تعیّن القتل لا خلاف

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۵۳

و لو لاط الذمّی بذمّی قیل: کان الإمام (علیه السّلام) مخیّراً بین إقامة الحدّ علیه و بین دفعه إلی أهل ملّته لیقیموا علیه حدّهم، و الأحوط لو لم یکن الأقوی إجراء الحدّ علیه (۲۰).

[مسألة ۵ الحاکم مخیّر فی القتل بین ضرب عنقه بالسیف أو إلقائه من شاهق]

مسألة ۵ الحاکم مخیّر فی القتل بین ضرب عنقه بالسیف أو إلقائه من شاهق کجبل و نحوه مشدود الیدین و الرجلین أو إحراقه بالنار أو رجمه (۲۱)، و علی قول أو إلقاء جدار علیه فاعلًا کان أو مفعولًا،

فیه، و أنّ جوازه محلّ تردّد، و إن قوّی الجواز فی «المسالک» و «الجواهر» و نقله «الجواهر» عن غیره.

فممّا ذکرنا یظهر: أنّه لا دلیل علی قتله؛ لا سیّما و إنّ عموم أدلّة حدّ التفخیذ یقتضی أن یکون حدّه أیضاً هو الجلد. اللهمّ إلّا أن یستکشف من الشهرة و اللاخلاف أنّه کان علی المسألة دلیل أو کان من المسلّمات المنقولة إلی الخلف عن السلف، و إلّا فلا یتجرّأ الأعاظم المحقّقون من العلماء علی الإفتاء بوجوب قتله مع أنّ عموم أدلّة حدّ الجلد یقتضی خلافه، فتأمّل.

(۲۰) الظاهر: أنّه لا نصّ علیه فی مسألتنا بخصوصها، و قد مرّ وجه التخییر فی باب الزنا ذیل المسألة السابعة من مسائل أقسام الحدّ، کما أنّه قد مرّ وجه الاحتیاط الاستحبابی، و لعلّ وجه آکدیة الاحتیاط هنا وجود نصّ هناک بالدفع إلی ملّتهم بخلافه هاهنا.

(۲۱) قال فی «الریاض»: إنّ التخییر بین الأُمور الخمسة قد ذکره الشیخان و الأکثر، و نفی عنه الخلاف فی «السرائر»، و فی «الجواهر» أنّه المشهور، و ادّعی علیه فی «الغنیة» إجماع الطائفة، و فی «الانتصار» الإجماع

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۵۴

...

المتردّد یعنی إجماع الإمامیة إلّا أنّه لم یذکر الإحراق.

أقول: إنّ ظاهر المتن کظاهر کلماتهم أنّ التخییر إنّما هو بین الأُمور الأربعة أو الخمسة، و لازمه أنّه لا یجوز قتله بالآلات الحدیثة فی أمثال زماننا بضرب بندقة مثلًا فی قلبه أو رأسه، و الظاهر أنّ منشأ الاقتصار هو استفادته من أخبار الباب، فاللازم هو الرجوع إلیها، فنقول:

أمّا فی الفاعل: فظاهر صحیحة مالک بن عطیة أو صریحها هو التخییر بین أُمور ثلاثة: ضرب عنقه بالسیف و إحراقه و إلقاؤه مشدود الیدین و الرجلین من مکان مرتفع، و إلیها یرجع الأخبار الحاکیة لفعل أو أمر أمیر المؤمنین (علیه السّلام) بضرب عنقه کما فی خبر الحضرمی و سیف التمّار و صحیح العرزمی؛ إذ هو اختیار لأحد شقوق التخییر.

نعم خبر سلیمان بن هلال و مرفوعة الواسطی ظاهران فی تعیّن إیراد ضربة علیه بالسیف أخذت منه ما أخذت، إلّا أنّ سندهما غیر معتبر، و ملاحظة صحیحة ابن عطیة فی جنبهما لا تبقی شکّاً فی أنّها أحد المصادیق. و بالجملة: فمقتضی الصحیحة هو التخییر بین أحد الأُمور الثلاثة المذکورة.

إلّا أنّ هنا أخباراً متعدّدة تدلّ علی أنّ اللوطی أو اللائط ترجم؛ ففی موثّقة السکونی الماضیة

قال أمیر المؤمنین (علیه السّلام): لو کان ینبغی لأحد أن یرجم مرّتین لرجم اللوطی «۱»

، و فی صحیحة أبی بصیر

إن کان ثقب

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۵۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۳، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۵۵

...

و کان محصناً رجم «۱»

، و فی مصحّحة ابن أبی عمیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام): «فی الذی یوقب

أنّ علیه الرجم إن کان محصناً.

الحدیث «۲».

إلی غیر ذلک من الأخبار الدالّة علی رجم اللائط المحصن ممّا قد مرّت أو مرّت إلیه الإشارة، و حینئذٍ فلا یبعد دعوی أنّ الرجم أیضاً جائز، و هو یضاف علی مصادیق التخییر، فتصیر أربعة.

بل یمکن أن یقال: إنّ مقتضی صحیحة حمّاد بن عثمان قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): رجل أتی رجلًا، قال

إن کان محصناً فعلیه القتل، و إن لم یکن محصناً فعلیه الحدّ (الجلد. ئل)

، قلت: فما علی المؤتی به؟ قال

علیه القتل علی کلّ حال؛ محصناً کان أو غیر محصن «۳»

أنّ حدّ اللائط أو الملوط فی غیر مورد الجلد هو القتل، و إطلاقه یقتضی جواز إیقاعه بأیّ وجه کان، و هو و إن اختصّ فی اللائط بمن کان محصناً إلّا أنّ المفهوم منه عرفاً أنّه لمکان أنّه تضمّن أنّ حدّ غیر المحصن هو الجلد، و إلّا فلو لم یحکم علیه بالجلد لکان حدّ اللواط هو القتل، فإذا أعرض المشهور عن هذا الاختصاص المدلول علیه یفهم عرفاً أنّ الحدّ هو القتل بأیّ نحو کان.

و صحیحة ابن عطیة المذکورة لا نسلّم دلالتها علی الخلاف؛ إذ فیها

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۵۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۳، الحدیث ۷.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۶۰، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۳، الحدیث ۸.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۵۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۱، الحدیث ۴.

...

فلمّا کان فی الرابعة قال له: یا هذا إنّ رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) حکم فی مثلک بثلاثة أحکام فاختر أیّهنّ شئت.

الحدیث «۱»، فهو (علیه السّلام) قد نقل: إنّ رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) حکم فی مثله بثلاثة أحکام لا بأحد الثلاثة، فلا یبعد دعوی أنّ مراده (علیه السّلام) أنّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) حکم بمجموع الثلاثة فی مثله، و لا محالة أنّها کانت فی موارد ثلاثة أو أکثر، و حینئذٍ فلا منافاة بین حکمه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) بهذه الثلاثة و بین أن یجوز طریق رابع و خامس و هکذا، فقد دلّ أدلّة الرجم علی جواز طریق رابع و دلّت صحیحة حمّاد علی أنّ الحدّ و المعیار هو القتل، و لازمه أن یجوز إیقاعه بأیّ طریق کان.

و کیف کان: فقد عرفت التصریح فی أخبار معتبرة بجواز إیقاعه فی صورة ضرب عنقه بالسیف و إلقائه من جبل و إحراقه بالنار و رجمه، و هی التی أفتی الماتن بجوازها.

و أمّا الصورة الخامسة أعنی إلقاء جدار علیه، التی نسب الإفتاء بجوازها إلی المشهور، بل ادّعی علیه الإجماع فی «الانتصار» و «الغنیة» فلم نقف فیها علی نصّ معتبر أو مروی فی الکتب المعروفة المعتبرة، نعم فی «المستدرک» عن «فقه الرضا (علیه السّلام)»

و من لاط بغلام فعقوبته أن یحرق بالنار أو یهدم علیه حائط. «۲»

إلی آخره، و ذکره الصدوق فی

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۶۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۵، الحدیث ۱.

(۲) مستدرک الوسائل ۱۸: ۸۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۲، الحدیث ۸.

...

«مقنعه» الـذی قـد أخـذ من متون الأخبـار، فإن حصل القطع من ذلک کلّه بوصول جوازه من الأئمّـة المعصومین إلی الفقهاء، و إلّا فلا دلیل علیه إلّا بناءً علی ما استظهرناه، و معه فلا فرق بین هذه الصور و صور اخری متصوّرة، و اللّه العالم.

هذا کلّه فی الفاعل اللائط.

و أمّا الملوط: فقد أمر الأمیر (علیه السّلام) برجمه فی موثّقة السکونی قال أمیر المؤمنین (علیه السّلام)

إذا کان الرجل کلامه کلام النساء و مشیته مشیة النساء و یمکّن من نفسه ینکح کما تنکح المرأة فارجموه و لا تستحیوه «۱»

، هی بنفسها ظاهرة فی تعیّن رجمه.

و یدلّ علی جواز رجمه خبر یزید بن عبد الملک قال: سمعت أبا جعفر (علیه السّلام) یقول

إنّ الرجم علی الناکح و المنکوح ذکراً کان أو أُنثی إذا کانا محصنین، و هو علی الذکر إذا کان منکوحاً؛ أُحصن أو لم یحصن «۲»

، و یعمّه أخبار رجم اللوطی، بناءً علی عدم اختصاص اللوطی بخصوص اللائط.

کما أنّه یدلّ إطلاق صـحیحة العرزمی الماضـیة عند ذکر أدلّة وجوب قتل الموقب علی جواز ضـرب عنقه؛ فإنّه قد مرّ عدم اختصاصها بالفاعل.

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۵۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۳، الحدیث ۵.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۵۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۱، الحدیث ۸.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۵۸

...

و یؤیّدها خبر العرزمی عن الصادق (علیه السّلام) عن أبیه (علیه السّلام) قال

اتی عمر برجل قـد نکـح فی دبره، فهمّ أن یجلـده فقال للشـهود: رأیتموه یـدخله کما یدخل المیل فی المُکحلة؟ قالوا: نعم، فقال لعلی (علیه السّـلام): ما تری فی هـذا، فطلب الفحل الـذی نکحه فلم یجـده فقال علی (علیه السّـلام): أری فیه أن تضـرب عنقه فأمر فضـرب عنقه.

الحدیث «۲»؛ فإنّ مورده کما تری خصوص المفعول.

و کما أنّه یدلّ خبر عبد اللّه بن میمون القدّاح علی جواز إحراقه؛ ففیه: أنّ أبا عبد اللّه (علیه السّلام) قال

کتب خالد إلی أبی بکر: سـلام علیک، أمّا بعد: فإنّی أُتیت برجل قامت علیه البیّنة أنّه یؤتی فی دبره کما تؤتی المرأة، فاستشار فیه أبو بکر فقالوا: اقتلوه، فاستشار فیه أمیر المؤمنین علی بن أبی طالب (علیه السّلام)، فقال: أحرقه بالنار فإنّ العرب لا تری القتل شیئاً.

الحدیث «۱»، و قد ورد فی ذیل مرفوعة الواسطی المضمرة

و الداعم علیه یحرق بالنار «۳».

فهـذه الصور الثلاث من کیفیـة قتل الملوط وردت فی الأخبار، و حینئـذٍ فلعلّ اسـتواء الفاعل و الملوط فی کیفیـة إجراء حـدّ القتل فی کلامهم لإلغاء الخصوصیة عن خصوص اللائط؛ لا سیّما و مثل صحیحة العرزمی قد ذکر

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۵۸، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۳، الحدیث ۳.

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۶۰، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۳، الحدیث ۹.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۵۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۳، الحدیث ۶.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۵۹

و یجوز الجمع بین سائر العقوبات و الإحراق؛ بأن یقتل ثمّ یحرق (۲۲).

أحد المتلاوطین و ضرب عنقه من دون ذکر خصوصیة، فیعلم أنّ الخصوصیة غیر دخیلة فی الحکم، هذا.

و أمّا علی ما قوّیناه من جواز قتل اللائط بأیّ کیفیة کانت فصحیحة حمّاد التی استندنا إلیها مصرّحة بأنّ حکم الملوط أیضاً هو القتل کما عرفت، و إطلاقها یقتضی التخییر بین جمیع الکیفیات المذکورة و غیره، و علی مبنی القوم أیضاً فهی قرینة أُخری علی استواء اللائط و الملوط فی کیفیة إجراء حدّ القتل؛ لذکرهما علی مستوی واحد.

(۲۲) یعنی أنّه یجوز الاقتصار علی مجرّد قتله بغیر الإحراق، و یجوز أیضاً أن یحرق بالنار بعد القتل، و فی «الریاض» و «الجواهر» أنّ الحلّی فی «السرائر» صرّح بأنّه لا خلاف فیه، و قال فی «الریاض»: إنّه لا خلاف فیه علی الظاهر، و فی «الجواهر»: أنّه لم یجد فیه خلافاً.

أقول: أمّا الدلیل علی جواز الاکتفاء بمجرّد القتل فإطلاق الأخبار المتضمّنة لأنّ حدّه القتل أو المبیّنة لکیفیة قتله؛ و لا سیّما صحیحة مالک بن عطیة

و إنّ رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) حکم فی مثله بثلاثة أحکام، فاختر أیّهنّ شئت

؛ فإنّها کالصریحة فی أنّ کلّا من ضرب العنق و الإلقاء من الجبل فی عرض الإحراق، فیجوز الاکتفاء بصرف القتل بسائر الکیفیات.

و أمّا الدلیل علی جواز إحراقه بعد القتل فهو ما مرّ من قول أمیر المؤمنین (علیه السّلام) فی ذیل صحیحة العرزمی بعد أن ضرب عنقه مه إنّه بقی من حدوده شیء.

الحدیث.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۶۰

[مسألة ۶ إذا لم یکن الإتیان إیقاباً]

مسألة ۶ إذا لم یکن الإتیان إیقاباً کالتفخیذ أو بین الألیتین فحدّه مائة جلدة (۲۳)، من غیر فرق بین المحصن و غیره و الکافر و المسلم إذا لم یکن الفاعل کافراً و المفعول مسلماً، و إلّا قتل کما مرّ.

و نحوها ذیل خبره الآخر «۱»؛ فإنّ الصحیحة صریحة فی جواز إحراقه بعد القتل، بل هی ظاهرة فی الوجوب و أنّه من بقایا حدّه، إلّا أنّ عدم ذکره فی سائر الأخبار الواردة فی مقام البیان قرینة قویة علی جواز الترک، فیحمل الصحیحة علی الجواز و الاستحباب، و اللّه العالم.

(۲۳) الأقوال فی المسألة ثلاثة:

أحدها: ما فی المتن، و ذهب إلیه المفید و المرتضی و ابن أبی عقیل و سلّار و الحلبی و ابن زهرة و ابن إدریس، بل نسبه فی «المسالک» إلی المشهور، و عن صریح «الانتصار» و ظاهر «الغنیة» الإجماع علیه.

ثانیها: الرجم فی المحصن و جلد مائة فی غیره، نقل عن شیخ الطائفة فی «تهذیبه» و «استبصاره» و «مبسوطه» و «خلافه» و أنّه تبعه القاضی و جماعة، و نفی عنه البأس فی «المختلف».

و ثالثها: القتل مطلقاً، نسب إلی ظاهر الصدوقین و ابن الجنید.

و العمدة ملاحظة أخبار الباب؛ فمقتضى بعض الأخبار وجوب قتل الفاعل و المفعول مطلقاً؛ ففی موثّقة السکونی الماضیة

قال

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۵۸، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۳، الحدیث ۳ و ۴، و قد مرّت الصحیحة فی أدلّة قتل اللائط.

...

أمیر المؤمنین (علیه السّلام): لو کان ینبغی لأحد أن یرجم مرّتین لرجم اللوطی «۱»

، بناءً علی أنّ اللوطی هو المنسوب إلی لوط النبی (علیه السّلام)، و النسبة یکفی فیها التلبّس بعمل قومه؛ فاعلًا أو مفعولًا إیقاباً أو تفخیذاً، فاللوطی مطلق یشمل جمیع الأقسام، و یدلّ الحدیث علی استحقاقه الرجم مرّتین، و هو عبارة أُخری عن القتل.

و فی صحیحة العرزمی قال: سمعت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) یقول

وجد رجل مع رجل فی أمارة عمر، فهرب أحدهما و أُخذ الآخر، فجیء به إلی عمر.

إلی أن قال

فما تقول یا أبا الحسن؟ قال: اضرب عنقه، فضرب عنقه.

الحدیث «۲»؛ فإنّ وجدان الرجل مع آخر کنایة عرفاً عن جماعه معه، و هو شامل للإیقاب و غیره، و حیث إنّه (علیه السّلام) حکی مجرّد أنّه هرب أحدهما و أُخذ الآخر فیعلم أنّ عنوان الفاعل و المفعول لا خصوصیة فیه، فتدلّ الصحیحة علی أنّ حدّ اللائط و الملوط هو ضرب العنق مطلقاً.

فإطلاق هذین المعتبرین یمکن أن یستدلّ به للصدوقین بلا حاجة إلی ذیل خبر الحسین بن سعید الذی نقله رجل غیر معلوم الهویة و الوثاقة؛ فإنّ لفظه هکذا: ما حدّ رجلین نکح أحدهما الآخر طوعاً بین فخذیه؟ ما

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۵۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۳، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۵۸، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۳، الحدیث ۴.

...

توبته؟ فکتب

القتل «۱»

، و دلالته علی قتل کلیهما فی التفخیذ واضحة إلّا أنّه لا حجّة فیه أصلًا، هذا.

إلّا أنّ فی مقابل المعتبرین ما یدلّ علی التفصیل بین المحصن و غیره بالرجم فی الأوّل و الجلد فی الثانی؛ ففی روایة العلاء بن فضیل قال أبو عبد اللّه (علیه السّلام)

حدّ اللوطی مثل حدّ الزانی

و قال

إن كان قد أُحصن رجم و إلّا جلد «۲»

فاللوطی کما عرفت یشمل الفاعل و المفعول بالإیقاب و غیره، و تذییل الصدر بقوله: «و قال.» إلی آخره ظاهر فی بیان مماثلة الحدّین، و أنّه یرجم المحصن و یضرب مائة جلدة غیر المحصن. و مثله خبران رویا عن «قرب الإسناد» «۳» فراجع.

فهذه الروایات بالنسبة إلی المعتبرین خاصّ مطلق تخرج غیر المحصن عن تحت إطلاقها، و یکون مقتضی الجمع قتلهما إذا کانا محصنین و ضربهما مائة إذا لم یکونا، کما هو مذهب الشیخ فإنّه صرّح بتساوی الفاعل و المفعول؛ ففی «نهایته»: و الضرب الثانی من اللواط و هو ما کان دون الإیقاب فهو علی ضربین: إن کان الفاعل أو المفعول به محصناً وجب علیه الرجم، و إن کان غیر محصن کان علیه الجلد مائة جلدة. و لا ینافی هذا

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۵۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۱، الحدیث ۵.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۵۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۱، الحدیث ۳.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۵۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۱، الحدیث ۶ و ۷.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۶۳

...

التقیید الذی ذکرناه إعراض المشهور عن مفاد الفقرة الأخیرة أعنی الحکم بالجلد فی الموقب غیر المحصن، کما مرّ فإنّه لا یوجب سقوطها فی بقیة مفادها عن الحجّیة، کما هو واضح، هذا.

و فی قبال هذه الروایات صحیحة أبی بصیر قال: سمعت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) یقول

إنّ فی کتاب علی (علیه السّلام): إذا أُخذ الرجل مع غلام فی لحاف مجرّدین ضرب الرجل و أُدّب الغلام، و إن کان ثقب و کان محصناً رجم «۱»

؛ فإنّ صدره شامل لمجرّد کونهما مجرّدین تحت اللحاف بلا عمل أصلًا و هو فی کمال الندرة من مثلهما و لمورد التفخیذ أو ما بین الألیتین، بل و لمورد الإیقاب محصناً و غیره، و قد أُخرج منه فی الذیل الموقب المحصن فبقی غیره، فغیر الموقب سواء کان محصناً أو غیره یضرب، و حیث إنّ هذا الضرب ذکر فی قبال تأدیب الغلام فهو قسیم للتأدیب، فیکون المراد به الحدّ، و المعهود المناسب هو مائة جلدة. و من المعلوم أنّ شمول إطلاق الصدر للمحصن غیر الموقب أقوی من إطلاق روایة العلاء؛ فیقیّده، کما یقیّد معتبرة السکونی و العرزمی، و یصیر الحاصل وجوب جلد مائة علی غیر الموقب مطلقاً؛ محصناً کان أو غیره، و هو ما أفتی به المشهور.

و یوافقه و یؤیّده خبر سلیمان بن هلال عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی الرجل یفعل بالرجل، فقال

إن کان دون الثقب فالجلد، و إن کان ثقب أُقیم قائماً ثمّ ضرب بالسیف ضربة أخذ السیف منه ما أخذ

، فقلت له: هو القتل؟

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۵۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۳، الحدیث ۷.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۶۴

...

قال

هو ذاک «۱»

، و دلالته علی التفصیل و أنّ ما دون الثقب بما أنّه ما دون الثقب یوجب الجلد واضح، و هو ما أفتی به المشهور، إلّا أنّ سند الخبر ضعیف بمجهولیة سلیمان، فیکون مؤیّداً لهم لا دلیلًا.

و یؤیّدهم أیضاً مرفوعة أبی یحیی الواسطی قال: سألته عن رجلین یتفاخذان، قال

حدّهما حدّ الزانی، فإن أدعم أحدهما علی صاحبه ضرب الداعم ضربة بالسیف أخذت منه ما أخذت و ترکت ما ترکت یرید بها مقتله و الداعم علیه یحرق بالنار «۲»

؛ فإنّ التفصیل و ذکر القتل فی الإیقاب دلیل علی أنّ التفاخذ لا یوجب القتل، فالمراد بحدّ الزانی هو جلد المائة، فتأمّل.

و قد یستشکل فیقال: إنّ ما ذکر وجهاً لمذهب المشهور إنّما یصحّ فی الفاعل غیر الموقب؛ فإنّ عمدة دلیلهم هو صحیحة أبی بصیر و هی مختصّة بضرب الفاعل، و إلّا فالمفعول فیها غلام لا یحدّ بل یؤدّب.

کما أنّ خبر سلیمان وارد و متعرّض لجلد الفاعل و لو بقرینة قوله

و إن کان ثقب أُقیم.

إلی آخره مضافاً إلی ضعف سنده کضعف خبر الواسطی بالرفع و الإضمار، و حینئذٍ فیبقی إطلاق روایة الفضیل الدالّة علی رجم القتل اللوطی المحصن فی الملوط غیر الموقب علی حاله.

بل ربّما یمکن أن یقال: بأنّ حکمه القتل محصناً کان أو غیر محصن-

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۵۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۱، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۵۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۳، الحدیث ۶.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۶۵

...

کما یدلّ علیه صحیحة حمّاد بن عثمان قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): رجل أتی رجلًا، قال

علیه إن کان محصناً القتل، و إن لم یکن محصناً فعلیه الجلد

، قال: قلت: فما علی المؤتی به؟ قال

علیه القتل علی کلّ حال؛ محصناً کان أو غیر محصن «۱»

؛ فإنّ الإتیان شامل للإیقاب و غیره، و قد صرّح بوجوب قتل الملوط و إن کان غیر محصن، فهو یقیّد إطلاق ذیل مثل روایة العلاء بن فضیل بلا إشکال، و یحتم علی الملوط غیر المحصن القتل، و هو خلاف مقالة المشهور بل خلاف مقالة الکلّ. و مثله خبر یزید بن عبد الملک المروی عن «بصائر الدرجات» «۲».

و الظاهر: أنّه لا محیص للمشهور إلّا أن یقال: إنّ إطلاق جمیع هذه المطلقات منصرفة إلی خصوص اللواط الإیقابی، و لا أقلّ من أنّ شمولها لمثل ما کان مثل التفخیذ أو ما بین الألیتین مشکوک، و حینئذٍ و إن لم یکن لنا دلیل معتبر یدلّ علی ضرب الملوط فی غیر الإیقاب مائة جلدة أیضاً إلّا أنّ ثبوته فی اللائط کافٍ لإجرائه فی الملوط أیضاً؛ إذ المستفاد من صحیحة حمّاد بن عثمان أنّ أمره لیس أخفّ من اللائط.

لکنّه یشکل بأنّه یتمّ لو علم بأنّ حدّ الملوط أیضاً الجلد إجمالًا و لم یعلم مقداره، و أمّا إذا احتمل أنّ حدّه القتل کما هو کذلک فلعلّ أشدّیة حکمه من اللائط بأنّ حدّه القتل لا الجلد مائة.

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۵۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۱، الحدیث ۴.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۵۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۱، الحدیث ۸.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۶۶

و لو تکرّر منه الفعل و تخلّله الحدّ قتل فی الرابعة، و قیل فی الثالثة، و الأوّل أشبه (۲۴).

اللهمّ إلّا أن یستند لهم بإطلاق معتبرة زرارة عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

الملوط حدّه حدّ الزانی «۱»

باستظهار الحدّ المذکور فی الکتاب من حدّ الزانی؛ و هو مائة جلدة. فالحدیث إمّا مختصّ باللواط غیر الإیقابی؛ إذ الإیقابی منه هو الکفر باللّه العظیم، و اللواط هو ما دون الدبر، کما وقع فی موثّقة السکونی الماضیة أوّل الفصل، و إمّا أنّه یقیّد بالأدلّة الدالّة علی قتل الملوط مع الإیقاب، و اللّه العالم بحقائق أحکامه.

(۲۴) و إلیه ذهب الأکثر علی ما فی «المسالک» و هو الأشهر، بل علیه عامّة من تأخّر علی ما فی «الریاض»، و فی «الغنیة» دعوی الإجماع علیه، و نسب القول بقتله فی الثالثة إلی ابن إدریس، هذا بحسب الأقوال.

و أمّا بحسب الأخبار: فعموم صحیحة یونس عن أبی الحسن الماضی (علیه السّلام) قال

أصحاب الکبائر کلّها إذا أُقیم علیهم الحدّ مرّتین قتلوا فی الثالثة «۲»

یقتضی وجوب قتل اللائط و الملوط بغیر الإیقاب أیضاً فی الثالثة، و لا نصّ خاصّ فی باب اللواط، و إنّما ورد فی باب الزنا موثّقة

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۵۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۱، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۱۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲۰، الحدیث ۳.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۶۷

...

أبی بصیر قال: قال أبو عبد اللّه (علیه السّلام)

الزانی إذا زنی یجلد ثلاثاً و یقتل فی الرابعة؛ یعنی جلد ثلاث مرّات «۱»

، و هو إنّما یدلّ علی قتل الزانی فی الرابعة؛ فیخصّص بها الصحیحة. و قد ادّعی الإجماع علی عدم الفرق فی ذلک بین اللواط و الزنا، فیجری حکمه فی اللواط أیضاً؛ ففی «الریاض»: أنّ ظاهرهم الإجماع علی عدم الفرق بین المسألتین، و فی «الجواهر»: أنّه یظهر من غیر واحد الإجماع علی عدم الفرق بین الزنا و بین ما هناک فی ذلک، انتهی.

فلو تمّ الإجماع فهو، و إلّا فیمکن أن یقال: إنّه لا ریب فی أنّ الجمع العرفی هو تخصیص الصحیحة فی خصوص مثل الزنا و الأخذ بعمومها فی الباقی الذی منه اللواط. و هذا أمر غیر خفی علی الفقهاء. و الصحیحة وردت فی «التهذیبین» و الأُصول المعروفة التی کانت بین أیدیهم، و مع ذلک لم یأخذ الأکثر بها فی باب اللواط، فهو یکشف عن عثورهم علی خلل فی عمومها لما نحن فیه أوجب رفع یدهم عنها، فالمشهور أعرضوا عن الأخذ بعمومها، و کفی به مسقطاً للحجّیة.

فکما أنّ إعراضهم عن کلّ الحدیث یسقطه بالمرّة عن الحجّیة فهکذا إعراضهم عن الأخذ بعموم حدیث فی مورد خاصّ، فلیست الصحیحة حجّة فی ما نحن فیه، فیؤخذ بعمومات الجلد فی المرّة الثالثة، نعم وجوب قتله فی الرابعة مقطوع؛ فالأشبه قتله فیها، و اللّه

العالم.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۱۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲۰، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۶۸

[مسألة ۷ المجتمعان تحت إزار واحد یعزّران إذا کانا مجرّدین]

مسألة ۷ المجتمعان تحت إزار واحد یعزّران إذا کانا مجرّدین و لم یکن بینهما رحم و لا تقتضی ذلک ضرورة، و التعزیر بنظر الحاکم (۲۵)،

و قد یستدلّ له بإطلاق قوله (علیه السّلام)

الملوط حدّه حدّ الزانی

، بتقریب أنّ حدّ الزانی هو الجلد إلی المرّة الثالثة و القتل فی الرابعة، و هو لیس ببعید لو لم یستظهر من حدّ الزانی الواقع فیه خصوص المائة، کما مرّ.

(۲۵) أقول: إنّ الکلام تارة فی أصل مجازاة المجتمعین، و أُخری فی حدود موضوعها؛ أمّا الأوّل:

فالأقوال المنقولة عن الفقهاء أربعة: أحدها: أنّهما یضربان مائة جلدة، و هو الذی صرّح به الصدوق فی «المقنع» و حکی فی «المختلف» و غیره عن ابن الجنید، و مال إلیه صاحب «المسالک».

ثانیها: أنّهما یضربان من ثلاثین سوطاً إلی تسعة و تسعین بحسب ما یراه الحاکم، صرّح به فی «النهایة» و «الشرائع»، و فی «المختلف» حکایته عن ابن البرّاج و ابن إدریس، و اختاره هو أیضاً فیه و فی «الإرشاد»، و فی «المسالک» أنّه ذهب إلیه أکثر المتأخّرین، و فی «الریاض» أنّه المشهور.

ثالثها: أنّهما یضربان من عشرة أسواط إلی تسعة و تسعین علی ما یراه الحاکم، حکاه فی «المختلف» عن المفید، و صرّح به صاحب «الغنیة» مدّعیاً علیه الإجماع.

و رابعها: أنّ علیهما التعزیر دون الحدّ، و هو الذی صرّح به سلّار فی «المراسم»، و فی «الوسیلة» لابن حمزة أنّه یعزّر الرجل، و هو الذی اختاره

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۶۹

...

الماتن دام ظلّه هنا، و فی المرأتین و فی المرأة و الرجل أیضاً، غایة الأمر: أنّه دام ظلّه صرّح بأنّه موکول بنظر الحاکم، دون سلّار و ابن حمزة.

و أمّا الأخبار: فهی علی طوائف: الأُولی: ما تدلّ علی وجوب الحدّ الکامل مائة جلدة؛ ففی صحیحة عبد اللّه بن سنان و عبد اللّه بن مسکان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سمعته یقول

حدّ الجلد فی الزنا أن یوجدا فی لحاف واحد، و الرجلان یوجدان فی لحاف واحد، و المرأتان توجدان فی لحاف واحد «۱»

فإنّ تعبیره (علیه السّلام) بحدّ الجلد فی الزنا کالصریح فی أنّ المراد به هو ضرب مائة جلدة.

و فی صحیحة أبی عبیدة عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

کان علی (علیه السّلام) إذا وجد رجلین فی لحاف واحد مجرّدین جلدهما حدّ الزانی مائة جلدة کلّ واحد منهما، و کذلک المرأتان إذا وجدتا فی لحاف واحد مجرّدتین جلدهما کلّ واحدة منهما مائة جلدة «۲»

، و دلالتها واضحة جدّاً.

و فی صحیحة عبد الرحمن بن الحجّاج سمعت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) یقول

کان علی (علیه السّلام) إذا وجد الرجلین فی لحاف واحد ضربهما الحدّ، فإذا أخذ المرأتین فی لحاف ضربهما الحدّ «۳»

، و هی ظاهرة فی إرادة مائة جلدة؛ فإنّها

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۸۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۰، الحدیث ۴ و ۲۳.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۸۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۰، الحدیث ۱۵.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۸۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۰، الحدیث ۶.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۷۰

...

الحدّ فی اللواط و المساحقة المناسبین لموردی الصحیحة.

و فی صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

حدّ الجلد أن یوجدا فی لحاف واحد، و الرجلان یجلدان إذا وجدا فی لحاف واحد الحدّ، و المرأتان تجلدان إذا أُخذتا فی لحاف واحد الحدّ «۱»

، و هی فی الظهور و کیفیة الدلالة کسابقتها.

و من هذه الطائفة صحیحة أبی بصیر الماضیة فی أدلّة حدّ التفخیذ، فتذکّر. کما أنّ منها ذیل خبر الحسین بن سعید الماضی؛ فإنّ فیه: و ما حدّ الرجلین وجدا نائمین فی ثوب واحد؟ فکتب

مائة سوط «۲».

الطائفة الثانیة: ما تدلّ علی وجوب ضرب تسعة و تسعین سوطاً؛ ففی صحیحة عبد الرحمن بن الحجّاج قال: کنت عند أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فدخل علیه عبّاد البصری و معه أُناس من أصحابه، فقال له: حدّثنی عن الرجلین إذا أُخذ فی لحاف واحد، فقال له

کان علی (علیه السّلام) إذا أخذ الرجلین فی لحاف واحد ضربهما الحدّ

، فقال له عبّاد: إنّک قلت لی: غیر سوط، فأعاد علیه ذکر الحدّ (الحدیث خ. ل) حتّی أعاد ذلک مراراً، فقال: غیر سوط، فکتب القوم الحضور عند ذلک الحدیث «۳»؛ فإنّها ظاهرة فی أنّ ما ذکره بعنوان

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۸۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۰، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۵۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۱، الحدیث ۵.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۸۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۰، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۷۱

...

مجازاة المتضاجعین بالأخرة هو الحدّ غیر سوط.

و فی صحیحة عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی رجلین یوجدان فی لحاف واحد قال

یجلدان غیر سوط واحد «۱»

، و هی و إن لم تصرّح بالحدّ إلّا أنّ استثناء سوط یجعلها ظاهرة فی إرادته.

الطائفة الثالثة: ما تدلّ علی أنّهما تضربان لا بمقدار الحدّ، و هی معتبرة معاویة بن عمّار قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): المرأتان تنامان فی ثوب واحد، فقال

تضربان

، فقلت: حدّا؟ قال

لا

، قلت: الرجلان ینامان فی ثوب واحد؟ قال

یضربان

قال: قلت: الحدّ؟ قال

لا «۲»

، فهی تدلّ علی أنّهما یضربان أقلّ من الحدّ، و لا محالة أنّ تعیین مقداره منوط بنظر الحاکم. فالطائفة الثانیة ظهورها بنفسها فی تعیّن التسعة و التسعین، و هذه الطائفة لا دلالة فیها علی تعیّن نصاب خاصّ فیما دون الحدّ، بل إطلاقها جواز اختیار کلّ قدر منه، و لا محالة یناط بنظر الحاکم.

الطائفة الرابعة: ما تدلّ علی أنّهما تضربان ثلاثین سوطاً، و هی خبر سلیمان بن هلال قال: سأل بعض أصحابنا أبا عبد اللّه (علیه السّلام) فقال: جعلت فداک الرجل ینام مع الرجل فی لحاف واحد، فقال

ذوا محرّم؟

فقال: لا، قال

من ضرورة؟

قال: لا، قال

یضربان ثلاثین سوطاً ثلاثین

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۸۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۰، الحدیث ۱۸.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۸۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۰، الحدیث ۱۶.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۷۲

...

سوطاً

قال: فإنّه فعل، قال

إن کان دون الثقب فالحدّ.

الحدیث «۱».

و الخبر ضعیف السند بمجهولیة سلیمان کما مرّ، إلّا أنّ مدلوله کما تری تعیّن ثلاثین سوطاً.

إلّا أنّه لا یبعد أن یقال: إنّ ضمّ هذه الطوائف الثلاث الأخیرة و ملاحظة جمیعها یفید أنّ الملاک أن یکون الضرب ما دون الحدّ کما فی الطائفة الثالثة، و الطائفة الثانیة بصدد بیان نهایته، کما أنّ الطائفة الرابعة إنّما ذکر فرداً خاصّاً من الأفراد المختار فیها.

و یؤیّده صحیحة حفص بن البختری التی هی طائفة خامسة من أخبار الباب عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

اتی أمیر المؤمنین (علیه السّلام) برجل وجد تحت فراش رجل، فأمر به أمیر المؤمنین (علیه السّلام) فلوّث فی مخروة «۲».

و المخروة هو الموضع الذی یتغوّط فیه، فموضوع الصحیحة هو الرجل الذی ذهب تحت فراش رجل آخر، و هو بعینه مورد بحثنا، غایة الأمر: أنّ المفروض نیّة سوء هذا الرجل و لم یتعرّض للآخر، فقد حکم (علیه السّلام) بتلویثه بالعذرات التی فی المخروة، و هو تعزیر رآه الإمام (علیه السّلام) مناسباً، فضمّها إلی الطوائف السابقة المذکورة یوجب اطمئناناً أزید بأنّ المجازاة الشرعیة هی تعزیره دون الحدّ؛ إمّا بضربة أقلّ من مائة، و إمّا باختیار تأدیب آخر کتلویثه فی المخروة.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۹۰، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۰، الحدیث ۲۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۶۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۶، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۷۳

...

فهذه الطوائف الأربع تدلّ علی أنّ الحکم هو التعزیر، و فی مقابلتها الطائفة الأُولی التی تضمّنت أنّه الحدّ مائة جلدة، و لا یبعد أن یقال: حیث إنّه لم یفت بمضمون تلک الطائفة سوی الصدوق و ابن الجنید فالأصحاب جلّهم قد أعرضوا عنها مع کثرتها و وضوح سندها و دلالتها، فنفس الإعراض تسقطها عن الحجّیة فلا حجّة فیها حتّی تعارض الأخبار المذکورة الأُخر، بل نهایة الأمر بعد التسلیم أنّها تعارض الطوائف الأُخر.

و لا یبعد أن یقال: إنّ أصل مفاد هذه الطوائف أعنی تعزیر المتضاجعین فی قبال حدّهما ممّا أفتی به الأصحاب، و إن کانت خصوصیات فتواهم غیر مذکورة فیها، و لعلّ هذا المقدار کافٍ فی ترجیحها و دخولها فی قوله (علیه السّلام)

خذ بما اشتهر بین أصحابک؛ فإنّ المجمع علیه لا ریب فیه

، و اللّه العالم، هذا.

مضافاً إلی أنّ إباء الإمام (علیه السّلام) عن ذکر استثناء السوط الواحد ابتداء فی صحیحة ابن الحجّاج مع أنّه (علیه السّلام) ذکره قبلًا لعبّاد البصری ثمّ ذکره بعد إصرار عبّاد ممّا یکون شاهداً علی أنّه (علیه السّلام) ربّما یتّقی أصحاب عبّاد ابتداء؛ فإنّ العامّة روت عن علی (علیه السّلام) ضرب المائة، کما یظهر من «الخلاف» فی (المسألة ۹)، و بعد إصراره قد وضّح أنّه (علیه السّلام) قد استثناه قبلًا، فلم یبق محلّ تقیة، أو علم أنّ أصحابه أیضاً أُمناء فأظهر حکم اللّه الواقعی و هو استثناء سوط واحد فهذه الصحیحة شاهدة لحمل الطائفة الأُولی علی التقیة بجمع عقلائی، فتأمّل.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۷۴

...

فممّا ذکرنا ظهر: وجه ما قوّاه الماتن دام ظلّه من أنّ الحکم هو التعزیر، و أنّ تعیین نوعه و مقداره بنظر الحاکم.

و أمّا ما اختاره شیخ الطائفة فلا دلیل علیه، سوی ما فی خبر سلیمان بن هلال الذی قد عرفت ظهوره بنفسه فی تعیّن الثلاثین، لا فی

أنّها أقلّ قدر التعزیر فی مورد الکلام، و انضمامها إلی الطوائف الأخر من أخبار التعزیر لا یوجب إلّا استظهار إنّها أحد الأفراد التی أرشد الإمام (علیه السّلام) إلیه.

کما أنّ ما اختاره المفید و ابن زهرة من أنّ أقلّه عشرة أسواط لم نجد علیه دلیلًا فیما بأیدینا من الأخبار، و لعلّ الشیخ المفید (قدّس سرّه) یری أنّ فاعل هذا العمل لا شکّ فی استحقاقه عشرة أسواط من باب القدر المتیقّن ممّا دون الحدّ بنظره الشریف، فتأمّل.

بقی الکلام فی اعتبار القیود المذکورة فی کلامه دام ظلّه أعنی تجرّدهما و عدم وقوع رحم بینهما و عدم اقتضاء ضرورة له:

أمّا الأوّل: فالذی ینبغی أن یقال: إنّ التجرّد لم یرد إلّا فی صحیحة أبی بصیر و صحیحة أبی عبیدة اللتین هما من أدلّة وجوب الحدّ التی قد عرفت إعراض الأصحاب عنها، و إلّا فالأخبار الأُخر خالیة عن ذکره، و إطلاقها شامل لما کانا أو أحدهما غیر مجرّد. نعم لا یبعد دعوی انصرافها إلی الاجتماع تحت لحاف واحد بداعی الالتذاذ و الاستمتاع، و عدم شمولها لما إذا اجتمعا تحت لحاف واحد لمجرّد النوم أو الاستراحة، فالأخذ بذلک الإطلاق قوی.

و أمّا الثانی: فلم نعثر علی ذکره إلّا فی خبر سلیمان بن هلال، و هو مضافاً إلی ضعف سنده کما عرفت لا یدلّ علی اعتبار عدم وقوع

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۷۵

و الأحوط فی المقام الحدّ إلّا سوطاً (۲۶). و کذا یعزّر من قبّل غلاماً بشهوة (۲۷)،

الرحم؛ فإنّه یحتمل قویاً أن یکون وجه السؤال إبداء احتمال أو ظنّ أن لا یکون الاجتماع لغرض شهوانی، لا أن یعتبر عدم وقوع الرحم بینهما تعبّداً، و لعلّ غرض الماتن دام ظلّه أیضاً من ذکره نفی هذا الاحتمال، و إلّا فلو تجرّد اثنان بینهما رحم تحت لحاف واحد للالتذاذ الشهوانی لکان کما ذکره شارح «الإرشاد» (قدّس سرّه) أقبح.

و أمّا الثالث: فاعتباره واضح؛ إذ لو کانت ضرورة داعیة إلیه لکان الاجتماع سائغاً لا محلّ للحدّ أو التعزیر معه.

(۲۶) لما عرفت من سقوط أخبار الحدّ بإعراض الأصحاب، و حینئذٍ فیحتمل حمل خبر ما دون الحدّ أعنی معتبرة معاویة بن عمّار علی أخبار التسعة و التسعین، و إن لم ینقل القول بها من أحد سوی بعض المعاصرین، لکن الحقّ قد عرفته.

(۲۷) فإنّ تقبیله معصیة عظیمة، و قد مرّ ثبوت التعزیر فی کلّ معصیة. و ممّا یدلّ علی کونه معصیة معتبر طلحة بن زید عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام)

قال رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم): من قبّل غلاماً من شهوة ألجمه اللّه یوم القیامة بلجام من النار «۱»

، و دلالته واضحة، هذا.

مضافاً إلی خبر إسحاق بن عمّار قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): محرم قبّل

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۰: ۳۴۰، کتاب النکاح، أبواب النکاح المحرّم و ما یناسبه، الباب ۲۱، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۷۶

بل أو رجلًا (۲۸) أو امرأة (۲۹) صغیرة أو کبیرة.

غلاماً من شهوة، قال

یضرب مائة سوط «۱»

، و کون الضرب مائة لا ینافی ما مرّ من لزوم کون التعزیر فی کلّ معصیة أقلّ من حدّها المقرّر شرعاً، و ذلک أنّ المقبّل حیث کان محرماً فقد ارتکب حرامین: حراماً أصلیاً و حراماً بعنوان أنّه محرم، هذا. مضافاً إلی ضعف سنده بجهالة ابن المبارک.

(۲۸) لإلغاء الخصوصیة بالنسبة إلی أصل الحرمة من تقبیل الغلام فی معتبر طلحة؛ فإنّ المفهوم منه عرفاً أنّ تقبیل الرجل لمجانسة إذا کان عن شهوة حرام.

(۲۹) فإنّ تقبیلها عن شهوة أیضاً حرام، کما یدلّ علیه مرسل ابن أبی نجران عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) و خبر أبی جمیلة عن أبی جعفر و أبی عبد اللّه (علیهما السّلام) قالا

ما من أحد إلّا و هو یصیب حظّا من الزنا؛ فزنا العینین النظر، و زنا الفم القُبلة، و زنا الیدین اللمس.

الحدیث «۲»؛ فإنّ عدّ القُبلة زنا دالّ علی حرمتها شدیدة، و التعبیر فی الخبر بالزنا موجب لظهوره فی ما یقع بین الجنسین المخالفین الرجل و المرأة، و بالجملة: دلالة الخبر تامّة، إلّا أنّه ضعیف السند.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۰: ۳۴۰، کتاب النکاح، أبواب النکاح المحرّم و ما یناسبه، الباب ۲۱، الحدیث ۳، و ۲۸: ۱۶۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۴، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۰: ۱۹۱، کتاب النکاح، أبواب مقدّمات النکاح و آدابه، الباب ۱۰۴، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۷۷

[مسألة ۸ لو تاب اللائط إیقاباً أو غیره قبل قیام البیّنة سقط الحدّ]

مسألة ۸ لو تاب اللائط إیقاباً أو غیره قبل قیام البیّنة سقط الحدّ، و لو تاب بعده لم یسقط، و لو کان الثبوت بإقراره فتاب فللإمام (علیه السّلام) العفو و الإجراء، و کذا لنائبه علی الظاهر (۳۰).

إلّا أنّه یمکن الإستدلال علی حرمة القُبلة بأنّ الشارع قد حرّم من النساء ما هو أقلّ من القُبلة قطعاً کالنظر و اللمس؛ ففی موثّقة سماعة: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن مصافحة الرجل و المرأة قال

لا یحلّ للرجل أن یصافح المرأة إلّا امرأة یحرم علیه أن یتزوّجها؛ أُخت أو بنت أو عمّة أو خالة أو بنت أُخت أو نحوها، و أمّا المرأة التی یحلّ له أن یتزوّجها فلا یصافحها إلّا من وراء الثوب و لا یغمز کفّها «۱»

؛ فإنّها واضحة الدلالة علی حرمة المصافحة بلا حاجب، و معه أیضاً فلا یجوز غمز کفّها، فإذا حرم مثل هذا التماسّ فکیف یجوز التقبیل و لو لا عن شهوة؟! و بالجملة: فحرمة مثل التقبیل إذا کان عن شهوة بالنسبة إلی المحرّم و غیرها واضحة، فیثبت علیه التعزیر.

(۳۰) أقول: قد مرّ البحث عن فروع هذه المسألة مستقصی فی باب الزنا ذیل المسألة السادسة و السادسة عشر من مسائل ما یثبت به الزنا؛ فراجع؛ فإنّه یجری ما مرّ هناک فی ما نحن فیه حرفاً بحرف.

نعم، قد یقال هنا کما فی «مبانی التکملة» و غیرها بدلالة خصوص

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۰: ۲۰۸، کتاب النکاح، أبواب مقدّمات النکاح و آدابه، الباب ۱۱۵، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۷۸

...

صحیحة ابن عطیة «۱» علی جواز أن یعفو الإمام إذا ثبت اللواط بالإقرار؛ فإنّه (علیه السّلام) بعد أقاریر اللائط الأربعة قد أغمض عن إجراء الحدّ علیه.

و فیه أوّلًا: أنّ مورد الصحیحة هو من تاب عن لواطه قبل أن یأتی إلی الإمام (علیه السّلام) کما یشهد له مضافاً إلی قوله أوّل مرّة فطهّرنی

ما قاله فی تشهّده من قوله

اللهمّ إنّی قد أتیتُ من الذنب ما قد علمته، و إنّی تخوّفت من ذلک فأتیتُ إلی وصی رسولک و ابن عمّ نبیک، فسألته أن یطهّرنی.

إلی آخره، فتری أنّه کان خائفاً من ذنبه، و هذا الخوف هو الذی بعثه علی أن یأتی إلی أمیر المؤمنین (علیه السّلام) لیطهّره، فهل التوبة إلّا الندامة و الرجوع عن الذنب بما أنّه ذنب و معصیة؟! أ فلم تکن هذه الندامة حاصلة له أو لم تکن حقیقیة؟! کیف، و الأمیر (علیه السّلام) لقّنه الرجوع عن إقراره بقوله

لعلّ مراراً هاج بک

و مع ذلک فهو کان مصرّاً علی توبته طالباً لتطهیره من الذنب الذی ارتکبه؟! و لذلک أیضاً اختار أشدّ العقوبات الثلاث، فموردها من تاب عن الذنب قبل إقراره، و لا تعمّ من لم یتب بعد أو تاب بعد الإقرار.

و ثانیاً: أنّه لا دلیل علی أنّه (علیه السّلام) عفا عنه بل هو (علیه السّلام) کان بصدد إجراء الحدّ، و لمّا صلّی و تضرّع إلی اللّه تعالی و دخل حفیرة النار قال (علیه السّلام)

قُم یا هذا، فقد أبکیت ملائکة السماء و ملائکة الأرض؛ فإنّ اللّه قد تاب علیک

، فقد علّل عدم إجراء الحدّ علیه بأنّ اللّه تعالی قد تاب علیه،

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۶۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۵، الحدیث ۶.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۷۹

[مسألة ۹ یثبت السحق و هو وطء المرأة مثلها بما یثبت به اللواط]

مسألة ۹ یثبت السحق و هو وطء المرأة مثلها (۳۱) بما یثبت به اللواط (۳۲)،

فلم یجر الحدّ علیه؛ لأنّ اللّه تعالی تاب علیه لا لأنّ الإمام (علیه السّلام) قد عفا عنه.

(۳۱) فی «مجمع البحرین»: و فیه: و سألته امرأة عن السحق یعنی دلک فرج امرأة بفرج أُخری و فی «المستدرک» عن «دعائم الإسلام» أنّ أمیر المؤمنین (علیه السّلام) قال

السحق فی النساء کاللواط فی الرجال، و لکن فیه جلد مائة؛ لأنّه لیس فیه إیلاج «۱».

(۳۲) یعنی شهادة أربعة رجال أو إقرار المرأة علی نفسها أربع مرّات، قال الشیخ فی «النهایة»: و یثبت الحکم بذلک (حدّ المساحقة) بقیام البیّنة؛ و هی شهادة أربعة نفر عدول أو إقرار المرأة علی نفسها أربع مرّات، انتهی.

و فی «الریاض» بعد قول المحقّق: «و یثبت بما یثبت به اللواط»: بلا خلاف، انتهی.

أقول: و لم نجد فی الأخبار ما تدلّ بالخصوص علی ما یثبت به من عدد الشهود و الأقاریر، و مقتضی الأدلّة الأوّلیة ثبوته بشهادة عدلین و بالإقرار و لو مرّة واحدة، نعم ما دلّ علی عدم قبول شهادة النساء فی الحدود یقتضی عدم قبولها فیه أیضاً.

و یمکن الاستدلال لتساویه مع اللواط بما دلّ علی أنّ السحق بمنزلة

---

(۱) مستدرک الوسائل ۱۸: ۸۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ السحق و القیادة، الباب ۱، الحدیث ۴.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۸۰

و حدّه مائة جلدة بشرط البلوغ و العقل و الاختیار؛ محصنة کانت أم لا، و قیل فی المحصنة الرجم، و الأشبه الأوّل (۳۳)،

اللواط، کما فی خبر «الدعائم» المذکور آنفاً، و ما عن «الجعفریات» أیضاً أنّ أمیر المؤمنین (علیه السّلام) قال

السحق فی النساء بمنزلة اللواط فی الرجال «۱»

، بتقریب: أنّ إطلاق التنزیل منزلته یقتضی أن یکون مثله فی ما یثبت به أیضاً، إلّا أنّ الخبرین ضعیف السند، فلا وجه وجیه لکونه یثبت بما یثبت به اللواط إلّا اللاخلاف المذکور فی کلام «الریاض»، بناءً علی أنّ الشهرة فی هذه الموارد التی تکون مقتضی القواعد خلاف المشهور کاشفة عن وضوح الأمر عند العلماء الأعلام، و أنّ الحکم قد ثبت لدیهم إمّا بمشافهة کلّ خلف عن سلفه و إمّا بروایة لم تصل إلینا، فتأمّل، و اللّه العالم.

(۳۳) و فی «المسالک»: هو المشهور بین الأصحاب، ذهب إلیه المفید و المرتضی و أبو الصلاح و ابن إدریس و المتأخّرون، انتهی. و نسبه إلی المشهور أیضاً فی «الریاض»، و فی «الجواهر» عن «کشف اللثام» نسبته إلی الأکثر.

بل ظاهر السیّد المرتضی فی «الانتصار» دعوی الإجماع علیه، قال (قدّس سرّه): مسألة: و ممّا انفردت به الإمامیة القول بأنّ البیّنة إذا قامت علی امرأتین بالسحوق جلدت کلّ واحدة منهما مائة جلدة مع فقد الإحصان

---

(۱) مستدرک الوسائل ۱۸: ۸۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ السحق و القیادة، الباب ۱، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۸۱

...

و وجوده، فإن قامت البیّنة بتکریر هذه منهما و إصرارهما علیه کان للإمام قتلهما کما یفعل باللواط، و خالف باقی الفقهاء فی ذلک و لم یوجبوا شیئاً ممّا أوجبناه. دلیلنا ما تقدّم من إجماع الطائفة، انتهی؛ فإنّ ظاهره أنّ الإجماع الذی ادّعاه إنّما هو علی جمیع ما أوجبه من جلد المائة علی المحصنة و غیرها و من القتل مع التکریر.

و القول برجم المحصنة للشیخ (قدّس سرّه) فی «النهایة» و تبعه ابن حمزة فی «الوسیلة» و حکی عن القاضی ابن البرّاج أیضاً، و أفتی به الصدوق فی «المقنع» فی من قامت عن زوجها و ساحقت امرأة أُخری فحملت.

و الأخبار المعتبرة الواردة فی حدّه علی طوائف ثلاث:

الاولی: ما تدلّ علی أنّ حدّها الجلد مطلقاً؛ محصنة کانت أو غیر محصنة، و هی موثّقة زرارة عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

السحّاقة تجلد «۱».

الطائفة الثانیة: ما تدلّ علی أنّ حدّ المساحقة حدّ الزنا؛ ففی صحیحة محمّد بن أبی حمزة و هشام و حفص کلّهم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) أنّه دخل علیه نسوة فسألته امرأة منهنّ عن السحق، فقال

حدّها حدّ الزانی.

الحدیث «۲»، و فی موثّقة إسحاق بن جریر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی حدیث: أنّ امرأة قالت له: أخبرنی عن اللواتی باللواتی ما حدّهنّ فیه؟ قال

حدّ

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۶۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ السحق و القیادة، الباب ۱، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۶۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ السحق و القیادة، الباب ۱، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۸۲

...

الزنا «۳»

، و لعلّ إلیها یؤول ما عن الصادق أو الکاظم (علیهما السّلام) فی خبر یعقوب بن جعفر

هو و اللّه الزنا الأکبر «۱»

، و ما عن «الجعفریات» عن النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم)

سحاق النساء بینهنّ زنا «۳».

فهذه الطائفة دلّت علی أنّ حدّ السحق حدّ الزنا، و لا أقلّ من أنّ لازمه أن یجلد غیر المحصنة و یرجم المحصنة کما فی نفس الزنا، و هو قول الشیخ و أتباعه. اللهمّ إلّا أن یقال: إنّ إطلاق موثّقة زرارة قرینة علی أنّ المراد بحدّ الزانی أو الزنا المذکور فی هذه الطائفة هو حدّ الجلد المذکور فی الکتاب العزیز، و لیس بنفسه ببعید.

الطائفة الثالثة: ما تدلّ علی أنّ حدّ المحصنة الرجم و حدّ غیرها الجلد، و هی الأخبار الواردة فی موضوع المسألة الثالثة عشر الآتیة؛ ففی صحیح محمّد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر (علیه السّلام) و أبا عبد اللّه (علیه السّلام) یقولان

بینما الحسن بن علی فی مجلس أمیر المؤمنین (علیه السّلام) إذ أقبل قوم فقالوا. امرأة جامعها زوجها فلمّا قام عنها قامت بحموّتها فوقعت علی جاریة بکر فساحقتها، فوقعت النطفة فیها فحملت. فقال الحسن (علیه السّلام):. یعمد إلی المرأة فیؤخذ منها مهر الجاریة البکر فی أوّل وهلة؛ لأنّ الولد لا یخرج منها

---

(۳) وسائل الشیعة ۲۰: ۳۴۴، کتاب النکاح، أبواب النکاح المحرّم و ما یناسبه، الباب ۲۴، الحدیث ۳.

(۱) وسائل الشیعة ۲۰: ۳۴۵، کتاب النکاح، أبواب النکاح المحرّم و ما یناسبه، الباب ۲۴، الحدیث ۵.

(۳) مستدرک الوسائل ۱۸: ۸۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ السحق و القیادة، الباب ۱، الحدیث ۳.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۸۳

...

حتّی تشقّ فتذهب عذرتها، ثمّ ترجم المرأة؛ لأنّها محصنة و ینتظر بالجاریة حتّی تضع ما فی بطنها و یردّ الولد إلی أبیه صاحب النطفة ثمّ تجلد الجاریة الحدّ، قال. فلقوا أمیر المؤمنین (علیه السّلام) فقال:. لو أنّنی المسئول ما کان عندی فیها أکثر ممّا قال ابنی «۱»

فإنّه (علیه السّلام) قد حکم برجم المرأة المساحقة ذات الزوج معلّلًا بأنّها محصنة، فتدلّ الصحیحة دلالة واضحة علی أنّ کلّ مساحقة محصنة فحدّها الرجم.

و مثل هذه الصحیحة فی الحکم بالرجم من غیر اشتمال علی التعلیل أخبار أُخر یأتی ذکرها إن شاء اللّه تعالی فی المسألة الآتیة.

فدلالة هذه الصحیحة واضحة، و هی أخصّ مطلقاً بالنسبة إلی موثّقة زرارة المذکورة فی الطائفة الأُولی، و الجمع الواضح العقلائی تخصیص الموثّقة بها، و هی أیضاً قرینة علی إرادة المعنی الظاهر بنفسه من أخبار الطائفة الثانیة منها. فلازم الجمع العرفی بین الطوائف الثلاث هو ما اختاره الشیخ و أتباعه، هذا.

إلّا أنّ وضوح سند هذه الصحیحة و وضوح دلالتها، بل وضوح سند و دلالة أخبار متعدّدة مثلها کما أشرنا إلیها کوضوح الجمع المذکور ممّا لم یکن یخفی علی العلماء الأعلام، فهذه الأخبار المعتبرة الدالّة علی رجم المحصنة کانت بین أیدیهم موجودة فی الکتب الأربعة و غیرها مذکورة فی حدّ السحق، و دلالتها و قرینیتها للحمل المذکور واضحة، و مع ذلک لم یلتفتوا إلیها و لم یفتوا بمضمونها، و لیس ذلک إلّا لإعراضهم عنها، فتسقط

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۶۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ السحق و القیادة، الباب ۳، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۸۴

و لا فرق بین الفاعلة و المفعولة (۳۴)، و لا الکافرة و المسلمة.

[مسألة ۱۰ إذا تکرّرت المساحقة مع تخلّلها الحدّ]

مسألة ۱۰ إذا تکرّرت المساحقة مع تخلّلها الحدّ قتلت فی الرابعة (۳۵)،

لا محالة عن الحجّیة فی هذا الحکم، و یبقی موثّقة زرارة سلیمة عن المعارض یؤخذ بإطلاقها و یحکم بالجلد علی المحصنة و غیرها، کما أفتی المشهور.

ثمّ إنّ فی الباب أخباراً غیر معتبرة دالّة علی أنّ حدّ المساحقة هو القتل، أو أنّه الجلد أقلّ من مائة، و هی ضعیفة السند غیر معمول بها، من شاء العثور علیها فلیراجع «الوسائل» و «المستدرک».

(۳۴) کما یقتضیه إطلاق کلماتهم، و یدلّ علیه الطائفة الثانیة من الأخبار بعد إرادة الحدّ المذکور فی القرآن منها؛ فإنّها مطلقة شاملة للفاعلة و المفعولة و إن کانت السحّاقة ربّما تشمل المفعولة. کما أنّ إطلاق جمیع الأدلّة یعمّ الکافرة و المسلمة.

(۳۵) کما صرّح به الشیخ فی «النهایة» و ابن زهرة فی «الغنیة» مدّعیاً علیه الإجماع، و فی «الریاض» أنّه الأظهر الأشهر، بل علیه من تأخّر، حتّی بعض من أوجب القتل فی الثالثة فی الزنا و اللواط کالشهید فی «اللمعة». و مع ذلک کلّه: فعن ابن إدریس أنّهما تقتلان فی الثالثة. أقول: لا ریب فی أنّ مقتضی عموم معتبرة یونس عن أبی الحسن الماضی (علیه السّلام) قال

أصحاب الکبائر کلّها إذا أُقیم علیهم الحدّ مرّتین قتلوا فی الثالثة «۱»

هو ما قاله

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۱۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲۰، الحدیث ۳.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۸۵

و یسقط الحدّ بالتوبة (۳۶) قبل قیام البیّنة، و لا یسقط بعده. و لو ثبتت بالإقرار فتابت یکون الإمام (علیه السّلام) مخیّراً کما فی اللواط، و الظاهر أنّ نائبه مخیّر أیضاً.

[مسألة ۱۱ الأجنبیتان إذا وجدتا تحت إزار واحد مجرّدتین]

مسألة ۱۱ الأجنبیتان إذا وجدتا تحت إزار واحد مجرّدتین عزّرت کلّ واحدة دون الحدّ (۳۷)،

ابن إدریس من القتل فی الثالثة، و الروایة الخاصّة الدالّة علی القتل فی الرابعة موضوعها الزانی، و الخبر الدالّ علی أنّ سحاق النساء زنا

و إن اقتضی بإطلاقه أن یکون حکم المساحقة فی القتل فی الرابعة أیضاً حکم الزنا، إلّا أنّه ضعیف السند.

فمقتضی الأدلّة اللفظیة ما قاله ابن إدریس، إلّا أنّ رفع ید المشهور عن عموم المعتبرة لا یکون إلّا لعثورهم علی خبر معتبر دالّ علی أنّ المساحقة کالزنا فی هذه الجهة، أو لنقل ذلک إلیهم شفاهاً خلفاً عن سلف، و اللّه العالم.

(۳۶) قد مرّ الکلام فی جمیع هذه الفروع المذکورة فی باب الزنا، فراجع.

(۳۷) ظاهره کما مرّ فی الرجلین و الرجل و المرأة أنّ المیزان کونه دون الحدّ، فتعیین مقداره إلی الحاکم. و قد صرّح بتعزیرهما المحقّق و العلّامة و غیرهما.

و فی «المسالک»: الکلام فی تحریم نوم المرأتین مجرّدتین تحت إزار واحد کالکلام فی الرجلین، و قد تقدّم ذکرهما معهما فی الأخبار، انتهی، فظاهره: أنّ نوم المرأتین تحت إزار واحد و نوم الرجلین تحته من وادٍ واحد،

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۸۶

...

و هو الذی یظهر من عبارة «المختلف» و «شرح الإرشاد» للمقدّس الأردبیلی و «الریاض» و «الجواهر».

و بالجملة: فالمشهور هنا أیضاً أنّ حکمه التعزیر، و قد حکی فی «المختلف» عن الصدوق و ابن الجنید أنّهما حکما بالحدّ مائة جلدة کما حکی عنهما فی الرجلین، فهما قد خالفا المشهور هنا و هناک. نعم إنّ فی مقدار التعزیر هنا أیضاً خلافاً؛ ففی «النهایة» أنّه من ثلاثین جلدة إلی تسعة و تسعین، و فی «المختلف» عن المفید أنّه من عشرة إلی تسع و تسعین.

و أمّا الأخبار الواردة فی المسألة فهی علی طائفتین:

الأُولی: ما تدلّ علی لزوم الحدّ علیهما، و هی صحاح عبد اللّه بن سنان و عبد اللّه بن مسکان و أبی عبیدة و عبد الرحمن بن الحجّاج و الحلبی، و قد مضت فی البحث عن حکم الرجلین تحت إزار واحد ذیل المسألة السابعة، و یزید علیها ما رواه عبد الرحمن بن أبی هاشم البجلی عن أبی خدیجة، و یأتی إن شاء اللّه تعالی ذکره و بیان دلالته فی المسألة الآتیة.

الطائفة الثانیة: ما تدلّ علی أنّهما تضربان لا بمقدار الحدّ، و هی معتبرة معاویة بن عمّار المذکورة فی المسألة السابعة عیناً فراجع، کما أنّ خبر سلیمان بن هلال ظاهر فی أنّهما تضربان ثلاثین جلدة، و قد مضی هناک أیضاً. و قد عرفت هاهنا و مضی هناک أنّه لم یفت بمضمون أخبار الحدّ إلّا الصدوق و ابن الجنید، فالأصحاب قد أعرضوا عنها فلا حجّة فیها، و الحجّة هی معتبرة معاویة بن عمّار یجب العمل بها.

و قد مرّ بقیة الکلام هناک فراجع، و اللّه العالم.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۸۷

و الأحوط مائة إلّا سوطاً (۳۸).

[مسألة ۱۲ إن تکرّر الفعل منهما و التعزیر مرّتین أُقیم علیهما الحدّ]

مسألة ۱۲ إن تکرّر الفعل منهما و التعزیر مرّتین أُقیم علیهما الحدّ (۳۹)،

---

(۳۸) قد ظهر أنّه لا روایة فی مسألتنا تدلّ علی خصوص المائة إلّا سوطاً، و إن وردت فی الرجلین بل و الرجل و المرأة تحت إزار واحد، و هذه الأخبار کانت وجه الاحتیاط هناک، فلا وجه لهذا الاحتیاط هنا إلّا إلغاء الخصوصیة من الأخبار الواردة فی هاتین المسألتین و أنّ جمیعها من باب واحد، و العهدة علی مدّعیه.

(۳۹) کما فی «نهایة» الشیخ و «الشرائع» و «المختصر النافع» و «إرشاد» العلّامة، بل فی «الریاض» و «الجواهر»: أنّه لا خلاف فیه أجده إلّا ما عن ابن إدریس فی «السرائر» فإنّ ظاهره وجوب القتل فی الثالثة.

أقول: إنّ مقتضی إطلاق دلیل التعزیر أعنی معتبر معاویة بن عمّار و عمومات أدلّة التعزیرات وجوب التعزیر علیهما و إن تکرّر منهما مرّات عدیدة، و لا یصحّ تقییدها بما استدلّ به ابن إدریس علی ما فی «المختلف» و غیره من أنّ أصحاب الکبائر یقتلون فی الثالثة؛ و ذلک أنّ دلیل هذه الکلّیة هو معتبرة یونس عن الکاظم (علیه السّلام) و متن الحدیث

أصحاب الکبائر کلّها إذا أُقیم علیهم الحدّ مرّتین قتلوا فی الثالثة «۱»

فقد اعتبر فی الموضوع

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۱۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲۰، الحدیث ۳.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۸۸

و لو عادتا بعد الحدّ فالأحوط التعزیر مرّتین و الحدّ فی الثالثة (۴۰)، و قیل تقتلان، و قیل تقتلان فی التاسعة أو الثانیة عشر، و الأشبه ما تقدّم.

إقامة الحدّ مرّتین؛ فلا محالة یختصّ بالکبائر التی علیها حدّ فی الشریعة، و لا یشمل موضوع مسألتنا هذه.

و احتمال أن یراد بالحدّ أعمّ من التعزیر مضافاً إلی أنّه خلاف الظاهر غیر مفید؛ إذ بمجرّد احتمال العموم لا یجوز الاستناد إلی العامّ؛ لعدم حجّیته فی شبهته المفهومیة.

و بالجملة: فمقتضی إطلاق الأدلّة وجوب التعزیر فی الثالثة و غیرها، إلّا أن یقال: إنّ فتوی المشهور التی لا خلاف فیها من غیر ابن إدریس بوجوب الحدّ کاشفة عن وصول ذلک إلیهم بطریق معتبر؛ أمّا بروایة لم ترو لنا و إمّا شفاهاً، و إلّا فهذا الإطلاق و لزوم العمل به لم یکن یخفی علیهم، و اللّه العالم.

(۴۰) أمّا التعزیر فی الرابعة و الخامسة فلإطلاق أدلّة التعزیر، و أمّا الحدّ فی السادسة فلما عرفت من فتوی المشهور به، و هکذا کلّ ثلاث بعدها. و هو مختار الشهید فی «المسالک» بل فی «الریاض» أنّه مختار أکثر المتأخّرین.

و فی قباله قول الشیخ فی «النهایة» بأنّهما تقتلان فی الرابعة و فی «المختلف» أنّه تبعه ابن البرّاج و أبو الصلاح، و استدلّ بما رواه أبو خدیجة سالم بن مکرم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

لیس لامرأتین أن تبیتا فی لحاف واحد إلّا أن یکون بینهما حاجز، فإن فعلتا نهیتا عن ذلک، و إن وجدتا مع

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۸۹

...

النهی جلدت کلّ واحدة منهما حدّا حدّا، فإن وجدتا أیضاً فی لحاف جلدتا، فإن وجدتا الثالثة قتلتا «۱».

فهذه العبارة فی الحدیث مرویة عن «الکافی» و «التهذیبین»، بل و عن «العلل» و «محاسن البرقی»، و أنت تعلم أنّ مبدأ العدد فیها هو ما بعد النهی فقد حدّتا مرّتین و حکم بقتلهما فی الثالثة. و مثلها المنقول فی «الفقیه» إلّا فی مجرّد التعبیر بالرابعة مکان الثالثة «۲»، و هو مبنی علی جعل مبدأ العدد هی نفس المرّة التی اقتصر فیها علی النهی فلا منافاة. و حینئذٍ فلعلّ الاستدلال بها إنّما هو بأنّه (علیه السّلام) قد حکم بالقتل فی المرّة الرابعة، و المفروض أنّه قد عمل بوظیفة الجلد قبلها و هو مختار الشیخ.

و لکن فیه أوّلًا: أنّ مفروض الحدیث أنّه اقتصر علی مجرّد النهی فی المرّة الأُولی، و الظاهر أنّ وجهه أنّهما کانتا جاهلتین بالحکم أو

احتمل فی حقّهما ذلک، و من المعلوم أنّه لا حدّ و لا تعزیر مع الجهل القصوری، فالقتل واقع فی الثالثة لا فی الرابعة.

و ثانیاً: أنّ مفروضه أنّ تعذیب المجتمعتین هو الحدّ کما صرّح به فیه، فلمّا أن أُقیم علیهما الحدّ مرّتین حکم بقتلهما فی الثالثة کما ذکر فی معتبرة یونس فحکمه بالقتل مبنی علی أن یکون عذاب الاجتماع حدّا، فهذا

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۰: ۳۴۸، کتاب النکاح، أبواب النکاح المحرّم و ما یناسبه، الباب ۲۵، الحدیث ۱، و ۲۸: ۱۶۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ السحق و القیادة، الباب ۲، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۶۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ السحق و القیادة، الباب ۲، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۹۰

...

الحدیث کما أشرنا إلیه من قبیل الطائفة الدالّة علی الحدّ فی المجتمعتین التی قد عرفت إعراض الأصحاب عنها، فلا حجّة فیها و لا فیما یترتّب علی حکمها أعنی القتل فی المرّة الثالثة کما لا یخفی.

و أمّا القول بقتلهما فی التاسعة أو الثانیة عشر فهو مبنی علی أنّه إذا أجری علیهما الحدّ فی الثالثة فهما تدخلان فی عموم معتبرة یونس، فالقائل بالقتل فی التاسعة یستدلّ بنفس العموم، و القائل بالثانیة عشر ینظر إلی حکم المساحقة و أنّها تقتل فی الرابعة؛ فإنّ الاجتماع الذی هو مقدّمة المساحقة لا یکون أشدّ من نفسها.

فإن قلت: فعلیه کان اللازم هو قتلهما فی السابعة أو العاشرة؛ إذ الملاک أن یقام علیهما الحدّ مرّتین أو ثلاثاً، و هی حاصلة فی السادسة أو التاسعة.

قلت: إنّ القائل المذکور استظهر من المعتبرة أنّ الفاعل إذا یراد إجراء الحدّ علیه فحدّه فی الأُولی و الثانیة کذا و فی الثالثة أو الرابعة القتل، و حیث إنّ کلّ ثالثة موضع الحدّ فلذلک یکون القتل فی نفس هذا الموضع، هذا.

و لکن فیه: أنّ ظاهر معتبرة یونس بقرینة قوله

إذا أُقیم علیهم الحدّ

الاختصاص بالکبائر التی یکون عذابها الشرعی حدّا، و لا تعمّ مثل ما نحن فیه ممّا لا حدّ فیه فی کلّ مرّتین، و لا أقلّ من احتمال اختصاصها بها، فتصیر من هذه الجهة مجملة؛ فإنّ إجمال القید المتّصل یوجب إجمال العامّ بلا کلام، و من المعلوم عدم جواز الرجوع إلی العامّ فی موارد الإجمال.

فیتحصّل: أنّه بعد الأخذ بفتوی المشهور فی الثالثة فاللازم هو القول بالتعزیر فی کلّ مرّتین و الحدّ فی الثالثة، و مجرّد استبعاد أن یتنزّل العذاب من

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۹۱

[مسألة ۱۳ لو وطئ زوجته فساحقت بکراً فحملت البکر]

مسألة ۱۳ لو وطئ زوجته فساحقت بکراً فحملت البکر (۴۱) فالولد للواطئ صاحب الماء، و علی الصبیة الجلد مائة بعد وضعها إن کانت مطاوعة، و الولد یلحق بها أیضاً، و لها بعد رفع العذرة مهر مثل نسائها، و أمّا المرأة فقد ورد أنّ علیها الرجم، و فیه تأمّل، و الأحوط الأشبه فیها الجلد مائة.

الحدّ فی کلّ ثالثة إلی التعزیر فی کلّ مرّتین بعدها لا حجّة فیها یرفع بها الید عن إطلاق دلیل التعزیر، فتدبّر.

(۴۱) قد ذکر فی موضوع المسألة کما تری أحکاماً خمسة، قد تعرّض الأصحاب قدیمهم و متأخّرهم لأربعة منها؛ و هی غیر لحوق الولد بالجاریة تبعاً للأخبار، و تعرّض له أیضاً بعض متأخّری المتأخّرین کصاحب «المسالک» و «الریاض» و «الجواهر».

و کیف کان: فلم ینقل فی جلد الجاریة المطاوعة خلاف عن أحد، کما أنّه لم ینقل فی لحوق الولد بالرجل و لا فی استحقاق مهر المثل خلاف إلّا عن ابن إدریس، و أمّا جلد زوجة الرجل المساحقة أو رجمها فقد بنی فی کلام کثیر من الأصحاب کالمحقّق فی «الشرائع» و العلّامة فی «المختلف» و «المسالک» و «الریاض» و «الجواهر» علی ما مضی من الخلاف فی رجم المحصنة المساحقة و جلدها؛ فالشیخ فی «النهایة» و أتباعه علی الرجم، و الآخرون علی الجلد.

و أمّا لحوق الولد بالجاریة: ففیه أیضاً خلاف؛ ففی «الریاض»: أنّ اللحوق بها أقوی، و فی «المسالک» و «الجواهر»: أنّ الأقوی عدم

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۹۲

...

اللحوق، کما حکی عن «قواعد» العلّامة أیضاً.

و حیث إنّ الأصل فی المسألة الأخبار فلا بدّ من الدقّة فی مفادها:

فمنها: صحیحة محمّد بن مسلم التی مضی ذکرها ذیل الطائفة الثالثة من أدلّة حدّ السحق، و قد تضمّنت بالصراحة رجم الزوجة لأنّها محصنة، و لزوم مهر المثل للجاریة علیها، و جلد الجاریة بعد الوضع، و لحوق الولد بأبیه. و نحوها خبر عمرو بن عثمان «۱»، لکنّه غیر معتبر لمجهولیة إبراهیم بن عقبة الواقع فی السند و نفس عمرو بن عثمان.

و منها: موثّقة المعلّی بن خنیس قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن رجل وطئ امرأته فنقلت ماؤه إلی جاریة بکر فحبلت، فقال الولد للرجل، و علی المرأة الرجم و علی الجاریة الحدّ «۲»

، و هی کما تری متعرّضة لثلاثة من أربعة تعرّضها صحیحة ابن مسلم، و مثل الموثّقة خبر إسحاق بن عمّار «۳» المروی بطریقین عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فراجع.

و بعد ذلک نقول: أمّا جلد الباکرة المطاوعة: فکما لا خلاف فیه لا إشکال فیه أیضاً بعد دلالة عموم أدلّة حدّ المساحقة و خصوص هذه الأخبار علیها.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۶۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ السحق و القیادة، الباب ۳، الحدیث ۳.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۶۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ السحق و القیادة، الباب ۳، الحدیث ۴.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۶۸، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ السحق و القیادة، الباب ۳، الحدیث ۲ و ۵.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۹۳

...

و أمّا لحوق الولد بالرجل صاحب الماء: فیدلّ علیه هذه الأخبار الخاصّة و العمومات؛ إذ ملاک أن یکون الولد ولد الرجل فی جمیع الموارد لیس إلّا أن یکون مخلوقاً من مائه، و هو حاصل فی المورد علی الفرض، و لم یکن منه زنا لکی یوجب سلبه عنه شرعاً، و لا مانع آخر عن هذا اللحوق؛ فیعمّه عمومات أدلّة الأحکام المرتّبة علی الأولاد.

و أمّا ما عن ابن إدریس من الإشکال بأنّه غیر مولود علی فراشه، و قد قال (علیه السّلام)

الولد للفراش

، فمضافاً إلی أنّه اجتهاد فی مقابل النصّ المعتبر، فیه: أنّ قاعدة «الولد للفراش» إنّما هی فیما اشتبه حال الولد و لم یعلم أنّه مخلوق من ماء الرجل صاحب الفراش أو من ماء الزنا، و أمّا إذا علم حاله و أنّه من ماء الزنا أو غیره فلا مورد له؛ ففی صحیحة سعید الأعرج عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن رجلین وقعا علی جاریة فی طهر واحد لمن یکون الولد قال

للذی عنده؛ لقول رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم): الولد للفراش و للعاهر الحجر «۱»

، و مثلها سائر الأخبار التی ورد فیها هذه الجملة «۲»؛ فإنّ ذکرها و تعقیبها بقوله: «للعاهر أی الزانی الحجر» إنّما یناسب ما إذا احتمل انعقاد الولد من الزنا، کما یحتمل انعقاده من الفراش؛ فقد حکم (علیه السّلام) بأنّ الولد یلحق بالفراش، و هو کنایة عن المتناکحین وطئاً

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۱: ۱۷۴، کتاب النکاح، أبواب نکاح العبید و الإماء، الباب ۵۸، الحدیث ۴.

(۲) راجع وسائل الشیعة ۲۱: ۱۶۹، کتاب النکاح، أبواب نکاح العبید و الإماء، الباب ۵۶ و ۵۸ و ۷۴.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۹۴

...

جائزاً شرعیاً أی الرجل و زوجته أو أمته أو حلیلته و لا یلحق بالزانی أصلًا، بل لا نصیب له إلّا الحجر لا الولد.

و بالجملة: لا ارتباط للنبوی بما علم أنّ انعقاد الولد من أیّ ماء، فإذا علم أنّ الولد انخلق من ماء زوج المرأة المساحقة فهو ولد له تکویناً و عرفاً، فتشمله العمومات.

و التولّد من الزنا مانع شرعی عن لحوق الولد بالرجل، و إلّا فالعمومات معه أیضاً صادقة و شاملة، و إنّما یرفع الید عنها بالدلیل الخاصّ الدالّ علی عدم ترتّب أحکام الولد علی المتولّد من الزنا، و لا دلیل علی هذا التخصیص و رفع الید فی غیره، فالمرجع هو العمومات.

فما فی «الجواهر» من أنّ مجرّد انخلاق الولد من ماء الرجل لا یکفی فی لحوق الولد شرعاً؛ ضرورة کون الثابت من النسب فیه الوطء الصحیح. إلی آخره، ممنوع جدّاً.

و أمّا لحوق الولد بها: فوجهه یعلم ممّا عرفت إن علم أنّ النطفة انعقدت من مائها و ماء الرجل؛ فإنّ الولد حینئذٍ انخلق من مائها و ربّی فی رحمها، و مجرّد الانخلاق من الماء یکفی عرفاً فی صدق کونه ولدها عرفاً و تکویناً، و تعمّه العمومات، و لا دلیل یخصّصها فی غیر الزنا کما عرفت، إلّا أنّ الإشکال فی حصول هذا العلم؛ لاحتمال انعقاد النطفة من ماء الرجل و زوجته فانتقلت النطفة إلی رحم الباکرة و ربت.

اللهمّ إلّا أن یکون هذا الاحتمال باطلًا من رأس؛ لعدم إمکان نشوء الولد إلّا فی الرحم الذی انعقد من مائه، أو عدم انتقال النطفة بعد الانعقاد من رحم إلی آخر.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۹۵

...

و أمّا استحقاقها لمهر المثل علی زوجة الرجل بعد رفع العذرة: فدلیله الصحیحة المذکورة المعتبرة المعمول بها، و معها لا یصغی إلی شبهة ابن إدریس من أنّها بغیّ و لا مهر لبغیّ؛ إذ فیه أوّلًا: أنّه قد فسّرت اللغة البغیّ بالزانیة فلا تعمّ مورد الکلام، و ثانیاً أنّه عموم قابل للتخصیص بنصوص الباب.

نعم، یمکن أن یقال: إنّ ظاهر الصحیحة ثبوت المهر للجاریة قبل ذهاب العذرة؛ لقوله (علیه السّلام)
یعمد إلی المرأة فیؤخذ منها مهر الجاریة البکر فی أوّل وهلة؛ لأنّ الولد لا یخرج منها حتّی تشقّ فیذهب عذرتها «۱»
، و هو من قبیل القصاص قبل الجنایة.
اللهمّ إلّا أن یقال: إنّ المرأة لمّا فرض رجمها فلذا قال (علیه السّلام) بأخذ المهر منها أوّل وهلة لکیلا یضیع حقّ الباکرة، و إلّا فلازم کون المهر عوض ذهاب العذرة علی ما هو کالصریح من الروایة أنّ استحقاق الجاریة له موقوف علی ذهاب عذرتها بشقّها، فلو أسقطت النطفة من دون شقّ لما کان لها شیء، و علیه فإذا قلنا بأنّ المرأة لا ترجم فلا یؤخذ عنها إلّا بعد شقّها و ثبوت المهر علیها.
و أمّا رجم المرأة أو جلدها: فلا ریب کما تری أنّ نصوص الباب متّفقة علی أنّ حدّها الرجم، و أفتی به الصدوق فی «المقنع» و الشیخ فی «النهایة» و جمع آخر، و یحتمل أن یکون لها خصوصیة یجوز استثناؤها عن

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۶۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ السحق و القیادة، الباب ۳، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۹۶

[مسألة ۱۴ تثبت القیادة- بالإقرار مرّتین]

مسألة ۱۴ تثبت القیادة- و هی الجمع (۴۲)

سائر المساحقات المحصنات بدلیل هذه الأخبار، إلّا أنّ الذی یبعّد هذا الاحتمال تعلیل الرجم فی صحیحة ابن مسلم بقوله (علیه السّلام)
ترجم المرأة؛ لأنّها محصنة «۱»
فإنّه ظاهر فی أنّه لا وجه لرجمها إلّا أنّها محصنة، لا لخصوصیة فی موردها لیست فی سائر المحصنات، و حینئذٍ فحیث قد مرّ أنّ الأقوی ثبوت الجلد فی المساحقة حتّی مع الإحصان فالأحوط الأشبه بالقواعد فیها هنا أیضاً الجلد مائة، و اللّه العالم.
(۴۲) القیادة و إن کانت فی اللغة مطلق الهدایة مع کون القائد إمام من یقوده، إلّا أنّ المقصود منها هنا و موضوع الحدّ المذکور قسم خاصّ من الهدایة، و قد فسّرها المتن بالجمع بین فاجرین للّواط أو الزنا، و به فسّرها فی «الشرائع» و «المختصر» و «إرشاد» العلّامة، و هو موضوع مسألة «الانتصار» للسیّد المرتضی (قدّس سرّه)، إلّا أنّ سیّد «الریاض» فسّرها بما یعمّ الجمع بین المرأتین للسحق أیضاً، و هو موضوع الحدّ فی «الغنیة»، قال فیها: من جمع بین رجل و امرأة أو غلام و بین امرأتین للفجور فعلیه جلد خمسة و سبعین سوطاً. إلی آخره.
و قد فسّرها ابن حمزة فی «الوسیلة» بقوله: القیادة الجمع بین الفاجرین للفجور، و هو کما تری شامل للجمع للمساحقة أیضاً، بل لا یبعد دعوی شمول عنوان «نهایة» الشیخ له أیضاً؛ فإنّ العبارة فیها هکذا: الجامع

---

(۱) نفس المصدر.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۹۷

بین الرجل و المرأة أو الصبیة للزنا أو الرجل بالرجل أو الصبی للّواط بالإقرار مرّتین (۴۳)، و قیل مرّة، و الأوّل أشبه.

بین النساء و الرجال و الغلمان للفجور إذا شهد علیه شاهدان أو أقرّ علی نفسه بذلک یجب علیه ثلاثة أرباع حدّ الزانی. إلی آخره؛ فإنّ

ظاهره أنّ الموضوع هو الجامع بین هـذه الطوائف الثلاث للفجور، فکما یعمّ الجمع بین رجلین یعمّ الجمع بین امرأتین أیضاً، و قـد نقل التفسیر بالأعمّ فی «الجواهر» عن «الجامع» و «الإصباح» أیضاً.

(۴۳) فی «الجواهر»: بلاـ خلاـف أجـده فیه، و قـال فی «الریـاض» مـا حاصـله: أنّه لا خلاف فی ثبوت القیادة بالإقرار مرّتین، و مقتضـی العموم و إن کان ثبوتها بالإقرار مرّة أیضاً إلّا أنّه لم أجد به قائلًا، بل ظاهرهم الاتّفاق علی اعتبار المرّتین، انتهی.

أقول: قـد عرفت فی مطاوی کلماتنا أنّ مقتضـی بناء العقلاء أخـذ کلّ أحد بإقراره و إن کان مرّة واحدة، و هذا البناء حجّة ما لم یردع الشـارع عنه، و قـد ردع عنه فی بـاب الزنـا مثلًا کما أمضاه فی باب القتل و الجنایات و لو بإطلاق الأخبار، ففیما نحن فیه إن لم یرد من الشارع ردع فمقتضـی القاعدة حجّیة الإقرار و لو مرّة واحدة، و لو ثبت اشـتهار الفتوی باعتبار المرّتین عند الأصحاب و لا سیّما القدماء لکفی ذلک فی ثبوت الردع الشـرعی عن بنائهم؛ لما هو مسلّم من أنّ أصحابنا لا یفتون بمجرّد الاستحسان أو القیاس، و إنّما اعتمادهم علی الحجج الشرعیة، و هم کما أفتوا باعتبار الدفعات فی مثل الزنا أفتوا باعتبار الواحدة فی موارد کثیرة أیضاً،

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۹۸

...

فإفتاؤهم بالمرّتین فی ما نحن فیه لا یکون إلّا عن حجّة معتبرة. و بالجملة: فمجرّد الشـهرة کافیة فی ثبوت المطلوب، فضـلًا عن الاتّفاق، و قد سمعت دعوی الاتّفاق عن «الریاض»، هذا.

إلّا أنّ لقائل أن یمنع هذه الشـهرة؛ فإنّ الشیخ کما عرفت فی عبارة «نهایته» مع أنّه صرّح باعتبار الشاهدین عبّر بمجرّد الإقرار علی نفسه الشامـل للمرّة الواحـدة أیضـاً، فإطلاـق کلاـمه یقتضـی الاکتفاء بالواحـدة أیضاً، و فی «وسـیلة» ابن حمزة ما لفظه: و تثبت بشاهـدین و بـإقراره، و هو کعبـارة الشـیخ فی الإطلاـق، و السیّد المرتضـی فی «الانتصار» لم یتعرّض للثبوت بالإقرار أصـلًا، کما أنّه لم یتعرّض لما تثبت به فی «الغنیة» و «المراسم»، فراجع.

نعم، صـرّح باعتبار المرّتین فی «الشـرائع» و «النافع» و «الإرشاد» و غیرها، إلّا أنّ استفادة إفتاء مشهور القدماء به مشکلة، و ما قیل من أنّ الإقرار قد عدّ شهادة فی بعض الأخبار، فإذا اعتبر شاهدان فی ثبوت الموضوع کما فی ما نحن فیه فلا محالة یعتبر مرّتان من الإقرار، قد عرفت ما فیه سابقاً، و أنّ عدّ الشیء شهادة غیر عدّه شاهداً، فتذکّر.

نعم، لو ثبت ما قاله سـلّار فی «المراسم» عنـد البحث عن حدّ السـرقة من قوله: و کلّ ما فیه بیّنة شاهدین من الحدود فالإقرار فیه مرّتین، أو مـا قـاله العلّامـة فی «المختلف» فی هـذا البحث أیضاً فی مقام الاسـتدلال علی اشتراط مرّتین قبال الصـدوق فی «المقنع» الـذی أفتی بثبوت السرقة بالإقرار مرّة واحدة من قوله: لنا أنّه حدّ؛ فلا یستوفی بالإقرار مرّة واحدة کغیره، لربّما یکفی فی اعتبار المرّتین.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۳۹۹

و یعتبر فی الإـقرار بلوغ المقرّ و عقله و اختیـاره و قصـده (۴۴)؛ فلاـ عبرة بـإقرار الصبی و المجنون و المکرَه و الهـازل و نحوه، و تثبت أیضاً بشهادة شاهدین عدلین (۴۵).

إلّا أنّ کلام سـلّار لا یزیـد علی الإفتاء منه بالکلّیة المذکورة و لا حجّة فیه، کما أنّ کلام العلّامة یدلّ علی تسـلّم هذه الکلّیة أعنی عدم ثبوت شـیء من الحـدود بالإـقرار مرّة واحـدة عنـده لو لم یرجع إلی القیاس و کیف کان: فلا حجّـة فیه أیضاً؛ فالأوجه هو الاکتفاء فی ثبوتها بالإقرار مرّة واحدة أیضاً، و اللّه العالم.

(۴۴) قد مرّ الدلیل علی اعتبار هذه الأُمور فی بحث الزنا و اللواط، فتذکّر.

(۴۵) فی «الجواهر»: بلا خلاف و لا إشکال، کما أنّ فی «الریاض»: بلا خلاف.

أقول: لا ینبغی الإشکال فی ثبوتها بشهادة شاهدین عدلین؛ فإنّ قولهما طریق معتبر عند العقلاء و یصدق علیهما البیّنة، فالشرع لم یردع حجّیة قولهما بل أکّدها بأدلّة اعتبار البیّنة کما یأتی الإشارة إلی بعضها و إنّما الکلام فی عدم ثبوتها بأقلّ من اثنین، مع أنّ قول العدل الواحد طریق معتبر عند العقلاء.

و حینئذٍ: فیمکن الاستدلال لاعتبار التعدّد بما کتب الرضا (علیه السّلام) إلی محمّد بن سنان فی جواب مسائله

و العلّة فی شهادة أربعة فی الزنا و اثنین

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۰۰

...

فی سائر الحقوق لشدّة حدّ المحصن.

الحدیث «۱»، فقد سلّم (علیه السّلام) أنّ سائر الحقوق غیر الزنا یعتبر فی ثبوتها اثنتان.

و نحوه خبر إسماعیل بن أبی حنیفة

فی سائر الحقوق لشدّة حدّ المحصن.

الحدیث «۲»، فقد سلّم (علیه السّلام) أنّ سائر الحقوق غیر الزنا یعتبر فی ثبوتها اثنتان.

و نحوه خبر إسماعیل بن أبی حنیفة قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): کیف صار القتل یجوز فیه شاهدان و الزنا لا یجوز فیه إلّا أربعة شهود، و القتل أشدّ من الزنا؟ فقال

لأنّ القتل فعل واحد و الزنا فعلان، فمِن ثمّ لا یجوز فیه إلّا أربعة شهود علی الرجل شاهدان و علی المرأة شاهدان «۳»

؛ فإنّ ظاهره أنّ کلّ فعل فیعتبر فی ثبوته شهادة شاهدین، و معلوم أنّ القیادة أیضاً فعل یعمّها هذه الکلّیة.

هذا بالنسبة إلی عدم الاکتفاء بواحد، و أمّا عدم اعتبار شهادة النساء مطلقاً فقد عرفت وجهه ذیل قوله دام ظلّه فی المسألة الثالثة: «و لا یثبت بشهادة النساء» فراجع.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۷: ۲۳۸، کتاب القضاء، أبواب کیفیة الحکم و أحکام الدعوی، الباب ۵، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۲۷: ۲۳۸، کتاب القضاء، أبواب کیفیة الحکم و أحکام الدعوی، الباب ۵، الحدیث ۲.

(۳) وسائل الشیعة ۲۷: ۴۰۸، کتاب الشهادات، الباب ۴۹، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۰۱

[مسألة ۱۵ یحدّ القوّاد خمس و سبعون جلداً]

مسألة ۱۵ یحدّ القوّاد خمس و سبعون جلداً ثلاثة أرباع حدّ الزانی، و ینفی من البلد إلی غیره (۴۶)، و الأحوط أن یکون النفی فی المرّة الثانیة،

---

(۴۶) قال فی «الانتصار»: و ممّا انفردت به الإمامیة القول بأنّ من قامت علیه البیّنة بالجمع بین الرجال و النساء أو الرجال و الغلمان للفجور وجب أن یجلد خمساً و سبعین جلدة، و یحلق رأسه و یشهر فی البلد الذی یفعل فیه ذلک، و تجلد المرأة إذا جمعت بین الفاجرین، لکنّها لا یحلق رأسها و لا تشهر، و لم یعرف باقی الفقهاء ذلک و لا سمعناه عنهم و لا منهم. و الحجّة لنا فیه إجماع الطائفة، انتهی.

و قال ابن زهرة فی «الغنیـة»: من جمع بین رجل و امرأة أو غلام للفجور أو بین امرأتین للفجور فعلیه جلد خمسة و سـبعین سوطاً؛ رجلًا أو امرأة، حُرّاً أو عبداً، مسـلماً أو ذمّیا، و یحلق رأس الرجل و یشـهر فی المصر و لا یفعل ذلک بالمرأة. و من عاد ثانیة جلد و نفی عن المصر، کلّ ذلک بدلیل إجماع الطائفة، انتهی.

و قد أفتی فی «النهایة» بجلد الرجل و إشهاره و حلق رأسه و بنفی بلده أیضاً فی المرّة الأُولی.

و قال فی «المختلف» بعـد نقل هـذه الفتوی من «النهایـة»: و تبعه ابن البرّاج و ابن إدریس، و قال المفید: یجلد فی المرّة الأُولی و یحلق رأسه و یشهر، فإن عاد ثانیة جلد و نفی، و تبعه أبو الصلاح و سلّار، و المشهور الأوّل لما رواه عبد اللّه بن سنان، انتهی.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۰۲

...

و لذلک أفتی العلّامة بفتوی «النهایة» فی «إرشاده» و صاحب «الوسیلة» قد تبع المفید، فراجع.

و کیف کان: فتری أنّ السیّد المرتضی و ابن زهرة ادّعیا الإجماع علی ثلاثة أُمور: الجلد و الحلق و الإشهار، و لم ینقل من القدماء فیها خلاف، إلی أن أتی المحقّق (قـدّس سـرّه) فقال فی «الشـرائع»: یجب علی القوّاد خمس و سـبعون جلدة، و قیل: یحلق رأسه و یشـهر و یستوی فیه الحُرّ و العبد و المسلم و الکافر، انتهی.

فتری أنّه نسب القول بالحلق و الإشـهار إلی القیل. و قال فی «المسالک»: اتّفق الجمیع علی أنّ حدّ القیادة مطلقاً خمس و سبعون جلده فی ثبوت آخر معها، انتهی.

هذا وضع المسألة بحسب الأقوال، و حاصـلها کما تری اتّفاق الکلّ علی جلد الخمسة و السـبعین و قیام الشـهرة، بل دعوی الإجماع من «الانتصار» و «الغنیـة» علی انضـمام الحلق و الإشـهار إلیها فی الرجل، و أنّ انضـمام نفی البلد إلیها فی المرّة الأُولی محلّ خلاف؛ ادّعی «المختلف» أنّه المشهور و ادّعی صاحب «الغنیة» الإجماع علی أنّه فی المرّة الثانیة.

و أمّا الأخبار: فما وصل إلینا منها هو ما رواه عبد اللّه بن سنان قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام) أخبرنی عن القوّاد ما حدّه؟ قال

لا حدّ علی القوّاد، أ لیس إنّما یعطی الأجر علی أن یقود؟!

، قلت: جعلت فداک إنّما یجمع بین الذکر و الأُنثی حراماً، قال

ذاک المؤلّف بین الذکر و الأُنثی حراماً؟

فقلت: هو ذاک، قال

یضرب ثلاثة أرباع حدّ الزانی خمسة

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۰۳

...

و سبعین سوطاً، و ینفی من المصر الذی هو فیه «۱».

فقد حکم (علیه السّـلام) بأنّ حدّه الجلد و النفی أوّل مرّة و اقتصر علیهما، إلّا أنّ فی سنده محمّد بن سلیمان الذی الظاهر أنّه المصری، کما صرّح به فی «الفقیه»، و هو مذکور فی الرجال بلا قدح و لا مدح، فحاله مجهول و الخبر ضعیف السند من هذه الناحیة.

اللهمّ إلّا أن یقال: إنّ فتوی الکلّ بما تضـمّنه من الجلـد مع عـدم وجود غیره فی ما بأیـدینا من الأخبار حتّی فی زمن العلّامة کما عرفت من ظاهر عبارة «مختلفه» شاهـدة علی اعتماد الأصـحاب و عملهم به، فینجبر به ضـعف سـنده، و حینئـذٍ: فلا بأس بالإفتاء بالحکم الآخر الذی تضمّنه من نفی البلد أیضاً فی أوّل مرّة. و هذا هو وجه فتوی الماتن دام ظلّه بهما، هذا.

إلّا أنّه یمکن أن یقال: إنّ المشهور منهم المدّعی علیه الإجماع فی «الغنیة» و «الانتصار» قد أفتوا بوجوب الحلق و الإشهار أیضاً، مع أنّه لیس فی الأخبار عین و لا أثر منهما، بل إنّ اقتصار هذه الروایة علی ما ذکر یدلّ علی عدم وجوب غیر الجلد و النفی، و إذا انضمّ هذا إلی ما هو المسلّم من أصحابنا (قدّس سرّهم) من أنّهم لا یفتون بمجرّد القیاس و الاستحسان حصل العلم أو الاطمئنان بأنّه کان بأیدیهم خبر معتبر أو نقل معتبر آخر قد تضمّن حکم الحلق و الإشهار.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۷۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ السحق و القیادة، الباب ۵، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۰۴

و علی قول مشهور یحلق رأسه و یشهر (۴۷)، و یستوی فیه المسلم و الکافر و الرجل و المرأة، إلّا أنّه لیس فی المرأة إلّا الجلد؛

و حینئذٍ فلعلّ مستندهم کان ذاک الخبر أو النقل، و لم یکن فیه النفی لأوّل مرّة و لم یکونوا استندوا إلی روایة ابن سنان حتّی ینجبر ضعف سندها؛ فلذلک کان الإفتاء بالنفی فی أوّل مرّة فی غایة الإشکال.

اللهمّ إلّا أن یقال: إنّ إسناد العلّامة فی «المختلف» لفتوی «نهایة» الشیخ إلی المشهور کاشف عن استناد المشهور إلی خبر ابن سنان، لکنّه معارض بالإجماع المذکور فی «الغنیة» بل و «الانتصار»، و لعلّه لذلک کلّه قال دام ظلّه: «و الأحوط أن یکون النفی فی المرّة الثانیة» فتأمّل.

و بعد ذلک کلّه: فخبر ابن سنان وارد فی الجامع بین الفاجرین للزنا، و لا یعمّ من جمع بین شخصین للّواط أو المساحقة. اللهمّ إلّا بإلغاء الخصوصیة، و هو علی عهدة مدّعیه.

(۴۷) قد عرفت ادّعاء الإجماع علیه من «الانتصار» و «الغنیة» و أنّ الإفتاء بهما مذکور فی کلام کلّ من رأیناه ممّن سبق علی المحقّق مع أنّهما لم یذکرا فی خبر، و حینئذٍ فلا بعد فی دعوی القطع بأنّ الحکم إمّا نقل إلی الأصحاب من أئمّتهم (علیهم السّلام) شفاهاً خلفاً عن سلف، و إمّا کانت علیه روایة معتبرة، و اللّه العالم.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۰۵

فلا حلق و لا نفی و لا شهرة علیها (۴۸). و لا یبعد أن یکون حدّ النفی بنظر الحاکم (۴۹).

---

(۴۸) أمّا الحلق و الشهرة: فواضح بعد ما عرفت أنّ مستندهما فتوی المشهور بل دعوی الإجماع علیهما، و فتواهم مختصّة بالرجل، و قد صرّحوا بأنّ المرأة لا تحلق و لا تشهر، بل عدم حلقها و إشهارها داخل فی معقد إجماع «الانتصار» و «الغنیة» و مع ذلک فلا دلیل علی إجرائهما فیها أصلًا.

و أمّا نفیها: فهو و إن أمکن أن یقال بشمول خبر عبد اللّه بن سنان لها أیضاً إذ موضوع الحکم فیه هو القوّاد، و هو شامل للمرأة؛ لا سیّما بإلغاء الخصوصیة المستند إلی أنّ العرف یفهم أنّ فعل القیادة هو الموجب لثبوت الحدّ علی القوّاد، و لا فرق فیه بین الذکر و الأُنثی إلّا أنّ نفی نفی البلد عن المرأة من المسلّمات فی کلامهم، فعلی هذا: فلا أقلّ من أنّ المشهور قد أعرضوا عن عموم الخبر، لو سلّم أنّه کان مستندهم، فلا حجّة فیه بالنسبة إلی المرأة قطعاً.

(۴۹) فإنّه مقتضی إطلاق خبر ابن سنان، و ذلک أنّه قد حکم بأنّه ینفی من المصر الذی هو فیه و لم یذکر له حدّا معیّناً، و حیث إنّ إجراء الحکم بید الحاکم الشرعی فإذا قیل له: «أنف هذا العاصی من مصره» فلا محالة یفهم منه أنّ حدّ النفی منوط بنظره.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۰۶

...

قال المحقّق فی «نکت النهایة» فی مقام الجواب عن سؤال أنّه هل للنفی هنا مدّة؟ ما لفظه: الجواب: لیس للنفی هنا مدّة مقدّرة، و لکن ذلک بحسب ما یراه الإمام؛ لأنّ الشرع خالٍ من التقدیر، فیکون موکولًا إلی نظر الإمام؛ لأنّه منصوب للمصلحة، انتهی.

و هو راجع إلی ما ذکرناه، و علیه أیضاً یحمل کلمات الأصحاب فإنّها أیضاً خالیة عن التقدیر، و اللّه العالم.

و قد وقع الفراغ من کتابة هذا القسم یوم السبت الثالث و العشرین من صفر الخیر من السنة ۱۴۰۵ الهجریة القمریة، المطابق للسادس و العشرین من شهر آبان من السنة ۱۳۶۳ الهجریة الشمسیة. و أنا العبد محمّد المؤمن القمی، آمنه اللّه من الفزع الأکبر و رضی عنه.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۰۷

[الفصل الثالث فی حدّ القذف]

اشارة

الفصل الثالث فی حدّ القذف و النظر فیه فی الموجب و القاذف و المقذوف و الأحکام:

[القول فی الموجب]

اشارة

القول فی الموجب

[مسألة ۱ موجب الحدّ الرمی بالزنا أو اللواط]

مسألة ۱ موجب الحدّ الرمی بالزنا أو اللواط (۱)،

(۱) إنّ حکم الحدّ فی الکتاب و السنّة قد علّق علی عناوین ثلاثة: الرمی و القذف و الافتراء أو الفریة، و قد فسّر الرمی و القذف فی اللغة بالإلقاء، کما یقال: رمیتُ السهم و الحجر أو بهما و قذفتُ السهم و الحجر أو بهما، قال تعالی وَ مٰا رَمَیْتَ إِذْ رَمَیْتَ «۱» و قال فَاقْذِفِیهِ فِی الْیَمِّ «۲»، و قد استعملا فی الشتم فیقال: رماه بکذا کما یقال: قذفه به، فکأنّه بقوله فیه قد ألقی المقذوف و طرحه فی ناحیة منقطعة عن ساحة الاجتماع الإنسانی، هذا.

(۱) الأنفال (۸): ۱۷.

(۲) طه (۲۰): ۳۹.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۰۸

...

و أمّا الافتراء: ففسّروه بجعل الکذب علی أحد و اختلاقه علیه، و الفریة هی الاکذوبة المجعولة المختلقة. و ربّما یقال: إنّ أصل الفریة هو الفری و القطع، فلو انحفظ هذا الأصل فی الافتراء فکأنّ المفتری یفری وجه من افتری علیه و یفسده. و بناءً علی أنّه بمعنی اختلاق

الکذب فإطلاق الافتراء علی نسبة أحد إلی الفاحشة مع أنّ صدقه محتمل لمکان أنّ الجامعة الإسلامیة موظّفة بتکذیبه، قال تعالی لَوْ لا جاؤُ عَلَیْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَداءَ فَإِذْ لَمْ یَأْتُوا بِالشُّهَداءِ فَأُولئِکَ عِنْدَ اللّهِ هُمُ الْکاذِبُونَ «۱»، فجعل الحکم بأنّهم کاذبون معلّقاً علی عدم إثباتهم لمقالتهم، و سیاق الکلام یعطی أنّ من نسب الفاحشة إلی أحد فإن أتی علیها ببیّنة مسموعة فهو، و إلّا کان عند اللّه من الکاذبین، هذا کلّه فی معناها فی اللغة.

و الظاهر: صحّة إطلاق کلّ من العناوین علی نسبة کلّ فسق و فاحشة إلی أحد، و عدم اختصاص لها بخصوص الزنا أو اللواط، إلّا أنّ الرجوع إلی کلمات الأصحاب و آیات الکتاب و الروایات یعطی أنّها لیس لها هذا الإطلاق:

أمّا الأصحاب: فظاهرهم أنّ القذف الموضوع للحدّ منحصر فی القذف بالزنا أو اللواط، کما رأیناه فی «مقنع» الصدوق و «نهایة» الشیخ و «غنیة» ابن زهرة و «شرائع» المحقّق و «مختلف» العلّامة و غیرها، و إنّما حکی فی «المختلف» عن خصوص ابن الجنید أنّ نسبة السحق أیضاً توجب حدّ الثمانین.

---

(۱) النور (۲۴): ۱۳.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۰۹

...

کما أنّ قوله تعالی وَ الَّذِینَ یَرْمُونَ الْمُحْصَناتِ ثُمَّ لَمْ یَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَداءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمانِینَ جَلْدَةً. «۱» الآیة، ظاهر فی الرمی بالزنا؛ إذ لا ریب فی أنّ سیاق وقوعه بعد آیة حدّ الزنا و قبل آیات اللعان قرینة قویة علی ذلک.

و أمّا الأخبار: فالمستفاد من أخبار کثیرة أنّ القذف هو خصوص الرمی بالزنا و هکذا الفریة؛ ففی صحیحة حریز المرویة عن تفسیر علی بن إبراهیم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

القاذف یجلد ثمانین جلدة و لا تقبل له شهادة أبداً، إلّا بعد التوبة أو یکذّب نفسه، فإن شهد له ثلاثة و أبی واحد یجلد الثلاثة و لا تقبل شهادتهم حتّی یقول أربعة: رأینا مثل المیل فی المُکحلة «۲».

فقد ذکر أنّ القاذف یجلد ثمانین و أنّه لا یرتفع الحدّ عنه إلّا بشهادة أربعة علی أنّهم رأوه کالمیل فی المُکحلة، فیعلم منه: أنّ مفهوم القذف إنّما هو فی نسبة الزنا الذی یلزمه دخول المیل فی المُکحلة، و نهایة الأمر شموله للّواط الإیقابی أیضاً، و إلّا فلا یعمّ مثل نسبة السحق و لا سائر الفواحش أصلًا.

و فی موثّقة إسحاق بن عمّار عن جعفر (علیه السّلام)

أنّ علیاً (علیه السّلام) کان یعزّر فی الهجاء و لا یجلد الحدّ إلّا فی الفریة المصرّحة أن یقول: یا زان أو یا ابن

---

(۱) النور (۲۴): ۴.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۷۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۲، الحدیث ۵.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۱۰

...

الزانیة أو لست لأبیک «۱»

فنفی الحدّ الظاهر فی حدّ الثمانین من غیر الفریة، و فسّر الفریة بنسبة الزنا، فیدلّ علی نفیه عن نسبة غیره.

و نحوها صحیحة عبد اللّه بن سنان قال: قال أبو عبد اللّه (علیه السّلام)

قضی أمیر المؤمنین (علیه السّلام) أنّ الفریة ثلاث یعنی ثلاث وجوه إذا رمی الرجلُ الرجلَ بالزنا، و إذا قال: إنّ امّه زانیة، و إذا دعا لغیر أبیه، فذلک فیه حدّ ثمانون «۲»

فظاهرها: أنّ الفریة التی فیها جلد الثمانین منحصرة بنسبة الزنا.

و هنا أخبار کثیرة قد أطلقت القذف علی نسبة الزنا، و فیها تأیید أو شهادة علی الاختصاص المذکور، و سیأتی ذکر بعضها إن شاء اللّه تعالی أثناء المباحث الآتیة.

لکنّه قد ورد فی موثّقة عبّاد بن صُهیب عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سمعته یقول

کان علی (علیه السّلام) یقول: إذا قال الرجل للرجل یا معفوج (مفتوح) یا منکوحاً فی دبره فإنّ علیه حدّ القاذف «۳»

، فإنّه یدلّ علی ثبوت حدّ القذف فی نسبة الملوطیة إلی أحد، إلّا أنّ التعبیر بأنّ علیه حدّ القاذف ربّما کان فیه إشارة إلی أنّه لیس قاذفاً و إنّما علیه حدّ القاذف، فتأمّل. ثمّ إنّ المعفوج علی ما فی «مجمع البحرین» من العفج بمعنی الجماع؛ أی یا موطوء

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۰۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱۹، الحدیث ۶.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۷۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۲، الحدیث ۲.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۷۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۳، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۱۱

و أمّا الرمی بالسحق و سائر الفواحش فلا یوجب حدّ القذف (۲)،

فی دبره. و بالجملة: فتدلّ الموثّقة علی أنّ قذف أحد بالملوطیة أیضاً یوجب حدّ الثمانین.

و أمّا قذفه باللائطیة فتدلّ علی إیجابه لحدّ القذف خبر نعیم بن إبراهیم عن عبّاد عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

إذا قذف الرجلُ الرجلَ فقال: إنّک تعمل عمل قوم لوط تنکح الرجال

قال

یجلد حدّ القذف ثمانین جلدة «۱»

، و دلالته واضحة فإنّها صریحة فی مورد نسبة اللائطیة، کما یدلّ علیه قوله

تنکح الرجال.

و قد صرّح بأنّه یجلد ثمانین جلدة، إلّا أنّه ضعیف السند بمجهولیة نعیم بن إبراهیم، إلّا أن یقال: إنّ ذکره فی «الکافی» و «التهذیبین» و فتوی الأصحاب من غیر خلاف بمضمونه کافٍ فی انجباره، مضافاً إلی إمکان دعوی إلغاء الخصوصیة عن نسبة الملوطیة المذکورة فی الموثّقة و انفهام أنّ اللواط مثل الزنا یوجب الرمی به فاعلًا أو مفعولًا حدّ القذف، و مضافاً إلی إمکان دعوی شمول إطلاق صحیحة حریز للرمی باللواط أیضاً، کما مرّت إلیه الإشارة.

(۲) لعدم شمول الإطلاقات له بعد ما عرفت من اختصاص مفهوم القذف و الفریة برمی اللواط أو الزنا، و لم یقم دلیل خاصّ علی الإلحاق.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۷۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۳، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۱۲

نعم للإمام (علیه السّلام) تعزیر الرامی (۳).

---

(۳) فإنّ الرمی بالسحق إیذاء و هجاء، و قد دلّت موثّقة إسحاق المذکورة آنفاً علی أنّه یعزّر فی الهجاء، و نحوها غیرها ممّا سیأتی إن شاء اللّه تعالی. کما یدلّ معتبر الحسین بن أبی العلاء علی ثبوت التعزیر فی کلّ ما یؤذی المسلمین؛ ففیه: أنّ أبا عبد اللّه (علیه السّلام) قال

إنّ رجلًا لقی رجلًا علی عهد أمیر المؤمنین (علیه السّلام) فقال: إنّ هذا افتری علیّ، قال: و ما قال لک؟ قال: إنّه احتلم بأُمّ الآخر، قال: إنّ فی العدل إن شئت جلدت ظلّه؛ فإنّ الحلم إنّما هو مثل الظلّ، و لکنّا سنوجعه ضرباً وجیعاً حتّی لا یؤذی المسلمین، فضربه ضرباً وجیعاً «۱».

و نحوه ما رواه فی «الفقیه» بسنده الصحیح إلی قضایا أمیر المؤمنین (علیه السّلام) و فی ذیله

لکنّی أُؤدّبه لئلّا یعود یؤذی المسلمین «۲»

؛ فإنّ ظاهرهما ثبوت التأدیب و الإیجاع علی من آذی المسلمین و لو بمثل قوله: احتلمتُ بأُمّک و جامعت أُمّک فی رؤیای، فیعمّ إطلاقهما للقذف بالمساحقة بلا إشکال.

ثمّ إنّه لا ریب فی عدم اختصاص إجراء هذا التعزیر بالإمام

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۱۰، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۲۴، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۱۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۲۴، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۱۳

[مسألة ۲ یعتبر فی القذف أن یکون بلفظ صریح أو ظاهر معتمد علیه]

مسألة ۲ یعتبر فی القذف أن یکون بلفظ صریح أو ظاهر معتمد علیه (۴) کقوله: «أنت زنیت» أو «لطت» أو «أنت زان» أو «لائط» أو «لیط بک» أو «أنت منکوح فی دبرک» أو «یا زانی» «یا لاطئ» و نحو ذلک ممّا یؤدّی المعنی صریحاً أو ظاهراً معتمداً علیه، و أن یکون القائل عارفاً بما وضع له اللفظ و مفاده فی اللغة التی یتکلّم بها (۵)؛

المعصوم (علیه السّلام) فإنّ دلیل ثبوته عموم أدلّة التعزیرات و خصوص الأخبار المذکورة أو المشار إلیها، و لیس فیها شاهد علی الاختصاص، فهو کسائر الکبائر التی علیها التعزیر.

(۴) عند العرف فی الکاشفیة عن إرادة نسبة الزنا أو اللواط إلیه، و وجهه واضح فإنّ موضوع الحدّ هو القذف، و هو عبارة عن النسبة المذکورة، و ظواهر الألفاظ حجّة کاشفة عن أنّ المتکلّم بها قد نسب هذه النسبة، و معها فلا شبهة عند العقلاء فی تحقّق موضوع الحدّ، و لا مورد لقاعدة أنّ الحدود تدرأ بالشبهات کما لا یخفی. فما فی «الریاض» من التوقّف فی ثبوته بالظواهر إن لم یکن ثبوته بها إجماعیاً، محلّ إشکال بل منع.

(۵) لما عرفت: أنّ حقیقة القذف هو نسبة الفجور إلی الغیر، فهو متقوّم بالمعنی المراد من الألفاظ، فإذا لم یعلم المتکلّم بمفادها فلا محالة لم ینسب شیئاً إلیه. اللهمّ إلّا أن یقال: إنّه إذا لم یعرف معناها تفصیلًا، و مع ذلک قصده مهما کان، یصدق أنّه نسبه إلی الفاحشة التی تلفّظ بلفظها، فیعمّه أدلّة حدّ القذف.

نعم، لو استعملها لمجرّد إیذاء المخاطب من غیر قصد لنسبة معناها علی

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۱۴

فلو قال عجمی أحد الألفاظ المذکورة مع عدم علمه بمعناها لم یکن قاذفاً، و لا حدّ علیه و لو علم المخاطب. و علی العکس لو قاله العارف باللغة لمن لم یکن عارفاً فهو قاذف و علیه الحدّ (۶).

[مسألة ۳ لو قال لولده الذی ثبت کونه ولده بإقرار منه أو بوجه شرعی: «لست بولدی»]

مسألة ۳ لو قال لولده الذی ثبت کونه ولده بإقرار منه أو بوجه شرعی: «لست بولدی» فعلیه الحدّ، و کذا لو قال لغیره الذی ثبت بوجه شرعی أنّه ولد زید «لست بولد زید» أو «أنت ولد عمرو» (۷).

أیّ حال إلیه، فصدق القذف مشکل بل ممنوع. و لعلّ عبارة المتن بل عبارة القوم ناظرة إلیه، قال الشیخ فی «النهایة»: فإن قال له شیئاً من ذلک و هو لا یعلم فائدة تلک اللغة و لا موضوع اللفظة لم یکن علیه شیء، انتهی، و اللّه العالم.

(۶) و ذلک أنّ القذف أو الافتراء و الرمی لیس إلّا نسبة الغیر إلی الزنا أو اللواط، و هذه النسبة لا تتقوّم بأزید من إرادة المتکلّم لها من کلامه، و هی متحقّقة علی الفرض.

و لا دخل فی صدقها بعلم المقذوف بمعنی الکلام حینما تکلّم؛ فقذف العالم للجاهل کقذفه للنائم و الأصم قذف داخل فی عموم الأدلّة فیثبت فیه حدّه، کما اعترف به الأصحاب، فراجع کلماتهم.

(۷) فی «الریاض» بعد ذکر ثبوت الحدّ فی المسألتین: بلا خلاف، و فی «الجواهر»: بلا خلاف أجده فیه بیننا. و الوجه فی إثبات الحدّ بمثل العبارة أنّ نفی ولدیته عمّن هو أبوه شرعاً ظاهر عرفاً فی نسبة امّه إلی الزنا، و قد عرفت حجّیة الظواهر فی الباب أیضاً.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۱۵

...

مضافاً إلی أنّه یدلّ علی ثبوت الحدّ فی المسألة الأُولی موثّقة السکونی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

من أقرّ بولد ثمّ نفاه جلد الحدّ و أُلزم الولد «۱»

، و دلالتها واضحة فإنّ مثبت الحدّ فیها لیس سوی نفی الولد عن نفسه بعد ما ثبت ولدیته بإقراره.

و أمّا ما فی خبر العلاء بن الفضیل عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: قلت له: الرجل ینتفی من ولده و قد أقرّ به، قال: فقال

إن کان الولد من حرّة جلد الحدّ خمسین سوطاً حدّ المملوک، و إن کان من أمة فلا شیء علیه «۱»

، فهو لا یعارض الموثّقة فی أصل ثبوت الحدّ و إنّما یعارضه و سائر الأخبار فی جعل الحدّ، حدّ المملوک، و هو مع ما فی سنده متروک من هذه الجهة، کما عن «کشف اللثام».

کما یدلّ علی ثبوته فی المسألة الثانیة ما مرّ من موثّقة إسحاق بن عمّار و صحیحة ابن سنان حیث عدّ من الفریة المصرّحة الموجبة للحدّ فی الاولی أن یقول لغیره: «لست لأبیک».

و من الوجوه الثلاثة من الفریة التی فیها حدّ الثمانین أن یدعوه لغیر أبیه فراجعهما.

و للکلام تتمّة یأتی ذیل المسألة الخامسة.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۰۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۲۳، الحدیث ۱.

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۰۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۲۳، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۱۶

نعم لو کـان فی أمثال ذلک قرینـة علی عـدم إرادة القـذف و لو للتعارف فلیس علیه الحـدّ (۸)؛ فلو قال: «أنت لست بولـدی» مریداً به لیس فیک ما یتوقّع منک، أو «أنت لست بابن عمرو» مریداً به لیس فیک شجاعته مثلًا فلا حدّ علیه و لا یکون قذفاً.

---

(۸) إذ فی هذا الفرض لم یرد به قذف امّه بالزنا، فلیس ما قاله قذفاً و لا نفی ولد و لا فریة، فلا وجه لثبوت حدّ القذف علیه.

ثمّ إنّ التقییـد فی أصل موضوع المسألة بثبوت الولدیة بوجه شـرعی؛ إنّما هو لأنّه إن ثبت عدم کونه ولداً شـرعیاً له، بل متولّداً من زنا ثابت مسـلّم، فلا حدّ فی نفیه فإنّ موضوع الحدّ فی الکتاب العزیز قوله تعالی وَ الَّذِینَ یَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ یَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ. «۱» الآیة، فإذا أتوا بالشهداء الأربعة فقید الموضوع غیر محقّق، و معلوم أنّ إتیان الشهداء عبارة أُخری عن إثبات ما رموهنّ به من الزنا، فإذا کان الزنا المرمی به ثابتاً فلا حدّ. و یأتی تمام الکلام فیه إن شاء اللّه تعالی ذیل المسألة الرابعة من مسائل القول فی الأحکام.

کما أنّه إن لم یثبت کونه ولداً لنفسه بأن لم یقرّ به و لم یظهر الشکّ فی لحوقه بنفسه الملازم لأن یحکم علیه بلحوقه به بمقتضـی قوله (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم)

الولد للفراش و للعاهر الحجر «۲»

فإذا نفی الولد عن نفسه و قال: «لستَ ولدی»

---

(۱) النور (۲۴): ۴.

(۲) راجع وسائل الشیعة ۲۱: ۱۶۹، کتاب النکاح، أبواب نکاح العبید و الإماء، الباب ۵۶، الحدیث ۱، و الباب ۷۴، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۱۷

[مسألة ۴ لو قال: «یا زوج الزانیة»]

مسألة ۴ لو قال: «یا زوج الزانیـة» أو «یا أُخت الزانیة» أو «یا ابن الزانیة» أو «زنت أُمّک» و أمثال ذلک فالقذف لیس للمخاطب، بل لمن نسب إلیه الزنا (۹)،

لزمه اللعان، فإن لم یلاعن فعلیه الحدّ کما ذکر فی الکتاب العزیز. و یأتی إن شاء اللّه تعالی فی المسألة المذکورة.

(۹) بلا خلاف أجـده فی کلماتهم، بل ظاهرهم التسالم علیه. و یدلّ علیه صـحیحة محمّد بن مسـلم قال: سألت أبا جعفر (علیه السّـلام) عن رجل قذف ابنه بالزنا. إلی أن قال

و إن کان قال لابنه و أُمّه حیّة: یا ابن الزانیة، و لم ینتف من ولدها جلد الحدّ لها و لم یفرّق بینهما.

الحدیث «۱»؛ فإنّ قوله (علیه السّلام)

جلد الحدّ لها

یدلّ دلالة واضحة علی أنّ القذف کان للُامّ؛ و لذا کان الحدّ لها.

و یـدلّ علیه أیضاً موثّقـة سـماعة قال: سألت أبا عبـد اللّه (علیه السّـلام). إلی أن قال: قلت أ رأیت إن هو قال: یا ابن الزانیـة، فعفا عنه و ترک ذلک للّه؟ فقال

إن کانت امّه حیّة فلیس له أن یعفو، العفو إلی امّه متی شاءت أخذت بحقّها، فإن کانت امّه قد ماتت فإنّه ولی أمرها یجوز عفوه «۲»

، و هی

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۹۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱۴، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۰۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۲۰، الحدیث ۳.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۱۸

و کذا لو قال: «یا ابن اللاطی» أو «یا ابن الملوط» أو «یا أخ اللاطی» أو «یا أخ الملوط» مثلًا فالقذف لمن نسب إلیه الفاحشة لا للمخاطب (۱۰)،

کالصریحة فی أنّ حقّ حدّ القذف إنّما هو لمن نسب إلیه الزنا، و إنّما ینتقل إلی المخاطب بما أنّه ولی أمر المقذوف بعد موته، لا أوّلًا و بالذات. و مثلهما فی الدلالة موثّقتان رواهما عمّار الساباطی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) «۱» فراجع.

و بهذه الأخبار یتّضح الإبهام الذی قد یدّعی وجوده فی صحیحة ابن سنان الماضیة فی عداد أدلّة أصل حدّ القذف ذیل المسألة الأُولی؛ إذ قد یتوهّم منه أنّ قول المفتری للرجل «إنّ امّه زانیة» و نسبته إلی غیر أبیه فریة علی الرجل نفسه، کما کان رمیه بالزنا فریة علیه، فهذه الأخبار دلیل واضح علی أنّ المقذوف الذی له و بیده أمر الحدّ لیس إلّا من نسب إلیه الزنا. و ورود هذه الأخبار جمیعاً فی نسبة الزنا إلی أُمّ المخاطب لا ضیر فیه بعد إلغاء الخصوصیة عن المورد قطعاً. هذا کلّه فی نسبة الزنا.

(۱۰) و ذلک أنّ المستفاد من موثّقة عباد بن صهیب و خبر عبّاد البصری «۲» إنّما هو ثبوت حدّ القذف لمن نسب إلی اللائطیة أو الملوطیة،

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۸۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۶، الحدیث ۱، و الباب ۲۲، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۷۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۳، الحدیث ۲ و ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۱۹

نعم علیه التعزیر (۱۱) بالنسبة إلی إیذاء المخاطب و هتکه فیما لا یجوز له ذلک.

[مسألة ۵ لو قال: «ولدتک أُمّک من الزنا» فالظاهر عدم ثبوت الحدّ]

مسألة ۵ لو قال: «ولدتک أُمّک من الزنا» فالظاهر عدم ثبوت الحدّ (۱۲) فإنّ المواجه لم یکن مقذوفاً، و یحتمل انفراد الأب بالزنا أو الأُمّ بذلک، فلا یکون القذف لمعیّن؛ ففی مثله تحصل الشبهة الدارئة، و یحتمل ثبوت الحدّ مع مطالبة الأبوین.

و لا دلیل علی ثبوته لمن نسب أقرباءه إلی أحدهما. مضافاً إلی عدم البعد فی إلغاء الخصوصیة عن مورد الأخبار الماضیة و انفهام قاعدة کلّیة بالنسبة إلی الرمی بالزنا و اللواط کلیهما.

(۱۱) کما یدلّ علیه ما استدللنا به علی ثبوته فی الرمی بالسحق فراجع. مضافاً إلی أنّه داخل تحت عموم المسألة الثامنة التی یأتی الکلام فیها، فانتظر.

(۱۲) فی «نهایة» الشیخ: إنّه لو قال لغیره: «ولدت من الزنا» وجب أیضاً علیه الحدّ، و کان المطالبة فی ذلک إلی امّه. و فی «المختلف»: إنّ ابن إدریس استشکله؛ لاحتمال أن یکون الزانی هی الأُمّ أو الأب فلا وجه لاختصاص الامّ بالمطالبة. ثمّ نقل عن ابن إدریس إنّه لو قال: «ولدتک أُمّک من الزنا» کان قذفاً لها، انتهی، و توقّف فی ثبوت القذف بکلّ من الجملتین فی «الشرائع»؛ لاحتمال انفراد الأب بالزنا.

أقول: لا یبعد دعوی انصراف أدلّة حدّ القذف عمّا إذا نسب أحداً إلی الزنا أو اللواط معذوراً فیه؛ بأن أکره علیه إکراهاً مجوّزاً أو فعل به و هو نائم

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۲۰

...

أو مغشی علیه. بل ظاهر المتن و ما نقلناه عن ابن إدریس و المحقّق: أنّه لا یصدق علیه الزنا حینئذٍ، و إلّا لم یکن لانفراد الأب بالزنا معنی، و مع عدم صدقه علیه فلیس نسبته إلی أحد قذفاً؛ فإنّ القذف کما مرّ هو الرمی بالزنا أو اللواط.

و کیف کان: فموضوع حدّ القذف أن ینسبه إلی الفجور و الفاحشة؛ و هو لا یتحقّق هنا إمّا لعدم صدق الزنا و اللواط مع العذر، و إمّا لانصراف أدلّة الحدّ عن مثله.

و حینئذٍ: فإذا قال لغیره: «ولدت من الزنا» أو «ولدتک أُمّک من الزنا» فهو صریح فی نسبة وقوع الزنا بمن ولدته؛ إذ لا یمکن الولادة من الزنا إلّا بذلک، لکنّه لا یلزمه زنا الامّ زنا حراماً؛ لاحتمال أن یکون أکرهها الزانی بها أو یزنی بها و هی نائمة مثلًا، فلا صراحة بل لا دلالة فیه علی نسبة والدته إلی الزنا. و حیث لم یعیّن الرجل الذی جامعها و وقع بجماعة الزنا فلا دلالة فیه علی نسبة رجل معیّن أیضاً إلی الزنا حتّی بنحو الشبهة المحصورة، و هذا بخلاف ما إذا قال: «إنّ أحد أبویک قد زنا بک» فإنّ فیه نسبة أحدهما إلی الزنا بنحو الإجمال.

و أمّا العبارتان المذکورتان فلیس فیهما نسبة أحد الشخصین المعیّنین إلی الزنا لکی یحتمل أو یقوّی ثبوت حدّ القذف بمطالبة أبویه الشرعیین کما لا یخفی. فمنه تعرف ضعف ما فی المتن تبعاً ل «الشرائع» من توجیه نفی القذف لمعیّن باحتمال انفراد الأب بالزنا. اللهمّ إلّا أن یرید بالأب مَن انعقد منه نطفته و إن کان غیر والده الشرعی، لکنّه لا یجامع قول المتن: «و یحتمل ثبوت الحدّ مع مطالبة الأبوین».

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۲۱

...

فالحاصل: أنّ العبارتین لا دلالة لهما علی قذف أحد الشخصین المعیّنین، فلا یمکن القول بثبوت الحدّ بمطالبة خصوص الامّ و لا رجل معیّن لکی یحتمل ثبوت الحدّ بانضمام مطالبته إلی مطالبة الأُمّ، فلا طریق إلی ثبوت حدّ القذف أصلًا، بل قوله: «ولدت من الزنا» کما لا دلالة له علی إسناد الزنا إلی رجل معیّن کذلک لا دلالة له علی وقوع الزنا بامرأة معیّنة؛ فإنّ مفاده أنّ المرأة التی ولدتک قد وقع بها الزنا، و أمّا أنّها مَن هی؟ فلا دلالة علیه، بل لو احتمل فی لفظة «أُمّک» من عبارة «ولدتک أُمّک من الزنا» أن یراد بها والدته الواقعیة لا المرأة التی تعدّ عند الناس بالفعل امّه لکانت العبارتان کلتاهما علی السواء فی عدم الدلالة علی إسناد الزنا لا إلی شخص معیّن و لا إلی واحد مردّد بین المعیّن و غیر المعیّن، بل إنّما غایة مدلولهما وقوع الزنا بامرأة غیر معیّنة ولدته من دون تعیین لها، و لا تعیین الرجل الذی وقع بجماعة هذا الزنا.

هذا هو الذی تقتضیه الدقّة فی حدود مفهوم العبارتین، و منه یظهر الخلل الواقع فی المتن و غیره.

إلّا أنّه لقائل أن یقول: إنّ أمثال العبارتین ظاهرة فی نسبة أُمّه التی هی أُمّ له عند الناس إلی الزنا، کیف لا؟! و قد عرفت أنّ مجرّد قوله: لست بولدی أو لست ولد زید قذف لُامّه، و مجرّد نفی الولد یوجب اللعان. و لیس هذا إلّا لظهور صرف نفی الولد فی نسبة امّه إلی الزنا، فضلًا عمّا صرّح بأنّه ولد من الزنا أو ولدته امّه من الزنا؛ و لذلک قال الشهید الثانی فی «المسالک»: إنّ جملة «لست بولدی» عندنا من ألفاظ القذف الصریح لغةً و عرفاً.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۲۲

و کذا لو قال: «أحدکما زانٍ» فإنّه یحتمل الدرء (۱۳) و یحتمل الحدّ بمطالبتهما.

نعم لو حمل ثبوت الحدّ بنفی الولد عن نفسه علی إعمال تعبّد خاصّ من الشارع لکان لما ذکر هاهنا وجه، لکنّه غیر وجیه، بل جملة «لست ولدی» و أمثالها ظاهرة عرفاً فی إسناد الزنا إلی أُمّ الولد؛ و لذلک قد أفتی الشیخ فی «نهایته» بثبوت القذف بقوله: «ولدت من الزنا»، و ابن إدریس قد دقّق النظر فیها و خرج عن ارتکازه العرفی، فاستشکل بثبوته بها و مشی علی ارتکازه و حکم بثبوت القذف بقوله: «ولدتک أُمّک من الزنا»، مع أنّهما فی الاحتمال سواء. و کیف کان: فلا نصّ خاصّ و لا تعبّد فی المقام، و المتّبع ظهور الألفاظ فی القذف بالزنا، و اللّه العالم.

و علی أیّ حال: فاحتمال ثبوت الحدّ بمطالبة الأبوین ساقط جدّاً؛ لما عرفت من عدم تعرّض العبارة لتعیین من وقع بجماعة الزنا، فضلًا عن أن یعیّن أباه لذلک.

(۱۳) لا شکّ فی أنّه لا یجب علیه حدّان بمطالبتهما؛ فإنّ کلّا منهما بخصوصه لیس مقذوفاً و إنّما المقذوف أحدهما و لم یعیّنه، فإذا اجتمعا علی المطالبة فقد طالب المقذوف الموجود بینهما حقّه فیثبت علیه الحدّ. إلّا أنّه مع ذلک یمکن دعوی انصراف الأدلّة إلی ما کان المقذوف معیّناً بشخصه؛ فلا تعمّ المورد أصلًا، و الأصل عدم ثبوت حدّ القذف علیه. فلتردّده دام ظلّه فی إمکان هذه الدعوی تردّد فی الحکم بالدرء أو بثبوت الحدّ. نعم لا ینبغی الریب فی استحقاقه التعزیر لکلّ منهما لمواجهته لهما بما یوجب أذاهما، و هو موجب للتعزیر، و اللّه العالم.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۲۳

[مسألة ۶ لو قال: «زنیت أنت بفلانة» أو «لطت بفلان»]

مسألة ۶ لو قال: «زنیت أنت بفلانة» أو «لطت بفلان» فالقذف للمواجه دون المنسوب إلیه علی الأشبه (۱۴)،

---

(۱۴) و ذلک أنّ مفاد العبارة المذکورة إنّما هو نسبة الزنا أو اللواط إلی المخاطب، و أنّه فعل الزنا أو اللواط فهو قذف له، و أمّا ذکر الطرف الآخر فلیس إلّا بیاناً لخصوصیة زناه أو لواطه، من غیر أن ینسب هذا الطرف أیضاً إلی الزنا أو اللواط. و مجرّد ذکر وقوع زنا أو لواط بأحد لا یلازم نسبته إلی الزنا أو اللواط بعد احتمال أو ظهور أن یکون ذکره لمحض بیان خصوصیة لواط أو زنا المخاطب؛ فلا المتکلّم نسب إلیه صریحاً و لا اقتضاها کلامه، و هذا بخلاف ما إذا واجه أحداً و قال له: «یا منکوحاً فی دبره» فإنّه لا ریب فی أنّ هذا الخطاب مفاده نسبة المخاطب إلی الملوطیة، و نفس النسبة کافیة فی ثبوت موضوع القذف و حدّه.

فما أبداه العلّامة فی «المختلف» و سری إلی غیره من أنّ احتمال الإکراه و سائر الأعذار لو کان موجباً لنفی الحدّ هنا لاقتضی نفیه فی مثل «یا منکوحاً فی دبره»، مدفوع بأنّ مجرّد الاحتمال لا یلتفت إلیه أصلًا، لکنّه لا بدّ من تحقّق موضوع القذف المتقوّم بنسبة اللواط أو الزنا إلی أحد، و هو متحقّق فی قول «یا منکوحاً فی دبره» و «یا ملوط» و غیر متحقّق فی العبارة المذکورة فی المتن.

فلذلک کان الأشبه و الأوفق بالقواعد عدم ثبوت حدّ آخر لهذا المنسوب إلیه، کما اختاره ابن إدریس و المحقّق فی «النکت»، و إن تردّد فی «الشرائع» و «المختصر».

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۲۴

و قیل: علیه حدّان (۱۵).

---

(۱۵) قال به صاحب «الغنیة» و الشیخ فی «خلافه» و «نهایته» و حکی عن «مبسوطه»، و قوّاه فی «المختلف»، و فی «المسالک» أنّه مذهب المفید و الشیخ و أتباعه، قال المحقّق فی «نکت النهایة»: و أمّا إیجاب الحدّین فی قوله: «زنیت بفلانة» فهو اختیار شیخنا فی کتبه، قال فی «المبسوط»: إذا قال: «زنیت بفلانة» أو قال لها: «زنا بک فلان» کان علیه عندنا حدّان: حدّ له و حدّ لها. و یمکن أن یتعلّل له بأنّ الزنا فعل واحد یقع بین اثنین، فنسبة أحدهما إلیه بالفاعلیة و الآخر بالمفعولیة و المحلّیة قذف لهما به. و عندی أنّه لا یجب به حدّان، و إنّما یجب حدّ للمنسوب إلی الزنا، و أمّا الآخر فیعزّر لهما لمکان الأذی، انتهی.

و قال فی «الشرائع»: قال فی «النهایة» و فی «المبسوط»: یثبت حدّان؛ لأنّه فعل واحد متی کذب فی أحدهما کذب فی الآخر. و نحن لا نسلّم أنّه فعل واحد؛ لأنّ موجب الحدّ فی الفاعل غیر الموجب فی المفعول. و حینئذٍ یمکن أن یکون أحدهما مختاراً دون صاحبه، انتهی.

و ما أفاده (قدّس سرّه) من تعدّد الفعلین و إن کان صحیحاً لکنّه لا یدفع ما فی «المختلف» من عدم الاعتناء إلی احتمال الإکراه، کما لا یعتنی به فی جملة «یا منکوحاً فی دبره».

و حینئذٍ فالمقال الصحیح: أنّ القذف لم یتحقّق إلّا للمواجه دون المنسوب إلیه، فلا مجال للقول بأنّ الأصل حمله علی أنّه اختار الفاحشة باختیاره، و اللّه العالم.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۲۵

[مسألة ۷ لو قال لابن الملاعنة: «یا ابن الزانیة»]

مسألة ۷ لو قال لابن الملاعنة: «یا ابن الزانیة» أو لها: «یا زانیة» فعلیه الحدّ لها (۱۶) و لو قال لامرأة: «زنیت أنا بفلانة»، أو «زنیت بک» فالأشبه عدم الحدّ لها (۱۷).

---

(۱۶) الظاهر: أنّه ممّا لا خلاف فیه، و یشهد له مضافاً إلی عموم الأدلّة؛ لفرض أنّه لم یثبت زناها شرعاً بعد لعانها أخبار معتبرة؛ ففی صحیحة سلیمان بن خالد عن الصادق عن أبیه (علیهما السّلام) قال

یجلد قاذف الملاعنة «۱».

و فی صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی رجل قذف ملاعنة قال

علیه الحدّ «۲».

و فی مرسلة ابن محبوب عن بعض أصحابه عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

یحدّ قاذف اللقیط، و یحدّ قاذف الملاعنة «۳»

و دلالة الأخبار واضحة، و لا معارض لها فیجب العمل بها.

(۱۷) لعین ما مرّ فی المسألة السابقة فی توجیه عدم الحدّ للمنسوب إلیه إذا قال: زنیت أنت بفلانة، لکنّ الظاهر أنّه إنّما هو فیما کانت العبارة

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۸۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۸، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۸۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۸، الحدیث ۳.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۸۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۸، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۲۶

و لو أقرّ بذلک أربع مرّات یحدّ حدّ الزانی (۱۸).

[مسألة ۸ کلّ فحش نحو «یا دیّوث» أو تعریض بما یکرهه المواجه و لم یفد القذف فی عرفه و لغته یثبت به التعزیر]

مسألة ۸ کلّ فحش نحو «یا دیّوث» أو تعریض بما یکرهه المواجه و لم یفد القذف فی عرفه و لغته یثبت به التعزیر (۱۹) لا الحدّ،

ظاهرة أو محتملة لأن یکون متکلّمها فی مقام مجرّد نسبة الزنا إلی نفسه و حکایة إتیان نفسه به، و إلّا فلو کانت ظاهرة و لو بقرینة فی أنّه بصدد رمی المنسوب إلیه فلا ینبغی الریب فی أنّه یوجب القذف.

(۱۸) لما مرّ من ثبوته بأربع أقاریر. و فی بعض مصادیق موضوع البحث أیضاً وردت صحیحة ابن مسلم «۱» علی إناطة حدّ زناه؛ بأن یقرّ أربع مرّات عند الإمام، و قد مرّ ذکرها هناک، فراجع.

(۱۹) الظاهر: أنّه ممّا لا خلاف فیه فی مفروض المتن ممّا لا یفید قذفاً و یکون فحشاً أو تعریضاً موجباً للأذی، و قد صرّح باللاخلاف فی «الریاض» و «الجواهر»، و قد ادّعی فی «الغنیة» الإجماع علی تعزیر من عیّر مسلماً بعمی أو عرج أو جنون أو جذام أو برص کما ادّعاه علی تعزیر من فعل قبیحاً أو أخلّ بواجب و لم یرد فی الشرع علیه حدّ.

و کیف کان: فیدلّ علی ثبوت التعزیر بکلّ ما یؤذی المسلمین ما مرّ من معتبرة الحسین بن أبی العلاء و ما رواه الصدوق من قضایا أمیر المؤمنین (علیه السّلام). و قد مرّ ذکرهما و بیان دلالتهما عند الاستدلال لقوله

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۹۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱۳، الحدیث ۱.

...

دام ظلّه فی المسألة الاولی من هذا الفصل بتعزیر من نسب امرأة إلی المساحقة فراجع، و هو عنوان عامّ لجمیع العبارات المذکورة فی المتن، هذا. مضافاً إلی شمول عمومات التعزیر علی کلّ معصیة بعد بداهة حرمة الإهانة و هتک حرمة المسلم.

ثمّ إنّه قد ورد أخبار خاصّة علی ثبوت التعزیر بنسبة الغیر إلی معنی بعض العبارات الخاصّة:

فمنها: صحیحة عبد الرحمن بن أبی عبد اللّه قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن رجل سبّ رجلًا بغیر قذف یعرّض به هل یجلد؟ قال

علیه تعزیر «۱»

، و دلالتها علی ثبوت التعزیر بکلّ کلمة أفادت سبّ الغیر واضحة، و السبّ مرادف ظاهراً للفحش الذی فسّر بالقول أو الفعل المشتمل علی معنی قبیح جاوز الحدّ. و حینئذٍ فمن مصادیقه «یا دیّوث» فقد فسّره «المسالک» بقوله: و قد قیل: إنّ الدیّوث هو الذی یدخل الرجال علی امرأته، انتهی.

و فی «مجمع البحرین»: و فی الحدیث

لا یدخل الجنّة دیّوث، لا یجد ریح الجنّة دیّوث

قیل: یا رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) و ما الدیّوث؟ قال

الذی تزنی امرأته و هو یعلم بها، و الدیّوث من لا غیرة له علی أهله.

إلی أن قال: دیّثه: ذلّله و طریق مدیّث: أی مذلّل، قیل: و منه الدیّوث الذی ذلّلته محارمه حتّی یتغافل عن فجورهنّ، انتهی.

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۰۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱۹، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۲۸

...

و منها: خبر جرّاح المدائنی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

إذا قال الرجل: أنت خبیث (خ. یب) أو أنت خنزیر فلیس فیه حدّ، و لکن فیه موعظة و بعض العقوبة «۱»

، و الظاهر: أنّ المراد به بعض عقوبة القذف؛ أعنی أقلّ من ثمانین جلدة. و الخنث علی وزان قفل من کان علی صورة الرجال و أحوال النساء، فبناءً علی نسخته إنّما یثبت به التعزیر إذا لم یکن فی عرف القائل ظاهراً فی إسناد الملوطیة إلیه، و إلّا ففیه الحدّ.

و منها: خبر أبی مخلد السرّاج عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

قضی أمیر المؤمنین (علیه السّلام) فی رجل دعا آخر: ابن المجنون، فقال له الآخر: أنت ابن المجنون، فأمر الأوّل أن یجلد صاحبه عشرین جلدة، و قال: اعلم أنّه ستعقب مثلها عشرین، فلمّا جلده أعطی المجلود السوط فجلده عشرین نکالًا ینکل بهما «۲»

، و دلالته واضحة، و اختیار العشرین جلدة من باب اختیار والی المسلمین.

و منها: خبر أبی حنیفة قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن رجل قال لآخر: یا فاسق، قال

لا حدّ علیه و یعزّر «۳».

و منها: موثّقة أبی مریم عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

قضی

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۰۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱۹، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۰۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱۹، الحدیث ۳.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۰۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱۹، الحدیث ۴.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۲۹

کقوله: «أنت ولد حرام» أو «یا ولد الحرام» أو «یا ولد الحیض» أو یقول لزوجته: «ما وجدتک عذراء» (۲۰).

أمیر المؤمنین (علیه السّلام) فی الهجاء التعزیر «۱»

، و معلوم أنّ الهجاء کلام یهجأ به الغیر و یستهزأ، فهو موجب لأذاه و إن لم یبلغ حدّ القذف. و مثلها موثّقة إسحاق «۲» و قد مضت.

و أمّا ما فی موثّقة مسعدة بن صدقة عن الصادق عن أبیه عن علی (علیهم السّلام)

من قال لصاحبه: لا أب لک و لا أُمّ لک فلیتصدّق بشیء، و من قال: لا و أبی فلیقل: أشهد أن لا إله إلّا اللّه فإنّها کفّارة لقوله «۳»

فلا ینافی تلک الأدلّة بتوهّم أنّ الأمر بالتصدّق ظاهر فی الاقتصار علیه، فیلزمه أن لا یکون فیه تعزیر مع أنّه من الکلمات المؤذیة. وجه عدم المنافاة منع هذا الظهور؛ فإنّ التصدّق أمرٌ أمرَ به فیما بینه و بین اللّه تعالی، و لا ینافیه أن یثبت علیه تعزیر بعنوان حقّ الناس و من باب الإهانة إلیه و هتک حرمته، کما لا یخفی.

(۲۰) فإنّه إیذاء لها؛ لا سیّما إذا قیل فی مقام إیذائها، و لیس ظاهراً فی

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۰۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱۹، الحدیث ۵.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۰۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱۹، الحدیث ۶.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۰۴، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱۹، الحدیث ۷.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۳۰

...

نسبة الزنا إلیها؛ لإمکان أن تزول البکارة بمثل الإصبع أو الوثبة، و علیه قد وردت صحیحة زرارة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی رجل قال لامرأته: لم تأتنی عذراء، قال

لیس بشیء (علیه شیء خ. کا)؛ لأنّ العذرة قد تزول بغیر الجماع «۱».

و لعلّ المراد من قوله

لیس بشیء

نفی ثبوت حدّ القذف به، أو المفروض فیه أن یقال لا فی مقام الإهانة بها بأن کان مجرّد إخبار لها، و هو المناسب لنسخة

لیس علیه شیء

، و إلّا فلا ینبغی الریب فی ثبوت التعزیر علیه به، کما یدلّ علیه الأدلّة الماضیة و خصوص موثّقة أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال فی رجل قال لامرأته: لم أجدک عذراء، قال

یضرب

، قلت: فإن عاد، قال

یضرب؛ فإنّه یوشک أن ینتهی «۲»

فإنّ التعبیر بضربة ظاهر فی التعزیر، و اللّه العالم.

و أمّا ما فی صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی حدیث

إذا قال الرجل لامرأته: لم أجدک عذراء و لیس له بیّنة یجلد الحدّ و یخلّی بینه و بین امرأته.

الحدیث «۳».

فهو محمول علی ما إذا کانت العبارة و لو بانضمام القرائن ظاهرة فی نسبة الزنا إلیها، بل یحتمل أن لا یکون نظره (علیه السّلام) إلی خصوصیة العبارة، بل إلی مجرّد أنّ الزوج لم یر زوجته تزنی و إنّما علم بزناها من ناحیة

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۲: ۴۳۶، کتاب اللعان، الباب ۱۷، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۲: ۴۳۷، کتاب اللعان، الباب ۱۷، الحدیث ۲.

(۳) وسائل الشیعة ۲۲: ۴۳۷، کتاب اللعان، الباب ۱۷، الحدیث ۳.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۳۱

أو یقول: «یا فاسق» «یا فاجر» «یا شارب الخمر» و أمثال ذلک ممّا یوجب الاستخفاف بالغیر و لم یکن الطرف مستحقّاً ففیه التعزیر لا الحدّ، و لو کان مستحقّاً فلا یوجب شیئاً (۲۱).

أنّه لم یجدها عذراء، بقرینة أنّ ما قبل هذه الفقرة قوله (علیه السّلام)

إذا قذف الرجل امرأته فإنّه لا يلاعنها حتّى يقول: رأيت بين رجليها رجلًا يزنى بها «۲»

، و اللّه العالم. و مثل صحيحة الحلبى صحيحة عبد اللّه بن سنان أيضاً «۱»، فراجع.

و كيف كان: فلا ينبغى الريب فى عدم ثبوت حدّ القذف ما لم يثبت موجبه، و مع عدم ثبوته فلا دليل على وجوب الحدّ، و الأصل يقتضى عدمه، و الحدود تدرأ بالشبهات.

(۲۱) فإنّ الحدّ أو التعزير إنّما يكون مجازاة على معصيته، و مع استحقاق المخاطب فلا معصية لكى توجب تعزيراً.

---

(۲) وسائل الشيعة ۲۲: ۴۱۷، كتاب اللعان، الباب ۴، الحديث ۴.

(۱) وسائل الشيعة ۲۲: ۴۳۸، كتاب اللعان، الباب ۱۷، الحديث ۵.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۳۲

[القول فى القاذف و المقذوف]

اشارة

القول فى القاذف و المقذوف

[مسألة ۱ يعتبر فى القاذف البلوغ]

مسألة ۱ يعتبر فى القاذف البلوغ (۱)

---

(۱) الظاهر: أنّه لا خلاف فيه، و فى «الجواهر»: أنّ الإجماع بقسميه عليه. و يمكن أن يستدلّ عليه من جهات ثلاث:

إحداها: من ناحية أدلّة رفع القلم عن الصبى؛ فإنّ القلم المرفوع لو كان قلم المؤاخذة فدلالتها واضحة؛ إذ الحدّ مؤاخذة فترفع عن الصبى أو الصبية، و لو كان قلم التكليف فحيث إنّ الحدّ من آثار التجاوز عمّا جعل اللّه من الحدود مجازاة على المعصية فلا مجال له فيما لم يكلّف اللّه على الشخص أصلًا.

الجهة الثانية: ما تدلّ على إناطة إجراء الحدود الكاملة بالبلوغ، و هى أخبار: منها: رواية يزيد الكناسى عن أبى جعفر (عليه السّلام) قال الجارية إذا بلغت تسع سنين ذهب عنها اليتم و زوّجت و أُقيمت عليها الحدود التامّة لها و عليها

، قال: قلت: الغلام إذا زوّجه أبوه و دخل بأهله و هو غير مدرك أ تقام عليه الحدود على تلك الحال؟ قال

أمّا الحدود الكاملة التى يؤخذ بها الرجال فلا، و لكن يجلد فى الحدود كلّها على مبلغ سنّه، و لا تبطل حدود اللّه فى خلقه، و لا تبطل حقوق المسلمين بينهم «۱»

، و الرواية صريحة

---

(۱) وسائل الشيعة ۲۸: ۲۰، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحكامها، الباب ۶، الحديث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۳۳

...

فی إناطة الحدّ الکامل بالإدراک و البلوغ فی ناحیة الصبی، و ظاهرة بالمفهوم المؤیّد بالمنطوق فی ناحیة الصغیرة، بل إنّ قوله (علیه السّلام)

و لا تبطل حدود اللّه.

إلی آخره، یعطی قاعدة کلّیة تقتضی إجراء حدود اللّه ما أمکن و إحیاء حقوق المسلمین ما استطیع، و أنّ ما لا یدرک کلّه من حدود اللّه و حقوق المسلمین فلا یترک کلّه، فیدلّ علی أخذ الصغیرة و المجنون أیضاً بما یناسب.

نعم لا یبعد دعوی انصراف الروایة فی حدود اللّه تعالی عمّن لا تمییز له لصغر سنّة أو شدّة جنونه، کما لا یخفی.

فبالجملة: إنّ الحدیث یدلّ بالمنطوق علی أنّ تعلّق الحدّ منوط بالبلوغ و الإدراک، و عمومه شامل لحدّ القذف أیضاً، فلو قذف الصبی أو الصبیة لم یحدّ و إن اجتمع سائر الشرائط اللازمة.

و منها: روایة حمّاد بن عیسی عن الصادق عن أبیه عن علی (علیهم السّلام) قال

لا حدّ علی مجنون حتّی یفیق، و لا علی صبی حتّی یدرک، و لا علی النائم حتّی یستیقظ «۱»

؛ فإنّه قد أناط الحدّ بالإدراک؛ فمن لم یدرک فلا حدّ علیه؛ صبیاً کان أو صبیة.

الجهة الثالثة: روایات خاصّة واردة فی خصوص قذف الصبی:

ففی خبر أبی مریم الأنصاری قال: سألت أبا جعفر (علیه السّلام) عن الغلام لم یحتلم یقذف الرجل هل یجلد؟ قال

لا، و ذلک لو أنّ رجلًا قذف الغلام

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۸، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۳۴

و العقل (۲)؛ فلو قذف الصبی لم یحدّ و إن قذف المسلم البالغ العاقل،

لم یجلد «۱»

، و دلالته علی نفی حدّ القذف عن الغلام القاذف صریحة و إن احتمل دلالة إطلاقه علی نفی تعزیره أیضاً فیدفع بمثل خبر الکناسی الماضیة الدالّة علی أنّه یؤخذ و یجلد فی الحدود کلّها علی مبلغ سنّه، فالمراد من الجلد هنا هو حدّ القاذف.

و فی خبر یونس عن بعض رجاله عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

کلّ بالغ من ذکر أو أُنثی افتری علی صغیر أو کبیر أو ذکر أو أُنثی أو مسلم أو کافر أو حُرٍّ أو مملوک، فعلیه حدّ الفریة و علی غیر البالغ حدّ الأدب «۲».

فإنّ ذیله کالصریح فی إناطة حدّ الفریة بالبلوغ فی الصبی أو الصبیة، و عدم العمل بعموم صدره لا ینافی أن یؤخذ بذیله لو کان سنده معتبراً، لکنّه کما تری مرسل، کما أنّ فی سند سابقه القاسم بن سلیمان الذی لم یذکر فیه مدح و لا ذمّ، إلّا أنّ فی الجهتین الأُولیین کفایة.

(۲) اعتبار العقل فی ثبوت الحدّ علی القاذف أیضاً ممّا لا خلاف فیه، و ادّعی علیه صاحب «الجواهر» الإجماع بقسمیه، و أدلّة اعتباره أیضاً أقسام ثلاثة، قد اشترک مع غیر البالغ فی القسم الأوّل و الثانی؛ فإنّه قد رفع عنهما

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۸۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۵، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۸۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۵، الحدیث ۵.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۳۵

...

القلم، و تضمّن خبر حمّاد أنّه

لا حدّ علی مجنون حتّی یفیق

کما قد عرفت.

و أمّا الأخبار الخاصّة: فهی موثّقة إسحاق بن عمّار عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

لا حدّ لمن لا حدّ علیه، و تفسیر ذلک: لو أنّ مجنوناً قذف رجلًا لم یکن علیه شیء، و لو قذفه رجل لم یکن علیه حدّ «۱».

هکذا قد روی الموثّقة فی «الکافی» و «التهذیب»، و الظاهر منها أنّ العبارة إلی آخرها من کلام الإمام (علیه السّلام)، فقد ذکر قاعدة کلّیة ثمّ أوضحها بذکر بعض المصادیق، فهی دلّت علی أنّ المجنون إذا قذف رجلًا عاقلًا فلیس علیه شیء، و لفظة «شیء» و إن عمّت التعزیر أیضاً إلّا أنّ وقوعها تفسیراً لقوله

من لا حدّ علیه

یکون قرینة علی أنّ المراد به الحدّ، و لا أقلّ من أنّ إطلاقه غیر معلوم، فلا یکون مانعاً عن الأخذ بأدلّة التعزیرات لو کانت.

و نحوها صحیحة فضیل بن یسار التی رواها المشایخ الثلاثة (قدّس سرّهم) قال: سمعت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) یقول

لا حدّ لمن لا حدّ علیه؛ یعنی لو أنّ مجنوناً قذف رجلًا لم أر علیه شیئاً، و لو قذفه رجل فقال: یا زان، لم یکن علیه حدّ «۲»

، و دلالتها بناءً علی استظهار أنّ التفسیر من نفس الإمام (علیه السّلام)، کما

---

(۱) الکافی ۷: ۲۵۳/ ۱، تهذیب الأحکام ۱۰: ۸۲/ ۳۲۴، و أشار إلیها فی وسائل الشیعة ۲۸: ۴۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۱۹، ذیل الحدیث ۱.

(۲) الکافی ۷: ۲۵۳/ ۲، الفقیه ۴: ۳۸/ ۱۲۵، تهذیب الأحکام ۱۰: ۸۳/ ۳۲۵، وسائل الشیعة ۲۸: ۴۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۱۹، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۳۶

نعم لو کان ممیّزاً یؤثّر فیه التأدیب أُدّب (۳) علی حسب رأی الحاکم،

ربّما یؤیّده التعبیر بقوله

لم أر علیه شیئاً

؛ فإنّه تعبیر مناسب للإمام (علیه السّلام)؛ إذ غیره من الرواة لا یسند الحکم بأن لا شیء علیه إلی نفسه واضحة، و یکون ذکر «یعنی» و هو فعل غائب مکان «أعنی» لمکان أنّه صار بمعنی «أی»؛ لکثرة استعماله فی مقام التفسیر.

نعم لو لم یستظهر ذلک و استوجه التعبیر ب «لم أر» بأنّه حکایة عن المعصوم و بلسانه فالراوی یقول: إنّ الإمام (علیه السّلام) یرید لو أنّ مجنوناً قذف رجلًا لم أر علیه شیئاً، فلا حجّة فی هذه الصحیحة. و کیف کان: ففی موثّقة إسحاق کفایة، و معلوم أنّ المفهوم منها دوران الحکم مدار الجنون، و لا فرق بین المجنون و المجنونة.

(۳) کما دلّ علیه عموم خبر الکناسی و خصوص مرسل یونس، و قد مرّ أنّ وجه التخصیص بالممیّز انصراف الدلیل عن غیره. و یدلّ علیه أیضاً عموم صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام)

إنّ فی کتاب علی (علیه السّلام) أنّه کان یضرب بالسوط و بنصف السوط و ببعضه فی الحدود، و کان إذا اتی بغلام و جاریة لم یدرکا لا یبطل حدّا من حدود اللّه عزّ و جلّ.

الحدیث «۱».

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۱، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۳۷

و کذا المجنون (۴). و کذا یعتبر فیه الاختیار؛ فلو قذف مکرهاً لا شیء علیه (۵). و القصد (۶)؛ فلو قذف ساهیاً أو غافلًا أو هزلًا لم یحدّ.

---

(۴) لعموم ذیل خبر الکناسی و صحیح الحلبی، و قد مرّ بیان دلالته و أنّ موثّقة إسحاق و صحیحة فضیل بن یسار لا تدلّان علی الخلاف، فتذکّر.

(۵) فإنّ حدیث الرفع قد رفع عن الأُمّة ما اکرهوا علیه «۱»، و رفعها الذی بمعنی نفیها یقتضی أن یفرض کأنّه لم یتحقّق، و معه فلا یترتّب علیه حدّ و لا تعزیر، و قد مضی الکلام فی اعتباره فی حدّ الزنا و اللواط، فراجع.

(۶) و ذلک أنّ موضوع الحدّ فی الأدلّة هو الرمی و القذف و الافتراء، و هی عبارة أُخری عن نسبة الشخص بمثل الزنا أو اللواط، و لا یصدق أنّه نسبه إلیه إلّا إذا قصد النسبة جدّاً؛ فإذا انتفی سواء کان التکلّم باللفظ أیضاً عن غیر قصد إلیه أصلًا، أو قصد اللفظ بلا قصد المعنی أصلًا، أو تکلّم به هزلًا فلا ریب فی أنّه لم ینسب المخاطب إلی معناه، فلا یصدق موضوع الحدّ.

نعم ربّما کان الهزل مصداقاً للهجاء، فیثبت علیه تعزیر بشرط اجتماع الشرائط الأُخر، و اللّه العالم.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۵: ۳۶۹، کتاب الجهاد، أبواب جهاد النفس و ما یناسبه، الباب ۵۶، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۳۸

[مسألة ۲ لو قذف العاقل أو المجنون أدواراً]

مسألة ۲ لو قذف العاقل أو المجنون أدواراً فی دور عقله ثمّ جنّ العاقل و عاد دور جنون الأدواری ثبت علیه الحدّ و لم یسقط، و یحدّ حال جنونه (۷).

---

(۷) لعموم أدلّة حدّ القذف؛ فإنّها تقتضی ثبوت الحدّ علی کلّ قاذف، و بالنسبة إلی الجنون إنّما قام الدلیل علی خروج من کان مجنوناً حین ما قذف، فیبقی غیره فی عمومها فیجب علیه الحدّ.

و حیث إنّه لا تأخیر فی الحدود و لیس فیها نظرة ساعة فیحدّ حال جنونه. مضافاً إلی خصوص صحیحة أبی عبیدة عن أبی جعفر (علیه السّلام) فی رجل وجب علیه الحدّ فلم یضرب حتّی خولط، قال

إن کان أوجب علی نفسه الحدّ و هو صحیح لا علّة به من ذهاب عقل أُقیم علیه الحدّ کائناً ما کان «۱».

فقد دلّت الصحیحة علی أنّ من أوجب علی نفسه الحدّ فی حال صحّة عقله یقام علیه الحدّ؛ أیّ حدّ کان، و معلوم أنّ المراد من إیجاب الحدّ علی نفسه إتیانه لما یوجب الحدّ، و عموم قوله

کائناً ما کان

و إطلاق ما قبله سؤالًا و جواباً شامل لما نحن فیه؛ فمن قـذف غیره و هو کامل العقل سواء کان مجنوناً أدواریاً أو لا سابقة جنون له ثمّ جنّ لم یسقط حدّه بل یقام علیه.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۳، کتاب الحـدود و التعزیرات، أبواب مقـدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۹، الحدیث ۱، و أبواب حدّ الزنا، الباب ۲۶، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۳۹

[مسألة ۳ یشترط فی المقذوف الإحصان]

مسألة ۳ یشترط فی المقذوف الإحصان (۸)، و هو فی المقام عبارة عن البلوغ و العقل (۹)

---

(۸) قـال فی «الریاض»: یشترط فیه لـذلک الإحصان بلا خلاف. إلی أن قال: فمن قـذف صبیاً أو مجنوناً أو مملوکاً أو کافراً أو متظاهراً بالزنـا أو اللواط لم یحـدّ و یعزّر إجماعـاً کما فی کلام جماعـة، انتهی. و قال فی «الجواهر»: و یشترط فیه الإحصان. و هو هنا عبارة عن البلوغ و کمال العقل و الحرّیة و الإسلام و العفّة بلا خلاف أجده فیه، بل الإجماع بقسمیه علیه، انتهی.

فاعتبـار هـذه الأُمور لا خلاف فیه، إلّا أنّه وردت به نصوص أیضاً. فالإجماع لا حجّـة فیه؛ إذ لا یکشف عن دلیل و حجّـة اخری غیر ما وصل إلینا من النصوص؛ فلا بدّ من التعرّض للنصوص فی کلّ من الأُمور.

(۹) یدلّ علی اعتبارهما مضافاً إلی عموم قوله (علیه السّلام)

لا حدّ لمن لا حدّ علیه

فإنّ ظاهره: أنّ الحدّ الذی یکون تشـریعه لرعایة حقّ الغیر و کان أمر إجرائه منوطاً بمطالبته و بیده فهذا الحدّ منفی إذا کان من له الحدّ علی فرض تشریعه من لا حدّ علیه، و حیث استدللنا علی أنّ المجنون و الصبی لا حدّ علیهما، فیدلّ هذا العموم علی أنّه لا حدّ لهما حدّ القذف الذی أمره بید المقذوف.

فمضافاً إلی هذا العموم یدلّ علی اشتراطهما فی المقذوف أخبار خاصّة:

أمّا البلوغ: فیدلّ علیه فی الصبی ذیل خبر أبی مریم المذکور ذیل اشتراط البلوغ فی القاذف، و فی الصبیة صحیحة أبی بصیر عن أبی

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۴۰

...

عبد اللّه (علیه السّلام) فی الرجل یقذف الصبیة یجلد؟ قال

لا حتّی تبلغ «۱»

، و دلالتها فی نفی الحدّ عمّن قذف صبیة غیر بالغة واضحة.

و أمّا ما فی صحیحة عاصم بن حمید قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الرجل یقذف الجاریة الصغیرة، قال

لا یجلد إلّا أن تکون أدرکت أو قاربت (قارنت) «۲»

، فبناءً علی نسـخة «قاربت» الظاهرة فی القرب من البلوغ فهو لم یقل به أحـد، فقد اعرض عنه و لا حجّة فیه. و أمّا علی نسـخة «قارنت» فیحتمـل فیهـا أن یکون من بـاب تردیـد الراوی و أنّ الإمـام (علیه السّـلام) إمّا قال: «أدرکت» و إمّا قال «قارنت» بمعنی قرانها للبلوغ، و معنی العبارتین واحد، و کیف کان: فلا حجّة فیها.

کما أنّه قد عرفت عدم الحجّة فی مرسلة یونس الماضیة؛ لضعفها بالإرسال و إعراض الأصحاب عنها.

ثمّ إنّه لا یبعد إلغاء الخصوصیة عن کلٍّ من خبر أبی مریم و صحیحة أبی بصیر، و أنّ المراد من کلّ منهما بیان اعتبار البلوغ مطلقاً فی الذکر و الأُنثی، و ذکر الغلام و الصبیة من قبیل المورد غیر المخصّص.

و أمّا العقل: فالدلیل علی اعتباره فی المقذوف ذیل موثّقة إسحاق بن عمّار؛ إذ قد عرفت أنّ الظاهر أنّ قوله

و تفسیر ذلک: لو أنّ مجنوناً قد

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۸۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۵، الحدیث ۴.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۸۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۵، الحدیث ۳.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۴۱

و الحرّیة (۱۰)

قذف رجلًا لم یکن علیه شیء، و لو قذفه رجل لم یکن علیه حدّ «۱»

من کلام الإمام (علیه السّلام)، و دلالته علی نفی الحدّ عمّن قذف المجنون واضحة. فصدر الموثّقة مع قطع النظر عن ذیلها دالّ بالعموم علی اعتبار عقل المقذوف کما یدلّ علی اعتبار بلوغه، و ذیلها یدلّ بالخصوص علی اعتبار عقله، و اللّه العالم.

(۱۰) قد عرفت عن «الریاض» و «الجواهر» نقل اللاخلاف و الإجماع علی اعتبارها.

و الدلیل علیه موثّقة أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

من افتری علی مملوک عزّر لحرمة الإسلام «۲»

؛ فإنّ التعبیر بالتعزیر المقابل للحدّ فی اصطلاح الأخبار و لا سیّما أخبار حدّ القذف کما یدلّ بالمنطوق و المطابقة علی ثبوت التعزیر بالافتراء علی المملوک، کذلک یدلّ بالالتزام علی نفی الحدّ عمّن افتری علیه، و من الواضح أنّ ملاک الحکم هو کونه مملوکاً بلا فرق بین العبد و الأمة، فهذه الموثّقة دلیل تامّ علی المراد، و به یخصّص عمومات أدلّة القذف و یقیّد إطلاقاتها.

و ممّا یدلّ علی اعتبارها صحیحة محمّد بن قیس عن أبی جعفر (علیه السّلام) فی

---

(۱) تقدّم البحث عنه فی المسألة الأُولی ضمن اشتراط العقل فی القاذف.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۸۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۴، الحدیث ۱۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۴۲

...

حدیث

قال أمیر المؤمنین (علیه السّلام) فی رجل دعی لغیر أبیه: أقم بیّنتک أُمکنک منه، فلمّا أتی بالبیّنة قال: إنّ امّه کانت أمة، قال: لیس علیک حدّ، سبّه کما سبّک، أو اعف عنه إن شئت «۱».

فقه الحدیث: أنّ دعاء الرجل لغیر أبیه نسبة لُامّه فقط إلی الزنا، فهو (علیه السّلام) تعهّد لإجراء الحدّ و إمکان المقذوف من قاذفه بشرط إثبات القذف، فلمّا أثبته بالبیّنة فقال القاذف: إنّ امّه المقذوفة کانت أمة فلذلک قال (علیه السّلام)

لیس علیک حدّ

فقد دلّ علی أنّ کون المقذوف أمة یمنع عن ثبوت الحدّ علی قاذفها، و لو أُلغیت الخصوصیة عنها لا نفهم الحکم فی العبد أیضاً.

ثمّ إنّ اشتمال الصحیحة و تذییل هذه الفقرة بقوله

سبّه کما سبّک

الذی لم یقل و لا یمکن أن یقول به أحد؛ إذ التقاذف حرام یوجب التعزیر کما فی صحیحی ابن سنان و أبی ولّاد الحنّاط «۲»، فاشتمالها علیه لا یمنع عن العمل بما قبله، و لا یوجب أن تسقط عن الحجّیة فی سائر مفادها، کما لا یخفی.

و فی خبر عبید بن زرارة قال: سمعت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) یقول

لو أتیتُ برجل قذف عبداً مسلماً بالزنا لا نعلم منه إلّا خیراً لضربتُه الحدّ؛ حدّ الحُرّ إلّا سوطاً «۳»

، و الظاهر أنّ المراد بحدّ الحرّ الحدّ الذی یجب من قذف الحرّ؛

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۸۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۴، الحدیث ۱۷.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۰۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱۸، الحدیث ۱ و ۲.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۷۸، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۴، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۴۳

...

و هو ثمانون جلدة. فحاصله: أنّ قاذف العبد المسلم یضرب تسعة و سبعین جلدة، فقد یقال بأنّ ظاهره تعیّن العدد المذکور من الأسواط، و هو ینافی إطلاق التعزیر المذکور فی الموثّقة، إلّا أنّه لا یبعد أن یقال و لو بقرینة الموثّقة إنّ مراده (علیه السّلام) اختیاره لهذا العدد المذکور فی باب القضاء إذا کان المقذوف عبداً مسلماً ظاهر الصلاح محکوماً بالعدالة لا یعلم منه إلّا خیر، فلا ینافی اختیار غیره فی غیره، بل و لا فیه لجهات أُخر.

و فی خبر حمزة بن حمران عن أحدهما (علیهما السّلام) قال: سألته عن رجل أعتق نصف جاریته ثمّ قذفها بالزنا؟ قال

أری علیه خمسین جلدة، و یستغفر اللّه عزّ و جلّ.

الحدیث «۱».

و هو علی الظاهر مبنی علی أنّه یجلد نصف الحدّ أعنی الأربعین للنصف المعتق و عشرة تعزیراً لنصفها الرقّ فیوافق الموثّقة و الصحیحة، و یحمل ظهوره فی تعیین الخمسین و لو بقرینة إطلاق الموثّقة علی ذکر أحد الأفراد.

و فی صحیحة منصور بن حازم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی الحرّ یفتری علی المملوک قال

یسأل، فإن کانت امّه حرّة جلد الحدّ «۲»

، و هی و إن کانت ربّما یتخیّل کونها معارضة لإطلاق الأدلّة السابقة دالّة علی إجراء

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۷۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۴، الحدیث ۳.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۸۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۴، الحدیث ۱۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۴۴

...

الحدّ بقذف المملوک إذا کانت امّه حرّة، و مقتضی القواعد تقییدها بها بعد کون النسبة عموماً مطلقاً، إلّا أنّ الظاهر أنّ المراد من الافتراء علی المملوک فی الصحیحة أن ینسب امّه إلی الزنا، فإذا سئل عن امّه و کانت حرّة فقد قذفت الحرّة، و حدّه ثمانون جلدة.

و إطلاق الافتراء علی هذا المعنی غیر قلیل فی الأخبار؛ و منه قوله (علیه السّلام) فی صحیحة ابن سنان الماضیة ذیل المسألة الاولی من مسائل موجب الحدّ عند تفسیر القذف، فراجع.

و أظهر منه: خبر إسماعیل بن الفضل الوارد فی قذف ولد المحدودة «۱»، و خبر عبد الرحمن الوارد فی قذف ابن الذمّیة التی تحت مسلم «۲»، و سیأتی ذکرهما إن شاء اللّه تعالی.

نعم، مرسل یونس عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

کلّ بالغ من ذکر أو أُنثی افتری علی صغیر أو کبیر أو ذکر أو أُنثی أو مسلم أو کافر أو حُرٍّ أو مملوک، فعلیه حدّ الفریة و علی غیر البالغ حدّ الأدب «۳»

، ظاهر کالصریح فی تعلّق الحدّ بقذف المملوک و أنّه مثل الحرّ علی السواء، إلّا أنّه مرسل شاذّ لا عامل به مطروح، کما فی «الریاض» و «الجواهر».

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۸۸، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۷، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۸۸، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۷، الحدیث ۲.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۸۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۵، الحدیث ۵.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۴۵

و الإسلام (۱۱)

---

(۱۱) قد عرفت ذکر الأقوال فیه أیضاً، و ظاهر العبارة کغیرها اعتبار الإسلام فی المقذوف لتعلّق الحدّ بقاذفه مطلقاً؛ کان القاذف مسلماً أو کافراً.

و لا شکّ أنّ مقتضی إطلاق بعض الأدلّة عدم الفرق فی ثبوت الحدّ بین کون المقذوف کافراً أو مسلماً، إلّا أنّه قام الدلیل الخاصّ علی عدم تعلّق الحدّ بقذف الکافر؛ ففی موثّقة إسماعیل بن الفضیل قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الافتراء علی أهل الذمّة و أهل الکتاب هل یجلد المسلم الحدّ فی الافتراء علیهم؟ قال

لا، و لکن یعزّر «۱».

و دلالتها علی نفی الحدّ عمّا إذا کان المقذوف من أهل الکتاب واضحة. و حیث إنّ ثبوت حدّ القذف روعی فیه حقّ المقذوف و من باب رعایة حرمته و لذلک کان أمره إجراءً و عفواً بیده، بل صریح بعض الصحاح أنّه من حقوق الناس، کما سیأتی إن شاء اللّه تعالی فلذلک فإذا نفی الحدّ عن قذف أهل الکتاب لزم منه نفیه عن حدّ الحربی من الکفّار أیضاً قطعاً، هذا.

و فی مقابل الموثّقة المذکورة ما رواه الصدوق و الشیخ بسند معتبر عن أبی بکر الحضرمی عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال: قلت له: جعلت فداک ما تقول فی الرجل یقذف بعض جاهلیة العرب؟ قال

یضرب الحدّ، إنّ ذلک یدخل

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۰۰، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱۷، الحدیث ۴.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۴۶

...

على رسول اللّه (صلّى اللّه عليه و آله و سلّم) «۱»

فقد دلّ على ثبوت الحدّ على قذف كفّار جاهلية العرب، و لم يكونوا أهل الكتاب فيلزم الحدّ بقذف أهل الكتاب بطريق أولى، و هو خلاف الموثّقة، هذا.

اللهمّ إلّا أن يقال: إنّ مراد السائل من هذا البعض آباء رسول اللّه (صلّى اللّه عليه و آله و سلّم)، و إلّا لما دخل من قذفه على رسول اللّه (صلّى اللّه عليه و آله و سلّم)، و حيث إنّ آباءه طاهرون من أرجاس الجاهلية كان قذفهم موجباً للحدّ، فلا معارضة و لا إشكال فتأمّل، و اللّه العالم.

إلّا أنّ مورد الموثّقة كما ترى ما إذا كان القاذف مسلماً، فلا تدلّ على انتفائه عن قاذفه الكافر، بل مقتضى الإطلاقات ثبوت الحدّ هناك، كما يدلّ عليه أيضاً موثّقة سماعة التى لا يضرّها الإضمار قال: سألته عن اليهودى و النصرانى يقذف صاحبه ملّة على ملّة و المجوسى يقذف المسلم، قال

يجلد الحدّ «۲»

فإنّها دلّت على ثبوت الحدّ على اليهودى أو النصرانى الذى يقذف أهل ملّته.

لا يقال: إنّ مقتضى إطلاق عباراتهم التى اعتبرت إسلام المقذوف مطلقاً أنّهم أعرضوا عن مثل الموثّقة، فكأنّ الإجماع على خلافها، و هو كاشف فى مثل المورد عن وصول دليل معتبر بيدهم أوجب الإعراض عن

(۱) وسائل الشيعة ۲۸: ۲۰۱، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱۷، الحديث ۷.

(۲) وسائل الشيعة ۲۸: ۱۹۹، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱۷، الحديث ۲.

مبانى تحرير الوسيلة - كتاب الحدود، ص: ۴۴۷

و العفّة (۱۲)؛ فمن استكملها وجب الحدّ بقذفه، و من فقدها أو فقد بعضها فلا حدّ على قاذفه، و عليه التعزير.

الموثّقة و تقييد المطلقات بها.

فإنّه يقال: انعقاد الإطلاق لكلامهم بحيث يثبت الإعراض و التقييد المذكورين مشكل، بل لا بعد فى دعوى أنّ منصرف إطلاقاتهم أن يقذف المسلم كافراً، فانظر إلى عبارة «نهاية» الشيخ: فإن قال لكافر أو كافرة أو عبد أو أمة شيئاً من ذلك لم يكن عليه الحدّ و يعزّر لئلّا يؤذى به أهل الذمّة و المماليك، انتهى.

بل صرّح ابن حمزة فى «الوسيلة» بما قلناه، قال: و إن قذف كافر مسلماً قتل، و إن قذف مثله كان للحاكم الخيار بين إقامة حدّ الإسلام عليه و بين ردّه إلى أهل نحلته ليحكموا عليه.

نعم فى «المختلف» عن المفيد (قدّس سرّه): أنّه إذا قذف ذمّى ذمّيا بالزنا و اللواط و ترافعا إلى سلطان الإسلام أُدّب القاذف و لم يحدّه كحدّ قاذف أهل الإسلام، قال: و تبعه ابن إدريس ثمّ نقل عن أبى الصلاح أنّه يجلده كما يجلد المسلم للمسلم، قال: و هو الأقوى، و مع ذلك كلّه استصوب قول المفيد أيضاً، فراجع، و اللّه العالم.

(۱۲) مراده دام ظلّه من العفّة كما يشهد به ذيل العبارة من لم يكن متظاهراً بما يقذف به. و الدليل عليه: أنّك قد عرفت آنفاً أنّ إيجاب حدّ القذف إنّما هو لرعاية حرمة المقذوف، و قد ورد فى معتبرة هارون بن الجهم عن الصادق جعفر بن محمّد (عليهما السّلام) أنّه قال

إذا جاهر الفاسق بفسقه

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۴۸

...

فلا حرمة له و لا غیبة «۱»

فقد دلّ علی أنّ الفاسق المتجاهر بفسقه لا حرمة له، فإذا لم یکن له حرمة فلا بأس بقذفه، فلیس فی قذفه حدّ و لا تعزیر.

نعم، المتیقّن بل الظاهر من المعتبرة و لو بتناسب الحکم و الموضوع انتفاء حرمة المتجاهر بالنسبة إلی خصوص الفسق الذی تجاهر و تظاهر به، بملاحظة أنّه إذا لم یحفظ حرمة نفسه و تظاهر بالفسق فلیس علی غیره حینئذٍ حفظ حرمته، و علیه فقذفه بما لم یتظاهر به لا دلیل علی جوازه، و هو موجب للحدّ کغیره، کما أفاده دام ظلّه.

ثمّ إنّه لا یبعد أن یقال: إنّ من ثبت زناه أو لواطه و إن لم یکن متظاهراً به فقذفه إلی نفس هذا اللواط و الزنا و إن کان حراماً موجباً للتعزیر إلّا أنّه لا یوجب الحدّ.

و یدلّ علیه الآیة المبارکة وَ الَّذِینَ یَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ یَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِینَ جَلْدَةً «۲» فإنّه قد اشترط لزوم الحدّ علی القاذف بأن لا یأتی علی ما قذف أربعة شهداء، و إتیان الأربعة طریق شرعی معتبر لإثبات الزنا.

فحاصله: أنّ لزوم الحدّ علی القاذف مشروط بأن لا یکون له طریق إلی إثباته، و إلّا فإن أثبته فلا یقام علیه هذا الحدّ.

و حینئذٍ فلا یبعد أن یقال: إنّ المستفاد من الآیة أنّ القذف إنّما یوجب

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۲: ۲۸۹، کتاب الحجّ، أبواب أحکام العشرة، الباب ۱۵۴، الحدیث ۴.

(۲) النور (۲۴): ۴.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۴۹

...

الحدّ إذا کان بأمر لیس بثابت شرعاً، فإذا ثبت زنا أحد شرعاً فنسبة هذا الزنا إلیه لا یوجب حدّا؛ إذ هو بحکم الآیة إنّما یوجب حدّا لو لم یقدر علی إثباته، و فی مثله لا حاجة إلی إثباته؛ لأنّه ثابت قبلًا، فإثباته من قبیل تحصیل الحاصل. فکما لو أقام أربعة شهداء و أثبت الزنا لا یقام علیه حدّ فکذلک هنا أیضاً حرفاً بحرف.

و الآیة و إن وردت فی رمی المحصنات إلّا أنّ من المعلوم أنّ مفهومها کون حدّ الرمی مشروطاً بهذا الشرط، کما أنّها و إن وردت فی الزنا إلّا أنّ حکمها جارٍ فی اللواط؛ لا سیّما و قد تضمّن أدلّة إجراء الحدّ فی نسبة اللواط أنّ علیه حدّ القاذف، فکأنّ القذف هو نسبة الزنا و حدّه یجری فی نسبة اللواط أیضاً، و قد مرّت إلیه الإشارة سابقاً، فتذکّر.

و یؤیّد ما استفدناه من الآیة المبارکة خبر الفضل بن إسماعیل الهاشمی عن أبیه قال: سألت أبا عبد اللّه و أبا الحسن (علیهما السّلام) عن امرأة زنت فأتت بولد و أقرّت عند إمام المسلمین بأنّها زنت و أنّ ولدها ذلک من الزنا فأُقیم علیها الحدّ، و إنّ ذلک الولد نشأ حتّی صار رجلًا فافتری علیه رجل، هل یجلد من افتری علیه؟

فقال

یجلد و لا یجلد

، فقلت: کیف یجلد و لا یجلد؟ فقال

من قال له: یا ولد الزنا لم یجلد و یعزّر و هو دون الحدّ، و من قال له: یا ابن الزانیة جلد الحدّ کاملًا

، قلت له: کیف صار جلد هکذا؟ فقال

إنّه إذا قال له: یا ولـد الزنا کان قـد صدق فیه و کان عزّر علی تعییره أُمّه ثانیة و قد أُقیم علیها الحدّ، فإن قال له: یا ابن الزانیة جلد الحدّ تامّاً لفریته علیها

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۵۰

...

بعد إظهار التوبة و إقامة الإمام علیها الحدّ «۱».

و حاصل ما ذکره (علیه السّلام) من الفرق بین العبارتین: أنّ کلمة «ولد الزنا» إنّما تدلّ علی نسبتها بزنا ثابت، و کلمة «ابن الزانیة» دالّة علی تلبّسها بالزنا فعلًا، فهو أمر حدیث یوجب نسبة القذف، و هو الذی استفدناه من الآیة المبارکة.

کما أنّه صریح فی أنّ الإسناد مجدّداً إلی الزنا الثابت أیضاً موجب للتعزیر؛ فإنّه إیذاء للمسلمین، و قد عرفت أنّ کلّ فحش و کلمة مؤذیة لم یبلغ حدّ القذف فهو یوجب التعزیر.

ثمّ إنّ هذا الذی استفدناه أیضاً ممّا یتوافق ظاهر عبارة القوم علیه فی البحث عن مسقطات حدّ القذف حیث ذکروا هناک أنّ إثبات ما یقذف به بالبیّنة أو الإقرار مسقط لحدّه، بل جعلوا مجرّد تصدیق المقذوف أیضاً من المسقطات، لکنّهم لم یذکروه هاهنا، و کان المناسب ذکره و إدخاله فیمن فقد شرط العفّة، و اللّه العالم.

ثمّ إنّه قد یحتمل استثناء قذف المبتدعین من الحدّ بل و من الحرمة استناداً إلی صحیحة داود بن سرحان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

قال رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم): إذا رأیتم أهل الریب و البدع من بعدی فأظهروا البراءة منهم و أکثروا من سبّهم و القول فیهم. و الوقیعة، و باهتوهم کیلا یطمعوا فی الفساد فی الإسلام، و یحذرهم الناس و لا یتعلّمون من بدعهم، یکتب اللّه

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۸۸، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۷، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۵۱

...

لکم بذلک الحسنات و یرفع لکم به الدرجات فی الآخرة «۱».

ببیان: أنّ قوله: «باهتوهم» ترغیب فی إیراد البهتان و الفریة علیهم، و إطلاقه شامل لقذفهم بمثل الزنا و اللواط، لکنّه مبنی علی کون المباهتة هنا بمعنی إیراد البهتان، و هو غیر مسلّم؛ إذ من المحتمل أن یراد بها جعلهم متحیّرین بإلزامهم ببطلان قولهم بالحجج القاطعة، کما فی قوله تعالی فَبُهِتَ الَّذِی کَفَرَ، فحاصل الحدیث: أنّه یجب هتک حیثیاتهم بذکر ما فیهم، کما یجب جعلهم مبهوتین بإقامة الحجج القاطعة علی بطلان مقالتهم، و مع هذا الاحتمال فلا حجّة فیها علی جواز قذفهم، بل إنّ عمومات حرمة القذف و لزوم الحدّ به محکّمة.

إن قلت: إنّ إطلاق تجویز سبّهم بل الأمر به یقتضی جواز سبّهم بمثل القذف.

قلت: إنّ ما یقتضیه السبّ بما هو سبّ إنّما هو إهانة المسبوب، و أمّا ارتکاب الکذب أو حرام آخر مثلًا فلا، فغایة تجویز السبّ إنّما هو تجویز إهانتهم لا مثل قذفهم المشتمل علی حرام آخر.

اللهمّ إلّا أن یقال: إنّه لا یشمل القذف المعلوم کذبه، لا المعلوم صدقه و لا المشکوک الصدق؛ فإنّه فی هذین الموردین إنّما یکون حراماً بما أنّه قذف و القذف من مصادیق السبّ بما أنّه سبّ، فإطلاق الصحیحة یقتضی جواز بل رجحان القذف الغیر المعلوم الکذب، و بها یقیّد إطلاقات أدلّة حرمته، و اللّه العالم بحقائق أحکامه.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۶: ۲۶۷، کتاب الأمر و النهی، أبواب الأمر و النهی، الباب ۳۹، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۵۲

فلو قذف صبیاً أو صبیة أو مملوکاً أو کافراً یعزّر (۱۳). و أمّا غیر العفیف فإن کان متظاهراً بالزنا أو اللواط فلا حرمة له؛ فلا حدّ علی القاذف و لا تعزیر و لو لم یکن متظاهراً بهما فقذفه یوجب الحدّ، و لو کان متظاهراً بأحدهما ففیما یتظاهر لا حدّ و لا تعزیر، و فی غیره الحدّ علی الأقوی، و لو کان متظاهراً بغیرهما من المعاصی فقذفه یوجب الحدّ.

---

(۱۳) أمّا تعزیر قاذف غیر البالغ؛ فلأنّه لا ریب فی حرمة إیذائهم، و قد مرّ و سیأتی إن شاء اللّه تعالی أنّ التعزیر ثابت علی ارتکاب المعاصی کلّها.

و أمّا تعزیر قاذف المملوک: فقد مرّ دلالة موثّقة أبی بصیر علیه.

و أمّا تعزیر قاذف الکافر: فقد دلّ علی ثبوت التعزیر علی المسلم بقذف أهل الکتاب موثّقة إسماعیل بن الفضل «۱»، و هی و إن کانت مطلقة إلّا أنّ فی صحیح الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) أنّه نهی عن قذف من کان علی غیر الإسلام، إلّا أن تکون اطّلعت علی ذلک منه «۲».

و فی صحیح عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) أنّه نهی عن قذف من لیس علی الإسلام إلّا أن یطّلع علی ذلک منهم، و قال

أیسر ما یکون

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۰۰، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱۷، الحدیث ۴.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۷۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۵۳

...

أن یکون قد کذب «۱»

، فهما کما تری قد استثنیا من مورد النهی عن قذف الکفّار ما إذا اطّلع و ثبت عند القاذف المسلم ما یقذفه به، فقذفهم حینئذٍ جائز غیر منهی، و مع الجواز لا مجال للتعزیر. و حیث إنّ حدود المسألة غیر مذکورة فی کلمات الأصحاب فلا یمکن أن یقال بإعراضهم من الصحیحتین، بل لا مانع من العمل بهما.

لا یقال: إنّ عنوان من کان علی غیر الإسلام أو من لیس علی الإسلام أعمّ من أهل الکتاب، کما أنّ إطلاق الحکم بالتعزیر علی عنوان الافتراء علی أهل الکتاب المذکور فی موثّقة إسماعیل شامل لمورد العلم بصدور المقذوف به منهم و عدمه، فیتعارض إطلاقهما و إطلاقها فی مورد الاطّلاع علی فجور أهل الکتاب؛ فلا حجّة فی إطلاق الصحیحتین.

لأنّه یقال: و إن کانت النسبة بینهما العموم من وجه کما بیّن إلّا أنّ ظهور الصحیحتین أقوی فی مورد الاجتماع و لو لأنّ جلّ محلّ

ابتلاء المسلمین فی زمن الصدور هو أهل الذمّة و الکتاب من الکفّار بل لا بعد فی استظهار التدیّن بدینٍ من عنوان «من کان علی غیر الإسلام» فتدبّر.

و کیف کان: فلا ینبغی الشبهة فی أقوائیة ظهورهما، فیقدّمان علی الموثّقة بلا إشکال.

هذا بالنسبة إلی قذف المسلم للکافر، و حاصله: أنّ قذفه منهی و حرام إذا لم یطّلع علی فجوره، فهو یوجب التعزیر إمّا للأدلّة العامّة و إمّا

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۷۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۵۴

[مسألة ۴ لو قال للمسلم: «یا ابن الزانیة» أو «أُمّک زانیة» و کانت أُمّه کافرة]

مسألة ۴ لو قال للمسلم: «یا ابن الزانیة» أو «أُمّک زانیة» و کانت أُمّه کافرة (۱۴) ففی روایة یضرب القاذف حدّا؛ لأنّ المسلم حصنها، و الأحوط التعزیر دون الحدّ.

لدلالة موثّقة إسماعیل أیضاً فی أهل الکتاب، و إذا اطّلع علی فجورهم فقذفه غیر منهی؛ فلا محالة لا یوجب حدّا و لا تعزیراً.

و أمّا قذف الکفّار بعضهم لبعض فهو موجب لحدّ القذف؛ للعمومات و خصوص مضمرة سماعة الماضیة.

ثمّ إنّ هذا کلّه فیما إذا کان للکافر حرمة، و أمّا الکافر الحربی الغیر المؤتمن و لا المعاهد فحیث لا حرمة له فلا حدّ فی قذفه بمثل البیان المذکور فی الفاسق المتظاهر. و لو قلنا بحرمة سبّه و قذفه فلیس ذلک رعایة له و احتراماً و عنایة به، بل لأنّ المؤمن ملجم.

و حینئذٍ فعلیه لا یبعد ثبوت التعزیر فی قذفه؛ لأنّه ارتکب حراماً إلهیاً، کما إذا قبّل غلاماً بشهوة، و اللّه العالم.

(۱۴) قد تعرّض لهذا الفرع بعض الأصحاب؛ منهم الشیخ فی «النهایة» فقال: و کذلک إن قال لمسلم: أُمّک زانیة أو یا ابن الزانیة، و کانت أُمّه کافرة أو أمة کان علیه الحدّ تامّاً؛ لحرمة ولدها المسلم الحرّ. و فی «المختلف» بعد نقل العبارة: و تبعه ابن البرّاج و هو قول ابن الجنید، ثمّ نقل عن ابن إدریس: إنّه لا حدّ تامّ فیه و استحسنه. و استدلّ للشیخ بروایة عبد الرحمن الآتیة و قال بعد ذکرها: و لا بأس بالعمل بهذه الروایة فإنّها واضحة الطریق، انتهی.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۵۵

...

و المحقّق (قدّس سرّه) جعل الأشبه التعزیر فی «شرائعه» و «مختصره» و نقل فی «نکته» عن ابن الجنید أنّه قال: إنّ المقذوف إذا کان مسلماً و أُمّه ذمّیة فإنّه یحدّ بحرمة ولدها، قال: و کذلک روی عن أبی جعفر (علیه السّلام) و قال: و روی الطبری أنّ الأمر لم یزل علی ذلک، إلی أن أشار عبد اللّه بن عمر بن الخطّاب علی عمر بن عبد العزیز بأن لا یحدّ مسلم فی کافر فترک ذلک، ثمّ استدلّ للشیخ بروایة عبد الرحمن، ثمّ قال: و هذه تدلّ علی ما ذکره الشیخ، و عندی: أنّ هذا التمسّک ضعیف، و الأولی بناء الأمر علی الأصل و إطراح ما لیس بمتیقّن من النقل، انتهی.

أقول: إنّ هذا الفرع المذکور فی کلماتهم حیث إنّ المفروض فیه مجرّد إسلام الولد، و هو یجتمع مع إسلام الأب و کفره؛ فلذلک لم نجد علیه من الأخبار دلیلًا أصلًا، و ما ذکره فی «النهایة» بقوله: «لحرمة ولدها المسلم» و إن صلح لأن یکون فارقاً إلّا أنّه لا دلیل علیه أیضاً، فمقتضی الإطلاقات تسویة امّه لسائر الکافرات.

نعم، قد روی الکلینی بإسناده عن عبد الرحمن بن أبی عبد اللّه عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: النصرانیة و الیهودیة تکون تحت المسلم فتجلد فیقذف ابنها، قال

یضرب القاذف حدّا لأنّ المسلم حصّنها «۱»

، و رواه الشیخ بإسناده عن الکلینی مثله، کما روی نحوه بإسناد آخر عن عبد الرحمن بن أبی عبد اللّه عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

النصرانیة و الیهودیة تکون تحت

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۸۸، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۷، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۵۶

...

المسلم فیقذف ابنها یضرب القاذف؛ لأنّ المسلم حصّنها «۱»

فنقل الکلینی قد صرّح فیه بضرب القاذف حدّا، و مقتضی التعلیل أنّه المراد من قوله «یضرب القاذف» فی نقل الشیخ أیضاً، و إلّا فسواء کانت الذمّیة تحت المسلم محصنة به أم لا، فقذفها یوجب التعزیر، کما عرفت.

و کیف کان: فالظاهر أنّ المراد من قذف ابنها فی الخبرین نسبة امّه الکافرة إلی الزنا، و إلّا لم یکن للتعلیل بقوله

لأنّ المسلم قد حصّنها

معنی؛ فقد دلّ الخبران علی ثبوت الحدّ فی قذف یهودیة أو نصرانیة کان زوجها مسلماً؛ معلّلین بأنّ المسلم قد حصّنها، و حیث لم یفرض فیها سوی إسلام الزوج فالمراد من المسلم الذی حصّنها هو زوجها لا ابنها فإنّه لم یفرض فیها وجود ابن له، فضلًا عن فرض إسلامه أیضاً.

فموضوع الخبر أو الخبرین أمر آخر غیر ما تعرّض له الأصحاب و تبعهم الماتن دام ظلّه له، و لا دلیل علی ثبوت حدّ القذف فی مفروض کلامهم و إن استدلّ له فی «المختلف» و «النکت» بنفس الخبر. و الظاهر أنّه غفلة منهما عن مفاده، کما أنّ الظاهر أنّ سیّدنا الأستاذ الماتن أیضاً قد أخذ التعلیل من الخبر مع أنّه وارد فی موضوع آخر، و اللّه العاصم.

و کیف کان: فحیث لا دلیل خاصّ فی مفروض مسألة المتن فاللازم الأخذ بالعمومات و مساواة هذه المرأة لمن سواها من أهل الکتاب فی ثبوت التعزیر بقذفها أخذاً بإطلاق موثّقة إسماعیل بن الفضل.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۰۰، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱۷، الحدیث ۶.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۵۷

[مسألة ۵ لو قذف الأب ولده بما یوجب الحدّ لم یحدّ بل علیه التعزیر]

مسألة ۵ لو قذف الأب ولده بما یوجب الحدّ لم یحدّ بل علیه التعزیر؛ للحرمة لا للولد، و کذا لا یحدّ لو قذف زوجته المیّتة و لا وارث لها إلّا ولده، و لو کان لها ولد من غیره کان له الحدّ، و کذا لو کان لها وارث آخر غیره (۱۵)،

و أمّا مورد الخبر فلم یتعرّض له الأصحاب فیما أعرف و فی سند الکلینی معلّی بن محمّد و فی سند الشیخ بنان بن محمّد، و لم یعلم

عمل الأصحاب به لینجبر به سنده؛ و لذلک فالأحوط فیه أیضاً لو لم یکن أقوی الاقتصار علی ما دون الحدّ، و اللّه العالم بحقائق أحکامه.

(۱۵) لا خلاف فی شیء من ذلک علی ما فی «الریاض». و الدلیل علیه: صحیحة محمّد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر (علیه السّلام) عن رجل قذف ابنه بالزنا، قال

لو قتله ما قتل به، و إن قذفه لم یجلد له

، قلت: فإن قذف أبوه امّه؟ قال

إن قذفها و انتفی من ولدها تلاعنا و لم یلزم ذلک الولد الذی انتفی منه، و فرّق بینهما و لم تحلّ له أبداً

، قال

و إن کان قال لابنه و أُمّه حیّة: یا ابن الزانیة و لم ینتف من ولدها جلد الحدّ لها و لم یفرّق بینهما

قال

و إن کان قال لابنه: یا ابن الزانیة و أُمّه میّتة و لم یکن لها من یأخذ بحقّها منه إلّا ولدها منه فإنّه لا یقام علیه الحدّ؛ لأنّ حقّ الحدّ قد صار لولده منها، فإن کان لها ولد من غیره فهو ولیّها یجلد له، و إن لم یکن لها ولد من غیره و کان لها قرابة یقومون بأخذ الحدّ جلد لهم «۱».

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۹۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱۴، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۵۸

...

و دلالتها واضحة لا تحتاج إلی بیان إلّا فی موردین:

أحدهما: أنّ مفروض السائل و إن کان هو الابن إلّا أنّ تعبیره (علیه السّلام) فی مواضع متعدّدة بعنوان ولدها دلیل عدم الفرق بین الابن و البنت. مضافاً إلی أنّ ظاهر قوله (علیه السّلام)

لو قتله ما قتل به، و إن قذفه لم یجلد له

أنّ جلد القذف و قصاص النفس فی الأب مرتضعان من ثدی واحد، و لا ینبغی الریب فی أنّ حکم القصاص مرفوع عن الرجل إذا قتل ولده ابناً کان أو بنتاً کما یشهد به الأخبار التی منها صحیحة حمران عن أحدهما (علیهما السّلام) قال

لا یقاد والد بولده، و یقتل الولد إذا قتل والده عمداً «۱».

ثانیهما: أنّه قد یتوهّم دلالة ذیل الصحیحة علی أنّ حقّ الحدّ موکول إلی مطلق القرابة و إن لم یکن وارثاً بالفعل، لکنّه مندفع بأنّ تقیید و توصیف القرابة بقوله

قرابة یقومون بأخذ الحدّ

یوجب الاختصاص بمن له أن یقوم بأخذ الحدّ لکی یمکنه أن یقوم به، و هو لیس إلّا الوارث الفعلی، و مصداقه فی مورد الصحیحة أبوها و أُمّها.

و ممّا یدلّ علی أصل انتفاء الحدّ عن الوالد بقذفه لولده ما رواه إسحاق بن عمّار عن جعفر عن أبیه

أنّ علیاً (علیه السّلام) کان یقول: لا یقتل والد بولده إذا قتله و یقتل الولد بوالده إذا قتله، و لا یحدّ الوالد للولد إذا قذفه و یحدّ الولد للوالد إذا قذفه «۲»

و دلالته کإطلاقه بالنسبة إلی الابن و البنت

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۹: ۷۷، کتاب القصاص، أبواب القصاص فی النفس، الباب ۳۲، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۹: ۷۹، کتاب القصاص، أبواب القصاص فی النفس، الباب ۳۲، الحدیث ۸.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۵۹

و الظاهر: أنّ الجدّ والد (۱۶) فلا یحدّ بقذف ابن ابنه.

واضحة. هذا کلّه بالنسبة إلی إیجاب الحدّ علیه.

و أمّا تعزیره لأنّه فعل حراماً، فیدلّ علی ثبوته العمومات الدالّة علی ثبوت التعزیر بارتکاب کلّ معصیة.

تنبیه: کما أنّ المستفاد من الخبرین أنّه لا یحدّ الوالد بحقّ الولد إذا طالب الولد لحقّه، کذلک یستفاد منهما أنّه لو قذف ابنه المیّت مثلًا و کان له ولی وارث فلا یجوز لهذا الوارث أیضاً المرافعة إلی الحاکم لإجراء حدّ القذف علیه؛ و ذلک أنّ ظاهر قوله (علیه السّلام) لم یجلد له

أنّ رعایة حقّ الولد لا تصلح لأن توجب جلداً علی الوالد حدّا کان أو تعزیراً و هو مطلق بالنسبة إلی أن یکون المرافع المطالب نفس الولد أو مَن انتقل الحقّ بالإرث إلیه، و هو ظاهر.

(۱۶) إذ الوالد من ولد منه الولد، فهو عامّ شامل للأب و الجدّ، کما أنّه یعمّ الجدّ للأب و للأُمّ.

و الحکم و إن ترتّب علی الأب فی مورد الصحیحة إلّا أنّه مرتّب علی عنوان الوالد فی روایة إسحاق، و هو کافٍ لإثبات العموم، کما أنّه مرتّب علی عنوان الوالد فی صحیحة حمران التی بمنزلة الدلیل لما فی صحیحة ابن مسلم؛ فبانضمامها إلیها یعلم أنّ الحکم مترتّب علی عنوان الوالد و أنّ ذکر الأب إنّما هو من قبیل المورد الذی لا یوجب اختصاصاً.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۶۰

و یحدّ الولد لو قذف أباه (۱۷) و إن علا، و تحدّ الامّ لو قذفت ابنها (۱۸)، و الأقارب لو قذفوا بعضهم بعضاً.

[مسألة ۶ إذا قذف جماعة واحداً بعد واحد فلکلّ واحد حدّ]

مسألة ۶ إذا قذف جماعة واحداً بعد واحد فلکلّ واحد حدّ؛ سواء جاؤوا لطلبه مجتمعین أو متفرّقین، و لو قذفهم بلفظ واحد بأن یقول: «هؤلاء زناة» فإن افترقوا فی المطالبة فلکلّ واحد حدّ، و إن اجتمعوا بها فللکلّ حدّ واحد (۱۹).

---

(۱۷) لمعتبرة إسحاق، مضافاً إلی عمومات حدّ القذف.

(۱۸) للعمومات، و هکذا الأمر فی الفرع التالی. و فی «الریاض»: أنّه لا خلاف فی شیء من ذلک.

(۱۹) فی «الریاض»: أنّه الأظهر الأشهر، و فی «المسالک» و «المختلف»: أنّ هذا التفصیل هو المشهور بین الأصحاب، و فی «الخلاف» و «الغنیة» دعوی إجماع الطائفة علیه، قال فی «الخلاف» فی کتاب الحدود (مسألة ۴۸): إذا قذف جماعة واحداً بعد واحد کلّ واحد بکلمة مفردة فعلیه لکلّ واحد منهم الحدّ، و به قال الشافعی قولًا واحداً.

و إن قذفهم بکلمة واحدة فقال: زنیتم أو أنتم زناة روی أصحابنا أنّهم إن جاؤوا به مجتمعین فعلیه حدّ واحد لجمیعهم، و إن جاؤوا به متفرّقین کان لکلّ واحد منهم حدّ کامل. و للشافعی فیه قولان: قال فی القدیم: علیه حدّ واحد لجماعتهم، و فی الجدید: علیه لکلّ واحد حدّ کامل و لم یفصّل. و قال أبو حنیفة: علیه لجماعتهم حدّ واحد؛ سواء قذفهم بکلمة واحدة أو أفرد کلّ واحد منهم بکلمة

القذف. دلیلنا: إجماع الفرقة و أخبارهم.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۶۱

...

و ظاهره کما تری دعوی الإجماع فی حکم کِلا موردی إفراد کلّ منهم بکلمة و قذفهم بکلمة واحدة، و مثله صاحب «الغنیة»، و نقل عن «السرائر» أیضاً مثلهما، و فی «نکت النهایة» للمحقّق: أنّ حکم التفصیل المذکور فی قذفهم بکلمة واحدة متّفق علیه بین علمائنا، و قد نقل فی «المختلف» الإفتاء بما فی «الخلاف» عن المفید فی «المقنعة» و عن سلّار و أبی الصلاح الحلبی و ابن البرّاج و ابن إدریس.

و مع ذلک کلّه: ففی قبال هذا القول قولان آخران:

أحدهما: ما عن ابن الجنید فإنّه عکس الأمر، فجعل القذف بلفظ واحد موجباً لاتّحاد الحدّ مطلقاً، و بلفظ متعدّد موجباً للاتّحاد إن جاؤوا به مجتمعین و للتعدّد إن جاؤوا به متفرّقین، و فی «المختلف» أنّه لا بأس به.

ثانیهما: ما یظهر من الصدوق فی «المقنع» و «الفقیه»؛ فقد فصّل فی قذف الجماعة بکلمة واحدة بأنّه إن سمّاهم فعلیه لکلّ رجل سمّاه حدّ واحد، و إن لم یسمّهم فعلیه لجمیعهم حدّ واحد.

و الظاهر: أنّ منشأ الاختلاف هو اختلاف ظواهر الأخبار:

ففی صحیحة جمیل بن درّاج عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن رجل افتری علی قوم جماعة، قال

إن أتوا به مجتمعین ضرب حدّا واحداً، و إن أتوا به متفرّقین ضرب لکلّ منهم حدّا «۱»

، و نحوه موثّقة

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۹۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱۱، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۶۲

...

سماعة و خبر محمّد بن حمران «۱». فظاهر الحدیث بناءً علی قراءة «جماعة» بالنصب أنّه افتری علیهم افتراء علی جماعتهم دفعة واحدة، و إن احتمل أن یراد الافتراء علیهم فی حالة اجتماعهم، و إن کان قذف کلّ منهم بلفظ یخصّه.

نعم بناءً علی قراءتها بالجرّ بدلًا أو عطف بیان أو تأکیداً لکلمة «قوم» فمفاده: أنّه افتری علی الجماعة من غیر تعرّض لکونه بکلمة واحدة أو کلمات، لکنّه علی أیّ حال صریح فی أنّ للإتیان به مجتمعین و متفرّقین دخلًا فی وحدة الحدود و تعدّده و أنّ التفرّق فی المجیء یوجب التعدّد.

و فی معتبرة الحسن العطّار قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): رجل قذف قوماً، قال

بکلمة واحدة؟

قلت: نعم، قال

یضرب حدّا واحداً؛ فإن فرّق بینهم فی القذف ضرب لکلّ واحد منهم حدّا «۲»

، فهی أیضاً کالصریحة فی أنّ وحدة کلمة القذف و تفریقها بعدد القوم سبب لوحدة الحدّ و تعدّده، و أنّ نفس تعدّد الکلمة موجبة لتعدّد القذف، و قد دلّت الأخبار السابقة علی أنّ نفس الإتیان به متفرّقین أیضاً موجبة لتعدّده.

و هذا الظهور من کلّ من تلک الأخبار و هذه المعتبرة قوی لا یمکن عرفاً أن یرفع الید عنه، و لازمه التفصیل الذی أفتی به المشهور

من أنّه لو

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۹۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱۱، الحدیث ۳.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۹۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱۱، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۶۳

...

قذف کلّا منهم بکلمة مفردة فعلیه لکلّ واحد حدّ واحد، و لو قذفهم بکلمة واحدة فأتوا به متفرّقین فعلیه الحدّ بتعداد مجیئهم به، و إن أتوا به جمیعاً فعلیه حدّ واحد، فیقیّد إطلاق کلّ بما هو کصریح الآخر. فإطلاق الإتیان به مجتمعین الذی حکم فیه بحدّ واحد فی الأخبار الأُول یقیّد بما کان القذف بکلمة واحدة، و إطلاق إیجاب الکلمة الواحدة لحدّ واحد فی معتبرة العطّار یقیّد بما لم یأتوا به متفرّقین، هذا.

و أمّا ما فی موثّقة سماعة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

قضی أمیر المؤمنین (علیه السّلام) فی رجل افتری علی نفر جمیعاً فجلده حدّا واحداً «۱»

فلعلّ ظاهرها أیضاً أنّ قذفهم کان بکلمة واحدة، و علی أیّ حال تقیّد بما إذا أتوا به مجتمعین بقرینة الأخبار السابقة.

و أمّا خبر برید العجلی عن أبی جعفر (علیه السّلام) فی الرجل یقذف القوم جمیعاً بکلمة واحدة، قال

إذا لم یسمّهم فإنّما علیه حدّ واحد، و إن سمّی فعلیه لکلّ رجل حدّ «۲»

فالظاهر أنّه مستند الصدوق فی «المقنع» کما صرّح به فی «الفقیه»، إلّا أنّ سند الصدوق إلیه غیر معلوم و لا مذکور فی مشیخته، کما أنّ فی سند الشیخ أبا الحسن الشامی المجهول الحال. مضافاً إلی احتمال أن یراد بالقذف بکلمة واحدة أن یقذفهم بنحو واحد و علی وتیرة واحدة،

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۹۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱۱، الحدیث ۴.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۹۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱۱، الحدیث ۵.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۶۴

و لو قال: «زید و عمرو و بکر مثلًا زناة» فالظاهر أنّه قذف بلفظ واحد (۲۰) و کذا لو قال: «زید زانٍ و عمرو و بکر»، و أمّا لو قال: «زید زانٍ و عمرو زانٍ و بکر زانٍ» فلکلّ واحد حدّ؛ اجتمعوا فی المطالبة أم لا، و لو قال: «یا بن الزانیین» فالحدّ لهما، و القذف بلفظ واحد (۲۱)؛ فیحدّ حدّا واحداً مع الاجتماع علی المطالبة، و حدّین مع التعاقب.

و یکون المراد بتسمیتهم أن یفرّق بینهم فی الذکر و بعدمها ذکر جمیعهم مرّة واحدة، و حینئذٍ: فیتّحد مفاده مع معتبرة العطّار، و یجیء فیه أیضاً ما مرّ فیها، و اللّه العالم.

(۲۰) فإنّ میزان تعدّد الحدّ المذکور فی معتبر العطّار أن یفرّقهم فی القذف، و هنا لم یفرّقهم بل جمعهم فی کلمة واحدة؛ هی قوله: «زناة». کما أنّ قوله «زید زانٍ و عمرو و بکر» قد قذف الجمیع فیه بکلمة واحدة هی قوله: «زانٍ»، و العطف قد أوجب تطبیق معناه علی المتعاطفات جمیعاً، و هذا بخلاف قوله: «زید زانٍ و عمرو زانٍ و بکر زانٍ» فإنّ کلّا منهم مختصّ بکلمة و جملة یخصّها، فقد فرّق بینهم فی القذف؛ فلا محالة ضرب لکلّ واحد منهم حدّا.

(۲۱) فإنّه قد قذف أبويه بكلمة واحدة؛ هى قوله: «الزانيين» لا غير، فهو من أبرز مصاديق القذف بكلمة واحدة، و لا محالة يدخل فى صحيحة جميل؛ فيحدّ حدّا واحداً مع الاجتماع على المطالبة و حدّين مع التعاقب.

مبانى تحرير الوسيلة - كتاب الحدود، ص: ۴۶۵

...

و لعلّ وجه التعرّض له بخصوصه تبعاً ل «الشرائع» هو ردّ أو توجيه ما ذكره الشيخ فى «الخلاف» فقال: (مسألة ۵): إذا قال لرجل: يا ابن الزانيين وجب عليه حدّان لأبويه، فإن كانا حيّين استوفياه، و إن كانا ميّتين استوفاه ورثتهما، و قال أبو حنيفة عليه حدّ واحد، و للشافعى فيه قولان:

أحدهما مثل ما قلناه و هو قوله فى الجديد و الثانى حدّ واحد قاله فى القديم. دليلنا: أنّه نسب كلّ واحد من الأبوين إلى الزنا؛ فوجب لكلّ واحد منهما الحدّ كاملًا، كما لو أفرد كلّ واحد منهما، و عليه إجماع الفرقة و أخبارهم، انتهى.

فتوجيهه: أنّ قوله (قدّس سرّه) «كما لو أفرد كلّ واحد منهما» كالصريح فى اعترافه أنّه جمعهما فى القذف بكلمة واحدة، و حينئذٍ فيدخل فى عموم صحيحة جميل و يكون من مصاديق ما ذكره نفسه فى المسألة السابقة و يحدّ حدّا واحداً مع الاجتماع فى المطالبة و حدّين مع التعاقب، و إنّما غرضه (قدّس سرّه) الردّ على مثل أبى حنيفة القائل بأن ليس عليه إلّا حدّ واحد، و اللّه العالم.

مبانى تحرير الوسيلة - كتاب الحدود، ص: ۴۶۶

[القول فى الأحكام]

اشارة

القول فى الأحكام

[مسألة ۱ يثبت القذف بالإقرار]

مسألة ۱ يثبت القذف بالإقرار، و يعتبر على الأحوط أن يكون مرّتين، بل لا يخلو من وجه (۱).

---

(۱) قال الشيخ فى «النهاية»: و يثبت الحدّ بالقذف بشهادة شاهدين عدلين مسلمين، أو إقرار القاذف على نفسه مرّتين بأنّه قد قذف، انتهى. و مثله غيره.

أقول: لا ينبغى الريب فى أنّ مقتضى بناء العقلاء على حجّية إقرار كلّ أحد على نفسه الاكتفاء بمرّة واحدة منه أيضاً، كما اكتفوا بها فى حقوق الناس فى باب القضاء.

بل ظاهر صحيحة الفضيل قال: سمعت أبا عبد اللّه (عليه السّلام) يقول

من أقرّ على نفسه عند الإمام بحقّ من حدود اللّه مرّة واحدة حرّا كان أو عبداً، أو حرّة كانت أو أمة فعلى الإمام أن يقيم الحدّ عليه للّذى أقرّ به على نفسه كائناً من كان..

قال: و قال أبو عبد اللّه (عليه السّلام)

و من أقرّ على نفسه عند الإمام بحقّ حدّ من حدود اللّه فى حقوق المسلمين فليس على الإمام أن يقيم عليه الحدّ الذى أقرّ به عنده حتّى يحضر صاحب الحقّ أو وليه فيطالبه بحقّه..

إلی أن قال (علیه السّلام) فی تفسیر حقوق الناس

و أمّا حقوق المسلمین فإذا أقرّ علی نفسه عند الإمام بفریة لم یحدّه حتّی یحضر صاحب الفریة أو ولیه،

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۶۷

...

و إذا أقرّ بقتل رجل لم یقتله حتّی یحضر أولیاء المقتول فیطالبوا بدم صاحبهم «۱».

فظاهرها بقرینة صدرها الصریح فی الاکتفاء بمرّة واحدة من الإقرار فی حقوق اللّه أنّه یکفی إقرار واحد فی ثبوت حقوق الناس أیضاً التی صرّح بأنّ حدّ القذف منها.

غایة الأمر: وجوب إجرائه علی ولی أمر المسلمین موقوف علی مطالبة ذی الحقّ، فالصحیحة موافقة و مؤیّدة لبناء العقلاء و إمضاء له، إلّا أنّه لم یوجد فی الأصحاب من أفتی بالاکتفاء بمرّة واحدة هنا، و إن استشکل انطباق القواعد علیه بعض متأخّری المتأخّرین، کالمحقّق الأردبیلی و صاحب «الریاض» و «الجواهر».

و قال فی «الریاض» ما حاصله: إنّ عموم إقرار العقلاء و إن اقتضی الثبوت بمرّة واحدة إلّا أنّ ظاهر الأصحاب خلافه، و کأنّه إجماعی، و لم نقف علی مخالف أصلًا، انتهی.

فالحاصل: أنّ القاعدة العقلائیة کالروایة الصحیحة مقتضیة للثبوت بمرّة واحدة، و هما بین أیدی الأصحاب و أعینهم و عملوا بهما و أفتوا علی طبقهما فی موارد کثیرة، فعدم إفتائهم هنا و الإفتاء بالمرّتین شاهد علی أنّهم قد عثروا علی دلیل معتبر أو نقل شفاهی علی اعتبار المرّتین، و معه فلا یمکن الاکتفاء بأقلّ منهما، و اللّه العالم.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۵۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۳۲، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۶۸

و یشترط فی المقرّ البلوغ و العقل و الاختیار و القصد (۲)، و یثبت أیضاً بشهادة شاهدین عدلین (۳)،

---

(۲) قد مرّ دلیل اعتبار هذه الشرائط فی المقرّ فی الإقرار باللواط و الزنا، فراجع.

(۳) قد مرّ فی البحث عن اعتبار شاهدین فی ثبوت القیادة: أنّ مقتضی القاعدة الأوّلیة و إن کان جواز الاکتفاء بشاهد واحد إلّا أنّه قامت أدلّة خاصّة علی اعتبار شاهدین فی إثبات الحقوق عند القاضی، فنقول هنا أیضاً: إنّه قد ورد فی خصوص المقام أخبار خاصّة تدلّ علی أنّه لا یثبت القذف إلّا بقیام البیّنة علیه:

منها: ما فی صحیحة محمّد بن قیس عن الباقر (علیه السّلام)

إنّ أمیر المؤمنین (علیه السّلام) قال فی رجل دعی لغیر أبیه: أقم بیّنتک أُمکنک منه.

الحدیث «۱»؛ فإنّ تعلیق إمکانه المقذوف من قاذفه علی إقامة البیّنة یدلّ دلالة واضحة علی أنّ شهادة أقلّ من البیّنة لا تفی بإثبات دعواه، و واضح أنّ البیّنة فی عرف المتشرّعة لا تصدق علی أقلّ من الشاهدین.

و منها: ما رواه البزنطی الذی لا یروی إلّا عن ثقة بسند صحیح إلیه عن بعض أصحابنا عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

أتی رجل أمیر المؤمنین (علیه السّلام) برجل فقال: هذا قذفنی و لم تکن له بیّنة، فقال: یا

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۸۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۴، الحدیث ۱۷.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۶۹

و لا یثبت بشهادة النساء منفردات و لا منضمّات (۴).

[مسألة ۲ الحدّ فی القذف ثمانون جلدة ذکراً کان المفتری أو أُنثی]

مسألة ۲ الحدّ فی القذف ثمانون جلدة (۵) ذکراً کان المفتری أو أُنثی، و یضرب ضرباً متوسّطاً فی الشدّة لا یبلغ به الضرب فی الزنا،

أمیر المؤمنین استحلفه، فقال: لا یمین فی حدّ و لا قصاص فی عظم «۱»

؛ فإنّ ظاهره أیضاً أنّه ما لم تکن لمدّعی القذف بیّنة لا یثبت دعواه، و إطلاقه شامل لما إذا کان له شاهد واحد أیضاً.

و نحوه معتبر إسحاق بن عمّار عن جعفر بن محمّد عن أبیه (علیهما السّلام)

أنّ رجلًا استعدی علیاً (علیه السّلام) علی رجل فقال: إنّه افتری علیّ، فقال علی (علیه السّلام) للرجل: أ فعلت ما فعلت؟ فقال: لا، ثمّ قال علی (علیه السّلام) للمستعدی: أ لک بیّنة؟ قال: فقال: ما لی بیّنة فأحلفه لی، قال علی (علیه السّلام): ما علیه یمین «۲»

، و بیان دلالتها یظهر ممّا سبقها.

(۴) قد مرّ الدلیل علیه فی (المسألة ۳) من بحث اللواط فلا نعید.

(۵) کما دلّ علیه الکتاب الکریم و الأخبار المتظافرة التی مرّ بعضها أثناء البحث و سیأتی بعضها الآخر إن شاء اللّه تعالی. و التعبیر بقوله تعالی وَ الَّذِینَ یَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ. «۳» الآیة، لا یوجب اختصاص الحدّ بما

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۴۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۲۴، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۴۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۲۴، الحدیث ۳.

(۳) النور (۲۴): ۴.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۷۰

و یضرب فوق ثیابه المعتادة، و لا یجرّد (۶).

إذا کان القاذف ذکراً؛ لعدم انفهام الخصوصیة و إلغائها؛ فإنّ المفهوم منها عرفاً أنّ الجلد المذکور حدّ لهذا العمل من أیّ مکلّف کان.

مضافاً إلی التصریح فی أخبار متعدّدة معتبرة بجریان الحکم فی المرأة أیضاً؛ فمنها: معتبرة أبی بصیر عن أبی جعفر (علیه السّلام) فی المرأة قذفت رجلًا قال

تجلد ثمانین جلدة «۱»

، إلی غیر ذلک من الأخبار الدالّة علی عدم الفرق فی القاذف و لا المقذوف بین أن یکون ذکراً أو أُنثی، و المسألة بحمد اللّه تعالی واضحة و لا خلاف فیها أیضاً ظاهراً.

(۶) قال فی «الریاض»: و یجلد القاذف بثیابه المعتادة، و لا یجرّد عنها کما یجرّد الزانی، و لا یضرب ضرباً شدیداً بل یضرب ضرباً متوسّطاً اتّفاقاً علی الظاهر المصرّح به فی بعض العبائر، و هو الحجّة، انتهی.

و یدلّ علیه من الأخبار موثّقة إسحاق بن عمّار قال: سألت أبا إبراهیم (علیه السّلام) عن الزانی کیف یجلد؟ قال

أشدّ الجلد

، قلت: فمِن فوق ثیابه؟ قال

بل تخلع ثیابه

، قلت: فالمفتری؟ قال

یضرب بین الضربین جسده کلّه فوق ثیابه «۲».

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۷۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۲، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۹۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۱، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۷۱

...

و بعد انصراف لفظة «ثیابه» إلی المعتادة منها فدلالة الموثّقة علی المطلوب کلّه واضحة.

نعم، فی موثّقة السکونی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

قال أمیر المؤمنین (علیه السّلام): أمر رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) أن لا ینزع شیء من ثیاب القاذف إلّا الرداء «۱».

و حیث إنّ الرداء لباس یلبس فوق الثیاب کالعباء و الجبّة فنزعه لا یخرج المورد عن کون الضرب فوق الثیاب المعتادة، و بالجملة: فعملًا بالموثّقة لا بأس بنزع ردائه.

و قد رویت موثّقة إسحاق بن عمّار مقطّعة أو بسند آخر و روایة سماعة بن مهران و مسمع بن عبد الملک، و کلّها متوافقة المضمون مع ما أخرجناها متضمّنة لجمیع ما تضمّنته من فروع البحث أو بعضها، فراجع الباب ۱۵ من أبواب حدّ القذف من «الوسائل».

و أمّا ما فی صحیحة محمّد بن قیس عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

قضی أمیر المؤمنین (علیه السّلام) فی المملوک یدعو الرجل لغیر أبیه، قال: أری أن یعری جلده «۲»

، فلم یثبت هذه النسخة فإنّه نقله «الوافی»: «أن یفری» «۳» و فسّره بالشقّ؛ فلا حجّة فیها حتّی یتکلّم علی تعارضها للأخبار المذکورة.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۹۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱۵، الحدیث ۴.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۸۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۴، الحدیث ۱۶.

(۳) الوافی ۱۵: ۳۸۷/ ۱۹.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۷۲

و یضرب جسده کلّه إلّا الرأس و الوجه و المذاکیر (۷)،

---

(۷) أمّا تفریق الضرب علی جمیع الجسد فقد دلّت علیه الموثّقة المذکورة و أخبار أُخر أُشیر إلی بعضها.

و أمّا استثناء الرأس و الوجه و المذاکیر فیدلّ علیه موثّقة زرارة عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

یضرب الرجل الحدّ قائماً و المرأة قاعدة، و یضرب علی کلّ عضو و یترک الرأس و المذاکیر

، و عن الصدوق و الشیخ

و یترک الوجه و المذاکیر «۲»

، فقد اتّفقت النسختان علی استثناء المذاکیر و اختلفتا فی الرأس و الوجه، و لیس ببعید أن یدّعی: أنّ المفهوم عرفاً من کلّ من لفظتی

«الوجه» و «الرأس» فی مقام الاستثناء عن ما یضرب علیه إرادة کلیهما، کما مرّ فی البحث عن کیفیة إقامة حدّ الزانی أیضاً. و کیف کان: فالموثّقة مطلقة شاملة لکلّ حدّ یقام فی قالب الضرب، فتعمّ حدّ القذف أیضاً.

و فی خبر حریز عمّن أخبره عن أبی جعفر (علیه السّلام)

یفرّق الحدّ علی الجسد کلّه و یتّقی الفرج و الوجه، و یضرب بین الضربین «۱»

، و دلالته علی استثناء الوجه واضح، و بیان دلالته علی استثناء الرأس أیضاً یعلم ممّا مرّ، و اللّه العالم.

---

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۹۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۱، الحدیث ۱.

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۹۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۱، الحدیث ۶.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۷۳

و علی رأی یشهر القاذف حتّی تجتنب شهادته (۸).

و یدلّ علی استثناء الوجه أیضاً خبر محمّد بن مسلم عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

الذی یجب علیه الرجم یرجم من ورائه و لا یرجم من وجهه؛ لأنّ الرجم و الضرب لا یصیبان الوجه، و إنّما یضربان علی الجسد علی الأعضاء کلّها «۱».

و نحوها صحیحته عن الباقر (علیه السّلام) فی حدیث

و التی یجب علیها الرجم ترجم من ورائها و لا- ترجم من وجهها؛ لأنّ الضرب و الرجم لا یصیبان الوجه، یضربان علی الجسد علی الأعضاء کلّها «۲»

، فدلالتهما علی استثناء الوجه صریحة، و لو استظهر من کلمة «الجسد» ما وقع تحت الرقبة دلّتا علی استثناء الرأس أیضاً، فتأمّل.

(۸) قال المحقّق فی «الشرائع»: و یشهر القاذف لتجتنب شهادته، انتهی. و قال العلّامة فی «الإرشاد»: و یشهر لتجتنب شهادته، انتهی. إلّا أنّه لم نظفر بدلیل خاصّ فیه. نعم قد ورد ذلک فی شهود الزور؛ ففی موثّقة سماعة

و یطاف بهم حتّی یعرفوا و لا یعودوا «۳»

، إلّا أنّ موضوعه شهود الزور، و إجراء هذا التعزیر علیهم لیکون تنبیهاً لهم حتّی لا یعودوا إلی

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۰۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۱۴، الحدیث ۶.

(۲) وسائل الشیعة ۲۲: ۴۰۹، کتاب اللعان، الباب ۱، الحدیث ۴.

(۳) وسائل الشیعة ۲۷: ۳۳۳، کتاب الشهادات، الباب ۱۵، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۷۴

[مسألة ۳ لو تکرّر الحدّ بتکرّر القذف فالأحوط أن یقتل فی الرابعة]

مسألة ۳ لو تکرّر الحدّ بتکرّر القذف فالأحوط أن یقتل فی الرابعة (۹)،

شهادة الزور لا- یدلّ علی وجوب أو جواز إجرائه فی القاذف أیضاً حتّی لا- یعود إلی قذفه؛ فإنّ إحدی المعصیتین غیر الأُخری، و اهتمام الشارع فی إحداهما بتعزیر خاصّ کیف یکون دلیلًا علی اهتمامه هذا الاهتمام الخاصّ بالأُخری أیضاً؟! فما فی «الجواهر» فی

مقام الاستدلال علیه: کما یشهر شاهد الزور؛ لاشتراک العلّة، فیه منع واضح، و لعلّه مبنی علی توهّم إرادة الإطلاق من العلّة المذکورة، مع أنّ من الواضح أنّ ظاهره إرادة خصوص شهود الزور؛ یعنی حتّی یعرف شهود الزور و لا یعودوا إلی مثل تلک الشهادة؛ و لذلک قال المحقّق الأردبیلی فی «شرح الإرشاد» ما لفظه: و أمّا تشهیره لیجتنب شهادته فلم أقف علی دلیل له، فکأنّه ما ذکره و ذلک غیر مثبت له فتأمّل، هذا.

مضافاً إلی أنّ الاقتصار فی أدلّة حدّ القذف علی مجرّد الجلد ظاهر فی نفی کلّ تعذیب سواه.

(۹) قال الشیخ فی «النهایة»: و من أُقیم علیه الحدّ فی القذف ثلاث دفعات قتل فی الرابعة. و قال فی «الغنیة»: و یقتل القاذف فی المرّة الرابعة إذا حدّ ما قبلها من المرّات. کلّ ذلک بدلیل إجماع الطائفة، انتهی. و فی «المختلف» عن ابن إدریس أنّه قال: الصحیح أنّه یقتل فی الثالثة. و اختار «المختلف» قول الشیخ و قال: قد تقدّم البحث فی ذلک فی الزنا، انتهی. و فی «الریاض»: أنّ قتله فی الرابعة علی الأشهر الأقوی.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۷۵

...

و لا دلیل لابن إدریس سوی صحیحة یونس بن عبد الرحمن عن أبی الحسن الماضی (علیه السّلام) قال

أصحاب الکبائر کلّها إذا أُقیم علیهم الحدود مرّتین قتلوا فی الثالثة «۱».

و دلالتها علی مطلوبه واضحة لشمول عمومها لما نحن فیه؛ فإنّه لا ریب فی أنّ القذف کبیرة بعد ذکره فی القرآن الشریف و جعل الحدّ علیه و عدّه من الکبائر فی صحاح متعدّدة مستفیضة، إلّا أنّه لم یعمل بها المشهور فی أکثر الموارد؛ فإنّ المشهور هو القتل فی الرابعة فی باب الزنا و اللواط و المساحقة، بل و السرقة، و إنّما المسلّم فتواهم بالقتل فی الثالثة فی شرب المسکر، و قد ورد به روایات خاصّة معتبرة بها، فلا بعد فی دعوی إعراض المشهور عنها، فلا حجّة فیها. و حیث إنّه لا ینبغی الریب فی جواز قتله فی الرابعة فلذلک کان الأحوط قتله فیها.

و أمّا ما فی «خلاف» الشیخ (مسألة ۵۵): إذا جلد الزانی الحرّ البکر أربع مرّات قتل فی الخامسة، و کذلک فی القذف یقتل فی الخامسة، و العبد یقتل فی الثامنة، و قد روی: الحرّ یقتل فی الرابعة، و خالف جمیع الفقهاء فی ذلک و قالوا: علیه الحدّ بالغاً ما بلغ. دلیلنا: إجماع الفرقة و أخبارهم، انتهی.

فهو ممّا اختصّ به هو فی «خلافه»، و هو خلاف ما أفتی به فی «نهایته» کما عرفت؛ و لذلک قال فی «المختلف» فی مقام نقله عنه: و للشیخ فی «الخلاف» قول غریب، انتهی. و کأنّه مبنی علی سهو منه أو غلط فی

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۱۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۲۰، الحدیث ۳، و أبواب حدّ المسکر، الباب ۱۱، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۷۶

و لو قذف فحدّ؛ فقال: «إنّ الذی قلت حقّ» وجب فی الثانی التعزیر (۱۰)،

النسخة. و کیف کان: فالمشهور ما مرّ و مقتضاه ما عرفت.

(۱۰) قال الشیخ فی «النهایة»: و إن قال لغیره: «یا زانی» فأُقیم علیه الحدّ، ثمّ قال له ثانیاً: «یا زانی» کان علیه حدّان، فإن قال له: «إنّ الذی قلته لک کان صحیحاً» لم یکن علیه حدّ و کان علیه التعزیر، انتهی. و قریب منه عبارة «السرائر»، و علّل نفی الحدّ بقوله: لأنّه ما

صرّح بالقذف فی قوله: «إنّ الذی قلت لک کان صحیحاً». و اقتصر علی نفی الحدّ فی «المقنع» فقال: فإن قال: «إنّ الذی قلت لک حقّ» لم یجلد، انتهی.

و کیف کان: فالدلیل علی نفی الحدّ صحیحة محمّد بن مسلم عن أبی جعفر (علیه السّلام) فی الرجل یقذف الرجل فیجلد فیعود علیه بالقذف، فقال

إن قال له: إنّ الذی قلت لک حقّ لم یجلد، و إن قذفه بالزنا بعد ما جلد فعلیه الحدّ، و إن قذفه قبل ما یجلد بعشر قذفات لم یکن علیه إلّا حدّ واحد «۱»

و دلالتها علی عدم إیجاب الحدّ لو قذفه ثانیاً بالعبارة المذکورة واضحة، إلّا أنّ الکلام فی المراد منها و أنّه هل المراد خصوص العبارة المذکورة و ما یؤدّی معناها من سائر الکلمات و باللغات الأُخری، أو المراد منها أنّه إذا کان قذفه الثانی بنفس الزنا أو اللواط الذی قذفه به أوّلًا سواء کان بالعبارة المذکورة أو بأن یقول مثلًا بعد ما حدّ: «إنّی و إن جلدت إلّا أنّک تعلم أنّ الزنا الذی

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۹۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱۰، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۷۷

و لو قذف شخصاً بسبب واحد عشر مرّات؛ بأن قال: «أنت زانٍ» و کرّره لیس علیه إلّا حدّ واحد (۱۱). و لو تعدّد المقذوف یتعدّد الحدّ (۱۲).

نسبته إلیک حقّ، و أنت زانٍ به کما قلت» فهذا لم یجلد علیه. نعم إذا قذفه بزنا جدید مثلًا فعلیه الحدّ.

و قد ادّعی الشیخ فی موضعٍ من «الخلاف» الإجماع علی أنّ القذف ثانیاً بالزنا الذی حدّ لأجله لا یوجب حدّا، و فی موضع آخر ادّعی الإجماع علی أنّه موجب للحدّ، فراجع المسألة ۴۳ و ۵۳ من کتاب لعانه.

و الإنصاف: أنّ العبارة ذات وجهین و إن کانت نتیجة الأمر أن لا ینفی عنه الحدّ إلّا إذا کان قذفه بمثل العبارة المذکورة؛ و ذلک أنّ مقتضی العمومات أنّ کلّ قذف موجب للحدّ، و الصحیحة مخصّصة لها؛ و لا محالة یقتصر فی التخصیص علی ما هی حجّة علیه و هو نفس العبارة المذکورة و فی غیرها فالعموم حجّة، هذا.

و أمّا الدلیل علی ثبوت التعزیر: فهو العمومات الدالّة علی ثبوته بفعل کلّ معصیة و خصوص ما دلّ علی ثبوته بکلّ فحش و ما یوجب أذی المسلمین من الأقوال، فراجع ما علّقناه علی (المسألة ۸) من مسائل القول فی الموجب.

(۱۱) بدلیل الصحیحة المذکورة آنفاً؛ فإنّ وحدة السبب هی القدر المتیقّن منها.

(۱۲) کما دلّ علیه ما مرّ من تعدّده إذا قذف کلّ واحد من الجماعة بکلمة واحدة.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۷۸

و لو تعدّد المقذوف به بأن قال: «أنت زانٍ و أنت لائط» ففی تکرّر الحدّ إشکال، و الأقرب التکرّر (۱۳).

---

(۱۳) وجه الإشکال و احتمال وحدة الحدّ هو أن یقال: إنّ قوله (علیه السّلام)

و إن قذفه قبل ما یجلد بعشر قذفات.

إلی آخره، قد علّق الحکم علی قذفه، و هو مطلق شامل لما کان العدد المذکور من القذفات من جنس واحد أو کان بعضه بالزنا و بعضه باللواط؛ فإنّ النسبة إلی کلّ منهما قذف. فحاصل مفاده: أنّ مجرّد تکرار القذف لا یوجب تکرار الحدّ ما لم یحدّ، کما مرّ نظیره فی باب الزنا.

و أمّا الوجه لما اختاره دام ظلّه من تكرّر الحدّ: فهو أنّ المنصرف من العبارة ما إذا كانت القذفات من نوع واحد، فلا تعمّ ما إذا اختلف النوع. و حينئذٍ فعمومات أدلّة القذف أنّ كلّ قذف سبب مستقلّ للحدّ، فتكرّره موجب لتكرّر الحدّ.

لكنّه محلّ كلام، بل قد عرفت أنّه لا وجه لما أفتى به المشهور فى باب الزنا من وحدة الحدّ إذا تكرّر منه الزنا قبل أن يحدّ إلّا دعوى أنّ إطلاق أدلّة حدّ الزنا يقتضى كون الحدّ طبيعة المائة جلدة مثلًا، و هى صادقة على مائة واحدة، و هذه الدعوى بعينها جارية فيما نحن فيه، و مقتضاها وحدة الحدّ مع تكرّر القذف مطلقاً قبل الحدّ.

اللهمّ إلّا أن يقال: إنّ ظاهر أدلّة الحدود سببية كلّ مصداق من هذه المعاصى لحدّ خاصّ، و إنّما خرجنا عن مقتضاها هناك بالشهرة المنعقدة على خلاف القواعد، و لا شهرة هاهنا فنأخذ بها، لكنّه محلّ إشكال جدّاً.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۷۹

[مسألة ۴ إذا ثبت الحدّ على القاذف لا يسقط عنه إلّا بتصديق المقذوف]

مسألة ۴ إذا ثبت الحدّ على القاذف لا يسقط عنه إلّا بتصديق المقذوف (۱۴) و لو مرّة،

و مع الشكّ فقد عرفت مراراً أنّ مقتضى الأصل الاقتصار على الأقلّ، و اللّه العالم بحقائق الأُمور.

(۱۴) كما فى «الشرائع» و «إرشاد» العلّامة و غيرهما. و استدلّ للإسقاط به بوجوه:

منها: ما فى «المسالك» و «الجواهر» من أنّه مقتضى اعتبار الإحصان فى المقذوف لتقوّمه بالعفّة، و هى تزول بتصديقه للقاذف و لو مرّة واحدة.

و منها: ما فى «شرح الإرشاد» للمحقّق الأردبيلى (قدّس سرّه) من قوله: فإنّ ذلك موجب لتصديقه، فلا نفع للمؤاخذة بالافتراء عليه.

و منها: أنّ وجهه واضح لا يحتاج إلى مئونة بيان، كما فى «مبانى التكملة».

و فى جميعها نظر واضح، بيانه: أنّ تصديق المقذوف كما يتحقّق بإظهاره عند جماعة كثيرين، كذلك يتحقّق بأن يصدّقه فى خلوة ليس فيها أحد غيره و غير القاذف، فإذا قذفه بمرأى الناس و أوجب خفّته فلم يتكلّم المقذوف هناك بكلمة، فلمّا خلا هو و القاذف قال للقاذف: إنّك و إن كنت صادقاً فيما قذفتنى به إلّا أنّه لا ينبغى تحقيرى فى ذاك المجمع، فهذا المورد من مصاديق التصديق بحكم الإطلاق و بعد ذلك أمكن أن يقوم المقذوف بصدد المرافعة و إقامة الحدّ على قاذفه، و لا يمكن التمسّك فى سقوط الحدّ بشىء من الوجوه:

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۸۰

...

أمّا الأوّل: فلأنّك قد عرفت أنّ الدليل على اعتبار عفّة المقذوف هو ما دلّ على أن لا حرمة للمتجاهر بالفسق، و هاهنا لم يتجاهر المقذوف؛ لا بنفس الفسق و لا بإظهار أنّه قد ارتكبه بمرأى الجماعة، فلا يصدق التجاهر بفسقه من الزنا و اللواط قطعاً.

و أمّا الثانى: فلأنّه فى مثل المورد المذكور قد بقى محلّ المرافعة إلى الحاكم لإعادة حرمته المهتوكة بإجراء حدّ القذف على قاذفه، فينتفع به المقذوف و يعيد به حرمته.

و أمّا الثالث: فهو دعوى غير بيّنة و لا مبيّنة.

نعم، قد يمكن الاستدلال له بما أرسله الصدوق بقوله: قال الصادق (عليه السّلام) فى رجل قال لامرأته يا زانية قالت: أنت أزنى منّى، فقال

علیها الحدّ فیما قذفت به، و أمّا إقرارها علی نفسها فلا تحدّ حتّی تقرّ بذلک عند الإمام أربع مرّات «۱»

، بیانه: أنّ زوجها قد نسبها إلی الزنا أوّلًا، فإذا قالت: «أنت أزنی منّی» فقد اعترفت بإتیان أفعل التفضیل بأنّها قد زنت و نسبت زوجها بأنّ زناه أکثر منها، فقد صدّقت قاذفها و قذفته أیضاً، ثمّ إنّه (علیه السّلام) حکم فی هذه القضیة بأنّ الحدّ ثابت علی المرأة فقط، مع أنّ قذف الرجل لها أیضاً مفروض مذکور، فمن اقتصاره علی ثبوته علیها یعلم أن لا حدّ علی زوجها و لا وجه له إلّا أنّها صدّقته فی قذفه لها.

إلّا أنّ الروایة مرسلة و استفادة العموم المذکور منها مشکلة مع عدم

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۹۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱۳، الحدیث ۳.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۸۱

و بالبیّنة التی یثبت بها الزنا (۱۵) و بالعفو، و لو عفا ثمّ رجع عنه لا أثر لرجوعه (۱۶)،

إشارة إلی وجه الاقتصار فیها. و عمومات أدلّة حدّ القذف تقتضی ثبوته علی القاذف؛ صدّقه المقذوف أم لا.

(۱۵) کما فی «الشرائع» و «الإرشاد» و غیرهما، و وجهه واضح فإنّ تعلیق حکم الحدّ فی الآیة المبارکة وَ الَّذِینَ یَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ یَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِینَ جَلْدَةً. الآیة علی عدم الإتیان بأربعة شهداء و هی البیّنة التی یثبت بها الزنا شاهد علی أنّه لا یجلد إذا أتی بها، و یدلّ علیه أیضاً خبر الفضل بن إسماعیل الهاشمی، و قد ذکرنا کیفیة دلالة الآیة بوجه مبسوط و کیفیة الاستدلال بالخبر عند البحث عن اشتراط العفّة فی المقذوف، فراجع.

(۱۶) و الدلیل علی کلا الأمرین أعنی سقوطه بعفو ذی الحقّ، و عدم جواز رجوعه فی عفوه موثّقة سماعة بن مهران عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سألته عن الرجل یفتری علی الرجل فیعفو عنه، ثمّ یرید أن یجلده بعد العفو، قال

لیس له أن یجلده بعد العفو «۱»

، و قد نقلت الروایة عنه بسند آخر معتبر أیضاً هکذا قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن الرجل یقذف الرجل بالزنا فیعفو عنه و یجعله من ذلک فی حلّ، ثمّ إنّه بعد ذلک یبدو له فی

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۰۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۲۱، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۸۲

...

أن یقدمه حتّی یجلده، فقال

لیس له حدّ بعد العفو

، قلت: أ رأیت إن هو قال: یا بن الزانیة، فعفا عنه و ترک ذلک للّه؟ فقال

إن کانت امّه حیّة فلیس له أن یعفو، العفو إلی امّه متی شاءت أخذت بحقّها

، قال

فإن کانت امّه قد ماتت فإنّه ولی أمرها یجوز عفوه «۱»

، و دلالتهما علی جواز عفو من له حقّ الحدّ سواء کان هو المقذوف أو مورّثه واضحة.

و یدلّ علیه أیضاً موثّقة الساباطی التی یأتی ذکرها إن شاء اللّه تعالی ذیل المسألة السادسة.

کما یدلّ علیه أیضاً عموم مثل صحیحة محمّد بن مسلم عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال: قلت له: رجل جنی علیّ أعفو عنه أو أرفعه إلی السلطان؟ قال

هو حقّک، إن عفوت عنه فحسن و إن رفعته إلی الإمام فإنّما طلبت حقّک، و کیف لک بالإمام؟! «۲»

فإنّ ظاهرها أنّ قوله (علیه السّلام)

إن عفوت.

إلی آخره، کالتفریع علی قوله

هو حقّک

، فیدلّ دلالة واضحة علی أنّ کلّ حقّ فیجوز عفوه عمّن علیه، و عمومه شامل لحدّ القذف الذی لا ریب بحسب الأخبار أنّه من حقوق الناس، کما مرّ بعض ما یدلّ علیه، هذا.

ثمّ إنّه لا یبعد أن یقال کما هو ظاهر الشیخ فی «التهذیب» و «الاستبصار» إنّ جواز العفو مشروط بأن لا یرفع الأمر إلی الحاکم، و إلّا

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۰۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۲۰، الحدیث ۳.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۰۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۲۰، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۸۳

...

یتحتّم إجراء الحدّ بعد ثبوته عنده؛ و ذلک لدلالة موثّقة سماعة بن مهران علیه فإنّه روی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) أنّه قال

من أخذ سارقاً فعفا عنه فذلک له، فإذا رفع إلی الإمام قطعه، فإن قال الذی سرق له: أنا أهبه له لم یدعه إلی الإمام حتّی یقطعه إذا رفعه إلیه، و إنّما الهبة قبل أن یرفع إلی الإمام؛ و ذلک قول اللّه عزّ و جلّ وَ الْحافِظُونَ لِحُدُودِ اللّهِ، فإذا انتهی الحدّ إلی الإمام فلیس لأحد أن یترکه «۱»

؛ فإنّ صدر الحدیث و إن کان فی خصوص حدّ السرقة إلّا أنّ ذیله الذی فرّع حکم الصدر أیضاً علی العموم المراد من الآیة المبارکة یدلّ علی أنّه کلّ حدّ رفع أمره إلی الإمام فلیس لأحد أن یترکه و یعفو عنه، فهو شامل لحدّ القذف أیضاً.

و یدلّ علیه فی خصوص حدّ القذف روایة حمزة بن حمران عن أحدهما (علیهما السّلام) قال: سألته عن رجل أعتق نصف جاریة ثمّ قذفها بالزنا، فقال

أری أنّ علیه خمسین جلدة، و یستغفر اللّه عزّ و جلّ

، قلت: أ رأیت إن جعلته فی حلّ أو عفت عنه؟ قال

لا ضرب علیه إذا عفت عنه من قبل أن ترفعه «۲»

؛ فإنّ تقیید سقوط الحدّ بأن یکون العفو قبل الرفع إلی الحاکم یدلّ بالمفهوم علی أنّه یضرب الحدّ إذا عفت بعد الرفع.

نعم، ما استدلّ به الشیخ فی «الاستبصار» من صحیحة محمّد بن مسلم و معتبر الکناسی لا یدلّ علیه:

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۳۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۱۷، الحدیث ۳.

(۲) وسائل الشیعة ۲۳: ۱۰۰، کتاب العتق، الباب ۶۴، الحدیث ۳.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۸۴

...

أمّا صحیحة ابن مسلم عن أبی جعفر (علیه السّلام) التی مضت آنفاً فلأنّ ظاهره أنّه (علیه السّلام) خیّر ذا الحقّ بین الأمرین: العفو عنه أو استیفائه، و ذکر الرفع إلی السلطان أو الإمام إنّما هو لمکان أنّه طریق الاستیفاء، و لیس المراد منه أنّه مخیّر بین العفو و الرفع بحیث إنّه إذا اختار الرفع فقد سقط تخییره.

و أمّا معتبر الکناسی عن أبی جعفر (علیه السّلام) قال

لا یعفی عن الحدود التی للّه دون الإمام، فأمّا ما کان من حقّ الناس فی حدّ فلا بأس أن یعفی عنه دون الإمام «۱»

فدلالته مبنیة علی أن یراد بقوله: «دون الإمام» فی الفقرة الثانیة تقیید العفو بما قبل أن یرفع إلیه لکی یکون مفهومه عدم جواز العفو مع الرفع إلیه، و هو غیر ظاهر فیه، فلعلّ سرّ التعبیر: أنّ العفو لو تحقّق فلا محالة بحسب المعهود یتحقّق قبل أن یرفع الأمر إلی الإمام، و إلّا فالرفع إلیه لا یکون إلّا إذا لم یعف ذو الحقّ، فقال (علیه السّلام): إنّ هذا العفو الکذائی إنّما یکون فی حدود تکون من حقوق الناس و لیس فی حقوق اللّه، فلا مفهوم له.

ثمّ إنّ ظاهر المتن کغیره: أنّ حقّ العفو ثابت لجمیع المقذوفین بلا استثناء، إلّا أنّه قال الصدوق فی «المقنع»: و إذا قذف الرجل امرأته فلیس لها أن تعفو.

و الظاهر: أنّ مستنده صحیحة محمّد بن مسلم المرویة فی «الفقیه» و «التهذیبین» قال: سألته عن الرجل یقذف امرأته، قال

یجلد

، قلت:

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۴۰، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۱۸، الحدیث ۱، و أبواب حدّ القذف، الباب ۲۰، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۸۵

...

أ رأیت إن عفت عنه؟ قال

لا، و لا کرامة «۱»

، و هی و إن کانت مضمرة إلّا أنّه لا یضرّ بعد کون المضمر مثل محمّد بن مسلم، فقوله فیها

لا، و لا کرامة

ظاهر فی أنّه لیس لها أن تعفو. و النسبة بینها و بین أخبار العفو العموم المطلق، فیقیّد بها تلک العمومات.

اللهمّ إلّا أن یقال: إنّ غایة مفاده النهی عن أن تعفو، و أمّا أنّه إذا عفت فلا یؤثّر فی سقوط حقّه فلا. و لعلّه لذلک قال فی «شرح الإرشاد»: و أظنّ أنّها لیست بصریحة فی عدم السقوط بالعفو، بل و لا ظاهرة. لکنّه خلاف الظاهر.

فإن قلت: إنّ الصحیحة کانت بین أیدی الأصحاب و لم یعملوا بها، فهم قد أعرضوا عنها فلا حجّة فیها.

قلت: لعلّهم قد تبعوا الشیخ فی الحمل علی ما حملها علیه من إرادة صورة الرفع إلی الإمام، إلّا أنّ الإنصاف: أنّهم لو أرادوا هذه الصورة لصرّحوا به، و الحال أنّ عباراتهم فی مسألة العفو مطلقة، بل عبارة الشیخ نفسه أیضاً فی «نهایته» مطلقة، و إنّما ذکر هذا المعنی

فی کتاب الأخبار الذی لم یعدّ لإیراد خصوص ما یعتقد به و یفتی علیه، و اللّه العالم.

ثمّ إنّه لا یترتّب علی القولین ثمرة إذا لم یقم الزوجة بصدد المطالبة؛ فإنّه حقّ الناس و إقامته موکولة بمطالبة ذی الحقّ، و إنّما ثمرتهما تظهر فیما لو بدا لها بعد أو ماتت و قامت الورثة بصدد الاستیفاء، کما لا یخفی.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۰۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۲۰، الحدیث ۴.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۸۶

و فی قذف الزوجة یسقط باللعان (۱۷) أیضاً.

[مسألة ۵ إذا تقاذف اثنان سقط الحدّ و عزّرا]

مسألة ۵ إذا تقاذف اثنان سقط الحدّ و عزّرا (۱۸)؛ سواء کان قذف کلّ بما یقذف به الآخر کما لو قذف کلّ صاحبه باللواط فاعلًا أو مفعولًا، أو اختلف کأن قذف أحدهما صاحبه بالزنا و قذف الآخر إیّاه باللواط.

---

(۱۷) کما هو ظاهر آیة اللعان و أخباره، و تفصیل المطلب فی کتاب اللعان. فظاهر قوله تعالی وَ الَّذِینَ یَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَ لَمْ یَکُنْ لَهُمْ شُهَداءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهاداتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِینَ. وَ الْخامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَیْهِ إِنْ کانَ مِنَ الْکاذِبِینَ. وَ یَدْرَؤُا عَنْهَا الْعَذابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهاداتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْکاذِبِینَ «۱» أنّ رمی الرجل زوجته لیس فیه جلد الثمانین المذکور فی ما قبله من آیة القذف، بل هو یشهد خمس شهادات و یثبت الحدّ علی الزوجة، إلّا أن تدرأها بشهاداتها الخمس، و هو واضح فلا یحتاج إلی ذکر الروایات، و المسألة لا خلاف فیها و لا إشکال.

(۱۸) الظاهر: أنّه لا خلاف فی المسألة، ففی «نهایة» الشیخ: إذا تقاذف نفسان بما یجب فیه الحدّ سقط عنهما الحدّ و کان علیهما جمیعاً التعزیر، انتهی. و فی «وسیلة» ابن حمزة: و إذا تقاذف شخصان عزّرا، و نحوهما غیرهما.

و یدلّ علیه من الأخبار صحیحة عبد اللّه بن سنان قال: سألت

---

(۱) النور (۲۴): ۶ ۸.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۸۷

...

أبا عبد اللّه (علیه السّلام) عن رجلین افتری کلّ واحد منهما علی صاحبه، فقال

یدرأ عنهما الحدّ و یعزّران «۱»

، و دلالتها علی المطلوب واضحة، فإطلاق أدلّة القذف و إن اقتضی ثبوت حدّه فی مورد التقاذف أیضاً إلّا أنّه یقیّد بهذه الصحیحة.

و مثلها صحیحة أبی ولّاد الحنّاط قال: سمعت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) یقول

اتی أمیر المؤمنین (علیه السّلام) برجلین قذف کلّ واحد منهما صاحبه بالزنا فی بدنه، قال فدرأ عنهما الحدّ و عزّرهما «۲».

و التقیید بکون الزنا فی بدنه ظاهر فی أنّه نسب الزنا إلی نفسه لا إلی امّه أو أبیه مثلًا؛ یعنی قال له: «أنت زنیت» أو «یا زانی» و لم یقل له: «یا ابن الزانیة» أو «الزانی».

ثمّ إنّ صحیحة ابن سنان لم تقیّد بالزنا بل موضوعها الافتراء الصادق فی النسبة إلی اللواط أیضاً، و حینئذٍ فهی مطلقة من جهة أن

یکون الافتراءان من جنس واحد أم لا بخلاف صحیحة الحنّاط فإنّ موضوعها التقاذف بالزنا، فلا تعمّ ما إذا کان أحد القذفین أو کلاهما باللواط، و إن لم تدلّ علی الخلاف أیضاً. و کیف کان: فإطلاق صحیحة ابن سنان کافٍ لجمیع شقوق المتن.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۰۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱۸، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۰۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱۸، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۸۸

[مسألة ۶ حدّ القذف موروث]

مسألة ۶ حدّ القذف موروث (۱۹) إن لم یستوفه المقذوف و لم یعف عنه، و یرثه من یرث المال ذکوراً و أُناثاً، إلّا الزوج و الزوجة، لکن لا یورث کما یورث المال من التوزیع، بل لکلّ واحد من الورثة المطالبة به تامّاً و إن عفا الآخر.

---

(۱۹) قد تضمّنت المسألة أُموراً ثلاثة: أصل موروثیة حدّ القذف، و بیان من یرثه، و کیفیة إرثه:

أمّا أصل موروثیته: فیتصوّر تارة بأن یقذف أحد زمن حیاته ثمّ لم یستوفه و لم یعف عنه فمات فهو ینتقل إلی وارثه، و أُخری بأن یقذف میّت فالقائم بمطالبة حدّ القذف ورثته. فکلام المتن مفروض فی الصورة الأُولی، و أکثر کلمات الأصحاب متعرّض للنحو الثانی، و بعضها معلّق علی عنوان الإرث:

قال الشیخ فی «النهایة»: إذا قال لغیره: «یا ابن الزانیة». کان المطالبة فی ذلک إلی امّه. فإن کانت میّتة و لم یکن لها ولد غیر المقذوف کان إلیه المطالبة و العفو، فإن کان لها ولیان أو أکثر من ذلک عفا بعضهم أو أکثرهم کان لمن بقی منهم المطالبة بإقامة الحدّ علیه علی الکمال.

و قال فیها أیضاً: و إذا قال له: «زنت زوجتک» أو «یا زوج الزانیة». فإن کانت میّتة کان ذلک لأولیائها، و لا یرث الزوج من الحدّ شیئاً.

و نحوه ابن حمزة فی «الوسیلة» فإنّه قال: و إن قذف بما المقذوف به غیره لم یخل إمّا کان الغیر حیّاً أو میّتاً. و إن کان میّتاً و کان المخاطب ولیه وحده. کان إلیه المطالبة و العفو. و إن کان معه غیره کان لکلّ واحد

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۸۹

...

المطالبة و العفو، فإن استوفی أحد سقط حقّ الآخر و إن عفا واحد لم یسقط حقّ الآخر من الاستیفاء، و إن کان المقذوف أحد الزوجین لم یکن للآخر فی الطلب و العفو حظّ، انتهی.

فموضوع کلامهما کما تری ما إذا کان المقذوف میّتاً حین ما یقذف.

و قال فی «الخلاف» فی کتاب الحدود (مسألة ۵۱): حدّ القذف موروث یرثه کلّ من یرث المال من ذوی الأنساب دون ذوی الأسباب عند الاجتماع و الانفراد، و قال أبو حنیفة: حدّ القذف لا یورث، و قال الشافعی: هو موروث مثل ما قلناه. و من یرثه فیه ثلاثة أوجه: أحدها مثل ما قلناه، و الثانی یرثه العصبات من الرجال فقط، و الثالث و هو المذهب أنّه یرثه کلّ من یرث المال من النساء و الرجال من ذوی الأنساب و الأسباب یعنی الزوجة دلیلنا: إجماع الفرقة و أخبارهم، انتهی.

و العبارة کما تری إنّما تعرّضت لموروثیة حدّ القذف بلا تعرّض لکون المقذوف حیّاً حین قذفه أو میّتاً، و إن کان ربّما یمکن أن یقال: إنّ إرث الشیء ظاهر فی أنّه کان بید الموروث، فترکه للوارث. فلازمه: کون المقذوف حیّاً حین القذف، إلّا أنّه قال هو (قدّس

سرّه) فی «الخلاف» فی المسألة السابقة علی هذه المسألة مسألة: إذا قال لرجل: «یا ابن الزانیین» وجب علیه حدّان لأبویه، فإن کانا حیّین استوفیاه و إن کانا میّتین استوفاه ورثتهما. إلی آخره.

و قال فی «الغنیـة»: و حدّ القذف موروث یرثه کلّ من یرث المال من ذوی الأنساب دون الأسـباب، و إذا طالب أحدهم بالحدّ فأُقیم له سقط حقّ الباقین، و إذا عفا عنه کان لمن لم یعف المطالبة باستیفاء الحدّ، و إذا لم یکن

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۹۰

...

للمقذوف المتوفّی ولی أخذ بحقّه سلطان الإسلام و لم یجز له العفو، کلّ ذلک بدلیل إجماع الطائفة.

و کیف کان: فیدلّ علی موروثیة الحدّ و کیفیة الإرث موثّقة عمّار الساباطی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال: سمعته یقول إنّ الحـدّ لا یورث کما تورث الدیـة و المال و العقار، و لکن من قام به من الورثـة فهو ولیه، و من ترکه فلم یطلبه فلا حقّ له، و ذلک مثل رجل قذف رجلًا و للمقذوف أخ (أخوان خ. یب. صا) فإن عفا عنه أحدهما کان للآخر أن یطلبه بحقّه؛ لأنّها أُمّهما جمیعاً و العفو إلیهما (لهما خ. کا) جمیعاً «۱».

فقه الحـدیث: أنّ عنوان الحـدیث إرث الحـدّ و أنّ من قام به من الورثـة فهو ولیه، و المتیقّن منه کما مرّ أن یکون حقّ الحـدّ ثابتاً زمن المتوفّی المورث و انتقل منه إلی الورثة، إلّا أنّه لا یبعد شموله لما إذا ثبت بعد وفاته، بل هو مسلّم بقرینة المثال بقذف أُمّ الرجل و قیام الأخوین بحقّ القذف، فالحدیث بعمومه المذکور فی صدره عامّ لکلتا صورتی حیاة المقذوف و موته، کما أنّه بیّن کیفیة الإرث، و أنّ کلّ من یقوم بمطالبـة الحـدّ فله ذلک و إن عفا عنه الآخر، کما أنّ التعبیر بأنّ من قام به من الورثـة فهو ولیه یـدلّ علی أنّ کلّ من یعدّ فی الشـرع وارثاً له فهو یرث الحـدّ بالنحو المذکور، فأصل الموروثیة و کیفیتها و ثبوتها لجمیع الورّاث یدلّ علی جمیعها هذه الموثّقة، فهی روایة جامعة الأطراف.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۰۸، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۲۲، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۹۱

...

و ممّا یدلّ علی المطلوب قوله (علیه السّلام) فی صحیحة ابن مسلم المذکور ذیل المسألة الخامسة من الفصل السابق الواردة فی قذف الأب زوجته أم ابنه؛ فإنّه (علیه السّلام) قال فی فرض کون الأُمّ میّتة حین القذف ما لفظه

فإن کان لها ولد من غیره فهو ولیها یجلد له، و إن لم یکن لها ولد من غیره و کان لها قرابة یقومون بأخذ الحدّ جلد لهم «۱»

، فهی أیضاً دالّة علی أنّ جمیع القرابة یرثون الحدّ بلا اختصاص للأولاد، و مفروضها أیضاً موت المقذوف حین القذف.

و یدلّ علی المطلوب إجمالًا موثّقة سماعة بن مهران المذکورة فی عداد أدلّة العفو، فراجع.

کما یدلّ علیه أیضاً موثّقة عمّار المرویة فی (الباب ۲۲) من أبواب حدّ القذف من «الوسائل» تحت (الرقم ۱)، فراجع.

إلّا أنّهما أیضاً وردا فی مورد موت المقذوف حین القذف و فی مورد قیام الولد به، بخلاف الموثّقة المذکورة آنفاً فإنّها عامّة من کلتا الجهتین، کما عرفت.

و فی قبال هذه الروایات موثّقة السکونی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

الحدّ لا یورث «۲»

، و هی و إن کانت بنفسها ظاهرة فی عدم قابلیته

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۹۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۱۴، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۰۹، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۲۲، الحدیث ۳.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۹۲

...

للموروثیة إلّا أنّها لا یبعد أن تحمل علی عدم کونه موروثاً کما تورث الأموال و العقار و لو بقرینة الموثّقة المذکورة و إلّا فلا ریب فی عدم العمل بها، فهی معرض عنها. و لا تقاوم الموثّقة المذکورة و لا سائر الروایات المطابقة لعموم أدلّة الإرث؛ فإنّ موضوعها ما ترک، و هو شامل للحقّ و المال، کما حقّق فی باب الإرث.

ثمّ إنّ إطلاق الموثّقة المذکورة جواز أن یقوم الزوجان أیضاً بأخذ حدّ القذف فیما کان المقذوف أحدهما و الوارث أحدهما الآخر، إلّا أنّک عرفت دعوی «الخلاف» و «الغنیة» الإجماع علی أنّ الزوجین لا یرثان حدّ القذف، و فی «شرح الإرشاد» للمقدّس الأردبیلی أیضاً: کأنّ وجه استثنائهما الإجماع.

فمع هذه الإجماعات المدّعاة و عدم العثور علی الخلاف من أحد فلا یبعد القول باستثنائها؛ لما عرفت فی أمثاله من أنّه إذا کان مقتضی القواعد الواضحة عموم الحکم لمورد، و مع ذلک لم یقل به الأصحاب و ذهبوا إلی خلاف القواعد، فهو کاشف عن عثورهم علی دلیل معتبر أوجب مصیرهم إلی ما صاروا إلیه، أو وصول الحکم إلیهم شفاهاً خلفاً عن سلف، و اللّه العالم.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۹۳

[فروع]

اشارة

فروع

[الأوّل: من سبّ النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) و العیاذ باللّه وجب علی سامعه قتله]

الأوّل: من سبّ النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) و العیاذ باللّه وجب علی سامعه قتله (۱) ما لم یخف علی نفسه أو عرضه أو نفس مؤمن أو عرضه،

---

(۱) أصل الحکم موضع وفاق؛ قال فی «الانتصار» مسألة: و ممّا انفردت به الإمامیة القول بأنّ من سبّ النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) مسلماً کان أو ذمّیا یقتل فی الحال، و خالف باقی الفقهاء فی ذلک. إلی أن قال: دلیلنا علی صحّة ما ذهبنا إلیه بعد الإجماع المتردّد، انتهی. و فی «الغنیة»: و یقتل من سبّ النبی و غیره من الأنبیاء أو أحد الأئمّة (علیهم السّلام)، و لیس علی من سمعه فسبق إلی قتله من غیر استئذان صاحب الأمر سبیل، کلّ ذلک بدلیل إجماع الطائفة، انتهی.

و ظاهرهما وجوب قتله، فدعواهما الإجماع أیضاً علی الوجوب، و هو ظاهر «نهایة» الشیخ و «وسیلة» ابن حمزة و غیرهما مجرّداً عن دعوی الإجماع. و المحقّق فی «الشرائع» و إن عبّر بجواز قتله، و فی «المختصر» بحلّیة دمه کما فی «هدایة» الصدوق إلّا أنّه لا یبعد أن یکون بملاحظة انتفاء التحریم؛ بمعنی أنّ قتله جائز و إهراق دمه حلال لیس بحرام، فلا ینافی أن یکون الجواز و الحلّیة فی ضمن الوجوب.

و کیف کان: فیدلّ علی وجوب قتله أخبار معتبرة:

منها: موثّقة علی بن جعفر عن أخیه موسی بن جعفر (علیهما السّلام) فی حدیث

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۹۴

...

أنّ أبا عبد اللّه الصادق (علیه السّلام) قال

أخبرنی أبی أنّ رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) قال: الناس فیّ أُسوة سواء، من سمع أحداً یذکرنی فالواجب علیه أن یقتل من شتمنی و لا یرفع إلی السلطان، و الواجب علی السلطان إذا رفع إلیه أن یقتل من نال منّی «۱»

، و دلالتها علی وجوب قتل السابّ من غیر اشتراط الرجوع إلی سلطان المسلمین و والی أُمورهم واضحة، و الظاهر أنّ استقلال السامع بقتله من غیر مراجعة إلی ولی الأمر هو المراد من کون الناس أُسوة، یعنی أنّ کلّ أحد من الناس فیما یرجع إلی شتمه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) أُسوة و مقتدی و إمام لا یحتاج إلی إمام یرجع إلیه و یستأذن منه.

و منها: صحیحة هشام بن سالم عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) أنّه سئل عمّن شتم رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) فقال

یقتله الأدنی فالأدنی قبل أن یرفع إلی الإمام «۲»

، و دلالتها علی الوجوب بمقتضی أنّ الجملة الخبریة المستعملة فی مقام الطلب ظاهرة فی الوجوب واضحة، کما أنّها صریحة فی عدم الحاجة إلی الرجوع و الاستئذان من الإمام و ولی المسلمین.

و منها: صحیحة محمّد بن مسلم عن أبی جعفر (علیه السّلام) فإنّه بعد نقله لإرسال النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) رجلین لقتل من سبّه، قال محمّد بن مسلم: فقلت لأبی جعفر (علیه السّلام): أ رأیت لو أنّ رجلًا سبّ الآن النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) أ یقتل؟ قال:

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۱۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۲۵، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۳۳۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ المرتدّ، الباب ۷، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۹۵

و معه لا یجوز (۲)،

إن لم تخف علی نفسک فاقتله «۱»

، و الظاهر: أنّ معنی سؤاله أنّه هل جزاؤه القتل، فیکون الجواب بالأمر بالقتل إذا لم یخف علی نفسه ظاهراً فی وجوبه، کما أنّ إطلاقه ظاهر فی عدم الحاجة إلی إذن الإمام.

و قد عبّر فی بعض العبارات بأنّ سابّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) مرتدّ، و بیّن فی بعض آخر بأنّ وجوب تعظیمه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) معلوم من الدین ضرورة، و الذی یسبّه منکر لذلک. و أنت تعلم أنّ مجرّد فعل الحرام أو ترک الواجب لا یلازم إنکار

الوجوب و الحرمة؛ فلا دليل على ارتداده، و العمدة هى دلالة الأخبار، كما عرفت.

(۲) إنّ الأخبار الواصلة إلينا المتضمّنة لحكم سبّه (صلّى اللّه عليه و آله و سلّم) لم تتعرّض لهذا الاستثناء، إلّا ما فى صحيحة محمّد بن مسلم

إن لم تخف على نفسك فاقتله

، فلم تتعرّض إلّا لما خاف على نفسه، و ظاهره أن يخاف على نفسه القتل.

و كيف كان: فالكلام تارة فى خوف القتل على نفسه، و أُخرى فى خوفه على عرضه، و ثالثة فى خوف القتل على مؤمن آخر، و رابعة فى خوفه على عرضه، و قد حكم دام ظلّه بعدم جواز قتل السابّ فى جميع الصور الأربع:

---

(۱) وسائل الشيعة ۲۸: ۲۱۳، كتاب الحدود و التعزيرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۲۵، الحديث ۳.

مبانى تحرير الوسيلة - كتاب الحدود، ص: ۴۹۶

...

أمّا إذا خاف على نفسه القتل: فمفهوم صحيحة ابن مسلم عدم جواز قتل السابّ حينئذٍ، و أيضاً هو داخل فى عموم أدلّة التقية، فمثل قول أبى جعفر (عليه السّلام) فى صحيحة ابن مسلم و زرارة

التقية فى كلّ شىء يضطرّ إليه ابن آدم فقد أحلّه اللّه له «۱»

يدلّ على جواز كلّ حرام و ممنوع عند الاضطرار لأجل التقية، و التقية حفظ النفس عمّا يخاف وروده عليها ممّن يتّقى منه، و قد دلّت الروايات المعتبرة على وجوبها و أنّه لا إيمان لمن لا تقية له؛ ففى صحيحة معمّر بن خلّاد قال: سألت أبا الحسن (عليه السّلام) عن القيام للولاة، فقال: قال أبو جعفر (عليه السّلام)

التقية من دينى و دين آبائى، و لا إيمان لمن لا تقية له «۲»

، فلا ينبغى الإشكال فى حرمة التعرّض لقتل السابّ إذا خاف على نفسه القتل؛ لعموم أدلّة التقية أيضاً.

كما أنّه لا يبعد أن يقال: إنّه إذا خاف على عرض نفسه فهو أيضاً داخل فى عموم أخبار التقية؛ و ذلك أنّ مثل صحيحة ابن مسلم الماضية قد فسّرت التقية بكلّ شىء اضطرّ إليه ابن آدم، و الاضطرار كما يكون بالخوف على نفسه من القتل كذلك قد يكون بالخوف عليها من هتك العرض، و كما لا يجوز للمؤمن قتل نفسه كذلك لا يجوز له هتك عرض نفسه؛ فقد قال أبو عبد اللّه (عليه السّلام) فى موثّقة سماعة

إنّ اللّه عزّ و جلّ فوّض إلى المؤمن

---

(۱) وسائل الشيعة ۱۶: ۲۱۴، كتاب الأمر و النهى، أبواب الأمر و النهى، الباب ۲۵، الحديث ۲.

(۲) وسائل الشيعة ۱۶: ۲۰۴، كتاب الأمر و النهى، أبواب الأمر و النهى، الباب ۲۴، الحديث ۴.

مبانى تحرير الوسيلة - كتاب الحدود، ص: ۴۹۷

...

أُموره كلّها، و لم يفوّض إليه أن يذلّ نفسه. «۱»

الحديث، و نحوها غيرها «۲». و كما اقتضى عموم قوله (عليه السّلام)

لا إیمان لمن لا تقیة له

أن لا یجوز ترک التقیة فیما خاف علی نفسه القتل کذلک یقتضی عدم الجواز فیما خاف علیها هتک العرض.

بل الظاهر: أنّه إذا خاف علی من یتعلّق به من أبویه و أولاده و إخوته و أقوامه و نحوهم القتل أو هتک العرض فهو أیضاً داخل فی عموم هذه الأدلّة، فیحرم علیه ترک التقیة فی هذه الموارد أیضاً.

إن قلت: إنّ ما ذکرت من عموم أدلّة التقیة لموارد لیس فیها خوف القتل علی نفسه أو من یتعلّق به ینافی ما فی صحیح محمّد بن مسلم عن أبی جعفر (علیه السّلام)

إنّما جعل التقیة لیحقن بها الدم، فإذا بلغ الدم فلا تقیة «۳»

، و نحو قول الصادق (علیه السّلام) فی موثّقة أبی حمزة الثمالی فی حدیث

إنّما جعلت التقیة لیحقن بها الدم، فإذا بلغت التقیة الدم فلا تقیة «۴»

، وجه المنافاة: أنّهما دلّتا علی أنّ الغایة من جعل التقیة حفظ الدماء؛ فما لم یترتّب علیها حفظ الدم و حقنه لا یکون مصداق التقیة.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۶: ۱۵۷، کتاب الأمر و النهی، أبواب الأمر و النهی، الباب ۱۲، الحدیث ۲.

(۲) الکافی ۵: ۶۳/ باب کراهة التعرّض لما لا یطیق، الوافی ۵: ۷۴۹، الباب ۱۱۵.

(۳) وسائل الشیعة ۱۶: ۲۳۴، کتاب الأمر و النهی، أبواب الأمر و النهی، الباب ۳۱، الحدیث ۱.

(۴) وسائل الشیعة ۱۶: ۲۳۴، کتاب الأمر و النهی، أبواب الأمر و النهی، الباب ۳۱، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۹۸

...

قلت: الظاهر أنّ المراد من المعتبرتین و أمثالهما بیان الغرض الأصیل و المهمّ من جعل التقیة، و إنّهما لمّا کان الغرض المهمّ منها أن یحقن دماء المسلمین فإذا أُکره علی إراقة دم المسلم و خاف من ترکه علی نفسه أو ماله مثلًا فلا یجوز له ارتکاب هذا الحرام استناداً إلی التقیة؛ فإنّه إذا بلغت التقیة الدم فلا تقیة، و هذا لا ینافی أن یعمّ أدلّة التقیة خوف ترتّب محاذیر اخری عرضیة أو مالیة، کما تضمّنه صحیحة محمّد بن مسلم و زرارة الماضیة؛ فإنّ أبا جعفر (علیه السّلام) قال فیها

التقیة فی کلّ شیء یضطرّ إلیه ابن آدم فقد أحلّه اللّه له

، و هو عامّ لجمیع موارد الاضطرار؛ سواء کانت من قبیل الخوف علی النفس أو العرض أو المال، کما لا یخفی.

هذا کلّه فیما إذا تعلّق المحذور الذی یجتنب عنه بنفسه أو بمن یکون أمره مربوطاً إلیه.

و أمّا إذا علم أو خاف تعلّق الضرر و المحذور بمن لا یهمّه حفظه من المؤمنین الأباعد فلا یبعد أن یقال: إنّ المفهوم عرفاً من أدلّة التقیة أنّ الشارع تبارک و تعالی جعل رعایة مصالح المؤمنین فی أنفسهم أو أعراضهم بل أو أموالهم أهمّ من رعایة العمل بالتکالیف المقرّرة؛ و لذلک أوجب علی المکلّف أن یتّقی الضرر المخوف و یعمل علی خلاف ما أوجبه اللّه علیه لولا التقیة، و من البدیهی أنّه لا فرق فی الأهمّیة عنده تعالی بین ما یتعلّق بالمؤمن المبتلی بالتقیة و ما یتعلّق بغیره. و یدلّ علیه: أنّه لو ابتلی هذا الغیر بهذا المحذور لوجب علیه أیضاً التقیة، و لیس هذا إلّا لما قلناه من أنّ ملاک ارتفاع التکلیف و وجوب التقیة أهمّیة حفظ دم المسلمین و أعراضهم علی انحفاظ امتثال تکالیفه تعالی، و إلی هذا المعنی یشیر قولهم (علیهم السّلام)

إنّما

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۴۹۹

و لو خاف علی ماله المعتدّ به أو مال أخیه کذلک جاز ترک قتله (۳)،

جعل التقیة لیحقن بها الدم، فإذا بلغ الدم فلا تقیة

؛ فإنّ حاصل مفاده: أنّه لا فرق عندنا أی شارع الإسلام بین مسلم و مسلم؛ و لذلک فإذا بلغ الدم و لو کان دم غیر من یتّقی فلا تقیة.

فبالجملة: لا ینبغی الإشکال فی دلالة أدلّة التقیة علی أنّ تمام الصور المذکورة داخلة فیها، و قد صرّحت بأنّه لا إیمان لمن لا تقیة له فلا یجوز له ترکها، فلیس له قتل السابّ و مخالفة التقیة.

و یمکن الاستدلال لعدم الجواز أیضاً: بأنّه بعد ما جاز أن لا یقتل السابّ و لو بمثل رفع ما اضطرّوا إلیه فأدلّة حرمة إذلال نفسه و حرمة الإهانة بالغیر تقتضی عدم جواز الترک؛ ففی صحیحة معاویة عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی حدیث

قال رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم): لقد أسری ربّی بی، فأوحی إلیّ من وراء الحجاب ما أوحی و شافهنی أن قال: یا محمّد من أذلّ لی ولیاً فقد أرصد لی بالمحاربة، و من حاربنی حاربته، قلت: یا ربّ و من ولیک هذا فقد علمت أنّ من حاربک حاربته؟ فقال: ذاک من أخذت میثاقه لک و لوصیک و لذرّیتکما بالولایة «۱»

، و الأخبار بهذا المضمون مستفیضة، فتأمّل.

(۳) و یدلّ علیه بالنسبة إلی مال نفسه أو من یتعلّق به عموم أدلّة

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۲: ۲۷۰، کتاب الحجّ، أبواب أحکام العشرة، الباب ۱۴۷، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۵۰۰

...

التقیة و عموم قوله (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم)

رفع ما اضطرّوا إلیه «۱»

، بل و عموم قوله (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم)

و لا ضرر و لا ضرار «۲»

بناءً علی ما هو الأظهر من دلالته علی نفی الأحکام الموجبة للضرر. کما أنّه بالبیان المتقدّم فی المحذور غیر المالی تقدر علی استفادة جواز الترک فیما إذا خاف علی مال الأباعد من المؤمنین، فتذکّر.

إن قلت: إنّ عموم قوله (علیه السّلام)

لا إیمان لمن لا تقیة له

یقتضی عدم جواز الارتکاب هنا أیضاً، فلِمَ عبّر هنا بالجواز و هناک صرّح بعدم جواز القتل؟

قلت: ذلک لأنّه لا ینبغی الشکّ فی أنّ ارتفاع التکلیف فی موارد التقیة إنّما هو لتحقّق المزاحمة بین المحذور الذی یخاف منه و بین امتثال التکلیف، و قد أعطی الشارع قاعدة کلّیة بأنّ کلّ ما یضطرّ إلیه فقد أحلّه اللّه له للتقیة، فبالاستناد إلی التقیة حلّ له، إلّا أنّ التکلیف الموجود باقٍ علی مصلحته الإلزامیة بلا إشکال.

و حینئذٍ: فکما أنّ لکلّ أحد أن یصرف ماله فیما له من الأغراض العقلائیة کذلک له أیضاً أن یغمض العین عن ماله و یتحمّل الضرر المالی المتوجّه إلیه لهدف الوصول إلی هذه المصلحة الإلزامیة، فکما أنّ له أن یستأجر أحداً لأن یقتل سابّ النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) کذلک له أن یتحمّل الضرر المالی

(۱) وسائل الشیعة ۱۵: ۳۶۹، کتاب الجهاد، أبواب جهاد النفس و ما یناسبه، الباب ۵۶، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۵: ۴۲۸، کتاب إحیاء الموات، الباب ۱۲، الحدیث ۳.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۵۰۱

و لا یتوقّف ذلک علی إذن من الإمام (علیه السّلام) أو نائبه (۴)، و کذا الحال لو سبّ بعض الأئمّة (علیهم السّلام) (۵)،

المتوجّه إلیه و یقتله بنفسه. و هذا بخلاف خوف دم نفسه أو غیره أو عرضهما؛ فإنّ حفظه علیه واجب لا مجوّز له شرعاً فی ترکه، و اللّه العالم.

(۴) قد عرفت دعوی الإجماع علیه من «الغنیة»، و فی «الریاض» جعله المشهور، و قد مرّ أنّ صحیحة هشام و موثّقة علی بن جعفر تدلّان علیه صریحاً، و لا معارض لهما فی ما بأیدینا من الأخبار، و إن ورد ما ظاهره بل صریحه الخلاف فی قتل سابّ أمیر المؤمنین (علیه السّلام)، کما سیأتی إن شاء اللّه تعالی، کما سیأتی نقل الخلاف عن الشیخ المفید و العلّامة فی «المختلف».

(۵) یعنی وجب قتل السابّ لهم و لا حاجة إلی الإذن، إلّا أن یخاف علی نفسه أو غیره بالتفصیل المتقدّم فی سابّ النبی. و قد عرفت من «الغنیة» دعوی الإجماع علی وجوب قتل السابّ لهم (علیهم السّلام) بلا حاجة إلی الاستئذان. و قال الشیخ فی کتاب أهل البغی من «الخلاف» (مسألة ۵): من سبّ الإمام العادل وجب قتله، و قال الشافعی: یجب تعزیره، و به قال جمیع الفقهاء. دلیلنا: إجماع الفرقة و أخبارهم، و أیضاً قول النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم)

من سبّ علیاً فقد سبّنی، و من سبّنی فقد سبّ اللّه، و من سبّ اللّه و سبّ نبیه فقد کفر و یجب (وجب خ. ل) قتله

انتهی. و فی «الریاض» ما حاصله عدم الخلاف، بل ادّعی الإجماع فی کلام جماعة علی أصل وجوب القتل و أنّ المشهور عدم الحاجة إلی الإذن.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۵۰۲

...

و کیف کان: فیدلّ علی حلّیة دم مَن سبّ علیاً (علیه السّلام) صحیحة هشام بن سالم قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): ما تقول فی رجل سبّابة لعلی (علیه السّلام)؟ قال: فقال لی

حلال الدم و اللّه لولا أن تعمّ به بریئاً

قال: قلت: فما تقول فی رجل موذ لنا؟ قال

فیما ذا؟

قلت: فیک، یذکرک، قال: فقال لی

له فی علی (علیه السّلام) نصیب؟

، قلت: إنّه لیقول ذاک و یظهره، قال

لا تعرّض له «۱».

و فی «الوسائل»: أنّ الصدوق فی «العلل» رواه بسنده الصحیح عن هشام بن سالم إلی قوله

تعمّ بریئاً

، ثمّ قال: قلت: لأیّ شیء یعمّ بریئاً؟ قال

یقتل مؤمن بکافر «۲».

و ظاهر قوله

حلال الدم

: أنّه لا بأس بقتله أبداً، و أنّ قتله حلال لکلّ أحد؛ فإنّه مساوق لکون دمه هدراً؛ و لا سیّما و قد أکّده بقوله (علیه السّلام) عقیبه

لولا أن تعمّ به بریئاً

فإنّ المراد منه کما فسّره نقل الصدوق أن یوجب قتله أن یقتل به مؤمن قصاصاً. فحاصل مدلوله: أنّه حلال الدم و لا مانع من قتله إلّا أن یخاف أو یعلم بقتل مؤمن قصاصاً له، فهذا هو المانع الوحید و إلّا فهو فی نفسه حلال الدم. فدلالة الصحیحة علی حلّیة دم السابّ واضحة، و حیث إنّه لا شبهة فی أنّ حلّیة دمه مجازاة له علی عمله و معصیته المعادلة للکفر فهو من قبیل حدود اللّه لا یجوز تعطیلها.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۱۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۲۷، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۱۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۲۷، ذیل الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۵۰۳

...

نعم، هی فی خصوص سبّ مولانا أمیر المؤمنین (علیه السّلام)، بل نهی عن التعرّض لمن کان یذکر سائر الأئمّة، بل أبا عبد اللّه الصادق (علیه السّلام) بسوء بمجرّد أنّ له فی علی (علیه السّلام) نصیباً بحسب إظهار نفسه، بل موضوعها السبّابة له (علیه السّلام)، و هی صیغة المبالغة و تاؤها لتکثیر المبالغة، فلا تدلّ علی حکم من سبّ مرّة واحدة، و إلغاء الخصوصیة مشکل، فلعلّ خصوصیة المبالغة فی سبّه (علیه السّلام) أوجبت جواز أو وجوب قتله.

و یدلّ علیه أیضاً خبر عبد اللّه بن سلیمان العامری قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): أیّ شیء تقول فی رجل سمعته یشتم علیاً (علیه السّلام) و یبرأ منه؟ قال: فقال لی

و اللّه هو حلال الدم، و ما ألف منهم برجل منکم دعه «۱»

، و موضوعه مجرّد شتمه (علیه السّلام) الذی یصدق بدفعة واحدة أیضاً، و قد جعله حلال الدم، و أمره (علیه السّلام) بترک التعرّض له بقوله: «دعه» إنّما هو لخوف أن یؤخذ بقتله قاتله أو غیره من المؤمنین الذین یفضل کلّ واحد منهم علی ألف منهم، و إلّا فالسابّ حلال الدم واجب القتل، هذا. إلّا أنّ سند الخبر ضعیف.

و ربّما یدلّ علیه أیضاً خبر علی بن حدید المروی عن رجال الکشّی، إلّا أنّه ترکناه لضعف سنده و اضطراب متنه، فراجع الباب ۲۷ من أبواب حدّ القذف من الوسائل، الحدیث ۶.

و ممّا یدلّ علی المقصود ما روی عنه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) أنّه قال

من سبّ علیاً

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۱۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ القذف، الباب ۲۷، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۵۰۴

...

فقد سبّنی

، کما أخرج روایات متضمّنة لهذه العبارة فی «البحار» عن «أمالی» الصدوق و الشیخ و عن «العیون» فی کتاب تأریخ أمیر المؤمنین (علیه السّلام) فی باب کفر من سبّه أو تبرّأ منه (علیه السّلام) فی الجزء ۳۹ ص ۳۱۱. و لکن الکلام فی إسنادها أیضاً.

و کیف کان: فإذا ثبت الحکم فی أمیر المؤمنین (علیه السّلام) فربّما أمکن إثبات الحکم لسائر الأئمّة (علیهم السّلام) بما ورد فیهم (علیهم السّلام) من أنّهم فی الفضل و الطاعة سواء و السنّة فیهم واحدة:

فمنها: خبر عبد الأعلی بن أعین قال: سمعت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) یقول

أوّلنا دلیل علی آخرنا و آخرنا مصدّق لأوّلنا، و السنّة فینا سواء، إنّ اللّه إذا حکم حکماً أجراه «۱».

فإنّ قوله (علیه السّلام)

السنّة فینا سواء

ظاهر بإطلاقه فی أنّ السنّة إذا جرت فی أمیر المؤمنین (علیه السّلام) بقتل من سبّه و شتمه و کون دمه هدراً فهکذا تجری فی غیره من الأئمّة (علیهم السّلام).

و منها: خبر أبی الصباح مولی آل سام قال: کنّا عند أبی عبد اللّه (علیه السّلام) أنا و أبو المغراء إذ دخل علینا رجل من أهل السواد فقال: السلام علیک یا أمیر المؤمنین و رحمة اللّه و برکاته، قال له أبو عبد اللّه (علیه السّلام)

السلام علیک و رحمة اللّه و برکاته

، ثمّ اجتذبه و أجلسه إلی جنبه، فقلت لأبی المغراء أو قال لی أبو المغراء: إنّ هذا الاسم ما کنت أری أحداً یسلّم به إلّا علی أمیر المؤمنین علی صلوات اللّه علیه فقال لی أبو عبد اللّه (علیه السّلام)

یا أبا الصباح إنّه لا یجد عبد حقیقة الإیمان حتّی یعلم أنّ ما لآخرنا ما

---

(۱) الاختصاص: ۲۶۷، بحار الأنوار ۲۵: ۳۵۸/ ۱۰.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۵۰۵

...

لأوّلنا «۱»

، و کیفیة الاستدلال به: أنّه کان لأوّلهم أمیر المؤمنین (علیه السّلام) أنّ دم شاتمه هدر، فهو ثابت لکلّ منهم بإطلاق قوله (علیه السّلام)

إنّ ما لآخرنا ما لأوّلنا.

و قد ورد ما هو قریب المضمون من الخبرین أخبار کثیرة، فراجع کتاب الإمامة من «بحار الأنوار» و غیرها، هذا.

إلّا أنّه قد ورد فی أخبار معتبرة: أنّ أمیر المؤمنین (علیه السّلام) أفضل من سائر الأئمّة (علیهم السّلام)، و حینئذٍ فیشکل الاستدلال بإطلاق الخبرین؛ لاحتمال أن یکون قتل السابّ و هدر دمه من آثار هذه الأفضلیة:

ففی صحیح الحارث بن المغیرة قال: سمعت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) یقول

قال رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم): نحن فی الأمر و فی الفهم و الحلال و الحرام نجری مجری واحداً، فأمّا رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) و علی (علیه السّلام) فلهما فضلهما «۲».

و فی صحیح برید بن معاویة قال: قلت لأبی جعفر (علیه السّلام) قُلْ کَفی بِاللّهِ شَهِیداً بَیْنِی وَ بَیْنَکُمْ وَ مَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْکِتابِ قال

إيّانا عنى، و على أوّلنا و أفضلنا و خيرنا بعد النبى صلّى اللّه عليهم أجمعين «۳».

بل إنّه قد ورد هذا الاستثناء فى ما هو قريب المضمون لذيل خبر أبى الصباح؛ ففى صحيحة البزنطى المروية فى «الاختصاص» عن أبى الحسن الرضا (عليه السّلام) قال: قال أبو جعفر (عليه السّلام)

لا يستكمل عبد الإيمان حتّى يعرف أنّه يجرى لآخرهم ما جرى لأوّلهم، و هم فى الحجّة و الطاعة

---

(۱) الاختصاص: ۲۶۷، بحار الأنوار ۲۵: ۳۵۹/ ۱۴.

(۲) الكافى ۱: ۲۷۵/ ۳.

(۳) الكافى ۱: ۲۲۹/ ۶.

مبانى تحرير الوسيلة - كتاب الحدود، ص: ۵۰۶

...

و الحلال و الحرام سواء، و لمحمّد و أمير المؤمنين صلّى عليهما و آلهما فضلهما «۱».

اللهمّ إلّا أن يقال: إنّ فضلهما راجع إلى الأُمور النفسية و المعنوية، و هو لا ينافى أن يجرى لهم فى الأحكام ما جرى لهما و أن يكون السنّة فيهم سواء و يكون ما لأوّلهم لآخرهم، صلوات اللّه عليهم أجمعين. و إن شئت قلت: إطلاق هذه التعبيرات يقتضى أن يكونوا سواء فى الأحكام و السنّة التى شرعت لهم، و كون على (عليه السّلام) أفضل منهم لم يعلم أنّه يوجب اختصاصه بحكم و سنّة لا يجرى فيهم؛ فتقييد الإطلاقات مشكوك يجب الأخذ بها، و مقتضاه هدر دم شاتمهم (عليهم السّلام). و مع ذلك كلّه: فمقتضى صحيح هشام بن سالم كما عرفت أنّه لا يتعرّض لمن كان له فى على (عليه السّلام) نصيب، و إن ذكر غيره من الأئمّة (عليهم السّلام) بسوء، و اللّه العالم. إلّا أنّ المسألة إجماعية على ما عرفت من «الغنية» و «الخلاف».

هذا كلّه بالنسبة إلى أصل وجوب قتل السابّ لأحد الأئمّة (عليهم السّلام).

و أمّا أنّه لا يحتاج قتله إلى الإذن من ولى الأمر، فقد عرفت أنّه المستفاد من صحيحة هشام و مقتضى إطلاق خبر عبد اللّه بن سليمان، و أنّ ابن زهرة فى «غنيته» ادّعى عليه الإجماع، هذا.

إلّا أنّ هنا خبرين ربّما يستدلّ بهما على اشتراط الاستئذان:

أحدهما: خبر أبى الصباح قال: قلت لأبى عبد اللّه (عليه السّلام): إنّ لنا جاراً فنذكر علياً (عليه السّلام) و فضله فيقع فيه أ فتأذن لى فيه؟ فقال

أو كنت فاعلًا؟

---

(۱) الاختصاص: ۲۲.

مبانى تحرير الوسيلة - كتاب الحدود، ص: ۵۰۷

...

فقلت: إى و اللّه لو أذنت لى فيه لأرصدنّه، فإذا صار فيها اقتحمت عليه بسيفى فخبطته حتّى أقتله، فقال

يا أبا الصباح هذا الفتك و قد نهى رسول اللّه (صلّى اللّه عليه و آله و سلّم) عن الفتك، يا أبا الصباح إنّ الإسلام قيد الفتك، و لكن دعه فستكفى بغيرك.

الحدیث «۱».

و تقریب دلالته: أنّ المرکوز فی ذهن أبی الصباح أنّ قتل هذا السابّ الواقع فی أمیر المؤمنین (علیه السّلام) لا یجوز إلّا بعد أن یأذن ولی أمر المسلمین، و لم یردعه الإمام عن ارتکازه هذا.

و فیه: أنّه (علیه السّلام) لم یقرّر أیضاً ارتکازه، فلعلّ حکم اللّه تعالی جواز قتله و کون دمه هدراً، فهو (علیه السّلام) سأله عن إمکان قتله له، فلمّا لم یکن له إلّا فتکه منعه عنه بأنّ الإسلام قید الفتک أی أخذه من جمیع جوانبه و قتله غفلة و هو لا ینافی أنّه لو أمکنه قتله بلا فتک لجاز له بلا استئذان، هذا. مضافاً إلی ضعف سنده بالإرسال.

ثانیهما: خبر عمّار السجستانی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام): أنّ عبد اللّه بن النجاشی قال له و عمّار حاضر-: إنّی قتلت ثلاثة عشر رجلًا من الخوارج کلّهم سمعته یبرأ من علی بن أبی طالب (علیه السّلام)، فسألت عبد اللّه بن الحسن فلم یکن عنده جواب و عظم علیه و قال: أنت مأخوذ فی الدنیا و الآخرة، فقال أبو عبد اللّه (علیه السّلام)

و کیف قتلتهم یا أبا بحیر؟

فقال: منهم من کنت أصعد سطحه بسلّم حتّی أقتله، و منهم من دعوته باللیل علی بابه

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۹: ۲۲۹، کتاب الدیات، أبواب دیات النفس، الباب ۲۲، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۵۰۸

و فی إلحاق الصدیقة الطاهرة سلام اللّه علیها بهم وجه (۶)، بل لو رجع إلی سبّ النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) یقتل بلا إشکال.

فإذا خرج قتلته، منهم من کنت أصحبه فی الطریق فإذا خلا لی قتلته، و قد استتر ذلک علیّ، فقال أبو عبد اللّه (علیه السّلام)

لو کنت قتلتهم بأمر الإمام (علیه السّلام) لم یکن علیک شیء فی قتلهم، و لکنّک سبقت الإمام فعلیک ثلاثة عشر شاة تذبحها بمنی و تتصدّق بلحمها لسبقک الإمام، و لیس علیک غیر ذلک «۱».

و دلالته علی لزوم إذن الإمام (علیه السّلام) صریحة. إلّا أنّ موضوعه مجرّد کون المحکوم بالقتل خارجیاً یتبرّأ من أمیر المؤمنین (علیه السّلام)، و التبرّی منه (علیه السّلام) عبارة أُخری عن التبرّی من إمامته (علیه السّلام) و إنکارها و عدم قبولها، و هو غیر ملازم لسبّه و شتمه صلوات اللّه علیه فلا یکون فیه حجّة علی خلاف ظهور مثل صحیحة هشام بن سالم إذا أمکن العمل بکلا الخبرین. فحاصل مفادهما: أنّ التبرّی منه (علیه السّلام) بما أنّه تبرّ لا یوجب هدر الدم، و أمّا سبّه و شتمه فهو یوجبه و لا إشکال و لا منافاة.

(۶) هو استفادة أنّها (سلام اللّه علیها) أیضاً من المعصومین، بل هی أُمّهم و أُمّ أبیها؛ فقد ورد فی فضائلها ما یشرف الناظر فیها إلی القطع بأنّها فی الفضیلة لا تقصر عن الأئمّة المعصومین (علیهم السّلام).

و قد روی الشیخ الکلینی فی «الکافی» عن یونس بن ظبیان عن

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۹: ۲۳۰، کتاب الدیات، أبواب دیات النفس، الباب ۲۲، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۵۰۹

[الثانی: من ادّعی النبوّة یجب قتله]

الثانی: من ادّعی النبوّة یجب قتله (۷)،

أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

لولا أنّ اللّه تبارک و تعالی خلق أمیر المؤمنین (علیه السّلام) لفاطمة (سلام اللّه علیها) ما کان لها کفو علی ظهر الأرض من آدم و من دونه «۱»

، و عن الصدوق روایة مثله فی کتاب «الأمالی» و «الخصال» و «العیون» «۲»، و مفاده أنّ لها منزلة و عظمة معنویة لا یبلغها منزله إلّا منزلة زوجها أمیر المؤمنین (علیه السّلام)، فلا یستبعد أن یکون سبّها و شتمها موجباً لهدر دم السابّ، کما کان کذلک فیه. هذا إذا لم یرجع سبّها إلی سبّ النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم)، و إلّا لما کان ریب فی قتله، کما عرفت من أدلّة سابّ النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم).

(۷) کما فی «نهایة» الشیخ و «وسیلة» ابن حمزة و «الشرائع» و «المختصر النافع» و «الإرشاد» و «شرحه» و غیرها، و فی «الریاض»: أنّه لا خلاف ظاهر و لا محکی فیه، و فی «الجواهر»: بلا خلاف أجده.

و یدلّ علیه موثّقة ابن أبی یعفور قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): إنّ بزیعاً یزعم أنّه نبی، فقال

إن سمعته یقول ذلک فاقتله.

الحدیث «۳»، و موثّقة أبی بصیر یحیی بن أبی القاسم عن أبی جعفر (علیه السّلام) فی حدیث قال

قال النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم): أیّها الناس إنّه لا نبی بعدی و لا سنّة بعد سنّتی، فمن

(۱) الکافی ۱: ۴۶۱/ ۱۰.

(۲) بحار الأنوار ۴۳: ۱۰/ ۱.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۳۳۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ المرتدّ، الباب ۷، الحدیث ۲.

دمه مباح لمن سمعها منه (۸)، إلّا مع الخوف کما تقدّم (۹)، و من کان علی ظاهر الإسلام و قال: «لا أدری أنّ محمّد بن عبد اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) صادق أو لا» یقتل (۱۰).

ادّعی ذلک فدعواه و بدعته فی النار، فاقتلوه.

الحدیث «۲»، و دلالتها واضحة، و معلوم أنّ سماع ذلک منه المذکور فی الموثّقة الاولی طریق لثبوته، و إلّا فلا موضوعیة له، کما یشهد له الموثّقة الثانیة و الآتیة.

(۸) بلا حاجة إلی استئذان ولی أمر المسلمین، کما یدلّ علیه موثّقة ابن فضّال عن الرضا (علیه السّلام) فی حدیث قال

و شریعة محمّد (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) لا تنسخ إلی یوم القیامة و لا نبی بعده إلی یوم القیامة، فمن ادّعی بعده نبیاً أو أتی بعده بکتاب فدمه مباح لکلّ من سمع منه «۱»

؛ فإنّ الإتیان بالکتاب عبارة أُخری عن دعوی النبوّة، فدلّت علی إباحة قتله لکلّ من سمعها بلا حاجة إلی الإذن. و التعبیر بالإباحة إنّما هو لمکان أنّه حرام لولا دعواه، فهو من قبیل نفی الحظر فی مقام توهّمه، فلا ینافی کون قتله واجباً کما هو ظاهر موثّقة أبی بصیر و ابن أبی یعفور.

(۹) لما تقدّم من عموم أدلّة الاضطرار و وجوب التقیة.

(۱۰) کما فی المصادر المذکورة لقتل المتنبّی کما ذکر، و یدلّ علیه خبر الحارث بن المغیرة قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): لو

أنّ رجلًا أتی النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم)

---

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۳۳۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ المرتدّ، الباب ۷، الحدیث ۳.

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۳۳۸، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ المرتدّ، الباب ۷، الحدیث ۴.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۵۱۱

...

فقال: و اللّه ما أدری أ نبیّ أنت أم لا کان یقبل منه؟ قال

لا، و لکن کان یقتله، إنّه لو قبل ذلک ما أسلم منافق أبداً «۱»

، فقوله (علیه السّلام)

و لکن کان یقتله

إخبار بما یفعله النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) فی مفروض السؤال، و مراده أنّه علی سبیل التعیّن و الحتم، کما یدلّ علیه تأکیده و تعلیله بقوله

إنّه لو قبل ذلک ما أسلم منافق أبداً.

و کیف کان: فعبارة السؤال و إن کانت مطلقة تشمل من کان علی ظاهر الإسلام و غیره، إلّا أنّ التعلیل المذکور مناسب للاختصاص بمظهری الإسلام، مضافاً إلی بداهة أنّ من کان علی ظاهر الکفر فهو یظهر و یصرّح بنفی نبوّته، و مع ذلک لیس حدّه القتل إذا کان ذمّیا أو مستأمناً، فکیف یکون حکم الشکّ أشدّ منه؟! ثمّ إنّ عبد الرحمن الأبزاری الواقع فی سند الحدیث و إن لم نعثر علی ذکر له فی غیر هذا الحدیث فهو مجهول الحال إلّا أنّ عمل الأصحاب بالحدیث بلا خلاف ظاهر بینهم یجبر ضعف سنده.

ثمّ إنّه قد یستدلّ لوجوب القتل فی المسألتین بأنّه ارتداد عن الإسلام أو الدین و المرتدّ حدّه القتل، و أنت تعلم بعدم تمامیته فی المرتدّ عن ملّة و فی المرأة مطلقاً، بل الدلیل فیهما الأخبار المعتبرة، و اللّه العالم.

ثمّ إنّ موضوع حدّ القتل فی الفرع الأخیر هو إظهار الشکّ فی نبوّته،

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۳۳۳، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ المرتدّ، الباب ۵، الحدیث ۴.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۵۱۲

[الثالث: من عمل بالسحر یقتل إن کان مسلماً]

الثالث: من عمل بالسحر یقتل إن کان مسلماً، و یؤدّب إن کان کافراً (۱۱)،

و إلّا فمن أظهر الإسلام فهو محکوم بأحکام المسلمین، و إن کان منافقاً منکراً فی قلبه لنبوّته، فضلًا أن یکون شاکّاً؛ و لذلک فقد عاش المنافقون تحت ظلّ رایة الإسلام و جری علیهم أحکام المسلمین. فما فی صحیحة عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

من شکّ فی اللّه أو فی رسوله فهو کافر «۱»

، فإمّا یراد به الکفر الواقعی فیما بینه و بین اللّه تعالی و إن جری علیه حکم الإسلام فی الظاهر، و إمّا أن یحمل علی إبراز شکّه حتّی یکون من مصادیق فرعنا هذا، و اللّه العالم.

(۱۱) صرّح بهذا التفصیل الشیخ فی «النهایة» و ابن حمزة فی «الوسیلة» و المحقّق فی «الشرائع» و «النافع» و غیرهم فی غیرها، و فی «الجواهر»: أنّه بلا خلاف أجده، و فی «الریاض»: أنّه بلا خلاف فتوی و نصّاً. و یدلّ علی أنّ المسلم الساحر یقتل موثّقة السکونی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

قال رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم): ساحر المسلمین یقتل و ساحر الکفّار لا یقتل، فقیل: یا رسول اللّه و لِمَ لا یقتل ساحر الکفّار؟ قال: لأنّ الکفر (الشرک) أعظم من السحر، و لأنّ السحر و الشرک مقرونان «۲».

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۳۵۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ المرتدّ، الباب ۱۰، الحدیث ۵۲.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۳۶۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب بقیّة الحدود و التعزیرات، الباب ۱، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۵۱۳

و یثبت ذلک بالإقرار (۱۲)،

و حیث إنّ الساحر ظاهر فی من تلبّس بمبدإ السحر بالفعل فتدلّ علی وجوب قتل من عمل بالسحر إذا کان مسلماً.

و یدلّ علیه أیضاً إطلاق معتبر زید بن علی بن الحسین عن أبیه عن آبائه (علیهم السّلام)

إنّه سئل رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) عن الساحر، فقال: إذا جاء رجلان عدلان فشهدا بذلک فقد حلّ دمه «۱»

، و دلالته علی أنّ حدّ العمل بالسحر القتل واضحة، إلّا أنّه مطلق یشمل الکافر أیضاً، فیقیّد بموثّقة السکونی. و الظاهر: أنّ المعتبرة مطلقة تشمل من عمل بالسحر و إن لم یکن شغلًا له، فلا یضرّ دعوی انصراف عنوان ساحر المسلمین فی موثّقة السکونی إلی خصوص من کان شغله ذلک. و سیأتی إن شاء اللّه تعالی بیان دلالة موثّقة إسحاق أیضاً.

و أمّا تأدیب الکافر إذا سحر فبمقتضی عموم أدلّة التعزیر؛ فإنّها تشمل الکفّار و المسلمین جمیعاً، و الأخبار الخاصّة إنّما دلّت علی انتفاء القتل عنه، و لا دلیل علی انتفاء التعزیر الذی یقتضیه عموم أدلّته عنه.

(۱۲) لما مرّ غیر مرّة من أنّه حجّة عقلائیة علی المقرّ یؤخذ بها، و لم یردع عنها الشرع بل أیّدها، غایة الأمر: أنّه أوجب فی کثیر من الموارد

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۳۶۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب بقیّة الحدود و التعزیرات، الباب ۳، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۵۱۴

و الأحوط الإقرار مرّتین، و بالبیّنة (۱۳). و لو تعلّم السحر لإبطال مدّعی النبوّة فلا بأس به (۱۴)، بل ربّما یجب.

تعدّده مرّتین أو أکثر، و حیث لا شاهد علی اعتبار التعدّد هنا یحکم فیه بحجّیة المرّة الواحدة منه أیضاً اعتماداً علی بناء العقلاء.

(۱۳) فإنّها حجّة عقلائیة أمضاها الشارع أیضاً، بل العقلاء یکتفون بشهادة ثقة واحد، إلّا أنّه قد مرّ أنّ الشارع أوجب فی إثبات الحقوق الخلقیة و الإلهیة شاهدین. مضافاً إلی أنّ ظاهر معتبرة زید بن علی الماضیة آنفاً اعتبار شهادة عدلین فی ثبوت موجب القتل هنا؛ إذ لا ریب فی أنّ المفهوم منها أنّه لا یحلّ دمه إذا شهد علیه أقلّ من رجلین عدلین.

(۱۴) و ذلک أنّ موثّقة إسحاق بن عمّار عن جعفر عن أبیه

أنّ علیاً (علیه السّلام) کان یقول: من تعلّم شیئاً من السحر کان آخر عهده بربّه، و حدّه القتل إلّا أن یتوب.

الحدیث «۱»، و إن دلّت علی حرمة تعلّم السحر فإنّه یوجب انقطاع العبد عن ربّه الذی هو عبارة أُخری عن الخروج من ولایة اللّه تعالی، فیدخل لا محالة فی ولایة الشیطان إلّا أنّه لا ینبغی الشکّ فی انصراف التعلّم المذکور فیها إلی التعلّم المتعارف منه، الذی یستعمل فی إیذاء الناس، و هو منصرف عمّا کان الغرض من تعلّمه غرضاً صحیحاً عقلائیاً، کإبطال دعوی الکاذب المدّعی للنبوّة، و حینئذٍ فإذا انحصر إبطال

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۳۶۷، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب بقیّة الحدود و التعزیرات، الباب ۳، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۵۱۵

[الرابع: کلّ ما فیه التعزیر من حقوق اللّه سبحانه و تعالی یثبت بالإقرار]

الرابع: کلّ ما فیه التعزیر من حقوق اللّه سبحانه و تعالی یثبت بالإقرار (۱۵)،

دعواه علی السحر المقابل لسحره فحیث إنّ دفع إفساده واجب فیجب تعلّم السحر بوجوب مقدّمی، کما لا یخفی.

ثمّ إنّه قد یقال: إنّ الموثّقة تدلّ علی أنّ حدّ تعلّم السحر الحرام أیضاً القتل فیجب الأخذ بها، غایة الأمر: أن یقیّد إطلاقها أیضاً بموثّقة السکونی؛ فإنّ عدم قتل الکافر الساحر یلزمه عدم قتل المتعلِّم له إذا کان کافراً؛ فإنّ العمل بالسحر یتقدّمه تعلّمه؛ فعدم قتل الساحر عدم قتل المتعلّم أیضاً. لکنّه لا یبعد دعوی انصرافها إلی من عمل به بعد أن تعلّم؛ و لا سیّما بقرینة قوله

إلّا أن یتوب

فإنّ التوبة أنسب بأن تکون من عمل السحر حتّی لا یعمله بعد، لا من التعلّم الذی قد مضی و تمّ و بقی أثره أعنی العلم بأن یسحر و اللّه العالم.

(۱۵) قال فی «الشرائع»: الخامسة: کلّ ما فیه التعزیر من حقوق اللّه سبحانه یثبت بشاهدین أو الإقرار مرّتین علی قول، انتهی. و فی «المسالک»: إنّ توقّفه علی الإقرار مرّتین هو المشهور، و إن کان نسبة المصنّف له إلی قول یؤذن بردّه.

و کیف کان: فقد عرفت أنّ مقتضی القاعدة العقلائیة حجّیة الإقرار علی النفس و لو مرّة واحدة، و حیث إنّ المسألة غیر معنونة فی کلام أکثر الفقهاء فتحصیل الشهرة غیر ممکن؛ فلذا کان الأقوی الاکتفاء بمرّة واحدة، و إن کان الأحوط مرّتین. و مرجعه إلی أنّ الاحتیاط یقتضی أن لا یعزر

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۵۱۶

و الأحوط الأولی أن یکون مرّتین و بشاهدین عدلین (۱۶).

[الخامس: کلّ من ترک واجباً أو ارتکب حراماً فللإمام (علیه السّلام) و نائبه تعزیره]

الخامس: کلّ من ترک واجباً أو ارتکب حراماً فللإمام (علیه السّلام) و نائبه تعزیره (۱۷)، بشرط أن یکون من الکبائر (۱۸)،

العاصی إلّا بعد الإقرار منه بالمعصیة مرّتین، لکنّه إذا أقرّ مرّة واحدة و لم یزد علیها حتّی بعد السؤال عنه ثانیاً و ثالثاً فلا ریب أنّ

الواجب على الحاكم تعزيره، و ليس له أن يترك تعزيره عملًا بالاحتياط.

(۱۶) لما مرّ من دلالة الأخبار الخاصّة على أنّه لا يثبت الحقوق إلّا بشاهدين؛ ففى رواية «العلل» التى رواها الفضل بن شاذان عن الرضا (عليه السّلام) فى بيان علّة الأذان

أصل الإيمان إنّما هو الشهادتان، فجعل الأذان شهادتين شهادتين كما جعل فى سائر الحقوق شاهدان «۱»

، فقوله

فى سائر الحقوق

بمعنى جميع الحقوق، فيستفاد منه مفروضية اعتبار شاهدين فى ثبوت كلّ حقّ، و قد مرّ ذيل البحث عن اعتبار الشاهدين فى ثبوت القيادة ما ينفع فى المقام فراجع، و اللّه العالم.

(۱۷) قد مرّ الاستدلال على هذه الكلّية ذيل المسألة السادسة عشر من مسائل القول فى الموجب لحدّ الزنا، فراجع.

(۱۸) قال دام ظلّه فى المسألة الرابعة من أحكام حدّ المسكر: و لو ارتكب شيئاً من المحرّمات غير ما قرّر الشارع فيه حدّا عالماً بتحريمها

---

(۱) وسائل الشيعة ۲۷: ۲۳۷، كتاب القضاء، أبواب كيفية الحكم و أحكام الدعوى، الباب ۵، الحديث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۵۱۷

...

لا مستحلا عزّر؛ سواء كانت المحرّمات من الكبائر أو الصغائر، انتهى.

و هو كما ترى منافٍ لتصريحه بالاشتراط هنا. و الغالب فى ما ظفرنا عليه من عبارات الأصحاب مطلقة، بل معقد إجماع «الغنية» أيضاً مطلق، قال: و اعلم أنّ التعزير يجب بفعل القبيح و الإخلال بالواجب الذى لم يرد الشارع بتوظيف حدّ عليه أو ورد بذلك فيه و لم يتكامل شروط إقامته، فيعزّر على مقدّمات الزنا و اللواط. إلى أن قال: كلّ ذلك بدليل إجماع الطائفة، انتهى.

و صاحب «الجواهر» (قدّس سرّه) و إن زاد على عبارة «الشرائع» فى بيان موضوع التعزير و أنّه كلّ من فعل محرّماً أو ترك واجباً قوله: «و كان من الكبائر»، إلّا أنّه لم يستقم على هذا القول فقال فى آخر هذه المسألة: نعم قد يقال باختصاص التعزير بالكبائر دون الصغائر ممّن كان يجتنب الكبائر فإنّها حينئذٍ مكفّرة لا شىء عليها، أمّا إذا لم يكن مجتنباً لها فلا يبعد التعزير لها أيضاً، انتهى.

فالأقوال أو الاحتمالات هنا ثلاثة: تعلّق التعزير بكلّ معصية صغيرة أو كبيرة، و تعلّقه بخصوص الكبائر دون الصغائر مطلقاً، و تعلّقه بالكبائر مطلقاً و بالصغائر ممّن لا يجتنب الكبائر، و لعلّ الأظهر هو الأخير.

و الوجه فيه: أنّ عمومات أدلّة التعزير و إن اقتضت تعلّقه بكلّ معصية إلّا أنّ ظاهر قوله تعالى إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبائِرَ ما تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئاتِكُمْ وَ نُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيماً «۱» أنّه إذا اجتنب الإنسان جميع الكبائر

---

(۱) النساء (۴): ۳۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۵۱۸

...

فسيّئاته كلّها مكفّرة، و التكفير مبالغة فى الكفر؛ أعنى الستر، فاجتناب الكبائر يوجب ستر سائر السيّئات و المعاصى كاملًا، و سترها لا

یکون إلّا بأن لا یؤاخذ علیها و یغمض عنها بالمرّة، و إلّا فلو عزّره علیها فقد أظهرها و هتک حرمة مرتکبها.

و قد ورد مضمون الآیة المبارکة فی روایات معتبرة؛ ففی صحیحة ابن محبوب قال: کتب معی بعض أصحابنا إلی أبی الحسن (علیه السّلام): یسأله عن الکبائر کم هی و ما هی؟ فکتب

الکبائر من اجتنب ما وعد اللّه علیه النار، کفّر عنه سیّئاته إذا کان مؤمناً.

الحدیث «۱».

و فی معتبر الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی حدیث

من اجتنب ما أوعد اللّه علیه النار إذا کان مؤمناً کفّر عنه سیّئاته و أدخله مدخلًا کریماً «۲».

و أوضح منهما دلالة قول أبی الحسن موسی بن جعفر (علیهما السّلام) فی صحیحة ابن أبی عمیر

من اجتنب الکبائر من المؤمنین لم یسأل عن الصغائر، قال اللّه تعالی إِنْ تَجْتَنِبُوا. الآیة «۳»

فإنّ عدم سؤاله عن الصغائر لا یجتمع قطعاً مع تعزیره علیها.

---

(۱) وسائل الشیعة ۱۵: ۳۱۸، کتاب الجهاد، أبواب جهاد النفس و ما یناسبه، الباب ۴۶، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۱۵: ۳۲۹، کتاب الجهاد، أبواب جهاد النفس و ما یناسبه، الباب ۴۶، الحدیث ۳۲.

(۳) وسائل الشیعة ۱۵: ۳۳۵، کتاب الجهاد، أبواب جهاد النفس و ما یناسبه، الباب ۴۷، الحدیث ۱۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۵۱۹

و التعزیر دون الحدّ، و حدّه بنظر الحاکم، و الأحوط له فیما لم یدلّ دلیل علی التقدیر عدم التجاوز عن أقلّ الحدود (۱۹).

[السادس: قیل: إنّه یکره أن یزاد فی تأدیب الصبی علی عشرة أسواط]

السادس: قیل: إنّه یکره أن یزاد فی تأدیب الصبی علی عشرة أسواط (۲۰).

نعم، موضوع الآیة و الروایات هو من لم یأت بکبیرة أصلًا، فإذا أتی و لو بکبیرة واحدة خرج عن الدلیل المخصّص و دخل فی عموم أدلّة التعزیر.

(۱۹) قد مرّ الکلام علی هذه الفروع ذیل (المسألة ۱۶) من مسائل موجب حدّ الزنا، فتذکّر.

(۲۰) قال فی «الشرائع»: یکره أن یزاد فی تأدیب الصبی علی عشرة أسواط، انتهی. و نحوه من عدّة من کتب العلّامة، بل قال الشیخ فی «النهایة»: و الصبی و المملوک إذا أخطآ أُدّبا بخمسة ضربات إلی ستّ و لا یزاد علی ذلک، انتهی.

و فی «الریاض» بعد نقل خبر حمّاد الدالّ علی مضمون ما فی «النهایة»: قیل: و بمضمونه أفتی الشیخ فی «النهایة» و یحیی بن سعید، انتهی. و کیف کان: فظاهر عبارة «النهایة» کما تری وجوب الاقتصار علی الستّ و عدم جواز التجاوز عنه.

و حقّ المقال فی المقام أن یقال: إنّ تأدیب الصبی قد یکون علی ارتکابه لما فیه حدّ علی المکلّفین، و قد یکون علی ارتکابه لما فیه تعزیر، و قد یکون بغرض أن یتأدّب فیقع فی طریق أصلح، کأن یضرب لأن یتعلّم الکتابة و الفنون:

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۵۲۰

...

أمّا تأدیبه علی ارتکاب ما فیه حدّ: فلا ینبغی الریب فی أنّه لا حدّ فیه، إلّا أنّه یؤخذ فی الحدود کلّها علی مبلغ سنّة؛ ففی صحیحة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی حدیث

أنّ أمیر المؤمنین (علیه السّلام) کان إذا اتی بغلام و جاریة لم یدرکا لا یبطل حدّا من حدود اللّه عزّ و جلّ

، قیل له: و کیف کان یضرب؟ قال

کان یأخذ السوط بیده من وسطه أو من ثلثه ثمّ یضرب به علی قدر أسنانهم، و لا یبطل حدّا من حدود اللّه عزّ و جلّ «۱»

، فهی کما تری قد فوّضت أمر المقدار إلی الوالی حسب ما یناسب سنّ الصبی و الصبیة.

و یحتمل أن یراد منها: أنّه (علیه السّلام) کان یضرب مقدار الحدّ من حیث العدد، إلّا أنّه یأخذ السوط من وسطه أو ثلثه أو ببعضه الآخر حسب ما یناسب أسنانهم.

و کیف کان: فلم یحدّ بالعشرة أو ما دونه أو ما فوقه، بل هو موکول إلی ما یراه الوالی مناسباً لحالهم علی قدر أسنانهم.

و فی معتبر یزید الکناسی عن الباقر (علیه السّلام) قال

الجاریة إذا بلغت تسع سنین ذهب عنها الیتم و زوّجت و أُقیمت علیها الحدود التامّة لها و علیها

، قال: قلت: الغلام إذا زوّجه أبوه و دخل بأهله و هو غیر مدرک أ تقام علیه الحدود علی تلک الحال؟ قال

أمّا الحدود الکاملة التی یؤخذ بها الرجال فلا، و لکن یجلد فی الحدود کلّها علی مبلغ سنّه، و لا تبطل حدود اللّه فی

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۱، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۵۲۱

...

خلقه، و لا تبطل حقوق المسلمین بینهم «۱»

، فمفهوم کلامه (علیه السّلام) فی الجاریة: أنّها قبل أن تبلغ تسع سنین لا یقام علیها الحدود التامّة، و صریح ذیله أنّ الغلام و الصبی الذی لم یدرک یجلد فی الحدود علی مبلغ سنّه، و ظاهره أنّ الصبی و الصبیة لا یجری علیهما الحدود الکاملة، لکنّهما یجلدان فی جمیع الحدود علی حسب ما یناسب أسنانهما.

و قد ورد فی باب الزنا أیضاً: أنّه لو زنا الصبی أو الصبیة فهما یضربان دون الحدّ الذی لا ریب فی أنّ المراد به حدّ الزنا الذی هی مائة ضربة ففی موثّقة ابن بکیر عن أبی مریم قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السّلام) فی آخر ما لقیته عن غلام لم یبلغ الحُلم وقع علی امرأة و فجر بامرأة، أیّ شیء یصنع بهما؟

قال

یضرب الغلام دون الحدّ، و یقام علی المرأة الحدّ

، قلت: جاریة لم تبلغ وجدت مع رجل یفجر بها؟ قال

تضرب الجاریة دون الحدّ، و یقام علی الرجل الحدّ «۲»

، و دلالتها واضحة فی موردها لا تحتاج إلی البیان و مؤیّدة لظاهر معتبرة الکناسی.

و مثل هذه الموثّقة فی خصوص الصبی صحیحة أبی بصیر «۳»، فراجع.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۲۰، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۶، الحدیث ۱.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۸۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۹، الحدیث ۲.

(۳) وسائل الشیعة ۲۸: ۸۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ الزنا، الباب ۹، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۵۲۲

...

و قد ورد نظیرها فی صبی ملوط؛ ففی خبر أبی بکر الحضرمی عن أبی عبد اللّه (علیه السّلام) قال

اتی أمیر المؤمنین (علیه السّلام) بامرأة و زوجها قد لاط زوجها بابنها من غیره و ثقبه و شهد علیه بذلک الشهود، فأمر (علیه السّلام) به فضرب بالسیف حتّی قتل، و ضرب الغلام دون الحدّ و قال: أما لو کنت مدرکاً لقتلتک.

الحدیث «۱».

و هو ظاهر فی أنّه یضرب دون المائة جلدة، فتعیین مقداره موکول إلی الوالی المجری للحدود الإلهیة.

و بالجملة: ففی ما إذا ارتکب غیر المدرک معصیة فیها حدّ، فظاهر هذه الأدلّة المتعاضدة بعضها ببعض أنّ الملاک فی ضربه أن لا یبلغ الحدّ المقرّر للبالغین، فیکون تعیین مقداره بنظر الوالی، و لعلّ مورد کلام الماتن غیر هذه الصورة.

و أمّا إذا ارتکب معصیة یعزّر علیها البالغون فلا دلیل خاصّ یبیّن الأمر فیه، إلّا أنّه لا یبعد أن یستفاد من مثل معتبرة الکناسی و صحیحة الحلبی و لو بإلغاء الخصوصیة أنّ غیر المدرک أیضاً یعزّر و یؤدّب علی المعاصی، إلّا أنّه لا یبلغ تعزیره حدّ تعزیر البالغین، مضافاً إلی أنّ المستفاد من أخبار أدب الصبی الآتیة أیضاً أنّه یؤدّب إجمالًا.

و أمّا إذا أُرید تأدیبه لأن یفعل ما هو الأصلح له دیناً أو آخرة ففی موثّقة السکونی الواردة فی «صبیان الکتاب» أنّ أمیر المؤمنین (علیه السّلام) قال لهم:

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۱۵۶، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب حدّ اللواط، الباب ۲، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۵۲۳

...

أبلغوا معلّمکم إن ضربکم فوق ثلاث ضربات فی الأدب اقتصّ منه «۱»

، فتدلّ علی جواز ضرب الصبی للأدب حتّی لغیر أبیه، إلّا أنّه (علیه السّلام) قیّده بثلاث ضربات.

و فی خبر حمّاد بن عثمان قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام) فی أدب الصبی و المملوک، فقال

خمسة أو ستّة و أرفق «۲»

، فأدب الصبی المذکور فیه لا ریب فی شموله لتأدیبه حتّی یفعل الأصلح. و لا یبعد أن یشمل بإطلاقه تأدیبه لأن یرتدع عن المعاصی، فیکون ظاهره عدم جواز التجاوز عن الستّة، کما هو ظاهر «نهایة» الشیخ علی ما عرفت، إلّا أنّ سنده ضعیف.

و فی موثّقة إسحاق بن عمّار قلت لأبی عبد اللّه (علیه السّلام): ربّما ضربتُ الغلام فی بعض ما یجرم، قال

و کم تضربه؟

قلت: ربّما ضربته مائة، فقال

مائة مائة!؟

، فأعاد ذلک مرّتین، ثمّ قال

حدّ الزنا؟! اتّق اللّه

، فقلت: جعلت فداک فکم ینبغی لی أن أضربه؟ فقال

واحداً

، فقلت: و اللّه لو علم أنّی لا أضربه إلّا واحداً ما ترک لی شیئاً إلّا أفسده، قال

فاثنین

، فقلت: هذا هو هلاکی، قال: فلم أزل أُماکسه حتّی بلغ خمسة، ثمّ غضب فقال

یا إسحاق إن کنت تدری حدّ ما أجرم فأقم الحدّ فیه و لا تعدّ

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۳۷۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب بقیة الحدود و التعزیرات، الباب ۸، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۳۷۲، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب بقیة الحدود و التعزیرات، الباب ۸، الحدیث ۱.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۵۲۴

...

حدود اللّه «۱».

و هی کما تری إنّما جوّزت خمسة و هی وردت علی عنوان الغلام، و هو محتمل لإرادة الصبی فتکون من أخبار الباب و لإرادة العبد، فیستأنس بها للمقام و إن کان الظاهر إرادة العبد بقرینة تجویزه لإقامة الحدّ علیه فی قوله

إن کنت تدری حدّ ما أجرم.

إلی آخره.

و کیف کان: فظاهر الموثّقة الاولی أعنی موثّقة السکونی عدم جواز أن یضرب المعلّم فوق ثلاث ضربات، و سندها معتبر، و لا مانع من الأخذ بها إلّا عدم عمل أحد بها، فکأنّ الأصحاب أعرضوا عنها. و حیث إنّ أدب الصبی بالضرب جائز فلا محالة یکون أمر مقدار الضرب و عدده بید المؤدِّب.

و أمّا ما فی «الشرائع» من أنّ الزیادة علی العشرة مکروهة فلم نجد له مدرکاً سوی ما أرسله الصدوق قال: قال رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم):

لا یحلّ لوالٍ یؤمن باللّه و الیوم الآخر أن یجلد أکثر من عشرة أسواط إلّا فی حدّ «۲»

، و هو مع إرساله لم یعمل أحد بظاهره من الوجوب، و معارض مع ما دلّ علی أنّ التعزیر أقلّ من الحدّ و حدّه بنظر الوالی و العمل علیه.

---

(۱) وسائل الشیعة ۲۸: ۵۱، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب مقدّمات الحدود و أحکامها، الباب ۳۰، الحدیث ۲.

(۲) وسائل الشیعة ۲۸: ۳۷۵، کتاب الحدود و التعزیرات، أبواب بقیة الحدود و التعزیرات، الباب ۱۰، الحدیث ۲.

مبانی تحریر الوسیلة - کتاب الحدود، ص: ۵۲۵

و الظاهر: أنّ تأدیبه بحسب نظر المؤدِّب و الولی؛ فربّما تقتضی المصلحة أقلّ و ربّما تقتضی الأکثر، و لا یجوز التجاوز، بل و لا التجاوز عن تعزیر البالغ، بل الأحوط دون تعزیره (۲۱)، و أحوط منه الاکتفاء بستّة أو خمسة.

---

(۲۱) لما مرّ من أنّ المستفاد من معتبرة الکناسی أنّ غیر المدرک لا یبلغ تأدیبه تأدیب البالغین حدّا کان أو تعزیراً و التعبیر بالأحوط لعدم جزمه بهذا الاستظهار.

و أمّا أنّ الاکتفاء بستّة أو خمسة أحوط منه فلموافقتها لخبر حمّاد الذی عمل به الشیخ و یحیی بن سعید، و اللّه العالم.

تعریف مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة

جاهِدُوا بِأَمْوالِکُمْ وَ أَنْفُسِکُمْ فی سَبیلِ اللَّهِ ذلِکُمْ خَیْرٌ لَکُمْ إِنْ کُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/۴۱).

قالَ الإمامُ علیّ بْنُ موسَی الرِّضا – علَیهِ السَّلامُ: رَحِمَ اللّهُ عَبْداً أحْیَا أمْرَنَا... یَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَ یُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ کَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بَنادِرُ البِحار – فی تلخیص بحار الأنوار، للعلّامة فیض الاسلام، ص ۱۵۹؛ عُیونُ أخبارِ الرِّضا(ع)، الشّیخ الصَّدوق، الباب۲۸، ج۱/ ص۳۰۷).

مؤسّس مُجتمَع "القائمیّة" الثّقافیّ بأصبَهانَ – إیرانَ: الشهید آیة الله "الشمس آباذی" – رَحِمَهُ اللهُ – کان أحداً من جَهابذة هذه المدینة، الذی قدِ اشتهَرَ بشَغَفِهِ بأهل بَیت النبیّ (صلواتُ اللهِ علَیهِم) و لاسیَّما بحضرة الإمام علیّ بن موسَی الرِّضا (علیه السّلام) و بساحة صاحِب الزّمان (عَجَّلَ اللهُ تعالی فرجَهُ الشَّریفَ)؛ و لهذا أسّس مع نظره و درایته، فی سَنَةِ ۱۳۴۰ الهجریّة الشمسیّة (=۱۳۸۰ الهجریّة القمریّة)، مؤسَّسةً و طریقةً لم یَنطَفِئ مِصباحُها، بل تُتَّبَع بأقوَی و أحسَنِ مَوقِفٍ کلَّ یوم.

مرکز "القائمیّة" للتحرِّی الحاسوبیّ – بأصبَهانَ، إیرانَ – قد ابتدَأَ أنشِطتَهُ من سَنَةِ ۱۳۸۵ الهجریّة الشمسیّة (=۱۴۲۷ الهجریّة القمریّة) تحتَ عنایة سماحة آیة الله الحاجّ السیّد حسن الإمامیّ – دامَ عِزّهُ – و مع مساعَدَةِ جمعٍ من خِرّیجی الحوزات العلمیّة و طلاب الجوامع، باللیل و النهار، فی مجالاتٍ شتّی: دینیّة، ثقافیّة و علمیّة...

الأهداف: الدّفاع عن ساحة الشیعة و تبسیط ثَقافة الثَّقَلَین (کتاب الله و اهل البیت علیهِمُ السَّلامُ) و معارفهما، تعزیز دوافع الشَّباب و عموم الناس إلی التَّحَرِّی الأدَقّ للمسائل الدّینیّة، تخلیف المطالب النّافعة – مکانَ البَلاتیثِ المبتذلة أو الرّدیئة – فی المحامیل (=الهواتف المنقولة) و الحواسیب (=الأجهزة الکمبیوتریّة)، تمهید أرضیّةٍ واسعةٍ جامعةٍ ثَقافیّةٍ علی أساس معارف القرآن و أهل البیت –علیهم السّلام – بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققین و الطّلّاب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغة هُواةِ برامِج العلوم الإسلامیّة، إنالة المنابع اللازمة لتسهیل رفع الإبهام و الشّبُهات المنتشرة فی الجامعة، و...

- مِنها العَدالة الاجتماعیّة: التی یُمکِن نشرها و بثّها بالأجهزة الحدیثة متصاعدةً، علی أنّه یُمکِن تسریعُ إبراز المَرافِق و التسهیلاتِ – فی آکناف البلد - و نشرِ الثّقافةِ الاسلامیّة و الإیرانیّة – فی أنحاء العالَم - مِن جهةٍ اُخرَی.

- من الأنشطة الواسعة للمرکز:

الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ کتبٍ، کتیبة، نشرة شهریّة، مع إقامة مسابقات القِراءة

ب) إنتاجُ مئات أجهزةٍ تحقیقیّة و مکتبیة، قابلة للتشغیل فی الحاسوب و المحمول

ج) إنتاج المَعارض ثّلاثیّةِ الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرّسوم المتحرّکة و... الأماکن الدینیّة، السیاحیّة و...

د) إبداع الموقع الانترنتی "القائمیّة" www.Ghaemiyeh.com و عدّة مَواقِعَ اُخرَ

ه) إنتاج المُنتَجات العرضیّة، الخَطابات و... للعرض فی القنوات القمریّة

و) الإطلاق و الدَّعم العلمیّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعیّة، الاخلاقیّة و الاعتقادیّة (الهاتف: ۰۰۹۸۳۱۱۲۳۵۰۵۲۴)

ز) ترسیم النظام التلقائیّ و الیدویّ للبلوتوث، ویب کشک، و الرّسائل القصیرة SMS

ح) التعاون الفخریّ مع عشراتِ مراکزَ طبیعیّة و اعتباریّة، منها بیوت الآیات العِظام، الحوزات العلمیّة، الجوامع، الأماکن الدینیّة کمسجد جَمکرانَ و...

ط) إقامة المؤتمَرات، و تنفیذ مشروع" ما قبلَ المدرسة "الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشارِکین فی الجلسة

ی) إقامة دورات تعلیمیّة عمومیّة و دورات تربیة المربّی (حضوراً و افتراضاً) طیلة السَّنَة

المکتب الرّئیسیّ: إیران/أصبهان/ شارع"مسجد سیّد/ "ما بینَ شارع"پنج رَمَضان "ومُفترَق"وفائی/"بنایة"القائمیّة"

تاریخ التأسیس: ۱۳۸۵ الهجریّة الشمسیّة (=۱۴۲۷ الهجریة القمریّة)

رقم التسجیل: ۲۳۷۳

الهویّة الوطنیّة: ۱۰۸۶۰۱۵۲۰۲۶

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البرید الالکترونی: Info@ghaemiyeh.com

المَتجَر الانترنتی: www.eslamshop.com

الهاتف: ۲۵-۲۳۵۷۰۲۳- (۰۰۹۸۳۱۱)

الفاکس: ۲۳۵۷۰۲۲ (۰۳۱۱)

مکتب طهرانَ ۸۸۳۱۸۷۲۲ (۰۲۱)

التِّجاریّة و المَبیعات ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور المستخدمین ۲۳۳۳۰۴۵(۰۳۱۱)

ملاحَظة هامّة:

المیزانیّة الحالیّة لهذا المرکز، شَعبیّة، تبرّعیّة، غیر حکومیّة، و غیر ربحیّة، اقتُنِیَت باهتمام جمع من الخیّرین؛ لکنّها لا تُوافِی الحجمَ المتزاید و المتّسِعَ للامور الدّینیّة و العلمیّة الحالیّة و مشاریع التوسعة الثّقافیّة؛ لهذا فقد ترجّی هذا المرکزُ صاحِبَ هذا البیتِ (المُسمَّی بالقائمیّة) و مع ذلک، یرجو مِن جانب سماحة بقیّة الله الأعظم (عَجَّلَ اللهُ تعالی فرَجَهُ الشَّریفَ) أن یُوفِّقَ الکلَّ توفیقاً متزائداً لِإعانتهم - فی حدّ التّمکّن لکلّ احدٍ منهم – إیّانا فی هذا الأمر العظیم؛ إن شاءَ اللهُ تعالی؛ و اللهُ ولیّ التوفیق.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان

للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاء من فضلكم
٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٠٩